

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

رقم التسجيل :...../2006
الرقم التسلسلي:.....

المشكلات اللغوية في رسالة
الخفران لأبي العلاء المعري

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه دولة في اللغة العربية -الشعبة اللغوية-
إعداد الطالب(ة): أحمد غرس الله

إشراف أ.د. السعيد هادف

لجنة المناقشة

اللجنة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس	عبد الله بوخلخال	أ ت ع	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المقرر والمشرّف	السعيد هادف	أ ت ع	جامعة باتنة
العضو	رابح دوب	أ ت ع	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
العضو	محمد بن نيري	أستاذ محاضر	جامعة باتنة
العضو	ذهية بورويس	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاريخ المناقشة: 2006/12/17

السنة الجامعية : 1426-1427هـ / 2005-2006م

فهرس الموضوعات

(أ-ل)		مقدمة:
(35-1)		مدخل:
(18-2)		(أ) موحز ترجمة أبي العلاء المعري:
		(ب) رسالة الغفران:
19		1- ظروف إملانها:
23		2- مضمونها:
31		(ج) طبيعة المشكلات اللغوية في رسالة الغفران:
(344-36)		الباب الأول: مشكلات النحوية:
(184-37)		الفصل الأول: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء وأدلى فيها برأي متميز:
40		1- رفع المضمر أنت بفعل مضمر، في بيت لـ "عدي بن زيد العبادي":
49		2- تخريج الفعل (يرتبط) في بيت لـ "ليد بن ربيعة":
57		3- اشتغال العامل بنصب المضمر عن التعدي إلى المظهر:
67		4- نصب الاسم مفعولاً معه، بعد الواو بتقدير فعل:
74		5- معرول الصفة المشبهة:
82		6- تروحيه إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما:
94		7- إعطاء (حرام) حكم (حذام) للمشابهة اللفظية:
101		8- رفع الفعل المضارع بعد حذف أن الناصبة:
119		9- حذف الفعل لكثرة الاستعمال:
127		10- حذف التنوين لالتقاء الساكنين:
141		11- طرح الإعراب؛ أي حذف حركته:
153		12- تصحيح الاسم المعتل الآخر:
163		13- كسر الممدود بالتنوين، نحو (فداء):

- 171 14- إعراب تابع مجرور اسم الفاعل، إذا أجزى مُجرى الفعل:.....
- 178 15- من يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ:.....
- (265-185) **الفصل الثاني: مسائل خطأ أبو العلاء الشعراء فيها، وأخرى خالف فيها بعض النحاة، وأخرى أقر جوازها مع كراهته لها:.....**
- (239-187) **المبحث الأول: مسائل خطأ فيها الشعراء:.....**
- 188 1- حذف اسم نيت، انطلاقاً من بيت لـ"عدي بن زيد:.....
- 195 2- اترجم في غير النداء، انطلاقاً من بيت لـ"أمرئ القيس":.....
- 208 3- طرح الإعراب في بيت من الرجز:.....
- 215 4- الوقف على آخر الكلمة في شطر بيت لـ"أوس بن حجر":.....
- 221 5- حكم ياء امتكلم عند اتصافاً (إلى)، ونحوها:.....
- 227 6- دخول الألف واللام على (كل) و(بعض)، في بيت لـ"أخلاق":.....
- 233 7- حذف (أن) من خير عسى، في بيت منسوب إلى "عمر بن أبي ربيعة":.....
- المبحث الثاني: مسألة واحدة أقر جوازها مع كراهته لها:.....**
- 241 - تسكين ياء الماضي الناقص في المبني للمجهول، المسند إلى الغائب، في بيت لـ"أبي بكر الشيباني":.....
- (265-246) **المبحث الثالث: مسائل خالف أبو العلاء العلماء فيها:.....**
- 247 1- مخالفة أبي العلاء لـ"أبي علي الفارسي" في ضبط كلمة، ترتب عليه تخريج بيت لـ"يزيد بن الحكم الكلابي":.....
- 255 2- مخالفة أبي العلاء لـ"سيبويه" في إضمار الجار، في بيت لـ"الناطقة الجعدي" (العضف على التوهم):.....
- 261 3- مخالفة أبي العلاء لأحد الأدباء في إعراب (ولا شطاء) في بيت لـ"عمرو بن كلثوم"، من معلقته:.....
- (310-267) **الفصل الثالث: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء مشيراً إلى الوجوه التي قيلت فيها، ملمحاً أحياناً إلى الوجه الصحيح دون التصريح:.....**

المبحث الأول:

- 270 1- التباس الحال بالظرف والتمييز، بين "سيوية" و"الميرد" في بيت من الرجز...
- 276 2- الإخبار بالمعرفة عن التكررة، في باب (كان)، في بيت لـ"حسان بن ثابت"...
- 285 3- حذف الموصول الاسمي، وبقاء صلته في بيت لـ"حسان بن ثابت".....
- 295 4- تكوين سنادي العلم المفرد للضرورة، في بيت لـ"عدي بن ربيعة التغلبي".....
- 302 5- اختلاف العلماء في تخريج بيت لـ"عمرو بن كلثوم".....

المبحث الثاني: مسألة واحدة، أثارها أبو العلاء، وناقشها مدلياً برأ يرحح وجهها

دون غيره.....

- 307 - من معاني حرف الياء: التعدية والظرف في بيت لـ"قيس بن الخطيم".....

(344-311) **الفصل الرابع: قراءات قرآنية تثير مشكلات نحوية:.....**

المبحث الأول: مسألة واحدة في قراءة شاذة:.....

- 315 - "ثُمَّ أَيْقِظُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ".....

(338-319) **المبحث الثاني: اعتراض أبي العلاء على "حمزة بن حبيب"، في ثلاث قرارات:...**

- 1- حفظ الأرحام، في قول الله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ".....

- 328 2- كسر ياء المتكلم في قوله تعالى: "مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي".....

- 335 3- تسكين ضمزة في قول الله تعالى: "اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ".....

340 **المبحث الثالث: آية واحدة اجتهد فيها أبو العلاء، لإيجاد وجه لم يقرأ به أحد**

من القراء، وهي قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ ثُوْمِنٍ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي".....

345 **الباب الثاني: المشكلات الصرفية:.....**

الفصل الأول:

348 **المبحث الأول: مسألتان خالف فيهما أبو العلاء غيره:.....**

- 349 1- حكم الدال في زيرجد، واشتقاق الزبرج، وأسبقية المصدر على الفعل في

- رأى أبي العلاء المعري:.....
- 359 2- تصغير (أل)، والعلاقة الصوتية بينه وبين (أهل)، انطلاقاً من شطر بيت لابي
نضيب المتنبّي:.....
- 367 المبحث الثاني: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء، وناقشها وأدلى فيها برأيه:.....
- 368 1- اشتقاق إنسان ووزنه:.....
- 375 2- وزن يوزة وما فيه من خلاف:.....
- 383 3- أحد المفعول: نُحِبُّ والنحوب، في القياس والاستعمال، انطلاقاً من بيت
"عنترة بن شداد":.....
- 391 4- تفعّل مصدر تفعّل، انطلاقاً من بيت ل"تأبط شرّاً":.....
- 400 المبحث الثالث: مسألة واحدة، صحّح أبو العلاء من خلافاً ما أشيع في بعض
الكتب من التصياح سيويه ل"بشار بن برد":.....
- الفصل الثاني:
- 408 المبحث الأول: مسائل خطأ أبو العلاء فيها بعض الشعراء:.....
- 409 1- وصل حمزة القطع، أي تصغيرها حمزة قطع:.....
- 419 2- تكسير الاسم الثلاثي المتحرك (فعل)، المضموم الفاء المفتوح العين، على
(فعل)، في بيت ل"بشار بن برد":.....
- 429 3- حذف عين الفعل الأجوف لالتقاء الساكنين، في بيت ل"الخارث بن حنّرة
أيشكري":.....
- 437 4- هل جاء (فعلان) في اللغة، في غير المضاعف من الاسم الرباعي، كما جاء
في بيت ل"أوس بن حجر":.....
- المبحث الثاني: مسألة واحدة خطأ فيها أبو العلاء بعض النحويين، وهي:.....
- 444 - اجتماع إعالين في الكلمة: عينها ولامها، في بيت ل"ليد بن ربيعة":.....
- 452 الفصل الثالث: اعتراض أبي العلاء على بعض القراءات القرآنية، تثير مشكلات
صرفية:.....

454	1- فتح باب المضارع من الفعل (يحييكم)، في قراءة أبي رجاء العطاردي: "فَاتَّعِيَّوْنِي بِحَبْلِكُمْ اللَّهُ".....
458	2- فتح حمزة في قراءة من قرأ:.....
460	- "وَأَنْتُمْ أَتَوَاتُوا الْأَنْهَالِ".....
466	- "فَاتَّقُوا الْأَهْلَ".....
468	- "الْعَشِيِّ وَالْإِنْكَارِ".....
481-472	الخاتمة:.....
482	ثبت المصادر والمراجع:.....
499	فهرس الآيات القرآنية:.....
507	فهرس الأبيات الشعرية:.....
519	فهرس الموضوعات:.....

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الإنسان بنطق اللسان، وجعل اللغات ركنا للعمران. بما يترجم المرء عن خفايا الأذهان. أحمدده سبحانه، وأصلي وأسلم على سيدنا ومولانا محمد، النبي المصطفى، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار.

أما بعد:

يظن كثير من المهتمين بدراسة آداب اللغة العربية، أن أبا العلاء المعري أديب شاعر لا غير. وقد اشتهر حقيقة بالشعر، وذاعت شهرته بذلك لما كان يطغى على شعره من نزعة فلسفية، تشوبها مسحة تشاؤمية، تجذب القراء وتحملهم على التأمل وإعمال الفكر.

الحق أنني كنت في أوائل عهدي بالدراسة الجامعية ممن يظنون هذا الظن، ولم أكن أعرف - حينئذ - عن أبي العلاء سوى أنه من أدباء العصر العباسي البارزين، في مجال الشعر والنثر، وأنه لا يقل أهمية، في هذا المجال، عن أشهر شعراء ذلك العصر.

وأول ما قاد المودة بيني وبين الشيخ أبي العلاء، قصائد كانت مقررة ضمن برامج التعليم؛ أذكر منها قصيدته الدالية، التي قالها في رثاء أحد أقاربه، ومطلعها:

غير مجد في ملئي واعتقادي نوحُ باكٍ ولا ترثم شادي

فقد أعجبت بها وبفلسفته فيها إعجابا شديدا، في وقت مبكر من حياتي الدراسية.

وقدّر الله بعد ذلك أن صحبت أبا العلاء عدة سنوات، عندما دخلت قسم الدراسات العليا، واحترت من مؤلفاته (رسالة الغفران)، أقمت عليها بحثا نلت به درجة الماجستير، تناولت فيه الخصائص التركيبية، في بناء الجملة الفعلية البسيطة.

كانت رسالة الغفران، بالنسبة إليّ، مدونة هامة عرفت من خلالها شخصية أبي العلاء الأدبية والعلمية، أقول الأدبية والعلمية؛ لأن الغفران، وإن كانت في حقيقتها من الرسائل الإخوانية، التي تندرج في إطار النثر الفني - إذ أملاها أبو العلاء ردّا على رسالة تلقاها من الأديب "عليّ بن منصور" الحلبي الملقب بابن القارح - إلا أنها تعجّ بمسائل لغوية جمّة، في

النحو والصرف والدلالة، وما يتصل بذلك من عروض وتاريخ الأدب ونقده، فضلا عن مسائل أخرى كالفلسفة والتاريخ والأديان... إلخ.

فأبى العلاء المعري لم يكن أديبا أو شاعرا فقط، كما عرف واشتهر بين أهل الأدب، بل كان كذلك من أهل العلم بالعربية. فإن الذي يطلع على آثاره الأدبية، لاسيما رسالة الغفران، يحكم له بأنه من علماء اللغة، الخيط بشواردها ونوادرها، المتبحر في علوم العربية. وقد أتاح له ذلك وهياه له ذكاء متقد وذاكرة عجيبة؛ ففي أخباره أنه أجاب عندما سئل: بم بلغت هذه المنزلة في العلم؟ ما سمعت شيئا إلا حفظته ولا حفظت شيئا ونسيته!

هذا جانب هام جدا من شخصية أبي العلاء، لكنه ظل محجوبا عن الباحثين المحدثين إلا قليلا منهم. فلم يعرفوه إلا شاعرا متفلسفا متشائما. فاستهواهم هذا الجانب، وانبرى كثير منهم للبحث في آثاره النثرية والشعرية، من الناحية الفنية. كما بحثوا فلسفته وعقيدته الدينية. ولم يكثرثوا كثيرا بالجانب اللغوي عنده. على أنني وجدت في بعض المراجع إشارات إلى بحوث قليلة تناولت الجانب اللغوي عند أبي العلاء، لكنني لم أعثر منها إلا على رسالة مطبوعة للدكتورة "فاطمة الجامعي الحبابي" بعنوان: (لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران). وكانت دراسة وصفية للغة أبي العلاء نفسه؛ كدراسة أنواع الجمل والتراكيب. أما آراؤه في اللغة، فلم أعثر منها على شيء إلا بعض إشارات قليلة ساقها الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى، في مقال نشر في (المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري)، سنة 1945م بدمشق.

لكن الذين عاصروا الشيخ أبا العلاء، أو عاشوا بعده بقليل، قد عرفوا علمه وقدره حق قدره؛ فإذا عدنا إلى كتب التراجم والطبقات، وجدنا له ذكرا بين العلماء، فقد نوه أصحاب هذه الكتب بمزله العالية في مجال اللغة، وعلمه الواسع الدقيق بالعربية. وعده بعضهم بين النحويين واللغويين، كما فعل "القفطي" و"ابن الأنباري"، وسيأتي ذكر ذلك في الفصل الخاص بترجمة أبي العلاء من هذا البحث.

ووصفه "ابن القارح" في رسالته بأعظم من هذا، حيث قال: «الشيخ بالنحو أعلم من "سيبويه" وباللغة والعروض من الخليل»⁽¹⁾.

قد يكون في هذا الوصف شيء من المبالغة، غير أنه دليل على إحاطة أبي العلاء بعلم العربية وثبوتها في اللغة، مما يجعله جديراً بالبحث والدراسة، في هذا الجانب من شخصيته الذي يبدو جلياً للقارئ في رسالة الغفران، التي تغطي فيها المادة اللغوية على غيرها من المواد التي تشكل مضمون الرسالة.

وعليه تعد رسالة الغفران مدونة أدبية ولغوية من أهم ذخائر المكتبة العربية؛ فهي تزخر بمادة لغوية غزيرة من نحو وصرف ودلالة واشتقاق وعروض. ويبدو أن المؤلف، في هذه الرسالة، قصد قصداً إلى أن يضع بين أيدي تلاميذه مادة متنوعة مما يتصل باللغة والأدب. واتخذ لتحقيق غرضه هذا إطاراً فنياً أدبياً، يقوم على زيارة "ابن القارح" (الأديب على ابن منصور الحلبي)، إلى العالم الآخر، حيث طاف به في أرجاء النعيم والجحيم. وقابله بمن شاء من الشعراء واللغويين والنحويين. فحاور من شاء من هؤلاء - على لسان ابن القارح - وناقشهم في كثير من المسائل المشككة في اللغة والنحو، فخالف بعضاً وخطأ بعضاً، وأقر ما وجده متفقاً مع مذهبه في اللغة.

كل ذلك في جلسات أدبية وعلمية، جمع فيها كثيراً من الشعراء والعلماء وأجرى بينهم من المحاورات والمناقشات والجدال، في كثير من المسائل في النحو والصرف، ما يصل أحياناً إلى حد العنف الكلامي والشتم والسباب، على نحو ما يتضح في بعض مسائل البحث.

وساق ذلك كله بأسلوب فني شيق يشد القارئ إليه شداً، بما فيه من متعة في الطرح والمعالجة، فلا يشعر إلا وهو يتابع شرح هذه المسألة أو تلك، بلا سأم ولا ملل.

(1) رسالة ابن القارح: ص: 26. مطبوعة مع رسالة الغفران لأبي العلاء المعري. تحقيق. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف القاهرة. ط: 8. (د. ت.).

حاور بعضا من أشهر النحويين واللغويين، "كسيبويه"، و"أبي عثمان المازني"، و"الأصمعي" و"أبي سعيد السيرافي"، و"أبي علي الفارسي". فسألهم فيما بدا له من المسائل المشككة، وخالفهم أحيانا وخرج بآراء مغايرة.

وعليه فالذي يتناول رسالة الغفران من هذه الناحية، لا شك أنه واجد فيها مادة مهمة للبحث النحوي واللغوي.

وكثيرا ما كانت هذه الفكرة تلفت انتباهي، وتستوقفني عندما كنت أبحث في بناء الجملة الفعلية البسيطة، في مرحلة الماجستير، وقد لمست في نفسي رغبة ملححة في الرجوع إلى الغفران، من جديد، لبحث المشكلات اللغوية الواردة فيها، والتعريف بآراء أبي العلاء المعري في النحو واللغة، ومذهبه في ذلك.

لكن المشكلات اللغوية في رسالة الغفران كثيرة ومتنوعة؛ فإن الأمالي والشروح اللغوية، التي لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الغفران، كافية وحدها لتشكّل مادة لبحث مستقل في الجانب الدلالي. وفيها من العروض أيضا ما يلفت الانتباه، وفيها مسائل قليلة تعود إلى فقه اللغة العربية، وفيها من مسائل النحو والصرف مادة تطغى على ذلك كله. وقد أولاها الشيخ أبو العلاء من عنايته القسط الأوفى؛ فوقف عند كثير منها مناقشا آراء النحويين، أو شارحا ومحللا، بطريقة فنية علمية؛ فيجعل الفائدة فائدتين: أدبية ولغوية، لأنه لم يطرق أي مسألة إلا من خلال الشواهد الفصيحة، وأقوال الشعراء المعدودين.

على أن هذه، هي مشكلات كانت محل جدال ونقاش بين النحويين وعلماء اللغة. أعاد طرحها أبو العلاء، واستعرض أقوال النحاة فيها؛ مؤيدا أو مفتّدا، بأسلوب علمي موضوعي؛ فلم يكن يلقي الكلام على عواهنه، بل لم يكن يدلي برأيه إلا مدعوما بالحجة والدليل. فكان يستشهد بالشعر ويسوق الأدلة التي تؤيد رأيه.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المسائل النحوية والصرفية التي ورد ذكرها أو الإشارة إليها، في رسالة الغفران أكثر من تلك التي جرى بحثها، فقد أغفلت بعضها وذلك لسببين: أولهما، أن أبا العلاء كان أحيانا ينشد البيت، ويذكر أنه من شواهد النحاة، ولا يشير إلى

المسألة المتضمنة فيه. وأحيانا أخرى يشير إلى المسألة، ويذكر الوجود المختلفة التي قيلت فيها، لكنه سرعان ما يدعها ويمضي دون مناقشتها أو الإدلاء برأي فيها. يفعل ذلك، ربما تباهيا بغزارة حفظه وسعة اطلاعه على ما قيل في اللغة.

و ثانيهما، لأي قصرت هذا البحث على المسائل التي اتصفت حقيقة بإشكال ما، استدعى جدالا أو خلافا بين النحويين، وكذا المسائل التي لم يكن فيها خلاف يذكر، وكان للشيخ أبي العلاء فيها رأي الفرد به دون غيره.

إن كثيرا من المسائل التي أثارها في الغفران ذات صلة وثيقة بقضايا عامة في الدرس النحوي، جعلها العلماء دعائم بنوا عليها دراساتهم. لذلك فإن الشيخ أبا العلاء كان يطرح المسألة ويتناول أقوال ذوي الاختصاص فيها، ثم يفرع عليها تفرعات تمس مسائل أخرى. كما فعل في المسألة المتعلقة بحكم الدال في زبرجد وما يشبهها كصلخدم التي حكم "الخليل" بزيادة الدال فيها، على أساس أن الفعل لا يكون من أكثر من أربعة حروف أصول، في حال التجرد. فناقشها أبو العلاء وفرع عليها مسألة الأصل والفرع بين المصدر والفعل وكان له منها موقف سيأتي في الموضوع الخاص به.

من هنا تبرز أهمية موضوع هذا البحث، الذي يتوخى حصر المشكلات النحوية والصرفية التي عرض لها أبو العلاء في رسالة الغفران، ثم تضيفها حسب الأشياء والنظائر، ودراستها بإرجاعها إلى أصولها في مصادر اللغة والنحو، وعرضها في مجال الاستشهاد النحوي، لمعرفة آراء العلماء فيها ثم مقارنة ذلك كله بما قرره الشيخ أبو العلاء في شأنها. فإن عملا كهذا كفيل بأن يزيل غموضا، أو يكشف حقيقة، أو يزيد - على الأقل - تلك المشكلات بلورة، فينير السبيل أمام الباحثين مستقبلا.

إن الذي يصحب الشيخ أبا العلاء، في أي من مؤلفاته، يستمتع ويتعب لا محالة، وبخاصة رسالة الغفران التي يبدو أنه استنفد فيها كل مهاراته اللغوية والأدبية. يستمتع الباحث بمضامينها المختلفة؛ في اللغة والأدب، والنقد، والعروض، والفلسفة، والتاريخ، والأديان والعقائد... إلخ. ويتعب لأن لغة أبي العلاء المفعمة بالغريب والنوادر يشق فهمها،

فيضطر الباحث في كل حين إلى المعاجم. هذا رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محققة الغفران، رحمها الله - في سبيل تذليل تلك العقبات.

لذلك فإذا كان البحث قد واجه صعوبات، فهذه في مقدمتها. يضاف إلى ذلك قلة مصادر التراث اللغوي في مكتبائنا وهذه عقبة تفت في عضد كل باحث في تراثنا اللغوي، في بلدنا. ولولا تلك الفترات التربصية في المشرق، التي حظيت بها من كلية الآداب التي أدرس فيها، لكان الأمر أعسر وأشق.

وفوق ذلك كله فإن البحث في مشكلات نحوية وصرفية - تصيدها أبو العلاء تصيّدًا - في حدّ ذاتها مشكلة. ولعله من الصراحة العلمية، والشجاعة الأدبية أن أقول إنه استغلق عليّ فهم بعضها أيّما ليست بالقصيرة، وأقصر مضجعي ليالي طويلة. لكنني كنت دائما أستعين بالله، وأوطن نفسي على تحمّل المشاق. وكثيرا ما كنت أجد إلى استشارة ذوي الاختصاص، ومن هم رسوخ قدم في هذا المجال، مثل أستاذي الذي تولى توجيه البحث من بدايته إلى نهايته.

وبذلك قصارى جهدي في سبيل جمع ما أمكن جمعه من المصادر الهامة ذات الصلة الوثيقة بموضع البحث. أذكر في مقدمتها رسالة الغفران - المدونة التي جرى البحث فيها -، الطبعة التي حققتها الدكتورة عائشة عبد الرحمن، رحمها الله. فقد أخرجتها في شكل جيد مضبوط، أثابها الله خير الجزاء.

أما مصادر النحو واللغة، فقد استعملت منها كثيرا، أكتفي بالإشارة إلى أهمها، فأذكر في مقدمتها "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، و"المفصل في علم العربية" للزمخشري، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، و"شرح الكافية"، و"شرح الشافية" للشيخ رضي الدين الأسترابادي، و"الخصائص"، و"المختص" لابن جني، و"إيضاح شواهد الإيضاح" للقيسي، و"معاني القرآن وإعرابه" للزجاج، و"الأمالي الشجرية" لابن الشجري، و"شرح التسهيل" لابن مالك، و"البحر المحيظ" لأبي حيان، و"خزانة الأدب" لعبد القادر البغدادي. كما اعتمد البحث من المعاجم "لسان العرب" لابن منظور، و"الصحاح" للجوهري، و"تاج العروس" لمرتضى الزبيدي، عند الحاجة إلى شرح بعض الألفاظ اللغوية.

لقد سار البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لذلك تركزت الجهود الأولى على استقراء رسالة الغفران، لحصر كل المشكلات اللغوية الواردة فيها، من نحو وصرف ودلالة واشتقاق وعروض وفقه. ولم تكن هذه المسائل مجموعة في قسم معين من الرسالة، بل جاءت متناثرة على صفحاتها من البداية إلى النهاية. الأمر الذي استلزم مني مجهودا كبيرا، ووقتا طويلا لتحقيق ذلك، نظرنا إلى حجم الرسالة الضخم الذي يقع في خمسمائة وأربع وثمانين (584) صفحة.

فلما تم ذلك، تبين لي أنه لا يمكن تناول كل المشكلات اللغوية في هذا البحث فاخترت منها المشكلات النحوية والصرفية، وتركت غيرها لمن أراد أن يدرسها من الباحثين.

فتركزت العناية حول هذا النوع من المسائل. وكان من الطبيعي - تطبيقا لمقتضيات المنهج المتبع - إخضاعها للتبويب والتصنيف، تيسيرا للبحث والدراسة. فإن النحو والصرف وإن كانا يشكلان مادة لعلم واحد، كما عرف عند الأوائل، والذي صار يسمى فيما بعد علم العربية، فإن البحوث الصرفية قد استقلت فيما بعد عن البحوث النحوية. وصار لكل منهما مجال خاص.

مراعاة لهذا قررت عدم الخلط بين المستويين، فحصرت المسائل المتعلقة بكل منهما في مجموعة مستقلة. ولما كانت الغلبة للمسائل النحوية، جاء باب النحو أكبر من باب الصرف، كما سيتضح بعد قليل.

ولما كانت مسائل كل مجموعة تجمع بينها هذه الخاصية النوعية، ولكنها غير متجانسة تماما، كان لا بد من تصنيفها داخل فصول ومباحث، يختص كل منها بدراسة المشكلات التي يجمع بينها قاسم مشترك معين.

على هذا الأساس بنيت الدراسة على مدخل، وباين يضمنان سبعة فصول، وخاتمة في نتائج البحث.

(I) المدخل: يضم ثلاثة أمور هامة، هي بمثابة أضواء كاشفة تنير الطريق أمام القارئ إلى صلب البحث، وتقيي له الفهم الصحيح فلا يضطرب، ولا يستنكر شيئا مما يقرأ. وهذه الأمور هي:

1/ موجز ترجمة أبي العلاء المعري.

2/ رسالة الغفران: (أ) ظروف إملائها.

(ب) مضمونها.

3/ طبيعة المشكلات اللغوية في رسالة الغفران.

فإن الذي يقرأ آراء الشيخ أبي العلاء النحوية والصرفية، وليس له دراية بفضله في اللغة العربية وعلومها، قد يستغرب ما يقرأ عندما يراه يناقش "سيبويه" مثلا أو غيره من النحويين. (II) الباب الأول: يضم المشكلات النحوية التي أثارها أبو العلاء في الغفران وناقشها، وأدلى فيها بآرائه. وقد اشتمل على أربعة فصول متباعدة:

الفصل الأول: دار البحث فيه حول مسائل كانت محل خلاف بين النحويين، ناقشها أبو العلاء، وأدلى فيها بآرائه.

الفصل الثاني: يضم هو بدوره ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: يشتمل على مسائل خطأ فيها الشعراء ووصف ما جاء عليها من الشعر بالردى.

- المبحث الثاني: يشتمل على مسألة واحدة، أقرّ أبو العلاء جوازها، مشيرا إلى كراهتها في اللغة.

- المبحث الثالث: يشتمل على مسائل خالف فيها بعض النحويين وخطأهم.

الفصل الثالث: يضم بدوره مبحثين اثنين:

- المبحث الأول: يشتمل على مسائل، ناقشها ولم يجزم فيها برأي صريح، إلا أن مناقشته لا تخلو من فائدة.

- المبحث الثاني: يشتمل على مسألة واحدة متعلقة بوظيفة الباء في بيت شعري، فحللها أبو العلاء تحليلاً هو بمثابة مساهمة في التعريف بمعاني الباء حين تدرج في تركيب ما.

الفصل الرابع: يضم قراءات قرآنية تثير مشكلات نحوية، ويقع في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: قراءة شاذة دعم أبو العلاء بها رأيه في مسألة نحوية.

- المبحث الثاني: يشتمل على ثلاث قراءات قرآنية، أنكرها على "حمزة بن حبيب".

- المبحث الثالث: آية واحدة اجتهد فيها لإحداث وجه خاص لم يقرأ به أحد من القراء.

(III) الباب الثاني: يضم المشكلات الصرفية التي أثارها الشيخ أبو العلاء، وناقشها مخالفاً بعض النحويين، مرجحاً مذهباً على آخر، أو مخطئاً بعض الشعراء، أو معترضاً على بعض القراء. وجاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يشتمل على مسائل معظمها خلافية، له فيها رأي خاص. وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مسألتان خالف فيهما غيره.

- المبحث الثاني: مسائل خلافية رجح فيها مذهباً على آخر.

- المبحث الثالث: مسألة واحدة، أوردها لصالح "سيبويه"؛ دفع عنه الشبهة التي أشاعتها عنه كتب الأدب، من انصياحه "لبشار بن برد".

الفصل الثاني: مسائل خطأ فيها الشعراء، وأخرى خالف فيها العلماء:

- المبحث الأول: مسائل خطأ فيها الشعراء، لمخالفتهم القياس المطرد في اللغة.

- المبحث الثاني: مسألة واحدة، خالف فيها العلماء، وأبدى رأياً مغايراً لهم.

الفصل الثالث: يضم قراءتين قرآنتين تثيران مشكلات صرفية.

(IV) الخاتمة: في نتائج البحث المحصلة من خلال مختلف هذه الفصول والمباحث.

وقد اتبع البحث في هذا كله طريقة موحدة؛ فكنت أبدأ بعرض المسألة، كما وردت في رسالة الغفران، ثم أقوم بتوثيق الشاهد الذي يتضمنها، بالرجوع إلى الدواوين الشعرية، ومصادر اللغة والأدب التي أنشدته وأقارن الروايات بعضها ببعض. بعد ذلك أعرضه في مجال الاستشهاد النحوي، وأتبع أقوال النحويين فيه، ثم أقابل ذلك برأي الشيخ أبي العلاء، لمعرفة مدى توفيقه فيما ذهب إليه.

وحرصت في ذلك كله على الدقة والموضوعية، قدر المستطاع توخيا لسلامة النتائج.

لقد كلفني هذا كله من الجهود المضنية المتواصلة ليلا نهارا، ما لا يعلمه إلا الله. لكن ذلك يهون مادام في خدمة اللغة العربية التي أنزل الله بها أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم. فخدمتها واجبة على كل مسلم قادر عليها؛ لأنها بها يفهم كتاب الله وسنة رسوله.

وأرجو أن أكون قد وفقت في التعريف بأراء الشيخ أبي العلاء النحوية، ومترلته العالية في علم العربية، وكذا التعريف بمذهبه النحوي، من خلال دراسة ما ورد في رسالة الغفران، حيث أظهر قدرات عالية وبراعة متناهية في طرح المسائل المشكلة، وتحليلها ومناقشتها.

وأملني أن أكون قد ضربت بسهم إذا لم يصب المركز لم يخطئ الهدف.

أخيرا لم يبق لي إلا التنويه بأستاذي الدكتور السعيد هادف، ذي النفس الطيبة والأخلاق الكريمة، الذي اضطلع بمهمة توجيه البحث في كل مراحله من البداية إلى النهاية. وأحاطني برعايته العلمية، فأفدت حقيقة من خبرته الطويلة، في اختيار أيسر السبل وأوضح المسالك إلى الهدف المنشود. وأعاني على إخراج البحث في صورته هذه. فإليه أتوجه بالشكر الجزيل.

أقدم الشكر الجزيل أيضا لأستاذي الدكتور عبد الله بوخلخال، رئيس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الذي جرت على وقته، فكنت أتردد على مكتبه من حين لآخر للاستفادة من خبرته العلمية. فكان يدع أشغاله الإدارية، ويجيب عن استفساراتي العلمية،

جزاه الله عني خير الجزاء. ولا أنسى صديقي الفاضل الدكتور المكي العلمي الذي كانت ثقته بي كبيرة؛ ففعلت مكتبته الخاصة في خدمة بحثي هذا. أحيي فيه حبه للعلم والمعرفة وإخلاصه في خدمتهما، وأشكره شكرا لا يلبى.

والشكر لكل من قدم لي مساعدة علمية مهما قلت. وأسأل الله أن يثيب الجميع عني خير الثواب. وأرجو أن يكون لهذا الجهد فائدة ولو ضئيلة، ينتفع بها الباحثون في آثار الشيخ أبي العلاء المعري. وما توفيقي إلا بالله.

- المبحث الأول: يشتمل على مسائل، ناقشها ولم يجزم فيها برأي صريح، إلا أن مناقشته لا تخلو من فائدة.

- المبحث الثاني: يشتمل على مسألة واحدة متعلقة بوظيفة الباء في بيت شعري، فحللها أبو العلاء تحليلاً هو بمثابة مساهمة في التعريف بمعاني الباء حين تدرج في تركيب ما.

الفصل الرابع: يضم قراءات قرآنية تثير مشكلات نحوية، ويقع في ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: قراءة شاذة دعم أبو العلاء بها رأيه في مسألة نحوية.

- المبحث الثاني: يشتمل على ثلاث قراءات قرآنية، أنكرها على "حمزة بن حبيب".

- المبحث الثالث: آية واحدة اجتهد فيها لإحداث وجه خاص لم يقرأ به أحد من

القراء.

(III) الباب الثاني: يضم المشكلات الصرفية التي أثارها الشيخ أبو العلاء، وناقشها

مخالفاً بعض النحويين، مرجحاً مذهباً على آخر، أو مخطئاً بعض الشعراء، أو معترضاً على بعض القراء. وجاء في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يشتمل على مسائل معظمها خلافية، له فيها رأي خاص. وينقسم إلى

ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مسألتان خالف فيهما غيره.

- المبحث الثاني: مسائل خلافية رجح فيها مذهباً على آخر.

- المبحث الثالث: مسألة واحدة، أورد لها لصاح "سيبويه" دفع عنه الشبهة التي

أشاعتها عنه كتب الأدب، من انصياعه "لبشار بن برد".

الفصل الثاني: مسائل خطأ فيها الشعراء، وأخرى خالف فيها العلماء:

- المبحث الأول: مسائل خطأ فيها الشعراء، لمخالفتهم القياس المطرد في اللغة.

- المبحث الثاني: مسألة واحدة، خالف فيها العلماء، وأبدى رأياً مغايراً لهم.

مدخل

(أ) موجز ترجمة أبي العلاء المعري.

(ب) رسالة الغفران:

(1) ظروف إملائها.

(2) مضمونها.

(ج) طبيعة المشكلات اللغوية في رسالة الغفران.

(1) نسبه: بعد منتصف القرن الرابع الهجري بقليل انشقت عيناه على نور الدنيا، في لحظة كانت العرب تتشاءم بمن يولد فيها، كانت تلك اللحظة من يوم جمعة قبيل الغروب؛ النهار مدير والليل مقبل. خرج إلى الدنيا فاكتحلت عيناه بنورها، ولكن سرعان ما احتجب عنهما فأطبقتا على ظلام أبدي لا ينقضي، واتقدت بصيرته بنور لم يعط لواحد من أبناء زمانه كما سنري.

وأظن انه لم يخطر على بال واحد من أهل بيته ولا من أهل بلدته أن هذا المولود سيكون له في الحياة شأن عظيم، وأنه سيغدو علما من أعلام الشام في زمانه. فقد أضحى ذكره ملء الأذان منذ شبّ عن الطوق، فلفت إليه أنظار المؤرخين الذين حفلوا بتتبع مسار حياته فسجلوا خلجات أنفاسه.

وكيف لا يحفل بحياة رجل ضرير بمر العقول، فكان منها المعجبون والханقون، وصنع لنفسه شهرة فريدة، وشغل الناس حيا وميتا، على ما يحدثنا به التاريخ.

إنه أبو العلاء المعري الذي اشتهر هكذا بكنيته هذه، ونسبته إلى بلدته التي صارت تعرف به؛ فلا يرد ذكرها إلى مقترنة باسمه.

أما نسبه فقد عرض له كثير من أصحاب التراجم الذين أرخوا حياته، وهو يقع في سلسلة طويلة؛ ينتهي إلى قضاة وهي قبيلة يمنية، ذات شأن كبير وبأس شديد في الجاهلية والإسلام. وغاية ما نريد إثباته من نسب أبي العلاء، في هذا البحث، هو معرفة أصوله القرية التي ورث عنها عوامل الظهور والنبوغ. وحسبنا ذلك إذا كان لا بد لهذا البحث من استحلاء ملامح الوراثة التي كانت وراء ملكاته العقلية والنفسية التي ميزته، وجعلته يتفوق على معاصريه في مجال علوم العربية، بل يباري فرسانها الأوائل؛ "كالخليل" و"سيبويه"، وينقد مذهبهم ويخطئهم في بعض آرائهم. وهو الأمر الذي عقدت له هذا البحث.

«هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود بن المطهر بن زياد بن ربيعة بن الحارث بن ربيعة بن أنور بن أرقم بن أسحم بن النعمان- وهو الساطع- بن عدي بن عبد غطفان بن عمرو بن بريح بن جذيمة بن تيم

اللات - وقيل تيم الله، وهو مجتمع تنوخ - بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن إخاف بن قضاة التنوخي المعري»⁽¹⁾.

هذه رواية ابن العديم والقفطي وابن خلكان وقد اختارها الأستاذ أحمد تيمور باشا، رحمه الله، وسجل عليها ملاحظات تتعلق بـ «تصحيح ما حرف منها»⁽²⁾ على حد قوله. وذكر على الخصوص «جذيمة» الذي رأى فيه تحريفاً، وصوبه بـ «خزيمة» بالخاء والراء مصغراً، معللاً رأيه بأن ذلك ما تنص عليه كتب اللغة والأنساب. ولما رجعت إلى بعض معاجم اللغة، أيقنت أن الرأي ما رآه الأستاذ؛ إذ وجدت صاحب تاج العروس ينص فعلاً على أن «خزيمة» هو جدّ الحّي من اليمن يقال له «جذام»، قال: «وقال بن سيدة جذام حّي من اليمن من ولد أسد بن خزيمة»⁽³⁾.

فإذا علمنا أن نسب أبي العلاء في قضاة، وقضاة من اليمن، لم نستبعد أن يكون من ذرية «خزيمة» هذا، ونحیی الأستاذ "أحمد تيمور" الذي فطن إلى ما وقع في هذا الاسم من تحريف.

وأما نسبه التي اشتهر بها هي (التنوخي المعري): "فالتنوخي" نسبة إلى تنوخ، وهي قبيلة عربية أصيلة تتصل بقضاة بن قحطان مجتمع قبائل اليمن. هاجرت من موطنها الأصلي نحو الشمال لأسباب غامضة، لم يوضحها التاريخ كما ينبغي.

(1) ابن العديم كمال الدين الحلبي. الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتحري عن أبي العلاء المعري: مطبوع مع تعريف القدماء بأبي العلاء. تحقيق. محمد السقا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الأبياري، وحامد عبد المجيد، بإشراف طه حسين. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط: 3. 1986م. ص: 486. كذلك القفطي. جمال الدين أبو الحسن. إنباء الرواة على أنباء النحاة: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 82، كذلك ابن خلكان. أبو العباس بن أبي بكر. وفيات الأعيان تحقيق. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). المجلد: 1. ص: 113.

(2) أحمد تيمور باشا. أبو العلاء المعري: سبه وأخباره وشعره ومعتقده. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. (د.ط.). 1940م. ص: 3.

(3) الزبيدي. محمد مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس: منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). مادة (ج. ذ. م.).

وكانت لتتوخ في الجاهلية قوة وبأس وكثرة، واستمر حالهم كذلك في الإسلام. قدموا إلى الشام، واستقرت طائفة منهم في الموضع الذي يعرف إلى الآن بمعرة النعمان. وأسلم بعضهم وأقاموا بديارهم ومنهم أجداد أبي العلاء. وهذا وصف "ابن العديم" لهذه القبيلة: «تتوخ من أكثر العرب مناقب وحسباً، ومن أعظمها مفاخر وأدباً، وفيهم الخطباء والفصحاء والبلغاء والشعراء»⁽¹⁾.

و«العري» نسبة إلى معرة النعمان؛ وهي البلدة التي ولد فيها، وشب في أحضانها. تقع جنوب غرب «حلب» بينها وبين «حماة». و«النعمان» الذي أضيفت إليه، هو - عند أغلب القدماء - «النعمان بن بشير الأنصاري» من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان والياً معاوية وولده يزيد على حمص وقنشرين⁽²⁾.

وتذكر بعض المصادر أن المعرة، معدن البيان واللسان والرجحان في الأدب والشعر والإتقان، وأهلها يتميزون بالذكاء والفطنة والنباهة. فهي منبت الفصحاء والبلغاء: «خرج منها جماعة من العلماء والشعراء، منهم أبو العلاء بن سليمان»⁽³⁾. ناهيك عن وجود قبر «عمر بن عبد العزيز»، رضي الله عنه «في سوادها بموضع يقال له دير سمعان»⁽⁴⁾.

هذا باختصار شديد عن قبيلة الشيخ أبي العلاء وبلدته، فماذا عن الأسرة التي أنجبته؟ يقع بيت أبي العلاء من معرة النعمان موقع الملولوة من العقد؛ من حيث كرم المحتد، والعز والإباء، ومجد الأباء. فهو من بني سليمان الذين هم «أكثر قضاة المعرة وفضلائها وشعرائها وأدباؤها»⁽⁵⁾ وهم من سلالة الساطع سيد تنوخ وولي أمرهم في الجاهلية، اشتهر من كان من ولده فيما بعد بكل الخصال المكونة لمعنى المروءة قديماً؛ كالشرف والسؤدد

(1) ابن العديم. الإيضاف والتحري: ص: 489 من تعريف القدماء بأبي العلاء.

(2) انظر ابن العديم. المصدر نفسه: ص: 488 من تعريف القدماء بأبي العلاء.

(3) ابن العديم. نعيه الطب في تاريخ حلب. ص: 578. من تعريف القدماء بأبي العلاء.

(4) السمعاني. أبو سعد عبد الكريم التميمي. الأنساب: تعليق عبد الله عمر البارودي. دار الجنان. بيروت. ط:

1. 1988م. ج: 1. ص: 484.

(5) انظر ابن العديم. المصدر نفسه: ص: 489 من تعريف القدماء بأبي العلاء.

والرياسة والشجاعة والفضل والجلود. وشهد لهم التاريخ بالنبوغ في العلم والأدب؛ فكان منهم العلماء والشعراء والقضاة. وتولى بغير غير قليل من آباء الشيخ أبي العلاء، وذوي قرابته ممن تقدمه أو تأخر عنه - قضاء المعرة وغيرها.

يذكر منهم الجد الأدنى لأبي العلاء، «أبو الحسن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد» تولى قضاء المعرة وحمص. كان شاعرا ومحدثا، روى الحديث وعنه روى حفيده أبو العلاء.

ومنهم والد الشيخ أبي العلاء «أبو محمد عبد الله بن سليمان». روى الحديث عن أبيه وعن كثير من الثقات أمثال "ابن خالويه"، و"عبد الله بن محمد البغوي" وغيرهما، وعنه روى ابنه أبو العلاء. روى له شعرٌ ووُصف بالفضل والعلم باللغة.

وقد أسهب أصحاب التراجم في الحديث عن كثير من أسرة الشيخ لوالده، لا أرى بنا حاجة لتتبعهم خشية الإطالة بغير فائدة.

وأما من جهة والدته، فلم أجد في كتب التراجم التي عيّنت بأبي العلاء ذكرا لهذه الأسرة على النحو الذي رأيناه مع أسرته لوالده. واكتفى بعضهم بالإشارة على أن أمه هي بنت "محمد بن سبيكة" من مدينة حلب⁽¹⁾. وعندني أن السبب في ذلك يعود على انشغال الباحثين قديما، بالكتف عن أسباب التفوق والنبوغ عند أبي العلاء. فلم يجدوا لها من سبيل سوى عوائل الوراثة. ولما رأوا في بني سليمان الشعراء والأدباء والفقهاء والعلماء، علموا أن ما كان لأبي العلاء من علم وموهبة، لا شك أن عناصره الوراثية منهم. فانشغلوا بالتعريف بهم عن سواهم. وليس معنى هذا أن بني سبيكة ليسوا على شيء من ذلك، وإنما بعض الفضل يزيد على بعض، والناس إلى الأفضل ميالون.

(1) انظر ابن العديم. الإنصاف والتحري: ص: 511. من تعريف القدماء.

وقد تحدث عن هذه الأسرة من المحدثين الدكتور "عمر فروخ" بما يفيد أنها كانت من الأسر المرموقة في حلب «اشتهر نفر من رجالها بالوجاهة والأدب»⁽¹⁾ وإن كان لم يذكر المصدر الذي استقى منه.

(2) مولده ونشأته وتعليمه: من مصاهرة بني سليمان، الأسرة الماجدة في المعرة، لبني سبيكة الأسرة الماجدة في حلب، ولد أبو العلاء يحمل خصائص النبوغ بتفاعل عناصر وراثية من تينك الأسرتين.

كان مولده بمعرة النعمان - على ما وجدنا عليه جمهور القدماء - يوم الجمعة لثلاث ليال بقين من ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة (363 هـ) من التاريخ الهجري.

ولقد شاءت الإرادة الإلهية أن تسلبه واحدة من أعظم نعم الله على عباده، وهو لا يزال غضاً صبيًا في طور الحداثة. كان ذلك عندما تعرض للإصابة بداء الجدري في سنة سبع وستين وثلاثمائة (367 هـ)، وهي سنته الرابعة، فشوه الجدري خلقته وزحف على عينيه فطمسهما كلية. فلم يحتفظ أبو العلاء من ألوان الموجودات إلا باللون الأحمر؛ لأنه ألبس في علته ثوبا معصفرا فارتبط هذا اللون، في ذاكرته، بمول الفاجعة التي نزلت به. فكان يقول لا أعقل غيره.

وروي عنه انه حين يقع لم يأسف على ما مني به في عينيه. وكان يقول: «أنا أحمد الله على العمى كما يحمد غيري على البصر. فقد صنع لي وأحسن بي إذ كفاني رؤية الثقلاء البغضاء»⁽²⁾.

ولا نظن أبا العلاء قال هذا إلا متجملا بالصبر متجلدا، مسريا عن نفسه بعض أحزانها. فإن حزنه على فقد بصره قد لازمه طول حياته، فظل يؤله، حتى إنه كان يرى في الموت وضجعة القبر راحة من العمى؛ فقال⁽³⁾:

(1) عمر فروخ. حكيم المعرة: دار لبنان للطباعة والنشر. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ص: 23.

(2) الثعالبي. أبو منصور عبد الملك بن إسماعيل. تنمة البتيمة: مطبوع مع تعريف القدماء بأبي العلاء. ص: 04.

(3) أبو العلاء المعري. سقط الزند: دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت، لبنان. (د.ط.). 1957م. ص: 213.

لكن عماه لم يكن ليحل منه مكفوفاً يعيش كلاً لا يرجى منه الخير. فذهاب البصر لم يعق كثيراً من النبغاء عند العرب وعند غيرهم، بل ربما كان العمى وراء نبوغهم في فنون وعلوم معينة. فإذا كان الأعمى لا يمكنه اقتحام الميادين التي تقتضي الإبصار، فإن حظه يكون وافراً من العلوم والفنون التي تعتمد على الفطنة والنباهة والتأمل الذهني دون التأمل الحسي. لذلك وجد أبو العلاء نفسه مهياً لأن يسلك طريق العلم، وقد نشأ في بيت عريق في القضاء والعلم والأدب.

تولى والده تربيته وتعليمه منذ طفولته فوجهه - على ديدن أهل زمانه - إلى درس العلوم الدينية واللغوية. بدأه في المعرفة بقراءة القرآن الكريم على جماعة من الشيوخ الذين يُرحل إليهم. ولما أتقن قراءة القرآن، أخذ الحديث عن كثير من رواته ومنهم بعض أهل بيته.

وتولى أبوه نفسه تعليمه اللغة والنحو، وكان شاعراً فقيهاً يتمتع بشيء من علم العربية - إذ كان لابد للفقهاء من ذلك -^١ تعليمه من تلك الكتب التي كانت تدرس في الشام. وهي عبارة عن مختصرات في النحو، على مذهب المدرسة الكوفية. إذ كان الفقهاء يفضلون النحو الكوفي لاتساعه في الرواية والإكثار من حفظ الحديث الشريف. فبدأ إذن بتعليم ابنه أبي العلاء من تلك المختصرات التي كان قد درسها هو من قبل؛ كمختصر "محمد بن سعدان الضرير الكوفي" النحوي (ت 231 هـ)، وكتاب «الجمال» للزجاجي (ت 339)، ومختصر آخر يسمى «الكافي» لأحمد بن محمد المرادي المصري (ت 338)، وقد نقل هذا الكتاب إلى الشام^(١). كما تلقى النحو في المعرفة كذلك على يد "أبي بكر محمد بن مسعود بن الفرج النحوي".

ولما استفد ما في المعرفة تآقت نفسه إلى الاستزادة، فدخل "حلب"، وكانت يومئذ من أهم حواضر العلم والأدب. وهناك اتصل بجماعة من أصحاب "ابن خالويه" إمام النحو في

(١) انظر إبراهيم مصطفى. (أبو العلاء المعري وعلم النحو). المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دار صادر، بيروت. ط: 2. 1994م. ص: 363، 364.

الشام؛ فاجتمع به محمد بن عبد الله بن سعد النحوي، راوية المتنبي. فلحقه دروس اللغة والنحو، وحبب إليه المتنبي⁽¹⁾.

مما تقدم نعلم أن أبا العلاء قد درس في صباه القرآن الكريم والحديث الشريف، واللغة والنحو. ولم نجد له من أساتذة في النحو سوى الثلاثة الذين تقدمت أسماءهم، وذلك في طور حياته الأول.

وقاده طموحه المتزايد - وهو لا يزال في طوره الأول - إلى أنطاكية. فنهل مما تحتويه مكنتها، وأظهر هناك من قدرته على الحفظ والاستيعاب ما بهر خازن المكتبة، ثم سافر إلى طرابلس الشام.

وتوفي والده - على ما ذكره ابن العليم - في سنة خمس وتسعين وثلاثمائة (395 هـ)، بمصر النعمان⁽²⁾ ورثاه أبو العلاء بقصيدة نونية، ضمنها كثيرا من أفكاره الفلسفية وتأملاته في الوجود والحياة.

لكن موت والده، وإن كان النكبة الثانية في حياته بعد الجدري والعمى، إلا أنه لم يشن عزيمته، ولم يكبح طموحه إلى العلم والشهرة. فلم يمكث بعد ذلك في المعرفة إلا ثلاث سنوات، حتى رأيناه يشد الرحال إلى بغداد في سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة (398 هـ)، على أرجح الأقوال.

كانت بغداد قبل رحيل أبي العلاء إليها القطب الذي يتجذب إليه طلاب العلم والشهرة من مختلف أنحاء البلاد الإسلامية ففيها تفاعلت الحضارات المختلفة، وتمازجت الثقافات المتباينة فصارت بهجة للنفوس. ومن لم يرها فكأنما ما رأى الدنيا ولا رأى الناس. وكان بها أشهر علماء النحو، على اختلاف مذاهبهم. وكان لجدهم النحوي صدى يصل إلى الآفاق البعيدة، منهم "أبو سعيد السيرافي" (ت 368 هـ)، و"أبو علي الفارسي" (ت 377 هـ).

(1) انظر ابن العليم. الإنصاف والتحري: ص: 515 من تعريف القدماء، كذلك السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن. بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة: دار للمعرفة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). ص: 136.

(2) انظر ابن العليم، للمصدر السابق: ص: 493 من تعريف القدماء.

ه)، و"علي بن عيسى الرماني" (ت 388 ه)، و"ابن جني" (392 ه). ولكن المنية سبقت أبا العلاء إلى هؤلاء جميعا، غير أنه كان لابد له من دخول بغداد، ومقابلة أدبائها ومن بقي من علمائها لأن ذلك من تمام العلم في ذلك العصر.

صادف وصوله موت الشريف الطاهر نقيب الأدباء في بغداد، فقصد المآتم وورثاه مرتجلا، فأكرمه ابنا الفقيد الرضي المرتضى وأدنيه. ولكن سرعان ما حصلت بينه وبينهما جفوة.

فقصد مجلس أبي الحسن الرّبيعي، إمام النحو آنذاك، ليقراً عليه كما أخبر ابن الأنباري⁽¹⁾. ولا نظنه قصده لطلب العلم، ولكن تيركا بلقاء العلماء حتى لا يقال عنه إنه صحفي؛ أخذ العلم من الصحف. وعلى كل فقد أساء "أبو الحسن" استقباله بعبارة فيها تعيير بالعمى. فانصرف أبو العلاء ولم يعد إلى ذلك المجلس. وتذكر الروايات التاريخية أنه تعرض بعد ذلك لإهانة الشريف المرتضى بالضرب في مجلسه الأدبي، في حادثة معروفة ومبسوطة في كتب الأدب.

وقد عدّ بعض مؤرخيه حادثته مع المرتضى السبب المباشر الذي رغبه عن بغداد، وجعله يفكر في العودة إلى موطنه، ويقرر لزوم بيته واعتزال الناس⁽²⁾.

والظاهر مما تقدم أنه قضى سنة وسبعة أشهر في مدينة السلام، لم تكن كلها بردا وسلاما عليه. وأن الأمل الذي قاده إليها، لم يعد بالنسبة إليه إلا "كسراب بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجد شيئا". يضاف إلى كل هذا، ذلك الخبز المشؤوم الذي ورد عليه من المعرة، ينبئه بمرض أمه.

(1) انظر ابن الأنباري. كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص: 353.

(2) انظر الحموي. شهاب الدين ياقوت بن عبد الله. إرشاد الأريب على معرفة الأديب: صححه مازحليوت. مطبعة هندية بالمويسكي بمصر. ط: 2. 1923 م. ج: 1. ص: 170.

وهكذا استيأس من أحلامه التي طالما داعبت أفكاره ومشاعره؛ فعزف عن الدنيا ورغب عن أهلها، وقرر قراراً غريباً يقتضي باعتزال الناس والعزوف عن ملذات الحياة، ولزوم بيته في كل الأحوال لا يخرج منه أبداً.

وإنه لفي طريقه إلى معرة النعمان، على راحلته يجتر ذكرياته في بغداد، والحزن يعصر قلبه على فراقها، إذ لقيه نعي أمه، فجزع لذلك أشد الجزع وانتفض كالطائر، وفزع وندم على راحيله عنها، ولكن " لا راد لقضاء الله ". حزن لفقدائها ورثاها بقصيدتين طويلتين⁽¹⁾؛ إحداهما ميمية والأخرى بائية، ضمنهما لوعته وأساه على فقيدته الغالية، التي كانت عزاءه الوحيد عن كل ما فاتته، وكل ما جرى له.

و لعل هذه الفاجعة الأليمة التي استقبلته بما المعرة عند أوبته إليها من غربته، قد قوّت عزيمته على تنفيذ قرار العزلة الذي فرضه على نفسه عند مغادرته بغداد.

(3) اعتزاله الناس واشتغاله بالتعليم: ما أن استقر بداره في معرة النعمان - في سنة أربعمائة (400 هـ) - حتى أخذ نفسه بالشدة، وألزمها ما لا يلزم؛ أقام في بيته لا يبرحه وحاول الانقطاع عن الناس، وسمى نفسه رهين الحبسين. وانصرف عن الشهوات، ووطن نفسه على الحرمان من الملذات، وسلك مسلك التزهّد في كل شيء. وأضرب عن "زينة الله التي أخرج لعباده"، فاكتمى بالخشن في مأكله وملبسه، وما شاكل ذلك⁽²⁾. وفي أخباره أنه كان «يظهر دوام الصوم»⁽³⁾ بل تحدث هو نفسه بما يفيد أنه كان يصوم الدهر؛ قال⁽⁴⁾:

أنا صائمٌ طول الحياة وإنما فطري الحمامُ ويومذاك أُعيّدُ.

وحرم على نفسه أكل اللحم، وما يخرج من بطون الحيوان والطيور كالبيض والأعسال والألبان، مدة خمس وأربعين سنة تديناً. واقتصر في معيشتة على ما تنبت الأرض تحبباً لإيلاء

(1) انظر أبو العلاء المعري. سقط الزند: ص: 39، 226.

(2) انظر القفطي. إنباه الرواة على أنباء النحاة: ج: 1. ص: 75.

(3) ياقوت الحموي. إرشاد الأريب: ج: 1. ص: 170.

(4) أبو العلاء المعري. اللزوميات: دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. (د.ط.). 1961م. المجلد: 1.

الحيوان بذنحه، «ومال في هذا إلى رأي الحكماء، وقال بمذهب البراهمة في تجنب إراقة الدماء»⁽¹⁾.

ولما اعتزل الناس شرع في التصنيف والتأليف، فألف ما شاء الله أن يؤلف من الكتب معظمها في اللغة والأدب؛ ففي هذا الطور من حياته وضع أهم مصنفاته كاللزوميات ورسالة الغفران.

انقطع عن معايشرة الناس إلا ما كان بسبب من العلم. فاشتغل بالدرس والتعليم، وعرف الناس مكانته الأدبية ورسومه في علم اللغة العربية، فذاع صيته وطار شهرته في الآفاق وقصده أهل الشام أولاً، ثم ما لبث أن توافد عليه الطلاب من مختلف أقطار البلاد الإسلامية. أحبه الناس لعلمه، وتسامت منزلته إلى أن صار «في القرن الخامس بإقليم حلب "كابن خالويه" في القرن الرابع»⁽²⁾ واتصل به العلماء والأدباء والوزراء وذوو الفضل وأهل الأقدار، في "حلب" وغيرها. إذ دارت بينه وبينهم المراسلات في شتى مناحي المعرفة، في أمور الدنيا والحياة.

وقيض الله لأبي العلاء - وهو المستطيع بغير -، ممن كان يحضر دروسه، من يقرأ عليه المصنفات في اللغة والأدب ويكتب عنه ما ينشئ من الرسائل، وما يمليه من الشعر والنثر قال أبو العلاء: «لزمت مسكني منذ سنة أربعمائة، واجتهدت أن أتوفر على تسييح الله وتمحيده إلا أن اضطر إلى غير ذلك، فأملت أشياء، وتولى نسخها الشيخ "أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي هاشم"، أحسن الله معونته، فألزمني بذلك حقوقاً جمّة، وأيادي بيضاء، لأنه أفنى في زمنه، ولم يأخذ عما صنع ثمنه. والله يحسن له الجزاء، ويكفيه حوادث الزمن والأرزاء»⁽³⁾.

وغير هذا كثير من الذين واطبوا على حضور الدروس التي كان يلقيها على طلاب العلم في بيته.

(1) ابن فضل الله العمري. شهاب الدين. مسالك الأبصار: مطبوع مع تعريف القدماء بأبي العلاء. ص: 217.

(2) طه حسين. تجديد ذكرى أبي العلاء: دار المعارف بمصر. ط: 8. 1986م. ص: 103.

(3) أبو العلاء المعري. الإنصاف والتحري لابن العديم: ص: 525. مطبوع مع تعريف القدماء.

(4) تلاميذه: لقد أشار "ابن فضل الله العمري" بعبارة وجيزة تدل على رفعة مكانة أبي العلاء، وغزارة علمه، وكثرة تلاميذه؛ فقال: «وأخذ عنه خلق لا يعلمهم إلا الله عز وجل. كلهم قضاة وأئمة وخطباء وأهل تبحر وديانات، واستفادوا منه، ولم يذكره أحد منهم بطعن، ولم ينسب حديثه إلى ضعف ولا وهن»⁽¹⁾.

ولا أريد أن أستعرض تلاميذه جميعا بأسمائهم لأن ذلك يطول، وإنما أكتفي بالإشارة إلى أن أكثرهم كان من الشام والعراق. ورحل إليه من بلاد فارس، مشيا على الأقدام، أشهر تلاميذه "أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي". وشيخ الإسلام "أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف الهكاري الزاهد.

ورحل إليه من الأندلس جماعة وقرأوا عليه؛ أذكر منهم: "أبا الخطاب بن العلاء بن حزم"، و"أبا القاسم نصر بن صدقة القابسي" النحوي⁽²⁾. وقد لازمه بعضهم مدة طويلة، وأقام عنده سنين لا يفارقه، مثل الخطيب التبريزي. وقد أجمع مؤرخوه على أنه ما صدّ واحدا ممن كانوا يطرقون بابَه للعلم قطّ، بل كان يستقبلهم ويحسن ضيافتهم، في حدود إمكاناته المحدودة؛ إذ لم يكن يعيش سوى من وقف له، لا يزيد على الثلاثين دينارا في الشهر⁽³⁾.

(5) علمه الذي نبغ فيه وملكاته العقلية: تدل آثار أبي العلاء المتنوعة على أنه قد أخذ من كل علم بطرف، إلا أن اللغة والأدب قد شغفاه حبا فانصرف إليهما، وكرس حياته لخدمتهما فأتقن درسهما، وأجاد تدريسهما. بهذا شهد مؤرخوه بلا خلاف.

فقد روى من أشعار العرب الشيء الكثير، وتناوله بنظر الناقد الخبير، كما فعل في رسالة الغفران. وبالإضافة إلى غزارة مادته في الأدب، فإن له الدراية الواسعة بلغة العرب. وهذا أمر قلما نجد له نظيرا. بهذا وصفه السمعاني؛ فقال: «... والشاعر المعروف، البحر

(1) ابن فضل الله العمري. مسالك الأبصار: ص: 222 من تعريف القدماء.

(2) انظر ابن العديم الإنصاف والتحري: ص: 517-519 من تعريف القدماء.

(3) انظر القفطي. إنباه الرواة: ج: 1، ص: 84، 85.

الذي لا ساحل له في اللغة»⁽¹⁾ فأبو العلاء وإن عرف بين عامة المتعلمين في العصر الحديث بأنه شاعر متفلسف، فهو في الواقع من علماء اللغة العارفين بدقائق العربية؛ نعرف هذا من أقوال العلماء فيه، كما نعرفه من خلال آثاره. فقد وضع مصنفات كاملة في اللغة، شأنه في ذلك شأن المتخصصين. وسيأتي بيان ذلك في أوانه.

وقد حظي بعناية المصنفين لطبقات النحاة واللغويين؛ فنجد له ذكرا في "إنباه الرواة على أنباه النحاة" "للقفطي"، و"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" "للسيوطي". و"نزهة الألباب في طبقات الأدباء" "لابن الأنباري". وقد اتفق هؤلاء جميعا و غيرهم ممن ترجم له، بمرسوخ قدمه في علم العربية؛ بنحوها وصرفها وأصواتها ومفرداتها. وقد سبق هؤلاء إلى مدحه والثناء على علمه الأديب "علي بن منصور الحلبي"، المعروف بابن القارح، الذي عاصره وعرف وفرة بضاعته العلمية؛ فقال في رسالة له إلى أبي العلاء: «الشيخ بالنحو أعلم من سيويه وباللغة والعروض من الخليل»⁽²⁾.

لا شك أن في هذه العبارة مبالغة واضحة، ولكنها لا تفقدها دلالتها على حذق الشيخ أبي العلاء بالنحو والصرف، وإحاطته باللغة، وعلمه الواسع بالعروض. لقد خطأ أستاذه "محمد بن عبد الله بن سعد النحوي"، في رواية عجز بيت للمتنبي، من قصيدة مطلعها:

* أزائر يا خيال أم عائد *

وحصل بينهما أخذ ورد، كانت الغلبة في النهاية لأبي العلاء. كان له هذا التفوق في حلب، وهو لا يزال في طور الصبا، يجمع العلم لا يعول فيه إلا على ذكاء وقاد وذاكرة عجيبة. ولما اكتمل زاده العلمي استطاع في بغداد، أن يبرز جدلا علماء لغويين في إحدى حلقاتهم العلمية. اعترضوا على قوله «يوحى» (من أسماء الشمس) وزعموا أنه

(1) السمعاني. الأنساب : ج: 5، ص: 342.

(2) رسالة ابن القارح: مطبوعة مع رسالة الغفران: تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف. القاهرة: ط: 8، (د.ت). ص: 26.

"بوح" بالباء الموحدة، ونسبوا قوله إلى التصحيف، غير أن استقصاء ذلك في كتاب "الألفاظ لابن السكيت أثبت أن الصواب ما قاله أبو العلاء⁽¹⁾."

وخير ما يروى له في باب معرفته باللسان العربي، ما ذكره تلميذه "الخطيب التبريزي"؛ قال: «ما أعرف أن العرب نطقت بكلمة ولم يعرفها المعري. ولقد اتفق قوم ممن يقرأ عليه، ووضعوا حروفاً، وألفوها كلمات، وأضافوا إليها من غريب اللغة ووحشيتها كلمات أخرى، وسألوه عن الجميع على سبيل الامتحان، فكان كلما وصلوا إلى كلمة مما ألفوه يتزعج لها وينكرها، ويستعيدها مراراً، ثم يقول: دعوا هذه. والألفاظ اللغوية يشرحها ويستشهد عليها، حتى انتهت الكلمات. ثم أطرق ساعة مفكراً، ورفع رأسه وقال: كأني بكم وقد وضعت هذه الكلمات؛ لمتحنوا بما معرفتي، وثقتي وروايتي. والله لئن لم تكشفوا لي الحال، وتدعوا المحال، وإلا فهذا فراق ما بيني وبينكم. فقالوا الأمر كما قلت، وما عدوت ما قصدناه. فقال سبحانه الله والله ما أقول إلا ما قالته العرب»⁽²⁾.

امتحنوه ليروا معرفته بالألفاظ اللغوية الغريبة، امتحانا أساسه الحيلة، فلم يغتر ولم ينخدع بل اجتاز الامتحان بصدق ورصانة؛ فعرف كيف ينتقي فصيح الألفاظ من زائفها، أثبت لممتحنيه ولكل تلاميذه أنه عالم ثقة في كل ما يرويه من شعر ولغة. وصدقت فيه كلمة التبريزي السابقة؛ فقد كان يحفظ كل ما يمر بمسمعه. سئل يوماً في بغداد: «بم بلغت هذه المترلة في العلم؟ فقال: «ما سمعت شيئاً إلا وحفظته، وما حفظت شيئاً فنسيته»⁽³⁾.

والحكايات الغريبة التي تناقلها مؤرخوه، في توقد ذكائه وقوة حافظته أيسرها يدعو إلى العجب. ولكنها من الكثرة بحيث لا تدفع أو تردّ جملة. ولو استرسلنا فيها لأطلنا، ولكن ما إلى سردها قصدنا؛ وإنما ذكرنا ما ذكرنا لمعرفة قوة ذاكرة الشيخ أبي العلاء، وفضلها فيما عرف به من علم.

(1) انظر أحمد تيمور. أبو العلاء المعري: نسبه وأخباره وشعره ومعتقداته: ص: 23.

(2) ابن العلم. الإنصاف والتحري: ص: 569، 570 من تعريف القدماء.

(3) ابن العلم. المصدر نفسه: ص: 551.

(6) من مؤلفاته: انبرى أبو العلاء للدرس والتأليف نحو نصف قرن من الزمن؛ من يوم استقراره بداره في سنة أربعمائة (400 هـ)، إلى يوم وفاته. وهذه المدة - بالنسبة إلى عالم متشبع بالفطنة والنباهة، عزيز العلم سريع الفهم، كأبي العلاء - كفيلة بأن تنتج فيها قريحته الفذة الشيء الكثير. فقد أملى على طلابه المصنفات الطويلة والمجلدات الكبيرة في المنظوم والمنثور؛ منها ما هو في الزهد والعظات وتمجيد الله سبحانه. ومنها ما هو في الفضائل، ومنها ما سلك فيه طريق الرمز على لسان الحيوان، ومنها ما هو في العروض، ومنها مصنفات كثيرة أملاها في اللغة والنحو. وهي التي نوليها عنايتنا دون غيرها لأهميتها في هذا البحث.

وقد خصص بعض مؤرخي أبي العلاء فصولا كاملة لذكر مصنفاته؛ كما فعل "ابن العديم" الذي أحصى له ستة وسبعين مصنفًا⁽¹⁾.

ولم نحفل بما جميعا تجنبنا للإطالة بغير فائدة. لذلك قلت «من مؤلفاته» ليعلم أنني ما قصدت إلى عرض جميع مصنفاته. وما ينبغي لي أن أفعل ذلك. وإنما يعيننا من مؤلفاته ما وضعه في اللغة فقط، استجلاءً لوجه واحد من وجوه ثقافته المتنوعة؛ الوجه الذي تمثل فيه ثقافته اللغوية، وذلك خدمة لأهداف البحث. لذلك انتقيت من تلك القائمة الطويلة ما لا يخرج عن اللغة العربية ونحوها:

- 1- كتاب شرح فيه كتاب سيويه، لم يتمه، ولم أقف على عنوانه.
- 2- "تفسير أمثلة سيويه وغريبها".
- 3- "عون الجمل"، فيه شرح لكتاب «الجمل» لأبي القاسم الزجاجي.
- 4- "الحقير النافع في النحو"، وهو كتاب مختصر في النحو.
- 5- "ظهير العضدي"، وهو عبارة عن آمال في النحو، يتصل بكتاب آخر معروف بالعضدي.

(1) انظر ابن العديم. الإنصاف والتحرّي: ص: 527-541.

6- "ديوان الرسائل"، ومنه رسالة العفراة ورسالة الملائة؛ وفيهما من اللغة والنحو الشيء الكثير.

7- "تظلم السور"، يتكلم فيه على لسان سور القرآن الكريم، وتظلم كل سورة ممن قرأها بالشذوذ.

8- "اللامع العزيزي"، تفسير لغريب شعر أبي الطيب المتنبي.

9- "تفسير شواهد الجمهرة"، هو مجموعة أمال لم تتم.

10- "جامع الأوزان"، في العروض، وهو عبارة عن نظم على معنى اللغز، يعم الأوزان الخمسة عشر التي ذكرها الخليل.

والشيء اللافت للانتباه حقاً، هو أننا لم نجد عند علماء النحو واللغة المتأخرين، إشارات إلى مصنفاته تلك، أو تعليقا على قول له، أو ردّاً عليه. ولعل السبب في ذلك أن معظم مؤلفاته قد ضاع، أو قل إن مصنفاته قد "عدمت" بتعبير القفطي⁽¹⁾ ولم يصل إلينا منها إلا القليل، لأن معرة النعمان قد تعرضت لغارات الكفار الروم، فأحدثوا فيها ما أحدثوا من التخريب والتدمير. فأُتلفت كتب أبي العلاء في جملة ما أُلُف أو أُحرق. ولم يصل إلينا من مؤلفاته إلا ما كان قد خرج من المعرة قبل تلك الغارات. وأما ما لم يخرج منها، فإن وجد فإنما يوجد بعض منه لا كله.

(7) شيخوخته ووفاته: بناء على كل ما اطلعت عليه من مصادر ومراجع، فإن أبا العلاء عاش كل حياته موفور الصحة، إلا ما كان له من عاهة العمى التي باغته بها القدر، كما علمنا، في سن الطفولة والصغر. فلم يخبرنا التاريخ أنه اعتل في بدنه، أو عانى من مرض معين، - أستثنى من ذلك طبعاً، ما قد يعتري الإنسان من حمى عابرة أو وعكة عارضة، من حين لآخر، فهذا ما لم يسلم منه أحد - وظل سليم البدن معافى إلى أن اعتل علته التي توفي بها.

(1) انظر القفطي. إنباه الرواة: ج: 1، ص: 101.

احتفظ إلى جانب هذا بملكاته العقلية، على عهده بها في طور شبابه، إلى أخريات أيامه. ولعل هذا ما أعانته على الصبر على ذلك النمط المعيشي الشاق الذي ألزم به نفسه، وضبط عليه حياته. فعاش متميزاً، وكان «ندرة في العالم وشذرة»⁽¹⁾ في بني آدم؛ ما ولدت مثله الليالي، ولا أوجدت شبيهه المعالي»⁽²⁾.

وظل متزن النفس معتدل المزاج متوقد الذكاء قوي الذاكرة إلى آخر أيامه. تشهد بهذا آثاره وأعماله؛ فلم ينفذ تلاميذه من حوله بعد سن الثمانين، ولم ينقطع عن الدرس والإملاء، بثبات ورزانة حتى في سنيه الأخيرة. وما زالت خصاله التي عرف بها بادية عليه، وما زال على مواقفه لم يتزعزع عنها، إلى أن حان حينه ودنا أجله. ففي أخباره أنه قدم له فروج، في مرضه، فلمسه بيده ثم دفعه وقال: «استضعفوك فوصفوك، هلا وصفوا شبل الأسد»⁽³⁾.

ولكن لا تغيير لسنة الله في خلقه؛ فمن ذا الذي يستطيع أن يوقف دورة الفلك حتى لا يبلغ أبو العلاء الثمانين من عمره؟ فقد طوّحت به الأيام وأسلمته إلى الشيخوخة والهرم. وقد كان بطبيعته نحيف الجسم، فزادته الشيخوخة وهنا على وهن، ومني بالإقعاد، فصار لا يقوى على القيام وحده، بل يعتمد فيه على غيره.

لم يدم مرضه طويلاً؛ اشتكى ثلاثة أيام، وتوفي في الرابع. ومن قبيل الصدف أن وافق يوم مماته يوم مولده؛ ففي يوم الجمعة خرج إلى الدنيا، وفي يوم الجمعة أيضاً خرج منها.

(1) الندرة: القطعة من الذهب توجد في المعدن. الشذرة: القطعة من الذهب تلتقط من معدنه، أو هي الحرر يفصل بها بين الجواهر في النظم (انظر ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري. لسان العرب. قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي. دار لسان العرب. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). مادة: (ندر)، و (شذر).

(2) ابن فضل الله العمري. مسالك الأبصار: ص: 218 من تعريف القدماء.

(3) ياقوت الحموي. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ج: 1، ص: 170.

كان ذلك في اليوم الثاني أو الثالث من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وأربعمائة للهجرة (449 هـ) بمجرة النعمان مسقط رأسه⁽¹⁾.

وذكر القفطي في خبر وفاته أنه قد همّ، في اليوم الثالث من مرضه، أن يملي شيئاً على بني عمه الذين كانوا ملتفين حوله، فتناولوا الدويّ والأقلام وتهيأوا للكتابة. وأملى عليهم شيئاً فأخطأ الصواب فيه على غير عادته. حينئذٍ عصر الحزن قلب ابن أخيه «أبي محمد»، وقال لمن معه: «أحسن الله عزاءكم في الشيخ فإنه ميت»⁽²⁾ فمات غداة اليوم الرابع، رحمه الله.

وقد خلد رأيه في الزواج والإنجاب بهذا البيت الذي أوصى أن يكتب على قبره:
هذا جناه أبي عليّ وما جنيت على أحد.

وكان نبأ وفاته صدى واسع، وأثر عميق في نفوس الناس، وذلك لما كان له من شهرة كبيرة. فاجتمع على قبره حشد هائل من الشعراء؛ بلغ عددهم - حسب مؤرخيه - أربعة وثمانين شاعراً، ينشدون مراثيهم فيه. نذكر منهم تلميذه "أبا الحسن عليّ بن همام"، الذي بكى بكاء مرّاً:

إن كنت لم ترق الدماء زهادة فلقد أرقّت اليوم من جفنيّ دماً.

وذكرت بنت الشاطئ أنه اجتمع قرّاء المعرة على قبره يتلون القرآن، وأقاموا عليه أسبوعاً حتى أتموا مائة ختمة.

هكذا انقضت حياة أديب وعالم ضريع - ملأ الدنيا ذكره - مخلفاً آثاراً نافعة في اللغة والأدب، تدل على عبقرية نادرة.

(1) انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان: المجلد: 1، ص: 114.

(2) انظر القفطي، إنباه الرواة: ج: 1، ص: 117.

(ب) رسالة الغفران:

(1) ظروف إملائها.

(2) مضمونها.

(1) ظروف إملائها:

تعد رسالة الغفران من روائع الآثار في أدبنا العربي، ومن أهم ما حفظ لنا التاريخ من مصنفات أديب المعرفة أبي العلاء. فقد أملاها في طور حياته الأخير، بعد أن جاوز الستين من عمره، وحبر الحياة وعرف خيرها وشرها، وانقطع في بيته للدرس والتفكير والتأمل. فضمنها عصارة فكره، ومواقفه من كثير من قضايا الناس والحياة، واستعرض فيها كل براعته العلمية والأدبية ومهارته اللغوية. وسيأتي بيان هذا في أوانه.

وأبادر إلى الإجابة عن أسئلة ، لا بد تلحّ على من لا يعرفون الغفران، متى أمليت رسالة الغفران ؟ وأين ؟ ولم سميت بالرسالة ؟ أسئلة ثلاثة، نحاول الإجابة عنها بإيجاز توضيحا للبس الذي قد يحوط نصّ الغفران، وما اشتمل عليه من قضايا شتى.

أما عن السؤال الأول، فالجواب عنه يلقانا على لسان أبي العلاء نفسه في غفرانه. قال منكرا على قوم ادعاءهم علم الغيب: « ولا يجوز أن يخبر مخبر منذ مائة سنة، أن أمير حلب - حرسها الله - سنة أربع وعشرين وأربعمائة، اسمه فلان ابن فلان، وصفته كذا، فإن ادعى ذلك مدع فإنما هو متحرص كاذب»⁽¹⁾ والذي لا شك فيه عندي أن هذه العبارة أمليت في السنة المذكورة (424 هـ). وعليه فالغفران كانت تملأ في تلك السنة يقينا. ولا أنساق مع "بنت الشاطئ" التي رجحت أن تكون العبارة السابقة وحدها هي التي أمليت في تلك السنة، وأنه يجوز أن يكون إملاء الرسالة بدأ قبلها بقليل وانتهى بعدها. على أساس أن الرسالة

(1) أبو العلاء المعري. رسالة الغفران: تحقيق بنت الشاطئ. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. ط: 8.

(د.ت.). ص: 450.

طويلة، ولا يمكن أن تملأ في تلك السنة لا تتقدم عليها ولا تتأخر⁽¹⁾. وأميل إلى ترجيح إملاء الرسالة كلها في السنة المذكورة؛ خاصة إذا وضعنا في الحسبان قدرات أبي العلاء الأدبية واللغوية. فإنه ليس بمستغرب منه إملاء الغفران في سنة واحدة، بل يمكنه ذلك في شهور قلائل. وكيف لا يمكنه ذلك، وهو الذي قيل عنه إنه كان يملأ في الليلة الواحدة مئات الأبيات الشعرية ارتجالاً. فقد مرّ بنا حديث عن ملكاته وقدراته الأدبية واللغوية. ورأينا كيف كان ذكاؤه وقادراً، وذاكرته عجيبة، وكيف كانت بضاعته العلمية وافرة جاهزة. وإنه ليخيل إلينا حين نقرأ الغفران أن العربية ملكه ومن صنعه، يتخير من مادتها المتنوعة ما يشاء لما يشاء من المعاني والأفكار، ويتصرف في أساليبها المختلفة بحذق ولباقة.

فإذا أضفنا هذا إلى علمه الغزير في شتى الفنون والمعارف، كالتاريخ وأخبار الذين سبقوه، ومعرفته بالملل والنحل والمذاهب الدينية، لا يبقى لنا إلا أن نسلم بإتمام إملاء الرسالة في أقل من سنة. فتلاميذه كثيرون ويمكنهم الكتابة عنه بالتناوب إذا اقتضى الحال ذلك.

وليس علينا تحديد الزمن بالضبط، وإنما يكفينا معرفة أن الغفران أُمليت في أواخر الربع الأول من القرن الخامس. وحتى إن كانت معرفة الظروف الخاصة التي اكتتفت أبا العلاء وقت إملائها، تفيد حقاً في فهم النص، فإن ظروف ذلك الربع من القرن الخامس كلها متشابهة، كما مرّ بنا. وليس للباحث أن يبتغي وراء ذلك، إلا أن يريد إعانة نفسه في غير طائل، كما فعلت "بنت الشاطي". فقد أجهدت نفسها في محاولة تحديد السنة التي أُملى فيها أبو العلاء رسالة الغفران. ولا حاجة بنا إلى معرفة ذلك، فليس من سبيل إليه إلا الظنّ، "والظن لا يغني من الحق شيئاً".

أما وقد عرفنا زمن إملاء الغفران، ولو على وجه التقريب، فإنه يسهل علينا الآن تحديد المكان الذي أُمليت فيه، دون عناء أو مشقة؛ فقد أملاها يقيناً في بلده معرة النعمان حيث يوجد بيته الذي حبس فيه نفسه من سنة أربعمائة إلى حين وفاته سنة تسع وأربعين وأربعمائة (449 هـ).

(1) انظر بنت الشاطي. عائشة عبد الرحمن. الغفران: دراسة نقدية. دار المعارف بمصر. ط: 3. (د.ت). ص:

أما تسمية هذا المصنف بالرسالة، فيفسره سبب إملائه، إذ أن ظاهر الرسالة يسلكها في ديوان الرسائل الإخوانية، غير أن مضمونها يخرجها من هذا الإطار إلى قضايا أخرى متنوعة، ليس مما يعهد في الرسائل الإخوانية.

تكاد تجمع المصادر التي عرضت لمؤلفات أبي العلاء، على أنه أُملي رسالة الغفران ردًا على رسالة تلقاها من الأديب "علي بن منصور الحلبي" الملقب بابن القارح، كما ورد في معظم المصادر⁽¹⁾. وزاد ابن العديم على ذلك عندما ورد ذكره على لسانه، فقال: "المعروف بدوخة"⁽²⁾ ولم أجدها عند غيره.

وهنا لا بد أن نتساءل، أكان بين "ابن القارح" وأبي العلاء صلة أو سابق معرفة، تفسر لنا سبب تلك المكاتبة؟ ثم فيم كتب "ابن القارح" إلى أبي العلاء؟ إن معرفة موضوع رسالة "ابن القارح"، وسبب كتابتها، يحلّي السبب الذي حفز أبا العلاء إلى إنشاء رسالة الغفران البديع نصها، في بنائه الهيكلي ومضمونه العلمي والأدبي.

لا نرى بنا حاجة إلى تكلف مشقة في البحث عن سبب كتابة رسالة "ابن القارح"؛ فإن نظرة سريعة فيها كافية للوقوف بنا على ما دعا إلى كتابتها. فقد ذكر "ابن القارح" نفسه - في رسالته التي يفهم منها أنها أول اتصال بينه وبين أبي العلاء - غرضين أساسيين لها:

أما الغرض الأول فهو اعتذاره لأبي العلاء عن عدم تبليغه رسالة "أبي الفرج الزهرجي"، كاتب نصر الدولة. ويتلطفه في طلب العذر من ذلك كي لا يظن به التفريط؛ فذكر أنها سرقت في جملة ما سرق منه مما اشتمل عليه رحله. يظهر هذا جليا في قول "ابن القارح": «كان "أبو الفرج الزهرجي" كاتب حضرة نصر الدولة - أدام الله حراسته - كتب رسالة إليّ أعطانيها، ورسالة إليه - أدام الله تأييده - استودعنيها، وسألني إيصالها إلى جليل

(1) أثبتت بنت الشاطيء صورة لنسخة مخطوطة لغلاف رسالة الغفران، تبين عليها ما نصه: رسالة الغفران كتبها الشيخ أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري رحمه الله إلى الشيخ علي بن منصور المحدث عليه رحمة الله. (انظر رسالة الغفران: ص: 129).

(2) ابن العديم. الإنصاف والتحري: ص: 533 من تعريف القدماء بأبي العلاء.

حضرته وأكون نافثها لا باعثها، ومعجلها لا مؤجلها. فسرق عديلي رحلاً لي، الرسالة فيه، فكُتبت هذه الرسالة أشكو أموري وأبث شعوري...»⁽¹⁾.

وأما الغرض الثاني، فهو لوم وعتاب يلقيه "ابن القارح" على أبي العلاء الذي وصفه حين ذكر في مجلسه، بهجاء "أبي القاسم المغربي"؛ وكان بين هذا الأخير وأبي العلاء صلة أدبية، وكان "ابن القارح" قد عاش في كتفه وتقلب في نعمته بمصر زمناً طويلاً، فلما دارت الدوائر على "المغربي" قلب له ظهر الجحش، وهجاه بعد أن شدا بمدحه. ولما نوى الإياب إلى موطنه حلب، أشفق على نفسه من أديب المعرة؛ أن يستشر طبعه، ويعدّ ذلك الهجاء جحوداً للنعمة. فتلطف في التماس التبرير له، متودّداً إلى إمام اللغة والأدب في الشام، كي لا يتنبّه به المكان هناك. يؤيد هذا كله قول "ابن القارح": «بلغني عن مولاي الشيخ - أدام الله تأييده - أنه قال وقد ذكرت له: أعرفه خيراً. هو الذي هجا أبا القاسم بن عليّ بن الحسين المغربي»⁽²⁾.

وأما غير هذين الغرضين المذكورين على لسان "ابن القارح"، مما اجتهدت "بنت الشاطئ" في طلبه؛ فذكرت ولع أدباء ذلك العصر بالتراسل لإظهار البراعة الأدبية وعرض البضاعة اللغوية، وعدته سبياً ثالثاً خفياً وراء رسالة ابن القارح، فلا أراد يقوم سبياً. ولو كان حقاً، فلم لم يكتب رسالته إلى أبي العلاء قبل أن تجدّ الحاجة إلى ذلك بتوفر السبيين السابقين؟ بل إنه عندما شرع في كتابة الرسالة، أحبّ أن يستعرض براعته الأدبية ومهارته اللغوية، وأن يسرد محفوظه من الأخبار والأشعار، وأن يتحدث عن لقي في سفره من الأئمة والشيخوخ، على ديدن أدباء زمانه الذين كانوا يفعلون ذلك كلما دعاهم للكتابة داع. وهو بذلك كان قد "أعطى الرّمح الأطول لابن الطّفيّل"، و"الأعنة لأحلاس الخيل"؛ فهي لأبي العلاء الفرصة كاملة - وهو صاحب الباع الطويل في هذا المجال - لإملاء رسالة الغفران بما اشتملت عليه من أدب ونقد، ولغة، وما يتصل بهذا وذاك من تاريخ وأخبار.

⁽¹⁾ ابن القارح. عليّ بن منصور الحلبي. رسالة ابن القارح: مطبوعة مع رسالة الغفران: ص: 26.

⁽²⁾ ابن القارح. المصدر نفسه: ص: 55.

وكان "ابن القارح" يعرف كل هذا الفضل في أبي العلاء؛ فقال في سياق رسالته إليه: «وأنا في مكاتبة حضرته بمنظوم ومنثور، كمن أمدّ النار بالشرر، وأهدى الضوء إلى القمر، وصبّ في البحر جرعة، وأعار سير الفلك سرعة، إذ كان لا يحلّ التقصّ بواديه، ولا يَطوّرُ السهو بتأديهِ»⁽¹⁾.

(ب) مضمونها: أُلعت في الصفحات السابقة⁽²⁾ إلى سبب تسمية هذا المصنف بالرسالة. وقد يخالها من لا يعرفها أنّها من الرسائل الإخوانية التي كانت تتبادل بين الإخوان والأصدقاء. والحقيقة أن أبا العلاء قد جاوز بها ما كان معهودا في مثل تلك الرسائل، إلى فوائد جمّة في الأدب وما يتصل به من رواية ونقد وتراجم، ولغة وما يتصل بها من نحو وصرف ودلالة واشتقاق، وعروض وما يتصل بها من مصطلحات، وتاريخ وما يتصل به من أخبار العرب، وفلسفة، ودين وما يتصل به من عقائد.

لم يسلك أبو العلاء، في عرضه لهذه الفنون والعلوم المتنوعة منهج السرد المباشر كما يفعل غيره من أصحاب الاختصاص في تلك العلوم والفنون، بل اتخذ لها إطارا أدبيا فنيا رائعا يشد القارئ إليه، ويغريه بإعادة قراءة الرسالة كلما فرغ منها.

بنى أبو العلاء هذا الإطار الفني الأدبي كما صور له خياله الواسع متأثرا بظروف مجتمعه القاسية بكل ما انطوت عليه من فساد سياسي وأخلاقي وديني واقتصادي. وكأنه لما يش من إصلاح المجتمع العربي الإسلامي آنذاك، لجأ إلى خياله بصوّر الأمة الصالحة التي تتحقق فيها مبادئه الفنية والعلمية والفلسفية والأخلاقية والدينية. فجاءت الغفران عبارة عن قصة خيالية رائعة جرت أحداثها في العالم الآخر، حيث الصفاء والطهارة والحق والعدالة، بعيدا عن زيف الحياة الدنيا. وقد أدار أبو العلاء أحداث قصته على نسق ذي شبه كبير بمسرحية ذات فصول ثلاثة، هي الجنة والجحيم، ثم العودة إلى الجنة.

(1) ابن القارح. رسالة ابن القارح: ص: 62.

(2) انظر ص: 21 من هذا البحث.

و الرسالة في يحملها تنقسم إلى قسمين أساسيين، وطأ لهما بمقدمة تبدو غريبة. نقول غريبة لأنها وإن كانت في الحقيقة تحية "لابن القارح"، تعبر عن مودة أبي العلاء له، وشوقه إليه، إلا أنها اشتملت على ألفاظ وعبارات ذات معانٍ عجيبة؛ ما عرفنا مثلها في التحيات التي تصدر بها الرسائل. و لذلك فهي تحتاج إلى تأمل طويل لفك رموزها؛ وكأنه عمد بها عمداً إلى الإلغاز أو التلميح إلى أشياء فهمها من وراء سطور رسالة ابن القارح.

من تلك الألفاظ الحُضْبُ، والأسودُ، والحَمَاطَةُ التي تألفها الحيات. وقد وفقت "بنت الشاطي" في تسمية هذه المقدمة بالمقدمة الثعبانية، إذ أكثر فيها من استعمال الألفاظ الدالة على أنواع الحيات والثعابين.

و في هذه المقدمة نلمح موضوع الرسالة الهام الذي يحق لنا أن نقول إن أبا العلاء قد أملى رسالته من أجله. وهذا الموضوع يتمثل في الإكثار من الأمالي الأدبية واللغوية، والتماس الأسباب لإدراجها والتفنن في عرضها.

لا أحب أن أغادر المقدمة دون أن ألفت الانتباه إلى شيء ذكرته "بنت الشاطي"، لا أراها وفقت فيه. فقد استدلت بأول عبارة وردت بعد البسملة، في فاتحة الرسالة، وهي قول أبي العلاء: «اللهم يسّر وأعن»⁽¹⁾، على شعور أبي العلاء بمشقة الدنيا وثقل عبئها عليه، وإحساسه بالحاجة إلى التيسير، فلجأ إلى الله يلتمس منه العون. ولا أرى الأمر كذلك، بل الأقرب إلى الصواب - في رأيي - أن نحمل معنى العبارة على إيمان أبي العلاء، وأنه ذكر تلك العبارة وبدأ بها، عملاً بمعنى الآية الشريفة: «وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ربّ العالمين»⁽²⁾ وذلك كما يفعل كل مؤمن يتوكل على الله ويستعين به في كل أمر. وهذا يذكرني بحادثة حصلت لي شخصياً مع صديق لي، كان يركب إلى جانبي في سيارتي، فلما هممت بالانطلاق بسملت قبل أن أدير المفتاح فيها. فقال لي مستغرباً: أما زلت لا تحسن السياقة؟ فقلت بلى. قال ففيم البسملة إذا؟ فقلت ببساطة أنا أقولها في بداية كل عمل، لأنني أستعين بالله في كل أمر. فاستغرب ذلك، وكأنه لا يذكر الله إلا حين يشعر بالخوف. ولا أريد أن أصف بنت

(1) رسالة الغفران: ص: 129.

(2) التكويد / 29

الشاطي- رحمها الله- بهذه الصفة، وإنما ذكرت ما ذكرت لمناسبة السياق. والقول بالقول يذكر، والحديث ذو شجون.

أما القسم الأول من الرسالة فهو حلم يقظة ورؤى نفسية؛ عبر من خلالها عن نبذه لجميع قيم مجتمعه الفنية والعلمية والأخلاقية والدينية. وجسد من خلال ذلك الحلم وتلك الرؤى، الأمة الصالحة المتماسكة التي تتوفر فيها قيمه ومبادئه. وكأنه لجأ إلى ذلك، ليسري عن نفسه بعض ما كان يموج فيها « من حسرة وألم تجاه القيم الاجتماعية التي سادت عصره. فهو لا يستطيع أن يثور على المجتمع ويخاطبه شارحاً قيمه الجديدة التي آمن بها، فإذا فعل ذلك فإن المجتمع لن يقبل مثل هذه القيم التي هي قيم فردية بحتة، إنها قيم أبي العلاء وحده»⁽¹⁾.

لأجل ذلك نرى أبا العلاء يرحل ببطله "ابن القارح"، في قصته الخيالية، إلى العالم الآخر. وهناك طاف به في الجنة والنار وقابله بمن أراد من الشعراء والأدباء والعلماء، وحاورهم وناقشهم- على لسان بطل قصته الشبيهة بالمسرحية- في كثير من القضايا الأدبية واللغوية، التي كان يجد شيئاً منها في نفسه. وعبر من خلال الحوادث والمناقشات التي أجراها بين ابن القارح والشعراء واللغويين، عن رأيه في كثير من القضايا الأدبية واللغوية.

وتبدأ الرحلة إلى العالم الآخر- تلك الرحلة التي تمت في أثنائها أحداث مسرحية الغفران- بقيام ابن القارح من القبر ينتفض، تلبية لنافخ الصور، ودخوله الجنة. وقد دخلها بعد هياط وميَاط، أي بعد عناء ومشقة كبيرين؛ ماضياً على أسلوبه في الحياة الدنيا القائم على النفاق. فلولا تودده إلى خزنة الجنة، وتملقه إياهم بالمدايح الشعرية، ما كان يصل إليها. وأبو العلاء إنما يشير بذلك إلى نفاق ابن القارح في حياته؛ حيث

كان يمدح أمراء عصره ويتملقهم حتى إذا قضى مآربه منهم، أو انقطع رجاؤهم فيهم انقلب عليهم يهجوهم، كما فعل مع "أبي القاسم المغربي"⁽²⁾.

(1) مازن بن عوض الوعر. (الأبعاد الشعرية واللغوية والفلسفية لرسالة الغفران). مجلة التراث العربي. العدد

الرابع. مارس. 1981م. دمشق. ص: 133.

(2) انظر ص: 22 من هذا البحث.

على أن أبا العلاء كان متبرّماً بقيم مجتمعه، فقد انتقى لجنّته الخيالية من الشعراء واللغويين والمعتّنين، من تتوفر فيهم معايير الفنية والعلمية والأخلاقية والدينية؛ فكان في جنته أربعة وعشرون شاعراً: ستة جاهليين، منهم الوثني ومنهم المسيحي، وأحد عشر إسلامياً، وسبعة أمويين.

وجعل كل اللغويين الذين عرض لهم، في غفرانه، في الجنة. وعددهم أربعة عشر لغوياً؛ كلهم عباسيون مسلمون. وكان علماء اللغة، عند أبي العلاء، أحسن حالا من الشعراء في ميزان تقيّمه.

وحشر في النار إبليس وكل الشعراء الذين لا تتوفر فيهم معايير الفنية والعلمية والأخلاقية والدينية. وعددهم ستة عشر شاعراً: أربعة عشر جاهلياً وثنياً، وأموي واحد مسيحي، وعباسي واحد زنديق. وليس بين سكان الغفران لغوي واحد.

ولقسم الرحلة من الرسالة النصيب الأوفى؛ إذ استغرق أكثر من ثلثها. وتبدو قصة هذه الرحلة السّحرية، من الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة - التي هي من نسج خيال أبي العلاء المبدع -، مقطوعة الصلة برسالة "ابن القارح". لكن التأمل الدقيق في رسالة الغفران من أولها إلى آخرها، يزيح الستار ويكشف عن الصلة القوية بينهما. فشخصية "ابن القارح" وما اتسمت به من طباع ينكرها أبو العلاء؛ كالكذب والنفاق اللذين وقف عندهما طويلاً في مطلع القسم الثاني، كما سيأتي، وما تضمنته رسالته، هما المحرك الأساس الذي دفع أبا العلاء بقوة لإملاء غفرانه بكل ما اشتملت عليه، من البداية إلى النهاية.

بعد أن أتمّ أبو العلاء قصته، وأنهى فصول مسرحيته بما اشتملت عليه من محالٍ أدبية وعلمية، وبعد أن قضى وطره من عرض بضاعته اللغوية والأدبية والتاريخية والفلسفية، التي أنشأ رسالته من أجلها بلا ريب، حطّ من أجواء خياله على أرض الواقع ليملي الردّ على رسالة ابن القارح؛ قال: «وقد أطلت في هذا الفصل [يعني الرحلة إلى العالم الآخر]، ونعود الآن إلى الإجابة عن الرسالة»⁽¹⁾.

(1) رسالة الغفران: ص: 379.

في بداية هذا القسم أفاض في الكلام عن الكذب والنفاق، وكأنه أحسهما بين سطور رسالة "ابن القارح"، في مدحه والثناء عليه. وتفيد بعد ذلك بالإجابة عن كل المسائل التي أثارها "ابن القارح"، أو لمّح إليها في رسالته.

وعرض في أثناء ذلك مسائل أدبية ولغوية، إلا أننا نلاحظ هنا انعدام تلك المعارف العلمية والمناقشات العنيفة التي أجراها بين الشعراء واللغويين، في أثناء رحلته "بابن القارح" في النعيم والجحيم. وركز، في الجانب اللغوي على الأمالي التي تتصل بمفردات اللغة فقط، وكذا بعض المسائل الصرفية المتعلقة بأبنية كثير من الكلمات.

وبعد هذا العرض السريع، لمضمون رسالة الغفران، الذي ما هو في الحقيقة إلا ومضة خاطفة تكشف للقارئ المعالم الكبرى لنص الرسالة، وتعرفه بموضوعها، ألقت الانتباه إلى شيء على جانب كبير من الأهمية في غفران أبي العلاء. وأعني به ذلك الحضور اللغوي المكثف الذي لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحات الرسالة، من بدايتها إلى نهايتها، والذي تجاوز أحيانا الإشارات والإلماعات إلى الدرس اللغوي المتخصص.

وقد نعجب أو نتساءل؛ ما الذي حمل أبا العلاء على حشد ذلك الكم الهائل من المسائل اللغوية الصعبة وقضاياها الدقيقة، في مصتَف هو في الحقيقة رسالة إلى أحد أدباء عصره. وما كان ينبغي أن تحمل رسالة - مهما طال حجمها - مثل ما حملته الغفران من فوائد جليلة القدر في اللغة؛ بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من دلالة. فلو فحصنا رسالة الغفران فحصا استقرائيا لوجدنا المادة اللغوية هي التي تغطي على غيرها من المواد الأخرى كالنقد الأدبي وتاريخ الأدب وما يتصل به من التراجم والأخبار. ونحن حين نقرأ رسالة الغفران نلاحظ بوضوح انصراف عناية أبي العلاء إلى اللغة، واستقصاء مسائلها المشككة التي شغلت العلماء والدارسين القدماء. وأكثر من ذلك حتى صار البحث اللغوي - ولا ننكر غزارة المادة الأدبية أيضا - هو اللون الغالب الذي يطبعها بطابعه. ولا يمكن القول بحال من الأحوال بعفوية ذلك، في سياق الرسالة؛ بل يمكن القطع بأنها موضوع الرسالة الأساس، والغرض الأول الذي أمليت من أجله.

وكان "ابن القارح" في رسالته، قد أجمع في نفس أبي العلاء الرعية في تحقيق ذلك الغرض؛ إذ تباهى بحفظ أشعار العرب ومعرفة أخبارهم، وأكثر من استعمال عريب اللغة ونوادرها. وهو بذلك قد أطلق العنان لأبي العلاء في مضمار لا يباريه فيه غيره في ذلك العهد.

لم يكتب أبو العلاء بعرض بضاعته الأدبية وإحاطته الواسعة باللغة العربية، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فأحب الظهور على رواة الشعر، وعلماء العربية. فنراه يأتي برواية البيت أو الأبيات لهذا الشاعر أو ذاك، ويناقش فيها الرواة على لسان "ابن القارح" بأسلوب فني ممتع، ثم يأتي بالشاعر ويحكمه في ذلك، ليقر على لسانه الرواية التي يراها أقرب إلى الصواب. وكذلك فعل باللغة التي منحها من عنايته القسط الأكبر، ليثبت تفوقه على علمائها البارزين؛ أمثال الخليل وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة، ومن بعدهم أبي علي الفارسي.

نُحِسُّ عند قراءة الغفران بقدرة أبي العلاء على التصرف في الأساليب، وتوجيه السياق الوجهة التي تخدم غرضه، واختيار الكلمات الغريبة والأبنية المفضية إلى إثارة مسائل لغوية قديمة. وهو إنما يفعل كل ذلك تصيّدًا لقضايا اللغة المشكلة، التي كثر فيها التأويل والتحريج لدى العلماء الذين سبقوه.

يثير المسألة على هذا النحو، ويناقشها ولا يدعها حتى يستقصيها بدقة، ليدلي برأيه فيها وإن خالف غيره، ولا يبالي بذلك ما دام يركز على سند متين؛ إنه يأتي بالشاعر صاحب البيت المتضمن المسألة ويحكمه فيما حولها من خلاف ليقرّ على لسانه، رأيه فيها، فقد اتخذ من كثير من الشعراء الذين عاشوا في عصر الفصاحة العربية؛ عصر الاحتجاج، جنودًا يناضلون دونه، ويدافعون عن آرائه في كثير من القضايا اللغوية التي كثر فيها الجدل بين العلماء.

ومثال ذلك مخالفته "لسيبويه" في ضبط (مستكر)، بالنصب أو الجر، في بيت "النابعة الجعدي"، حيث يسأله على لسان "ابن القارح": «كيف تنشء قولك؟»:

وليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحًا ولا مستكرًا أن تعقّرا.

أقول: ولا مستنكر، أم مُستنكر؟ فيقول "الجعدي": بل مستنكر. فيقول الشيخ: فإن
أنشد منشد: مُستنكر، ما تصنع به؟ فيقول: أزجره وأزبره، نطق بأمر لا يخبره. فيقول الشيخ
- طوّل الله له أمد البقاء-: إنا لله وإنا إليه راجعون، ما أرى "سيبويه" إلا وهم في هذا
البيت، لأن "أبا ليلى" أدرك جاهلية وإسلاما، وغدّي بالفصاحة غلاما⁽¹⁾.

ولنستمع إليه بماذا وصف "سيبويه"؟: «نطق بأمر لا يخبره»، أي لا خيرة له به. وإنما
وصفه بذلك ليثبت للمقارئ، أو ليزعم على الأصح أن علمه بالعربية يفوق علم "سيبويه".
وكذلك يعرض لاختلاف اللغويين في تخريج بيت "الأوس بن حجر"، ويناقش المسألة
مناقشة علمية دقيقة محمّدا موقفه منها قال: «وكان في عزمي أن أسألك عما حكاه "سيبويه"
في قولك:

تواهى رجلًاها يداها، ورأسه لها قتبٌ خلفَ الحقيبة رادف.

فإني لا أختار أن ترفع الرجلان واليدان، ولم تدع إلى ذلك ضرورة، لأنك لو قلت:
* تواهى رجلها يداها * لم يزغ الوزن؛ ولك إن صح قول ذلك، أن تكون طلبت
المشاكلة، وهذا المذهب يقوى إن روي * يداها * بالإضافة إلى المؤنث فأما في حال الإضافة
إلى ضمير المذكر فلا قوة له»⁽²⁾.

وغير هاتين المسألتين كثير مما عرض له مستقصيا، أو محققا في قضايا لغوية كثيرة،
وبخاصة القضايا النحوية والصرفية.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن تناوله لمثل هذه القضايا اللغوية ورد عفوا في سياق
الرسالة؛ وذلك لأنهم لم يجدوا تلك المسائل اللغوية مجموعة في مكان معين منها، وإنما
وجدوها متناثرة في ثناياها، فظنوها مسائل عارضة، في سياق حوار "ابن القارح" للشعراء،
وحديثه عنهم. ولو كان الأمر كذلك لما عجت الغفران بالمناقشات اللغوية، ولا أسهب أبو

(1) الرسالة: ص: 210، 211.

(2) الرسالة: ص: 341، 342.

العلاء في عرض ذلك الكم الخائل من المسائل المشككة. وهذا يدل على أن تلك المسائل كانت مقصودة.

لذلك فإننا نرى أبا العلاء قصد قصدا إلى عرض بضاعته الوافرة من اللغة، وهو أمر لا يُحد معه بدءا من الحكم بأن اللغة هي الموضوع الأساس الذي أملت من أجله رسالة الغفران. فقد أُلِّمَت إلى ما كان من أدباء عصره، من التباهي بما يحفظون من الأدب واللغة. وهما هو ذا في غفرانه يعلن لمعاصريه أن متن اللغة العربية كله مخزون في ذاكرته، وأنه يفوق العلماء الأوائل دراية بأسرار العربية ودقائقها.

لذلك حرص كل الحرص، في رسالة الغفران، على التماس الغريب النادر من الألفاظ، ليثبت قدرته على استيعاب مادة العربية. كما كان شديد الحرص أيضا على الإكثار من عرض المسائل اللغوية المشككة؛ ليدل بذلك على علمه بها، وإحاطته بأقوال العلماء فيها، دون أن ينسى الإدلاء برأيه في كثير منها اعتزازا بحدته ذكائه وقوة ذاكرته. كل ذلك ليقتنعنا بأسلوب غير مباشر أنه تجاوز معاصريه وربما من تقدموه، في التبحر في العربية، والإحاطة بكلام العرب. وما الأمالي اللغوية التي استهل بها الرد على رسالة ابن القارح⁽¹⁾ إلا شاهد قوي على ذلك.

(1) أنظر : رسالة الغفران: ص: (382-387).

(ج) طبيعة المشكلات اللغوية في رسالة الغفران:

عرض أبو العلاء في غفرانه لقضايا لغوية متنوعة؛ من نحو وصرف، وفقه، ودلالة، واشتقاق. وعالجها بفكر لغوي، معتمدا على ذاكرة عجيبة، ومنهجا ذهن ينفذ من خلال القضايا بالتحليل الدقيق، فيخرج بالنتائج والآراء في شبه أحكام مقررّة.

والحقيقة أن الذي يطلع على فكر أبي العلاء، اللغوي في رسالة الغفران، لا شك يسهر بقدرات الشيخ على التحليل والمناقشة، على نحو لا يقل أهمية عما عرف به اللغويون والسحاة المشهورون.

إن جل المشكلات اللغوية التي أثارها أبو العلاء في غفرانه - إن لم نقل كلها - قد عالجها أشهر النحويين وعلماء اللغة، من المدرستين الشهيرتين البصرية والكوفية، ومن غيرهما؛ أمثال "الخليل" و"سيبويه" و"المبرد" و"المازني" و"الأصمعي" و"الفراء" و"أبي علي الفارسي".

منها ما كثر فيها النقاش وطال حولها الجدل، فأضحت من مسائل الخلاف المعروفة ومنها ما قرر النحويون الأحكام فيها بالإجماع، وكانت مسائل تردد صداها في أنحاء البلاد على مدى أحقاب زمنية ليست بالقصيرة.

كما أن بعض هذه المشكلات مصدر اختلاف في توجيه بعض القراءات القرآنية. وبعضها الآخر - وهو المعظم - مصدره اختلاف في تخريج أقوال لشعراء معدودين في فصاحة القول وبلاغة الكلمة، لم يجرؤ النحويون وعلماء اللغة القدماء على الطعن في فصاحتهم؛ أمثال "امرئ القيس" و"المهلهل" و"عمرو بن كلثوم" و"أوس بن حجر" و"حسان بن ثابت".

ومع ذلك كله، فبعد انقضاء عهد أولئك جميعا نجد أبا العلاء في مطلع القرن الخامس - بعد ذهاب العلماء الأوائل - يعيد طرح كثير من المسائل التي بتوا فيها؛ مناقشا أقوالهم تارة، أو مخطئا آراءهم تارة أخرى، دون اكتراث لمترلة صاحب الرأي الذي يخالفه، وإن كان "الخليل" أو "سيبويه". كما يعتمد أحيانا إلى أقوال شعراء، من عصر الفصاحة، أو

من كانوا بعدهم فيعيب عليهم بعض الاستعمالات غير مبال بمكانة الشاعر كائنا من كان؛ على نحو ما فعل مع "أوس بن حجر" كما ألمعت في الصفحات السابقة^(١).

فهل كانت تلك المسائل اللغوية المتناثرة على صفحات الغفران تحتاج حقاً إلى طرح جديد، وإلى إعادة نظر بعد أن فرغ منها العلماء القدماء؟ وهل كانت معرفة أبي العلاء بأساليب العربية من العمق والشمولية بحيث تزهله فعلاً لأن يتعرض لأقوال كثير من الشعراء - ومنهم من يحتج بكلامهم - مخطئاً - أو مصوباً؟ وهل كان حظه من النحو يسمو به فوق مكانة "سيبويه"؟ فقد ناقشه في مسائل نحوية وصرفية وخالفه فيها. كما تطاول على "أبي علي الفارسي"، وطعن في كثير من رواياته، وناقشه في بعض المسائل وخطأه.

حقاً إن الشعراء الذين طعن عليهم أبو العلاء كانوا أصحاب سليقة لغوية، وإن النحويين واللغويين الذين خالفهم كانوا ذوي علم كبير، ومحل ثقة لا يتطرق الشك إليهم. ومع ذلك كله كان لهم مع أبي العلاء، في غفرانه، ما يلفت انتباه الباحث المتخصص في علم العربية، ويشير في نفسه العجب من جرأة أبي العلاء على أولئك الشعراء والعلماء، ويدعوه إلى الوقوف عند تلك المسائل اللغوية باحثاً مدققاً، فاحصاً مستقصياً.

لذلك كله لم يكن اختياري للمشكلات اللغوية في رسالة الغفران اعتباطاً، وإنما قصدت قصداً إلى البحث فيها وصولاً إلى هدفين أساسيين: أحدهما هو معرفة الدواعي التي جعلت أبا العلاء يتكلف مشقة اصطیاد مشكلات اللغة اصطیاداً، دون سبب ظاهر يدعو به إلى ذلك فقد كان يوجه سياق الرسالة توجيهها ويلفقه أحياناً تلقيقاً، إثارة لمشكلة معينة ثم يذكي النقاش حولها بين النحويين واللغويين ليخالف رأي بعض العلماء، أو ليبدلي برأيه بين الدلاء. وأحياناً يثير المشكلة، ثم يدعها ويمضي دون مناقشتها، أو إبداء رأي فيها ليلفت الانتباه إليها، كأنه يريد طرحها والنظر فيها من جديد.

والآخر هو تحديد الغاية التي كان يسعى إليها، من خلال المعارك الأدبية واللغوية التي أقامها في رحلته الخيالية إلى العالم الآخر في رسالة الغفران؛ فإنها تثير لدى قارئها تساؤلات

(١) انظر ص: 31 من هذا البحث.

كثيرة: أكان أبو العلاء ينتصر لمذهب نحوي دون آخر، أم كان يسعى إلى تأسيس مذهب جديد وبناء مدرسة جديدة في النحو، بعد أن أحس بذيوع صيته وكثرة تلاميذه، أم كان مزهواً فقط بغزارة علمه وسعة اطلاعه... إلخ ؟

من أجل ذلك حاولت أن أحصي إحصاء دقيقاً وشاملاً كل المشكلات اللغوية، النحوية منها والصرفية، في رسالة الغفران لأقوم بعرضها في مجال الدرس النحوي، وأديرها على وجوهها الممكنة، من خلال وجهات نظر النحويين وعلماء اللغة القدماء، ثم من خلال وجهة نظر أبي العلاء. لعل هذه هي السبيل التي تنتهي بالبحث إلى استجلاء الحقيقة، وإيجاد الحلول المنصفة للمسائل المشكلة في غفران أبي العلاء.

وقد صنّفت المسائل التي أسفر عنها الإحصاء حسب منهجية اقتضتها طبيعة المشكلات اللغوية نفسها؛ إذ وجدت منها ما كان محل خلاف بين النحويين، ومنها غير ذلك، ومنها ما أدلى فيها برأيه، ومنها ما اكتفى بعرضها. ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

I- المشكلات النحوية:

(أ) مسائل فيها خلاف عاجلها أبو العلاء وأدلى فيها برأيه:

- خمس عشرة مسألة، منها مسألة واحدة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. والأخرى اختلف فيها بعض النحويين، ولم يحصل فيها إجماع.

(ب) مسائل لا خلاف فيها، أثارها وناقشها مبداً فيها رأياً متميزاً، وعددها إحدى عشرة مسألة:

- اعترض على بعضها، وخطأ الشعراء الذين وردت في كلامهم. (سبع مسائل).

- وناقش بعضها، وأقرّ جوازها مع كراهته لها، فعدها من رديء ما جاء في كلام الذين ضعفت لغتهم من المحدثين. (مسألة واحدة).

- وخالف في بعضها الآخر علماء العربية البارزين، " كسيبويه "، و" أبي عليّ الفارسي ". (ثلاث مسائل).

(ج) مسائل عاجلها، مكثفيا بالتلميح دون الإدلاء برأي صريح؛ (ست مسائل):

- خمس مسائل فيها خلاف، ناقشها مستعرضا الوجوه المختلفة فيها.

- مسألة واحدة لا خلاف فيها، تتعلق بمعاني الباء، وردت في بيت شعري، ناقشها ملمحا إلى ترجيح وجه على غيره.

(د) قراءات قرآنية، تثير مشكلات نحوية، عرضها أبو العلاء وناقشها مدليا فيها برأيه:

- منها قراءة شاذة.

- ومنها ثلاثة أحرف، أنكر قراءتها على "حمزة بن حبيب".

- ومنها ما ليس فيها إلا قراءة الجمهور، اجتهد ليحيز فيها قراءة أخرى لم يقرأ بها أحد، إلا أن لها وجهها في العربية، حسنا.

بهذا يكون مجموع المشكلات النحوية التي عني بها البحث في رسالة الغفران سبعا وثلاثين (37) مسألة. هي كلها من أعقد المسائل التي طرحت في مجال الدرس النحوي. لذلك سأعقد لها بابا قائما برأسه، لدراستها حسب منهجية تناسب طبيعتها.

II- المشكلات الصرفية:

(أ) مسائل فيها خلاف عرض لها أبو العلاء وأدلى فيها برأيه:

- سبع مسائل، منها واحدة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

(ب) مسائل لا خلاف فيها، خالف في بعضها علماء مشهورين، وخطأ في أخرى بعض الشعراء الذين وردت في شعرهم:

- ثلاث مسائل أنكرها، وعاب الشعراء الذين وردت عندهم.

- مسألتان اثنتان خالف فيهما تخرجات "الخليل"، و"سيبويه"، و"أبي علي الفارسي".

(ج) قراءات قرآنية تثير مشكلات صرفية:

- مسألان اثنتان اثبتتا من قراءات بعض القراء، اختار أبو العلاء منها ما يؤيده الاستعمال اللغوي الفصيح. وردّ غيره.

هكذا بلغت المشكلات الصرفية التي تناولها البحث أربع عشرة (14) مسألة؛ انتقيتها من مجموع المسائل الواقعة في باب التصريف، مما عرض له أبو العلاء، في رسالة الغفران. وهذه المسائل الأربع عشرة، لا تقل أهمية عن سابقاتها، المشكلات النحوية؛ إذ هي قابلة للأخذ والردّ، وتحتل ضروبا من التأويل والتخريج. لذلك سأعالجها هي كذلك في باب مستقل.

بناء على ما تقدم يكون مجموع المشكلات النحوية والصرفية التي تقوم عليها الدراسة، في رسالة الغفران، مدونة البحث، إحدى وخمسين مسألة. سأتناولها، إن شاء الله، بالبحث والدراسة في ضوء ما قرره النحويون بشأنها، من جهة، وموقف أبي العلاء من جهة أخرى؛ لأبين مدى توفيق أبي العلاء، في إثارته لهذه المشكلات ومعالجتها.

الباب الأول: المشكلات النحوية

الفصل الأول: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء، وأدلى فيها برأي متميز.

الفصل الثاني: مسائل خطأ أبو العلاء الشعراء فيها، ووصف ما جاء عليها من

الشعر بالضعيف أو الرديء.

الفصل الثالث: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء مشيراً إلى الوجوه التي قيلت فيها

مُلَمَّحاً أحياناً إلى الوجه الصحيح دون التصريح.

الفصل الرابع: قراءات قرآنية تثير مشكلات نحوية.

الفصل الأول

مسائل خلافية أثارها أبو العلاء وأدلى فيها برأي متميز.

- المسألة الأولى: رفع الضمير (أنت) بفعل مضمر، في بيت لعدي بن نريد العبّادي.
- المسألة الثانية: تخرج فعل، (يرتبط)، في بيت للبيد بن ربيعة.
- المسألة الثالثة: اشتغال العامل بنصب المضمر عن التعدي إلى المظهر.
- المسألة الرابعة: نصب الاسم مفعولاً معه بعد الواو بتقدير فعل.
- المسألة الخامسة: معمول الصفة المشبهة.
- المسألة السادسة: توجيه إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما.
- المسألة السابعة: إعطاء (حرام) حكم (حذام) للمشابهة اللفظية.
- المسألة الثامنة: رفع الفعل المضارع بعد حذف (أن) الناصبة.
- المسألة التاسعة: حذف الفعل لكثرة الاستعمال.
- المسألة العاشرة: حذف التنوين لالتقاء الساكنين.
- المسألة الحادية عشرة: طرح الإعراب؛ أي حذف حركته.
- المسألة الثانية عشرة: تصحيح الفعل المعتل الآخر.
- المسألة الثالثة عشرة: كسر الممدود بالتنوين، نحو (فداء).
- المسألة الرابعة عشرة: إعراب تابع مجرور اسم الفاعل، إذا أُجري مجرى الفعل المضارع والمعنى.
- المسألة الخامسة عشرة: هل يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ؟

إن المسائل النحوية تشكل القسم الأكبر من المسائل المدروسة في هذا البحث، وذلك ربما راجع لاهتمام أبي العلاء بهذا النوع من المسائل أكثر من غيره.

ويأتي هذا الفصل في مقدمة الباب الأول متضمنا مجموعة كبيرة من المسائل المُشكّلة في علم النحو. طرحها أبو العلاء المعري في رسالة الغفران بطريقة فنية شيقة، بعيدا عن أسلوب السرد المباشر الذي يثقل على القارئ، فيعمل المتابعة. وعالجها معالجة علمية، دقيقة من زاوية نظر تدل على عبقرية لغوية نادرة.

يجمع بين مسائل هذا الفصل قاسم مشترك، يتمثل في كونها جميعا من المسائل الخلافية؛ وأكثرها المسائل المُشكّلة التي لم يحصل فيها إجماع، بل ظلت محل خلاف بين النحاة، على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم. فكان من الطبيعي ترتيب مسائل الفصل في مبحثين متقاربين تقاربا لا يصل إلى حدّ التجانس. متقاربان من حيث طبيعة المسائل الواردة فيهما، باعتبارها مشكلات نحوية مُختلفة فيها. لكنهما متباعدان من حيث الكم والحجم؛ جعلت في المبحث الأول مسألة واحدة، هي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ لم أجد - من هذا القبيل - غيرها، بين مسائل الفصل كلها، فأقردتها بمبحث مستقل؛ مراعاة للمنهجية السليمة.

وجعلت في المبحث الثاني أربع عشرة مسألة خلافية أيضا، إلا أن الخلاف فيها ليس مذهبيا، ولكنه خلاف أساسه رأي فردي مخالف لغيره؛ يدلي به هذا النحوي أو ذاك، من هذه المدرسة أو تلك، معبرا به عما يعتقد صوابه في مسألة من المسائل، لكن ذلك لم يمنع من تلؤن وجهات النظر أحيانا بألوان المذهب الذي ينتمي إليه كل منهم.

على أن مسائل هذا المبحث تعود في أصولها إلى أبواب نحوية متفرقة. كما أنها متقاربة في الأهمية؛ إذ هي في الحقيقة من المشكلات النحوية التي دار حولها خلاف كبير وحدال طويل، انبعثت أصواته من العراق، مهد الدراسات النحوية وسائر علوم اللغة العربية، فترددت أصداءها في أرجاء البلاد العربية والإسلامية.

ولما وجدتها متناثرة في صفحات رسالة الغفران؛ أثارها أبو العلاء في حواراته مع الشعراء، على غير نسق معين، اللهم إلا ما كان من بدئه بمن قد شملتهم المغفرة وأدخلوا الجنة، ثم انتقل إلى محاورة من تخيلهم يتعذبون في الجحيم، ثم عاد في نهاية المطاف إلى محاورة أهل الجنة.

لذلك كله لم أجد من معيار أتبعه في ترتيبها، إلا مراعاة الترتيب الذي وردت عليه في صفحات رسالة الغفران من البداية إلى النهاية.

وقد طرحت هذه المسائل، واحدة واحدة، متنقلاً مع أبي العلاء، عبر صفحات الرسالة؛ فوقفت عند كل مسألة، وأعدتها إلى أصولها الأولى من مصادر النحو؛ وبحسبها مستقصياً آراء العلماء، مقابل ذلك كله برأي أبي العلاء؛ مبيناً موقفه من آرائهم. وأما تفصيل ذلك، فسيأتي في بحث كل مسألة على حدة، إن شاء الله.

(1) - رفع الضمير (أنت) بفعل مضمر في بيت "عدي بن زيد العبادي":

أرواحٌ مودَّعٌ أم بُكورٌ أنتَ فانظر لأي حالٍ تصيرُ

يبدو أن أبو العلاء كان في نفسه شيء من هذه المسألة، فقد عمد إلى إثارتها عمداً، وذلك بسؤال عن منزل عدي بن زيد في جنة الغفران، حتى وقف عليه فسأله إنشاد قصيدته الصادية، وناقشه في مسألة وصل همزة القطع - كما وردت في بيت منها - حتى ضجر "عدي". عند ذلك نحسب أن أبو العلاء أن يتطير الشاعر فلا يجيبه بشيء، فبادر إلى عرض المسألة على لسان "ابن القارح": «فيقول الشيخ: لا أراك تفهم ما أريده من الأغراض ولقد هممت أن أسألك عن بيتك الذي استشهد به "سيويه" وهو قولك:

أرواحٌ مودَّعٌ أم بُكورٌ أنتَ فانظر لأي حالٍ تصيرُ

فإنه يزعم أن (أنت): يجوز أن يرتفع بفعل مضمر يفسره قولك فانظر. وأنا أستبعد هذا المذهب ولا أظنك أردته. فيقول "عدي بن زيد" دعني من هذه الأباطيل»⁽¹⁾.

ورواية عجز البيت في الكتاب⁽²⁾: * أنت فانظر لأي ذاك تصير *

ورواية الديوان⁽³⁾: * لك فاعلم لأي حال تصير *

والبيت مروى بكثرة في كتب النحو واللغة؛ استشهد به النحاة في أبواب مختلفة، كرفع الاسم أو نصبه بفعل مضمر، أو رفع الاسم على الخبرية لمبتدأ محذوف، أو في باب زيادة الفاء في خبر المبتدأ. وكان هم في ذلك تخريجات مختلفة وآراء متباينة، وذلك كله إما تحمله كلمة (أنت) من وجوه إعرابية.

⁽¹⁾ الرسالة: ص: 191.

⁽²⁾ سيويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ). الكتاب. تحقيق. محمد عبد السلام هارون. عالم الكتب. ط: 3. 1983 م. ج: 1. ص: 140.

⁽³⁾ ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيد. شركة دار الجمهورية للنشر والطبع. بغداد. (د.ط.). 1965 م. ص: 84.

استشهد "سيبويه" بهذا البيت في باب الأمر والنهي على عدم جواز زيادة الفاء في خير المبتدأ، حيث ذكر أن الفعل قد بينى على الاسم نحو: عبد الله اضربه، فإذا دخلت الفاء على الفعل امتنع إعراب الاسم قبله مبتدأ لعدم استقامة المعنى، لأنه لا يحسن مثل: زيد فمطلق. وإنما ارتفع الاسم عندئذ على الخبرية لمبتدأ مخدوف، وتقدير الكلام: هذا عبد الله فاضربه. والشاهد على ذلك عند "سيبويه" قول الشاعر:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَ أَكْرَمَةُ الْحَيِّ حَلَوَ كَمَا هِيَ.

قال «هكذا سمع من العرب تشده»⁽¹⁾.

فخَوْلَانُ عنده ليست مبتدأ، وإنما هي مبنية على مضمر، والتقدير: هذه خَوْلَانُ فانكح فتاتهم.

وعليه لم يحز في بيت "عدي بن زيد"، بناء الجملة الفعلية (فانظر لأي حال.....) على ضمير الرفع المنفصل قبلها (أَنْتَ) ؛ لأن الفاء عنده لا تُزَادُ في خير المبتدأ إلا بشرط. وله في ذلك رأي طريف سأوضحه في أوانه. وهذا هو السبب الذي جعله يُخَرِّجُ إعراب (أَنْتَ)، في البيت السابق، تخرجات اعترض أبو العلاء على بعضها.

فأول ما ذهب إليه "سيبويه"، أن يكون (أَنْتَ) مبنيًا على فعل مضمر يفسره المظهر (فَانْظُرْ)؛ إلا أنه لم يُترك في الكلام: (انظر فانظر)، مثل: (زيدًا فاضربه)، حيث ينصب (زيدًا) بفعل مضمر (اضرب) يفسره المظهر (فاضرب). وأصله: (اضرب زيدًا فاضربه). وهذا تقدير جيد، إذ لا يحسن معنى التركيب إلا به، فكما ينتصب المفعول به بفعل مضمر يرتفع الفاعل بالفعل المضمر كذلك. قال عندما تناول بيت "عدي": «فإنه على أن يكون في الذي يَرْفَعُ على حالة المنصوب في النصب»⁽²⁾ وقال بهذا أيضا "ابن الشجري" في أماليه⁽³⁾.

(1) سيبويه: الكتاب: ج: 1، ص: 139. والبيت من الخمسين المجهولة القائل.

(2) سيبويه: المصدر نفسه: ج: 1، ص: 141.

(3) انظر ابن الشجري. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542 هـ). أمالي ابن الشجري: تحقيق. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 136.

وذهب كذلك "المُرادي" إلى جواز احتمال هذا الوجه الإعرابي⁽¹⁾. فحمل هؤلاء جميعاً قول "عدي بن زيد" على مثل (زيداً فاضربه).

والذي أراه بعد هذا، أن حمل المسألة في بيت "عدي" على ذلك المثال: (زيداً فاضربه) غير سائغ، لم فيه من بعدٍ في التخريج. وذلك لا يحسن إلا عندما يكون لا بد منه؛ أي عندما لا يستقيم معنى الكلام إلا به، كما هو الحال في المثال الأخير. أما عندما يكون المعنى أقرب منالاً فالأولى الأخذ بأيسر التخريج، منعاً للتعقيد غير المفيد. ولعل هذا ما أدى بأبي العلاء إلى استبعاد مذهب "سيبويه" هذا، في تخريج (أنت) في البيت المذكور. فإن (أنت) تحتمل تخرجات أخرى أقرب من هذا، وأنسب للمعنى. وقد ذكر "سيبويه" بعضاً منها:

أن تعرب (أنت) خيراً، مع نية مبتدأ له، وتبّة إلى عدم صحة إضمار (هذا) مبتدأ، لعدم استقامة المعنى به، «لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم»⁽²⁾. وعلى هذا فالتقدير الممكن هو: (مثل هذا أنت فانظر....).

ومنها، أن تجعل (أنت) مبتدأ، خبره (الهالك أو المجزون)⁽³⁾، فيكون التقدير:

(أنت الهالك فانظر....)

ويكون للفاء في هذه الوجوه كلها وظيفة عطف جملة على جملة.

وخالف آخرون ما ذهب إليه "سيبويه"، في هذه المسألة خلافاً جوهرياً؛ منهم "أبو الحسن الأخفش"، الذي وإن كان قد قرأ الكتاب وأحبه إلا أنه قد خالف "سيبويه" في

(1) انظر المرادي. الحسن بن قاسم. الجني الداني في حروف المعاني: تحقيق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.

دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1992م. ص: 72.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 141.

(3) لأن الشاعر يعظ النعمان بن المنذر؛ يقول له: إن الموت لا بد منه، وأنه لا يأتي إلا فجأة، وقت البكور أو وقت الرواح، فاستعد للرحيل بالعمل الصالح.

مسائل كثيرة، منها هذه فكان يجيز زيادة الفاء في خبر المبتدأ دون شرط؛ أشار إلى هذا "المرادي" في (الجنى الداني)، ونص على أن "الأحفش" قد «زعم أنهم يقولون: أخوك فوجِد»⁽¹⁾. حيث الفاء زائدة في الخبر. و ذكر أنه استشهد ببيت "عدي بن زيد" السابق. وعليه تكون الجملة الفعلية (فانظر...) مبنية على الضمير المنفصل قبلها، والفاء زائدة. وبعبارة أوضح تكون جملة (فانظر...) خبراً عن المبتدأ الضمير (أنت).

وذهب هذا المذهب "ابن هشام"، فحكم بزيادة الفاء، بحيث يكون «دُخِلَها في الكلام كخروجها»⁽²⁾ وأشار إلى جماعة من النحاة منهم "الفراء" و"الأعلم"، يقيدون ذلك الجواز «بكون الخبر أمراً أو نهيًا»⁽³⁾.

وذكر ما كان من حَمَلِ "الزجاج" الآية الشريفة: "هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ"⁽⁴⁾، على قول "عدي". وقابل هذا بقول المانعين، وأشار إلى تأويلهم للآية؛ بأن يكون (هذا) مبتدأ خبره حميم، وما بينهما معترض. وهذا، في رأيي، تأويل جيد لمعنى الآية لا يدانيه المعنى القائم على زيادة الفاء في خبر (هذا). والله أعلم.

من هذا كله يتبين لي أن الرأي القائل بزيادة الفاء اعتباطاً؛ دخولها في الكلام كخروجها، على حد تعبير "ابن هشام"، رأي لم تُؤَيِّدْهُ الأمثلة والشواهد الفصيحة. ويؤدي إلى مجانبة الصواب في فهم المعنى الصحيح للتركيب، كما مرَّ.

وكان "سيبويه" قد منع زيادتهما في الخبر، إلا إذا تضمن الكلام معنى الجزاء؛ فعندئذ تدخل الفاء في خبر المبتدأ كما تدخل في جواب الشرط. ومن أمثلته على ذلك «الذي يأتيني فله درهم»⁽⁵⁾؛ وذلك لأن تحصيل الدرهم هنا معلق بالصلة، التي هي الإتيان. فلما شابه

(1) المرادي . الجنى الداني :ص: 71.

(2) ابن هشام. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري. (ت 761 هـ). معني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق: حنا الفاخوري. دار الجيل. بيروت. ط: 1. 1991م. ج: 1. ص: 278.

(3) ابن هشام. المصدر نفسه :ج: 1. ص: 278.

(4) ص / 57.

(5) سيبويه: الكتاب: ج: 1. ص: 139.

المبتدأ (الذي) اسم الشرط، صبح دخول الفاء في خبره. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"⁽¹⁾. حيث لا يكون نيل الأجر إلا بالصلة التي هي (إنفاق الأموال)، كما هو واضح في الآية⁽²⁾، والله أعلم.

وذهب هذا المذهب كل من "المُرَادِي" في الجني الداني، و"ابن مضاء" في الرد على النحاة⁽³⁾. و"ابن مضاء" في هذا السياق استدراك لطيف عل "سيبويه"، أستحسنه كثيراً، وأذكره هنا لصلته بالمسألة المطروحة، ولما فيه من دقة في الغوص وراء معنى التركيب. وذلك في قوله عز وجل: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"⁽⁴⁾، وقوله "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"⁽⁵⁾. حيث جعل "سيبويه" (السارق)، و(الزانية) مبتدئين محذوفين الخبر؛ والتقدير: (في الفرائض) أو (فيما فرض عليكم). وهذا ربما تأويل حسن يستقيم به المعنى. وأحسن منه ما ذهب إليه "ابن مضاء"، بجعل خبري المبتدئين السابقين فعلي الأمر (فَاقْطَعُوا)، و(فَاجْلِدُوا). والذي سوغ دخول الفاء في الخبر هنا أن معنى الجزاء متوفر في الآيتين. وتأويلهما على هذا الأساس: (الذي يسرق..... فاقطعوا.....)، وكذلك (التي تزني..... فاجلدوا.....). قال ابن مضاء: «لأن معنى (السارق) الذي سرق، وليس بمزلة (زيد فمطلق) لأن زيدا لا يدل على معنى، يستحق أن يكون الخبر مسيباً له؛ كما في (السارق)، فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطع يده»⁽⁶⁾.

(1) البقرة/ 274، الكتاب؛

(2) انظر سيبويه، ج: 1، ص: 140.

(3) انظر المرادي، الجني الداني: ص: 70. كذلك ابن مضاء القرطبي. أحمد بن عبد الرحمن بن محمد. الرد على

النحاة: تحقيق. شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ط: 2. (د.ت). ص: 104.

(4) المائدة / 38

(5) النور / 02.

(6) ابن مضاء: المصدر السابق: ص: 104، 105.

وما أحسن ما تكلم به "ابن مصعب" في هاتين الآيتين! وما أدق ملاحظته! ولكن استسمحه لألاحظ عليه، لو أنه وضع (يسرق) مكان (سرق)، لكان أكثر دقة في رأيي، لأن المضارع هنا يكون معنى الجزاء فيه آتياً، وأظهر من الماضي.

لعلي أطلت الكلام عن الفاء وزيادتها في الخبر، غير أنه لا يخرج عن المسألة الأساس، المطروحة للبحث. لذلك يحسن الآن الرجوع إليها، بعد توضيح كل الملابسات المتعلقة بها، لتدبير التخرجات التي وردت في إعراب بيت "عدي بن زيد العبادي".

قلت في البداية إن هذه الكلمة تختمل وجوهاً إعرابية كثيرة، مرَّ بعضها عند مناقشة رأي "سيبويه" في رفع (أنت) بفعل مضمر. ولغيره تخرجات أخرى، منها:

ذهب "أبو علي الفارسي"، في إعراب (أنت) من قول "عدي بن زيد" السابق مذهباً مرَّناً، استوعب كل الاحتمالات الممكنة فيه؛ فأجاز الوجوه التي قال بها "سيبويه"، وزاد عليه؛ فأثرى بعض تلك الوجوه. كما أجاز أيضاً ما منعه "سيبويه".

ذهب إلى أن ذلك الضمير (أنت) يحتمل أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر، دلَّ عليه المذكور. كما يحتمل أن يكون مرفوعاً بالابتداء، خبره مُضمر، كما عند "سيبويه"، قال: «وذلك المضمر مما يليق أن يُسند إلى مَنْ فارق خليطه، نحو المحزون والمهموم، كأنه أنت المهموم، وهذا الوجه قد قاله "سيبويه"»^(١).

وأضاف بأنه يجوز أن يكون خبره (أرواح)، ومعنى الكلام عندئذ: أذو رواح أم بكور أنت؟ فتكون الفاء عاطفة جملة على جملة.

وأجاز أن يكون (أنت) مرفوعاً بالابتداء، خبره الجملة الفعلية (انظر). وعلى هذا جعل الفاء زائدة، على مذهب "الأخفش". قال: «ويجوز إذا جعلت "أنت" المظهرة مبتدأ، أن تجمع خبره (انظر) فتكون الفاء زائدة، كما حكاه أبو الحسن، من قوله: "أخوك فوجد"»^(٢).

(١) الفارسي. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت. 377هـ). كتاب الشعر أو الأبيات المشككة

الإعراب: تحقيق. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخناجي بالقاهرة. ط: 1. 1988م. ج: 1. ص: 325.

(٢) أبو علي الفارسي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 326.

وذهب "ابن الشجري" مذهب "الفارسي"، فكرر كلامه في إعراب الضمير (أنت)، مع بعض الإضافات التوضيحية. فهو عندما قال يجوز رفعه بالابتداء، خبره (رواح)، أحس أن الإخبار بهذا المصدر عن الضمير لا يؤدي معنى مفهوماً. فلاحظ كلمة (ذو)، التي بمعنى صاحب، مضافة إلى المصدر، إلا أنها غير ظاهرة؛ وهذا من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وعليه يكون التقدير؛ أذو رواح أنت⁽¹⁾... و قد قال بهذا الرأي "أبو علي الفارسي".

كما أجاز وجهها آخر، هو في رأي أمثل من السابق؛ وذلك أن يكون (أنت) مرفوعاً على الفاعلية، بالمصدر (بُكُورٌ). وذلك يصح إذ المصدر يجري مجرى الفعل في المعنى والعمل، قال: «وإن شئت رفعتَه بالمصدر الذي هو (بُكُورٌ) رفعَ الفاعل بفعله، كقولك: أمْ بُكُورُ زيد، بتقدير: أمأن يَكُرُّ زيدٌ»⁽²⁾.

وجاء في هامش الخصائص بتعليق المحقق أنه يجوز رفع (أنت) على الخبرية لمبتدأ مخدوف تقديره: الهالكُ، أي الهالكُ أنت⁽³⁾. وهو بهذا يكون قد عكس الوجه الذي أجاز فيه "سيبويه" رفع (أنت) على الابتداء، بإضمار خبر: (أنت الهالك أو المحزون)⁽⁴⁾.

من كل ما تقدم نعلم أن البيت يحتمل تخريجات شتى، وهذا ما يمكن أن يسمى بالاحتمالات في الإعراب؛ وهو أن يكون للكلمة أكثر من وجه واحد في الإعراب. وقد وجد هذا عند أئمة النحاة الأوائل أمثال الخليل وتلميذه سيبويه. وذلك ما أُعبر عنه، إن جاز لي ذلك، بوقوع اللفظ من التركيب في موضعٍ حصَّبَ فيُعْطَى المعنى الجزيل؛ كالتربة الطيبة، تَقَعُ فيها الحبة الواحدة فَتُثَبَّت "سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة". وتكثر احتمالات الإعراب عند الخليل وسيبويه في باب النعت بخاصة. وأوضح ما يكون ذلك في المثال الذي

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 136.

(2) ابن الشجري. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 136.

(3) انظر محمد علي النجار. الخصائص لابن جني: ج: 1. ص: 133. هامش: 1.

(4) انظر ص: 41 من هذا البحث.

سابقه "سيبويه": «هذا رجلٌ صِدْقٌ مَعْرُوفٌ صِلَاحُهُ»⁽¹⁾ حيث أجاز في (معروفاً) النصب والرفع⁽²⁾.

كذلك كان لـ (أنت) وجوه إعرابية مختلفة، يختلف فيها معنى البيت من وجه لآخر، إلا أنه يدور في محملها حول معنى واحد هو مصير الإنسان إلى الموت فجأة، في وقت البكور أو الرواح. لكن ماذا عسى أن أقول في المسألة بعد كل ما قاله النحاة؟

أقول إن الشاعر عندما يقول شعراً، إنما يفعل ذلك لينقل إلى غيره فكرة معينة أو معنى معيناً. والإعراب ما هو إلا الإفصاح والإبانة عن المعاني. لذا أرى أنه من الواجب على الباحث أو المدارس حيال هذه المسألة، ومثلاً أن يأخذ بالوجه الذي يراه أنسب من غيره لمعنى القول.

والوجه الذي يبدو لي أنسب لمعنى بيت "عدي بن زيد"، وأقرب إلى الفهم هو الذي يُقدَّر فيه خير لـ (أنت)؛ بحيث يكون تقدير الكلام:

* أنت المالك فانظر لأي حال تصير *

ما دام معنى البيت يقوم على الوعظ، والتذكير بالموت كما علمنا.

أما الوجه الذي أجازته "ابن الشجري"، يجعل (أنت) خيراً عن (رواح)، فهو وإن كان يجوز نحوياً؛ بقطع النظر عن الجانب الدلالي، فإن السياق العام للبيت يُضعِّفه. والأولى تقدير خير (رواح) ظرف زمان، كما ذهب إلى ذلك "أبو علي الفارسي"⁽³⁾؛ لأن المعنى يحسن به ويتضح أكثر. إذ الرواح مصدر دال على الحدث والإخبار عنه بظرف زمان يجعل المعنى

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 92.

(2) على النصب تعرب حالاً؛ كأن المتكلم قد أخبر بأمر واقع، ثم جعل ذلك الوقوع على هذه الحال، على رأي سيبويه. وعلى الرفع تعرب نعتاً لرجل، وعليه تعرب (صِلَاحُهُ) نائب فاعل لاسم المفعول. ويمكن القول باحتمالين آخرين لم يذكرهما سيبويه. أحدهما أن تكون نعتاً منقطعاً لرجل، فتعرب خيراً مبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو. ويمكن إعرابها خيراً (صِلَاحُهُ).

(3) انظر أبو علي الفارسي: كتاب الشعر: ج: 1. ص: 326

سؤالاً عن الوقت الذي يتم فيه فراق الحياة، لأن الموت لا يفلت منه أحد. وقد يَفْجَأُ صاحبه وقت البكور أو وقت الرّواح.

وأما الوجه الذي قدمه "سيبويه" على غيره ورجّحه - وإن كان يصدق على أمثلة أخرى كما بينت سابقاً - فهو عندي بعيدٌ كما استبعدتُ أبو العلاء، نظراً للسياق الذي ورد فيه البيت.

ذلك لأن تخريجه لرفع الضمير المنفصل (أنت) بفعل مضمر، فهو بقدر ما يشتط في التقدير، بقدر ما يُعَمِّي معنى البيت ويبتعد به، على الرغم من قربهِ ووضوحه على الوجه الذي اخترته. وهذا في رأي ما حذاً بأيّ العلاء إلى الاعتراض على مذهب "سيبويه"؛ لأنه وجد فيه تركاً للسير القريب، وأخذاً بالبعيد المعقد. ورأي فيه ضرباً من الباطل الذي يجب تركه. يظهر هذا جلياً في قوله على لسان الشاعر "عدي بن زيد": «دعني من هذه الأباطيل»^(١).

(١) الرسالة: ص: 191.

(2) - تخريج الفعل (يرتبط)، في بيت لليد بن ربيعة:

قابل أبو العلاء "ليد بن ربيعة" في جنة غفرانه، وحاوره وناقشه في مسائل لغوية تضمنها شعره، وظلما اشتد خلاف العلماء فيها.

ويبدو أن "ليدا" يحظى بميزة عالية في عين أبي العلاء؛ يظهر ذلك جليا من خلال أول كلامه معه: «فيسلم عليهم فيقولون: من أنت؟ فيقول: أنا ليد بن ربيعة بن كلاب. فيقولون: أكرمت أكرمت! لو قلت: ليد وسكت لشهرت باسمك وإن صمت»⁽¹⁾.

ويحب أبو العلاء أن يستمع إلى معلقة "ليد"، فيحده كارها للشعر لأنه تعوض منه عما هو خير. والحقيقة أن أبا العلاء أراد من المعلقة بيتا معينا، لأهل اللغة فيه أقوال، أحب أن يدلي معهم برأيه. ولذلك سأل الشاعر مباشرة، على لسان بطل الغفران: «فيقول: أخبرني عن قولك:

تَرَاكَ أُمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامُهَا»⁽²⁾.

والبيت مروي هكذا في كل المصادر التي وقعت عليها يدي ماعدا الديوان، فقد اختلفت روايته بعض الاختلاف، وذلك في العجز؛ إذ جاء:

* أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامُهَا *⁽³⁾

هكذا برفع (بعض)، وأظنه خطأ مطبعيا.

وعلى كل فمهما يكن شأن هذا الاختلاف البسيط، فهو لا يغير شيئا في المسألة النحوية المتمثلة في إعراب الفعل (يرتبط)، الذي كثرت فيه تأويلات النحاة.

(1) الرسالة: ص: 215.

(2) المصدر نفسه: ص: 216.

(3) ديوان ليد بن ربيعة: شرح الطوسي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحنّي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط: 2. 1996م. القسم الأول. ص: 277.

وقد حاول بعضهم حمله على بيت امرئ القيس في المسألة السابقة (حذف حركة الإعراب) لتوالي الحركات⁽¹⁾، والحقيقة أن بينهما فرقاً، وإن كانا متشابهين في الظاهر. ولذلك أحببت أن أتناوله مستقلاً.

والبيت ينطوي على مسألتين؛ أولهما اختلاف أهل اللغة في قوله: (بعض النفوس)؛ فذهب بعضهم إلى أنه أراد كل النفوس، مثل الإمام أحمد بن فارس، في باب عقده لاقتصار العرب على ذكر بعض الشيء وهم يريدونه كله. فذكر أن العلماء يستشهدون على ذلك بقول لبيد:

* أو يرتبط بعض النفوس حمامها،* قال: «إنه أراد كلا»⁽²⁾ أي كل النفوس.

وذهب آخرون إلى أنه أراد نفسه، ومنهم الخطيب التبريري الذي قال: «أراد بالنفوس نفسه»⁽³⁾ وكذلك الإمام عبد القادر البغدادي⁽⁴⁾.

أما ابن جني فلم يكن كلامه واضحاً بخصوص هذه القضية؛ فقد جاء في تعليقه على البيت: «... أي: أو يرتبط النفوس حمامها»⁽⁵⁾ وظاهر العبارة أن (بعضاً)، في قول لبيد، تعني (كُلًّا). وذكر بعد ذلك مباشرة، عندما تناول الفعل (يرتبط)، أنه يمكن فيه «إذا لم أرضها

⁽¹⁾ انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ). الخصائص: تحقيق محمد علي المحار. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 74.

⁽²⁾ ابن فارس. أبو الحسين أحمد. الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. (د.ط.). 1964م. ص: 251، 252.

⁽³⁾ الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 155.

⁽⁴⁾ انظر عبد القادر البغدادي. شرح شواهد الشافية: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب للشيخ الأسترابادي. رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ). تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف. ومحمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (د.ط.). سنة 1982م. ج: 4. ص: 415.

⁽⁵⁾ ابن جني. أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق. علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شليبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. (د.ط.). 1966م. ج: 111.

و لم يرتبط نفسي حمامها»⁽¹⁾ فتارة (النفوس) وأخرى (نفسي)، وربما حصل منه هذا لأنه لم يعر العبارة اهتمامه لانصرافه إلى إعراب الفعل.

وأما أبو العلاء فقد اختار أن يكون الشاعر أراد بعض النفوس نفسه، إذ جعل "ابن الفارح" يسأل الشاعر "ليبدأ": «هل أردت ببعض معنى كل؟ فيقول "ليبدأ": كلاً، إنما أردت نفسي، وهذا كما تقول للرجل: إذا ذهب مالك أعطاك بعض الناس مالاً. وأنت تعني نفسك في الحقيقة»⁽²⁾.

وقد وفق كل التوفيق في هذا الاختيار؛ ذلك لأن عبارة (بعض النفوس)، كما وردت في قول "ليبدأ" لا تحتمل - في رأيي - غير هذا المعنى؛ لأن الشاعر، إنما يتحدث عن نفسه لا عن غيره. يعبر عن عزة نفسه فيقول إنه لا يرضى الإقامة على الذل. فهو مضطرب في الأرض متنقل من هذا المكان إلى ذاك، مادام حيّاً، إلا أن يدركه الموت فيحبسه. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فلو أخذنا برأي مَنْ قال إنه أراد بـ (بعض النفوس) كل النفوس، لفقد البيت ذلك التوافق في المعنى بين الصدر والعجز؛ إذ يصير معنى البيت أن الشاعر يترك الأماكن إذا بدا له فيها ما تكره نفسه إلا أن يهلك مَنْ حوله من الناس، فيحبسه ذلك في مكان واحد لا يغادره.

وأى شيء هذا المعنى؟ إنه ليس بذي بالٍ إذا قورن بالمعنى الذي ذكرتُ قبله. ولا أضن شاعراً مُفلقاً "كليد"، قصد إليه.

وثانيهما إعراب الفعل (يرتبط) جوهر القضية في البيت، لأنه ورد ساكن الطاء باتفاق الروايات.

وقد تداوله النحاة، وتأولوا فيه تأولات مختلفة وخرّجوه على الأوجه الثلاثة، كلاً حَسَبَ وجهة نظره.

(1) ابن جني. المختص: ج: 1. ص: 111.

(2) الرسالة: ص: 216.

وجعل الأراء على جواز نصب الفعل بأن مضمرة، لأن (أو) بمعنى: (إلا أن). قال "سيبويه": «اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها... واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير التمثيل تقول: لألزمك أو تقضيني، ولأضربك أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمك إلا أن تقضيني ولأضربك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب»⁽¹⁾.

ولعل قول "سيبويه" هذا هو الأساس الذي بنى عليه النحاة رأيهم في جواز نصب (يرتبط)، من قول "ليد" - وعليه يصير معنى (أو يرتبط بعض النفوس حمامها): إلا أن يرتبط⁽²⁾....

وخالف "ثعلب" الجماعة في عامل نصب (يرتبط)، قال: «أراد حتى يرتبط»⁽³⁾ وشذوذ رأيه بين؛ لأن (حتى) لا تؤدي معنى (إلا أن). ف (حتى) تفيد الغاية - في رأيي - و(إلا أن) تفيد تأكيد الفعل مع الاستمرار فيه وعدم الكف عنه إلا بشرط.

وإذا كان الفعل منصوباً بأن مضمرة، على رأي "سيبويه" ومن تبعه، فعلاًم حذفت الفتحة، علامة نصبه؟

والجدير بالذكر هنا أن "سيبويه" قد تكلم في حذف حركة الإعراب للتخفيف ولم يجر حذف الفتحة لحقتها، وإنما أثبت بالشواهد حذف العرب للضمة والكسرة⁽⁴⁾. لكن الذين جاؤوا بعده، أجاز بعضهم حذف الفتحة من آخر الفعل المضارع خلافاً لما نص عليه

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 46، 47.

(2) انظر ابن جني. المختص: ج: 1. ص: 111، كذلك ابن عصفور. ضرائر الشعر: تحقيق. السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. ط: 2. 1982م. ص: 90، كذلك الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 155، كذلك عبد القادر البغدادي. شرح شواهد الشافعية: مطبوع مع شرح شافعية ابن الحاحب. ج: 4. ص: 416، كذلك المرزوقي أبو علي بن الحسن. شرح ديوان الحماسة: نشره أحمد أمين. وعبد السلام محمد هارون. دار الجيل. بيروت. ط: 1. 1991م. المجلد: 1. ص: 772.

(3) ثعلب. مجالس ثعلب: ط: 2. (د.ت). القسم: 2. ج: 8. ص: 368.

(4) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 203.

"سيويه"، مثل "ابن عصفور" الذي قال: «... ومنه: حذفهم الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع»⁽¹⁾.

واستشهد على ذلك بقول "ليد".

ولذلك نجد للنحاة وأهل اللغة، في الإجابة عن السؤال السابق أكثر من رأي. ف قيل حذف الفتحة «لإقامة الوزن واتصال الحركات»⁽²⁾ وهو أحسن تعليل، إذا سلمنا حقيقة ينصب الفعل.

وقريب من هذا الرأي ما ذكره شارح شواهد الشافية، قال: «... وسكن يرتبط هنا لضرورة الشعر»⁽³⁾ وهذا حق لأن إثبات الفتحة يؤدي إلى كسر الوزن.

وقيل حذف ردًا للفعل إلى أصله لأن أصل الأفعال ألا تعرب⁽⁴⁾. وهذا مذهب بصري، وقد خالفهم فيه غيرهم. ولذلك لا أرى فيه حجة يستند إليها في تعليل هذه المسألة.

لكن الذين قالوا يجوز النصب أجوازاً رفعه أيضاً، ومنهم "ابن جني" إلا أنه لم يشرح ذلك ولم يعلق عليه، وإنما ساق بيت "ليد" ضمن الشواهد التي أقامها على حذف حركة الإعراب في آخر الفعل المضارع⁽⁵⁾. وكذلك الخطيب التبريزي الذي أشار إلى جواز الرفع بقوله: «وقيل إن يرتبط في موضع رفع إلا أنه أسكنه لأنه رد الفعل إلى أصله لأن أصل الأفعال ألا تعرب وإنما أعربت للمضارعة»⁽⁶⁾.

(1) ابن عصفور. ضرائر الشعر: ص: 89.

(2) ابن جني. المحتسب: ج: 1. ص: 111.

(3) عبد القادر البغدادي. شرح شواهد الشافية: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب. ج: 4. ص: 416.

(4) انظر عبد القادر البغدادي. لنصدر نفسه: ج: 4. ص: 416. وكذلك الخطيب التبريزي. شرح القصائد

العشر: ص: 155.

(5) انظر ابن جني. الخصائص: ج 1. ص 74.

(6) الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 155.

وهذا الرأي نفسه، بهذه العبارة نفسها ذكره شارح شواهد الشافعية، ونسبته إلى "أبي جعفر النحوي"⁽¹⁾.

والخدير بالملاحظة أن الذين قالوا بإمكان وقوع (يرتبط) في موضع رفع لم يشرحوا ذلك كما فعلوا في شرح علة نصبه.

ولا تخريج له - في رأيي - إلا على وجه واحد هو الابتداء على القطع؛ كأن الشاعر قال: * أو أنا مِمَّنْ يرتبطُ نفوسهم حمامُها *. لأن هذا معروف في كلام العرب، وقد تكلم عنه "سيبويه" واستشهد عليه بالشعر، فقال: «وتقول هو قاتلي أو أفتدي منه؛ وإن شئت ابتدأته كأنه قال: أو أنا أفتدي، وقال "طرفة بن العبد":

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسأل أو أنا أفتدي»⁽²⁾.

لقد ألمعتُ في البداية إلى أن العلماء خرجوا الفعل (يرتبطُ) على الوجوه الثلاثة. وقد مضى الكلام على وجهين اثنين، وبقي الوجه الثالث، أي الجزم.

إن أغلب العلماء الذين تناولوا القضية، وتكلموا في إعراب الفعل المذكور بإمكان وقوعه في موضع نصب أو رفع، قد اختاروا عليهما الجزم في النهاية.

فهذا "ابن جني"، بعد أن أشار إلى احتمال تسكين الطاء بعد حذف فتحتها، يقول: «وقد يمكن عندي أن يكون يرتبط عطفاً على أرضها، أي: أنا تراك أمكنة إذا لم أرضها ولم يرتبط نفسي حمامها»⁽³⁾.

وذكر شارح شواهد الشافعية أن "أبا جعفر النحوي" يختار الجزم، ويعده أجود ما قيل في إعراب (يرتبط)، قال: «وقال "أبو جعفر النحوي" في شرحه: جزم يرتبط عطفاً على

(1) انظر عبد القادر البغدادي. شرح شواهد الشافعية: مطبوع مع شرح شافعية ابن الحاجب. ج: 4. ص: 416.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 49.

(3) ابن جني. المحتسب: ج: 1. ص: 111.

قوله إذا لم أرضها، وهذا أجود الأقوال، والمعنى على هذا إذا لم أرضها وإذا لم يرتبط بعض النفوس حمامها»⁽¹⁾.

كما أخذ بهذا الرأي أيضا "الخطيب التبريزي"، حيث فضله على النَّصْب والرفع، فقال: «وأجود من هذين الوجهين أن يكون أو يرتبط مجزوما عطفا على قوله إذا لم أرضها»⁽²⁾.

والآن ما عسى أن أقول بعد كل الأقوال التي مرت؟ أقول لأبد للباحث من اتخاذ موقف من القضايا التي يدرسها، ولا مناص له من تقرير رأيه. لذلك أقول إن المسألة المطروحة للدراسة والمناقشة، لا تحتمل أكثر من الوجوه الثلاثة التي تمَّ عرضها وشرحها ومناقشتها، وإن التحريج السديد للمعنى البيت لابد أن يكون ضمن هذه الاحتمالات الثلاثة؛ على أساس أن الإعراب هو الذي يكشف عن المعنى.

وعليه فالوجه الذي أميل إليه وأرجحه هو الجزم؛ لأن المعنى يتضح به أكثر بسهولة ويُسر، دون اللجوء إلى تفسيرات أو تقديرات أخرى. فالشاعر يريد أن يقول: إنه يترك الأماكن إذا لم يرضها وإذا لم يرتبط نفسه حمامها، أي أنه متنقل في الأرض مادام حيًّا.

وإذا كان هذا المعنى يُمكن تخريجه أيضا على نصب الفعل، إلا أننا نضطر معه إلى تفسير تسكين آخر الفعل والتقدير في ذلك، على نحو ما تقدم. والنجوى إلى التقدير - في رأيي - لا يحسن إلا عندما لا يمكن الوصول إلى المعنى السليم إلا به.

ولعل هذا ما جعل أبا العلاء يختار الجزم على غيره؛ قال مخاطبا لبيدًا: «أخبرني عن قولك: * أو يرتبط * هل مقصودك: إذا لم أرضها أو يرتبط فيكون، لم يرتبط؟ أم غرضك: أترك المنازل إذا لم أرضها، فيكون يرتبط كالمحمول على قولك: تراك أمكنة؟ فيقول "ليد": الوجه الأول أردت»⁽³⁾.

(1) عبد القادر البغدادي. شرح شواهد الشافية: مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب. ج: 4. ص: 416.

(2) الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص 155.

(3) الرسالة: ص: 217.

وهكذا كان أبو العلاء دائماً؛ يثبت رأيه على لسان الشاعر صاحب القول، وكأنه يتخذ من الشعراء الفصحاء سنداً قوياً يرتكز عليه في تقرير آرائه في اللغة.

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

(3) - اشتغال العامل بنصب المضمَر عن التعدي إلى المظهر، كما في قول الشاعر:

هذا سُرَاقَةٌ للقرآن يدرسه والمرءُ عند الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذيبُ

وردت هذه المسألة في الغفران بشكل مغاير نوعاً ما للمسائل التي مرت، من حيث عرضها وطريقة تناولها. فقد نَخير لها أبو العلاء مشهداً من المشاهد المسرحية التي انطوت عليها الرسالة، له دلالة على كره أبي العلاء لنشط في التأويل لدى بعض النحويين. فلم يشر المسألة في الجنة مثل التي سبقتها، ولم يمهّد لها بأسلوبه المعهود في عرض المسائل اللغوية؛ وإنما فجرها مباشرة دون مقدمات، مع "أبي عليّ الفارسي" في المحشر، حيث الهول والفرع والترقب الشديد للمصير المنتظر.

والذي يقرأ كلام أبي العلاء عن "أبي عليّ"، يشم رائحة الثورة على الشطط في التأويل النحوي تنبعث من بين السطور.

وما اختيار موقف المحشر للقاء "أبي عليّ"، واجتماع الشعراء عليه هناك، إلا كما يَتَحَيَّنُ الحَصْمُ لِحَصْمِهِ ساعة الضيق والشدة والضعف، ليجهز عليه، فقد جعل أبو العلاء الشعراء يُحَاصِرُونَ "أبا عليّ" من كل جانب؛ يَحْتَجُّونَ عليه ويطالبونه بتأوله عليهم في أشعارهم.

وذكر جملة من المسائل اللغوية التي كان "لأبي عليّ" فيها تأويلات - سيأتي ذكرها في مواضعها الخاصة -، ثم انتهى إلى المسألة المطروحة هنا للدراسة والمناقشة، وفرّق بها الشعراء المُحتَجِّينَ على الشيخ "أبي عليّ"، بطريقة فيها نشوة المُتَنَصِّرِ على تَظْيِيرِهِ في المناظرة والحجاج. قال أبو العلاء على لسان "ابن القارح" بطل الغفران: «وَكُنْتُ قد رأيت في المُحْشَرِ شَيْخًا لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة، يُعرف بـ "أبي عليّ الفارسي" وقد امترس به قوم يطالبونه، ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا. فلما رأني أشار إليّ بيده، فجئته فإذا عنده طبقة، منهم "يزيد بن الحكم الكلابي" وهو يقول: ويحك أنشدت عني..... وكذلك زعمتَ أني..... وإذا هناك راجزٌ يقول تأولت عليّ أني قلتُ.....⁽¹⁾

(1) هذه مسائل سيأتي عرضها في المواضع المخصصة لها.

وإذا رجل آخر يقول: ادعيت عليّ، أن الهاء راجعة على الدرس في قولي:
هذا سرّاقة للقرآن يدرّسه والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيبٌ.

أفسحون أنا حتى أعتقد ذلك؟

وإذا جماعة من هذا الجنس، كلهم يلومونه على تأويله. فقلتُ: يا قوم، إن هذه أمور
هينة، فلا تُعنتوا هذا الشيخ فإنه يمتُّ بكتابه في القرآن المعروف بـ (كتاب الحجة)، وإنه ما
سَفَكَ لكم دَمًا، ولا احتجّن عنكم مالا، فتفرقوا عنه»⁽¹⁾.

لقد تردد هذا البيت في كثير من مصادر اللغة والأدب، ولم ينسبه أحد إلى شاعر
معين. والشاهد فيه مرجع الضمير الهاء، في قوله (يَدْرُسُهُ).

هذه مسألة تتعلق باشتغال العامل بنصب المضمّر عن التعدي إلى مظهره. وهي
مبسّطة في كتب النحو، وللعلماء فيها أقوال وآراء. ولذلك حظي البيت الشاهد المذكور في
الغفران باهتمام النحويين، وقرروا فيه رأيا، لم يرق أبا العلاء كما سيتضح.

وَرَدَ البيت الشاهد برواية الغفران، في جميع المصادر التي أسعفني الحظ في الوصول
إليها. ولم يشذّ عن ذلك إلا رواية ابن هشام؛ إذ جاء في المغني⁽²⁾:

هذا سرّاقة للقرآن يدرسه يقطّع الليل تسبيحًا وقرأنا

والذي يحضرنى وأنا أكتب هذه السطور، أنني قرأت هذا العجز مع صدرٍ آخر "الحسان
بن ثابت" في رثاء "عثمان بن عفّان" رضي الله تعالى عنه. وقام البيت:

ضَحَوْا بِأَشْمَطَ عَنَوانُ السجود به يُقَطِّعُ اللَّيْلُ تَسْبِيحًا وَقُرْأَنَا

وديوان حسان يشهد بصحة هذا⁽³⁾.

(1) الرسالة: ص: 254، 255.

(2) ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1 ص: 362.

(3) انظر ديوان حسان بن ثابت. كتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد أ مهنا. دار الكتب العلمية. بيروت.

لبنان. ط: 2. (د.ت). ص: 244.

وقد تصدى محمود محمد الطناحي، محقق "أُمالي الشجرية" لتصحيح هذا الخلط؛ فبَّه إلى أنه من الراجح جدا أن يكون "ابن هشام" قد أنشد الصدر وحده، وأن هذا العجز، إنما هو من الزيادات عليه⁽¹⁾.

وعليه فالرواية الصحيحة للبيت، هي كما جاءت في رسالة الغفران، وغيرها من مصادر اللغة. وقد اتفق ضبط البيت في جميعها، إلا ما كان من "بنت الشاطئ"، التي اختارت فتح الراء في (الرُّشَا) خلافا للمصادر الأخرى التي اختارت الضم. وقد عللت اختيارها للرُّشَا المفتوحة الراء، ظَنًّا منها أن الشاعر أراد صغار الطُّبَّاء⁽²⁾. ولعلها اتخذت بكلمة (ذيب)؛ الذي يشتهي أكل الطُّبَّاء. فقد أجمع العلماء أنه أراد (الرُّشَا) بضم الراء، جمع رَشْوَة؛ لأن الشاعر يهجو رجلاً من القراء اسمه سُرَّاقَة منسوبٌ إليه قبول الرشوة والحرص عليها حرص الذئب على فريسته⁽³⁾.

وإذا صح هذا فلا يصح القول إلا بالرُّشَا المضمومة الراء.

وأغلب العلماء الذين ورد عندهم البيت المذكور: هذا سرَّاقَة... إلخ، تناولوه في باب المفعول المطلق، واستشهدوا به على نيابة الضمير عن المصدر، كما سيأتي بعد قليل.

لكن "سيبويه" استشهد به على التقديم والتأخير في باب الجزاء وأوضح أن حروف الجزاء إذا عملت الجزم في فعلها، في اللفظ لا في المعنى⁽⁴⁾ وجب جزم جوابها. وأمثله على ذلك: «أَنْك تقول: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، ولا تقول آتِيكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي»⁽⁵⁾ ففي الأول لم تجزَمْ (إِنْ) فعلها في اللفظ، لأنه بصيغة الماضي، ولذلك جاز عدم جزم الجواب. وأما في الثاني فإنها جزمت فعلها لَفْظًا، ولذلك وجب أن تجزم الجواب. ولم يُجزَّ "سيبويه" رفعه إلا في الشعر؛ واستشهد عليه بقول "جرير بن عبد الله الجبلي".

(1) انظر محمود الطناحي. أُمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 91. هامش: 4.

(2) انظر بنت الشاطئ. عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء: ص: 255. هامش: 3.

(3) انظر عبد السلام هارون. كتاب سيبويه: ج: 3. ص: 67. هامش: 4.

(4) المراد أن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً. لا ماضياً في محل جزم.

(5) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 66.

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصرعُ أخوك تصرعُ

وتقديره: إنك تصرعُ إن يصرعُ أخوك. ثم قال: «ومثل ذلك قوله:

هذا سُرَاقَةٌ لنقرآن يدرسه والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذيبٌ»⁽¹⁾.

وتقدير الكلام: والمرءُ ذئبٌ إن يَلْقَ الرُّشَا. وجواب الشرط محذوف، دل عليه الخبر.

بهذا اكتفى "سيبويه" من هذا الشاهد؛ فلم يعالج المسألة المتضمنة في صدر البيت فيما

أعلم. وتبعه "ابن السراج" في ذلك فالتزم به ولم يزد عليه⁽²⁾.

وذكر صاحب الخزانة⁽³⁾ أن "المبرد" عرض الشاهد المذكور، وكان له رأي في عجز

البيت، مغاير لرأي "سيبويه"؛ حيث جعل (ذئب) جواب الشرط، على إرادة الفاء مع المبتدأ.

والتقدير عنده: والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها فهو ذيبٌ. وعليه فخير المبتدأ (المرء) هو الجملة

الشرطية.

على هذا يكون "المبرد" قد فعل مثل "سيبويه"؛ فاعتنى بعجز البيت ولم يَلْتَفِتْ لِمَا في

صدره⁽⁴⁾. ولم يذكر صاحب الخزانة من أي مصدر نقل رأي المبرد.

وعرض آخرون للبيت، وبحثوا فيه مرجع الضمير في (يدرسه)، وذلك في باب المفعول

المطلق بخاصة، وقرروا فيه رأيًا ظل متداولاً بين النحاة؛ يأخذ به لأحق عن سابق على امتداد

قرون من الزمان.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3، ص: 67. والبيت فيه بلا نسبة.

(2) انظر ابن السراج. أبو بكر محمد بن سهل (ت 306 هـ). الأصول في النحو: تحقيق. عبد الحسين الفني.

مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: 3، ج: 2، ص: 192، 193.

(3) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 9، ص: 61.

(4) رجعت إلى المفتضب وفتشت أجزاءه الأربعة. فلم أعثر على هذا.

ورجعت إلى الدكتور إميل بديع يعقوب. في كتابه المعجم المفصل للشواهد النحوية الشعرية. دار الكتب

العلمية. بيروت. لبنان. ط 1. سنة 1992م. وفتشت أجزاءه الثلاثة. فلم أجد فيه ذكرًا للمبرد بخصوص البيت

الشاهد.

لعل "أبا عليّ الفارسي" هو أول من عالج البيت من هذا الجانب، فتكلم فيه على مسألة تعدي العامل إلى الظاهر والمضمر معاً، وذلك عند تفسيره لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا﴾⁽¹⁾. حيث قدر أن الضمير (هو) لله تعالى؛ أي عائد على لفظ الجلالة (الله). والهاء في (مُوَلِّيُّهَا) ليست عائدة على (وجْهَةٌ)، وإنما هي للمصدر المحذوف (تَوَلَّى)، الذي يدل عليه العامل المذكور (مُوَلَّى). واستدل على ذلك بصدر البيت المطروح للدراسة ههنا، حيث ذهب إلى أن الفعل (يدرس) قد تعدى إلى المفعول (القرآن) باللام، وأن الهاء في (يدرسه) ليست عائدة على القرآن، وإنما هي للمصدر المحذوف، قال: «فأما قوله: * هذا سُرَاقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ * فالهاء للمصدر، ولا تكون للقرآن الذي تعدى إليه الفعل باللام»⁽²⁾.

وزاد "أبو عليّ" رأيه توضيحاً وتوكيداً في موضع آخر من كتابه؛ فذهب إلى أن المصدر قد يُضْمَرُ إذا دل عليه الفعل. واستشهد على ذلك بالبيت كاملاً، قال: «وقال آخر:

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ والمرأ عند الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ.

فالهاء في يدرسه للمصدر، ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون للمصدر، أو للمفعول به، فلا يجوز أن تكون للمفعول؛ لأنه قد تعدّى إليه الفعل باللام، فلا يكون أن يتعدى إليه مرة ثانية؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك علمت أنها للمصدر»⁽³⁾.

فقد منع "أبو عليّ" أن تكون (الهاء) في يدرسه عائدة على (القرآن)، كي لا يترتب على ذلك تعدي العامل إلى الضمير والاسم الظاهر معاً. فكان تقديره: هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرسُ درسًا. حُذِفَ المصدرُ المؤكَّدُ لعامله، وناب عنه ضميره.

على هذا تكون (الهاء) مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر الذي يُفسرُه الفعل المذكور (يدرس).

(1) البقرة/ 148.

(2) أبو علي الفارسي. الحسن بن أحمد. الحجة في علل القراءات السبع: تحقيق. علي المجدي ناصف. وعبد

الفتاح شليبي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. (د.ط.). سنة 1983. ج: 2. ص: 186.

(3) أبو علي الفارسي. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 283.

وتبع "أبا علي"، في هذه المسألة كثير من النحويين والعلماء الذين جاؤوا بعده، في مقدمتهم "ابن الشجري" في أماليه حيث لم يخرج عما قرره "أبو علي الفارسي" ⁽¹⁾. إذ استدل على نصب (كل)، في الآية الكريمة: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ ⁽²⁾، بأنه منصوب بـ(خَلَقْنَاهُ) و(الماء) هي للمصدر المحذوف، المدلول عليه بالفعل المذكور؛ فيكون التقدير: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَا خَلْقًا)، كما في البيت ⁽³⁾ والله أعلم.

ونقل إلينا صاحب الخزانة رأي "أبي حيان" في مثل هذه المسألة؛ فأخبرنا أنه استشهد بالبيت المذكور على «أن الضمير قد يَجِيءُ مُرَادًا به التأكيد» ⁽⁴⁾.

فإذا صحَّ الخبر، فإن (الماء) في يدرسه - في رأي أبي حيان - مفعول مطلق نائب عن المصدر، يؤدي وظيفة تأكيد العامل؛ كما أن المصدر نفسه يؤدي هذه الوظيفة، نحو قولنا: (فهمت الدرس فهمًا)، فالمصدر (فهمًا) جاء لتقوية الفعل (فهم) وتوكيده. كذلك عند إضماره، فإن الضمير يقوم مقامه ويؤدي دوره، والله أعلم.

وذهب "ابن عصفور" هذا المذهب في البيت الذي بين أيدينا، قال: «فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: يدرس الدرس» ⁽⁵⁾.

ومن يتفق رأيه تمامًا مع ما ذهب إليه "أبو حيان"، و"أبو علي" من قبله الشيخ "خالد الأزهري"، في كتابه "شرح التصريح على التوضيح" حيث عقد في باب المفعول المطلق فصلاً لما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق. وذكر في ذلك قضايا وشرحها بالأمثلة، ثم ذكر الضمير العائد على المصدر المحذوف. ومثل لذلك بـ(عَبَدَ اللَّهُ أَظْنُهُ جَالِسًا)،

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 91. 92.

(2) القمر/ 49.

(3) انظر ابن الشجري. المصدر السابق: ج: 2. ص: 92.

(4) عبد القادر البغدادي. خزانة نفسه: ج: 2. ص: 3.

(5) ابن عصفور. علي بن مؤمن (ت 669 هـ). المقرَّب: تحقيق. أحمد عبد الستار الجوارى. وعبد الله الجبوري.

(دار النشر غير مذكورة). ط: 1. 1971م. ج: 1. ص: 115.

حيث جعل (عبد) مفعولاً أول لأظن، و(جالساً) مفعولاً ثانياً، و(انهاء) في (أظنه) مفعولاً مطلقاً ثانياً عن المصدر. والتقدير عنده: عبد الله أظن ظناً جالساً⁽¹⁾.

وكلامه إلى هذا الحد يبدو معقولاً، لأنه يوضح نكرة. ثم زاد المسألة توضيحاً أكثر؛ فذكر «أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكّد خاصة»⁽²⁾، يعني يقوم مقام المصدر المؤكّد لعامله على نحو ما شرحتُ قبل قليل.

وعالج "ابن هشام" المسألة، في البيت المطروح للدراسة، وذلك في أثناء كلامه على اللام المفردة وأنواعها. وذكر من معاني المكسورة منها، «اللام المسماة لام التّقوية، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفٌ»⁽³⁾ وهو يعني بذلك أن العامل قد يضعف فلا يصل أثره إلى المفعول إلا بواسطة حرف الجر. فتزاد هذه اللام في المفعول لقوى بها الفعل على نصبه. ويأتي ضعف العامل إما من تأخره عن المفعول، وإما من فرعيته في العمل⁽⁴⁾؛ كأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو غير ذلك مما يعمل عمل الفعل. واستشهد على ذلك بقول الشاعر: هذا سرّاقةٌ للقرآن يذرُّه⁽⁵⁾.

حيث زادت اللام الجارة في (القرآن)؛ لأن عامله تأخر واشتغل عنه بنصب الضمير. وعلى هذا فـ (للقرآن) في محل نصب مفعول (يذر)، وانهاء مفعول مطلق، وليست عائدة على القرآن⁽⁶⁾، كما رأينا عند "أبي علي".

(1) انظر الشيخ خالد الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح: دار الفكر. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 325.

(2) الشيخ خالد الأزهرى. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 325. 326.

(3) ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 361.

(4) ابن هشام. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 361.

(5) أضربت هنا عن ذكر العجز لأنني أشرت سابقاً إلى أنه مغاير لما في جميع المصادر. انظر ص: 10 من هذا البحث.

(6) انظر ابن هشام. المصدر السابق: ج: 1. ص: 362.

واكتفى "السيوطي" - صاحب شرح شواهد المغني - بما قاله ابن هشام، ولم يزد شيئاً عليه⁽¹⁾.

وقد استمر هذا الرأي بعد ذلك عند آخرين⁽²⁾، في مصادر أخرى، لا أرى فائدة في ذكرها الآن؛ لأنها لم تضف شيئاً إلى ما رأيناه عند هؤلاء.

هكذا كان ذلك البيت المجهول القائل محل دراسة منذ عهد "سيويه" حتى عهد "السيوطي" رحمهما الله. وقد بذلت قصارى جهدي في التّقيب عن المصادر التي تناولته، وبسطت آراء العلماء فيه مرتبة بحسب استشهادهم به، كلاً من زاويته الخاصة.

وقد عرفنا من خلال البحث والاستقصاء كيف كان البيت حجة لدى النحويين في الاستشهاد على مسألتين:

إحدهما تتعلق بالتقديم والتأخير في باب الجزاء.

والأخرى في باب المفعول المطلق، وكذا تعدي العامل إلى الضمير دون الظاهر.

أما الأولى التي بدأها "سيويه"، فقد مضى القول عليها بالتفصيل، ولا أحب أن أناقشها ولا أن أعلق عليها، حتى لا يخرج البحث عن طوقه، لأنها غير واقعة في مجاله؛ إذ لم يذكرها أبو العلاء في الغفران.

وأما الثانية المتضمنة في صدر البيت والتي دار حولها البحث، فهي التي قصد أبو العلاء إلى إثارتها، في سياق كلامه على شطط "أبي علي الفارسي" في التأول على الشعراء.

وقد عرضت رأي "أبي علي" فيها، وذكرت أنه - ربما - هو أول من تأول فيها بعودة الضمير في (يدرسه) على مصدر محذوف يدل عليه الفعل المذكور (يدرس). وقد اتضح

(1) انظر السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ). شرح شواهد المغني: تعليق: محمود محمد الضاحي.

منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). القسم: 2. ص: 587.

(2) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 2. ص: 03، كذلك السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن.

مع الموامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق. عبد العال سالم مكر. دار البحوث العلمية. الكويت. (د.ط.).

1979م. ج: 4. ص: 205، 206.

للبحث من خلال استقصاء المصادر، كيف ظل تأثير رأي "أبي علي" سارياً لدى النحويين الذين جاؤوا بعده، فلم يخرجوا عنه. وذلك لقناعتهم جميعاً بأن الفعل إذا تعدى إلى الاسم ظاهراً، لا يتعدى إليه مرة أخرى مضمراً. وقد مضى الكلام على هذا بالتفصيل.

وهذا مذهب بصري، و"أبو علي" بغدادى، ولكن كانت فيه نزعة قوية إلى الأخذ بالآراء البصرية⁽¹⁾.

وللكوفيين رأي مغاير في هذه المسألة؛ فهم يجيزون - على اختلاف طفيف فيما بينهم - أن يعمل الفعل النصب في الاسم والضمير معاً، في نحو: زيداً ضربه⁽²⁾.

وقد يكون أبو الغلاء على مذهب الكوفيين - في هذه المسألة - وإن لم يصرح بذلك، ولم يشر إليه -، فقد رفض رأي البصريين رفضاً مطلقاً، وعاب علي "أبي علي" ذلك الشطط في التقدير والتأويل، وأنكره عليه، بل عدّه ضرباً من الجنون، قال: «وإذا رجل آخر يقول: ادّعت عليّ أن الهاء راحعة على الدرس في قولي:

هذا سراقعة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيباً.

أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك؟»⁽³⁾.

وقد يكون له رأي آخر لم يصرح به. والثابت باللفظ الصريح أنه لم يقبل رأي "أبي علي"، القاضي بعودة الضمير في (يدرسه) على مصدر مقدّر.

والذي أقوله أنا، بعد كل الذي مرّ، إن رأي الكوفيين وإن كان يصدق على أمثلة أخرى، إلا أنه في هذا البيت بالذات لا يمكن قبوله؛ لأن الفعل (يدرس) لا يتعدى إلى مفعولين.

(1) انظر شوقي ضيف. المدارس النحوية: ص: 256.

(2) انظر ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله المصري (ت 769 هـ). شرح ابن عقيل: تحقيق. محمد محي الدين عبد

الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط: 14. 1965م. ج: 1. ص: 518. 519.

(3) الرسالة: ص: 255.

وإن ما قاله غيرهم أيضا: أبو عليّ الفارسي ومن تبعه - فيه نظر، لأن الفعل (يدرس) لا يتعدى إلى مفعولين كما أشرت، كما أنه يتعدى بنفسه لا بحرف الجر. فإذا قيل: احتاج إلى اللام لتأخره. فالجواب عن ذلك، أن لام التقوية هذه تساعد على إيصال أثر الفعل إلى المفعول فقط، وليست من وسائل التعدية إلى مفعولين، كزيادة الهمزة أو تضعيف العين مثلا.

وعليه فالقول بتعدي الفعل (يدرس) إلى (القرآن) بواسطة اللام، وعودة الهاء على مصدر محذوف، تقدير غير موفق، في نظري، كما أنه يؤدي إلى ركاقة وكزازة في المعنى.

وبعد هذا كله فما الذي يمكن قوله بخصوص هذه المسألة، أو ما هو البديل؟ أقول: إذا كان لابد من التقدير فيها، فالأفضل في رأيي، تقدير عامل في الاسم المقدم (القرآن)، من معنى الفعل (يدرس) دون لفظه؛ هو مُقرئ. فيكون تقدير الكلام:

هذا سرقة مُقرئ للقرآن يدرسه... إلخ، على أساس أن الإقراء درس. ويسوغ الإبقاء على اللام الزائدة هنا، لضعف العامل المقدّر (مُقرئ). وتكون الهاء معمولا لـ (يدرس) عائدة على القرآن. وبهذا يحسن المعنى ويستقيم أكثر مما ذهبوا إليه. وربما يصح - في رأيي - تقدير المصدر (درسا)، مع ثبوت الهاء، فيكون التقدير: هذا سرقة مُقرئ للقرآن يدرسه درسا... إلخ. بحيث تكون الهاء للقرآن أيضا، ويكون (درسا) مفعولا مطلقا مؤكدا للعامل؛ من قبل أنه يصح القول: درّس القرآن درسا، والله أعلم.

(4) - نصب الاسم، مفعولاً معه بعد الواو بتقدير فعل، كما في قول "الراعي النميري":

أيام قومي والجماعة كالذي لزم الرّحالة أن تميل ممّيلاً

أثار أبو العلاء هذه المسألة في حوار مع عُوران قيس⁽¹⁾ في الجنة، حيث سألهما واحداً واحداً، عن أشياء تتعلق ببعض المسائل في شعرهم. ولم يجد الإجابة الشافية عند أكثرهم؛ لأن أهوال القيامة قد ذهبت بما كانوا قد عرفوا في الدنيا من شعر ولغة إلا قليلاً.

ولما وصل إلى خامسهم، "الراعي النميري" أراد أن يظهره بصورة من حافظ على شعره وعربيته، على عكس حال أصحابه الأربعة الآخرين، كأنه يقول للقارئ إن هذا الشاعر عربي فصيح يُحتج بكلامه. فهو يمهّد الأجواء تمهيداً لينصب الشاعر حكماً في هذه المسألة؛ ليبدلي برأيه فيها على لسانه، لأن ما سيقوله الشاعر هو القول الفصل مادام فصيحاً ولم ينس شعره وعربيته التي كانت له. هكذا كان أبو العلاء دائماً يتخذ من الشعراء الذين عاشوا في عصر الاحتجاج جنوداً يدافعون عن آرائه في اللغة.

قال: «فأيكم⁽²⁾ راعي الإبل؟ فيقولن: هذا فيسلم عليه الشيخ ويقول: أرجو ألا أحدك مثل أصحابك صفراً من حفظك وعربيّتك. فيقول: أرجو ذلك فاسألني ولا تُطيلن. فيقول: أحقّ ما روى عنك "سيويه" في قصيدتك اللامية التي تمدح بها "عبد المنك بن مروان" من أنك تنصب الجماعة في قولك:

أيام قومي والجماعة كالذي لزم الرّحالة أن تميل ممّيلاً»⁽³⁾.

وقد ورد هذا البيت شاهداً على المسألة المطروحة هنا للدراسة، في كثير من المصادر. والجدير بالذكر أنني لاحظت، في روايته، اختلافاً لفظياً من مصدر لآخر.

(1) هم خمسة شعراء ذكرهم أبو العلاء في الغفران: تميم بن مُقبل الغضلاني، وعمرو بن أحمَر الباهلي، والشماخ، مُعقل بن ضرار، وراعي الإبل، وعبيد بن الحصين النميري، وحميد بن ثور الهلالي. انظر الغفران: ص: 277.

(2) الخطاب هنا للشعراء الخمسة، عوران قيس.

(3) الرسالة: ص: 262، 263.

جاء أول البيت، في كل المصادر التي اطلعت عليها، (أزْمَان) مكان (أيام)، التي انفردت بها رسالة الغفران. وجاء في أول العجز (مَنَعَ) مكان (لَزِمَ) في بعض المصادر كالكتاب والخزانة⁽¹⁾. ورواه ابن عصفور⁽²⁾:

أزْمَان قومي والجماعة كالذي منع الدِّعامة أن تميل مَمِيلًا.

فوضع (مَنَعَ الدِّعامة) مكان (لَزِمَ الرَّحالة). وهذا إن كان لا يغير معنى البيت كليًا، إلا أنه يقلل من بلاغته؛ بتغيير المشبّه به. فمن معاني الدِّعامة، في رواية ابن عصفور، عماد البيت. وأما الرَّحالة فهي الرُّحْل وهي أيضا السَّرَج من الجلود، يُتخذ للرَّكض الشديد⁽³⁾.

استشهد "سيبويه" بهذا البيت على نصب الاسم مفعولا معه بعد الواو التي بمعنى (مع)، على أساس إضمار (كان). فاللفظ إذا كثر استعماله عندهم في موضع معين، فإنهم يحذفونه اختصارًا، لأنه صار معلومًا لديهم. قال "سيبويه": «وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصَّبًا:

أزْمَان قومي والجماعة كالذي منع الرَّحالة أن تميل مَمِيلًا.

كأنه قال: أزْمَان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان. ألها تقع في هذا الموضع كثيرًا»⁽⁴⁾.

وعلى هذا يكون المعنى: أزْمَان كان قومي مع الجماعة؛ لأن الواو هنا دالة على المعية، أي بمعنى (مع). فإن قيل لماذا أُقيمت الواو هنا، مقام مع؟ فالجواب لأنهما متقاربان، وهما جميعًا يُفيدان الانضمام، والواو أخف في اللفظ⁽⁵⁾ من (مع)، والعربية تميل دائما إلى الخفة.

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 305، كذلك عبد القادر البغدادي. الخزانة: ج: 3. ص: 146.

(2) انظر ابن عصفور. المقرب. ج: 1. ص: 160.

(3) انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (ر.ح.ل). ذكر العلماء أن الشاعر يصف قومه وئسكهم بالجماعة وتركهم الخروج عنها. أيام الفتنة التي تلت قتل عثمان رضي الله عنه. وشبه ذلك بالراكب الذي يتمسك بالرحالة ويمنعها أن تميل وتسقط. (انظر عبد القادر البغدادي. خزنة الأدب: ج: 3. ص: 146.

(4) سيبويه. المصدر السابق: ج: 1. ص: 305.

(5) انظر عبد السلام هارون. كتاب سيبويه: ج: 1. ص: 297. هامش: 2.

كما أن السياق الذي ورد فيه البيت يحدد ذلك المعنى ويرشد إليه. والاسم الواقع بعد واو مع، يكون منصوباً على المنعية.

وقد اختلف في ناسبه؛ فذهب "سيبويه" إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبل الواو ظاهراً أو مقدراً مثلما هو واضح في تقديره (أزمان كان قومي.....).

وخالفه "الراجح" - على ما ذكره "المرادي" -، فجعل ذلك الاسم منصوباً بتقدير فعل بعد الواو. وعلى هذا فـ (أباك) في نحو: ما صنعت وأباك. منصوب على إضمار: ثلّيس، والتقدير: ما صنعت وثلّيس أباك⁽¹⁾.

والكلفة في هذا التقدير بادية، فضلاً عما فيه من خروج من باب إلى آخر؛ إذ يُصبح (أباك) مفعولاً به، لا مفعولاً معه.

وعليه فما ذهب إليه "سيبويه" في هذه المسألة هو الأمثل، لأنه يوضح المعنى ويقر به من الأذهان بلا شططٍ في التقدير؛ إذ المعنى عنده: «ما صَنَعْتَ مع أبيك»⁽²⁾.

لا يعينا هذا الخلاف كثيراً مادام رأي "سيبويه" هو الأرجح.

وقد كان - في نظري - موفقاً في تقدير (كان)، في بيت "الراعي النميري" السابق؛ لأن تخريجه يغير ذلك فاسد، وذلك لبقاء لفظ (الجماعة) مفعولاً معه بلا عامل. والمتفق عليه عند النحويين أن ينتصب بعامل ظاهر أو مقدر⁽³⁾.

كما أن عدم تقدير العامل قد يوهم بإضافة ظرف الزمان (أزمان) إلى (قومي). وهو ليس ممّا تضاف إليه ظروف الزمان، التي من أحكامها ألا تضاف إلا إلى المصدر أو الجملة. وذهب "عبد القادر البغدادي" إلى «أن أسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا مصدر أو جملة تكون في معناه نحو هذا يوم قدوم زيد. وقولهم: يوم الجمل، ويوم حليلة، فهو على حذف

(1) انظر المرادي. الجن الداني: ص: 155.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 297.

(3) انظر عباس حسن. النحو الواقي: دار المعارف. القاهرة. ط: 9. (د.ت). ج: 2. ص: 307.

مضاف، أي يوم حرب الحمل ونحوه...»⁽¹⁾ وهذا يعني أنه إن كان ظاهرُ الكلام على إضافة اسم الزمان إلى غير المصدر أو الجملة الفعلية، وجب تأويله على نحو ما فعل "سيبويه" في نيت "الراعي النسيري".

وعليه فإذا كان لابد من إضافة ظرف الزمان إلى المصدر أو الجملة، فلا بد من تقدير (كان)، فيكون الظرف (أزمان) مضافاً إلى الجملة الفعلية: أزمان كان قومي والجماعة... إلخ. أو لأبد من تقدير مصدر مشتق منها (كُون)، مضافاً إليه. وإن كان هذا الأخير قد ردد الشنقيطي، «لأن المصدر المقدر بـ (أن) والفعل من قبيل الموصولات، وحذف الموصول، وإبقاء شيء من صلة لا يجوز»⁽²⁾.

وقول عبد القادر البغدادي، بعدم جاوز إضافة ظروف الزمان لغير المصدر والجملة الفعلية، أيضاً فيه نظر. فظروف الزمان إذا كانت دالة على الماضي، قد تضاف إلى الجملة الاسمية، كما سيأتي بعد قليل.

واستشهد كثير من النحويين بعد "سيبويه" بالبيت السابق في بابين: باب المفعول معه، وباب حذف (كان)، وتفيدوا بما ذكره، فلم يُخالقوه ولم يزيدوا عليه، بل اكتفى بعضهم بترديد قوله بحرفيته. أذكر منهم "ابن هشام" على سبيل المثال، قال بعد أن عرض البيت: «قال "سيبويه": أراد أزمان كان قومي والجماعة»⁽³⁾.

وإلى هذا ذهب "ابن عصفور" أيضاً، في معرض كلامه على المفعول معه، قال: «وأما قول الشاعر:

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الدعامة أن تميل ممبلا.

(1) عبد القادر البغدادي. خزنة الأدب: ج: 3. ص: 146.

(2) الشنقيطي. الدرر اللوامع: ج: 2. ص: 90.

(3) ابن هشام. جمال الدين عبد الله بن يوسف المصري (ت 761 هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: قدم

له ووضح شواهد. إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1997م. ج: 1. ص

فإنما نصب الجماعة، لأن قومي محمول على إضمار فعل، كأنه قال: أَرْمَانٌ كان قومي والجماعة، ألا ترى أن المعنى على ذلك»^(١).

وتناول البيت صاحب "شرح التصريح على التوضيح"، في باب حذف (كان)، وحدها وبقاء اسمها وخبرها. وبعد أن أوضح أن حذفها وحدها، يكثر بعد (أَنْ) المصدرية، حيث يراد تعليل فعل بفعل، أشار إلى أنه قد تحذف وحدها بقلة دون (أَنْ) المصدرية، واستشهد على ذلك بالبيت الشاهد^(٢). وذكر رأي "سيبويه" فيه، إلا أنه جعل (كان) المحذوفة تامة. وهذا لا يغير من الأمر شيئاً؛ فعلى اعتبارها تامة يبقى فاعلها، وعلى اعتبارها ناقصة يبقى اسمها وخبرها، كما تقدم. والمنهم هو حمل (قومي) على إضمارها، كي يسوغ نصب (الجماعة) مفعولاً معه، أو قل لتعليل نصبها؛ لأنها مروية كذلك.

وعرض لهذه القضية صاحب "الدرر اللوامع"، واستشهد بالبيت على إضمار (كان) مثل "سيبويه"، لكن يبدو أنه التبس عليه الأمر، فوقع في نوع من الخلط. يظهر ذلك جلياً عند إشارته إلى أن البيت يُستشهد به في باب حذف كان مع اسمها^(٣). وليس الأمر كذلك؛ فهي محذوفة وحدها دون معموليها، بالإجماع. والمتفق عليه عند النحويين أنها تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها بعد (أَنْ) المصدرية، كما ألمعنا قبل قليل. وتحذف مع اسمها ويبقى خبرها بعد (إِنْ)، و(لو) الشرطيتين^(٤). ولَيْسَتْ القضية كذلك في البيت الشاهد. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن الذي قال: «قد وردت "كان" وحدها محذوفة في كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها؛ ومنه: أَرْمَانٌ قومي والجماعة..... إلخ»^(٥).

(١) ابن عصفور. المقرب: ج: ١. ص: 160.

(٢) انظر الشيخ خالد الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح: ج: ١. ص: 195.

(٣) انظر الشنقيطي. الدرر اللوامع: ج: 2. ص: 90.

(٤) انظر ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج: ١. ص: 183.

(٥) عباس حسن. النحو الوافي: ط: 10. (د.ت). ج: ١. ص: 587.

من كل ما تقدم نعلم أن رأي سيبويه ظل معمولاً به لدى العلماء الذين جاؤوا بعده.
ولم يشذ إلا "ابن سلام" في "طبقات فحول الشعراء"؛ إذ روى البيت برفع الجماعه⁽¹⁾.

وتفريخ ذلك لا يكون - في الأرجح - إلا بجعل (قومي) مبتدأ، خبره (كالذي) بعده،
فتكون الواو عاطفة و(الجماعة) معطوفاً على المبتدأ (قومي).

وبهذا يكون (أزمان) مضافاً إلى الجملة الاسمية: (قومي والجماعة كالأذي...) خلافاً لما
ذهب إليه عبد القادر البغدادي، من امتناع إضافة ظروف الزمان لغير المصدر والجملة
الفعلية⁽²⁾.

فإن ظروف الزمان الشبيهة بـ (إذ)، مثل: زَمَنَ، وَيَوْمَ، وَحِينَ، وَسَاعَةً، وَعَصَرَ... إلخ،
إذا دلت على الزمن الماضي المبهم؛ أي غير المحدد بمدة زمنية محددة، فإنها تضاف وجوباً إلى
الجملة بنوعيتها. لكن يشترط في الجملة المضاف إليها أن يكون مدلولها قد تحقق فعلاً في
الزمن الماضي، أو أن يكون في حكم ما يتحقق حتماً في المستقبل. قال الأستاذ عباس حسن:
«ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً ولو تأويلاً، أي: أنه قد تحقق فعلاً، أو بمتزلة
المتحقق... ويتساوى في هذا، الجملة الاسمية والفعلية»⁽³⁾.

وبعد هذا العرض للمسألة، بهذا الشكل المفصل، كما تناولها العلماء عبر قرون من
الزمان، قد يتبادر إلى الذهن سؤال: ماذا أراد أبو العلاء بإثارتها في رسالة الغفران؟

إنه لم يطعن فيها على "سيبويه"، ولم يُدَلَّ فيها برأي مغاير. ولكن الراجح - عندي -
أنه وصلته رواية "ابن سلام"، ولم يُرضه رفع (الجماعة) عطفاً على المبتدأ (قومي)، كما
أشرت قبل قليل. فأراد تفنيد ذلك وإبطاله، بأسلوب مهذب؛ عن طريق التلميح لا التصريح،
وإن كان ذلك لا يخلو مما يغمز "ابن سلام" في قبره.

(1) الجُمحي. محمد بن سلام (321 هـ). طبقات فحول الشعراء: قرأه وشرحه محمود محمد شاكر. مطبعة

المدني. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 508.

(2) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 3. ص: 145. 146.

(3) عباس حسن. النحو الوافي: ط: 9. ج: 3. ص: 88.

إنه لم يذكر رواية "ابن سلام"، ولم يناقشها، وإنما أحبّ الاختصار والوصول إلى الهدف من أيسر السُّل؛ فعاجَلَ الشاعر صاحب البيت بسؤال عن ضبط (الجماعة) في إنشاده، هل كان بالنصب؟ فيجيب الشاعر بالإيجاب.

وبذلك يكون أبو العلاء قد أقرّ رأي "سيبويه"، وأيد مذهبه في المسألة. قال: «أحقُّ ما روى عنك سيبويه:..... من أنك تنصب الجماعة في قولك:.....»
فيقول حقُّ ذلك»^(١).

(حقُّ ذلك)، بهذه العبارة الواضحة الصريحة أراد أبو العلاء تأييد "سيبويه"، في تخريج بيت "الراعي النسيري" على لسان الشاعر نفسه، لأنه أراد أن تقطع "جهيزة" قول كل خطيب.

(١) الرسالة: ص: 263.

(5) - معمول الصفة المشبهة، كما في قول "امريء القيس":

* كِبْكُرُ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ *

لم يكن عرض هذه المسألة في الغفران غرضاً، وإنما التمس أبو العلاء إليها الوسيلة، في وقفة مطولة كانت له مع "امريء القيس"، في الجحيم. فقد سأل عنه حتى دُلَّ عليه، وعرض عليه مشكلات شتى وردت في شعره؛ تتعلق بمسائل متفرقة، كان للرواة والنحاة فيها أقوال.

فبدأه بشيء يتصل بنقد الرواية في بعض الأبيات من المعلقة، وعبر عن رأيه فيها⁽¹⁾، ثم خلص منها إلى مسائل لغوية كثيرة، منها هذه: «فيقول: أخبرني عن قولك:

* كِبْكُرُ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ * ماذا أردت بالكبر؟ فقد اختلف المتأولون في ذلك: فقالوا: البَيَضَةُ، وقالوا: الدُّرَّةُ، وقالوا: الروضة، وقالوا: الزهرة، وقالوا: البردية.

وكيف تُشَدُّ: البَيَاضُ، أم البياض، أم البياض؟»⁽²⁾.

أول ما تجدر الإشارة إليه، هو أن أبا العلاء اجتزأ بشطرٍ وحيدٍ ولم يرد عليه؛ لأن المسألة التي أراد أن يُثيرها تكمن فيه. وهو صدر بيت لامريء القيس بن حجر الكندي، من معلقته الشهيرة، وتمامه: كِبْكُرُ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مُحَلَّلٍ.

وهي الرواية التي جاء بها عند ابن يعيش في شرح المفصل⁽³⁾، ومثلها التي وردت في معجم الشواهد⁽⁴⁾. وجاء على غير هذه الرواية في شرح القصائد العشر؛ حيث ضبط (البياض) بالنصب⁽⁵⁾. وضبط هذه الكلمة هو جوهر القضية.

وأما رواية الديوان ففيها اختلافٌ في بعض الألفاظ ذو أهمية كبيرة:

(1) انظر الرسالة: ص: 313، 314.

(2) المصدر نفسه: ص: 314.

(3) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 6. ص: 91.

(4) انظر إميل بديع يعقوب. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1.

1992م. ج: 2. ص: 789.

(5) انظر الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 35.

كَبِكْرُ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَدَاها تَمِيرُ الْمَاءَ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ⁽¹⁾.

حيث يلاحظ تجريد (المقناة) من الألف واللام، وإضافتها إلى (البياض). وعلى هذه الرواية فلا إشكال في البيت ولا شاهد.

ولعل من المفيد للبحث الوقوف، في البداية، عند الخلاف الذي أشار إليه أبو العلاء حول المراد بكلمة (البكر)؛ فقد ذكروا في ذلك أشياء كثيرة، كالتى سبقت في حوار أبي العلاء للشاعر؛ يجمع بينها قاسم مشترك هو تقارب اللون.

على أن البكر من كل شيء هو ما لم يَسْبِقْهُ مثله، والمقناة المُخَالِطَةُ⁽²⁾. لذلك أرجح أن يكون الشاعر أراد بالبكر البيضة، أوّل بيض النعام، لسببين:

الأول منهما، أنها تناسب بيئة الشاعر الصحراوية الملائمة للنعام.

وثانيهما، أن لون بيض النعام تقاينه (تخالطه) صُفْرَةٌ. وهذا اللون هو أحسن ألوان النساء عند العرب، على ما تذكره مصادر اللغة والأدب. والبيت ورد في وصف امرأة.

أما البيت فينطوي على مسألة نحوية، تتمثل في أحد أساليب العربية، نحو قولهم: "مررت بالرجل الحسن الوجه"، حيث يَحْتَمِلُ معمول الصفة المشبهة أكثر من وجه إعرابي. وللنحويين وعلماء اللغة في ذلك أقوال وآراء، احتجوا لها بشواهد مختلفة.

وهذا الأسلوب نظير: * كَبِكْرُ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ *

لكن الشيء اللافت للنظر حقيقة، هو أن قول امرئ القيس هذا - رغم مكانة صاحبه، وأنه من معلقته الشهيرة - لم يستشهد به، فيما أعلم، إلا ابن يعيش كما سيأتي. وعليه قد يكون قول أبي العلاء: «لو شَرَحْتُ لك ما قال النحويون في ذلك لعجبت»⁽³⁾.

(1) ديوان امرئ القيس: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر. ط: 2. 1964م. ص: 16.

(2) جاء في اللسان: «قَانَيْتُ الشيءَ خلطته. وكل شيء خلطته فقد قانينته. وكل شيء خالط شيئا فقد قاناه».

(ابن منظور. لسان العرب: مادة (قنا)).

(3) الرسالة: ص: 314.

إشارة إلى ما قالود في ما يشبه عبارة امرئ القيس، من نحو "الحسن الوجه" في المثال المشار إليه قبل قليل.

فقد عالج "سيبويه" ذلك بشكل مستفيض في باب الصفة المشبهة وما تعمل فيه. وأجاز في معمول الصفة المشبهة- إذا كان مقرونا بالألف واللام، وهي كذلك-، مثل: (مررت بالرجل الحسن الوجه) أجاز فيه الجر والنصب.

الجر على الإضافة وهو الأكثر والأجود. والنصب على التشبيه بالمفعول به، مثل قَوْضِمَ (الضاربُ زيدًا). قال: «وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجه، وهي عربية حيدة. قال الشاعر: فما قَوْمِي بَثْعَلْبَةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى الرَّقَابَا»⁽¹⁾.

حيث أعمل الشاعر الصفة المقرونة بالألف واللام (الشُّعْرَى)⁽²⁾ في الاسم المقرون بحسب، على المفعولية؛ كما كان (زيدًا) مفعولًا لـ(الضَّارِبِ).

ولا يصح إعراب (الرَّقَابَا) تمييزًا، لأنه معرفة والتمييز إنما يكون بالنكرة⁽³⁾. وهو ما يتحقق في البيت نفسه بالرواية الأخرى⁽⁴⁾.

فما قَوْمِي بَثْعَلْبَةَ بْنِ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى⁽⁵⁾ رِقَابَا.

وهذا مثل قولنا: (هو الحسنُ وجهًا).

ومثل هذا ما ذهب إليه "ابن الحاجب" في مثل: (مررت بـرجلٍ حسنٍ الوجه)، حيث انتصب (الوجه) بـ (حَسَنٍ)؛ فعروض التنوين الألف واللام، إذ كان: (مررت بالرجل الحسن

(1) سيبويه. الكتاب: ج 1 ص 201.

(2) المراد بالشُّعْرَى جمع أشعر، وهو كثيرُ شَعْرٍ القفا والوجه. (انظر لسان العرب: مادة (ش.ع.ر)).

(3) انظر الأشموني. أبو الحسن عني نور الدين بن محمد بن عيسى (929 هـ). شرح الأشموني: تحقيق. عبد الحميد السيد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ج: 2. ص: 341.

(4) انظر سيبويه. المصدر السابق: ج: 1. ص: 201.

(5) للراد بالشُّعْرَى مؤنث أشعر، يعني القبيلة كلها.

الوجه). قال: «وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول»⁽¹⁾ ومنع أن يكون (الوجه) هنا تمييزاً لأنه معرفة.

وعلى هذا، خرّج بعضهم قول امرئ القيس:

* كَبُرَ الْمُقَانَاةُ الْبَيَاضُ بِصُفْرَةٍ *

مَنْ جَرَّ (البياض) فبإضافة (المُقَانَاة) إليه. وعلى ذلك يكون معنى العبارة: كَبُرَ جَمَاعَةُ الْبَيَاضِ الْمَشُوبَةِ بِصُفْرَةٍ، لأن معنى قانأها البياض شأبها أو خالطها. والشاعر يصف هذه المرأة، بأن بياضها غير خالص؛ وإنما خالطه صُفْرَةٌ.

ومن نصّب فعلى التشبيه بالمفعول به، على نحو ما تقدم في شرح الأمثلة السالفة؛ أي بإعمال (المقانة) المقرونة بالألف واللام النصب في (البياض) المُعرّف بهما أيضاً.

والجدير بالذكر أن (المُقَانَاة) ليست صفة مشبهة وإنما هي اسم مفعول؛ من قانأها فهي مقانأة، ولكنه أُجْرِيَ مُجْرَى الصفة المشبهة. ولذلك حمل التبريزي قول امرئ القيس على (المُعْطَى الدَّرْهَمُ)⁽²⁾؛ فكما انتصب (الدَّهْرَم) بـ (المُعْطَى)، كذلك ينتصب (البياض) بـ (المقانة).

ولعلّ من الإنصاف أن أذكر هنا أن "للخطيب التبريزي" تخريجاً، هو عندي أحسن ما قيلَ وأدقُّ تحليل. قال: «وقوله كَبُرَ الْمُقَانَاةُ التقدير كَبُرَ الْبَيَاضُ الْمُقَانَاةُ وأدخل اثناء لتأنيث الجماعة كأنه قال كَبُرَ جَمَاعَةُ الْبَيَاضِ. ونصب البياض على أنه خبر ما لم يُسمَّ فاعله واسم ما لم يُسمَّ فاعله مضمَر والمعنى كَبُرَ الْبَيَاضُ الَّذِي قُونِي هُوَ الْبَيَاضُ كما تقول مررتُ بِالْمُعْطَى الدَّرْهَمِ»⁽³⁾.

(1) ابن الحاجب. أبو عمر عثمان (ت 446 هـ). أمالي ابن الحاجب: تحقيق. فخر الدين صالح سيمان فدادة.

دار الجليل. بيروت. (د.ط.). سنة 1983م. ج: 1. ص: 458.

(2) انظر الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 35.

(3) الخطيب التبريزي. المصدر نفسه: ص 35.

فكما أن في المثال الأخير يلاحظ ضمير مستتر في (المُعْطَى) تقديره (هو) في موضع نائب الفاعل، و(الدَّرْهَمَ) مفعول به، كذلك فإن (المقانة) فيها ضمير (هي) يعود على جماعة البيض. وهذا الضمير في موضع نائب الفاعل، و(البياض) مفعول به.

وأخبر "الخطيب التبريزي" عن "ابن كيّسان"⁽¹⁾ أن قول امرئ القيس يُروى: كبكر المقانة البيضاء، بتقدير: كبكر المقانة بياضه على أن تكون الألف واللام عوضاً من الهاء العائدة على بكر البيض⁽²⁾.

لكني أجد في هذا التقدير شيئاً طفيفاً في حاجة إلى تعديل، أحب أن ألفت الانتباه إليه، وهو تذكير الضمير في (بياضه)؛ فالأولى تأنيته لأن تأنيث (المقانة)، إنما كان من جهة أن المعنى (كبكر جماعة البيض المقانة)، فيحسن أن يقال بياضها؛ لعود الضمير على جمع ما لا يعقل.

وذهب "ابن يعيش" إلى ما ذهب إليه "ابن كيّسان"، فأجاز رفع (الوجه) في (مررت بالرجل الحسن الوجه). وهو ليس ببعيد عن عبارة امرئ القيس. وقد أبدى نوعاً من التحفظ لانعدام العائد على الموصوف. لكنه سرعان ما عاد فعرض مبررات صحة التركيب، على ما في تلك المبررات من خلاف بين المدرستين الشهيرتين.

فالكوفيون يميزون ذلك بالتقدير الذي مرّ قبل قليل؛ أي على إرادة العائد. وعليه تقدر العبارة: (المقانة بياضها). وذلك بتزليل الألف واللام منزلة الضمير العائد. وعلى ذلك خرّجوا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ

(1) هو أول نخبة المدرسة البغدادية، كان يتقني من المدرستين المصرية والكوفية ما يطه صحيحاً بكل موضوعية، ويجهّد أحياناً فيكون لنفسه رأياً مستقلاً. (انظر شوفي صيف. المدارس النحوية: ص: 248، 249).

(2) انظر الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 35.

الْمَأْوَى^(١)، وَتَأَوَّلُوا فِيهَا: "هِيَ مَأْوَاهُ"، بِإِقَامَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَقَامَ الْعَائِدِ^(٢). وَكَذَلِكَ الْآيَةُ ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٣) قَدَّرُوهَا "مُفْتَحَةٌ لَهُمُ أَبْوَابُهَا".

وَلَمْ يَخَرْ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ هَذَا التَّقْدِيرَ، وَرَأَى فِيهِ خَطَأً؛ لِانْعِدَامِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُوفِ فِي مِثْلِ (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ). وَذَكَرَ "التِّرْمِذِيُّ"، فِي هَذَا، رَأْيَا "لِلزَّجَّاجِ" مَقَادَهُ أَنَّهُ يَمْنَعُ تَنْزِيلَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِثْلَةَ الْمَاءِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَحْوُ: (زَيْدُ الْأَبِ مُنْطَلِقٌ)، وَالْمُرَادُ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ.

وَلِذَلِكَ فَهَمَّ يَتَأَوَّلُونَ فِي الْآيَتَيْنِ: "هِيَ الْمَأْوَى لَهُ" وَ"مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا"، وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي الْمَثَالِ (الْحَسَنُ الْوَجْهَ مِنْهُ). وَهَذَا مَا عَنَاهُ "ابْنُ يَعِيشَ" - بَعْدَ أَنْ عَرَضَ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ - بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْعَائِدِ لِلْعِلْمِ بِمَوْضِعِهِ وَالْمُرَادُ مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ الْآيَةُ أَيُّ الْمَأْوَى لَهُ. وَالْعَائِدُ قَدْ يَحْذَفُ تَخْفِيفًا لِلْعِلْمِ بِهِ»^(٥).

وَالَّذِي عَلَيْهِ سَبِيؤُهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَسْخِمْ مِثْلُ: (حَسَنَةٌ وَجْهًا)، عَلَى التَّشْبِيهِ (بِحَسَنَةِ الْوَجْهِ) وَوَصَفِهِ بِالرَّدِيِّ^(٦). وَذَلِكَ لِعَوْدَةِ ضَمِيرَيْنِ عَلَى الْمَوْصُوفَةِ: الْأَوَّلُ مُسْتَكِنٌ فِي الصِّفَةِ (حَسَنَةٌ هِيَ)، وَالثَّانِي مُتَّصِلٌ بِ(وَجْهِ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَادَ عَلَيْهَا الْأَوَّلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الثَّانِي.

وَهَذَا مَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْآيَةِ ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾؛ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِنَبَايَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَنِ الْخَاءِ، فَتَقْدَرُ ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ أَبْوَابُهَا﴾، لَوْجُودِ ضَمِيرٍ فِي (مُفْتَحَةٌ هِيَ)، يَعُودُ عَلَى جَنَّاتٍ عَدْنٍ. وَهُوَ يَغْنِي عَنْ تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ آخَرَ تَضَافُ إِلَيْهِ الْأَبْوَابُ.

(١) النَّازِعَاتُ / 40، 41.

(٢) انْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ. شَرْحُ الْمَقْصُودِ: ج: 6، ص: 89.

(٣) ص / 50.

(٤) انْظُرِ الْخَطِيبَ التِّرْمِذِيَّ. شَرْحُ الْقِصَائِدِ الْعَشْرِ: ص: 36.

(٥) ابْنُ يَعِيشَ. لِلْمُصَدِّرِ السَّابِقِ: ج: 6، ص: 89.

(٦) انْظُرْ سَبِيؤُهُ. الْكِتَابُ: ج 1، ص 199.

وليس كذلك الآية: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى"؛ لأنه لو جيءَ بالهاء، وأضيف إليها المأوى بعد طرح الألف واللام، فإن هذه الهاء هي العائد الوحيد على اسم الموصول الذي ابتدئت به الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾.

فإذا تركنا هؤلاء وهؤلاء؛ من البصرة والكوفة، واتجهنا صوب الأندلس وجدنا ابن مالك يتفق مع الرأي الكوفي القائل بجواز حذف الضمير ونيابة الألف واللام عنه، قال: «وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره ونظمه، ومنع سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقاً والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقاً»^(١).

وعليه يمكن للباحث أن يستخلص من كل هذا رأياً وسطاً بعيداً عن التطرف والتعصب. وهو التسليم بإقامة الألف واللام مقام الهاء المضاف إليه، ما لم يؤدي ذلك إلى تكرير العائد؛ لأن معنى تكرير العائد هو إعادة الشيء نفسه بعد ذكره، وهو ما يُثقل الكلام بلا فائدة.

ذلك هو الحال في الآية الأولى: "جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ". فإذا قُدِّرَت الهاء وأُنِيتْ مَتَابَ (أل)، ولم يترتب على ذلك شيء مما ذكر، فلا مانع منه. وكذلك في الآية الثانية: "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى"، حيث يمكن حذف الألف واللام وتعويضهما بالهاء: (مَأْوَاهُ)، بلا التباس والله أعلم.

من كل ما تقدم يَتَبَيَّنُ للبحث بكل وضوح أن عبارة امرئ القيس مما يمتنع فيه إقامة الألف واللام مقام الضمير المضاف إليه؛ لأنه يؤدي حتماً إلى تكرير العائد. فلا يصح في نظري - التقدير: (كَبُرَ الْمَقَانَةُ بِيَاضُهَا)؛ لوجود ضمير مُسْتَكِنٍ في (المقانة هي) يعود على بَكْرٍ الْبَيْضَ، ثُمَّ يُعَادُ هو نفسه متصلاً بـ (بياض)، ولا حاجة إليه.

وقد مرَّ أن "سبويه" أجاز الجر والنصب في أمثلة مشابهة لقول امرئ القيس، وسكت عن الرفع فلم يذكره. ومن الجائز أن يُتَأَوَّلَ ذلك بمنعه إياه.

(١) ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت 672 هـ). شرح التسهيل: تحقيق. عبد الرحمن السيد. ومحمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ط: 1. 1990 ج: 3. ص: 96.

لكن أبا العلاء لم يقحم نفسه في ذلك الخلاف، فساير الكوفيين فيما ذهبوا إليه في مثل: (مررت بالرجل الحسن الوجه). وأجاز الوجوه الثلاثة في إعراب (البياض) من قول امرئ القيس، غير أنه اختار الجر؛ لأنه الوجه الأمثل، وعليه أكثر النحويين؛ لبعده عن الخلاف المؤدي إلى التقدير والتأويل بلا فائدة.

قال على لسان الشاعر عندما سألته: «.... وكيف تُنشد: البياض، أم البياض، أم البياض؟»

فيقول: كل ذلك حسن، وأختار البياض بالكسر⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة في الأخير، أن ترتيب أبي العلاء للوجوه الثلاثة في سؤاله الشاعر، يدل بغير شك على أهميتها في الترتيب عنده؛ فبدأ بالجر، ثم النصب، وختم بالرفع؛ ربما لأنه أحطَ درجةً في الأهمية من الجر والنصب. والله أعلم.

(1) الرسالة: ص: 314.

(6) - توجيه إعراب الاسم الواقع بعد لاسيما، كما في قول امرئ القيس:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

جاءت هذه المسألة أيضا في سياق محاوراة أبي العلاء لامرئ القيس، كما أشرت في المسألة السابقة. وقد عرضها بطريقة في منتهى اللباقة؛ فلم يتهم عليها، بل مهد لها - على عادته - بما يؤيد رأيه، ويجعل ما يريد أن يقرره في النهاية بمثابة النتيجة الحتمية لمقدمات منطقية؛ فبدأ الشاعر بكلام عن الزحاف، وجعله يقرّ بأنه كان يزاحف في شعره، أي يأتي بالزحاف كما كان يفعل شعراء طبقته. كل ذلك ليثبت للقارئ رواية البيت المشار إليه، بهذه الصورة. وهذا أسلوبه كلما أراد الإدلاء برأيه في أي مسألة يكثر فيها الخلاف.

بدأ عرض المسألة بقوله: «فيقول»⁽¹⁾ - ثبت الله تعالى الإحسان عليه - أخبرني عن قولك:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

أتشده: * لك مِنْهُنَّ صَالِحٌ *

فتزاحف الكف؟ أم تُشده على الرواية الأخرى؟»⁽²⁾.

في البداية لابد من وقفة قصيرة لتحقيق كلمة (الكف)، كما وردت في هذا النص. فقد أثبتتها الدكتورة بنت الشاطي، محققة الرسالة هكذا بهذا الشكل.

وظن الدكتور إبراهيم السامرائي أن فيها خطأ، وذكر أن صواب الكلمة هو (الكاف)؛ يريد الكاف من (لك)، موضحاً أن الألف ساقطة. وأشار إلى أن ذلك من عادة النساخ في القلم؛ فلم يكونوا يشتون الألف في هذه الكلمة. وأن محققة الغفران لم تفتن إلى ذلك. قال: «المراد بـ "تزاحف الكاف" أي: تجعل في كاف "لك" زحافاً، وخفي الأمر على

(1) إنه يجري الحوار على لسان ابن القارح

(2) الرسالة: ص: 317.

محققة الغفران فجعلته "تزاحف الكف" وهي طريقة في رسم النساخ قديماً فهم يحدفون الألف كما في "الخرث" ويريدون "الخرث". ولم تهتد المحققة إلى المراد بـ "الكف!!" ⁽¹⁾.

ويبدو لي أن الدكتور "السامرائي"، قد جانب الصواب في تعليقه على محققة الغفران. فقد تبين لي بعد استقصاء دقيق أن صواب الكلمة هو "الكف" ⁽²⁾، وليس "الكاف" كما أراد، وأن صواب العبارة هو: "تزاحف بالكف". هذا ما وجدت عليه عبد القادر البغدادي، الذي قال، بعد أن أورد صدر البيت: «وفيه الكف وهو حذف النون من مفاعيلن» ⁽³⁾.

وقد أشارت الدكتورة بنت الشاطي - عند تحقيق هذه العبارة - في الهامش إلى أنها «كذا في المخطوطات، وفي ط: فتزاحف بالكف» ⁽⁴⁾.

لكن يبدو أنها اتخذت بما وجدته في سائر المخطوطات، فعدلت عما في "ط:". وليتها أخذت بما فيها، ولكن "لكل جواد كبوة".

والبيت مروي في جميع المصادر التي وقعت عليها يدي، برواية الغفران. وخالفها "ابن يعيش"، و"ابن هشام"، و"عبد القادر البغدادي"؛ إذ ورد في المعنى:

«ألا ربَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولاسيما يومٍ بدارةٍ جُلجلٍ» ⁽⁵⁾.

وكذلك في الخزائن ⁽⁶⁾، والملاحظ أن صاحبها عوّل كثيراً على ما "قاله ابن هشام"، فقد أخذ بروايته، وساند رأيه في المسألة، وردّد أقواله كثيراً.

وانفرد "ابن يعيش" برواية أخرى هي ⁽⁷⁾:

⁽¹⁾ إبراهيم السامرائي. مع المعري اللغوي: مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع. بيروت. ط: 1. سنة

1984م. ص: 34. هامش: 2.

⁽²⁾ مصطلح عروضي معناه حذف السابع الساكن. وهو هنا حذف نون مفاعيلن.

⁽³⁾ عبد القادر البغدادي. خزائن الأدب: ج: 3. ص: 451.

⁽⁴⁾ بنت الشاطي. عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء: ص: 317. هامش: 4.

⁽⁵⁾ ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 233.

⁽⁶⁾ انظر عبد القادر البغدادي. للصدر السابق: ج: 3. ص: 444.

⁽⁷⁾ ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 2. ص: 86.

الأرب يوم كان منهن صالح ولاسيما يوم ندارة جُلجل.

وهي رواية الغفران نفسها إلا أنه وضع (كان) مكان (لك).

اختار أبو العلاء رواية وأشار إلى أخرى، في حوار مع امرئ القيس؛ وذلك في قوله:
«أم تشده على الرواية الأخرى»⁽¹⁾.

وقد وقفت طويلاً عند هذه العبارة، وتساءلت: ما هي الرواية الأخرى التي عنها؟
فكل الروايات التي أشرت إليها قبل قليل هي لنحاة متأخرين زمنياً عن أبي العلاء. ولم أقف
على رواية أخرى سوى التي وردت في المغني، والخزانة. لذلك أقول ربما هي التي كان
يعنيها.

وأرجح أن يكون "ابن هشام" قد أخذها عن "أبي عليّ الفارسي" في "الهيئات"⁽²⁾.
فقد ذكرت بعض المصادر أنه تكلم فيها على (لاسيما)، وإعراب الاسم الذي بعدها⁽³⁾. وقد
تثبت عن هذا الكتاب في مكاتب مختلفة، حتى أعياني أمره ولم أجده. لذلك أقول يبقى
احتمال استشهاد الفارسي بيت امرئ القيس - كما ورد في "المغني" - قائماً عندي، على
سبيل الرجحان لا على سبيل اليقين، حتى يظهر ذلك الكتاب، فيثبت هذا الاحتمال
ويؤكد، أو ينفيه ويطله.

وبعد هذا كله، ففي البيت مسألتان نحويتان: إحداها تتعلق بإعراب كلمة (يوم) بعد
(لاسيما)، في الشطر الثاني. والأخرى تتعلق بتخفيف (سي) وتشديدها. وهما اللتان قصد أبو
العلاء إلى عرضهما لمناقشتهم، في أثناء محاورته للشاعر.

لقد تكلم النحويون في الاسم الواقع بعد لاسيما، وأجازوا فيه الحالات الثلاث، مع
ترجيح بعضها على بعض. واستشهدوا على ذلك بيت امرئ القيس السابق، وكان لهم

(1) الرسالة: ص: 317.

(2) هي مسائل أملاها أبو عليّ في بلدة على الفرات يقال لها "هيت" بكسر الهاء. (انظر عبد القادر البغدادي.

خزانة الأدب: ج: 3. ص: 446).

(3) انظر عبد القادر البغدادي. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 446.

أراء في تخريج (يوم) تختلف باختلافهم في التقدير. لذلك روي البيت بالوجه الثلاثة، في هذه الكلمة وتكلفوا في إعرابها؛ كلُّ حسب تقديره.

على أن الجرَّ قد اتفق عليه الجمهور، والرفع ردّه بعضهم كما سيأتي، وأما النصب فقد قال به قليل ورُدَّ عليهم.

تناول "الزمخشري" هذه المسألة في باب الاستثناء، عند الكلام على المستثنى بلاسيماً^(١). فأجاز فيه الجرَّ والرفع دون النصب، واستشهد لذلك بعجز بيت امرئ النيس، ثم قال: «ويُروى مجروراً ومرفوعاً وقد رُوِيَ فيه النصب»^(٢).

وظاهر كلامه أن الجرَّ والرفع متفق عليهما، وأما النصب فقد ورد بقلة عند بعضهم. ولذلك أومأ إليه إجماعٌ خفيفة، يُفهم منها رأيه؛ بأن ذلك مردود لقلته.

ولم يزد "ابن يعيش" شارح "المفصل" على أن فصل ما أجمله الزمخشري، وصرح بأن من روى (يوماً) بالنصب، فإنما أراد «الظرف وهو قليل شاذ»^(٣).

فإذا علمنا أن السِّيَّ هو المثلُّ كما قال أهل اللغة^(٤)، سهَّل تخريج الجرَّ والرفع في هذا الاسم.

أما الجرَّ، فقد ذهبوا فيه إلى جعل (ما) زائدة، وجرَّ ما بعدها بإضافة (سيِّ) إليه^(٥). فإن قيل كيف يفصل بين المتضامين بغير ما جرى به القياس؟ فالإجابة عن هذا هي ما قاله

(١) فيها خلاف بين النحويين؛ ذكر السيوطي أن الكوفيين وجماعة من البصريين يعنونها من أدوات الاستثناء، ثم صرح بأنها لا تعد كذلك. (انظر السيوطي. مع الهوامع: ج: 3. ص: 291. 292).

(٢) الزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ). المفصل في علم العربية: قدم له وراجعته محمد عز الدين السعدي. دار إحياء العلوم. بيروت. ط: 1. 1990 م. ص: 88.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 2. ص: 88.

(٤) انظر ابن فارس. الصحاح: ص: 155، كذلك الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 12.

(٥) انظر ابن يعيش. للمصدر السابق: ج: 2. ص: 85. وابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 234، كذلك السيوطي. للمصدر السابق: ج: 3. ص: 292.

"السيوطي": «وزيادة ما بين المضافين مسموعة»⁽¹⁾ وعلى هذا يكون التقدير في البيت السابق:

* ولا مثل يوم بدارة جُلُحُل *

فيبقى المعنى على حاله قبل التقدير، اللهم إلا ما يكون مع (ما) الزائدة من تركيد الكلام وتقويته. ولم يعترض أحدٌ على هذا الوجه، بل هو الوجه الراجح عند بعضهم، قال "ابن هشام": «والجر أرجحها وهو على الإضافة»⁽²⁾.

وأما الرفع، فذهبوا فيه إلى إضمار مبتدأ بعد لاسيما، خبره (يوم). وعليه فإن (ما) لا تعدو إحدى حالتين: إما أن تكون موصولة وصلتها الجملة بعدها، أو نكرة موصوفة بذلك الجملة أيضا. وتقدير الكلام على هذا الأساس⁽³⁾: * ولا مثل الذي هو يومٌ بدارة جُلُحُل *.

أو * ولا مثل شيءٍ هو يومٌ بدارة جُلُحُل *.

وقد أورد "ابن يعيش" هذا الوجه، عند مَنْ رفع الاسم الواقع بعد لاسيما، في نحو: ولاسيما زيدٌ، وأبان أن معناه: ولاسي الذي هو زيدٌ. وحَمَلَ عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ...﴾⁽⁴⁾ وذكر أنه يُخْرَج على الرفع بتقدير: الذي هو أحسن⁽⁵⁾.

لكنه لم يستسغ هذا التخريج، ووصفه بأنه قبيحٌ جدا. وحجته في ذلك أن الخذف هنا ليس بفضلة⁽⁶⁾. وهذا التبرير - في نظري - لا يؤيده الاستعمال الفصيح، ولا التراكيب اللغوية الصحيحة التي حذف فيها بعض العناصر التي هي من عمدة التركيب، إذا دلَّ على الخذف دليل. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ

(1) السيوطي. مع الهوامع. ج: 3. ص: 292.

(2) ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 234.

(3) انظر السيوطي. المصدر السابق: ج: 3. ص: 292.

(4) الأنعام/ 154.

(5) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 2. ص: 85.

(6) انظر ابن يعيش. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 85.

في الدين....^(١) والتقدير: "فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ". والله أعلم. و"ابن يعيش" نفسه أجاز في هذا النوع من الحذف، عند الكلام على المبتدأ والخبر، وذلك في حال وجود «قربة لفظية أو حالة تعني عند النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه»^(٢).

وأجاز ابن هشام الحالات الثلاث في إعراب (يوم)، وخرَّج الرفع على الوجه الذي تقدم شرحه، كما عند "ابن يعيش". ولم يصفه لا بالقُبْح ولا بالضعف، واكتفى بالإشارة إلى أن الرفع على إضمار المبتدأ يَضْعِف إذا لم يُطْلَ الكلام، مثل قولنا: ولاسيما زيد^(٣). وقد التفت صاحب الخزانة إلى هذا وعلق عليه بما ينفي ذلك الضعف في قول امرئ القيس^(٤)؛ على أساس أن الجملة التي هي صلة (ما)، أو صفتها قد طالت بالجار والمجرور بعد (يوم). وهو ما يبرر إضمار المبتدأ في البيت المذكور.

وتكلم "ابن يعيش" عن العائد على الموصول، وأشار إلى أن "سيبويه" حكى عن "الخليل" قرضهم: "ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً"، حيث حذف الضمير (هو) العائد على اسم الموصول. وحمل عليه قراءة قوله الله تعالى: "تماماً على الذين أحسن". لكنه ضعفه لأنه حذف لشطر من الجملة، أي لعنصر أساس فيها. ولم يمنعه تماماً، بل أشار إلى أنه يسهل للعلم به؛ من جهة أن الصلة لا تكون إلا جملة^(٥)، وهو ما يرشد إلى المحذوف ويدل على مكانه فيه. وتُحذر الإشارة هنا إلى أن فتحة (سي) - على هذين الوجهين - إعراب^(٦)؛ على أساس إضافة (سي) إلى (يوم) في حالة الجر، وإلى (ما) في حالة الرفع. والذي يمنع بناءها، أن ذلك يجعلها شبيهة بالحرف^(٧)، والحروف لا تضاف.

(١) التوبة/ من الآية ١١.

(٢) ابن يعيش. شرح المنفصل: ج: ١. ص: ٩٤.

(٣) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: ١. ص: ٢٣٤.

(٤) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: ٣. ص: ٤٤٥.

(٥) انظر ابن يعيش. المصدر السابق: ج: ٣. ص: ١٥٢. ١٥٣.

(٦) انظر ابن هشام. المصدر السابق: ج: ١. ص: ٢٣٤.

(٧) يُنَى الاسم إذا شابه الحرف في المعنى أو في أصل وضعه على حرف أو حرفين. انظر الإعراب والبناء في

هذان هما الوجهان اللذان قال بهما الجمهور في إعراب (يوم) بعد لاسيما في قول امرئ القيس.

أما النصب، فقد منعه الجمهور إذا كان الاسم معرفة؛ لأنه ليس له وجه صحيح في العربية. وإذا كان نكرة كما هو الحال في البيت، فقد سكت عنه بعض النحويين، ووصفه بعض القليل الشاذ، مثل ابن يعيش وقد سبقت الإشارة إليه⁽¹⁾.

وأجازه آخرون، وكان بيت امرئ القيس - عندهم - شاهدا قويا على ذلك؛ إذ هو مروي بالوجود الثلاثة في كثير من المصادر، والنحاة أنفسهم يشيرون إلى تلك الروايات. وقد أدت رواية النصب إلى اختلاف في إعراب (يوم) اختلافا تشعبت فيه الآراء.

ولعله من الأحدى للبحث عرض تلك الآراء مختصرة، مع تبيين توجيه كل إعراب، ثم مقارنة بعضها ببعض ليتسنى بعد ذلك معرفة أقربها إلى الصواب وأحسنها أداء للمعنى. و"السيوطي" في هذه المسألة فضل؛ إذ وقف عند هذا الوجه طويلاً، وذكر أغلب الآراء التي قبلت في إعراب (يوم)⁽²⁾، إلا أنه لم ينسب معظمها إلى أصحابها. فقد ذكر أنهم خرجوا هذا الاسم:

- على التمييز، وذلك يجعل (ما) نكرة تامة غير موصوفة بحرورة بالإضافة، تحتاج إلى ما يفسرها ويزيل إهامها، فيكون الاسم الذي بعدها تميزاً لها؛ لإزالة إهامها. وتقدير الكلام على هذا الأساس: * ولا مثل شيء يوماً بدارة جُلُجُل *.

- وخرَجَ على التمييز أيضاً، ولكن بتوجيه آخر؛ وذلك يجعل (ما) حرفاً كافاً (سي) عن الإضافة. وقد مرَّ أن (سي) بمعنى (مثل). وعليه يكون التقدير في البيت: * ولا مثلاً

(1) انظر ص: 85 من هذا البحث.

(2) انظر السيوطي. مع الموامع: ج: 3. ص: 293.

يومًا بدارة جُلْجُل * فيكون (يومًا) تمييزًا لِمِثْل، كقول العرب: "على التمرة مِثْلُهَا زُبْدًا"⁽¹⁾.
ونسب صاحب الخزانة هذا الرأي إلى "أبي عليّ الفارسي"⁽²⁾، ولم يذكر المصدر.

وأخذ بهذا الرأي ابن هشام، ووجه الإعراب ذلك التوجيه نفسه وزاده تقوية؛ فصرح بأن التمييز يقع بعد (مثل) مستشهدًا بما ورد من ذلك في كتاب الله تعالى، قال: «والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو "وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا"⁽³⁾ وعليه ففتحة (سي)، عنده، فتحة بناء إذ ليس فيها إضافة تذكر.

- وخُرجَ (يوم) على الظرفية؛ بأن يكون متعلقًا بفعل محذوف للعلم به، ومن قال بهذا جعل (ما) موصولة وما بعدها صلة. وتقدير الكلام: * ولا مثل الذي اتفق يومًا *.

- وخُرجَ على الظرفية أيضًا، ولكن بتوجيه آخر؛ وهو أن تكون (ما) كافة لِرِسْيٍ عن الإضافة. والتقدير: ولا مثل ما كان لك في يوم. وهذا الرأي نسبته "السيوطي" إلى "ابن الصائغ"⁽⁴⁾.

- وذكر فيه (يوم) "عبد القادر البغدادي" تخريجيًا آخر؛ وهو أن يكون (يومًا) منصوبًا بفعل مضمر، تقديره: أعني⁽⁵⁾.

- وأشار "ابن هشام" إلى أن بعض النحويين وجهه توجيهًا آخر؛ تُنزلُ فيه (لاسيما) منزلة (إلا)، ويُخرج ما بعدها على الاستثناء المنقطع⁽⁶⁾.

هذه هي مجمل التوجيهات التي وردت في نصب (يوم) من بيت امرئ القيس السابق. وليس من المعقول أن تكون كلها في مستوى واحد من الجودة أو الصحة، فمن غير شك أن

(1) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 3. ص: 446، كذلك السيوطي. مع الطوامع: ج: 3. ص: 293.

(2) انظر عبد القادر البغدادي. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 446.

(3) انظر ابن هشام. مغني النيب: ج: 1. ص: 234. والآية من سورة الكهف/ 109.

(4) انظر السيوطي. مع الطوامع: ج: 3. ص: 293.

(5) انظر عبد القادر البغدادي. المصدر السابق: ج: 3. ص: 446.

(6) انظر ابن هشام. المصدر السابق: ج: 1. ص: 234. 235.

بينها تفاوتًا في ذلك. ومن حق الباحث أن يوازن بينها ليأخذ بما يراه صوابًا أو قريبًا من الصواب، ويدّع ما يراه عكس ذلك.

ومن هنا- إذا صحت رواية النصب-، فإن التأمل وإعمال النظر في توجيهات النحويين لذلك الإعراب، قد جعلني أميل إلى الرأي الذي اختاره "ابن هشام" وأرجّحه؛ لأنه يليق بمعنى البيت أكثر من غيره. وذلك من جهة:

- أن (لاسيما)- عند مَنْ أجاز الاستثناء بها- يؤتى بها عند تعظيم ما بعدها على ما قبلها، وتفضيله عليه. ويوم "دَارَةُ جُلُجُلٍ" أفضل أيام امرئ القيس غبطة وسرورًا.

- أن (رُبَّ)، الواقعة في صدر البيت، تدل على معنى التقليل أحيانًا، وعلى معنى التكثر أحيانًا أخرى⁽¹⁾، وقد يلعب السياق دورًا هامًا في تحديد ذلك المعنى.

وهي في بيت امرئ القيس تدل على التكثر؛ لأنه ورد في سياق الافتخار والمباهاة. فالشاعر يفخر بكثرة أيام الغبطة والسرور بوصال النساء. والتقليل لا يناسب ذلك.

فإذا علمنا هذا، عرفنا أن امرأ القيس إنما أراد أن يُلَفِتَ الانتباه إلى يوم "دَارَةُ جُلُجُلٍ" تَبْجِيلًا وتفضيلًا، لأنه يوم عظيم في حياته يفضل سائر الأيام؛ لِمَا كان له فيه من الحظوة من النساء وطول متعته معهن.

من هذا كله يظهر لي أن الشاعر لم يكن يقصد إلى تعظيم يوم "دَارَةُ جُلُجُلٍ" في حدّ ذاته؛ فهو من هذه الناحية مفعول فيه كغيره من الأيام، وإنما قيمته، بالنسبة للشاعر، كانت من حيث ما تحقق له فيه.

فذلك الظرف وما اشتمل عليه يشكّلان في حياة الشاعر شيئًا واحدًا لا يتجزأ؛ فلا الظرف وحده مقصود بالتفضيل، ولا ما اشتمل عليه.

ومن هنا كان ترجيحي لـ(يَوْمًا) تمييزًا لـ(سَيِّ). لأن معنى البيت يستقيم به- في نظري- أكثر من غيره.

(1) في ذلك خلاف بين النحويين يطول ذكره.

هكذا خَرَّجُوا الوجوه الثلاثة في إعراب (يوم)، على الجر والرفع والنصب. وقد اختار "ابن هشام"، ومن بعده "عبد القادر البغدادي" الجر، وهو ما أميل إليه وأرجحه، لأنه أنسب للمعنى. وأما النصب فهو - في نظري - مُستبعد، وأكاد أقول لولا بيت امرئ القيس المذكور، لَمَا أجاز النحويون نصب الاسم الواقع بعد (لاسيما).

وقد أشار أبو العلاء إلى إجازة النحويين لتلك الوجوه كلها، وذكر توجيهاتهم لها مختصرة فقال: «فأما يومٌ، فيجوز فيه النصب والخفض والرفع. فأما النصب فعلى ما يجب للمفعول من الظرف، والعامل في الظرف هاهنا فعل مضمر. وأما الرفع فعلى أن تجعل (ما) كافة، وما الكافة عند بعض البصريين نكرة، وإذا كان الأمر كذلك، ف (هو) بعدها مضمرة، وإذا خُفضَ يومٌ، ف (ما) من الزيادات»⁽¹⁾.

وقوله: (فيجوز فيه....)، إشارة إلى إجازة النحويين لذلك⁽²⁾، ويبدو، من خلال إشارته، أنه مثلهم يُحيز الوجوه الثلاثة، وَلَا يرد واحدًا منها، بل يجعلها في مستوى واحد؛ أي لَا يَتَّعَد بعضها عن بعض في التعبير عن المعنى، يظهر هذا جليًا في قوله: «والوجوه في يوم مُتقاربة»⁽³⁾.

وأما (سي) فقد أجاز فيها بعض النحويين وأهل اللغة التشديد والتخفيف.

تناول المسألة الإمام "أحمد بن فارس"، ولم يصرح بالتشديد والتخفيف، لكنه تكلم بما يدل على أن (سي) لا تكون في الكلام الفصيح إلا مشددة الياء، مع الجحد (لَا) مسبقة بالواو، كما وردت في بيت "امرئ القيس". قال: «وسَمِعْتُ أبا الحسن المعروف بابن التُّركية يقول: سَمِعْتُ ثَعْلَبًا يقول: مَنْ قَالَه بغير اللفظ الذي قَالَه امرؤ القيس فقد أخطأ»⁽⁴⁾.

(1) الرسالة: ص: 317.

(2) تقدم تفصيلها في ص: 88، 89 من هذا البحث.

(3) الرسالة: ص: 318.

(4) أحمد بن فارس. الصحاح: ص: 155.

ونقل "ابن هشام" الخبر نفسه، ونص على وجوب تشديد الياء، ودخول (لا) والواو عليها⁽¹⁾.

وأما "السيوطي" فقد أجاز التخفيف، وذكر أن العلماء حكوا سماعه عن العرب، قال: «وقد سمع تخفيف الياء من (لاسيما)، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون... ومنعه "ابن عصفور" حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين»⁽²⁾.

ويُفهم من قوله: (ومنعه ابن عصفور... إلخ) أنه لم يصله رأي أبي العلاء في القضية، لأن هذا الرأي في الحقيقة، هو لأبي العلاء المعري في رسالة الغفران؛ حيث أشار إلى مجيئها مشددة ومخففة. وعلّق على ذلك بأن التشديد أفصح، فقال: «ويُشدّد (سيّ) ويُخفف: فأما التشديد فهو اللغة العالية، وبعض الناس يخفف»⁽³⁾ وبعد ذلك علّل اختياره للتشديد على لسان امرئ القيس، ويبيّن أن التخفيف يؤدي إلى إبقائها على حرفين أحدهما حرف علة، فقال: «و(سيّ) تشديدها أحسن وأعرف. فيقول [ابن القارح]: أجل، إذا خُفّفت صارت على حرفين أحدهما حرف علة»⁽⁴⁾.

ورأي أبي العلاء هذا رأي جيّد، إذا نظرنا إليه من حيث إعراب الاسم وبنائه؛ ف(سيّ) اسم معرب، وتخفيفه يحوله من الإعراب إلى البناء، لمشابهة الحرف - عندئذٍ - في أصل النوضع على حرفين. قال ابن مالك:

والاسم منه مُعَرَّبٌ ومُبْنِيٌّ لَشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ⁽⁵⁾.

أشار بهذا إلى انقسام الاسم إلى معرب ومبني، وأنه يُبْنَى إذا أشبه الحرف شبهة يقربه منه.

(1) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 233.

(2) السيوطي. مع الهوامع: ج: 3. ص: 295.

(3) الرسالة: ص: 317.

(4) الرسالة: ص: 318.

(5) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 28.

وما يُدني الاسم من الحرف، أي يقربه منه أمورٌ عدة، ليس هذا موضع تفصيل القول فيها^(١). وإنما يُعيننا منها بناء الاسم إذا أشبه الحرف في أصل الوضع على حرف أو حرفين، كما هو الحال في (سيّ) إذا خُففت.

(١) انظرها مفصلة في شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: (30-34).

(7) -- إعطاء (حَرَام) حكمَ (حَذَام) للمشابهة اللفظية، كما في قول امرئ القيس:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: قِرِّي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَام.

لم يرغب أبو العلاء عن محاورة امرئ القيس، ليستنطقه في أشهر ما اختلف النحويون فيه من شعره، فسأله:

«ويقول: كيف يُنشدُ:

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: قِرِّي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَام.

أتقول: * حرام * أم تقول: * حرام * فتخرجه مُخْرَجَ حَذَام وَقَطَام؟»⁽¹⁾.

البيت لامرئ القيس بن حجر، من قصيدة ميمية مطلعها:

لَمَن الدَّيَارُ غَشِيَتْهَا بِسُحَام فَعِمَائَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِي أَقْدَام⁽²⁾.

وقد ورد بروايات مختلفة في بعض ألفاظه؛ فوضع بعضهم⁽³⁾ (جاءت) مكان (جالت). وجاء في جميع المصادر التي اطلعت عليها (اقصري)، مكان (قري) في رواية أبي العلاء، وقد انفرد بها. كما اختلفوا في ضبط القافية، وذلك جوهر القضية.

رَوَى أبو العلاء (حَرَام) بكسر الميم، ورواه غيره - في أكثر المصادر - مرفوعاً بالإقواء، حيث إن قوافي القصيدة كلها مجرورة إلا بيتين؛ هذا: جالت لتصرعني... وآخر بعده - سيأتي الاستشهاد به في هذه المسألة في أوانه - ليس بينهما إلا بيت واحد. وأظن "السيوطي" - رحمه الله - قد فاته هذا سهواً، فأشار إلى أن الإقراء لم يقع في القصيدة كلها سوى في هذا البيت⁽⁴⁾.

(1) الرسالة: ص: 320.

(2) انظر ديوان امرئ القيس: ص: 114.

(3) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2، ص: 440.

(4) انظر السيوطي. شرح شواهد المغني: القسم: 2، ص: 959.

. والحقيقة الظاهرة أن رواية أبي العلاء للبيت بهذا الشكل، لم تكن عفوية؛ وإنما قصد إليها قصداً وكأنه يعتمد إلى عرض المسألة التي تترتب عليها، للدرس والنقاش من جديد، لأن هذه المسألة في هذا البيت بالذات قد عالجها غيره من قبله، وبت فيها برأي، سيأتي ذكره في أوانه.

لكن أبا العلاء أبقى إلا أن يثبت ما نفاه غيره؛ فذهب إلى أن (حرام)، في قول امرئ القيس السابق لا يكون إلا مبنياً على الكسر هكذا؛ وذلك لاعتبارات تفهم من محمل كلامه، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: إن رواية الرفع في (حرام) تخرج البيت إلى الإقواء. والإقواء - عند أبي العلاء - شيء يشين ولا يزين. وقد اضطدم به في مسألة سيأتي ذكرها في بيت منسوب لأدم عليه السلام، فغير رواية البيت كلها هروباً من الإقواء. وكذلك حاول في هذه المسألة نفي الإقواء عن امرئ القيس نفياً مطلقاً؛ جاء في محاورته إياه: «وقد كان علماء الدولة الثانية يعني الدولة العباسية يجعلك لا يجوز الإقواء عليك»⁽¹⁾.

ثانياً: إن قوافي القصيدة كلها مجرورة، لذلك يحسن كسر ميم (حرام) لتحقيق الانسجام الموسيقي بين قوافي الأبيات.

ثالثاً: إنه يريد أن يثبت أن الإقواء لا يكون في النكرة، كما هو الحال في هذا البيت. فصرح على لسان الشاعر - كما تعود أن يفعل - : «لا نكرة عندنا في الإقواء»⁽²⁾ وهذه مسألة لا ينبغي التسليم بها على علاقتها، وإنما يجب تتبعها واستقصاؤها في شعر امرئ القيس، وفي أشعار معاصريه.

لهذا كله أصر أبو العلاء على الرواية التي احتارها، وذهب فيها إلى إخراج (حرام) مُخْرَجَ (حَذَامٍ) و(قَطَامٍ). وهما عَلَمَانِ لمؤنث على صيغة (فَعَالٍ). ذكر "ابن الشجري" أنهما معدولان عن صيغة (فاعلة)؛ فأصلهما: (حَازِمَةٌ) من الحَذْم؛ ويؤدي في اللغة معنيين: القطع،

(1) الرسالة: ص: 320.

(2) الرسالة: ص: 320.

أو المشي الخفيف. و(قاطمة) من القَطْم بمعنى القطع، أو من القَطْم بمعنى الشهوة⁽¹⁾. وقد صرح "ابن يعيش" أنهما معدولان عن حاذمة وقاطمة كذلك⁽²⁾.

ومثل هاذين الاسمين في العَدْل والاشتراك في صيغة (فَعَالٍ)، ما كان سبباً لمؤنث في النداء، مثل فساقِ المعدول عن فاسقة، لأنه يؤدي معنى يا فاسقة.

وكل ذلك مبني على الكسر في لغة أهل الحجاز⁽³⁾. وللنحاة في علة بناء هذا الباب آراء أشهرها العلمية والتأنيث والعَدْل؛ فيما حكاه "ابن الشجري" عن "المبرد"⁽⁴⁾.

ورأي "أبي العباس" هذا قائم على أن الاسم يبنى إذا اجتمع فيه ثلاثة أسباب مانعة للصرف.

وقد تصدَّى "ابن جني" لإبطال ذلك؛ على أساس أن «من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني. وذلك كامرأة سميتها "أذريجان" فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهي التعريف والتأنيث والعجسة والتركيب والألف والنون..... وهو مع ذلك معرب كما ترى»⁽⁵⁾ وذهب في علة بناء حَذَام وقَطَام إلى مُشابهتهما لِتَزَالِ ودَرَاكِ⁽⁶⁾.

كما أخذ بهذا الرأي "محي الدين عبد الحميد"، ودافع عنه في هامش شرح "ابن عقيل"، حيث قال: «وليس بناء حَذَام ونحوه لما ذكروه [يعني رأي المبرد]، بل لمضارعتة في الهيئة تَزَالِ ونحوه مما يبنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل»⁽⁷⁾ وهو يعني بقوله: وعدم تأثره بالعامل، أنه يؤثر في غيره ولا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه.

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 360.

(2) نظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 1. ص: 38.

(3) عند عميم معرب غير مصروف. (انظر ابن الشجري. المصدر السابق: ج: 2. ص: 361).

(4) انظر ابن الشجري. المصدر السابق: ج: 2. ص: 361.

(5) ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 180.

(6) ابن جني. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 180.

(7) محي الدين عبد الحميد. «منحة الجليل»: حاشية على شرح ابن عقيل. ج: 1. ص: 29، 30. هامش: 1.

أكد أبو العلاء رأيه في بناء (حَرَام) على الكسر تشبيهاً بِحَذَام وقَطَام - وإن كان نكرة، وهذان معرفة-، ونفى أن يكون مرفوعاً، على رأي مَنْ روى البيت بالإقواء؛ لأن الإقواء- عنده- لا يقع في النكرة، وإنما يقع في المعرفة. واحتجَّ لرأيه بيت آخر أقوى الشاعر فيه. وكان ذلك في لفظ معرفة، قال على لسان "امرئ القيس": «أما سمعت البيت في هذه القصيدة- يعني القصيدة التي منها البيت السابق-:

فكَانَ بَذْرًا وَاصِلٌ بِكُثِيفَةٍ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ إِرْمَامٌ^(١).

لقد مرَّ أن أبا العلاء يكره الإقواء، غير أنه أقرَّه في هذا البيت وأكدته بكل ما أوتي من حجة. وذلك دفاعاً عن رأيه في تخريج (حَرَام) في البيت المذكور قبل هذا. فهو يَلْتَمِزُ حيناً، ويتشدد أحياناً أخرى؛ بحسب ما تمليه عليه مواقفه من القضايا القابلة للأخذ والرد.

ومنع الإعراب بالمجاورة في (إِرْمَام)، وأصرَّ على رفعه على أساس الابتداء، بحره شبه الجملة قبله؛ حيث (كَأَنَّ) مكفوفة بما الزائدة. واحتاط من أن يُخَرَّجَ على الإضافة إلى ياء المتكلم؛ فتكون الميم من (إِرْمَام) مكسورة بعد حذف الياء. وذهب إلى أن ذلك يُضَعِّفُ غرض الشاعر، فقال: «وإضافته إلى ياء النفس تُضَعِّفُ الغرض»^(٢).

فهو في هذا الموضع يقبل الإقواء ويقره، ليثبت رأيه في مسألة أخرى، غير مبالٍ من خالفه.

تقدم أنه يُخَرَّجُ (حَرَام) مُخَرَّجَ حَذَام وقَطَام. والظاهر أنه ليس كذلك من جهتين:

إحداهما، أن (حَرَام) نكرة، وهذان الاسمان معرفة لأتقما علما.

والأخرى، أنه لا يُتَصَرَّفُ تصرُّفَهما؛ إذ لا يكون منه صيغة فاعل ولا فاعلة بخلافهما. كما قال غيره من قبله وسيأتي ذلك بعد قليل.

وربما اتخذ أبو العلاء في هذه الكلمة- وليس هذا منقصة من قدره-؛ فقاسها قياساً فاسداً- ولا تُعَدُّ الحسنة دأماً- على كلمة (كَفَاف) المعدولة عن (كَافٍ) أو (كافة)، التي

(١) الرسالة: ص: 320.

(٢) الرسالة: ص: 321.

استعملت كثيراً من طرف القدماء، وقد استعملها هو نفسه في مرثيته لوالد الرّسمي والمرّتضى، يوم وصوله بغداد قادماً إليها من المعرة، فقال:

أودى فليت الحادثات كفاف
مالُ المسيف وغنيرُ المستاف⁽¹⁾.

والفرق واضح جداً بين اللفظتين؛ إذ إن (حرام) ليست معدولة مثل (كفاف)، ولم تستعمل استعمالها عند القدماء.

لذلك فضل "ابن الشجري" - عندما عرض لبيت "امريء القيس" في أماليه - ضم ميم (حرام) على الإقواء. وذكر أن رواية البيت بالكسر، قد انفرد بها "الأصمعي"، وإن كانت عبارته مضطربة نوعاً ما، قال: «وهذا البيت انفرد الأصمعي بروايته، ورؤي "حرام" مكسور الميم، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أحب إليّ»⁽²⁾، فلولا قوله: (ولو رواه بضمها....) لَمَا فهمنا أن الأصمعي انفرد برواية الكسر. كما أن قول هذا يؤكد أنه لم يطلع على رسالة الغفران. إذ نسب رواية الكسر إلى "الأصمعي" وحده، ورواية أبي العلاء بالكسر أيضاً.

على أن "ابن الشجري" لا يعدم في هذه المسألة ما يوجب على الباحث الترحم عليه؛ إذ نقل إلينا رأي "أبي حاتم"⁽³⁾، فقال: «وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه: أخرج "حرام" مخرج كفاف، من قول الراجز:

يا ليت حظي من جدّك الضافي
والفضل أن تتركني كفاف.

عدل كفاف، وإن شئت قدرتها معدولة عن التركة الكافة»⁽⁴⁾.

بعد هذا مباشرة أورد فقرة فيها بيان فساد هذا التخريج. بدأها بعبارة: «قال: أدام الله

(1) انظر ابن العديم. الإيضاف والتحرّي: ص: 543 من تعريف القدماء بأبي العلاء.

(2) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 40.

(3) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُشمي السجستاني (ت 255 هـ)، ذكره الزبيدي في الطبقة السابعة من نخلة البصرة. (انظر الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين: ص: 94).

(4) ابن الشجري. المصدر السابق: ج: 1. ص: 40.

نعمته»^(١). ولا يُدْرَى، هنا، مرجع الضمير الهاء؛ فلا يعلم إسناد القول في الفقرة كلها، إلا أن المؤكّد - عندي بالدليل - أنه لا يمكن إسناده إلى "أبي حاتم"؛ لأن الفقرة المشار إليها فيها ذكر لأبي العلاء، وهو متأخر عن زمن "أبي حاتم". لذلك أرجّح أن يكون القول "لابن الشجري"، غير أنه أراد نفسه، ثم كنى عنها بضمير الغائب. ونص عبارته: «قال: أدام الله نعمته: حرام لا يتأتى فيها العدلُ عن فاعلٍ أو فاعلة، كما تأتى ذلك في كَفَافٍ، وكَفَافٍ قد اتسع استعمالها في الشعر القديم، وقد ورد في أشعار المتأخرين، كقول أبي العلاء المعري، في ابتداء مراثية أبي أحمد الموسويّ والد المرتضى والرّضيّ:

أَوْدَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافٍ مَالِ الْمُسِيفِ وَعَبْرُ الْمُسْتَفِ»^(٢)

بناء على هذا خالف ابن الشجري كلّاً من أبي حاتم وأبي العلاء في تخريج (حرام) مُخْرَجَ (كَفَافٍ)، أو (حَذَامٍ وَقَطَامٍ)، ووصف ذلك بالمتعسف. واختار في القضية وجها يستقيم به كسر ميم (حرام)، على ما تأوّله "أبو عليّ الفارسيّ" - وإن لم يشر إليه -؛ وذلك بأن يكون الأصل (حَرَامِيّ) بإلحاق ياء النسب للمبالغة، كما قال "الحجاج":

* والدهرُ بالإنسان دَوَّارِيٌّ*^(٣) قال: «ثم خففت الياء من "حرامي" ضرورة... فهذا أمثل مما رآه "أبو حاتم"، ويجب على هذا الوجه إثبات الياء في الخط»^(٤).

ومثله تماماً "ابن هشام" الذي عالج القضية في باب بناء حذام على الكسر، حيث فضل تأويل "أبي عليّ" في تخريج كسر (حرام)، واختار في النهاية الرفع بالإقواء، كما فعل من قبله ابن الشجري؛ تفادياً لما يؤدي إليه الكسر من شطط في التأويل.

من كل ما تقدم يمكن القول في النهاية بأن رفع (حرام) على الإقواء كان يمكن قبوله، لو لم يسغ غيره مطلقاً. أما وقد وجد ما يسوغ - مع شيء من التكلف في التأويل طبعاً -

(١) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: ١. ص: 40.

(٢) ابن الشجري. المصدر نفسه: ج: ١. ص: 40.

(٣) تمام البيت: أطرباً وأنت قُنْشَرِيٌّ والدهر بالإنسان دَوَّارِيٌّ.

(انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 440).

(٤) ابن الشجري. المصدر السابق: ج: ١. ص: 41.

فالأولى ترك الإقواء، والأخذ برأي "أبي عليّ الفارسي"؛ إذ وُجد ما يؤيده في الاستعمال لدى بعض الشعراء كما تقدم قبل قليل.

لكن أبا العلاء اختار رأياً آخر. وهنا لابد من وقفة تأملية، لأن كل ما تقدم يُثير في نفس الباحث ملاحظة هامة حول موقف أبي العلاء؛ لِمَ اختار بناء (حَرَام) على الكسر - على الرغم مما يثيره من خلافات، وُبُعْدٍ في التأويل على النحو الذي تقدم عرضه - وكان في إمكانه أن يختار الرفع، الذي وإن كان يؤدي إلى الإقواء، إلا أنه يكفي الدارس شر الجدل والخلاف. وقد عرفنا أبا العلاء في بعض المسائل المتقدمة ميالاً للسير القريب المأخذ، كإثباتها للشطط في التأويل والبعد في التقدير، غير أنه في هذه المسألة بدأ على النقيض من ذلك.

فهل كان يخالف من أجل الخلاف، أم أن ذلك مَطِئُهُ في تتبع الحقائق، ومنهجه الخاص في تقصّي المسائل اللغوية.

الحقيقة أنه لا ينبغي التسرع في الإجابة عن هذا السؤال من خلال مسألة واحدة أو مسألتين، فإن البحث الشامل في مختلف المسائل التي أثارها أبو العلاء هو الكفيل حقيقة بالإجابة الموضوعية المقنعة.

(8) - مسألة رفع الفعل المضارع بعد حذف (أَنْ) الناصبة

أثار أبو العلاء هذه المسألة في أثناء محاورته "لطرفه بن العبد" في جحيم الغفران. قال: «ويعمد | يعني ابن القارح | لسؤال "طرفه بن العبد" فيقول: يا ابن أخي يا "طرفه" خفف الله عنك أتذكر قولك؟: | ويورد أبياتا من شعره، يسأله فيها عن أشياء، حتى يقول: | وشد ما اختلف النحاة في قولك:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟⁽¹⁾

فهذا البيت من معلقة "طرفه بن العبد". وقد رواه أبو العلاء في رسالة الغفران هكذا بنصب الفعل (أَحْضَرُ).

والواقع أن هذا البيت قد وردت فيه روايات مختلفة في بعض ألفاظه:
ورد في الديوان⁽²⁾:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟
ورواه ابن الأنباري⁽³⁾:

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِيُّ أَشْهَدُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
ورواه أبو زيد⁽⁴⁾: أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى.....

وهي رواية عبد القادر البغدادي في خزنة الأدب إلا أنه قال: «ويروى: \

(1) الرسالة: ص: 335.

(2) ديوان طرفه بن العبد: تحقيق. درية الخطيب. ولطفي الصقال. مطبعة دار الكتاب: دمشق. (د.ط.). سنة 1975م. ص: 31.

(3) ابن الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328 هـ). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تحقيق. محمد عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة. ط: 5. ص: 192.

(4) أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. جمهرة أشعار العرب: تحقيق. علي محمد البجاوي. دار تحفة مصر للطبع والنشر. القاهرة. ط: 1. (د.ت.). القسم: 1. ص: 402.

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى.....

ويروى أيضا: ألا أيها اللّاحي أحضر الوغى..... بتشديد الياء»⁽¹⁾.

ولو اقتصر اختلاف رواية البيت على بعض ألفاظه كما هو واضح لما أدى إلى إشكال يذكر؛ ولكن مسأ أيضا ضبط الفعل (أحضر)؛ فقد روي مرة بالرفع، وأخرى بالنصب فأدى ذلك إلى اختلاف النحويين في توجيه إعرابه. وطال حوله جدالهم، من عهد "سيبويه" إلى عهد "ابن هشام" الأنصاري. ومرد ذلك كله إلى تباين آرائهم بتباين مذاهبهم النحوية.

ولم يدع أبو العلاء المسألة تمرّ دون أن يتخذ منها موقفاً إلا أنه لم يُصرح به بالجرأة المعهودة فيه - على نحو ما سئرى في قضايا أخرى -؛ فقد ملح إلى رأيه تلميحاً خفياً قد لا يدركه القارئ إلا بالتأني والتأمل.

وأنا باسطٌ - بتوفيق الله - أقوال النحاة، فمتدبرٌ تخريجاًهم، فشارخٌ موقف أبي العلاء من هذه المسألة، مستبيناً وجه الصواب قدر الاستطاعة.

فالمنطق يقضي بأن "طرفة"، إنما أنشد بيته هذا على رواية واحدة، برفع (أحضر) أو نصبه لا غير. ثم جاء النحويون من بعده فتصرفوا في الرواية وبدلوا الحركة الإعرابية للفعل على أساس ما بنوا من قواعد.

استشهد "سيبويه" بالبيت السابق على مسألة رفع الفعل المضارع بعد حذف (أن) الناصبة. وذلك في سياق كلامه عما ينحزم من الأفعال في باب الجزاء. وبعد أن شرح المسألة وأقام عليها الشواهد من الشعر ومن القرآن الكريم، عرض لأمثلة مشهورة نحو قولهم: "لا تدن من الأسد يأكلك". وبين أن جزم الفعل (يأكلك) قبيح لأنه يفسد المعنى؛ قال: «لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك»⁽²⁾.

(1) عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 1. ص: 119.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 97.

ومثل هذا في كلام العرب، مما هو متداول عند لنحويين: "مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا". قال "سيبويه": «ولو قلت مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا على الابتداء كان جَيِّدًا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مُرَّةٌ أن يَحْفَرُهَا، فإذا لم يذكروا (أَنْ)، جعلوا المعنى بمرتلة في عُسَيْنَا نفعل. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلًا، ثم وَضَعَ يقول في موضعه. وقد جاء في الشعر. قال "طرفة" بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي؟⁽¹⁾

ولننظر الآن إلى رواية "سيبويه" - إمام البصريين - وقد رفع الفعل (أحضر)؛ لأن مذهبه رفع الفعل المضارع بعد حذف الناصب، على أساس أن عوامل الأفعال، عندهم، ضعيفة لا تضمر، وإذا أضمرت ارتفع الفعل بعدها. وعلى هذا يكون تقدير البيت:

ألا أيهذا الزاجري أن أحضرُ الوغى.....

فلما حذف (أَنْ) رفع الفعل بعدها.

والحقيقة أن هذا المذهب هو "للخليل"، وأن "سيبويه" إنما تبني رأي أستاذه؛ قال: «وسألت [يعني الخليل] عن قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾⁽²⁾ فقال: تأمروني كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغو فكذاك تأمروني⁽³⁾، كأنه قال: فيما تأمروني، كأنه قال فيما بلغني. وإن شئت كان بمرتلة:

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: ج: 3، ص: 99.

(2) الزمر/ 64.

(3) لا أدري كيف أجاز الخليل لنفسه وصف هذا اللفظ من كلام الله باللغو!.

(4) سيبويه، المصدر السابق: ج: 3، ص: 100.

فتحريح الخليل للآية على وجهين: الأول منهما أن (غير) منصوب بـ (أعبد)، وعليه يكون تقدير الآية: "قل أغير الله أعبد فيما تأمروني أيها الجاهلون"⁽¹⁾.

والثاني، أن يكون (أعبد) مرفوعا على حذف (أن) المصدرية. فيكون تقدير الآية "أغير الله تأمروني أن أعبد أيها الجاهلون"، ثم حذف (أن) فارتفع الفعل، والله أعلم.

وهذا الأخير - في رأي "الخليل" و"سيويه" - قليل في كلام العرب، وقد أجاز الخليل أن يحمل عليه بيت "طرفة".

وقد استمر هذا المذهب قائما لدى بعض أعلام المدرسة البصرية ممن جاؤوا بعد ذلك، فلم يزد "ابن السيرافي" على "سيويه" شيئا⁽²⁾. وحاول "الأخفش"⁽³⁾ إثبات عدم إعمال (أن) مع الحذف دون عوض. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَحَفِظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَرَدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾⁽⁴⁾. حيث أجاز في تقدير (لا يسمعون) أن يكون على الابتداء، أو أن يكون في معنى (أن لا يسمعون) فلما حذف (أن) عاد الفعل إلى الرفع كما كان في الأصل. ودعم استشهاده ببيت "طرفة" السابق، غير أن عجز البيت في روايته مختلف في بعض ألفاظه: * وَأَنْ أَتَّبِعَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي؟⁽⁵⁾.

وعلى مذهب "سيويه" أيضا عالج الميرد القضية، في باب (الأفعال التي تنجزم الدخول معنى الجزاء فيها)، موضحا ذلك بأمثلة لا تختلف عما مر بنا عند "سيويه" ورفض لنسب

(1) انظر الميرد. أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ). مقتضب: تحقيق. عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ج: 2. ص: 85.

(2) انظر ابن السيرافي. أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385 هـ). شرح أبيات سيويه: تحقيق. محمد علي سلطان. مطبعة الخجاز. دمشق. (د.ط.). 1976 م. ج: 2. ص: 48، 49.

(3) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الخاشعي، عرف بالأخفش الصغير، ثم صار يدعى الأخفش الأوسط. (انظر الزبيدي. أبو بكر محمد بن الحسن الأندلس. طبقات النحويين واللغويين: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ط: 2. (د.ت.). ص: 72).

(4) الصافات/ 7، 8.

(5) انظر الأخفش. معاني القرآن: تحقيق. عبد الأمير محمد بن أمين الورد. عالم الكتب. بيروت. ط: 1. 1985 م. ج: 1. ص: 308.

المضارع على إضمار (أن) دون عوض؛ نحو الفاء والواو وأو وغيرها، وهذه هي المواضع التي يصح فيها نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد هذه الحروف بالإجماع؛ لأنها تكون عوضاً منها. فكأن هذه الحروف تدل على الناصب المحذوف. أما في غيرها فالرفع - عند الميرد وأصحابه - أولى من النصب؛ لأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تضمّر إلا بعوض.

والرفع، عند هؤلاء، يكون على ثلاثة وجوه:

- أولها أن يكون رفعه على الابتداء؛ وتخرجه عندئذ:

(ألا أيهذا الزاجري فإني أحضرُ الوغى)، ومثل هذا عند "سيبويه": «لا تدُنْ منه [الأسد] فإنه يأْكُلُكَ»⁽¹⁾.

- والثاني على الحال؛ وتخرجه أن (أحضرُ) في موضع اسم منصوب، ولو كان اسماً لكان: (ألا أيهذا الزاجري حاضرًا الوغى).

- والثالث أن يكون على حذف (أن)؛ وذكرَ "الميرد" مثل "سيبويه" أن هذا الأخير قليل في الكلام. واستشهد لذلك ببيت "طرفة"، برفع (أحضر)⁽²⁾.

والراجح - عندي - أن المصدر المؤول من (أن أحضر) في محل جرٍّ بـ (عن) مقدرة؛ لأن المعروف أن الزجر يكون عن شيء أو فعل معين. وعليه يكون التقدير: (ألا أيهذا الزاجري عن حضور الوغى).

فهذا المعنى هو الأقرب إلى ذهن، وهو يعفينا من تكلف المعنى البعيد.

لكن الميرد عاد في موضع آخر من كتابه إلى الشاهد نفسه، في أثناء معالجته لبعض الآيات، وكأنه يرجح حذف (أن) قبل الفعل في الشطر الأول، بل يؤكد، لأن المصدر يفهم بذكر الفعل؛ نحو قولهم: مَنْ كذب كان شرًّا له، أي كان الكذب، قال: «فالمعنى: عن أن

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 97.

(2) انظر الميرد. المختضب: ج 2. ص 84. 85.

أحضرَ الوغى، كقولك: عن حضور الوغى. فلما ذكر أحضر الوغى دلّ على الحضور»⁽¹⁾
غير أنه أصرّ على رفع الفعل بعد حذفها.

وفي الأخير يبدو المبرد كأنه أحس شيئاً من الصلابة في موقفه، وأحبّ أن يُضفي عليه بعض المرونة؛ بالإشارة إلى الرأي المخالف لمدرسته، فذكر أن المخالفين لم يأبوا الرفع ولم يمنعوه، وإنما أجازوا الوجهين، الرفع والنصب «لأن المعنى إنما حقه (بأن)، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله: «(وأن أشهد اللذات هل أنت مُخَلِّدي؟) فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً للدلالة عليه»⁽²⁾.

هكذا عُولجت هذه المشكلة المتضمنة في بيت "طرفة" لدى أعلام المدرسة البصرية، ومنَ والآهم كما سيأتي. فكيف إذن نظر إليها علماء الكوفة، وما موقفهم منها؟
خالف علماء الكوفة ما ذهب إليه البصريون، وقالوا بجواز نصب (أن) الخفيفة الفعل المضارع، مع الحذف دون عوض.

فالمطرّد عند النحويين أنّ (أن) الخفيفة تضمّر بعد حروف معينة كالفاء والواو وأو، وتعمل النصب في الفعل؛ لأن هذه الحروف تدل عليها وتكون عوضاً منها. فهذا الشائع المتفق عليه عند العلماء.

لكن يبدو أن الكوفيين أحبوا بعض الاتساع في المسألة - وإن كان ذلك يؤدي إلى الخروج عن القاعدة - فنصبوا بـ (أن) محذوفة في غير المواضع المطردة.

ولما عدت إلى "ابن الأنباري"، وجدته يذكر أن الكوفيين استدلوا على جواز إعمال (أن) مع الحذف، بقراءة "عبد الله بن مسعود": ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا

(1) المبرد. المقتضب: ج: 2. ص: 136.

(2) المبرد. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 136.

إِلَّا اللَّهُ»⁽¹⁾. «فَنَصَب (لَا تَعْبُدُوا) بِأَنْ مُقَدَّرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ»، فحذف "أَنْ" وأُغْمِلَهَا مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف»⁽²⁾.

هكذا عرض "ابن الأنباري" حجة الكوفيين في هذه المسألة. وقد انطلقوا فيها من قراءة ابن مسعود المشار إليها. وهم يعرفون توجيه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «الشعر ديوان العرب فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْنَا الْحَرْفُ مِنَ الْقُرْآنِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، رَجَعْنَا إِلَى دِيَوَانِهَا فَالْتَمَسْنَا مَعْرَفَةَ ذَلِكَ مِنْهُ»⁽³⁾.

فاستشهدوا على إعمال (أَنْ) في المضارع دون عوض ببيت "طرفة" بنصب (أحضر). ولم يُسند ابن الأنباري ما ذكره إلى واحد معين من نخاة الكوفة. اعتمد على قراءة ابن مسعود السابقة، في معالجة القضية. وإنما ساق كلامه على العموم. والواقع أنني نقبت عن المسألة المطروحة لدى نخاة الكوفة، فلم أقف - فيما وقعت عليه يدي - على استشهاد بالآية السابقة، على تقدير (أَنْ) في (لا تعبدوا إلا الله). وقد وجدت الآية عند "الأخفش الأوسط" مستشهداً بها على رفع الفعل بعد حذف (أَنْ)، على مذهبه البصري. والقراءة عنده بالرفع ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾⁽⁴⁾.

والحقيقة التي لا مرء فيها أن رواية الكوفيين لبيت طرفة، وردت بنصب (أحضر).

(1) البقرة/ 83.

(2) ابن الأنباري. كمال الدين أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية للطباعة والنشر. صيدا. (د.ط.). 1997م. ج: 2. ص: 560.

(3) السيوطي. جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ). الإنقان في علوم القرآن: للمكتبة الثقافية. بيروت. لبنان. (د.ط.). سنة 1973م. ج: 1. ص: 119.

(4) انظر الأخفش معاني القرآن . ج 1. ص: 307.

استشهد به "الفراء" في معاني القرآن على إعمال (أن) مع الحذف في غير المواضع

المعدودة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي؟

وعنده أن وجود (أن) في الشطر الثاني دليل على تقديرها محذوفة في الشطر الأول، ولذلك نصب الفعل (أحضر)؛ قال: «ألا ترى أن ظهور (أن) في آخر الكلام يدل على أنها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها»⁽¹⁾.

على هذا الأساس خالف الكوفيون البصريين في رواية البيت، واختلف الاستشهاد به بين الفريقين؛ استدل به البصريون على رفع الفعل بعد حذف (أن) الناصبة دون عوض، واستدل به الكوفيون على جاوز إعمالها نصب. وعلى رأي الكوفيين هذا يسهل الأمر، ولا يكون في البيت مجال للتأويل والتخريج.

ولترك أعلام المدرستين الشهيرتين، ونمض قُدماً مع الزمن حتى عهد العلماء المتأخرين، لنرى كيف صارت القضية عندهم؟ وهل حصل فيها إجماع، أم ظل الخلاف فيها قائماً؟

الواقع أن حدة النزاع، وشدة التعصب المذهبي قد بلغت ذروتها في القرن الثالث الهجري في حياة أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب⁽²⁾. ثم أخذ ذلك التعصب يخف بمرور الزمن حتى صار العلماء من تلاميذهما يأخذون ما يستحسنونه من المدرستين. غير أن أثر ذلك التعصب لم يزل قائماً، بل ظل مستمرا لدى كثير منهم، حتى عهد متأخر. وظل الشاهد السابق، من معلقة طرفة، يستشهد به كل حسب نزعته.

(1) الفراء. أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207 هـ). معاني القرآن: تحقيق. عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النحدي ناصف. دار السرور. (د.ط.). (د.ت.). ج: 3. ص: 265.

(2) انظر العكبري. أبو البقاء (ت 616 هـ). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق. عبد الرحمن بن سليمان العنيمين. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ط: 1. 1986م. ص: 96.

والمتتبع للمسألة في كتب العلماء الذين جاؤوا بعد ذلك، يجد جلهم تجذبه فيها التركة البصرية.

فالشيخ "أبو منصور الأزهري" (ت 370 هـ)، عندما عرض لقوله عز وجل: "لا يعبدون إلا الله"، قال: «وكان في الأصل (أن لا يعبدوا)، فلما حذف (أن) رفعه مثل قول طرفة:

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أحضر اللذات هل أنت مُخلدي؟

أراد أن أحضر، فلما حذف (أن) رفعه»⁽¹⁾.

وكذلك "ابن جني" وأستاذه "أبو علي الفارسي" - وكلاهما ببغداديان - قد ذهبا في هذه المسألة مذهب سيويه، فالفعل (تسمع) في المثل المشهور "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" مرفوع عند ابن جني علي حذف (أن) واستدل على ذلك قائلا: «فمن أجل ذلك ارتفع الفعل في قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي؟

عند كثير من الناس لأنه أراد: أن أحضر»⁽²⁾.

وذلك ما كان عليه "أبو علي" في التذكرة القصرية على ما ورد في خزانة الأدب⁽³⁾؛ حيث عدّ (أن) المضمرة، والفعل بعدها في موضع نصب على الحالية، كي يتعلق بما قبله⁽⁴⁾.

(1) الشيخ أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ). معاني القراءات: تحقيق. أحمد فريد المؤيدي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1999م. ص: 54.

(2) ابن جني. أبو الفتح عثمان. سر صناعة الإعراب: تحقيق. حسن هنداي. دار القلم. دمشق. ط: 2. 1993م. ج: 1. ص: 285.

(3) هي أسئلة من أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري، وأجوبة من شيخه أبي علي الفارسي.

(4) انظر أبو علي الفارسي. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: ج: 8. ص: 508.

واستمرت المسألة كذلك عند كثير من المتأخرين، "فابن الأنباري" حين عرض لها صرح بأنه على مذهب البصرة. قال: «فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة»⁽¹⁾.

وكذلك مال إلى هذا الرأي كل من "ابن يعيش"، و"ابن الشجري"⁽²⁾.

وحاول "ابن هشام" أن يكون أكثر دقة وأكثر إنصافاً؛ فذهب إلى أن نصب الفعل بعد حذف (أن) «مطرّد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها، نحو: «خذ اللصّ قبل يأخذك» و"مرّة يحفرها" و"لا يبدّ من تتبّعها»"⁽³⁾.

ثم أعرب عن ميله إلى الرأي البصري؛ فاختار الرفع في مثل هذه العبارات، وذكر أن المشهور في ذلك بيت طرفة، وساقه يرفع (أحضر)⁽⁴⁾.

وقليل جدا من المتأخرين من ثخا نحو الكوفيين؛ كعبد الله القيسي في كتابه "إيضاح شواهد الإيضاح"، وكذلك عبد القادر البغدادي في الخزانة⁽⁵⁾.

فإذا تدبرنا الآن آراء البصريين والكوفيين، وجدنا مذهب البصريين يقوم على أساس قوة العامل أو ضعفه. ولما كانت عوامل الأفعال عندهم ضعيفة، ترتب على ذلك عودة الفعل إلى الحال التي كان عليها في الأصل؛ وهي الرفع عند التجرد من النواصب والجوازم، وهذا بلا خلاف.

غير أن القول بقوة العامل وضعفه، قول - في نظري - بعيد عن واقع اللغة. وتشبيه البصريين (أن) الخفيفة بـ (أن) المشددة في العمل، وقولهم أن (أن) المشددة أصل والخفيفة

(1) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 565.

(2) انظر ابن يعيش. شرح للفصل. ج: 4. ص: 27. 28، كذلك ابن الشجري. ج: 1. ص: 124.

(3) ابن هشام الأنصاري. معني اللبيب: ج: 2. ص: 379.

(4) ابن هشام. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 380.

(5) انظر القيسي. أبو علي الحسن بن عبد الله. إيضاح شواهد الإيضاح: تحقيق. محمد بن حمود الدعجاني. دار

الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ط: 1. 1987م. ج: 1. ص: 284، كذلك عبد القادر البغدادي. خزانة

الأدب: ج: 1. ص: 119.

فرع، وأن المشددة يبطل عملها عند الحذف ولذلك وجب أن تحمل عليها الخفيفة⁽¹⁾، كلام
يجرنا إلى فلسفة لغوية تبعد كثيرا عن واقع الاستعمال اللغوي. ولنا أن نتساءل هنا، ما الدليل
على أن المشددة هي الأصل، والخفيفة فرع عليها. ألا يجوز القول بأن العكس هو الصحيح؛
على أساس أن الأصل يكون بسيطا، كما أن الأصل في الكلمات هو المفرد المذكر، فإذا
أردنا المؤنث زدنا عليه علامة التأنيث، وإذا أردنا المثنى أو الجمع زدنا العلامة الدالة على
ذلك، وهكذا. كذلك يمكن القول أن (أن) الخفيفة هي الأصل، فإذا زدنا عليها فشددناها
خرجنا إلى الفرع.

ويدنو لي أن البصريين لم يعتمدوا على هذا بل انطلقوا من فكرة أخرى، لهم فيها
رأي، وهي أن (أن) المشددة تعمل في الأسماء، والخفيفة تعمل في الأفعال. والاسم عندهم
أصل والفعل فرع عليه. وهذا كله بعيد عن الاستعمال الفعلي للغة.

فالشاعر حين كان يتكلم، إنما كان يحتذي سنن العرب في كلامهم، غير مبال بما هو
خارج عن واقع الاستعمال اللغوي.

وقولهم بإهمال (أن) عند الحذف لضعفها، وأنها تحمل مظهرة، قول - في نظري - لا
يؤيده الاستعمال الشائع. وأدلتهم قابلة للنقاش. استشهدوا على إهمال (أن) مظهرة بقول
الشاعر:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا جاحة لي خف محملا	وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكما	مني السلام، وأن لا تشعرا أحدا ⁽²⁾ .

فقال الشاعر في البيت الثالث (أن تقرأن). وعندهم أنه أهمل (أن)، فلم يحذف النون
من آخر الفعل، وهي علامة الرفع في الأفعال الخمسة.

وذلك عندهم، على لغة جماعة من العرب كانت تحمل (أن) المصدرية.

(1) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج 2. ص 563.

(2) انظر ابن الأنباري. المصدر نفسه: ج 2. ص: 563.

وليت شعري كيف أجازوا القياس على لغة جماعة من العرب، وهم أصحاب القياس على الشائع المطرد. مع العلم أن هذه الأبيات الثلاثة مجهولة القائل. علق عليها البغدادي صاحب الخزانة؛ فقال: «وهذه الأبيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب نحو، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر»⁽¹⁾.

يضاف إلى ما تقدم أنه وُجدَ من أصحابهم مَنْ شذَّ عن مذهبهم. فقد ذكر أبو العلاء أنه «حكى "المازني" عن "علي بن قطرب" أنه سَمِعَ أباه "قطرباً"⁽²⁾ يحكي عن بعض العرب نصب (أحضر)»⁽³⁾.

فإذا علمنا أن "قطرباً" بصري المولد والمَرَبِّي، وأنه لزم "سيبويه" وأخذ عنه كثيراً⁽⁴⁾، وقد روى البيت بالنصب. فهذا يعني أن من البصريين مَنْ نصب (أحضر) كالكوفيين.

وأكثر من ذلك كله، فإن "سيبويه" نفسه لم يكن موقفه من المسألة محدداً، إذ يلاحظ عليه بعض الاضطراب؛ فهو يأبي نصب الفعل مع حذف (أن) دون عوض، واحتج لذلك بالشاهد الذي بين أيدينا من معلقة طرفة. ثم تراه في موضع آخر من كتابه - في قضية مماثلة - يعتد بحذف (أن) ونصب الفعل. وذلك تخريجه لقول الشاعر:

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدَةً⁽⁵⁾ وَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ⁽⁶⁾

(1) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ط: 2. سنة 1981م. ج: 4. ص: 380.

(2) هو محمد بن المستنير من أصحاب سيبويه (ت 206 هـ). (انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي: ص: 99).

(3) الرسالة: ص: 337.

(4) انظر شوقي ضيف. المدارس النحوية: دار المعارف. القاهرة. ط: 8. (د.ت). ص: 108.

(5) في الكتاب (واحد) بالخاء المهملة. وفي غيره بالجيم المعجمة. كالإنصاف: ج: 2. ص: 561. والمعني: ج: 2. ص: 380.

(6) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 307. والبيت منسوب في الكتاب لعامر بن جوين الطائي، وفي اللسان (غ.ب.س) قال ابن منظور. (قال عُمَرُ بن جوين أو امرؤ القيس).

حيث ذهب إلى نصب الفعل (أفعله) بتقدير (أن) المصدرية مضمرة للضرورة. والملاحظ هنا أنه أضمرها في موضع لا يجوز إظهارها فيه؛ وهو خير كاد. قال عز وجل: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾. ومثل هذا في القرآن كثير.

قد يجوز للشاعر استعمالها قبل المضارع الواقع خيرا لكاد ضرورة، لكن سيويه ركب ضرورة على ضرورة؛ ضرورة استعمالها، وضرورة حذفها في آن واحد. واعتد بعملها مع إضمارها في هذا البيت، ومنعه في بيت طرفة!

وأما الكوفيون فقد اعتمدوا في مذهبهم، على السماع سماع الشاهد مرويًا بالنصب. ولما كان صاحبه ممن يحتج بكلامهم، وقد وجد في كلام العرب ما يشبهه، كالعبارات المشهورة التي سبقت الإشارة إليها⁽²⁾، أجازوا إعمال (أن) المصدرية في الفعل دون عوض.

غير أنه وجد من أصحابهم من شذَّ عن مذهبهم هم أيضا مثل البصريين.

فقد وجدتُ "أبا العباس ثعلب" يتمسك بالقياس، ويحكم على قول العرب "خذ اللص قبل يأخذك" بالشذوذ، لأن القياس عنده "خذ اللص قبل يأخذك" بالرفع. وأنشد بيت "طرفة" بالنصب، ثم أشار إلى أنه يروى (أحضر) واختار هذه الرواية بالرفع. وقال: «الرفع القياس»⁽³⁾.

فكما لم يكن البصريون متفقين، كذلك كان الكوفيون.

وقد عرض أبو العلاء لهذه المسألة، في القرن الرابع الهجري. ومما لاشك فيه أنه كان عارفا بكل الآراء فيها؛ يبدو ذلك جليا من خلال إثارته للمسألة في الغفران، حيث يلوح للقارئ موقفه تلميحاً لا تصريحاً. أقول هذا لأنني وجدت أبا العلاء في هذه المسألة على غير

(1) البقرة/ 71.

(2) انظر ص: 110 من هذا البحث.

(3) ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 291 هـ). مجالس ثعلب: تحقيق. محمد عبد السلام محمد هارون. دار

للعارف. القاهرة. ط: 4. 1980م. القسم: 1. ج: 7. ص: 317.

عادته في المسائل الأخرى التي حللها تحليلاً دقيقاً وناقش فيها النحويين، وخطأهم أحياناً، وأعطى رأيه بكبرياء كما سيأتي.

وفي هذه المسألة بدا متحيزاً - على استحياء - إلى رأي الكوفيين. فبدأ بذكر كراهة سيويه لنصب (أحضر) مشيراً إلى ما كان من اعتقاد سيويه بضعف عوامل الأفعال، وأنها لا تعمل مضمرة، قال: «وأما سيويه فيكره نصب (أحضر) لأنه يعتقد أن عوامل الأفعال لا تضمر»⁽¹⁾.

وعندما ذكر مذهب الكوفيين الذي يميز نصب الفعل بالحرف المقدر، رجح ذلك وأكدّه، على أساس أن (أن) في الشطر الثاني دالة على أخرى مقدرة في الشطر الأول. وهذا مذهب الفراء⁽²⁾.

ولم يستبعد أبو العلاء حمل هذه المسألة على العطف على التوهم؛ فكأن الشاعر توهم أنه أي ب (أن) في الشطر الأول، فعطف عليها أخرى في الشطر الثاني، ومثل لذلك بيت لشاعر آخر لم يذكر اسمه. قال أبو العلاء: «وكان الكوفيون ينصبون (أحضر) بالحرف المقدر، ويقوي ذلك "وأن أشهد اللذات" فحُتَّ⁽³⁾ بأن، وليس هذا بابتعد من قوله:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ قَبِيلَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابُهَا»⁽⁴⁾.

ويُنتَصَرُ للكوفيين، ويدعم مذهبهم؛ فيذكر أن من البصريين من روى بيت "طرفة" عن بعض العرب بالنصب. وقد سبقت الإشارة إلى هذا⁽⁵⁾.

وإذا صح هذا الخبر الذي نقله أبو العلاء، فإنه يكون من البصريين من ينصب، على مذهب الكوفيين، لأن "قطرباً" من نخاة البصرة.

(1) الرسالة: ص: 336.

(2) انظر ص: 108 من هذا البحث.

(3) الخطاب لطرفة صاحب البيت الشاهد. لأن الحوار معه.

(4) الرسالة: ص: 336. والبيت للأحوص المربوعي.

(5) انظر ص: 112 من هذا البحث.

إن الروايات المختلفة التي وردت في هذا الشاهد، والآراء المتضاربة بشأن المسألة المتضمنة فيه لتثير العجب، وتدعو القارئ إلى التأمل والتدبر.

وبعد، ماذا عسى أن أقول بعد أن اختلفت أقوال النحاة وتضاربت آراؤهم عبر العصور؟

أقول ليس لي إلا ما يكون للباحث، في مثل هذه الحال، من تحري الدقة والموضوعية، طلباً للحقيقة، والتماساً للصواب.

وعليه لا مناص لي من القول بأن الحقيقة التي لا مرء فيها أن طرفه، إنما أنشد بيته برواية واحدة وعلى وجه واحد؛ برفع (أحضر) أو نصبه، حسب ما كانت تتكلم به العرب لا غير.

وأن النحويين، فيما بعد، هم الذين تصرفوا في الرواية، وبدلوا حركة الفعل بما ينسجم مع قواعدهم التي أرادوا لها الشمول.

وقد كان البصريون أشد حرصاً من غيرهم على ذلك. تشددوا في القياس، ولم يحفلوا باللغات الضعيفة واللهجات الشاذة في تعييدهم للعربية، كي يقدموها للناس في أزهى صورة وأفصح عبارة. لا يدخلها شيء مما يثير الشك أو يفتح الباب لغير ما تكلمت به العرب على مرّ العصور.

وهذا لعمرى، عمل جليل وشيء حسن وجميل، لأنه يقف في وجه الزائف، ويمنع الفوضى والاضطراب بغير فائدة، ويكفل استقامة ألسنة الناس على لغة فصيحة صحيحة لا فساد فيها ولا اعوجاج.

لكن القياس، إنما وضع أصلاً لقياس ما لم يسمع على ما سمع، وهذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان.

وإذا ثبت عندنا السماع الصحيح بالرواية الموثوقة فأى دور يبقى للقياس؟

فقد تمسك البصريون برواية الرفع، وتمسك نظراؤهم في الكوفة برواية النصب.

والحقيقة أني وقفتُ على رواية ثالثة مغايرة تمامًا، إذا صحتُ فلا خلاف في البيت المذكور ولا جدال، لأن فيها ما يهدم كل ذلك ويبطل كل ما بناه النحويون. وتكون بمثابة "جهيزة" التي قطعتُ قول كل خطيب.

وهذه الرواية هي لنحوي بصري من طبقة المازني وقطرب. وردت عند ابن الأنباري في "شرح القصائد السبع الطوال"، حيث قال: «وروى التَّوْزِي⁽¹⁾»
ألا أيها اللاحي أن أحضر الوغى⁽²⁾.

ففيها (أن) ثابتة، ولعلها الرواية التي أشار إليها كل من "ابن أبي سعيد السيرافي" والخطيب التبريزي، إلا أنهما لم ينسباها لأحد⁽³⁾.

وعلى هذه الرواية، فلا شاهد في بيت "طرفة" المذكور، على المسألة التي فاضت بها كتب النحاة جدالاً.

والظاهر أن بيت "طرفة" لم يكن مقصوداً لذاته من طرف النحاة؛ لأن القضية النحوية التي استشهدوا به عليها كانت مطروحة في القرآن، وفي غيره من الشعر والكلام المنشور، كما مرّ في أثناء عرض الخلاف فيها. غير أنه كان في نظر النحويين شاهداً قوياً، يلجؤون إليه في كل حين، على أساس أن صاحبه من فحول الشعر في أزهى عصور الفصاحة العربية.

وقد استقرّ عندي - من خلال اطلاعي على المسألة - أن إصرار البصريين على رواية الرفع، وإصرار الكوفيين على رواية النصب، يعود في جوهره إلى ما كان من اختلاف في المنهج بين المدرستين. إذ يقوم منهج البصريين على الأخذ عن الأعراب الذين لا يُشك في سليقتهم اللغوية، مع التشدد في القياس عليها، وعدم الالتفات إلى اللغات الشاذة، إلا ما

(1) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التَّوْزِي (ت 230 هـ)، والتَّوْزِي: نسبة إلى مدينة تَوْز. معدود في الطبقة السابعة من نخبة البصرة. (انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ص: 99).

(2) انظر ابن الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص: 193.

(3) انظر ابن السيرافي. شرح أبيات سيويه: ج: 2. ص: 49. 50، كذلك التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 81.

كان على سبيل التنبيه إليها، لإبعادها عن ألسنة الناس. كل ذلك من أجل إخراج العربية في صورة زاهية؛ لا يشوبها زيف من استعمال رديء، ولا هجنة من لغة شاذة.

ويقوم منهج الكوفيين على السماع، وليس معنى ذلك أنهم لم يكونوا يعرفون القياس والعلل والاحتجاج، فإن إمامهم الكسائي، قد اطلع على ذلك عند سيبويه والخليل وغيرهما، حتى كان يقول: إنما النحو قياس يُتَّبَعُ وبه في كل أمر يُتَّفَعُ⁽¹⁾.

إلا أن الكسائي وأصحابه توسعوا في الرواية التي تعتمد على السماع، والأخذ عن جميع الأعراب حتى الذين استقروا منهم في الأمصار وتحضروا. كل ذلك من أجل الحفاظ على الحروف الشاذة في القراءات القرآنية، وصيانة اللغات الشاذة المسموعة عن العرب⁽²⁾.

وعليه أتيح لنفسه القول بأن البصريين ما كانوا يقبلون رواية الكوفيين بنصب الفعل (أحضر)، في الشاهد المذكور، حتى ولو أنشده "طرفة" نفسه بين أيديهم، لا لشيء سوى لأن ما خالف القواعد الكلية المطردة عدوه، في مذهبهم، شاذاً ولو جرى على ألسنة الأعراب الفصحاء.

وهذا منهج صارم وقويم، لأنه - لا شك - يكفل للغة صفاءها ونقاءها. ولكن مبدأ الإنصاف يقضي دائماً بالاعتراف؛ فإذا صحت رواية البيت عن "طرفة" بالنصب، فقد وجب الأخذ بها. لأن "طرفة" واحد من فصحاء العرب الذين بلغت العربية مرحلة النضج والاكتمال على أيديهم. فقد نقل "ابن جني" عن أستاذه "أبي علي الفارسي" ما نصّه «إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس»⁽³⁾.

وإهدار البصريين لمثل هذا مما جرّت به ألسنة العرب في عهد الفصحاة، يُعدّ إجحافاً في حقّ العربية وتَغْفِيَةً لكثير من الآثار الأدبية.

(1) انظر شوقي ضيف. المدارس النحوية: ص: 176.

(2) انظر شوقي ضيف. المرجع نفسه: ص: 279.

(3) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. المنصف في التصريف لابن جني: تحقيق. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. ط: 1. 1984م. ج: 1. ص: 279.

وفي غير هذه الحال، فالقياس على الشائع الأعم أولى من غيره؛ حفاظاً على سلامة اللغة وإطرادها.

ولعل هذا ما جعل أبا العلاء، وهو العارف بأساليب العربية، يميل في تناوله للقضية بعض الميل إلى مذهب الكوفيين.

الجمعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

(9) - حذف الفعل لكثرة الاستعمال، كما في قول "أوس بن حجر":

تواهُقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفٌ.

أثار أبو العلاء هذه المسألة في لقائه بـ "أوس بن حجر"، في جحيم الغفران. فبدأ حواراً مع الشاعر - وهو يتعذب في الجحيم - سائلاً محققاً في نسبه أبيات، أنشدها الرواة تارة "لأوس" وتارة أخرى "للنابغة". فلم يجبه الشاعر، ويُشير عليه بالتماس الإجابة، عن ذلك من "النابغة الذبياني"؛ إذ هو في نعيم الجنة، على ما تخيَّله أبو العلاء في الغفران.

يُخرج بعد ذلك من هذه القضية الأدبية، دون إطالة، ودون إصرار على الإجابة. ويدخل بالشاعر في قضية نحوية بادية في البيت المذكور، ويناقشه فيها مناقشة لغوية معترضاً على "سيبويه". قال أبو العلاء: «وكان في عَزَمِي أن أسألك عما حكاه "سيبويه" في قولك: تُواهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ، وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفٌ»⁽¹⁾.

أنشد "سيبويه" هذا البيت شاهداً على حذف الفعل في الكلام إذا كان معلوماً لكثرة استعماله. وذلك في باب سماه: «هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»⁽²⁾ غير أن البيت عنده مختلف بعض الشيء عما رواه أبو العلاء في الغفران؛ فقد جاء في الكتاب:

* تواهُق رِجْلَاهَا يَدَاهَا *

بإضافة اليدين إلى ضمير المؤنث. وفعل "ابن جني" مثله تماماً⁽³⁾. ولعل صاحب معجم الشواهد عوّل على هذين المصدرين في إثبات رواية البيت؛ فجاء عنده مطابقاً لما عندهما⁽⁴⁾.

(1) الرسالة: ص: 314.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 280.

(3) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 2. ص: 425، كذلك سرّ صناعة الإعراب: ج: 2. ص: 483.

(4) انظر إميل بديع يعقوب. المعجم المفصل للشواهد النحوية الشعرية: ج: 2. ص: 566.

وقد أشار الدكتور "محمد عبد السلام هارون" - محقق الكتاب - إلى أنه يروى (يَدَاهُ)، كما في رسالة الغفران، ووصف ذلك بأنه الأجدود⁽¹⁾. وهذا ما اختاره أيضا الأستاذ محمد علي النجار، محقق الخصائص⁽²⁾، وكذلك ورد في اللسان⁽³⁾. وأما الديوان فقد جاء فيه: * تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ *⁽⁴⁾.

أشرت قبل قليل إلى أن سيبويه قد أورد بيت "أوس بن حجر" في مجال الاستشهاد على إضمار الفعل لكثرة استعماله. وأوضح أن الفعل في هذا الباب منه ما لا يحسن إظهاره؛ وذلك لكثرة دورانه على الألسنة حتى صار معلوماً، فلا يحتاج المخاطب إلى ذكره. وربما كان إظهاره في الكلام قبيحاً. ومنه الفعل المتروك استعماله فلا يصح إظهاره. ومنه ما يكون المتكلم معه بالخيار؛ إن شاء أظهره، وإن شاء أضمره.

والذي يفهم من كلام سيبويه أن قول "أوس بن حجر"، من هذا الضرب الأخير. وتقدير البيت - في ضوء ما قبله من الأمثلة وما بعده - أن الشاعر أضمر فعلاً دلّ عليه المذكور في أول البيت. وهذا الإضمار يترتب عليه القول بحذف مفعولين؛ فكأنه قال: تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا (يَدَيْهَا) و(تَوَاهِقُ) يداها رجليها⁽⁵⁾، إلا أنه أضمر الفعل الثاني لدلالة الأول عليه وحذف مفعوله، كما حذف مفعول الأول.

والذي أدى إلى هذا الإضمار - في نظر سيبويه - هو أن (تَوَاهِقُ)⁽⁶⁾ من فاعلٍ، والمفاعلة تفيد المشاركة، التي لا تكون من أقل من اثنين. ولذلك فرجلاها (يعني المتأخرتين من قوائم الأتان) تَوَاهِقَانِ يَدَيْهَا (يعني المتقدمتين من قوائمها)، ويذاها تَوَاهِقَانِ رِجْلَيْهَا.

(1) انظر محمد عبد السلام هارون: كتاب سيبويه: ج: 1. ص: 287. هامش: 3.

(2) انظر محمد علي النجار. كتاب الخصائص لابن جني: ج: 2. ص: 425. هامش: 4.

(3) انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (و.ه.ق).

(4) ديوان أوس بن حجر: تحقيق. محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت. ط: 2. 1967م. ص: 73. وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

(5) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 280. 281.

(6) المواهقة في التفسير: هي أن تسمي مثل سَيْرِ صَاحِبِكَ، وهي المواضعة والمواغدة كله واحد. (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (و.ه.ق)).

فلما عَلِمَ أن المواهقة تقتضي هذا المعنى بالذات دون غيره، جاز للشاعر إضمار الفعل الثاني حَمَلًا على معنى الكلام الأول؛ كأن الشاعر عندما قال (تواهى رجلاها)، قال: و(تواهى يداها).

لكن يلاحظ على سيبويه أنه أنشد البيت بإضافة اليدين إلى ضمير المؤنث؛ كأن الأتان تعدو وحدها. وهذا يضعف المعنى الذي أراده الشاعر، فالأجود إضافة اليدين إلى ضمير المذكر الذي هو للعير. وذلك لأن الشاعر يصف عيرًا يلاحق أتانًا ويلازمها، وعليه فرجلاها تواهقان يديه.

أضف إلى هذا أن رأي سيبويه بحذف الفعل لكثرة الاستعمال، يعني حذفًا كثيرًا: حذف مفعول الفعل الظاهر، ثم حذف فعل مقدر وحذف مفعوله. وهذا يؤدي إلى تعقيد المسألة - على بساطتها -، وبُعْد معنى البيت؛ فلا يدرك إلا بعد طول تأمل، وكد في التفكير وإعمال النظر.

لكن رأي "سيبويه" هذا، قد لقي، صداه في "ابن جني" الذي عقد فصلًا في الخصائص، تحدث فيه فيما سماه بالحمل على المعنى، وأورد قول "أوس بن حجر" في جملة الشواهد التي ساقها لذلك الغرض. وجعله مثل قولنا: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرُو»⁽¹⁾، حيث يرتفع عمرو بفعل مضمر غير هذا الظاهر.

والذي يفهم مما قاله "ابن جني" حول هذا المثال، أن تقدر العبارة ب: ضَارَبَ زَيْدٌ وضَارَبَ عَمْرُو؛ فعمرُو مرفوع بذلك الفعل المضمَر. وبغير هذا الإضمار لا يصح فيه إلا النصب.

على أن المضمَر هنا يجوز إظهاره، فيقال: ضَارَبَ زَيْدٌ وضَارَبَ عَمْرُو، لأن صيغة فاعلٍ تفيد الطلب.

(1) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 2، ص: 425، 426.

ومثل هذا قول "أوس بن حجر"، حيث تُرفع (يَدَاهَا)⁽¹⁾ بفعل مضمر كما سبق حملاً، في المعنى، على (تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا).

وما كان أدقَّ "ابن جني" في كلامه، عندما قابل مثاله السابق بقولهم: اختصم زيدٌ وعَمَرُو، حيث يرتفع عَمَرُو بمضمر لا يصح إظهاره في اللفظ. وسبب ذلك - في نظري - أن إبراز المضمر في مثل هذه العبارة يثقل الكلام بلا فائدة؛ لأن صيغة (افتعل) يؤتى بها لمطاوعة (فَاعَلَ)، وتفيد المشاركة التي لا تكون من طرف واحد. قال "ابن جني" مُعَلَّلاً مَنْعَ إظهار المضمر في العبارة الأخيرة: «وأنت مع هذا لو نطقت بهذا الذي تقدره لم يصلح الكلام معه، لأن الاختصاص لا يكون من أقل من اثنين..... كأشياء تكون في التقدير فَتَحْسُنُ، فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قَبَحَتْ»⁽²⁾.

وقد تابع "ابن جني" هذه القضية بدقة وعناية مدعماً رأيه بالأمثلة، لِيُثَبِتَ في النهاية تخريجه لليبس السابق؛ بأن (رَجَلَيْهَا) مرفوعتان بالفعل الظاهر، وأن (يَدَيْهَا) مرفوعتان بآخر مضمر، مؤكداً بأن العامل المضمر إذا دل عليه غيره لا يضعف، ويعمل مثل الظاهر، قال: «..... فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره؛ نحو قوله: * تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا *»⁽³⁾.

لكن "أبا العباس المبرّد" خالف "سيبويه"، واعترض على روايته مخطئاً مَنْ أنشد البيت برفع اليَدَيْنِ؛ لمخالفة القياس الذي يقضي بنصبهما. ولعله اختار هذا تفادياً لِمَا يترتب على رفعهما من الإضمار والتقدير. فكان "أبا العباس" يقبل هذا، حين لا مَنَدُوحة عنه فقط، وحين لا يكون للكلام تخريجٌ إلا به. وأما في غير ذلك، فالأولى الأخذ بالمألوف إذا وافق القياس وأدى المعنى دون تكلف في التقدير. لذلك أنشد:

« * تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسُهُ * »

(1) بإضافة اليدين إلى الموث كما في الكتاب: وفيها نظر؛ إذ الأجود إضافتهما إلى ضمير المذكور العائد على يدي العَبْر الذي كان يلاحق الأتان.

(2) ابن جني. الخصائص: ج: 2. ص: 426.

(3) ابن جني. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 428.

[وقال] فمن أنشد برفع اليدين فقد أخطأ، لأن الكلام لم يَسْتَعْنِ⁽¹⁾ ولذلك منع أن يُقال «ضاربَ عبد الله زيدٌ» [وقال] لأن من كل واحدٍ منهما ضرباً⁽²⁾.

لكن الشيء اللافت للنظر حقاً، هو أن "أبا العباس" - وهو بصري - قد خالف رأي زعيم مدرسته، وهذا ما يدعو إلى التساؤل: أكان علماء المدرسة الواحدة يختلفون في مثل هذه القضايا؟

تلقانا الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب. فإن الروايات تحدثنا بشيء من هذا كان يقع من أبي العباس. ذكر ابن جني أن أبا العباس صَنَّف كتاباً تَعَقَّبَ فيه أخطاء سيبويه، سماه "الرَّدُّ على سيبويه" أو "مسائل العَلَط"، محاولاً إظهار التفوق على إمام النحاة. لكنه سرعان ما تراجع مُعتذراً عما فعله، في كتابه ذاك. حدَّث "ابن جني" عن "أبي علي الفارسي" أن "المبرد" قال: «إن هذا كتاب عملناه في أوان الشيبية والحدائثة»⁽³⁾ وهذا يدل بوضوح على أنه تراجع عن آرائه التي خالف بها "سيبويه"، بعدما تَخَطَّى مرحلة الشباب.

ومن نصب اليَدَيْنِ في قول "أوس"، وإضافتهما إلى ضمير المذكور، مثل "المبرد"، صاحبُ "سمط اللآلي"⁽⁴⁾.

في الأخير لابد من الرجوع إلى أبي العلاء لمعرفة رأيه في المسألة، هل كان على رأي سيبويه وابن جني، أم كان على رأي المبرد، أم كان له رأي مستقل عنهم جميعاً؟

مما لا شك فيه أنه وصلته أقوال العلماء في هذه المسألة، فكان له منها موقف واضح. فقد خالف بعضهم كل الخلاف، واتفق مع بعضهم بعض الاتفاق؛ خالف سيبويه خلافاً جوهرياً، فأنكر عليه رفع الرجلين واليدين في آن واحد. ولم تكن مخالفته له مجرد المخالفة، كما قد يُظنُّ به؛ فقد ظهر في هذه المسألة بمظهر العالم بالعربية الملم بدقائقها، فناقش قول

(1) المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 285.

(2) المبرد. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 285.

(3) ابن جني. الخصائص: ج: 3. ص: 287.

(4) انظر أبو عبيد البكري الأوثمي. سمط اللآلي، المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القاضي: تحقيق. عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. (د.ط.). (د.ت.). ج: 2. ص: 700.

"أوس" مناقشة علمية موضوعية، وقلّب القضية على وجوهها، فاختار الوجه الذي يتفق مع القياس، دون اللجوء إلى الإضمار والتقدير - كما فعل سيبويه - بلا مُوجبٍ من ضرورة. فالأفضل - عند أبي العلاء - أن تُنصب الرّجلان وترفع اليدان، مادام ذلك لا يؤثر في الوزن. قال: «فإني لا أختار أن ترفع الرّجلان واليدان، ولم تدعُ إلى ذلك ضرورة، لأنك لو قلت: * تَوَاهَقُ رِجْلَيْهَا يَدَاهُ * لم يزغ الوزن»⁽¹⁾.

وبعد أن عبر عن رأيه بوضوح في القضية، وحدد موقفه منها، عاد إلى رواية سيبويه * تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ *، برفع الرجلين واليدين معاً، والتمس لها وجهاً غير الذي قال به سيبويه؛ وهو أن يكون الشاعر قد طلب المشاكلة اللفظية، في قوله: (رجلاها يداها).

وهو بعد أن لفتَ الانتباه إلى إمكان إرادة الشاعر مثل هذه المشاكلة، ردها على الشاعر - إن صحت الرواية -، ولم يسلم بها؛ لأنه أخذها بمعيار لغوي، فوصفها بالمشاكلة الضعيفة. وذلك لأن اليدين مضافتان إلى ضمير المذكر، خلافاً للرجلين المضافتين إلى ضمير المؤنث. وهذه التفاتة لطيفة، قد لا يهتدي إليها غير اللغوي. قال أبو العلاء: «ولعلك، إن صح قولك لذلك، أن تكون طلبت المُشَاكَلَةَ، وهذا المذهب يقوى إذا رُويَ * يداها * بالإضافة إلى المؤنث، فأما في حال الإضافة إلى المذكر فلا قوة له»⁽²⁾.

والظاهر من كلام أبي العلاء أنه يشك في رواية سيبويه ويردها؛ ربما على أساس ما يترتب عليها من تقدير، وما يثيره ذلك من خلاف في الرأي مُفضٍ إلى الجدل بلا فائدة. فعبارته: (إن صحّ قولك لذلك)، تشير إلى ذلك وتدل عليه.

لكن كلام أبي العلاء عن المشاكلة، المشار إليها، وأنها تصح إذا أُضيفَت اليدان إلى ضمير المؤنث، لا يسلم من النقد؛ إذ تصبح العبارة:

(1) الرسالة: ص: 342.

(2) المصدر نفسه: ص: 342.

* تواهق رجلاها يداها *، وفي هذا فساد ظاهر لمعنى البيت؛ لأن المواهقة تصبغ محصورة بين رجلَي الأتان ويديها، كأنها تركض وحدها. وليست في الحقيقة كذلك؛ فقد كان في إثرها غيرٌ، يركض على منوال ركضها⁽¹⁾.

من كل ما تقدم يتبين للبحث أن بيت "أوس بن حجر" قد ورد بروايات مختلفة. والحقيقة التي لا شك فيها أن "أوسًا" لم يكن يُنشده إلا بوحدة من تلك الروايات فقط.

وإذا كان لا بد للباحث من كلمة يقولها، فالذي رجح - عندي - وتقرر بعد مناقشة الأقوال السابقة، أنه إذا صحَّت رواية رفع الرجلين واليدين في آن واحد، كالتي في الكتاب فلا تخريج للبيت إلا على الوجه الذي قال به سيويه. ذلك لأن يَدَي العير تواهقان رجلَي الأتان، ورجليها تواهقان يَدَيه. فكل من اليدين والرجلين تؤثران وتتأثران؛ على أساس معنى المشاركة، الذي تفيده صيغة (فَاعِلٌ): وَاهَقَ مواهقة.

وإذا لم تثبت تلك الرواية، كأن يكون "سيويه" قد صنعها بتغيير الرواية الصحيحة عن قصد، ليدعم بها رأيه في قضية حذف الفعل لكثرة الاستعمال، التي سبقت الإشارة إليها. ولعلَّ هذا ما عناه "أبو العباس المبرد" حين قال: «فمن أُنشد برفع اليدين فقد أخطأ»⁽²⁾.

فإن النحويين كانوا يُلجأون أحيانا إلى تغيير رواية الشواهد الشعرية⁽³⁾، من أجل بناء قاعدة، أو تقرير قضية.

قلت إذا صحَّ أن البيت قد مسته يد التغيير، لهذا السبب أو ذاك، فالرأي الأمثل - عندي - في تخريج بيت "أوس"، أن تُرفع اليدان وتُنصَّب الرجلان، وهو ما اختاره أبو العلاء؛ لأن المعنى يقتضي ذلك. فالأتان تُعدُّو أمام العير، وهو يسوقها إلى الجهة التي يُريدها، فيتعين عليه مواهقتها في عدوها؛ أي أن يعدو على مثل عدوها، فيلزم من ذلك أن تواهق يداها

(1) تذكر المصادر أن الشاعر يصف حمرا وحشيا يسوق أتاناً إلى الوجه الذي يريده، ويرعجها نحوه ويلازمها، جاعلا رأسه على عجزها كالقنْب (الرحل) على ظهر البعير. (انظر عبد السلام هارون. الكتاب: ج: 1. ص: 287. هامش: 3).

(2) المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 285.

(3) انظر رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية: مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط: 2. ص: 87.

رَجُلِيهَا. عَلَى هَذَا يَتَضَحْ مَعْنَى الْبَيْتِ، حَتَّى لَيْكُونَ كَلَوُحَةٌ مَحْلُوءَةٌ تَتَرَاءَى لِلْقَارِئِ مِنْ خِلَالِ الْكَلِمَاتِ.

وَيَجْدُرُ فِي الْأَخِيرِ أَنْ أُسَجَّلَ هَذِهِ الْإِتْفَاتَةُ دَفْعًا لِمَا قَدْ يَقُومُ فِي وَهْمِ بَعْضٍ؛ كَأَن يُظَنُّ أَنَّ الْبَيْتَ جَاءَ بِلُغَةِ الْقَصْرِ، الَّتِي تَلْزِمُ الْمُثْنَى الْأَلْفَ فِي الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى وَالْمُلْحَقَ بِهِ بِالْأَلْفِ مُطْلَقًا: رَفْعًا، وَنَصْبًا، وَجَرًّا؛ فَيَقُولُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا»⁽¹⁾.

أَقُولُ إِنَّ تَخْرِيجَ الْبَيْتِ، الْمَطْرُوحَ لِلدِّرَاسَةِ، عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لَا يَصَحُّ فِي عَقْلِ؛ لِأَنَّهُ "لَأَوْسُ بْنُ حَجَرِ الْأَسَدِيِّ"، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ هَذِهِ لُغَتُهُ. فَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْقَصْرَ «لُغَةً كِنَانَةً وَبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَنِي الْعَنْدَرِ وَبَنِي هَجِيمٍ وَبَطُونٍ مِنْ رِبِيعَةِ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ وَزَيْدٍ وَخَثْعَمٍ وَهَمْدَانَ وَعَذْرَةَ. وَخَرَجَ عَلَيْهِ [الْقَصْرُ] قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ)، وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ)»⁽²⁾.

(1) ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1، ص: 58، 59.

(2) محي الدين عبد الحميد. منحة الجليل: حاشية على شرح ابن عقيل: ج: 1، ص: 58. هامش: 1.

(10) - حذف التنوين لالتقاء الساكنين

أثار أبو العلاء هذه المسألة في سياق نقد رواية شعر منسوب إلى "آدم" عليه السلام؛ وذلك عند محاورته له في جنان الغفران على لسان ابن القارح.

أورد أبياتاً اشتهرت في كتب الأدب واللغة بنسبتها إلى "آدم" أبي البشر. ونقد روايتها من داخل الأبيات نفسها، مثبتاً - على لسان "آدم" - أنها منحولة عليه. وذلك على طريقته في رسالة الغفران كلها؛ كلما أراد أن يثبت صحة رواية أو بطلانها، أو صحة قضية لغوية أو فساده، استنجد بالشاعر صاحب القول نفسه، يعضد به مذهبه ويقوي به رأيه على لسانه. ومن ثم خلاص إلى بيتين يتضمنان المسألة اللغوية المطروحة، مبيّناً رأيه فيها، جاحداً نسبة البيتين إلى "آدم"؛ قال: «وكذلك يَرُوونَ لك - صلى الله عليك - لما قَتَلَ "قاييل" "هايل":

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُعْبَرٌ قَبِيحُ
وَأَوْدَى رَنْعُ أَهْلِهَا فَبَانُوا وَغَوَدَرَ فِي الثَّرَى الْوَجْهَ الْمَلِيحُ

وبعضهم ينشد: * وزال بشاشة الوجه المليح *

على الإقواء⁽¹⁾... وفي حكاية معناها ما أذكر أن رجلاً من بعض ولدك يعرف بابن دريد، أنشد هذا الشعر وكانت روايته:

* وزال بشاشة الوجه المليح *

فقال أول ما قال أقوى.

وكان في المجلس "أبو سعيد السيرافي" فقال: يجوز أن يكون قال:

* وزال بشاشة الوجه المليح *

بنصب (بشاشة) على التمييز، وبحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما قال:

(1) مُصْطَلَحٌ عَرُوضِيٌّ مَعْنَاهُ تَغْيِيرُ حَرَكَةِ الرَّوِيِّ.

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْتُنُونَ عِجَافٌ⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة قبل البدء في عرض المسألة ومناقشتها، أن رواية أبي العلاء للبيت الثاني - كما ورد هكذا في رسالة الغفران - مختلفة تماماً عن رواية المصادر الأخرى؛ كأماي "ابن الشجري"، وخزانة الأدب "لعبد القادر البغدادي"، وجمع الهوامع "لجلال الدين السيوطي"، والإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري".

على أن هذه المصادر قد اتفقت جميعها في رواية عجز البيت، مع بعض الاختلاف في ألفاظ صدره؛ ورد في الأماي الشجرية والخزانة والجمع:

* تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطِيبٍ *⁽²⁾

وفي الإنصاف: * تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ *⁽³⁾

وإن كان صدر البيت ليس بذي أهمية، إذ المسألة المقصودة بالبحث هاهنا تكمن في عجزه، وهي لا تتأثر بالتغير المشار إليه في رواية الصدر.

ومما لا شك فيه أن أبا العلاء كان يعرف كل هذه الروايات المختلفة في هذا البيت، ثم تفرد بذكر رواية مختلفة كل الاختلاف، لم يعزها إلى واحد معين من رواة الشعر أو علماء اللغة، ولم أقف عليها في كل المصادر التي تيسر لي الحصول عليها. ولعلها من صنعه، عمد فيها إلى تغيير البيت كلياً؛ لحاجة في نفسه، سأحاول الكشف عنها عندما أعرض لرأيه في هذه المسألة.

وعلى كل فالبيتان السابقان قد فاضت بهما كتب العربية، لما في عجز البيت الثاني * وزال بشاشة الوجه المليح * من إشكال. فقد ورد هذا الشطر بروايتين: برفع (بشاشة) وبنصبها. فعلى رواية الرفع دون تنوين وإضافة (بشاشة) إلى (الوجه) يكون (المليح) صفة له

(1) الرسالة: ص: 362، 363.

(2) انظر ابن الشجري. أماي ابن الشجري: ج: 2. ص: 164، كذلك عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب:

ج: 11. ص: 377، كذلك السيوطي. جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ج: 5. ص: 335.

(3) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 662.

مجرور، فيكون في البيت إقواء؛ لأن آخره مجرور وآخر البيت الذي قبله مرفوع. وعلى رواية النصب يلزم حذف التنوين، وحذفه في مثل هذا الموضع فيه إشكال وللنحاة فيه أقوال.

توجد هذه الأقوال متناثرة في كتب النحو واللغة، في أبواب متفرقة ومسائل مختلفة؛ ورد البيتان المذكوران في كثير منها شاهدا على القضية. ولعله من المفيد إلقاء نظرة سريعة على أقوال النحويين في مسألة حذف التنوين، حتى يتسنى لنا مناقشة القضية، كما أثارها أبو العلاء وفهم رأيه فيها.

تكاد آراء العلماء تجمع على حذف التنوين وجوباً في مواضع معينة؛ لا يثبت فيها إلا عند اضطرار الشاعر، ولا يحذف في غيرها إلا ضرورة.

عالج "سيبويه" قضية حذف التنوين من الأسماء، مشيراً إلى عدة مواضع مما يلزم فيه الحذف. لكنه اقتصر على أشهر المواضع التي يحذف فيها لكثرة الاستعمال وأعني بذلك اسم العلم الموصوف بكلمة ابن. فقد كانت العرب تحذف التنوين من أسماء الأعلام، إذا كان الاسم موصوفاً بـ (ابن) مضاف إلى علم أو كنية تكون في الشهرة بمرتلة العلم. قال سيبويه في باب عقده لذلك: «وذلك كل اسم غالب⁽¹⁾ وصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية أو أم. وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرب ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم: لَدُ الصلاة، في لَدُنْ حيث كثر في كلامهم»⁽²⁾.

وأبادر إلى تسجيل ملاحظة خفيفة على كلام "سيبويه"؛ فهو يعد التنوين حرفاً ساكناً، ولذلك يحذف إذا وليه حرف ساكن. وهذا حق، لأن التنوين في واقع الأمر ما هو إلا نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً. وهذا أمر بسيط جداً، يلاحظ بسهولة عند القراءة والكتابة. وقد شبهه بنون التوكيد الخفيفة التي تحذف إذا وقع بعدها ساكن. وهذا أيضاً

(1) يفهم من السياق أنه يعني بالاسم الغالب العلم أو الكنية المشهورة.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 504، 505.

حق؛ لأن حذفها في هذه الحال مطرد بلا خلاف، وليس كذلك التنوين؛ فهو ليس كأي حرف ساكن، إذ يحسن حذفه في كلام العرب بشروط معينة، وإلا فتحريكه أحسن من حذفه وأجود⁽¹⁾.

وقد علل بعض النحويين ممن جاء بعد سيبويه، لم ساغ حذف النون الخفيفة، ولم يسغ حذف التنوين دون شرط. وإن كانت فكرته تقوم على فكرة أخرى تتعلق بمسألة خلافية بين البصرة والكوفة؛ هي مسألة الأصل والفرع بين الاسم والفعل.

فالتنوين عند "ابن الأنباري" بمنزلة النون الخفيفة، وهي تحذف لالتقاء الساكنين بخلاف التنوين، لأنه يدخل على الاسم وهو أصل، والنون تدخل على الفعل وهو فرع. فجعل الذي يدخل على الأصل أقوى مما يدخل على الفرع. لذلك تحذف النون لالتقاء الساكنين ولا يحذف التنوين⁽²⁾.

أقول وهذه فكرة تقيل على سبيل الترجيح، لا على سبيل اليقين والتسليم، لأنها مبنية على قضية طال ما اشتد الخلاف فيها قديما، ولا تزال في حاجة إلى إثبات.

وقد استدرك "سيبويه" ذلك بعد كلامه السابق⁽³⁾، فعاد وأكد أن تنوين الأسماء إذا وَلِيَهُ أَلِفٌ وَاَصْلٌ، أي همزة وصل يحرك ولا يحذف «كما يحرك المسكن في الأمر والنهي». وذلك قولك: هذه هندُ امرأة زيد⁽⁴⁾. والظاهر من كلامه أن وجوب حذف التنوين من اسم العلم يكون مع همزة الوصل من كلمة (ابن) لكثرة استعمال ذلك في كلام العرب، وأما مع غيرها كهمزة (امرأة)، فالواجب تحريكه كما هو واضح في المثال الذي ساقه. وعليه ينبغي أن نعلم أن كثرة استعمالهم كلمة (ابن) وصفا للعلم هي التي أوجبت حذف التنوين. والأصل فيه الإثبات. والعربية تطلب الحقة والإيجاز دائما؛ فكلما كثر في كلامهم شيء لجأوا فيه إلى التخفيف. ويمكن أن يعد ذلك ضربا من الشذوذ عن الأصل. ولكن ينبغي أن

(1) انظر عبد القادر البغدادى. خزانة الأدب: ج: 11. ص: 376.

(2) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 659.

(3) انظر ص: 129 من هذا البحث.

(4) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 505.

استحالة

نعلم أيضا أن الخروج عن الأصل ليس مطردا في كل ما كثر استعماله بحيث يجوز النياس عليه. وإنما ذلك متوقف على ما سمع في كلامهم. قال "سيبويه": «وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ، ولكنه يجرى على بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك»⁽¹⁾.

وزاد "المبرد" المسألة توضيحا أكثر عندما تكلم على حذف التنوين من العلم الموصوف ؛ (ابن)؛ نحو قولنا: هذا زيد بن عبد الله، في باب عقده لذلك سماه (هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمتزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف). قال: «فأما أكثر النحويين فيذهبون إلى أن التنوين إنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان في هذا لازما؛ لأنهما بمتزلة شيء واحد»⁽²⁾.

وهو بهذا على رأي "سيبويه"، غير أنه يعد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضعيفا إلا عند الضرورة. والوجه عنده تحريكه⁽³⁾.

والفكرة نفسها موجودة عند "ابن عصفور"؛ قال: «وكذلك تحذفه [يعني الساكن الأول] إن كان التنوين، وكان الساكن الثاني الباء من ابن الواقع صفة بين علمين أو ما جرى مجراها في الشهرة»⁽⁴⁾.

وكذلك "ابن هشام"، وقد أشار إلى مواضع مختلفة للحذف إلا أنه ذكر أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قليل⁽⁵⁾، وبهذا يكون قد خالف "سيبويه" ومن تبعه.

وقد أجمل "محمد محي الدين" المواضع التي يحذف فيها التنوين وجوبا، فقال: «إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا في ثمانية مواضع؛ الأول بسبب الإضافة، نحو قولك: زيد ضارب بكر، والثاني: بسبب شبه الإضافة، نحو قولك: لا مال لزيد عندك، إذا لم تقدر هذه

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 508.

(2) المبرد. المقتضب: ج: 2. ص: 312.

(3) انظر المبرد. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 316.

(4) ابن عصفور. المقرَّب: ج: 2. ص: 18.

(5) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 385.

اللام مقحمة، فإن قدرتها مقحمة كان حذف التنوين بسبب إضافة مال إلى زيد، فيكون من النوع الأول، والثالث: بسبب اقتران الاسم بأل نحو الضارب والرجل والغلام، والرابع: بسبب وجود علتين يقتضيان المنع من الصرف نحو فاطمة وأحمد وضوارب، والخامس: بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك، إذا قدرت الضمير في محل نصب على المفعولية، فإن جعلته في محل جرٍّ بالإضافة كان من النوع الأول، والسادس: بسبب البناء، وذلك في النداء واسم لا نحو يا رجل لمعين ولا رجل عندك، والسابع بسبب كون الاسم علماً موصوفاً بآبٍ مضاف إلى علم نحو يا زيد بن عمرو، والثامن: بسبب الوقف في غير المنصوب، أما في المنصوب فإن التنوين يقلب ألفاً في المشهور من لغة العرب، وربيعاً تعامل المنصوب معاملة غيره»⁽¹⁾.

وهذه هي المواضع نفسها التي ذكرها "ابن هشام" في المغني، كما أوردها أيضاً "عبد القادر البغدادي" كاملة في الخزانة⁽²⁾ بعد ذلك.

وعليه فحذف التنوين يكون واجباً في هذه المواضع الثمانية، وفي غيرها يكون جائزاً في الكلام، أو عند اضطرار الشاعر؛ "فالضرورات تبيح المحظورات". ولذلك إذا اضطر الشاعر في المواضع الثمانية المذكورة، فإنه يجزئ على القياس؛ أي على الأصل لأن الأصل في التنوين هو الإثبات ولا يمحذف إلا لسبب من الأسباب المذكورة. قال الشاعر:

جارية من قيسٍ ابنِ ثعلبة⁽³⁾.

فنون (قيساً) مع أنها موصوفة بـ (ابن) مضافاً إلى علم، وهذا للضرورة.

(1) محي الدين عبد الحميد. الانتصاف من الإنصاف: هامش على كتاب الإنصاف لابن الأنباري: ج: 2.

هامش ص: 660.

(2) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 384، كذلك عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 11.

ص: 375.

(3) انظر سيويه. الكتاب: ج: 3. ص: 506. وفي عجز البيت روايات مختلفة.

هذه نظرة خاطفة في كتب النحويين، من شأنها أن ترفع اللثام عن المسألة التي أثارها أبو العلاء، وتعين على فهمها. فعلى أي وجه تُخرج عبارة: * وزال بشاشة الوجه المليح *، في البيتين المنسوبين لآدم عليه لسلام؟.

لقد أُلْمِعْتُ في الصفحات السابقة⁽¹⁾ أن مَنْ رَفَعَ (بشاشة) دون تنوين وأضافها إلى (الوجه)، يكون قد خالف بين حركة الروي في البيتين، فيخرج بالبيت الثاني إلى الإقواء، كما هو واضح. ومن نصبها (بشاشة) على التمييز، يكون قد واجه التقاء الساكنين؛ الأول منهما تنوين، وليس الموضع بموضع حذف، على ما تقدم.

لكن بعض النحويين كـ "ابن الشجري"، أجاز حذف التنوين لالتقاء الساكنين واستشهد لذلك بقول "أبي الأسود الدؤلي":

فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْنَبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

حيث حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين لا للإضافة، ونصب لفظ الجلالة بالوصف قبله. وحمل على ذلك قول آدم في البيتين المتقدمين. وعرض رأي "السرياني" في تخريج البيت الثاني. قال: «حكى عن القاضي أبي سعيد السرياني، أنه قال: حضرت في مجلس أبي بكر بن دريد، ولم أكن قبل ذلك رأيته، فجلستُ في ذيل المجلس، فأنشد أحد الحاضرين بيتين يُعزَّيان إلى آدم عليه السلام، قالهما لما قتل "قابيل" أخاه "هابيل" وهما:

تَغَيَّرَ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُغْبِرٌ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي حُسْنٍ وَطَيْبٍ وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

فقال أبو بكر: هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا، وجاء فيه الإقواء، فقلت: إن له وجهًا يُخْرِجُهُ من الإقواء، فقال: ما هو؟ قلتُ: نصبُ (بشاشة) وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز، ثم رفع (الوجه) وصِفَتُهُ

(1) انظر ص: 128 من هذا البحث.

بإسناد (قُلْ) إليه، فيصير اللفظ: (وقل بشاشة الوجه المليح)، والأصل بِشَاشَتِنِ الوجه المليح، فقال: ارْتَفِعْ، فرفعتني حتى أقعدني إلى جنبه»⁽¹⁾.

وهذه هي الحكاية التي أشار إليها أبو العلاء في الغفران⁽²⁾.

على أن لأبي العلاء رأياً في قضية حذف التنوين في مثل عبارة:

* وقلّ بشاشة الوجه المليح *. فقد أنكر رواية "ابن دريد"، وخالف "السيرائي" ونقد رأيه في تخريج (بشاشة)، ووصفه بالشر.

قال أبو العلاء معلقاً على تخريج "السيرائي": «قلتُ أنا: هذا الوجه الذي قاله "أبو سعيد"، شرٌّ من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة»⁽³⁾.

لعله أنكر رواية ابن دريد لأن فيها إقواءً، وهو مما يشين القصيدة، وخالف السيرائي كراهة حذف التنوين لغير سبب من الأسباب الثمانية السالفة.

لذلك أورد أبو العلاء رواية مغايرةً تماماً تجنباً للإقواء، وحذف التنوين لمجرد التقاء الساكنين. فالبیت عنده:

وَأَوْدَى رُبْعُ أَهْلِهَا فَبَانُوا
وَعُودَرِ فِي الثَّرَى الْوَجْهُ الْمَلِيحُ.

ولم أجد البيت بهذه الرواية إلا في رسالة الغفران، وهو أجمل معنى وألطف عبارة. إن يكن غيرها أوثق، فهو بهذه أبلغ وإن كان صنعه أبو العلاء فقد أبدع.

وقد أصاب "عبد القادر البغدادي" حين وصف توجيه "السيرائي" بأنه «فيه تخلص من ضرورة إلى ضرورة»⁽⁴⁾.

(1) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 164. 165.

(2) انظر الرسالة: ص: 162-163.

(3) المصدر نفسه: ص: 163.

(4) عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 11. ص: 378.

فأبو سعيد حاول أن يخرج البيت من الإقواء فاضطر إلى حذف التنوين، على غير الحدّ الذي يلزم فيه ذلك؛ حَذَفَهُ لمجرد التقاء الساكنين: التنوين في (بشاشة)، وسكون اللام في (الوجه). وكثير من النحويين يختار عندئذ تحريكه، على دأب العرب في التخلص من التقاء الساكنين؛ وذلك بكسر النون الساكنة لفظاً في آخر الاسم المنون.

رأى أبو سعيد إخراج البيت من الإقواء، فاختار حذف التنوين على تحريكه. فكره أبو العلاء ذلك وأنكره عليه، لأنه وإن كان جائزاً في الشعر يلجأ إليه الشاعر إذا اضطرته إليه ضرورة، إلا أنها ربما من أقبح الضرورات.

فإذا تدبرنا مأخذ أبي العلاء على أبي سعيد السيرافي، ووصفه تخريج (بشاشة)، بأنه شرٌّ من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة على حدّ قوله، علمنا أن لأبي العلاء سَلِيْقَةً لغوية سليمة صافية، تأبى الخروج عن سنن العرب في كلامها. لذلك ردّ تخريج السيرافي لـ (بشاشة)؛ إذ الأسلم هو تحريك التنوين على حذفه، غير أن ذلك يؤدي في هذا البيت إلى ما هو أشنع، كما سيأتي. وربما تشدّد أبو العلاء وفضل الإقواء على حذف التنوين؛ إذ كان لابد من أحد الأمرين. ولأنّ يوصف البيتان بالإقواء- في نظر أبي العلاء- خير من الخروج عن أسلوب العرب في الكلام.

وقد تشدد من قبله، في هذه المسألة، بعض النحويين؛ كـ "الميرد" في قراءة ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، حيث خرّج (عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) بالتنوين على الابتداء والخبر، وبحذف تنوين (عزير) على الإخبار بتقدير مبتدأ فتصير: (هو عزيرُ بنُ الله). وأشار إلى قراءة أخرى بحذف تنوين (عزير) مع إرادة الابتداء والخبر ووصفها بالضعف، لأن الوجه عندئذ، التحريك. قال في هذا السياق: «ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر..... فهذا وجهٌ ضعيف جداً. لأن حق التنوين أن يحرك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطر شاعر على ما ذكرتُ لك»⁽²⁾.

(1) التوبة/ 30.

(2) الميرد. المقتضب: ج: 2. ص: 316.

وقد مرّ في المسألة السابقة⁽¹⁾، أن أبا العلاء يسلم بما صحّت روايته عن العرب ولا يردّه، لكن اللافت للانتباه في هذه المسألة أنه لم يشر مطلقاً إلى شواهد النحاة على حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ وقد ورد في الشعر وفي بعض القراءات، أي هو ثابت في الكلام الفصيح الذي لا مطعن عليه.

لقد عرض "الفراء" لذلك في قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽²⁾، حيث أجاز حذف تنوين (ذائقة) ونصب (الموت) على المفعولية للوصف قبله. قال: «وَلَوْ تَوَوَّنَتْ فِي (ذائقة) وَنَصَتْ (الموت) كَانَ صَوَابًا. وَأَكْثَرُ مَا تَخْتَارُ الْعَرَبُ التَّنْوِينَ وَالنَّصْبَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. فَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ مَاضِيًا لَمْ يَكَادُوا يَقُولُونَ إِلَّا بِالإِضَافَةِ... وَيَخْتَارُونَ أَيْضًا التَّنْوِينَ إِذَا كَانَ مَعَ الْجَحْدِ»⁽³⁾.

وفي الأخير يؤكد "الفراء" جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في كلام العرب، مع نيته وإعمال معناه، كما في الآية، وأن «تركه كثير جائز وينشدون قول أبي الأسود: فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا»⁽⁴⁾.

وعلق على حذف تنوين (ذاكر)⁽⁵⁾ بأنه محذوف للساكن بعده غير أنه منويّ مع الجحد، ولذلك انتصب لفظ الجلالة بعده، وأن هذا النصب دليل على ذلك الحذف؛ ف (ذاكر) لو لم ينون لأضيف إلى ما بعده، وكان حذف التنوين واجباً لا ضرورةً. قال: «فمن حذف التنوين ونصب قال: النية التنوين مع الجحد، ولكنني أسقطت النون للساكن الذي لقيها وأَعْمَلْتُ مَعْنَاهَا. وَمِنْ خَفَضَ أَضَافَ»⁽⁶⁾.

(1) مسألة نصب المضارع بعد حذف الناصب.

(2) آل عمران/ من الآية 185.

(3) الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 202.

(4) الفراء. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 202.

(5) ورد (ذاكر) في بعض الكتب بالنصب عطفًا على (غير). انظر خزانة الأدب: ج: 11. ص: 374.

(6) الفراء. المصدر السابق: ج: 2. ص: 202.

وعلى رأي الفراء كان "الزحشري" و"البيضاوي" اللذان استشهدا ببيت أبي الأسود، عندما عرضا للآية السابقة؛ حيث أشار "الزحشري" إلى قراءة بترك تنوين (ذائقة)، ونصب (الموت). قال: «وقرأ "اليزيدي"»⁽¹⁾ (ذائقة الموت) على الأصل [لعله يعني الإضافة]. وقرأ "الأعمش"»⁽²⁾ (ذائقة الموت) بطرح التنوين مع النصب كقوله: *ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً*»⁽³⁾. وقال "البيضاوي": «وقرئ ذائقة الموت بالنصب مع التنوين وعدمه كقوله: ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً»⁽⁴⁾.

والشواهد على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كثيرة في كتب النحاة؛ كقول عبيد الله بن قيس الرقيات⁽⁵⁾:

كيف نومي على الفراش ولما
تشمل الشام غارة شعواء
تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي
عن خدام العقيلة العذراء

الشاهد في البيت الثاني، حيث حذف الشاعر التنوين من (خدام) لالتقاء الساكنين. ومثل ذلك:

حيدة خالي ولقيط وعلي
وحاتم الطائي وهاب المني⁽⁶⁾

(1) اليزيدي: هو عبد الله بن يحيى بن المبارك البغدادي. أخذ القراءة عرضاً وسَمَاعاً عن أبيه عن أبي عمرو. (ابن الجوزي، شمس الدين. غاية النهاية في طبقات القراء: عني بنشره. برجستراسر. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 3. 1982م. ص: 463).

(2) الأعمش: هو «سليمان بن مهران الأسدي الكوفي. أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي و..... وعاصم بن أبي النجود..... مات سنة 148 هـ». (ابن الجزري: طبقات القراء. ص: 315. 316).

(3) الزحشري. محمود بن عمر (ت 538 هـ). الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 485.

(4) البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي. تفسير البيضاوي: دار الفكر. (د.ط.). 1982م. ج: 3. ص: 98.

(5) انظر: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 163.

(6) أنظر: ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 663. والبيت فيه منسوب لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها.

وموضع الاستشهاد فيه حذف التنوين من (حاتم)، لا لشيء سوى لالتقاء الساكنين.

وبعد هذا كله، فعَلَامَ أنكر أبو العلاء تخريج حذف التنوين من (بشاشة) في البيت الشاهد؟ فهل ردّه على السيرافي وابن دريد مجرد المخالفة، أو أن له في القضية رأياً آخر؟ يبدو لي من خلال تلك الجولة السريعة التي قمت بها في كتب النحاة، أن قضية حذف التنوين كما أثارها أبو العلاء في البيتين المنسوبين لآدم، مختلفة نوعاً ما عن سائر ما استشهد به النحويون على هذه القضية.

فأول ما يلاحظ على تخريج السيرافي للبيت، أنه وإن خلصه من الإقواء فإن ذلك لم يؤثر في الوزن الذي يبقى على حاله سواء بالتنوين أو بعدمه. وعليه فالبيت من البحر الوافر، وتفعيلاته: مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن. وعليه لم يدعُ إلى ذلك داعٍ لإقامة الوزن الذي كثيراً ما يلجئ الشاعر إلى ارتكاب الضرورة، كما في قول الآخر⁽¹⁾:

عُمُرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

حيث اضطرَّ الشاعر إلى حذف التنوين من (عمرو) لإقامة وزن البيت الذي يصبح بعد ذلك الحذف، من البحر الكامل، وتفعيلاته:

مستفعلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن فعِلَاتن.

أما تحريك التنوين فيحدث فيه كسراً. وليس هذا كحذفه من (بشاشة) في البيت الشاهد؛ إذ لا ضرورة فيه. ولعل هذا هو مأخذ أبي العلاء على السيرافي. إذ كان الأولى به تحريك تنوين (بشاشة) عند التقائه بسكون اللام في (الوجه)؛ على طريقة العرب في ذلك، حرصاً منه على محاكاةهم في كل ما صح سماعه عنهم. وهو ما يفسر اعتراضه على السيرافي وابن دريد في هذه المسألة.

⁽¹⁾ انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 11. ص: 376.

لم ينسب البغدادي لقائل معين. ونسبه ابن الأنباري لمطروود بن كعب الخزاعي. (انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 663).

لكن أبا سعيد السيرافي أشار - فيما حكاه ابن الشجري - إلى هذا بقوله: «والأصل: بشاشتَن الوجه المليح»⁽¹⁾، غير أنه لم يثبت هذا الأصل لأنه ربما أحسنّ معه بخلخلة عروضية ينكسر معها وزن البيت. ولذلك عدل عنه، وإن أدى ذلك إلى الخروج عما ألفتَه العرب في التخلص من التقاء الساكنين. وعابه عليه أبو العلاء وعدّه شرّاً من الإقواء.

ومن ناحية أخرى، فكل الشواهد التي ساقها النحاة على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كان الاسم المنون فيها إما وصفاً يجري مجرى الفعل في المعنى والعمل؛ كما في الآية "كل نفس ذائقة الموت"، وكذلك ما ورد في بيت أبي السود الأولى:

* ولا ذاكرِي اللهَ إلا قَلِيلاً * . ومع ذلك فقد وصفه عبد القادر البغدادي في هذين الموضعين بالشذوذ⁽²⁾.

أو اسماً موصوفاً كما ورد في البيت:

حيدة خالي ولقيطٌ وعلي وحاتم الطائي وهّاب المني.

إذ النعت والمنعوت بمترلة الكلمة الواحدة كالمضاف والمضاف إليه، ولذلك حسن فيهما حذف التنوين.

وأما الحذف الذي اعترض عليه أبو العلاء في البيتين، فليس دَاخِلاً في واحدة من هذه الحالات، ولا موجب له من الأسباب الثمانية المتعارف عليها لدى النحويين⁽³⁾.

لذلك يبدو أبو العلاء قد وقف كالحائر، حيال هذه القضية في ذُنُك البيتين المنسويين إلى آدم عليه السلام؛ إذ يؤدي كل اختيار فيها إلى إشكال.

فعلى رواية "ابن دريد"، برفع (بشاشة) على الفاعلية يكون في البيتين إقواء.

(1) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 2. ص: 165.

(2) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 11. ص: 376.

(3) انظر ص: 129 من هذا البحث.

وعلى تخريج "السرافي" تؤول المسألة إلى الشذوذ عما ألفته العرب في التخلص من
التقاء الساكنين.

وتحريك تنوين (بشاشة) ... على طريقتهم إذا لقي التنوين ساكنًا - يُفْضَى إلى إحداهما
كسر في وزن البيت.

لذلك لم يجد أبو العلاء أمامه بدءًا من تغيير الرواية برواية أخرى، ليس فيها شيء من
كل هذا الذي كان في عبارة:

* وزال بشاشة الوجه المليح *

ويذهب إلى أبعد من ذلك فينفي، نسبة البيتين إلى "آدم"، على لسان "آدم" نفسه،
ويعدهما من الشعر المصنوع؛ نظمهما من لاحظ له من الشعر ولا اللغة، «فيقول "آدم" صلى
الله عليه: أعزّز عليّ بكم معشر أئبني! إنكم في الضلالة متهوكون! آليت ما نظمت هذا
النظم، ولا نطق في عصري، وإنما نظمته بعض الفارعين، فلا حول ولا قوة إلا بالله! كذبتُم
على خالقكم وربكم، ثم على حواء أمكم، وكذب بعضكم على بعض، ومآلكم في ذلك
إلى الأرض»⁽¹⁾.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن أبا العلاء لم يعترض على حذف التنوين لالتقاء
الساكنين اعتراضًا مطلقًا - وقد أجازته علماء العربية -، وإنما أنكره في العبارة المشار إليها
بالذات، لما يترتب عليه من شذوذ عن سبيل العرب في مثل هذه المسألة، أو فساد بيّن في
الوزن. فاختار الإقواء على حذف التنوين أو تحريكه، لأن الإقواء إذا كان شيئًا، فإن حذف
التنوين هنا ليس مما ثبت في كلام العرب، على ما علمنا من النحويين. وتحريكه يؤدي إلى
كسر الوزن وفساده.

وهذا ما يفسر لجوء أبي العلاء إلى تغيير رواية البيت بأخرى لا إشكال فيها، ولا
استدلال بها. وكفى بذلك الباحثين شرّ الجدال والنقاش.

(1) الرسالة: ص: 364.

(11) - طرح الإعراب، أو حذف حركته .

لم يقصد أبو العلاء قصداً إلى إثارة هذه المسألة، وإنما جرّه إليها كلام في القراءات، واعتراضه على بعض قراءات "حمزة بن حبيب" (ت 156 هـ)، أو لعله مهد لها بذلك ليحسن عرضها ويسهل تناولها. ذلك على ما عرفت من أسلوبه في إثارته لكثير من القضايا اللغوية ومعالجتها؛ فإنه لم يكن - في أغلب الأحيان - يتهم على المسألة مباشرة، بل تراها يلتمس لها الأسباب ويمهد لها السبل، ويتذرع لها تذرّعاً بأسلوب أدبي شيق يشد القارئ، حتى إذا انتهى إلى غايته وعرض المسألة التي يرمي إليها، لم يفجأ القارئ بها. لأن ذلك كله يكون نتيجة منتظرة لديه.

بدا لأبي العلاء، في بعض قراءات "حمزة" خروج عن قوانين اللغة، مثل تسكين الهمزة في ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾⁽¹⁾. ورأى في ذلك شيئاً شبيهاً بما يسمى في الشعر بالضرورة. قال: «وإنما حكى مثل هذا في المنظوم. وقد روي أن امرأ القيس قال:

فاليوم أشرب غير مستحقب
إنما من الله، ولا وأغل.

وبعضهم يروي: * فاليوم أسقى *

فيحوز أن يكون ثم إشارة إلى الضم لا حكم لها في الوزن، فقد زعم "سيبويه" أنهم يفعلون ذلك في قول الراجز:

مَتَى أَنَامُ لَا يُورِقُنِي الْكَرِي
لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَصْوَاتَ الْمَطِي.

وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يحفلون بطرح الإعراب»⁽²⁾.

والحقيقة أن جل المصادر التي استشهدت بيت امرئ القيس توافق رواية الغفران. وجاء في لسان العرب:

(1) فاطر / من الآية 43.

(2) الرسالة: ص: 368. 369.

«فاليوم أُسْقَى غير مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ»⁽¹⁾.

ورواه ابن السكيت على الأمر: * فاليوم فاشرب.....*(2).

وكذلك ورد في الديوان⁽³⁾. وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد في البيت.

استشهد "سيويه" بيت امرئ القيس لحذف حركة الإعراب في حالة الرفع مع الرصل؛ تشبيهاً لذلك بتسكين المضموم أو المكسور في الكلمة الواحدة تخففاً من توالي الحركات، نحو حذف كسرة الخاء في (فخذ) وحذف ضمة الضاد في (عضد). فعلى هذا سكن بعض العرب حركة الإعراب في حالتي الرفع والجر مع الرصل، إجراءً للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة. قال: «شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا: فخذ، وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا: عضد، لأن الرفع ضمة والجر كسرة»⁽⁴⁾ وذكر أن ذلك يقع في المجرور والمرفوع، ولا يقع في المنصوب؛ لأن الغاية منه التخفيف من ثقل تتابع الحركات، والفتحة أخفها جميعاً⁽⁵⁾.

واستشهد لحذف الكسرة في آخر الاسم - عندما تكون بمترلة الجرة - بقول الراجز:

إذا اعوججن قلتُ صاحبُ قومٍ بالدو أمثال السفين العوم.

حيث سكنت الباء من (صاحب)، وسأخص هذا البيت بوقف خاصة في موضع خاص به، لأن أبا العلاء له فيه رأي خاص.

(1) ابن منظور. لسان العرب: مادة (ح.ق.ب).

(2) انظر ابن السكيت. أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي زكريا بن علي الخطيب التبريزي: وقف على طبعه وجمع رواياته الأب لويس شيخو اليسوعي. مكتبة دار التراث. القاهرة. (د.ط.). 1995م. ص: 225، كذلك ابن السكيت: إصلاح المنطق. تحقيق. محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص: 245.

(3) ديوان امرئ القيس: ص: 258.

(4) سيويه. الكتاب: ج: 4. ص: 203.

(5) انظر سيويه. للصدر نفسه: ج: 4. ص: 203.

أما طرح صمة الحرف الأخير، أي طرح علامة الرفع كما أثارها أبو العلاء في الغفران
مثلة في بيت امرئ القيس، فإن ذلك لا يعني حذف الحركة البتة. وإنما يعني اختلاسها
اختلاسًا، وعدم تمكينها حتى لا يكون لها أثر واضح في النطق. وهو ما يسمى عند سيبويه
وَمَنْ تَبِعَهُ بِالْإِشْمَامِ⁽¹⁾. وهو نوع من الوقف مع وجود إيماء إلى الحركة بالشفيتين دون صوت،
بتهيئة اللسان والشفيتين للنطق بها⁽²⁾.

قال سيبويه: «وقد يسكن بعضهم في الشعر وَيُشَمُّ، وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

..... ولم يَجِئْ هذا في النصب، لأن الذين يقولون: كَبَدٌ وَفَحْدٌ لا يقولون في
جَمَلٍ: جَمَلٌ»⁽³⁾.

والشاهد في البيت هو تسكين الباء من (أَشْرَبَ)، بل هو إشماء هذه الباء رائحة
الضمّة؛ بحيث تلاحظ في حركة الشفتين ولا يقع شيء منها في حاسة السمع.

وقد ذهبَ هذا المذهبَ "ابن جني" في سياق الاحتجاج لقراءة "أبي عمرو": «فتوبوا
إلى الله بارئكم»⁽⁴⁾، حيث أوضح أن "أبا عمرو" لم يكن يسكن الهمزة من (بارئكم)، وإنما
كان يختلسها، وأشار إلى مَنْ ادَّعَى عليه تسكينها عن عدم دراية بالفرق بين التسكين
والاختلاس. ووصف هؤلاء بأنهم «لَطَفَ عليهم تحصيلُ اللفظ»⁽⁵⁾، أي دَقَّ عليهم ملاحظة
الحركة مختلصةً بسرعة فظنوا بها التسكين. وأنهم لم يفعلوا ذلك بسبب ضعف أمانة القراءة
عندهم، ولكن بسبب ضعف الدراية.

(1) هو من الشَّمِّ كأنك شَمَعْتَ الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت اللسان للنطق بها. (انظر هادي نمر. الصرف

الوافي: مطبعة التعليم العالي في الموصل. (د.ط.). (د.ت.). ص: 308. هامش: 2.

(2) انظر ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج: 2. ص: 172.

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 204.

(4) البقرة/ 54.

(5) ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 72.

وقد فهم الأستاذ "محمد علي النجار" من هذا أن "ابن جني" يرى أن الإسكان لا وجه له في العربية، وأنه ينكره إنكاراً مطلقاً⁽¹⁾، وأنه عاب القراء الذين قرأوا بالتسكين. ثم وصف ذلك كله بمحاجة الإنصاف.

والحقيقة أن "ابن جني" في هذه الحالة بالذات، وفي هذا السياق لم ينكر الإسكان، وإنما أشار إلى الفرق بينه وبين الاختلاس. والدليل على ذلك أنه بعد أن أوضح بأن "أبا عمرو" كان يختلس في قراءته للآية السابقة ولم يكن يُسَكِّن، تكلم في الإشمام كلاماً لطيفاً بالشاهد - كما سيأتي - وخصَّ بعده إسكان الحرف إسكاناً صريحاً عند بعض العرب بصفحة كاملة⁽²⁾. واستشهد له بأشعار كثيرة.

وإذ قد علمنا هذا فلا مجال للقول بإنكار "ابن جني" لوجود الإسكان في العربية.

قلت كان "لابن جني" كلامٌ في الإشمام، استشهد له بالبيت الذي رواه "سيبويه":

مَتَى أَنَامَ لَا يَؤُورِقِنِي الْكَرِي لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيِّ.

والشاهد فيه عند "ابن جني"⁽³⁾ هو إشمام القاف من (يُورِقِنِي)، على النحو الذي تقدم

شرحه.

والحقيقة "أن سيبويه" قد استشهد بهذا البيت لِقَضِيَةِ الجزم في جواب الاستفهام، حين يكون فيه معنى (إِنْ). فالفعل في (يُورِقِنِي) عنده مجزوم في جواب (مَتَى) الاستفهامية، التي فيها معنى (إِنْ). وأشار فقط إلى أنه قد سمع من العرب مَنْ يروي البيت بالإشمام، قال: «وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّهُ الرَّفْعُ»⁽⁴⁾.

أما "ابن جني" فلم يعرض في البيت لكل ما قاله "سيبويه"، وإنما تكلم فقط على استثقال توالي الحركات واللجوء إلى التخفيف بالاختلاس، ومنه خرج إلى التخفيف

(1) انظر محمد علي النجار. الخصائص لابن جني: ج: 1. ص: 73. هامش: 1.

(2) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 74.

(3) انظر ابن جني. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 72. 73.

(4) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 95.

بالإشمام، ثم بالتسكين التام للحركة⁽¹⁾، مستعرضاً عدة شواهد حتى إذا وصل إلى بيت "امرئ القيس" - مدار البحث في هذه المسألة - خالف فيه رأي "سيبويه"؛ وعده «مما أَسْكَنُوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً»⁽²⁾.

وعرض "ابن خالويه" لهذه المسألة في معرض الاحتجاج لبعض القراءات؛ حكى عن "اليزيدي" أن "أبا عمرو" كان يُسْكَن حركة الإعراب في قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ بَارِئُكُمْ﴾⁽³⁾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾⁽⁵⁾. وأشار إلى أن العرب كانت تفعل ذلك هروباً من توالي الحركات. وذكر ما كان من استشهاد "اليزيدي" لهذه المسألة، بيّنت "امرئ القيس"، بتسكين الباء من (أَشْرَبَ)، قال: «أَرَادَ أَشْرَبُ فَأَسْكَنَ الباء تخفيفاً»⁽⁶⁾.

ولم يشر في هذا البيت إلى الإشمام كما رأينا عند "سيبويه"، لأنه ساقه كما ورد عند "اليزيدي"، شاهداً لتسكين حركة الإعراب في الآيات المشار إليها. وأوضح أن "أبا عمرو" لم يكن يسكن الهمزة في (بَارِئُكُمْ)، وإنما كان يَحْتَلِسُهَا اختلاساً سريعاً إيثاراً للخفة المعهودة عنده. وهذا ما أوقع في وَهْمٍ مَنْ سَمِعَهُ، أنه يَحْذِفُ الحركة تماماً بتسكينها. والحقيقة غير ذلك، «لأن "أبا عمرو" كان يميل إلى التخفيف، فيرى مَنْ سَمِعَهُ يَحْتَلِسُ بسرعة أنه أَسْكَنَ»⁽⁷⁾.

وهذا ما يتفق تماماً مع رواية "سيبويه" و"ابن جني" لقراءات "أبي عمرو"، المشار إليها.

(1) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 72. 73.

(2) ابن جني. للمصدر نفسه: ج: 1. ص: 73. 74.

(3) البقرة/ 54.

(4) البقرة/ من الآية 67.

(5) آل عمران/ من الآية 160.

(6) ابن خالويه. الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع: تحقيق. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط: 6. 1966م. ص: 77. 78.

(7) ابن خالويه. للمصدر نفسه. ص: 78.

وعرض "أبو حيان" في البحر المحيط لبيت "أمريء القيس"، من خلال الآية السابقة: "فَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ بَارِئُكُمْ"، حيث وقف عند قراءة "أبي عمرو"، مشيراً إلى أن "سيبويه" رواها عنه بالاختلاس، وأن غيره رواها بالإسكان. وأجاز قراءة الإسكان، وعللها بأن أصحابها أجروا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة؛ لأن العرب كانت تفعل ذلك كتسكين الباء من (إبل). وذكر أن "أبا العباس المبرد" منع تسكين حركة الإعراب، وأنه لَحَنَ "أبا عمرو"، في قراءة الآية السابقة. ثم ردّ على "المبرد" واصفاً إنكاره لقراءة "أبي عمرو" بالمنكر؛ لأنها قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب تشهد بصحتها. واستشهد لذلك بقول الشاعر: فاليومَ أَشْرَبَ..... بتسكين الباء في الفعل (أَشْرَبَ). قال "أبو حيان": «ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لَحَنَ، وما ذهب إليه ليس بشيء لأن "أبا عمرو" لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر، وقال الشاعر:

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ»⁽¹⁾.

وظاهر كلام "أبي حيان" أنه يسلم بما ذهب إليه "أبو عمرو"؛ بأن التسكين لغة لبعض قبائل العرب. قال: «وذكر "أبو عمرو" أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يَعْلَمُهُمْ)⁽²⁾ ونحوه»⁽³⁾ وحمل على ذلك قراءة "حمزة بن حبيب"، «ومكر السيئ»⁽⁴⁾ بتسكين الهمزة. وهنا لا بد من وقفة قصيرة، فحملُهُ هذه على تلك أمرٌ يلفت الانتباه ويسترعي النظر؛ فإنه يبدو قد خَلَطَ نوعاً ما، عندما جعل قراءة "حمزة بن حبيب" كقراءة "أبي عمرو" (يَعْلَمُهُمْ). والراجح، عندي، أن بينهما فرقا واضحاً؛ ذلك لأن الميم في هذه مضمومة، إذ الفعل مرفوع، والسين في تلك مكسورة إذ الإعراب جرّ.

(1) أبو حيان. أثر الدين أبو عبد الله الأندلسي (ت 754 هـ). البحر المحيط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط: 2. 1983 م. ج: 1. ص: 206.

(2) في البحر المحيط ورد (يَعْلَمُهُ)، وقد صوبته بالرجوع إلى المصحف الشريف.

(3) أبو حيان الأندلسي. المصدر السابق. ط: 1. ج: 1. ص: 206.

(4) فاطر/ من الآية 43.

والملاحظ من خلال تتبعي للمسألة، أن كل القراءات المروية بالإسكان إنما وَرَدَتْ في المرفوع، نحو القراءات التي سبقت الإشارة إليها⁽¹⁾. ومثلها ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾⁽²⁾، و﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾⁽³⁾، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾. وهي من قراءات "أبي عمرو"، وقد حَكَوْا عنه أنه كان يُحذف حركة الإعراب فيها، فيسكن أواخرها على لغة تميم⁽⁵⁾، وكلها مرفوعة.

أما في الآية "فَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ بِأَرْئِكُمْ"، فقد سبق القول فيها، وأشارت إلى أن "ابن جني" قد خطأ فيها قَوْماً حَكَوْهَا عَنْ "أبي عمرو" بإسكان الهمزة، وأوضح أن "أبا عمرو" كان يَحْتَلِسُهَا اختلاساً، وذكر أن "سيبويه" قد رَوَاهَا بالاختلاس وأيده في ذلك.

وعليه فلم يُسَمَّعْ عن "أبي عمرو" أنه اخْتَلَسَ الكسرة عندما تكون علامة إعراب، وإنما اخْتَلَسَ الضمة في المرفوع.

ولم يميز "أبو حيان" بينهما؛ فجعل تسكين المجرور كتسكين المرفوع.

كما يُلاحظ على "ابن جني" شيء من التردد في موقفه من هذه المسألة؛ فبعد أن عبر عن رأيه فيها بكل دقة ووضوح في كتاب "الخصائص"، عاد في القضية مرة أخرى في كتاب "المختسب" بشيء من التحفظ، وكأنه لم يكن واثقاً من رأيه. قال بعد أن تكلم على تسكين المرفوع لتوالي الحركات: «وعليه قراءة أبي عمرو "فَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ بِأَرْئِكُمْ" فيمن رواه بسكون الهمزة»⁽⁶⁾.

وما كان أصوبَ رأيه الأول الذي عبر عنه في الخصائص، وما أدقه، لو أنه ثبت عليه في المختسب، لأن كل الشواهد القرآنية والشعرية تؤيده.

(1) انظر ص: 145 من هذا البحث.

(2) البقرة/ من الآية 228.

(3) المائدة/ من الآية 32.

(4) المائدة/ من الآية 109.

(5) انظر السيوطي. مع الموامع: ج: 1. ص: 187.

(6) ابن جني المختسب: ج: 1. ص 109.

وورد بيت "امريء القيس" عند "ابن يعيش"، شاهداً على إسكان حركة الإعراب إسكاناً صريحاً حملاً للمنفصل من كلمتين على المتصل من كلمة واحدة. واستشهد هو الآخر لحذف حركة المتصل من كلمة واحدة بقول الأقيشر الأسدي:

رُحِتَ وفي رَجُلَيْكَ ما فيهما وقد بَدَأَ هُنْكَ⁽¹⁾ من المَنْزَرِ.

والشاهد فيه تسكين النون، محل الإعراب من (هَنْكَ) هروياً من توالي الحركات. وهذا الاسم من الأسماء الستة، وهي تعرب بالحروف لا بالحركات، غير أن الفصيح المشهور في هذا الاسم (هَنْ) هو لغة النقص⁽²⁾؛ وهي لغة مسموعة عن لعرب، ومعناها حذف حرف العلة من آخر الاسم وإعرابه بالحركات الظاهرة كسائر الأسماء الصحيحة.

لكن الشاعر حذف الضمة؛ علامة الإعراب، وسكن النون طلباً للتخفيف مثل: فحذ وعَضُد. قال "ابن يعيش": «أراد هَنْكَ بالرفع أعربه بالحركة في حال الإضافة وهي لغة وسكنه تشبيهاً بعَضُد وليس بأبعد من قول امريء القيس:

فاليوم أَشْرَبُ غير مستحَقِّبِ اسْمًا⁽³⁾ من الله ولا واغِلِ.

لأنه في البيت منفصل [يعني بيت امريء القيس] وههنا [يعني البيت الذي قبله للأقيشر الأسدي] متصل»⁽⁴⁾.

ومثله "ابن عبد الله القيسي" في كتابه "إيضاح شواهد الإيضاح"، حيث ساق البيت شاهداً على التسكين التام لحركة الإعراب، في حالة الرفع مع الوصل، على مذهب الذين سبقوه إلى القول بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة مثل سيويه وأبي

(1) الهَنْ: من الأسماء الستة المعروفة عند النحاة. ويستعمل في الكناية عن كل ما يقع ذكره، أو لا يعرف اسمه. وهو هنا كناية عن الفرج. قاله الشاعر رداً على امرأته. وقد لامته حين شرب فسكر. ووقع على الأرض وبَدَت عورته.

(2) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 49.

(3) ورد هكذا (اسما) لا إثمًا. خلافاً لكل المصادر. وأظنه خطأ مطبعياً.

(4) ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 1. ص: 48.

حيان. وقد أوضح القيسي رأيه وشرح القضية بدقة؛ فالفعل (أشرب) عنده مرفوع إلا أن الشاعر لما استثقل تتابع الحركات حذف الضمة علامة الرفع؛ «لأنه بنى من (الراء والياء)، و(الغين) من الكلمة الأخرى، مثل (رُبِع) ثم أسكن الباء»⁽¹⁾.

وبهذا الرأي نفسه تكلم "ابن عصفور" في هذه المسألة؛ تشبيهاً لـ(رُبِعَ) المشار إليها بكلمة عضد. ولما كان بعض العرب يلجأ إلى حذف ضمة الضاد منها، فكذلك جاز للشاعر حذف حركة الباء من (أشرب)⁽²⁾.

من هذا العرض للمسألة في مصادر اللغة، وبسط آراء النحاة فيها، نعلم أن البيت الشاهد ورد بروايات مختلفة: (فاليوم أشرب)، و(فاليوم فاشرب)، و(فاليوم أسقى). ومعظم المصادر على الرواية الأولى التي حكاه سيويه.

ومما لا شك فيه أن امرأ القيس، إنما أنشد بيته بواحدة فقط من هذه الروايات الثلاث، وأن الرواة واللغويين هم الذين استغلوا البيت، وتصرفوا في روايته عن طريق الزيادة؛ كزيادة الفاء، واستبدال لفظ بآخر حتى يتسنى لهم الاستشهاد به كلاً حسب مذهبه.

لذلك أقول إن أصحاب الروايتين الثانية والثالثة، وإن كانوا يؤمنون بفكرة استثقال العرب لتتابع الحركات، إلا أنهم لم يكونوا يؤمنون باللجوء، في تلك الحال، إلى طرح الإعراب، لأنه من أخص خصائص العربية. فلا يجوز تركه أو التخلي عنه، حفاظاً على سلامة اللغة من المسخ والتغيير. فلما كان تتابع الحركات مما يثقل على اللسان حقيقة، وكان تسكين آخر الفعل المرفوع خروجاً عن واجب الإعراب، رأوا المخرج من هذه المسألة في تغيير الرواية.

(1) القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح: ج: 1. ص: 313.

(2) انظر ابن عصفور علي بن مؤمن (ت 669 هـ). المقرَّب: تحقيق. أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني. بغداد. ط: 1. 1972م. ج: 2. ص: 204.

ولذلك فقد أصاب "ابن دريد" - في رأيي - حين قال بعد أن روى البيت: «ويروى: فالיום فاشرب». قال النحويون فالיום أسقى غير مستحقب، فراراً من كثرة الحركات وتسكين الباء»⁽¹⁾.

أما رواية "ابن السكيت": فالיום فاشرب، فهي على الأمر؛ يعني أن الشاعر يخاطب نفسه، ويأمرها بشرب الخمر بعد أن حُلَّتْ له، في زعمه⁽²⁾.

ومثل هذه، رواية الديوان ولسان العرب: فالיום أسقى، حيث استُبدِلَ الفعل بفعل آخر قريب من معناه؛ يُبعد البيت عن الإشكال، ويحسم ما حوله من نقاش وجدال. وعلى هاتين الروایتين فلا شاهد في البيت.

وأما الرواية الأولى، وهي التي أميل إليها وأرجحها، فهي تثير مسألة ذات أهمية بالغة في العربية؛ وهي مسألة الإسكان وما يلابسه من إشمام واختلاس. وقد عُرفت في القراءات عند بعض العارفين بالقرآن المتبحرين في العربية مثل أبي عمرو بن العلاء، وكان قول امرئ القيس هذا شاهداً عليها.

وبعد، فإذا ثبت عن طريق الثقات من الرواة أن امرأ القيس أنشد بيته بالإشمام - كما صرح بذلك سيبويه - وامرؤ القيس هو مَنْ هو في الفصاحة، وقد اعتمد النحاة شعره كثيراً في بناء القواعد، فليس لنا إلا أن نحاكبه في كلامه، وفي كيفية أدائه للأصوات والكلمات لأنه حجة بلا خلاف.

وأما التشدد في إنكار ما وصل إلينا بالرواية الموثوقة، بدافع الغيرة اللغوية فدعوى باطلة - في رأيي -، ومن الغيرة ما قتل.

(1) ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسين. جمهرة اللغة: تحقيق. رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ط: 1. 1987م. ج: 2. ص: 962.

(2) كان امرؤ القيس قد آل على نفسه ألا يشرب الخمر ولا يقرب النساء حتى يثار لآبيه من قتلته، فلما ظفر بأعدائه وأدرك ثأره أباح لنفسه ما حرمه عليها. والحكاية مروية في كثير من كتب الأدب.

وقد كان أبو العلاء عارفاً بأقوال العلماء في الإسكان، والاختلاس، والإشمام؛ يظهر ذلك كله من خلال إثارته لهذه المسألة، وكيفية عرضها ومناقشتها، وكان له موقف صريح منها؛ فهو يُنْكِرُ حذفَ حركة الإعراب في القرآن بلا مُبرر، لذلك أنكر على "همزة بن حبيب" تسكين الهمزة في قوله تعالى ﴿وَاسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾⁽¹⁾. وعده خروجاً عن قوانين اللغة العربية، «لأن الفرقان ليس بموضع ضرورة»⁽²⁾ وأجاز أن يحصل مثل ذلك في المنظوم من كلام العرب؛ لأن الشاعر قد تضطره الضرورة أحياناً إلى تعطيم القاعدة والإتيان بغير المألوف، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

فاليوم أَشْرَبُ غير مستحَقِّبٍ إنما من الله ولا واغل.

وأشار إلى أن بعضهم يروي: (فاليوم أُسْقَى)، وكأنه يفضل هذه الرواية ويختارها؛ على مذهب مَنْ يكره حذفَ حركة الإعراب. لكنه لا ينفي الرواية الأولى التي يُسَكِّنُ فيها الفعل المضارع (أَشْرَبُ)، ولا يقف ضدها. وقد مرّ بنا في بعض المسائل السابقة أنه لا يرد المسموع إذا صَحَّتْ روايته.

قلت إنه يقبل هذه الرواية، وله فيها رأي يتفق مع رأي "سيبويه" القائل بالإشمام⁽³⁾. يظهر هذا من قوله: «وإذا روي: فاليوم أَشْرَبُ فيجوز أن يكون ثمَّ إشارةٌ إلى الضم لا حكم لها في الوزن»⁽⁴⁾ وذكر أن "سيبويه" يزعم ذلك، بمعنى يذهب إليه، كما هو ظاهر من السياق.

ويَبْدُو في الأخير كأنه لم يكن يستأنس كثيراً بحذف حركة الإعراب، حتى إن وُجِدَ الدليل على ذلك. فبعد أن فرغ من عرض رأي "سيبويه" قال: «وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يحفلون بطرح الإعراب»⁽⁵⁾.

(1) فاطر/ من الآية 43.

(2) الرسالة: ص: 368.

(3) انظر ص: 143 من هذا البحث.

(4) الرسالة: ص: 368.

(5) للمصدر نفسه: ص: 369.

ولذلك ذهب في الصاهل والشاحج إلى أن الضرورة هي التي حملت الشاعر على تسكين الباء⁽¹⁾.

ويبدو أن بنت الشاطئ قد أساءت فهم قوله: (ثُمَّ إِشَارَةٌ إِلَى الضَّمِّ)، فذكرت أنه أراد (الرَّوْمَ)، غير أنها شرحتة شرح الإشمام⁽²⁾، فالرَّوْمُ يَخْتَصُّ بالحركات كلها على الأرجح؛ وهو النطق بالحركة الموقوف عليها نطقاً خفياً يدركه القريب دون البعيد⁽³⁾. وأما الإشمام فهو خاص بالضم، وقد مضى القول فيه⁽⁴⁾.

(1) انظر أبو العلاء المعري. رسالة الصاهل والشاحج: تحقيق. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. ط:

2. 1984م. ص: 460.

(2) انظر الرسالة: ص: 368. هامش: 6.

(3) انظر ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج: 2. ص: 172، كذلك هادي نمر: الصرف الوافي. ص: 308.

(4) انظر ص: 143 هامش: 1 من هذا البحث.

(12)- تصحيح الاسم المعتل الآخر كما في قول الشاعر المتنخل الهذلي:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ.

تناول أبو العلاء هذه المسألة عرضاً، عَقِبَ تعليقه على مسألة طرح الإعراب. لم يسأل الشاعر عن إنشاد بيته، كما فعل مع شعراء آخرين، ولم يناقشه في المسألة التي هي مدار البحث فيه. وإنما أورد البيت في أثناء شرحه لمسألة أخرى- سيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله-، فحدد المسألة المتضمنة فيه، وأشار إلى موضع الإشكال فيها، وذكر رأي النحويين وعلق عليه، ثم ختم المسألة بعرض رأيه الخاص فيها. وسأعرض ذلك كله، مع مناقشته على النحو الآتي:

قال أبو العلاء: «... وهذا يُشبه ما ادعوه في قول الهذلي⁽¹⁾:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ.

يزعم النحويون أن قوله: معاري، بفتح الياء، حَمَلَهُ عليه كراهة الزحاف»⁽²⁾.

والمسألة المطروحة في هذا البيت هي تصحيح الاسم المنقوص، أي معاملته معاملة الصحيح الآخر، وهل يجوز ذلك أم لا يجوز؟

قد تناول النحويون هذه المسألة منذ عهد مبكر قبل "الخليل" و"سيبويه"، وأفتوا فيها بأقوال وآراء، مستشهدين بأشعار كثيرة، منها قول الهذلي هذا.

كان "يونس بن حبيب" إذا عرض للاسم المنقوص معرفة- كأن يكون اسم رجل- ينظر إلى حال نظيره من غير المعتل، فينوّته- في حال الرفع والجر- إذا كان نظيره مصروفاً، ولا يُنوّته إذا كان نظيره غير مصروف. حكى عنه "سيبويه" أنه كان يقول: «هذا جَوَارِيُ

(1) هو المتنخل الهذلي: «وهو مالك بن عمرو بن عَنَم بن سُويد بن حَنَش ابن خُناعَة من لِحْيَان». (انظر ابن قُتيبة. أبو محمد عبد الله بن مسلم الدِّينَوْرِي (ت 286 هـ). الشعر والشعراء: تحقيق. مفيد قميحه. ومحمد أمين الضَّتاوِي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. سنة 2000م. ص: 400).

(2) الرسالة: ص: 369.

قد جاء، ومررت بجواري»⁽¹⁾. وذكر "سيبويه" أن "الخليل" قد خطأ "يونس" في هذا، معللاً بأن العرب لو كانوا يفعلون ذلك، في هذا الضرب من الأسماء، لكانوا ينصبونه نكرةً في حالة الجرّ، «فيقولوا مررت بجواري»⁽²⁾. ولعل "الخليل"، يعني بالنصب هنا الجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأن الاسم على بناء (فواعل) الممنوعة من الصرف.

لم يكن رأي الخليل مبنياً على تصورات أو افتراضات متخيلة، ولا قائماً على أمثلة مختلفة. وإنما كان مبنياً على أساس من واقع الكلام العربي. ولذلك ذكر بصفة قطعية - فيما حكاه عنه "سيبويه" - أنهم لم يكونوا يأتون في كلامهم بمثل ما قاله "يونس"، مثل: مررت بجواري، إلا في حال الضرورية الشعرية.

ومعنى ذلك أن "الخليل" و"سيبويه" لم يجيزا تصحيح المعتل؛ أي إجراؤه بحرى الاسم الصحيح، فتحرك ياؤه إلا إذا اضطر الشاعر إلى ذلك. والشاهد على ذلك عندهما أبيات كثيرة منها قول الهذلي السابق. قال "الخليل" معترضاً على "يونس": «لو قالوا هذا لكانوا خلطاءً أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي:

أبيتُ على معاري فاخرات
بهنّ ملوّبٌ كدمِ العباطِ.

وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى موالياً.

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بُدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل..... وقال: وأنشدني أغرابي من "بني كليب"، لجرير:

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 312.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 312.

فيومًا يوافين⁽¹⁾ الهوى غير ماضي ويومًا ترى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ.

قال: ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطّروا، كما نصبوا الأول حين اضطّروا. وهذا الجرّ نظير ذلك النصب⁽²⁾.

قول "الخليل" (أخرجوه على الأصل)، يعني أن (معاري)، و(موالي) أصلهما (معاري) و(موالي)؛ لذلك أخرج الشاعران هذين الاسمين على أصلهما، فعاملهما معاملة غير المعتل؛ ففتحها الياء منهما لعدم صرفهما.

وقوله (جرّوا حين اضطّروا)، يعني أن (غير ماضي) في قول "جرير" كان يجب أن يكون (غير ماضٍ)؛ بحذف الياء، والإتيان بالتنوين عوضًا منها، إذ القياس في الاسم المنقوص أن تحذف ياءه في حالتي الرفع والجرّ، ويعرب بالحركة المقدرة على تلك الياء المحذوفة للثقل. وذلك في حال السّعة من الكلام، وقد يلجأ الشاعر إذا اضطّر إلى إظهار الحركة على الياء كما هو الحال في هذه الشواهد التي حكّاها "سيبويه" عن أستاذه الخليل.

وقوله (كما نصبوا الأول حين اضطّروا)، إشارة إلى ما كان من فتح الياء في (معاري) من بيت الهذلي، حيث يرى "الخليل" و"سيبويه" أن الشاعر حملته الضرورة على ترك التنوين، إجرأً للمنقوص مُجرى الصحيح، ولم يجرّ الياء وإنما فتحها؛ لأن (معاري) على مثال (فواعل) حيث تنوب الفتحة عن الكسرة.

وهنا لأبد من وقفة تأملية، فإنه لا ينبغي لذي النظر المتأنّي أن يركن إلى هذا الرأي ويسلم به على علّاته. ذلك لأن الباحث المدقق لا يُعول كثيرًا على صاحب القول ومكانته العلمية، بقدر ما يقول على القول ذاته ومدى ما فيه من صحة. فإن رأي "الخليل" و"سيبويه" هذا فيه ما يقبل المناقشة.

⁽¹⁾ في الكتاب يُوافيني، وهو تحريف لعل المحقق لم يفتن إليه، صوابه يُجازين، بِنُون التَّسْوَةِ. وقد صَوَّبَهُ بالرجوع إلى مصادر أخرى.

(انظر ابن السراج. الأصول في النحو: ج: 3. ص: 443. وكذلك ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 128).

⁽²⁾ سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 312-314.

حقيقة إن "الخليل" كان واضحاً ودقيقاً فيما يتعلق بتصحيح الاسم المعتل، وجرّه بالفتحة في حال عدم صرفه، عندما يضطر الشاعر إلى ذلك، غير أنه لم يوضح المقصود بالضرورة التي تحمل الشاعر على ذلك.

فكل ما يفهم من كلامه وكلام "سيبويه" أن الشاعر الهذلي حرك الياء من (معاري)، لا لشيء إلا استنكاراً للزحاف. وكذلك الحال بالنسبة للفرزدق في (مواليا) من قوله السابق.

والحقيقة أن الزحاف ليس ضرورة تبيح للشاعر الإتيان بما لا يجوز مثله في الشعر أو في غيره، لأن الزحاف تغيير طفيف يُصيب الوزن ولا يُفسدُه، كما أنه موجود في الشعر، وقلما تخلو منه قصيدة منذ أن كان الشعر عند فحول الجاهلية.

وعليه فالذي استقرَّ عندي ورجَّح، بالنظر والتدقيق في أقوال العلماء ممن جاء بعد "الخليل" و"سيبويه"، أن الشاعر إذا كان مُخيِّراً بين الزحاف وزَيْغ الإعراب؛ أي تغييره عن وجهه الصحيح، كما هو الحال في بيت الهذلي، فالأولى به أن يُزاحف. ذلك لأن الإعراب شيء مهم جداً، وربما كان هو عماد العربية لأن المعنى لا يدرك إلا به. قال الإمام "أحمد بن فارس" رحمه الله: «إنما بالإعراب تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين»⁽¹⁾.

ولما كان الإعراب بهذه الأهمية، فليس من اللائق طرحه أو الإغضاء عنه بسبب زحاف؛ تغيير طفيف يُصيب تفعيلة في الوزن. بل إن بعض العلماء ذهب إلى أنه ينبغي على الشاعر - إذا كان بالخيار بين الزحاف وتغيير الإعراب - أن يزاحف، لأن ذلك أقيسُ من زَيْغ الإعراب.

فقد عرض "أبو عثمان المازني" إلى قضية تصحيح الاسم المعتل بدقة، فأوضح أن الشاعر إذا اضطرَّ يجوز له أن يجري (جواري) مُجرى "ضَوَّارِب". فيظهر الضمة والفتحة على الياء؛ في موضع الرفع والجرّ. واستشهد لذلك بأبيات يعيننا منها قول الهذلي. قال "المازني": «وأنشدنا الأصمعي:

(1) أحمد بن فارس. الصحاح: ص: 190.

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاحِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَاطِ.

فهذا إنشادُ بعض العرب، وهو غلط، لأنه لو أنشده: (معارٍ فاحراتٍ) لم ينكسر الشعر، ولكن الذين أنشدوه مفتوحًا استنكروا قُبْحَ الزحاف، ونفرت عنه طبائعهم مُسْكِنًا مخافة كَسْرِ الوزن. وأما الجفأة الفُصحاء فلا يُيالون كَسَرَ البيت لاستنكارهم زَيْغَ الإعراب»^(١).

بهذه الرواية ورد البيت أيضًا في الديوان^(٢)، لكن ثمَّ ملاحظة أرى أنه من الواجب لَفَتْ الانتباه إليها؛ وهي أن "المازني" روى البيت عن "الأصمعي" بفتح الياء. وفي رسالة الغفران أن "الأصمعي" لم يسمع العرب تنشد إلا (مَعَارٍ) بالتنوين^(٣).

ومثُلُ "أبي العلاء" "ابن قُتَيْبَةَ"، الذي صرح بأنه سمع أصحاب "الأصمعي" ينشدون البيت بتنوين (مَعَارٍ). قال: «ولو قال: * يَبَيْتُ عَلَى مَعَارٍ فاحراتٍ * كان الشعر موزونًا والإعراب صحيحًا..... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي»^(٤).

ومهما يكن هذا التضارب بين المصادر، فإن "المازني" قد خطأ إنشاد البيت بفتح الياء، وعزّا ذلك إلى بعض العرب فقط، وحجته أن الشاعر لو نوّن فزاحف لم يَنكسر الشعر. وذكر أن الذين ينشدون البيت بفتح الياء، إنما فعلوا ذلك استنكارًا للزحاف، فابتعدوا بذلك عن مذهب الجفأة؛ أي البدو الذين يُؤثرون الزحاف على زَيْغ الإعراب.

وقد أوضح "ابن جني" في شرحه لكتاب "التصريف" أن الزحاف يُحتمل في الشعر، وأنه أهون من زَيْغ الإعراب، بل إنه جائز ومقبول في بيت الهذلي المذكور؛ لأنه لا يترتب عليه انكسار الوزن. ومثُلُ للضرورة الحقّة التي تُبيحُ للشاعر تغيير الإعراب حفاظًا على سلامة الوزن بقول "النابغة الذبياني":

(١) المازني. أبو عثمان. كتاب المنصف في التصريف لابن جني: ج: 2. ص: 67. 68.

(٢) انظر ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. (د. ط.).

1965م. ج: 2. ص: 20.

(٣) انظر الرسالة: ص: 370.

(٤) ابن قتيبة. الشعر والشعراء: طبع بمدينة ليدن بمطبعة بريل سنة 1902م. دار صادر. ص: 33.

فَلْيَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلَيْرُكَبًا جيشٌ إليك قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ .

قال معلقا على البيت: «فهذا لابد فيه من صرف (قصائد) وإلاّ انكسر البيت.... فإذا كانت الضرورة على هذا النحو لم يكن بُدٌّ من التزامها وإلا انكسر الشعر والكسر لا يجوز، والزحاف جائز في الشعر واسع جدًا»⁽¹⁾.

وكان "ابن جني" قد أعرب عن رأيه هذا في الخصائص، فالتزمه ولم يعدل عنه⁽²⁾. وهو أدق من رأي "الخليل" و"سيبويه"، وأفيد للباحث المتأني الذي يتحرى الموضوعية، لُيَسِّلِكَ الأمور في نصابها.

وأما "المرزوقي" فيبدو - عندما عرض لقول "الهذلي" - أنه حصر اهتمامه في الجانب العروضي، فلم يلتفت إلى ما يترتب على عدم إعلال الياء من خروج عن القياس النحوي، وكسرٍ للإعراب. كانت نظرفته عروضية محضة، لذلك قال بعد أن أنشد البيت بتنوين (مَعَارٍ): «لكنه لو رُوِيَ (مَعَارِي) بفتح الياء لَسَلِمَ وَلَمْ يَفْعَلْ»⁽³⁾.

وقريب منه "ابن السراج"، الذي عقد بابا في كتابه "الأصول في النحو"، تناول فيه تصحيح الاسم المعتل، وأجاز تحريك الياء في آخر المنقوص، في حالتي الرفع والجر للضرورة؛ كأن يُضطر شاعر فيقول هذا قاضي، ومررت بقاضي، بإخراجه على الأصل كأنه صحيح الآخر.

وهذا كلام جيد مرّ بنا مثله عند "المازني" و"ابن جني"، والذي يقرأه يتوقع أنه ينتهي إلى مثل ما انتهى إليه "المازني"، غير أنه وقع بعيداً عنه، وذهب في المسألة مذهب "الخليل" و"سيبويه"؛ فجعل ترك الزحاف - إذا نُقِرَ منه الطبع - ضرورة تحمل الشاعر على تحطيم القاعدة النحوية والخروج عن القياس. واستشهد لذلك بشواهد الكتاب، من بينها بيت "الهذلي"؛ فأنشده بفتح الياء من (مَعَارِي). وقال: «فهذا لو أُسْكِنَ فَقَالَ: مَعَارٍ فَأَخْرَأتِ» لم

(1) ابن جني. المنصف: ج: 2. ص: 79.

(2) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 333.

(3) المرزوقي. أبو علي أحمد بن محمد. شرح ديوان الحماسة: نشره أحمد أمين ومحمد عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. لبنان. ط: 1. 1999م. المجلد: 1. القسم: 2. ص: 993.

ينكسر الشعر، ولكن فرّ من الزحاف»⁽¹⁾ ولم يلتفت إلى ما جرّ إليه ترك الزحاف من تغيير الإعراب عن وجهه الصحيح.

فكان أهمية الشعر كلها تنحصر في صحة الوزن! وما قيمة الكلام الموزون إذا فقد فيه الإعراب، وضاع القياس. فقد أثر عن العلماء أن "اللحن في الكلام أقبح من الجُدري في الوجه".

من كل ما تقدم نعلم أن قول الهذلي قد ورد بروايتين مختلفتين، وقد تبين للبحث - من خلال عرض الشاهد، ومناقشة ما قيل فيه - أنه يمكن حصر آراء العلماء فيه في اتجاهين:

ذهب أصحاب الرواية الأولى، الذين أنشدوا البيت بفتح الياء إلى حواز تصحيح الاسم المعتل في الشعر؛ وذلك بإجراء المنقوص مُجرى الصحيح. فأباحوا للشاعر تحريك الياء بالضمّة في موضع الرفع، والفتحة في موضع الجر، إذا كان الاسم على مثال (فواعل) التي لا تنصرف، كما هو الشأن في كلمة (معاري)، من قول الهذلي المذكور. وتساهلوا في هذا كثيرا، فلم يقيّدوه بالضرورة التي تجب للشاعر ما لا يجوز لغيره، وجعلوه في متناول الشاعر؛ يفعلها عندما يعرض له أقل ما يستقبح كخشية الزحاف.

وذهب أصحاب الرواية الثانية، الذين أنشدوا البيت بإعلال ياء (معاري)، وتنوين الراء - نسب بعضهم ذلك إلى "الأصمعي" -، إلا أن مخالفة القياس، والخروج عما تقتضيه القاعدة النحوية أمر لا يبرره الفرار من الزحاف. ودعا أصحاب هذه النظرة إلى وجوب خضوع الشاعر للقياس الشائع، والعمل بما تقتضيه القواعد المطردة؛ حفاظا على سلامة اللغة.

وحددوا الضرورة التي يجب على الشاعر التزامها مهما ترتب عليها مخالفة القياس. وهم يعنون بهذه الضرورة تلك التي يؤدي تركها إلى زيغ الوزن، لأن الشعر لا يجوز انكساره.

(1) ابن السراج. الأصول في النحو: ج: 3. ص: 444.

والجدير بالذكر في آخر هذه الكلمة أن هذا الخلاف بين الاتجاهين يجب ألا يفهم على أنه راجع إلى ما بين المدرستين من خلاف في المذهب؛ لأنهم جميعاً بصريون كما هو واضح. وبعد هذا العرض المفصل للمسألة، كما تداولها العلماء، فماذا كان موقف أبي العلاء منها؟

لقد كان لأبي العلاء موقف وسط، وكان له في المسألة رأي حسن، لِمَا تميز به من مرونة؛ فلم يكن متشدداً على عادته في كثير من المسائل التي طرحها في رسالة الغفران، وإنما ناقش المسألة بموضوعية علمية، ولم يتحيز فيها إلى واحد من الاتجاهين المشار إليهما. فبدأ في مناقشته كمن يحاول التقريب بين وجهتي النظر السابقتين.

عرض البيت الشاهد، وأشار إلى الرأي الأول القائل بفتح الياء، ووصفه بالزعم- والزعم يحتمل الصدق والكذب-؛ فلم يصفه بالغلط ولا بالوهم، كما فعل بآراء غيره في بعض المسائل. وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن هذا الرأي يَنْتَقِضُ؛ أي يمكن نقضه بالناقضة العلمية. قال أبو العلاء: «يزعم النحويون أن قوله: مَعَارِي، بفتح الياء، حمله عليه كراهة الزحاف؛ وهذا قول يَنْتَقِضُ»⁽¹⁾.

ويناقش ذلك الرأي مبيناً أنه لا يمكن أن تكون كراهة الزحاف هي التي حملت الشاعر على تصحيح المعتل بفتح الياء، لأن الزحاف وارد في الشعر لا تخلو منه قصيدة، بل إن مطلع طائية "الهذلي" التي منها البيت الشاهد فيها زحافان مُمَثَّلَانِ لِمَا في هذا البيت. قال: «...لأن في هذه "الطائية" أبياتاً كثيرة لا تخلو من زحاف، وكل قصيدة للعرب غيرها على هذا القري. وكذلك قوله:

عَرَفْتُ بِأَجْدُثٍ فَنَعَافٍ عِرْقُ علاماتٍ كتجبير النَّمَاطِ.

فيه زحافان من هذا الجنس، ثم يجيء في كل الأبيات إلا أن يَنْدُرَ شيءٌ»⁽²⁾.

(1) الرسالة: ص: 369.

(2) المصدر نفسه: ص: 369، 370.

وظاهر كلام أبي العلاء أنه غير مطمئن إلى إنشاد مَنْ فتح الياء. وأبدى تحفظاً على ذلك، لكنه لم ينكره تماماً. فَإِنْ صحت تلك الرواية عن العرب الفصحاء فهو يلتبس لها تبريراً آخر.

إنه يميل إلى أن يكون الشاعر أراد المعادلة بين التفعيلة الثانية في الصدر، ونظيرتها في العجز. فالبيت من الوافر وتفعيلاته:

مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن مفاعلتن فعولن.

وترك الزحاف يكفل للبيت السلامة من أي تغيير، ويحقق المعادلة في الوزن بين الشطرين حفاظاً على تناغم موسيقى البيت. لأن قوله: (مَعَارِيْ قَا) يوزن: (وَبَيْنُ كَامِلُ) (مفاعلتن). لم يصرح أبو العلاء بهذا تصرّيحاً، وإنما يُستخلص استخلاصاً من حمله هذه المسألة على أخرى متقدمة عليها في الصفحة نفسها⁽¹⁾.

وأما إنشاد (مَعَارِ فَاخِرَات) بالزحاف، فيجعل (مفاعلتن) الثانية في الصدر (مفاعيلن) بالعصب، وهذا جائز⁽²⁾، إلا أنه يلحق بالوزن تغييراً طفيفاً يقلل من الانسجام الموسيقي بين الشطرين.

ثم عاد فذكر رواية "الأصمعي" بالتنوين والزحاف. والظاهر أنه أميل إليها من الرواية الأولى؛ على أساس أن الزحاف أقيسُ من تركه، إذا كان ذلك يوصل إلى زيغ الإعراب، على مذهب "ابن جني" و"المازني"⁽³⁾. لكنه عاد فأكد أن رواية "الأصمعي" لا تنقصر الأخرى إذا صحت روايتها عن الفصحاء، نظراً لما تقدم شرحه.

وموقف أبي العلاء هذا يوحي بأنه كان يأخذ بالقياس والسمع معاً، بلا تفريط ولا إفراط، أو أنه كان يسعى إلى التقريب بينهما.

(1) انظر الرسالة: ص: 369.

(2) انظر للرزوقي. شرح ديوان الحماسة: المجلد: 1. القسم: 2. ص: 993.

(3) انظر ص: 157 158. من هذا البحث.

فقد تبيّن للبحث من خلال مسائل عدّة، أنه يكره الإفراط في القياس، والتشدد فيه إذا كان ذلك على حساب السماع؛ أي إذا كان ذلك يؤدي إلى إنكار ما صحّ سماعه عن الفصحاء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(13) - كسر الممدود بالتونين، كما في قول الراجز:

وَيْهًا فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَه
أَجِرَّهُ الرُّمَحَ وَلَا تُبَالَه

تُعد هذه، أول مسألة نحوية طرحها أبو العلاء، في القسم الثاني من رسالة الغفران؛ قسم الرد على رسالة ابن القارح.

ومما لا شك فيه أن الذي حمّله عليها ليس سوى كلمة (الفداء التي وردت في صدر رسالة ابن القارح. وذلك في قوله: «كتابي أطال الله بقاءه.....، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءه.....»⁽¹⁾ فهذه الكلمة هي التي استدعت في نفس أبي العلاء - والشيء بالشيء يذكر - قول العرب: "فِدَاء لَكَ..."، التي كثيرا ما استعملوها في الدعاء. وأثارت في ذهنه أقوال العلماء فيها، وهيات له الفرصة لعرضها على ابن القارح، وإبداء رأيه فيها.

قال: «وأنا أذاكره بالكلمة العارضة، إذ كان قد بدأ بالإيناس، وترك مكاييد الناس: ألا تُعَجِّب من قول العرب: (فِدَاء لَكَ) بالكسر والتونين كما قال الراجز:

وَيْهًا فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَه
أَجِرَّهُ الرُّمَحَ وَلَا تُبَالَه!
ويروى: * تُهَالَه*»⁽²⁾.

هكذا رواه أبو العلاء في الغفران (تُبَالَه)، لكنه أشار إلى رواية أخرى: (تُهَالَه). وهذه الأخيرة هي الأكثر تداولاً في كتب اللغة⁽³⁾ التي وقعت عليها يدي. وانفرد "ابن دريد" بكسر التاء، قال: «وأنشد (رجز): * أَجِرَّهُ الرُّمَحَ وَلَا تِهَالَه * كذا سمع من العرب»⁽⁴⁾ ولعله الوحيد الذي سَمِعَ (تهاله) بكسر التاء؛ إذ لو سمعها غيره لنقلها إلينا الرواة.

(1) الرسالة: ص: 21.

(2) المصدر نفسه: ص: 384.

(3) انظر المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 168، كذلك ابن جني. سر صناعة الإعراب: ج: 1. ص: 81، كذلك ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 4. ص: 72.

(4) ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321 هـ). جمهرة اللغة: تحقيق. رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ط: 1. 1987 م. ج: 1. مادة (ج.ر.ر).

والظاهر أن ما ذكره "ابن دريد" شاذ لا يؤتبه له؛ لأن (كَمَال) مضارع (هَالَة)، بمعنى أَفْرَعُهُ، ولم يكسر حرف المضارعة إلا في (إِحَال)؛ من (حَال)، بمعنى ظَنٌّ.

أما (فداء)، جوهرُ المسألة المطروحة في الغفران، فقد وردت بالكسر، والرفع، والنصب في مصادر مختلفة.

والحقيقة التي ينبغي ذكرها، هاهنا، أن المصادر التي ورد فيها هذا الشاهد قليلة نسبياً، وأن بعض الذين تناولوه لم يستشهدوا به على القضية التي أثارها أبو العلاء؛ وهي ضبط كلمة (فداء)، وما في ذلك من خلاف، وإنما أوردوه شاهداً على غير هذه المسألة كما سيأتي.

وأما المسألة التي أرادها أبو العلاء، وهي قول العرب (فداء لك)، فقد استشهدوا لها ببيت آخر، فاضت به كتب اللغة، وهو قول ⁽¹⁾ "النابغة الذبياني" :

مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ.

وهذا البيت ذكره أبو العلاء أيضاً، عند تعليقه على كسر (فداء)، في الرجز المتقدم.

ولعل السبب الذي جعله يختار الرجز السابق على قول "النابغة" هذا، يعود إلى أن ذلك الرجز يشتمل على شاهدين اثنين هما قول العرب (فداء لك)، وفتح اللام من (تباله). فكأنه أرادهما معاً إلا أنه صرح بالأولى دون الثانية.

تكلم "الجوهري" في الصحاح على مدّ (فداء)، وقصره، وشروط ذلك، ثم صرح بأن بعض العرب يكسر (فداء) مع التنوين على إرادة معنى الدعاء، إذا وَلِيَهُ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، واستشهد لذلك بقول النابغة. فقال: «ومن العرب من يكسر فداءً للتنوين [هكذا باللام؛ للتنوين، ولعله تحريف، إذ المعروف أن يقال بالتنوين] إذا جاور الجر خاصة. فيقول: فداءً لك [هكذا بالنصب وفيه نظر، لعله خطأ مطبعي، صوابه بالكسر؛ لأن السياق يدل على

(1) انظر الجوهري. إسماعيل بن حماد. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): تحقيق عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. ط: 2. 1979م. ج: 6. مادة (ف.د.ي).

ذلك، وقد ضبط في البيت بالكسر كما سيأتي] لأنه نكرة، يريدون به معنى الدعاء. وأشد
"الأصمعي" "للنابعة":

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُثْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ⁽¹⁾.

وتحدث "الزمخشري" في باب أسماء الأفعال والأصوات، عن ضرب من الأسماء لا
يستعمل إلا نكرة، وجعل التنوين فيها علامة على ذلك. وَعَدَّ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلَهُمْ (فِدَاءً
لَكَ) مُبَيَّنًا أَنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَتْ فِيهَا الْكُسْرَ وَالتَّنْوِينَ. قال: «.... وما التزم فيه التنكير....
ومنه فِدَاءٌ لَهُ فُلَانٌ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ أَيْ لِيَفْدِكَ»⁽²⁾ واستشهد لهذا بقول "النابعة" السابق.
وكذلك ورد عند "ابن يعيش"، إلا أنه أشار إلى أنه يروى بالرفع والنصب أيضًا،
وأعطى توجيه كل ذلك⁽³⁾.

أما "الزمخشري"، فظاهر كلامه أن قول العرب (فِدَاءً لَكَ) بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ لِأَنَّهُ فِي
مَعْنَى الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيَفْدِكَ، كَمَا قَالَ، حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ
عَلَى الْمُضَارِعِ. وَالتَّنْوِينُ فِيهِ - كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ - هُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ؛ الَّذِي يَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ
الْمَبْنِيَةَ فَرْقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَتِهَا. وَذَلِكَ مِثْلُ (إِيهِ) بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ لِلنَّكَرَةِ، وَ(إِيهِ) مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ لِلْمَعْرِفَةِ. فَقَدْ أَشَارَ "ابن المستوفى" - عَلَى مَا جَاءَ فِي خَزَانَةِ "البغدادي" - إِلَى هَذَا، عِنْدَ
تَعْلِيْقِهِ عَلَى كَلَامِ "الزمخشري". قَالَ صَاحِبُ الْخَزَانَةِ: «قَالَ "ابن المستوفى": قَوْلُهُ «مِنْهُ»: يَرِيدُ
مَا التَّزَمَ فِيهِ التَّنْكِيرُ، كَايِبُهَا فِي الْكَفِّ، وَوَيْبُهَا فِي الْإِغْرَاءِ، وَوَاهَا فِي التَّعْجَبِ. وَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ:
وَمِنْهُ: فِدَاءٌ، يُسْتَعْمَلُ مَكْسُورًا مَنْوًى وَغَيْرَ مَنْوًى، حَمَلًا عَلَى إِيهِ وَإِيهِ»⁽⁴⁾.

(1) الجوهري. الصحاح: مادة (ف.د.ي).

(2) الزمخشري. محمود بن عمر. المفصل في علم العربية: دار الجيل. بيروت. لبنان. ط: 2. (د.ت). ص: 164.

(3) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 4. ص: 73.

(4) عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 6. ص: 182.

ولم يخرج "ابن يعيش" عن هذا، في شرحه، وأعرب (الأقوام) فاعلاً للمصدر (فداء). وذكر أن رواية الرفع، رفع (فداء) إنما هو على الخير، ومُبتدأه (الأقوام). وأن رواية النصب، فعلى أن (فداءً) مصدر لفعل محذوف⁽¹⁾. والتقدير ليفدك فداءً الأقوام.

وكان "ابن يعيش" قد تناول بيت الرجز الذي رواه أبو العلاء في الغفران، قبل أن يذكر قول "النابعة". فاستشهد به على أن علة بناء (واهاً) التي تُستعمل في التعجب من طيب الشيء وحسنه، بأنها هي نفسها علة بناء (ويهاً) التي تستعمل للإغراء بالشيء والاستحثاث عليه. لكنه سرعان ما ترك هذا إلى الكلام على (فداء لك)، وعلة بنائه على الكسر مع التنوين. وذهب في ذلك مذهباً يُنسب إلى كل البصريين؛ مفاده أن المعنى الذي يُؤديه، حقه أن يُؤدى بالأمر الذي يفيد معنى الدعاء. وعليه فقد قام (فداءً) مقام الفعل المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر؛ فهو بمنزلة اسم الفعل الذي يقوم مقام الفعل في المعنى والعمل، ولذلك بُني على الكسر مثل دَرَاكِ، ونَزَالِ.

جاء في شرح المفصل: «ومن ذلك قولهم «فداء لك فلان» بالكسر والتنوين. أنشد أبو زيد:

إِيهَا فِدَاءٍ لَكَ يَا فَضَالَهُ أَجِرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ.

فهو مبني على الكسر وإنما لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر لأنهم يريدون به الدعاء والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر..... والمراد لِيَفْدِكَ وهو في البناء كترال ومناع»⁽²⁾.

والجدير بالملاحظة على ما ذكره "ابن يعيش" أنه روى البيت (إِيهَا فِدَاءٍ لَكَ) والسياق يَمْنَعُهُ، لأن (إِيهَا) لطلب الكف، ومعنى البيت، كما هو واضح، في الإغراء والاستحثاث

(1) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 4. ص: 73، 74.

(2) ابن يعيش. المصدر نفسه: ج: 4. ص: 72، 73.

الذي يُؤدِّيه (وَيْهًا)، كما تقدم^(١)، وبها ورد في الغفران وفي مصادر أخرى هامة كالمقتضب،
وسر صناعة الإعراب، وخزانة الأدب^(٢).

كما أن تخريج البناء على الكسر في (فِدَاءٍ لَكَ) ليس هو "لابن يعيش" ولا
"للزخشي"، وإنما هو - في بعض المصادر - "لأبي علي الفارسي".

فرحم الله "عبد القادر البغدادي" الذي نقل إلينا رأي "أبي علي"؛ جاء في الخزانة:
«...والواضح قول أبي علي في (المسائل المنثورة) وقد أنشده فيها [يعني بيت النابغة لا هذا
الرجز؛ فإن (فِدَاءٍ لَكَ) متضمنة فيهما معاً] قال: بُني على الكسر لأنه قد تضمن معنى
الحرف، وهو لام الأمر، لأن التقدير: ليفدِكَ الأَقْوَامُ كلهم، فلما كان بمعناه بني. وبني على
الكسر لأنه وقع للأمر. والأمر إذا حُرِّكَ تَحَرَّكَ إلى الكسر. ونوَّثُوهُ لأنه نكرة»^(٣).

لكن "ابن يعيش"، عاد في موضع آخر، واستدل بالبيت الشاهد؛ الرجز المذكور، على
عودة الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين إذا تحرك ما بعدها بفتحة عارضة غير لازمة، كما هو
الحال في (تُهَالَهُ) من البيت الشاهد. غير أنه، في هذه المرة اكتفى ببناء (فِدَاءٍ لَكَ) على
الكسر دون تنوين^(٤)؛ فأخرجه بذلك من التنكير إلى التعريف.

ولا أظن الرجل فعل ذلك سهواً، ولا نقض به رأيه السابق، فهو أعلى قدرًا من أن
يُظَنَّ به ذلك؛ بل ربما يكون قصد إلى ذلك قصدًا ليُعْلَمَ القارئ أنه يُجِيزُ في تلك الكلمة
الحالتين: بناءً على الكسر مع التنوين، وعدمه؛ أي أنها تستعمل نكرة ومعرفة، بخلاف ما
ذهب إليه "الزخشي" كما رأينا.

(١) انظر ص: 165 من هذا البحث.

(٢) انظر للمبرد. للمقتضب: ج: 3. ص: 168، كذلك ابن جني. سر صناعة الإعراب: ج: 1. ص: 81، كذلك
عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 6. ص: 181.

(٣) عبد القادر البغدادي. للمصدر نفسه. ج: 6. ص: 181.

(٤) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 9. ص: 29.

وجاء البيت في (التنبيهات) "لعلي بن حمزة"، عن "أبي حاتم السجستاني" عن "الأصمعي" بالكسر والتنوين فقط، وذلك في سياق التنبيه على غلط "الأصمعي"، في بيت آخر استشهد به الأصمعي على معنى (أجره)⁽¹⁾.

وروى "أبو العباس المبرد"⁽²⁾:

وَيْهًا فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَه
أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَه

هكذا بالرفع، ولم يقف عند القضية، ولم يشر إلى ما فيها من خلاف لأنه صرف عنايته إلى فتح لام (تُهَالَه). وقد مضى الكلام على وجه الرفع عند "ابن يعيش"⁽³⁾.

وأما النصب فرواه "الفراء"، عند الكلام على مَدَّ (فداء) وقصره، ولم يحفل بما في ضبطه من خلاف. وإنما ذكر أنه يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ إذا كان مكسور الفاء. وأنشد قول الراجز:

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَه
أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَه.

فإذا فتحت الفاء لا يكون إلا مقصوراً، وذكر أنه سَمِعَهُ في كلام العرب «قُمْ فِدَى لَكَ أَبِي»⁽⁴⁾.

وكذلك رواه "ابن ولّاد" النحوي، وردّد رأي "الفراء"، ولم يزد عليه⁽⁵⁾.

وكذلك رواه "ابن جني" في سرّ صناعة الإعراب بالنصب، غير أنه اكتفى منه بالكلام على فتح لام (تُهَالَه)، مثل "المبرد". وقرأت لحق المقتضب في الهامش أن "ابن جني" استشهد.

(1) انظر أبو القاسم علي ابن حمزة البصريّ. التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات: تحقيق. عبد العزيز اليميني. دار المعارف بمصر. (د.ط.). (د.ت.). ص: 83.

(2) المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 168.

(3) انظر ص: 166 من هذا البحث.

(4) الفراء. أبو زكرياء يحيى بن زياد. النقص والمملود: تحقيق. عبد العزيز اليميني. دار المعارف بمصر. (د.ط.). (د.ت.). ص: 26.

(5) انظر ابن ولّاد النحوي. أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد (ت 332 هـ). للقصور والمملود: صححه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط: 2. 1993م. ص: 84.

هذا البيت على بناء (فداء) على الكسر، في كتابه (التمام في تفسير أشعار هذيل)⁽¹⁾. وقد أعوزني الحصول عليه.

بعد هذا الإلمام السريع بآراء العلماء وأقوالهم في قول العرب (فداء لك فلان)، أقول إنها ليست استعمالاً خاصاً بهذا الشاعر أو ذاك، حتى نقول يجب أن تكون قد سمعت عنه على وجه معين، بل هي شائعة في كلامهم؛ يقولها الشاعر كما يقولها غيره.

وقد تبين بالبحث والاستقصاء أنها سُمعت عنهم بوجوه مختلفة، والشاهد على ذلك أنها وردت في البيتين المذكورين بالبناء على الكسر والتنوين، ودون تنوين، كما سُمعت بالرفع والنصب أيضاً.

إذا كان ذلك كذلك، فأَي وجه يبقى لاعتراض أبي العلاء؟ والحقيقة أنه لم يعترض على كل هذه الوجوه، وإنما اعترض على الكسر والتنوين فقط.

وهنا لا بد من التحلي بالفطنة، والاحتراز من الانسياق وراء أبي العلاء، أو الوقوف في وجهه والانتصار لغيره دون مبرر موضوعي، حفظاً للنتيجة من التلُّون بالذاتية.

لذلك كله يجدر أن أقول: العجب لأبي العلاء؛ إذ يعجب من قول العرب: (فداء لك)، بالكسر والتنوين. وهو الذي عَوَّدنا على الأخذ بالسماع إذا كان موثقاً.

وإذ قد ثَبَتَ ذلك برواية الثقات من العلماء والنحاة، فهل يبقى لأبي العلاء من مبرر لاعتراضه؟

الحق أنه أخذ برأي العلماء الكوفيين القاضي بمنع بناء ذلك اللفظ على الكسر والتنوين، عندما يكون له مرافع - كما صرَّح هو نفسه -، ولعله يعني بذلك أن الكوفيين يمنعون الكسر والتنوين في حال كونه مصدرًا رافعاً لفاعل بعده. ولذلك رَوَاهُ "الفراء" بالنَّصْب⁽²⁾.

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَه
أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَه

(1) انظر محمد عبد الخالق عضيمة. كتاب المقتضب للمبرد: ج: 3. ص: 168. هامش: 1.

(2) انظر الفراء. المنقوص والممدود: ص: 26.

ففي هذه الحال يعرب (فداءً) مصدرًا لفعل محذوف، فاعله غير ظاهر في اللفظ، وإنما يفهم من السياق. والتقدير: وَيَهَا لِيَقْدِكَ فِدَاءُ النَّاسِ يَا فَضَالَهُ.

ولعلمهم منعوا ذلك لأنه كون حينئذٍ بمعنى اسم فعل الأمر (فداءً) مثل (نزال) الذي يجب استتار فاعله. ولا أرى لاعتراض الكوفيين شيئاً آخر غير هذا، والله أعلم.

ولم ير العلماء البصريون في الكسر والتنوين ما يمنعه، ولذلك قال أبو العلاء: «فقد رَوَوْا في هذا البيت: فِدَاءُ لَكَ»⁽¹⁾ وهو ما يخالف الرأي الكوفي الذي أشار إليه أبو العلاء، قال: «وذكر "أحمد بن عبيد بن ناصح" - وهو المعروف بأبي عصيدة - أن قولهم (فداء لك) بالكسر إذا كان لها مرفاع، لم يجوز فيها الكسر والتنوين. ولا ريب أنه يحكي ذلك عن العلماء الكوفيين. وعينه في قول النابغة:

مَهْلًا فِدَاءُ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ
وما أثمر من مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ»⁽²⁾.

لكن محققة الغفران لم تضبط (فداءً)، وتذرعت بطول الخلاف عليه⁽³⁾، والسياف، الذي ورد فيه يدل قطعاً على أن "أبا العلاء" أملاه إما بالنصب، مثل رواية "الفراء" للرجز السابق، وإما بالرفع، والله أعلم.

(1) الرسالة: ص: 384.

(2) الرسالة: ص: 384.

(3) انظر المصدر نفسه: ص: 385. هامش: 1.

(14) - إعرابُ تابعِ مجرورِ اسمِ الفاعلِ، إذا أُجري مجرى

الفعل المضارع في المعنى، كما في قول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبٌّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ.

عرض أبو العلاء هذا البيت في معرض كلامه على دنانير "ابن القارح"، التي ذكر في رسالته أنها سرقت منه⁽¹⁾. ولذلك علق عليه تعليقاً قصيراً، ومضى يسرد كثيراً من الأبيات التي اشتملت على (دنانير)، أو (دينار)، ويعلق على كل منها. وهذا على طريقة التباهي بغزارة حفظه، كما تعود أن يفعل كلما سنحت له الفرصة.

لم يُعرِ أبو العلاء هذا البيت عناية كبيرة؛ فلم يُطلِّ وقفته معه، ولم يذكر المسألة النحوية المتضمنة فيه، كما رأيناه في مسائل سابقة. وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنه كان متداولاً بين النحويين. وقال فيه كلمة يُستشف منها رأيه فيه، سيذكر في الموضع اللائق به، إن شاء الله.

ولم ينسبه إلى قائل معين كما فعل "سيبويه"، وكثير غيره؛ فالبيت من الخمسين المجهولة القائل. ونُسب في بعض المصادر إلى بعض الشعراء⁽²⁾، وقيل إنه مصنوعه.

استشهد به "سيبويه" في باب اسم الفاعل إذا أُجري مجرى الفعل المضارع في المعنى دون العمل.

اسم الفاعل إذا كان نكرة منوَّناً انصرف معناه إلى المستقبل، فهو من هذه الناحية شبيه بالفعل المضارع، ولذلك يجري مجراه في المعنى والعمل معاً. وقد مثل "سيبويه" لهذا بقوله: «هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً»⁽³⁾.

(1) انظر رسالة ابن القارح: ص: 64. مطبوعة مع رسالة الغفران.

(2) نسبه "ابن خلف" - على ما جاء في خزانة الأدب - إلى "جابر بن رلان". وذكر أنه نسب أيضاً إلى "تأبط شرّاً" وإلى "جرير". ولا يوجد في ديوانيهما. (انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 3. ص: 476).

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 164.

فإذا حُذِفَ منه التنوين طلباً للخفة - والعرب تميل في كلامها إلى الخفة - ظن على المعنى الذي كان له مع التنوين، غير أن الاسم الذي بعده يصير من النصب على المفعولية إلى الجرّ على الإضافة. ويصير اسم الفاعل كالاسم الذي لا يعمل في الاسم الذي بعده سوى الجرّ مضافاً إليه، مثل قولنا: غلامٌ زيد.

وإنما يبقى معنى اسم الفاعل ثابتاً لا يتغير بعد حذف التنوين، لأن إضافته غير شذوذة فلا تكسبه تعريفاً؛ إذ يبقى تنوينه مقررّاً في الذهن متّوياً في اللفظ. فلا يتأثر المعنى بحذفه. جاء في الكتاب: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون [يعني نون جمع المذكر السالم، إذا كان الوصف جمعاً]، ولا يتغير من المعنى شيء وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ... وليس يغير كفّ التنوين، إذا حذفته مُستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽¹⁾. و﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾⁽²⁾، و..... فالمعنى معنى ﴿وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾.

أراد "سيبويه" أن اسم الفاعل (ذائقة)، و(مُرْسِلُو) في الآيتين الأولى والثانية باقيين على التنكير رغم إضافتهما؛ لأن التنوين فيهما منوي، كما ثبّت النون في (آمِن)، في الآية الثالثة؛ فالنون في جمع المذكر السالم تقابل التنوين في المفرد.

والشواهد، من كلام الله عزّ وجلّ، كثيرة على ثبات معنى التنكير في اسم الفاعل بعد حذف التنوين والنون. والحجة فيها بادية قوية. ورحم الله "سيبويه" الذي قيّد بعضها في كتابه، فوفر علينا الجهد وكفانا مشقة البحث عنها. قال: «ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى

(1) آل عمران/ 185.

(2) القمر/ 27.

(3) المائدة/ 02.

(4) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 166.

خَذَهُ: ﴿هَدِيًّا بِالْعِزِّ﴾⁽¹⁾، و﴿عَارِضٌ مَّطَرٌ﴾⁽²⁾. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم تُوصف به النكرة.

فالشاهد في الآيتين واضح، لا يحتاج إلى طول نظر ولا إلى كَدِّ فكر. فـ (بالع)، و﴿مُطَرٌ﴾ نكرتان رغم حذف التنوين الذي ترتب على إضافتهما. والدليل على ذلك أن كلاّ منهما قد وُصفت به النكرة. والنكرة لا توصف بالمعرفة.

وإلى هذا بالضبط ذهب "أبو العباس"، قال مفصلاً أكثر: «ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾»⁽³⁾ فإنما هذا حكاية قول الله عزّ وجلّ قبل إرسالها»⁽⁴⁾.

وقد أصاب "أبو العباس" فيما ذهب إليه؛ فإرادة النون في اسم الفاعل (مُرْسِلُو) محققة، والمعنى فيه منصَرَفٌ إلى المُسْتَقْبَل؛ يدل على ذلك أن الناقة لم ترسل قبل نزول الآية، وإنما وقع ذلك من بعد.

وعليه فالأصل في كل ما ذكرت أن يكون منوئاً، غير أنه جاء - كما وصفه "سيبويه" - على معنى المنوّن⁽⁵⁾؛ أي على نية التنوين وإرادته.

لقد تبين مما تقدم أن اسم الفاعل لا تزول مشابته للفعل المضارع في المعنى بحذف تنوينه استخفافاً، كما هو واضح في شرح الأمثلة المتقدمة. لكن ذلك ترتبت عليه مسألة، كانت محل أخذ وردّ بين النحويين في القدم؛ وتتمثل في إعراب تابع الاسم المجرور، بإضافة اسم الفاعل إليه. وهي المسألة التي أشار إليها أبو العلاء من خلال البيت المذكور. وللنحويين آراء وأقوال في ذلك.

(1) المائدة/ 95.

(2) الأحقاف/ 24.

(3) القمر/ 27.

(4) المبرد. المقتضب: ج: 4. ص: 150.

(5) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 168.

قال "سيبويه": «وزعم عيسى⁽¹⁾ أنهم ينشدون هذا البيت:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبٍّ أَخَا عَوْنٍ بِنِ مِخْرَاقٍ⁽²⁾»

رَوَاهُ فِي جُمْلَةِ الشُّوَاهِدِ عَلَى مَعْنَى إِرَادَةِ التَّنْوِينِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ كَمَا مَرَّ. وَنُصِبَ (عَبْدٌ)

عَلَى تَقْدِيرَيْنِ:

الأول منهما، عطف (عبد) على موضع (دينار)، لأن المعنى: هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارًا.

والثاني، أن (عبد) معمول لفعل مضارع مُضَمَّر، والدليل على ذلك - فيما يبدو -

(باعث) الشبيه به؛ إذ التنوين منوي فيه، واسم الفاعل إذا كان نكرة منوّنًا أشبه المضارع في

المعنى والعمل. والتقدير: هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارًا، أَوْ تَبْعُثُ عَبْدًا رَبًّا؟

على أن الاستفهام في قوله: (هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارًا؟) يتضمن معنى الاستبطاء والحثّ

على المبادرة، كأنه قال: ابْعَثْهُ أَي أَرْسِلْهُ لِحَاجَتِنَا وَلَا تَبْطِئْ. أشار إلى هذا "الزمخشري" -

رحمه الله - عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ﴾⁽³⁾. وَأَبَانَ بِأَن مَعْنَاهَا

«استبطاءهم في الاجتماع والمراد منه استعجالهم كما يقول الرجل لغلامه هَلْ أَنْتَ مُنْطَلِقٌ

إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرَكَ مِنْهُ وَيَحْتَهُ عَلَى الْإِنْطِلَاقِ»⁽⁴⁾.

فإذا عدنا الآن إلى البيت الذي بين أيدينا فهمنا أن قول الشاعر: هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارًا

يتضمن معنى الحثّ والاستعجال؛ أَي ابْعَثْهُ وَلَا تَبْطِئْ.

وعليه يكون "الزمخشري" على رأي مَنْ نُصِبَ (عَبْدٌ رَبًّا)، عطفًا على محل (دينار)،

وإن لم يصرح به؛ يتجلى هذا بكل وضوح في تقديره التنوين في اسم الفاعل (باعث).

ونصب ما بعده.

(1) هو عيسى بن عمر الثقفي من أساتذة الخليل (ت 149هـ). (انظر الزبيدي. طبقات النحويين والمغويين:

ص: 45).

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 171.

(3) الشعراء/ 39.

(4) الزمخشري. الكشاف: ج: 3. ص: 112.

و(دينار)، قيل هو اسم رجل، وكذلك (عبد ربّ)، أراد (عبد ربّه) «لكنه ترك الإضافة وهو يريدّها»⁽¹⁾.

وعالج "الأخفش" هذه المسألة، ووقع رأيه غير بعيد من رأي "سيبويه". فذهب في نصب (عَبْدَ رَبٍّ) إلى الحمل على المعنى؛ لأن قول الشاعر (هل أنتَ باعِثُ دينارٍ) في معنى (هل أنتَ باعِثُ دينارًا)، وذلك لأن الحدث في (باعِثُ دينارٍ) غير واقع في حَيِّزِ الماضي، والتنوين فيه ملحوظ.

وزاد على هذا فأجاز الجر عطفًا على (دينار)، وهو مجرور لفظًا، وحمل قول الشاعر على قوله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾⁽²⁾. قال بعد أن فرغ من تعليل النصب في (عبدَ ربٍّ): «ولو جررتَ "الشَّمْسَ" و"القمرَ" و"عبدَ ربٍّ" أجاز عمرو»⁽³⁾ على ما جررتَ عليه الأول [يعني دينارًا] جاز وكان جيدًا»⁽⁴⁾.

ووافق "أبو العباس" "الأخفش" في جواز الجر. فبعد أن فرغ من تعليل النصب، قال: «ولو جره على ما قبله كان عريبًا جيدًا مثل النصب»⁽⁵⁾.

غير أنه زاد على "الأخفش"، فاختار النصب في (عبدَ ربٍّ) ورجحه على الجر؛ بحجة أن الاسم الثاني المعطوف إذا تباعد من الأول المعطوف عليه - كما هو الحال في البيت - قَوِيَ فيه النصب. قال: «...إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي النصب، واختير نحو قولك: هذا معطي زيدٍ الدراهم، وعمراً الدنانير، والجر جيد بالغ»⁽⁶⁾ فظاهر كلام "الميرد" أنه يختار نصب (عبدَ ربٍّ) للفواصل الذي بينه وبين (دينار).

(1) محمد عبد السلام هارون. كتاب سيبويه: ج: 1. ص: 171. هامش: 2.

(2) الأنعام/ 96.

(3) رواية الشطر الثاني، عنده، (أو عبد ربٍّ أجاز عمرو بن مخرق).

(4) الأخفش. معاني القرآن: ج: 1. ص: 255.

(5) الميرد. المقتضب: ج: 4. ص: 151.

(6) الميرد. المصدر نفسه: ج: 4. ص: 151.

وكان لرأي "سيويه" السابق صدق تردّد لدى كثير من العلماء الذين جاؤوا بعده. حتى عهد متأخر، مع اختلاف طفيف، عند بعضهم، في التقدير على قولين: فبينما اكتفى "ابن عقيل" بذكر رأي "سيويه" ولم يزد عليه. ذهب "الأشموني" إلى نصب (عبد)، على أساس العطف على محل (دينار)، عملاً برأي "ابن مالك" الذي لم يجز تقدير عامل لـ (عبد)؛ اكتفاءً بنصب الأول المعطوف عليه. كما أن تقدير ناصب للمعطوف يؤدي إلى الخيار بين تقدير الفعل، أو تقدير الوصف. جاء في شرح "الأشموني": «قال الناظم: ولا حاجة إلى تقدير ناصب، غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول "سيويه"، وعلى قول: فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل، أو وصف متون لأجل المطابقة قولان، ولو جرّ "عبد رب" لجاز. فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب، نحو "وجاعل الليل سكناً، والشمس والقمر حسباناً"»⁽¹⁾.

وذكر صاحب الخزانة ما كان من استشهاد "سيويه" بالبيت، بنصب (عبد رب)، ثم عبر عن رأيه في المسألة، فاختار الوصف المتون وقدره ناصباً لـ (عبد رب)؛ لمطابقة الظاهر للمضمّر. قال: «ونصبه بتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، ليوافق المقدر الظاهر»⁽²⁾. هكذا كان ذلك البيت متداولاً بين النحويين، في الاستشهاد على إعراب تابع بحرور اسم الفاعل العامل؛ ويكون اسم الفاعل عاملاً عندما لا يكون الحدث واقعاً في الماضي.

وقد تبين بالبحث والاستقصاء أن إعراب التابع، في مثل هذه الحال على وجهين؛ إما الجرّ عطفاً على اللفظ، وإما النصب عطفاً على المحل، كما تقدم.

لكن أبا العلاء لم يصرح برأيه في هذه المسألة، واكتفى بعرض البيت والإشارة إلى استشهاد النحويين به. فماذا كان غرضه إذن؟

(1) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 581.

(2) عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 8. ص: 215.

لعله استكثر ما كان حولها من نقاش وجدال، فأراد أن يقول للدارسين بأنها بسيطة لا تحتاج إلى كل ذلك، وأن ذلك البيت الذي استعمل شاهدا عليها مصنوع؛ وصنعه النحويون تدعيما للقاعدة.

أقول هذا لما عرفتُ في أبي العلاء من كراهية الإكثار من التقدير، الذي رأينا كيف كان يعيبه على علماء البصرة، في مسائل كثيرة. وجل النحويين الذين استشهدوا بهذا البيت - إن لم نقل كلهم - من البصريين.

لذلك أراد أن يطرح ذلك البيت من مجال الاستشهاد النحوي؛ تخلصاً من التقدير والتأويل بلا فائدة. فضم رأيه إلى رأي من قال بأن البيت من وضع النحويين، خاصة أنه مجهول القائل. قال أبو العلاء: «وهذا البيت يتداوله النحويون، وزعم بعض المتأخرين من أهل العلم أنه مصنوع، وما أجدره بذلك»⁽¹⁾.

ولنا من كلام أبي العلاء هذا، الدليل القوي على تأكيد هذا الرأي وإثباته؛ وذلك بنسبته إلى ذوي العلم بالشعر واللغة. والله أعلم.

(1) الرسالة: ص: 568.

(15)- هل يجوز النصب على الاستثناء في المفعول، كما في قول "عروة بن حزام":

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ

أنشد "أبو العلاء" هذا البيت في السياق الذي أثار فيه المسألة السابقة. وهو الكلام على دنائير "ابن القارح"، التي سرقت منه، وعددها ثلاثة وثمانون ديناراً⁽¹⁾. قال "أبو العلاء": ولو أدركه "عروة بن حزام"⁽²⁾ وهو يقول:

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ.

لجاز أن يرقَّ له فيغيثه من هذه الثمانين ببعضها أو يسمح له بكلها، لأنه كريم طبع، وعُودُه في التَّوْبِ عودٌ تُبْعِ⁽³⁾.

هكذا ورد البيت في الغفران بهذا اللفظ، وله روايات مختلفة في مصادر أخرى. والراجح - عندي - أن اختيار "أبي العلاء" لهذه الرواية دون غيرها، يفسر رأيه في المسألة النحوية التي يشتمل عليها، وإن لم يصرح به، كما سيتضح بعد قليل.

والبيت في أمالي "أبي علي القالي" من قصيدة نونية طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتاً. وترتبه السابع والأربعون، ضمن الأبيات التي أشار "القالي" إلى اختلاف الناس فيها⁽⁴⁾.

وتكاد رواية "القالي" تتطابق مع رواية "أبي العلاء"، إلا في كلمة واحدة، أنشد⁽⁵⁾:

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي وَالرَّحْمَنُ غَيْرُ ثَمَانٍ.

(1) سرقها بنت أخته. (انظر رسالة ابن القارح: ص: 64. مطبوعة مع الغفران).

(2) هو عروة بن حزام بن مالك أحد الشعراء العذريين العشاق الذين قتلهم العشق. وصاحبته عفراء بنت مالك العذرية. (انظر ابن قتيبة. الشعر والشعراء: ص: 380)، كذلك (ابن حزم الأندلسي. جمهرة الأنساب: ص: 449).

(3) الرسالة: ص: 572.

(4) القالي. أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي (ت 356 هـ). ذيل الأمالي والنوادر: المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ص: 160.

(5) القالي. للمصدر نفسه. ص 160.

فوضع (والرحمن) مكان (يا عقراء). وهذا تغيير طفيف لا علاقة له بالمسألة النحوية التي بدأتُ بها.

لكن الرواية التي خالفت رواية الغفران حقيقة هي التي وردت في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وفي خزانة الأدب. وهي لافتة للنظر تستوقف الباحث المتأني، وتعود إلى النظر والتأمل؛ لأنها تثير مسألة تتعلق بالاستثناء في المفرغ المشار إليها.

وأنا ذاكرٌ هذه الرواية، باسطُ القول فيها، مُستقصي المسألة بالاستناد إلى ما في المصادر النحوية، متوخيًا وضع الأمور في نصابها قدر المستطاع، بمشيئة الله وعونه.

وحتى يتسنى ذلك، أود في البداية أن ألفت الانتباه إلى شيء بدأ لي فيه خلطٌ يحتاج إلى ضبط. أعني بهذا ما جاء في تعليق محقق الغفران على هامش الرسالة؛ حيث ذكرت ربما سهواً⁽¹⁾ - أن "سيبويه" استشهد بهذا البيت على جواز النصب مع الاستثناء في المفرغ نظراً إلى المقدّر⁽²⁾. وقد راجعت باب الاستثناء من كتاب "سيبويه"، وفُتشت فهرس الشواهد الشعرية المرفق بالجزء الخامس، فلم تقع عيني على هذا البيت. لعلها أرادت أن تقول "الفراء" فقالت "سيبويه"؛ فإن المصادر التي وردَ فيها البيت نسبت الاستشهاد به إلى "الفراء"، لا إلى "سيبويه". وأقول نسبت الاستشهاد به؛ لأن القول بهذا، أيضاً يحتاج إلى تدقيق وتمحيص.

لعل "الرضي" هو أول من قال باستشهاد "الفراء" بهذا البيت على المسألة التي بين أيدينا. فقد تكلم في موضوع الاستثناء، في شرح الكافية، فعرض لأنواع الاستثناء المختلفة، وختم بالاستثناء في المفرغ، وأوضح أن الواقع بعد (إلا) في الكلام المفرغ يعرب حسب ما يقتضيه العامل المفرغ⁽³⁾، وأن التفريع يجيء في كل معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر، ولا

(1) لا أريد أن أتقص الدكتور عائشة عبد الرحمن، فجهدها في تحقيق الرسالة أكبر من أن تنال منه ملاحظة بسيطة كهذه.

(2) انظر الرسالة: ص: 572. هامش: 02.

(3) المقصود بمصطلح (المفرغ) هو الفعل، لأنه لم يشغل بالعمل في المستثنى منه المحذوف، فتفرغ للعمل فيما بعد (إلا). انظر الأسترايادي. رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: تحقيق. عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب. القاهرة. ط: 1. 2000م. ج: 2. ص: 150.

يجيء في المفعول معه. وبعد أن أوضح ذلك كله بالأمثلة، قال: «والفراء يميز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً إلى المقدّر استدلالاً بقوله:

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءَ إِلَّا ثَمَانِيَا»⁽¹⁾.

وإذا صحّ قول "الرّضي"، فإن "الفراء" ينصب ما بعد (إلا) على الاستثناء في المفرغ؛ وهو الذي يكون فيه الكلام غير موجب، غير تام، أي يكون ناقصاً منقياً. والاسم الواقع بعد (إلا) في مثل هذا يعرب حسب حاجة الجملة، باتفاق. والذي يفهم من كلام "الرّضي" أن "الفراء" يميز ذلك على أساس تقدير مستثنى منه محذوف، كأنه قال:

* وَمَالِي نُوْقٌ إِلَّا ثَمَانِيَا *.

وخالفه "الرّضي" في جواز هذه المسألة، إن كان "الفراء" أجازها حقاً. فاعترض على نصب (ثمانيا)، بحجة التفرغ الحاصل؛ إذ المستثنى منه محذوف، وفي مثل هذه الحال يقوم المستثنى مقام المقدّر وجوباً؛ فيعرب حسب ما يقتضيه العامل المفرغ.

والمقدّر في البيت الشاهد، اسم ما الحجازية المشبهة بليس. وإذا كان لابد من إقامة الواقع بعد (إلا) مقام المقدّر (نوق)، فلا يصح نصب (ثمانيا). على هذا ردّ "الرّضي" الاستشهاد بذلك البيت، قال: «وما أجازره مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الإعراب»⁽²⁾.

وألتمس في توجيه (ثمانيا) - إن صحت الرواية - وجهاً يبدو طريفاً ولكن لا أراه محل الإشكال القائم؛ هو أن يكون الشاعر أراد أن يقول (إلا ثمانية جمال)، ثم اضطر اضطراراً إلى الترخيم. قال: «ويجوز أن يريد: إلا ثمانية جمال، فرخم في غير النداء ضرورة»⁽³⁾.

مهما يكن كذلك، فإن (ثمانيا) يبقى منصوباً، وهو غير جائز كما تقدم. ويجوز أن يكون أراد بهذا التوجيه النصب على الاستثناء المنقطع، وليس كذلك؛ لأن الاستثناء في

(1) الرّضي. شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب: ج: 2. ص: 156.

(2) الرّضي. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 157.

(3) الرّضي. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 157.

الشاهد المذكور مفرّغ كما تبين. والاستثناء المنقطع يكون الكلام فيه تاماً مُوجِباً، أو غير مُوجِبٍ⁽¹⁾.

وعدتُ إلى خزانة الأدب فوجدت "البغدادي" قد أورد البيت كما جاء في شرح الكافية، وذكر ما كان من استشهاد "الرّضي" به، على أن "الفراء" يجيز النصب على الاستثناء في المفرّغ، كما رأينا.

لكن يبدو أن "البغدادي" لم يوافق "الرّضي" على ما ذهب إليه، لأنه رأى أن البيت أصابه شيء من التحريف، ترتبت عليه مسألة نحوية مشكلة. فأراد تصحيح الرواية كي تستقيم المسألة. قال بصريح اللفظ: «أقول هذا البيت من قصيدة نونية طويلة، عدتها ثلاثة وسبعون بيتاً، لعروة بن حزام العذري، والبيت قد تحرف على ما استشهد به، وروايته هكذا:

يُكَلِّفْنِي عَمِّي ثَمَانِينَ بَكْرَةً وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ.

ويروى أيضاً:

يُكَلِّفْنِي عَمِّ ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي وَالرَّحْمَنُ غَيْرُ ثَمَانٍ.

وعلى هذا. فالاستثناء على الطريقة المألوفة»⁽²⁾.

وهذه الرواية (مَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ)، تتفق تماماً مع ما جاء في رسالة الغفران. ولعل "البغدادي" يشير بها إلى رواية "أبي العلاء".

وَنَقَّبْتُ عن البيت في معجم الشواهد النحوية الشعرية، فوجدت المؤلف يعلق عليه بما ورد في الخزانة. وأراد أن يشير إلى تصحيح الرواية كما فعل صاحب الخزانة، فقال:

(1) الاستثناء ثلاثة أنواع: متصل، وهو ما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه. ومنقطع، وهو ما لم يكن فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه. ومفرّغ، وهو ما حذف فيه المستثنى منه. والكلام ناقص منفي. راجع باب الاستثناء في كتب النحو.

(2) عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 3. ص: 375.

«والرواية الصحيحة له: (إلا ثمان)»⁽¹⁾ وفيه نظر؛ لعله أراد أن يقول (غير ثمان)، كما في الغفران والخزانة، فقال (إلا ثمان) فوضع (إلا) مكان (غير).

والجدير بالملاحظة في هذا المقام، أن صاحب المعجم قد اعتمد على ما ذكره "البغداددي"، من استشهاد "الفراء" بالبيت، وردّد قوله. ثم استعرض المصادر التي تناولت البيت الشاهد، ومكان وجوده فيها، ولم أجد بينها ذكرًا "للفراء". وهذا ما يستوقف الباحث المدقق؛ فهل معنى ذلك أن صاحب المعجم اعتمد في جمع الشواهد على أقوال غيره، دون أن يتأكد بنفسه؟ أو أنه نقّب عن البيت في كتاب "الفراء"، ولم يقع عليه مثلي؟

على أن ما قيل من استشهاد "الفراء" بقول "عروة بن حزام" السابق، مسألة شغلت فكري أياما، وأقضت مضجعي ليالي عديدة. فقد فتشتُ كتابَ معاني القرآن كثيرا، حتى اضطرّرتُ إلى تصفّحه صفحةً صفحةً - لا أقول قرأته كلمة كلمة -، ولم أقف فيه على بيت "عروة". ولستُ أهدف بهذا إلى الطعن على "الرّضي"، و"عبد القادر البغداددي"، فكلاهما رفيع القدر، عظيم الشأن في هذا المجال. لكنها موضوعية البحث العلمي تفرض على صاحبها ألا يخجل من قول ما يراه حقًا، وإن خالف من هم أعظم قدرًا، وأبعد شأواً في مجال البحث والدرس.

بناءً على كل ما تقدم من تتبع المسألة واستقصائها، أراي مُضطراً إلى استبعاد مخالفة "الفراء" جمهور النحويين في مسألة الاستثناء في المفعّل؛ الذي تعد فيه أداة الاستثناء ملغاة، ويعرب ما بعدها حسب حاجة الجملة⁽²⁾.

وقد مرّ بنا تصريح صاحب شرح الكافية، وصاحب الخزانة بمخالفة "الفراء" لهذا. وأنا أستبعد هذا مرة ثانية؛ لأنه غير موجود في كتابه الشهير معاني القرآن، إلا أن يكون ذلك في مصدر آخر، لم يُكتب لي الوصول إليه. و"لا يكلف الله نفساً إلا وسعها".

(1) إميل بديع يعقوب. المعجم المفصل للشواهد النحوية الشعرية: ج: 2. ص: 1087.

(2) فقد يعرب فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو خبراً. أو ما شابه ذلك.

(انظر سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 310، كذلك ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 603، كذلك الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 250).

وقد حاول "الرضي" تأكيد ما نسبته "للفراء"، فقال: «وهو يُجيز ما قام إلاّ زيداً»⁽¹⁾.

والذي وجدته فعلاً في معاني القرآن: ما قامَ إلاّ زيدٌ، برفع زيد لا بنصبه. قال "الفراء": «وإذا لم تر قبل (إلا) اسماً فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: (ما قام إلاّ زيدٌ) رَفَعْتَ (زيداً) لإعمالك (قام)؛ إذ لم تجد (قام) اسماً بعدها. وكذلك: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك»⁽²⁾.

إنّ مَنْ يقرأ هذا القول ويفهمه على الوجه الصحيح، لا أظنه يصدق بعده ما قيل بإجازة "الفراء" النصب على الاستثناء في المفرّغ، كما جاء في المصادر التي تقدم ذكرها.

فكلامه واضح وصريح، ورأيه فيه ظاهر غير خفي؛ إنه يذهب في الاستثناء في المفرّغ إلى أن العامل المتقدم على (إلا)، إذا فرّغ ولم يجد ما يعمل فيه قبلها، وجب إعماله الرفع أو النصب أو الجرّ في الاسم الذي بعدها حسب حاجة الجملة، كما هو واضح في أمثله الثلاثة.

وفي الأخير لنا أن نتساءل عن موقف "أبي العلاء" من المسألة.

الحقيقة التي يجب أن يقال هي أن "أبا العلاء" أنشد البيت، ولم يشر مطلقاً إلى الجانب النحوي فيه؛ فلم يذكر استشهاد "الفراء" به على جواز النصب، على الاستثناء في المفرّغ، كما جاء في بعض المصادر التي كانت بعده. واكتفى بالكلام على (ثمانين ناقة)؛ لعلاقة المساواة بينها وبين دنانير "ابن القارح" المسروقة.

وليس هذا كافياً لصرف اهتمام "أبي العلاء" عن المسألة النحوية في البيت، وهو الذي عهدناه يتصيد مثل هذه القضايا تصيّدًا. إذن فما الذي حمله على الإغضاء عن هذه المسألة؟ إن عدم ذكر "أبي العلاء" استشهاد "الفراء" ببيت "عروة" المذكور لا يعدو أحد أمرين:

(1) الرضي. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ج: 2. ص: 157.

(2) الفراء. معاني القرآن: ج: 1. ص: 167.

- إما أن يكون ذلك دليلاً على بطلان استشهاد "الفراء" بالبيت على المسألة المذكورة، كما تبين للبحث. "فأبو العلاء" واسع الاطلاع ملم بما قيل في النحو واللغة والأدب، وفنون أخرى كالفلسفة والتاريخ؛ يشهد على ذلك مؤلفاته، وفي مقدمتها رسالة الغفران. فلو كان "الفراء" قد أجاز فعلاً النصب على الاستثناء في المفرغ، لعلم ذلك "أبو العلاء".

- وإما أن يكون أراد ستر "الفراء"؛ لَمَّا رأى عدم صحة المسألة، فأبى أن يجهر بمخالفته الرأي؛ إذ لم يحصل "لأبي العلاء" شيء من ذلك مع "الفراء"، ولا مع غيره من علماء الكوفة - فيما مرّ من المسائل المدروسة - كما فعل مراراً مع غيرهم مثل "سيبويه" و"أبي عليّ الفارسي"، لذلك روى البيت.

يكلّفني عمّي ثمانين ناقةً وماليّ يا عَفْرَاءُ غيرُ ثمانٍ.

بلا إشكال؛ لأن الاستثناء فيه - بهذه الرواية - على الطريقة المألوفة.

الفصل الثاني

مسائل خطأ أبو العلاء فيها الشعراء، وأخرى خالف فيها النحاة، وأخرى أقرّ جوازها مع كراهته لها.

المبحث الأول: مسائل خطأ أبو العلاء الشعراء فيها، ووصف ما جاء عليها في الشعر بالضعيف أو الرديء:

- المسألة الأولى: حذف اسم لَيْتَ، انطلاقاً من بيت لعدي بن زيد العبادي.
 - المسألة الثانية: الترخيم في غير النداء، انطلاقاً من بيت لامريء القيس.
 - المسألة الثالثة: طرح الإعراب، في بيت من الرجز.
 - المسألة الرابعة: الوقف على آخر الكلمة، في شطري بيت لأبي نواس.
 - المسألة الخامسة: حكم يا المتكلم عند اتّصالها بـ (إلي)، وما شابهها.
 - المسألة السادسة: دخول الألف واللام على (كل) و(بعض)، في بيت للحلاج.
 - المسألة السابعة: حذف (أن) من خبر عَسَى، في بيت منسوب إلى ابن أبي ربيعة.
- المبحث الثاني: مسألة واحدة أقرّ أبو العلاء جوازها مع كراهته لها:

- تسكين ياء الماضي الناقص في المبني للمجهول، المسند إلى الغائب، في بيت لأبي بكر الشبلي.

المبحث الثالث: مسائل خالف أبو العلاء العلماء فيها:

- المسألة الأولى: مخالفة أبي العلاء لأبي علي الفارسي في ضبط كلمة، يترتب عليه تخرج بيت ليزيد بن

الحكم الكلابي.

- المسألة الثانية: مخالفة أبي العلاء لسيبويه في إضمار الجار في بيت للناطقة الجعدي (العطف على التوهم).
- المسألة الثالثة: مخالفة أبي العلاء لأحد الأدباء في إعراب (ولا شمطاء) في بيت "لعمر بن كلثوم"، من

معلقته.

يضم هذا الفصل إحدى عشرة مسألة، هي عبارة عن مسائل تتعلق باستعمالات لغوية، قليلة في الكلام الفصيح أو نادرة، كانت قد عاجلها النحويون، قبل زمان أبي العلاء، وبتوا فيها بأقوال وآراء متباينة، كما سيأتي. لكن أبا العلاء أبي إلا أن يعود إليها، ليعرضها على علماء عصره، أو قل ليثيرها أمام الباحثين في مجال الدرس النحوي، في أي زمان كان. وهو إذ يفعل ذلك، فكأنه يدعو إلى إعادة النظر في بعض ما قرره الأقدمون من علماء العربية.

وذلك ربما، يفسر لنا حصلتين من خصاله: أولاهما سعة اطلاعه على ما قيل في اللغة قبله. والثانية جرأته العلمية التي تدفعه بقوة إلى التعبير عن رأيه، كلما جالت بخاطره مسألة فيها مجال للأخذ والرد، مثل المسائل التي حصرتها في هذا الفصل. وقد أدلى فيها بذكره بين الدلاء؛ فاعترض على الشعراء الذين وردت في أشعارهم، ووصف - أحياناً - كلام بعضهم بالضعيف أو الرديء، غير مبال بالشاعر، صاحب القول، مهما كان من ذوي المنزلة العالية في الفصاحة العربية، مثل "امرئ القيس". واعترض في بعض المسائل على أهل العلم بالعربية، ممن لا يحجروا على مخالفتهم غير خبير؛ كما فعل مع "سيبويه" و"الميرد". وسأعرض هذا بالتفصيل في الموضوع الخاص به بعد قليل إن شاء الله.

إن مسائل هذا الفصل - بالنظر إلى موقف "أبي العلاء" منها - متنوعة، غير أنها يجمعها قاسم مشترك واحد؛ هو اعتراض أبي العلاء على غيره. فمنها ما خطأ فيها الشعراء، كما ألمعت قبل قليل وهي سبع مسائل. ومنها ما أجازها، وأعلن كراهته لها، وهي مسألة واحدة. ومنها ما خالف فيها بعض علماء العربية البارزين، مثل "سيبويه"، و"أبي علي الفارسي"، كما سبقت الإشارة، وهي ثلاث مسائل.

لذلك وزعت مسائل الفصل على ثلاثة مباحث مختلفة.

المبحث الأول

مسائل خطأ أبو العلاء الشعراء فيها، ووصف ما جاء عليها
في الشعر بالضعيف أو الرديء.

(1) - حذف اسم لَيْتَ، كما في قول "عدي بن زيد العبادي":

فَلَيْتَ دَفَعْتَ اِهْمَ عَنِّي سَاعَةً فَنُفْسِي عَلَى مَا حَيَّلْتُ نَاعِمِي بَالٍ.

قال "أبو العلاء"، في حوارهِ لِـ"عدي"، في جنة الغفران على لسان ابن القارح: «ويقول- أدام الله تمكينه- لِـ"عدي"، جِئْتُ بشيئين في شعرك، وَدِدْتُ أَنْك لم تأت بهما، أحدهما قولك⁽¹⁾ والآخر قولك:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ اِهْمَ عَنِّي سَاعَةً فَنُفْسِي عَلَى مَا حَيَّلْتُ نَاعِمِي بَالٍ»⁽²⁾.

هكذا أنشده "أبو العلاء" في رسالة الغفران، ومثله "ابن الشجري"⁽³⁾. واختلف عجز البيت بعض الاختلاف اللفظي في الديوان، وبعض المصادر الأخرى؛ فقد رُوِيَ (فَيْثًا)⁽⁴⁾، بدلَ (فَنُفْسِي)، وفي شرح المعنى تغيير آخر بعد هذا؛ حيث جاء: «فَيْثًا على ما حَيَّلْتُ نَاعِمًا بَالِي»⁽⁵⁾، خلافا لِمَا في المعنى، رغم كونه شرحًا لشواهدهِ. وقد يكون "السيوطي" - وهو الراجحُ عندي- اعتمد مخطوطة لم يصل إليها تحقيق الطبعة التي بين يدي من كتاب المعنى.

قال: «وقوله (على ما حَيَّلْتُ) من كلام العرب، أي على كل حال»⁽⁶⁾ وقد سلم الصدرُ من التغيير في جميع المصادر التي اطلعت عليها، ومنه كانت أهمية البيت، عند كثير من النحويين الذين استشهدوا به في باب حذف اسم (إِنَّ) وأخواتها، للعلم به. فكان ضم في ذلك آراء مختلفة، أجملها "السيوطي" - المرجوة له الرحمة - في ستة مذاهب أذكرها موزعة،

(1) سيأتي فيه بحث في باب الصرف إن شاء الله.

(2) الرسالة: ص: 200.

(3) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 281.

(4) انظر ديوان عدي بن زيد العبادي: ص: 162، كذلك ابن هشام. معني اللبيب: ج: 1. ص: 473. كذلك ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 183، كذلك العكبري. التبيين عن مذاهب النحويين: ص: 339.

(5) السيوطي. شرح شواهد المعنى: ج: 2. ص: 697.

(6) السيوطي. المصدر نفسه. ج: 2. ص: 698.

في شكل ومضات خاطفة تكشف المعالم الكبرى أمام البحث، كي لا أعتسف الطريق
اعتسافاً، خوف الزلل والضلال. وتلك المذاهب هي⁽¹⁾:

- 1- جواز حذف أسماء إن وأخواتها مطلقاً دون قيد، وعليه الأكثر ومنهم "سيبويه".
 - 2- وذهب آخرون إلى أن هذا الحذف خاص بالشعر دون غيره.
 - 3- وذهب آخرون إلى أنه حسن في الشعر وغيره، بشرط ألا يؤدي إلى أن يلي (إن) وأخواتها فعل.
 - 4- وعدّ بعضهم ذلك الحذف قبيحاً في الشعر أيضاً، إذا ترتب عليه دخول تلك الحروف على الفعل.
 - 5- ورأى بعضهم أن ذلك الحذف حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤدي إلى أن يلي تلك الحروف اسم يصح عملها فيه.
 - 6- يختص ذلك الحذف عند آخرين (بإن) دون سائر أخواتها.
- أما الحذف المطلق دون قيد، فهو مذهب "سيبويه"؛ حكى عن "الخليل" أن بعض الناس يحدفون اسم (إن) وأخواتها في الكلام المنشور، وأنه لا يستقبح ذلك، ويشبهه بما يجوز في الشعر. قال: «روى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر»⁽²⁾ فقدّر اسم (إن) ضميراً محذوفاً (إنه بك زيد مأخوذ) وعلى هذا تكون الجملة التي بعد الضمير في محل رفع خبر (إن).
- وهنا ألفت الانتباه إلى أمر مهم وهو تقدير "سيبويه" اسم (إن) ضمير الشأن محذوفاً، واستشهد لهذا الحذف في الشعر بأبيات كثيرة، أختار منها ما كثر الاستشهاد به عند غير "سيبويه" أيضاً، وذلك⁽³⁾:

(1) انظر: السيوطي. مع الفواعل: ج: 2. ص: 162-164.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 134.

(3) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 135.

وَوَجْهٌ مُشْرِئُ النَّخْرِ كَأَنُ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ.

لم يذكر قائله، ولعله من الأبيات الخمسين المجهولة القائل. أنشده هكذا برفع (وجه)، بمعنى لها وجه. والشاهد فيه حذف اسم (كان) المخففة، والتقدير: كأنه ثدياه حُقَّانِ. ولا يحسن إظهار الاسم بعد تخفيف (كان).

وذكر "سيبويه" أن "الخليل" كان يحمل هذا البيت وما شابهه على قول "الفرزدق":
فَلَوْ كُنْتَ ضُبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ⁽¹⁾.

تردّد هذا البيت كثيرا في المصادر التي جاءت بعد "سيبويه"، شاهدا على القضية نفسها، حيث حذف اسم (لكن) وقُدِّرَ ضميرا للمخاطب؛ فيكون الكلام بعد التقدير: ولكنك زنجيٌّ عظيمُ المشافر. وقد ذهب أهل العلم باللغة - على ما ذكره "محي الدين عبد الحميد" في الانتصاف⁽²⁾ - إلى أن حذف أسماء الحروف الخمسة المشبهة بالفعل، لا يجوز إلا أن يكون ضمير الشأن⁽³⁾. ولذلك عدّ العلماء الحذف في قول "الفرزدق" السابق ضرورة. وهذا الرأي - في نظري - يتنقّض، وسأناقشه بعد قليل في الموضع المناسب.

وقد أجاز "سيبويه" نصبَ (زنجي) بلكنَ على إضمار الخبر، فيكون التقدير: «كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي»⁽⁴⁾ وعليه فالجملة (لا يعرف قرابتي) خبر لكن. وقد حمّل هذا الإضمارَ على إضمار خبر المبتدأ في قوله تعالى: "طاعة وقول معروف"⁽⁵⁾ قال "سيبويه": «طاعة وقول معروف أمثل»⁽⁶⁾.

(1) سيبويه. الكتاب. ج: 2. ص: 136.

(2) الانتصاف من الإنصاف: هو ما كتبه محي الدين عبد الحميد على هامش الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

(3) انظر محي الدين عبد الحميد. «الانتصاف من الإنصاف»، حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 182. هامش: 1.

(4) سيبويه. المصدر السابق. ج: 2. ص: 136.

(5) محمد/ 21.

(6) سيبويه. المصدر السابق. ج: 2. ص: 136. والآية من محمد/ 21.

وتبعه "ابن الشجري" في هذه المسألة؛ فلم يُقَيَّد هذا الحذف بشرط. واستشهد لذلك بيت "عدي" السابق. وسوى في حذف اسم (لَيْتَ) بين الضميرين ضمير الشأن، وضمير المخاطب. قال: «ومثله في حذف الضمير على التقديرين قول الآخر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ اللَّهُمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبَيْتْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بَالٍ.
أراد: فَلَيْتَكَ أَوْ فَلَيْتَهُ»⁽¹⁾.

أما قصرُ حذف هذه الأسماء على الشعر، فقال به "ابن هشام" في المغني، حيث أجاز - في قول "عدي" - التقديرين مثل "ابن الشجري"، لكنه قيَّد ذلك بالضرورة⁽²⁾، أي أنه خصَّ ذلك الإضمار بالشعر دون غيره.

أما تقييد ذلك الإضمار بعدم دخول الحروف الخمسة (إن وأخواتها) على الفعل، فهو لـ "ابن عصفور" في كتاب "الضرائر"، حيث اختار تقدير ضمير المخاطب. ونص على أن البيت يقبح إذا قدر اسم (لَيْتَ) ضمير الشأن؛ لما يلزم - على رأيه - من ولاية الفعل لـ (لَيْتَ)⁽³⁾.

وتبعه في العصر الحديث الأستاذ "محمد محي الدين عبد الحميد"، في الانتصاف من الإنصاف، حيث ذهب في تخريج قول "عدي" السابق إلى تقدير اسم (لَيْتَ)، كي لا تدخل على الفعل بعدها؛ لأنها اختصت هي وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية. ولذلك يكون الكلام محالاً دون إضمار اسم (لَيْتَ). لكنه اختار تقدير ضمير المخاطب، معللاً اختياره بأن (لَيْتَ) - على تقدير ضمير الشأن - تكون داخلة على الفعل⁽⁴⁾.

ولا فرق - عندي - من هذه الناحية، بين الضميرين؛ لأن مَوْالَاة الفعل (لَيْتَ) إنما هي في الظاهر فقط. أما بعد التقدير فـ (لَيْتَ) داخلة على اسمها.

(1) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 281.

(2) انظر ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 1. ص: 473.

(3) انظر ابن عصفور. ضرائر الشعر: ص: 180.

(4) انظر محي الدين عبد الحميد. «الانتصاف من الإنصاف»، حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1.

هامش ص: 183.

أخبر "السيوطي" عن "الجرمي" أنه قدّر اسم (لَيْت) في البيت، ضمير المخاطب، ووصفه بأنه ضعيف رديء، لا يجوز في الكلام، قليل في الشعر⁽¹⁾. وعلى هذا الرأي أيضا "عبد القادر البغدادي" في الخزانة⁽²⁾.

أما حُسْنُ حذف أسماء (إن) وأحوالها في الشعر وغيره، ما لم يَلِها اسم يَصِحُّ عملها فيه، فقد مثَّل له "محيي الدين عبد الحميد" بقول الأخطل التغلبي:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرَ وَظَبَاءَ.

قال: «والتقدير فيه: إنه (يعني الحال والشأن) مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ.... إلخ»⁽³⁾.

إن ما أَوْجَبَ تقدير اسم (إن) في هذا البيت هو مجيء (مَنْ) الشرطية بعدها. والدليل على أن (مَنْ) شرطية أنها جزمت فعلين (يَدْخُلُ)، و(يَلْقَى). وأسماء الشرط حقها الصدارة في الجملة، فلا يصح إعرابها اسمًا (إن). وعلى هذا التقدير يكون الشرط وجوابه (مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَلْقَى...) في موضع خبر (إن).

وربما هذا هو السرّ الذي جعل "سيبويه" يَجِيزُ نصبَ (زنجي) في قول "الفرزدق":
(ولكنّ زنجي عظيم..... البيت)؛ لأنه يصح أن تعمل فيه (لكنّ) النصب، بخلاف اسم الشرط، كما في بيت الأخطل، غير أن "سيبويه" لم يصرح بهذا.

يبقى مذهب أخير، يَخُصُّ ذلك الحذف (إن) دون سائر أحوالها. وقد غزاه "السيوطي" إلى الكوفيين، نقلا عن "أبي حيان". وهو أن اسم (إن) إذا حذف - في هذا المذهب - غالبا ما يكون ضمير الشأن، وقد يكون ضمير المخاطب بقلة⁽⁴⁾.

(1) انظر السيوطي. شرح شواهد المغني: ج: 2. ص: 698.

(2) انظر عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 10. ص: 448.

(3) ابن محي الدين عبد الحميد. «الانتصاف من الإنصاف»، حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1.

هامش ص: 181.

(4) انظر السيوطي. مع الهوامع: ج: 2. ص: 164.

بعد هذا العرض السريع لآراء النحويين وأقوالهم في إضمار أسماء الحروف الخمسة المشبهة بالفعل، يحسن بالباحث - في مثل هذا العمل - أن يقف وقفة يَلْتَفِت فيها إلى الوراق، فيلقي نظرة على كل مرّ به ليستخلص النتائج التي أفضى إليها البحث.

علمنا من كل ما تقدم أن آراء العلماء متباينة في هذه المسألة؛ فمنهم من أجاز ذلك الحذف مطلقاً، ومنهم من قيّده بالضرورة، ومنهم من قصره على الشعر دون غيره، ومنهم من خصّه بـ (إنّ) دون سائر أحوالها، ومنهم من أجازَه وقَدَّرَه بأحد الضميرين، واشترط في ذلك شروطاً، ومنهم من أجاز ذلك الحذف وقصره على ضمير الشأن دون ضمير المخاطب. وقد أشرت في إحدى الصفحات السابقة إلى أن هذا الرأي الأخير قابل للنقاش، وها أنا أعود إليه لمناقشته، بما استقر في رأبي من خلال البحث.

أقول أجِدُنِي، في النهاية، مضطراً إلى التسليم بجواز إضمار اسم (إنّ) وأحوالها؛ فإن الشواهد الشعرية التي احتج بها النحويون في هذا الباب، هي من الكثرة بحيث لا تدع مجالاً للإنكار، وتحمل الباحث على التسليم والاعتناع.

وإذا كان ذلك كذلك، فالأمثل - في نظري - أن يقدر اسم لَيْتَ المحذوف ضمير المخاطب، لا ضمير الشأن؛ لكن ليس على أساس ما ذكره "ابن عصفور"، من تعليقه لِقُبْح هذا الإضمار بما يلزم من دخول (لَيْتَ) على الفعل، فقد ناقشت ذلك عندئذٍ. ولا على أساس ما ذكره، من تشبيه الجملة المفسرة لضمير الشأن بجملة الصفة؛ فكلاهما مفسرة لما قبلها. وأن هذه الأخيرة لا تبقى إذا حذف الموصوف، وكذلك المفسرة لضمير الشأن⁽¹⁾. فهذه فكرة لا أرفضها على كل حال، ولا أَتَحَمَّس لها.

لكن، الرأي الصائب - في نظري - هو أن ضمير الشأن لا يحذف؛ لأنه يُؤْتَى به لِلْفَتْ انتباه السامع إلى أمر عظيم أو مهم، سيذكر في الجملة التي تأتي بعده؛ فكأن ذلك الضمير يهيم المخاطب لتلقي ذلك الأمر العظيم. وحذف ضمير الشأن أو الحال أو القصة، كما

(1) انظر ابن عصفور. ضرائر الشعر: ص: 179.

يسميه النحويون يتناقض مع ذلك الغرض؛ لأنه يؤدي حتماً إلى ضياعه، وانعدام تلك الفائدة التي كانت من ذلك الضمير، قبل حذفه. هذا ما أرجحه وأميل إليه.

بناءً على كل ما تقدم من عرض الآراء ومناقشتها، وبالنظر إلى موقف "أبي العلاء" من قول "عدي بن زيد"، المذكور في البداية، يمكن استخلاص رأيه في المسألة.

ليس في بيت "عدي" من شيء يمكن أن يؤخذ عليه غير حذف اسم (لَيْتَ). قال "أبو العلاء" مخاطباً الشاعر: «جئت بشيئين في شعرك، وددت أنك لم تأت بهما»⁽¹⁾ وذكر بيتين، منهما البيت المطروح في هذه المسألة.

ولا يمكن أن يستخلص من هذا أن "أبا العلاء" يمنع حذف اسم الحروف الخمسة المشبهة بالفعل، فيناقض بذلك كثيراً من العلماء غيره. إنما الظاهر أنه عاب على الشاعر حذف اسم (لَيْتَ) بالذات دون أخواتها.

فلا يبقى أمامنا إذن إلا ترجيح أن يكون "أبو العلاء" قد أخذ بمذهب الكوفيين القاضي بقصر ذلك الحذف على (إنّ) دون سائر أخواتها، كما أخبرنا "السيوطي" نقلاً عن "أبي حيان" كما تقدم⁽²⁾ والله أعلم.

(1) الرسالة: ص: 200.

(2) انظر ص: 198 من هذا البحث.

(2) - الترخيم في غير النداء، كما في قول "امريء القيس":

وَعَمْرُو بْنُ دَرَمَاءَ الْهُمَامُ إِذَا غَدَا
بِصَارِمِهِ، يَمْشِي كَمِشْيَةِ قَسُورًا

عرض أبو العلاء هذه المسألة في أثناء محاورته لامريء القيس بن حجر. فبعد أن ناقشه في مسائل لغوية، وردت في أبيات من شعره - منها ما تقدم بحثه في الفصل السابق -، انتهى إلى نقد رواية هذا البيت. إذ شك في نسبته إلى امريء القيس، وصرح بأنه مصنوع، أي منحول عليه. وقد اعتمد في نقده لرواية البيت على ما يعرف من لغة الشاعر. فقد فعل هذا بكثير من الروايات لأشعار مختلفة، في مواضع متفرقة من الرسالة.

قال مخاطباً امرأ القيس: «وإنّا لنروي لك بيتاً ما هو في كل الروايات، وأظنه مصنوعاً لأن فيه ما لم تجرِ عادتك بمثله؛ وهو قولك:

وَعَمْرُو بْنُ دَرَمَاءَ الْهُمَامُ إِذَا غَدَا
بِصَارِمِهِ، يَمْشِي كَمِشْيَةِ قَسُورًا»⁽¹⁾.

الواقع أن هذا البيت غير موجود في ديوان امريء القيس. وهذا ما يزيد رأي أبي العلاء فيه قوة.

لكن بنت الشاطي محققة الغفران ذكرت أنه مروي في (العقد الثمين)، ضمن الأشعار التي صحّت نسبته إلى الشاعر. وأنه البيت الخمسون من قصيدته التي مطلعها⁽²⁾:

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا
وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ ظَبْيٍ فَعَرَّعَرَا.

سألت عن ذلك الكتاب ذوي الاختصاص، فلم أهتمد إليه. وفتشت عنه في كثير من المكتبات فلم أعثر عليه. وعدت إلى مختارات "الأعلم الشنتمري"، وقرأت ما اختاره من شعر "امريء القيس"، فوجدت القصيدة المشار إلى مطلعها، وقد بلغت أربعاً وخمسين بيتاً⁽³⁾، ليس بينها ذلك البيت الذي نقد أبو العلاء روايته نافياً نسبته إلى امريء القيس.

(1) الرسالة: ص: 321. 322.

(2) انظر بنت الشاطي. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: ص: 322. هامش: 1.

(3) انظر الأعلم الشنتمري. يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476 هـ). أشعار الشعراء الستة الجاهليين: تحقيق. لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط: 2. سنة: 1981م. ص: 61-70.

البيت، بتلك الرواية، يشتمل على مسألة تتعلق بالترخيم وهو باب واسع، يختلف النحويون في بعض مسائله كهذه المتمثلة في ترخيم (قسورا).

لذلك فأبو العلاء إذ يعيب ترخيم هذه الكلمة، لا يعيب ذلك على امرئ القيس في الحقيقة كما قد يتبادر إلى الأذهان، وإنما مأخذه على الراوي الذي صنع البيت ونسبه إليه. فقد نقد الرواية من هذه الناحية ليصل من ثم إلى نفي نسبة البيت إلى الشاعر، على أساس معرفته بلغته. فكأنه يقول للدارسين إن لغة "امرئ القيس" عالية؛ لا يوجد فيها مثل ما وقع فيه هذا المُفتري الذي صنع هذا البيت.

وهذا جواب "امرئ القيس"، ورأيه في من نحل عليه ذلك البيت، كما تخيَّله أبو العلاء: «فيقول: أَبْعَدَ اللَّهُ الْآخَرَ، لَقَدْ اخْتَرَصَ فَمَا اتَّرَصَ⁽¹⁾! وإن نسبة مثل هذا إليّ، لأَعْدُهُ إِحْدَى الْوَصَمَاتِ، فَإِنْ كَانَ مَنْ فَعَلَهُ جَاهِلِيًّا، فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ وَجِدُوا فِي النَّارِ صُلِيًّا: وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَدْ خَبَطَ فِي ظِلَامٍ»⁽²⁾.

ولعل من المفيد للبحث أن نسلط الضوء، في البداية، على قضية الترخيم من جهة ما له علاقة بالقضية المطروحة في البيت المنسوب لامرئ القيس، كما ورد في الغفران، ليسهل من ثمّ فهم مأخذ أبي العلاء على صاحب البيت فهماً صحيحاً. ولا شك أن ذلك يتيح للبحث معرفة مذهبه في هذه القضية.

الترخيم له معنيان؛ أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى. أما في اللغة فهو كما قال الأشموني: «تَرْقِيقُ الصَّوْتِ وَتَلْيِينُهُ، يُقَالُ: صَوْتُ رَخِيمٍ: أَي سَهْلٌ لَيِّنٌ»⁽³⁾ وفي اللسان: «والترخيم التليين.... ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر كقولك إذا ناديت حارثاً: يَا حَارِ، وَمَالِكاً يَا مَالٍ. سُمِّيَ ترخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف»⁽⁴⁾.

(1) يقال: «أَثْرَصُهُ وَثَرَصُهُ وَتَرَصُهُ: أَحْكَمَهُ وَقَوَّمَهُ». (ابن منظور. لسان العرب: مادة (ترز).

(2) الرسالة: ص: 322.

(3) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 318.

(4) ابن منظور. لسان العرب: مادة (رخم).

أما في اصطلاح النحويين فهو حذف حرف أو أكثر من آخر الاسم. ويكون غالباً في النداء، ولا يكون في غيره إلا للضرورة. قال "سيبويه": «الترخيم حذف أواخر الأسماء تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ»⁽¹⁾.

وذكر له "ابن جني" سبباً طريفاً، استخلصه من قوله تعالى مُخْبِرًا عن أهل النار: "ونَادُوا يَا مَالِكُ"⁽²⁾، وقراءة من قرأ: "يا مَالٍ". وذلك أن الخوف والهلول واشتداد الموقف، كل ذلك قد يورث صاحبه عَجْزًا عن إتمام النطق بالكلمة، كما هو الحال في "يا مَالٍ"، يريدون "يا مَالِكُ". قال ابن جني: «...هذا المذهب المألوف في الترخيم، إلا أن فيه في هذا الموضع سرًّا جديداً؛ وذلك أنهم - لعظم ما هم عليه - ضَعُفَتْ قُوَاهُمْ، وذلت أنفسهم..... فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة، ووقوفاً عليه دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقته»⁽³⁾.

قد يُحذف من آخر الاسم المرخم حرفٌ أو أكثر. ويجوز فيه بعد الحذف لغتان: الأولى أن يكون المحذوف مَثَوِيًّا عند النطق، وتسمى لغة من ينتظر الحرف المحذوف. وعليها جاء قول "أوس بن حجر":

«* تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِيٍّ *

يُريد: لَمِيس»⁽⁴⁾.

حيث رَخِّمَ (لَمِيس)⁽⁵⁾، اسم امرأة، وترك الحرف الأخير ساكناً على حاله.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 239.

(2) الزحرف / 77.

(3) ابن جني. المختص: ج: 2. ص: 304.

(4) سيبويه. المصدر السابق. ج: 2. ص: 254.

(5) أصل معناه للمرأة اللينة اللمس. (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (لمس)).

والثانية ألا يكون المحذوف مَنُوتًا، وتُسمى هذه في الشائع لغة من لا ينتظر الحذف. وذلك نحو قول امرئ القيس⁽¹⁾:

لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ⁽²⁾.

الشاهد فيه ترخيم مالك، فحذف آخره وعامل الاسم معاملة ما لم يحذف منه شيء، فأجرى علامة الإعراب على اللام بالتنوين كأنها الحرف الأخير.

لترخيم الاسم شروط عامة، تكلم فيها النحويون بالأمثلة والشواهد، ليس من واجب البحث تفصيل القول فيها ههنا. لكن من الأحسن والمفيد الإشارة إليها على النحو الآتي⁽³⁾:

- أن يكون الاسم مفردًا، أي لا يرخم إذا كان مسندًا إليه، ولا مضافًا إليه، خلافاً للكوفيين.

- أن يكون معرفة؛ بالعلمية، أو بالإقبال والقصد، كأن يكون نكرة مقصودة لأن النكرة إذا قُصِدَتْ تكون قد عُنِيَتْ بالإقبال عليها دون غيرها من النكرات، فتكتسبُ التعريف بذلك.

- أن يكون زائداً على الثلاثة؛ فلا يُرَخَّم ما قَلَّ عَنْ أَرْبَعَةٍ، عند الجمهور.

لكن القضية التي عناها أبو العلاء في البيت المنسوب إلى امرئ القيس تتعلق بترخيم اسم نكرة غير منادى؛ هو (قَسُورًا) في آخر البيت. فهو اسم نكرة محضة أي غير مقصودة، وغير منادى، لا يتوفر على الشروط السالفة، ومع ذلك رُخِّمَ؛ إذ كان أصله (قسورة) بناءً التأنيث في آخره، قبلها أربعة أحرف.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 254.

(2) الحَصْر: يفتح الحاء والصاد. شدة البرد. (انظر لسان العرب: مادة (خ.ص.ر)).

(3) انظر ابن عصفور. ضرائر الشعر: ص: 136-142، كذلك الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 227-229، كذلك ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 289.

وقد ذهب "سيبويه" إلى أن المرخم من هذا الضرب من الأسماء تُحذف منه التاء في الوصل. فإذا وقفوا عليه أعادوها لِيَبْنُوا حركة الحرف الذي قبلها؛ نحو (طَلْحَة)، إذا كان في الوصل قالوا (يا طَلْحُ) على اللغتين. وإذا كان في الوقف قالوا (يا طَلْحَة) ⁽¹⁾.

هذا في السَّعة، أما في حال الضرورة فإنه يجوز للشاعر أن يحذف تلك الهاء في الوقف، ويُعوّض منها ألف الإطلاق التي تلحق القوافي.

قال "سيبويه": «واعلم أن الشعراء إذا اضْطُرُّوا حَذَفُوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المَدَّة التي تلحق القوافي بدلاً منها. وقال الشاعر، ابن الخَرَج:

كَادَتْ فَرَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَرَارَةٌ أَوْلَى فَرَارًا» ⁽²⁾.

وإلى هذا المعنى بالضبط ذهب "ابن الشجري" في أماليه، حيث أنشد قول "حرير":

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا

فقال: «حَذَفَ تاء التأنيث من أمامة، وهي مرفوعة بأَضَحَّتْ، وبَقِيَ فتحة الميم، وجاء بعدها بألف الإطلاق» ⁽³⁾.

وتبعهما "الأشموني"، في شرحه، فلم يخرج عن مذهبهما في القضية ⁽⁴⁾.

ذلك هو التغير الذي حصل في (قسورا)، من البيت الذي أنشده أبو العلاء، منسوبا إلى امرئ القيس.

حذفت منه التاء، فلما وَقَفَ عليه كان لابد من تعويض ألف الإطلاق منها.

لكن (قسورًا) المذكور في البيت فاقِدٌ لِشَرْطَيْنِ كي يَصْدُقَ عليه قول النحاة السالف. فلو كان منادى، معرفة لكان ترخييمه على النحو المذكور مألوفًا لا يقبل النقاش، لكنه لم

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 242.

(2) سيبويه. المصدر نفسه. ج: 2. ص: 242. 243.

(3) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 192.

(4) انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 322.

يكن كذلك، غير أنه يجب ألا يُحْمَل ترخيم (قَسُورًا) في البيت على الشذوذ؛ لأن ما يشبهه في الشعر كثير.

وقد عالج النحويون هذه المسألة، وخرجوا منها بآراء منها ما هو مُتَّفَقٌ عليه، ومنها ما اختلف فيه.

اتفقوا على الترخيم في غير النداء، عند الضرورة على لغة من لا ينتظر؛ أي على لغة مَنْ لا ينوي الحذف، ويُجْزِي الإعراب على آخر الاسم؛ كأنه لم يُحذف منه شيء.

تكلم "سيبويه" في هذه المسألة، في باب بعنوان: (هذا بابٌ يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمثلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاءٌ قطُّ).

واستشهد على صحتها، في الكلام العربي، بقول "عنترة العبسي" ⁽¹⁾:

يَدْعُونَ عَنَّتْرُ والرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَفِرُّ فِي لَبَانِ الْأُدْهَمِ.

موضع الشاهد في البيت قوله: (عَنَّتْرُ). إذ الأصل فيه (عنترة) فحذف التاء، وبقي الراء على الضم على لغة مَنْ لا يَنْتَظِرُ؛ كأن الاسم لم يُحذف منه شيء. قال: «جَعَلُوا الاسم عَنَّتْرًا وجعلوا الراء حرف الإعراب» ⁽²⁾.

ووافق "ابن الشجري" "سيبويه"، واستشهد هو الآخر على جواز ذلك الترخيم اضطرارًا، بقول "أَعَشَى تَغْلِبُ" ⁽³⁾:

* لَمْ يَلِكْ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ *

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 246.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 246.

(3) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 190.

والشاهد صدرُ بيت. ثَمَامه: وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ. (انظر المصدر نفسه: ص: 187).

قال: «ورخّم "شمّعة" في غير النداء ضرورة، وأعرّبهُ، لأنّه رخّمهُ على لغة من قال يا حارّ، ولو رخّمهُ على اللغة الأخرى لأقرّ الفتحّة على اللام»⁽¹⁾ يعني أنّه رخّم (شمّعة) في غير النداء، اضطراراً على لغة من لا ينتظر، ولذلك أجرى الإعراب على الاسم بالتنوين؛ لأنّه جعله بمنزلة الاسم الذي لم يحذف منه شيء. والدليل على ذلك أنّه لو رخّم على اللغة الأولى لترك الفتحة على اللام كما كانت قبل الحذف. هذا ما اتفق عليه النحاة.

واختلفوا في ذلك الترخيم على اللغة الأخرى (لغة من ينتظر)، فأجازه "سيبويه"، واستشهد عليه بأبيات كثيرة، منها قول "المغيرة بن حَبّاء" التميمي:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا.

موضع الشاهد في البيت قوله (حَارِثٍ)، ترخيم (حَارِثَةً)، فحذف التاء وأبقى الفتحة على التاء كما كانت قبل الترخيم؛ على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، والدليل على أن فتحة التاء ليست علامة إعراب، أن (حارث) مضاف إليه، وحقه أن يُجرَّ بالكسرة الظاهرة، لأنّه علم لمذكر مُنصَرَف. وعلى هذا لا يبقى إلا القول بأنه جرى عليه الترخيم للضرورة على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف، تماماً كما يرخّم المنادي. ومثل هذا مما استشهد به قول "ابن أَحْمَرَ":

أَبُو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةُ أَثَالًا.

قال "سيبويه": «يريد أثالة»⁽²⁾ وإذا كان كذلك ف(أثالاً) مُرَخَّمٌ بحذف التاء، والألف للإطلاق في الوقف.

ومنع "أبو العباس المبرد" ترخيم غير المنادي، للضرورة⁽³⁾، إلا على اللغة الثانية؛ لغة من لا ينتظر. فلما واجه الشواهد التي ساقها "سيبويه"، تكلف في تأويلها، واشتط في تخريجها.

(1) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 187.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 270.

(3) الترخيم بابه المنادي. أما غير المنادي فلا يرخم إلا للضرورة.

أشار إلى هذا "ابن الشجري"، في أماليه، وإن لم يذكر المصدر الذي استقى منه رأي المبرد هذا. لكنه ذكر⁽¹⁾ أن "أبا العباس" ذهب في تخريج قول "أَبْنِ حَبْنَاءَ":

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَتِهِ..... إلى جعل (ابن حَارِثَ) اسم قبيلة؛ لِيُثْبِتَ أَنْ تَرْخِيمَ (حَارِثَ) جَاءَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْتَظَرُ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَجْرَّ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمًا مُؤَثَّنًا جَرَّ الشَّاعِرُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ.

لكن هذا التخريج قابل للنقاش، وقابل للرد بسهولة. فإن "أبا العباس" - في نظري - لم يوفق كل التوفيق، حين جعل (ابن حارث) علمًا لقبيلة. والدليل على بُطْلَانِ هذا، لغوي من داخل البيت نفسه؛ فلو كان الرأي كما ذكر "أبو العباس"، لكان الضمير المتصل في (لِرُؤْيَتِهِ)، و(أَمْتَدِحُهُ) مؤثَّنًا ليطابق مرجعُهُ؛ لأن القبيلة مؤنث. فلما كان الضمير مذكراً دلَّ على أَنَّ (ابن حَارِثَ) المذكور في البيت، علم لرجُلٍ. وتَرْخِيمُهُ جَارٍ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يَنْتَظَرُ، كَمَا فِي مَذْهَبِ "سَيَبَوِيهِ".

أما قول "أبن أحمر": أَبُو حَنْشٍ يُورِقْنَا وَطَلَّقْ..... فقد أشار "ابن الشجري" إلى أن "أبا العباس"، ذهب فيه إلى نفي الترخيم في (أُثَالَةَ)، وجعل فتحة اللام منه علامة إعراب؛ وهو نَصْبٌ، عطفاً على الضمير في (يُورِقْنَا). وهو بهذا يكون قد أبطل استشهاد "سَيَبَوِيهِ" بالبيت على المسألة المطروحة.

جاء في الأمالي الشجرية: «وَقَالَ فِي قَوْلِ ابْنِ أَحْمَرَ: أَبُو حَنْشٍ يُورِقْنَا..... إِنَّ أُثَالََةَ تَرْخِيمَ أُثَالَةَ، عَلَى لُغَةٍ مِّنْ قَالَ: يَا حَارُّ، بِالْضَمِّ، وَانْتِصَابِهِ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِّ فِي يُورِقْنَا»⁽²⁾.

وهنا لا بد من التأني وإعمال النظر، واستقصاء المسألة كما ينبغي، بغية الخروج برأي منصف.

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 194.

(2) ابن الشجري. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 194.

إن أسماء المذكورين في قول "أبن أحمر" - على ما ذكره "ابن الشجري" - هم من عشيرة الشاعر، وقد هلكوا فرثاهم⁽¹⁾. فإذا اعتبرنا (أثالاً) مُرَحَّمًا، وهو في موضع رفع بالعطف على الأسماء المرفوعة قبله، على رأي "سيبويه"، كما يَبَيَّنُ قبل قليل، فإن (أثالاً) هذا يُعَدُّ مِنَ الْهَالِكِينَ الَّذِينَ يَشْمَلُهُمْ رِثَاءُ الشَّاعِرِ.

أما على رأي "أبي العباس"، القائل بنصب (أثالاً) عطفًا على الضمير المتصل بـ (يُورَق) في الشطر الأول، فهذا يعني أن الفعل واقع على الضمير كما هو واقع على (أثالاً) أيضًا. وهو ما يدل قطعًا على أن (أثالاً) كان لا يزال - يوم الرثاء - بين الأحياء. فليس لنا في البيت من دليل غير الإعراب⁽²⁾، يُثَبِّتُ أن (أثالاً) كان، يؤمِّدُ، من الهالكين أو من الأحياء، إلا أن نَلْتَمِسَ ذلك من خارج البيت. فعلى أي الوجهين يحمل البيت إذن؟

أقول إن الذي استقرَّ عندي، أن على الباحث دائما أن يأخذ بأيْسَرِ الوجوه، وأقربها مَنَالًا لأن اللغة إنما وُجِدَتْ لِلْفَهْمِ وَالْإِفْهَامِ بلا مشقة ولا عناء. وكلما توفر في الكلام الوجه الذي يحقق هذا الغرض، وجب الأخذ به، والإعراض عن غيره.

فإذا عدنا الآن إلى الخلاف بين "سيبويه" و"المبرد" وجدنا عطف (أثالاً) على الأسماء المرفوعة قبله أقرب منالاً من عطفه على ذلك الضمير (نا) في (يُورَقْنَا)، فقد لا يُهْتَدَى إلى ذلك بسهولة.

وعليه فالذي أميل إليه وأرجحه، أن يكون (أثالاً) مُرَحَّمًا للضرورة كما في مذهب "سيبويه"، الذي أجاز ترخيم غير المنادى على اللغتين.

فإذا غادرنا "سيبويه" و"المبرد"، وطلبنا المسألة عند مَنْ جَاؤُوا بَعْدَهُمَا وجدنا أربعة من النحويين على مذهب "سيبويه": منهم "ابن الشجري" الذي لم يكتفِ بالتصريح بجواز

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 194.

(2) يدلنا هذا على مزية الإعراب في اللغة العربية، ودوره في تحديد المعنى. لأن الحركات في أواخر الكلمات ليست قشورًا. كما سمعت من أفواه غير العارفين بالعربية. وإنما هي رموز إلى المعاني المختلفة. وذلك من مزايا اللغة العربية التي قلما توجد في غيرها.

ترخيم غير المنادي على اللغتين، بل انتصر "لسيويه" على "المبرد"؛ فعرض الشواهد التي حصل فيها الخلاف بينهما، وغلبَ فيها رأي الأول على رأي الثاني⁽¹⁾.

وتطرق "ابن الأنباري" للمسألة، في أثناء كلامه على ترخيم المضاف، ونصَّ على جواز الترخيم في غير النداء. قال: «وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر، وأظهر من أن تنكر»⁽²⁾. فظاهر كلامه أنه مثل "سيويه"، يميزه على اللغتين.

وعلى هذا المذهب "ابن عصفور"، و"الأشموني". أما "ابن عصفور" فأيدَ رأي "سيويه" في جواز ذلك الترخيم على اللغتين عند الضرورة، وزاد في الاستشهاد على "سيويه"، فأنشد البيت المنسوب إلى "امريء القيس" الذي أنشده أبو العلاء في الغفران. قال: «ويدل أيضا على جواز الترخيم في غير النداء على لغة من نوى رد المحذوف قول امريء القيس:

وعمرو بن درماء الهمام الذي غزا
بذي شُطبِ غضبٍ كمشية قَسُورًا»⁽³⁾.

وعليه ف (قَسُورًا) قد جَرَى عليه الترخيم على لغة من ينتظر، وَلَحَقَتْهُ أَلْفُ الإِطْلَاقِ للوقف عليه.

أما "الأشموني"، فَقَيَّدَ ذلك الجواز بشروط ثلاثة⁽⁴⁾:

- أن يكون في الضرورة.

- أن يكون صالحًا للنداء.

- أن يكون زائدا على الثلاثة، أو مَحْتَوًىً بالثناء.

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 193. 194.

(2) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 356.

(3) ابن عصفور. ضرائر الشعر: ص: 139.

(4) انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 340. 341.

والملاحظ أن (قسوراً) في البيت الشاهد فاقد للشرط الأول، إذ لا ضرورة تدعو إلى ترخيمه. ولعل هذا ما يفسر عدم استشهاد "سيبويه" به. يضاف إلى هذا أنه نكرة مَحْضَة. وقد منع بعضهم ترخيم النكرة المقصودة فضلاً عن النكرة المحضة. أشار إلى هذا "الأشموني" قال: «والصحيح جوازه»⁽¹⁾.

وقد علم مما تقدم أن النحويين لم يشترطوا التعريف في المرخم للضرورة. وليس هذا الاسم بموضع ضرورة. أما المنادى فمن شروط ترخيمه العَلَمِيَّة، كما هو واضح من شواهد "سيبويه". وقد نص "الأشموني" على ذلك صراحة⁽²⁾.

إذن اجتمع في (قسوراً) ثلاثة أمور، هي ما عابَهُ أبو العلاء على مَنْ صنع ذلك البيت، ونسبه إلى امرئ القيس.

على كُلِّ لم يصرح برأيه - في رسالة الغفران - كل التصريح، لكنه أبانَ عنه أكثر في رسالة "الصاهل والشاحج"؛ حيث نص على جواز الترخيم في غير النداء للضرورة. قال: «.....فمثله مَثَلُ الترخيم يوجد في النداء دون غيره فإذا جاء في غير النداء فإنما تلك ضرورة»⁽³⁾.

ليس (قسوراً) منادى، ولم يدْعُ إلى ترخيمه شيء من إقامة الوزن، بالإضافة إلى كونه نكرة محضة، فهذه أسباب ثلاثة تمنع ترخيمه. لذلك نفى أبو العلاء - في نظري - نسبة البيت إلى امرئ القيس، لأنه شاعر فصيح ومطبوع؛ فهو أعرف بالعربية وبالشعر، فلا يمكن أن يأتي في شعره بمثل ما وَقَعَ فيه صانع البيت.

قال أبو العلاء مخبراً عن امرئ القيس بعدما أُنْكَرَ نسبة البيت إليه: «وإنما أنكر حذف الهاء من (قسورة)، لأنه ليس بموضع الحذف، وقلَّ ما يصاب في أشعار العرب مثل ذلك»⁽⁴⁾.

(1) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 322.

(2) الأشموني. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 328.

(3) أبو العلاء المعري. رسالة الصاهل والشاحج: تحقيق. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. ط: 2. 1984م.

ص: 487.

(4) الرسالة: ص 322.

قوله (ليس بموضع الحذف)، يعني أنه خالٍ من شروط الترخيم:

- إنه ليس منادى، فهذه واحدة.

- وأخرى، إنه لا يوجد في البيت ضرورة تحمل القائل على ترخيم ذلك الاسم.

على هذا أنكر أبو العلاء حذف تاء التأنيث من آخر (قَسُورًا)، وتعويضها بألف الإطلاق، كما فعل مَنْ نَحَلَ البيت على الشاعر.

لم يقف عند هذا، بل أَحَبَّ أن يؤكد للقارئ ثبوت الخطأ الذي وقع فيه صاحب البيت؛ من خلال مقارنة ما في ذلك البيت بقول "ابن حَبْنَاء التَّمِيمِي" الذي تقدم في شواهد "سيبويه"، على الترخيم اضطراراً:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا.

حيث رَخِمَ الشاعر (حارثة) اضطراراً؛ فعَدَمَ حذفِ التاء من آخره كان يؤدي حتماً إلى كسر الوزن، لذلك حذفها الشاعر لإقامة الوزن.

وليس كذلك الشأن في (قَسُورًا) كما ورد في البيت.

فإن قيل إن الحذف الحاصل في هذا الاسم (حارث)، إنما كان طلباً لمجرد التخفيف. فإنَّ أبا العلاء يَسْتَحْسِنُ ذلك في أسماء الأعلام، ولا يَسْتَسِيغُهُ في النكرات؛ من جهة أن الأعلام قد عُرِفَتْ واشتهرت، فلا يَضِرُّهَا مثل ذلك التغير خلافاً للنكرة. قال: «فأما قول القائل:

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا.

فليس من هذا النحو، إذ كان التغير إلى الأسماء الموضوعية أسرع منه إلى الأسماء التي هي نكرات، إذ كانت النكرة أصلاً في الباب»⁽¹⁾.

أخيراً فقد تَبَيَّنَ للبحث توفيقُ أَبِي العلاء في تَقْدِيرِ رواية البيت، ونفي نسبته إلى امرئ القيس، بطريقة علمية. ذلك بِأَن أَوْضَحَ أن التغير اللَّاحِقَ بـ (قَسُورًا)، نادرٌ في الشعر كما

(1) الرسالة: ص: 322.

ذكر. وقد تبيّن بالبحث أن الشواهد الفصيحة لا تُؤيّد ذلك، وأن علماء العربية لم يُجيزوا مثله.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دراية أبي العلاء بأسرار العربية، وقُدْرته على تعيين الزائف منها حين يُصادفُه، دون الخروج عما اتفق عليه العلماء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(3) - طَرَحَ الإعراب، كما في قول الراجز:

إِذَا عَوَّجَجَنْ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ فِي الدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ.

عَرَضَ أَبُو الْعَلَاءِ هَذَا الْبَيْتَ عَقِبَ تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْل "أَمْرِيءِ الْقَيْسِ"، الَّذِي تَقْدَمُ:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

إِذْ أَنَّ فِي الْبَيْتَيْنِ مَسْأَلَةً وَاحِدَةً، تَتَعَلَّقُ بِطَرَحِ الْإِعْرَابِ، أَيْ حَذْفِ حَرَكَتِهِ عِنْدَ الْضَرُورَةِ. وَقَدْ تَقْدَمُ بِحُثِّهَا فِي بَيْتِ "أَمْرِيءِ الْقَيْسِ" فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ⁽¹⁾؛ حَيْثُ اسْتَقْصِيَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، وَقَابَلْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِرَأْيِ أَبِي الْعَلَاءِ.

عَلَى أَنَّ فِي الْبَيْتَيْنِ تَشَابَهًا وَاحْتِلَافًا: يَتَشَابَهُانِ مِنْ جِهَةِ الْمَسْأَلَةِ الْمَطْرُوحَةِ فِيهِمَا، وَيَخْتَلِفَانِ مِنْ جِهَةِ إِمْكَانِيَةِ الْإِخْتِيَارِ الْمُنَاحَةِ أَمَامَ الشَّاعِرِ لِرُكُوبِ الْضَرُورَةِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ مَوْقِفَ أَبِي الْعَلَاءِ، مِنَ الْمَسْأَلَةِ، مُخْتَلِفًا بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ. تَقْبَلُهَا فِي بَيْتِ أَمْرِيءِ الْقَيْسِ، وَقَالَ بِجَوَازِهَا كَمَا تَقْدَمُ. وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا فِي بَيْتِ الرَّاجِزِ "أَبِي نُحَيْلَةَ"، وَعَاجَبَهَا عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

لِذَلِكَ آثَرْتُ أَنْ أُخَصِّصَ كُلًّا مِنَ الْبَيْتَيْنِ بِوَقْفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ؛ لِبَحْثِ الْمَسْأَلَةِ فِي سِيَاقِهَا، مُرَاعِيًا مَلَاسَاتِ الْقَوْلِ الَّتِي اكْتَنَفْتُهَا. قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ:

«... فَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ:

إِذَا عَوَّجَجَنْ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ فِي الدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ.

فَإِنَّهُ مِنْ عَجِيبِ مَا جَاءَ، وَقَدْ بَلَّغَ قَائِلُهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ: * صَاحِ قَوْمٍ * - فَلَا يَكُونُ بِالْوِزْنِ إِحْلَالًا، وَلَكِنَّ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ لَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعَادِلَ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: * حِبِّ قَوْمٍ * فِي وَزْنِ قَوْلِهِ: * نَلِ عَوْمٍ *⁽²⁾.

(1) انظر ص: 141 من هذا البحث.

(2) الرسالة: ص: 369.

بهذه الرواية ورد البيت في كل المصادر التي تمكنت من الاطلاع عليها. وأشار "ابن أبي سعيد السيرافي" إلى رواية أخرى، قال: «وبعض أَصْحَابِنَا يَرَوِيهِ: إِذَا اعْوَجَّحْنَ قُلْتُ صَاحِ قَوْمٍ»⁽¹⁾.

وأشار محقق كتاب "شرح أبيات سيويه"، "الابن السيرافي"، إلى أن هذه رواية الأعلام، وذكر أنها لا شاهد فيها⁽²⁾. أقول: وفيها شاهد على ترخيم (صاحب) شذوذاً كما سيأتي إن شاء الله.

عالج "سيويه" القضية المتضمنة في بيت "أبي نخيلة"، وذهب فيها إلى أن بعض العرب يسكن حرف الإعراب؛ بحذف حركته إذا كانت ضمة أو كسرة، ولم يفعلوا ذلك في المنصوب لخفة الفتحة. واستشهد على ذلك بالرجز المذكور، ولم ينسبه إلى قائل. قال: «ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرّة إلا أن مَنْ قَالَ فَخَذٌ⁽³⁾ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إِذَا اعْوَجَّحْنَ قُلْتُ صَاحِبِ قَوْمٍ فِي الدَّوِّ أَمْثَالِ السَّفِينِ الْعُومِ.

فسألت مَنْ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الْعَرَبِ، فزعم أنه يريد "صاحبي"⁽⁴⁾.

فظاهر كلام سيويه أن الشاعر حذف ياء التَّسْبِ من (صاحب)، للتخفيف، فَبَقِيََتِ الْبَاءُ مَكْسُورَةً فَحَذَفَهَا ثَانِيَةً، لَأَنِ إِبْهَاتُهَا يُؤَدِّي إِلَى انْكَسَارِ الْوِزْنِ.

يظهر هذا من عبارته الأخيرة: (فسألتُ..... فزعم أنه يريد صاحبي).

فإذا غادرنا البصرة إلى الكوفة، لنرى كيف عُولِجَتِ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ عِلْمَائِهَا، وَجَدْنَا "أبا زكريا الفراء"، قد أقرّ رأي "سيويه"، ولم يخرج عليه، بل زاد المسألة توضيحاً أكثر؛ فحدد بكل دقة المواضع التي كانت العرب تلجأ فيها إلى التخفيف من حركات الإعراب، بتسكين الحرف. فذكر أن العرب تستثقل توالي الحركات فَتُخَفَّفُ، وكذلك إذا كانت حركة حرف

(1) ابن السيرافي. شرح أبيات سيويه: ج: 2. ص: 398.

(2) انظر محمد علي سلطان. شرح أبيات سيويه: ج: 2. ص: 398. هامش: 3.

(3) يريد أن حذف حركة الإعراب يشبه حذف كسرة الخاء من فخذ تخفيفاً.

(4) سيويه. الكتاب: ج: 4. ص: 203.

الإعراب ضمة قلبها كسرة، أو العكس. وكذلك إذا توالى في آخر الكلمة ضمّتان، أو كسرتان. واستشهد على كل ذلك. وهذا عند تفسير قوله تعالى: "أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا"⁽¹⁾، فأشار إلى أن العرب تسكن الميم من هذا الفعل، لتحركها وتحرّك حرفين بعدها⁽²⁾. وأكد هذا في تفسير آية أخرى. قال: «فأما الضمّتان فقلوه: (لَا يَحْزُنُهُمُ)⁽³⁾ جزموا النون لأن قلبها ضمة فَخَفَّتْ»⁽⁴⁾ قال (جزموا النون)، وهو يعني حذفوا ضمّتها؛ إذ هي في موضع رفع، لأن (لَا) هنا نافية كما هو واضح، وليست ناهية؛ من جهة أن النهي يكون للمخاطب لا للغائب.

واستشهد على التخفيف من توالي كسرتين في آخر الكلمة بيت الرَّجَزِ المطروح في هذه المسألة. قال: «.... وقوله في الكسرتين:

* إِذَا اغْوَجَجْنِ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ *

يريد صاحبي»⁽⁵⁾.

هكذا توخّدت وجهة النظر - في هذه المسألة - بين علمين بارزين من أعلام المدرستين. فكيف كان رأي النحاة الذين جاؤوا بعد انقضاء عهد الرواد الأوائل من البصريين والكوفيين؟

تبع "ابن جني" "سيبويه"، فذهب إلى أن العرب كانوا يحذفون حركة الإعراب للتخفيف كما يحذفون ضمة (رُسُل)، و(عَجَز)، و(عَضُد)، وكما يحذفون كسرة (كَتِف)، و(كَبِد)، لشعورهم بثقل الضمة والكسرة. واستشهد على ذلك بصدر بيت الراجز، كما أنشده أبو العلاء في الغفران. ولم ينسبه. قال: «.... وعليه ما أنشده من قوله:

* إِذَا اغْوَجَجْنِ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ *»⁽⁶⁾.

(1) هود/ 28.

(2) انظر الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 12.

(3) الأنبياء/ 103.

(4) الفراء. المصدر السابق: ج: 2. ص: 12.

(5) الفراء. المصدر السابق: ج: 2. ص: 12.

(6) ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 75.

وأورد "ابن أبي سعيد السيرافي" البيت شاهداً على إسكان حرف الإعراب اضطراراً. وذلك تحت ما أسماه بـ (الترخيم في غير الأسماء ضرورة).

أشار في البداية إلى رأي "سيبويه"، فأشار إلى أن الشاعر حذف أولاً الياء من (صاحب)، وهو يريد يا صاحبي. لكنه وجدّ، بعد ذلك، أن إثبات كسرة الباء مُخل بالوزن، فاضطّر إلى حذفها، ووصف ذلك بالجيد.

ثم أشار بعد ذلك إلى رواية مَنْ أنشد البيت بترخيم (صاحب):

* إذا اغوججن قلتُ صاح قَوْمٌ *

حيث حذفت الياء للتخفيف، ثم رُحِمَ الاسمُ فحذفت الياء من آخره.

هنا اعترض "ابن السيرافي" بشدة على مَنْ أنشد بترخيم هذا الاسم. وعلق على من فعل ذلك بأنه استقبح إسكان الباء فرخم الاسم، غير أنه وقع غير بعيد. وذلك لأن إسكان بَاء (صاحب) إن كان مما يقبح في الشعر - وقد استجاده "ابن السيرافي" عند الضرورة - فإن ترخيم (صاحب) قبيح أيضاً.

علّل "ابن السيرافي" ذلك، بأن ترخيم الاسم غير المختوم بتاء التانيث يشترط فيه العلمية، بخلاف المختوم بها. وليس (صاحب) كذلك؛ فهو وصِفٌ مُشتقٌّ حالٍ من هذه التاء، فلا يحسن ترخيمه. قال: «ألا ترى أنه لا يحسن (يا ضارٍ أقبل) تريد: يا ضارب، ولا (يا قاع) تريد: يا قاعد»⁽¹⁾.

وهو في هذا يحاكي "سيبويه" الذي منع ترخيم ما ليس في آخره الهاء من الأسماء غير الأعلام. وأشار إلى ما كان من ترخيم (صاحب) لكثرة استعمالهم إياه. كأنه يُشير بذلك إلى شذوذه عن القياس. قال: «إلا أنهم قد قالوا: يا صاح، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف»⁽²⁾.

(1) ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه: ج: 2. ص: 398.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 256.

وَمِمَّنْ أَخَذَ بِرَأْيِ "سَبْيُوهِ" أَيْضًا، "الرَّمَحْشَرِي" الَّذِي قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ يَا صَاحِ وَأَطْرُقُ كَرًّا فَمِنْ الشَّوَادِ»⁽¹⁾.

وكذلك "الأشموني" فبعد أن عرض للترخيم وشروطه، ذكر في خاتمة كلامه أنه لا يرخم غير المنادى، إلا في الضرورة. وأشار إلى ما شذَّ مثل ترخيم صاحب وكروان. قال: «...إلا ما شذَّ من (يا صَاحِ، وَأَطْرُقُ كَرًّا) على الأشهر. إذ الأصل: صاحب، وكروان، فرُخِّمًا مع عدم العلمية شذوذًا»⁽²⁾.

وإذ قد تبيَّن من أقوال العلماء الثقات، أن ترخيم (صاحب) جائز وإن كان على غير القياس. فلا وَجْهَ لاعتراض "ابن السيرافي" في نظري.

أما أبو العلاء- ولا بد من الرجوع إليه في الأخير لتفسير موقفه من قول "أبي نخيلة" صاحب الرجز المذكور في البداية، في ضوء ما قرره العلماء- فإنه أبدى تعجبًا صريحًا. فما الذي عاب على الراجز في ذلك البيت؟

على أنه ليس في البيت من شيء يُعاب عليه الشاعر سوى تسكين الباء؛ محل الإعراب من (صاحب).

وقد سبق أن عرفنا رأيه في مثل هذا، في المسألة الرابعة من الفصل الأول؛ حيث وافق "سَبْيُوهِ" في مسألة إسكان حرف الإعراب، غير أنه تحفَّظَ فعلقها بالضرورة.

فإذا تأملنا المسألة في البيت الذي بين أيدينا، وجدنا الشاعر قد اضطرَّ اضطرارًا إلى حذف كسرة الباء لإقامة الوزن. فما هو مأخذ أبي العلاء عليه إذن؟

هنا أذكرُ بما كنتُ قد أَلْمَعْتُ إليه في البداية؛ كان أمام الشاعر اختياران للفرار مما يفسد الوزن: إما طرح الإعراب بإسكان الحرف. وإما ترخيم الاسم بحذف الباء تمامًا. وقد فضل الشاعر الاختيار الأول. وهو الشيء الذي حمل أبا العلاء على التعجب؛ لأن

(1) الرَّمَحْشَرِي. المفصل في علم العربية: ص: 63.

(2) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 346.

الإعراب- في نظره- هام جدا، وطرحه أمر لا يحسن اللجوء إليه إلا عندما لا يوجد معه غيره⁽¹⁾.

لذلك صرح أنه كان على الشاعر أن يعمل بالاختيار الثاني، فترخّم (صاحب) بحذف آخره، فَيَسْلَمَ الوزن، وَيَصِحَّ الإعراب.

فإذا علمنا أن ترخيم هذا الاسم شاذ⁽²⁾، يقبح هو الآخر في الشعر. فكأن أبا العلاء قد وازن بين قبح هذا وذاك (طرح الإعراب)، فاختر أهونهما.

وهو بهذا يناقض "ابن السيرافي" الذي عاب مَنْ أنشد البيت بالترخيم، كما مرّ قبل قليل.

قال أبو العلاء معلقاً على صاحب البيت: «وَقَدْ بَلَّهَ قَائِلُهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ: * صَاحِ قَوْمِ * فلا يكون بالوزن إخلال»⁽³⁾ لكنه أراد أن يكون مُنْصِفاً مع الشاعر؛ فأشار إلى رأي مَنْ احتجَّ لاختياره إسكان الباءِ على التَّرخيم، بأنه فعل ذلك لتحقيق المعادلة في الوزن بين المقطعين في آخر الصدر والعجز. قال: «وَلَكِنَّ الَّذِينَ يُحْتَجُّونَ لَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعَادِلَ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: * حَبِ قَوْمِ * فِي وَزْنِ قَوْلِهِ: * نَلْ عَوْمِ *»⁽⁴⁾.

فهذا رأي مقبول جداً، لم يعلق عليه أبو العلاء، لأن تحقيق التناغم الموسيقي أمر هام جداً؛ إذ الشعر يقوم أساساً على الموسيقى.

في الأخير لا بد من الإشارة إلى أنه لا تناقض في موقف أبي العلاء من هذه المسألة، بين قول امرئ القيس في المسألة الرابعة في الفصل الأول، وقول "أبي نخيلة" المطروح بين أيدينا. فقد استحسّن طرح الإعراب في قول الأول؛ إذ لم يُوحَدْ معه خيار آخر. وعابه على الثاني؛ إذ كان بإمكانه أن يختار عليه الترخيم، الذي وإن كان شاذاً، فهو أقلُّ قُبْحاً.

(1) تقدم رأيه في هذه المسألة. في المسألة الرابعة من الفصل الأول.

(2) انظر ص: 211 من هذا البحث.

(3) الرسالة: ص: 369.

(4) المصدر نفسه: ص 369.

هكذا يثبت أبو العلاء مرة ثانية أهمية الإعراب في اللغة العربية. وأنه لا يَحْسُنُ طَرَحُهُ أو التخلّي عنه إلا عند الضرورة، أو عندما يَسْتَوْجِبُهُ التَّخَفُّفُ من الثقل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(4) - الوقف على آخر الكلمة، كما في قول الحكمي⁽¹⁾:

نَدِيمٌ قَلِيلٌ⁽²⁾ مُحَدِّثُهُ مَلِكٌ.

أثار أبو العلاء هذه المسألة في سياق الكلام على الزندقة والزنادقة، في قسم الردّ على رسالة "ابن القارح"، الذي تطرق إلى الكلام على الزندقة في العصر العباسي، وأشار إلى إعجاب أصحابها بقول الحكمي الذي اتخذه مذهباً:

* تِيَهُ مَعْنٌ وَظَرْفٌ زَنْدِيقٌ *

وهو عجز بيت استدعى الصدر في ذاكرة أبي العلاء - والشيء بالشيء يذكر -، حيث لَاحَتْ له مسألة نحوية رأى أنه من الواجب تصويبها وتوضيحها، وهو الشُّغُوفُ بمثل هذا العمل.

لذلك علّق قليلاً على هذا الشطر، ثم انتقل بسرعة إلى صدر البيت؛ واضعاً يده على المسألة، شارحاً وجه الصواب فيها.

قال: «فأما قول الحكمي: * تِيَهُ مَعْنٌ وَظَرْفٌ زَنْدِيقٌ *

فقد عيبَ عليه هذا المعنى.....

وأما قوله في صدر هذا البيت: * نَدِيمٌ قَلِيلٌ مُحَدِّثُهُ مَلِكٌ *

فهو نَحْوٌ من قول "امريء القيس":

فاليَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ
إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽³⁾.

(1) الحكمي هو أبو نواس الحسن بن هانئ. وُلِدَ بالأهواز سنة 145 هـ. ونشأ بالبصرة. (انظر السمعاني: الأنساب، ج: 2، ص: 242).

(2) «القَلِيلُ: الملك من ملوك حمير. يتقيل مَنْ قبله من ملوكهم يشبهه. وجمعه أقيال وقبول». (ابن منظور، لسان العرب: مادة (قيل)).

(3) الرسالة: ص: 434، 435.

الشَّطْرَان اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا أَبُو الْعَلَاءِ هُمَا بَيْتُ "لَأَبِي نَوَاسٍ" مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ "الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ". وَهُوَ مَرْوِي فِي الدِّيَوَانِ مَعَ بَعْضِ الْإِخْتِلَافِ اللَّفْظِيِّ: وَصِيفُ كَأْسٍ، مُحَدَّثٌ، وَلَهَا⁽¹⁾.....

لم أَعثرَ عَلَى الْبَيْتِ فِي كُلِّ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَعْتُ عَلَيْهَا يَدِي، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَعْجَمِ الشُّوَاهِدِ. ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَاهِدًا نَحْوِيًّا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ مُؤَلَّدٌ لَا يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي فِيهِ لَيْسَتْ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِمَّا يُخْطِئُ فِيهَا بَعْضُ الشُّعْرَاءِ، أَوْ يَلْتَبِسُ أَمْرُهَا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ عِنْدَ الْإِشَادِ.

المَسْأَلَةُ الَّتِي رَامَهَا أَبُو الْعَلَاءِ، فِي قَوْلِ "أَبِي نَوَاسٍ" تَتَعَلَّقُ بِالْوَقْفِ، كَمَا ذَكَرْتُ فِي الْبَدَايَةِ؛ الْوَقْفُ بِالسَّكُونِ عَلَى الْهَاءِ فِي (مُحَدَّثُهُ).

إِنَّ الْبَاحِثَ فِي قَضِيَّةِ مَا، كَمُسَافِرٍ فِي صَحْرَاءٍ؛ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِاسْتِكْشَافِ الْمَعَالِمِ، وَأَلَّا يَعْتَسِفَ الطَّرِيقَ، فَالاعتسافُ غَالِبًا مَا يَقُودُ إِلَى الضَّلَالِ. لِذَلِكَ أَوَدَّ فِي الْبَدَايَةِ أَنْ أُطْلَ إِطْلَالَةً سَرِيعَةً عَلَى الْقَضِيَّةِ فِي مَبَاحِثِ النَحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْهَلَ فَهْمُ مَرَادِ أَبِي الْعَلَاءِ مِنْ قَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ.

يَسْتَطِيعُ كُلُّ مَنْ أَن يَلَاظِ بِنَفْسِهِ أَنَّنَا عِنْدَمَا نَكُونُ فِي حَالِ تَكَلُّمٍ أَوْ قِرَاءَةٍ، لَا يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَرْسِلَ فِي ذَلِكَ بِصِفَةِ مُتَّصِلَةٍ لَا انْقِطَاعَ فِيهَا. فَلَا يَدُ لِلْقَارِئِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ مَحَطَّاتٍ يَتَوَقَّفُ عِنْدَهَا، لِاسْتِرْجَاعِ النَّفْسِ وَتَحْدِيدِ الطَّاقَةِ لِلنُّطْقِ. كَمَا أَنَّ الْمَعَانِي الْمَعْبَّرَ عَنْهَا، هِيَ بِدَوْرِهَا تَقْتَضِي مَنَا قَطْعَ النُّطْقِ فِي مَوَاضِعَ مَعِينَةٍ، إِشَارَةً إِلَى تَمَامِ الْمَعْنَى، أَوْ تَنْبِيْهًُا إِلَى مَعْنَى مُعَيَّنٍ، وَلَفَتْ الْإِنْتِبَاهَ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ. وَهَذَا مَا يُسَمَّى فِي عَرَفِ النَحْوِيِّينَ بِالْوَقْفِ الْإِخْتِيَارِيِّ. وَيَقَابِلُهُ الْوَقْفُ الْإِضْطِرَّارِيُّ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ انْقِطَاعِ النَّفْسِ بِصِفَةِ لَا إِرَادِيَّةٍ⁽²⁾. وَهُوَ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ ضِدُّ الْإِبْتِدَاءِ. فَكَمَا أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَا تَبْدَأُ بِسَاكِنٍ، فَإِنَّهَا لَا تَقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ. فَإِنَّهَا لَا تَبْدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكٍ وَلَا تَقِفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ.

(1) ديوان أبي نواس: دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت. (د.ط.). 1982م. ص: 453.

(2) انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 4. ص: 351، كذلك هادي نمر. الصرف الوافي: ص: 307.

جاء في شرح المفصل: «والوقوف على الساكن صنعة واستحسان عند كَلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات، وهو يَشْتَرِك فيه القَبْل [الأنواع] الثلاث الاسم والفعل والحرف»⁽¹⁾.

ويترتب على قطع النطق الذي يسمى وقفًا تغييرات صوتية، يمكن تسميتها بالأوجه المختلفة للوقف في آخر الكلمة، وهي السكون، والرَّوْمُ، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، والتضعيف⁽²⁾.

لكن يجب أن نعلم أنه لا يجوز للمتكلم الوقف على أي كلمة بأي من هذه الوجوه اعتباطيًا؛ فإن للوقف قواعد معينة عرضها النحويون في كتبهم؛ ترجع في مُحملها إلى نوع الكلمة الموقوف عليها، كالوقف على الاسم المنون، وغير المنون، والمقصور، والمنقوص، والمهموز الآخر، والمختوم بتاء التانيث، والوقف على هاء الضمير، وكذا الوقف بهاء السكَّت⁽³⁾.

ليس من واجب البحث تتبُّع كلِّ هذه المسائل المختلفة؛ لأنها ليست واقعة كُلِّها في مجال اهتمامه. لذلك سأشير إلى مسألتين اثنتين فقط تتعلقان بالقضية المطروحة للبحث ههنا. وأعني بهما الوقف بهاء السكَّت، والوقف على ما آخره تاء التانيث.

أما ما آخره تاء التانيث، فإذا وَقِفَ عليه أُبدلت الهاءُ من التاء، نحو (أَقْبَلَ حَمْرَةً)، و(حَدَّثَنَا فَاطِمَةٌ)، قال "ابن يعيش": «متى كان آخر الاسم تاء التانيث من نحو طَلْحَةَ وَحَمْرَةَ وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء فتقول هذا طَلْحَةُ وهذا حمْرَةٌ... وذلك في الرفع والنصب والجر»⁽⁴⁾.

وأما هاء السكت فهي هاء زائدة يُؤْتَى بها لبيان حركة ما قبلها، وتلحق الأسماء والأفعال والحروف.

(1) ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 9. ص: 67.

(2) انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 4. ص: 351، كذلك سيويه. الكتاب: ج: 4. ص: 168، 172.

(3) انظر سيويه. الكتاب: ج: 4. ص: 159-198.

(4) ابن يعيش. للصدر السابق: ج: 9. ص: 81.

تلتحق، من الأسماء، ما تكون حركة آخره حركة بناء؛ فلا يُوقَفُ بها على ما تكون حركته إعرابية، مثل (زَيْد) فلا يقال هذا زَيْدٌ. قال "سيبويه" في لِحَاقِ هذه الهاء: «فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمَر المجرور أو تكون علامة المضمَر المنصوب. ذلك قولك: هذا غُلَامِيَّةٌ، وجاء من بَعْدِيَّةٍ، وإِنَّهُ ضَرَبَتِيَّةٌ، كرهوا أن يسكنوها [يعني ياء المتكلم] إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خَفِيَّةً فَيَتَنَوَّها»⁽¹⁾.

ومثل ذلك ببعض الضمائر نحو قولهم هِيَّةُ، قال سيبويه: «وقالوا: هِيَّةُ، وهم يريدون هِيَ، شبهوها بياء بعدي»⁽²⁾.

ويوقف بها على الحروف، نحو: إِنَّهُ، لَيْتَهُ، وَلَعَلَّهُ⁽³⁾.

وإلى كل هذا ذهب "الزَّمَخْشَرِيُّ" في كلامه على هذه الهاء، قال: «وهي التي في قوله تعالى: (مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ خُذُوهُ. وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَيْسَتْ حَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةً يَجُوزُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ نَحْوُ ثَمَّةَ وَلَيْتَهُ وَكَيْفَهُ وَإِنَّهُ وَحَيْثَلَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»⁽⁴⁾.

وتلتحق الفعل، فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر المجزوم، نحو: (لَمْ يَعْزُدْ)، والموقوف عليه نحو (ارْمِهْ)، الأمر من رمى⁽⁵⁾.

وينبغي أن نعلم أن هاء السكت غير هاء الضمير التي تتصل بآخر الأفعال⁽⁶⁾.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 163.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 4. ص: 163.

(3) سيبويه. المصدر السابق: ج: 4. ص: 162.

(4) الزَّمَخْشَرِيُّ. المفصل في علم العربية: ص 332.

(5) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 159.

(6) يُسمى الوقف على هاء الضمير الوقف بالنقل؛ لأن حركتها تنتقل إلى الساكن قبلها. ثم يوقف عليها ساكنة. ومثال ذلك: لم أَضْرِبْهُ. والمراد لم أَضْرِبْهُ؛ فنقلت ضمة الهاء إلى الباء قبلها وترك ساكنه للوقف عليها. وقد مثل سيبويه لذلك بقول "زياد الأعجم":

«عَجِبْتُ وَالْدَهْرُ كَثِيرُ عَجْبَةٍ مِنْ عَزَّيْ سَبْنِي وَلَمْ أَضْرِبْهُ». (سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 179،

180).

هذا باختصار شديد، وقد عَرَضْتُ لكل ما ذَكَرْتُ لمشابهة تلك الهاء الساكنة في آخر
(مُحَدَّثُهُ)، من قول الحكمي:

* نَلِمُ قَلِيلَ مُحَدَّثِهِ مَلِكٍ * التي وَقَفَ عِنْدَهَا أَبُو الْعَلَاءِ مُصَحِّحًا، وَمَبِينًا صَوَابَهَا فِي هَذَا
البيت.

فذهب إلى أن الشاعر قرأ من تتابع خمس حركات مُخَلٌّ بِالْوِزْنِ، فَاضْطُرَّ إِلَى الْإِتْيَانِ
بِسَاكِنٍ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَالتَّخَفُّفِ مِنْ تَوَالِي عِدَّةِ حَرَكَاتٍ؛ فَلَمْ يَجِدْ بَدَأًا مِنْ تِلْكَ الْهَاءِ. وَحَمَلَ
ذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْل "أَمْرِيءِ الْقَيْسِ":

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

حيث اضْطُرَّ إِلَى تَسْكِينِ الْبَاءِ فِي (أَشْرَبْتُ)، لَا لِلْوَقْفِ. وَقَدْ مَضَى رَأْيِي أَبِي الْعَلَاءِ فِي
هَذَا⁽¹⁾.

فهو بهذا يكون قد أزاح لبسًا قد يكون أَوْهَمَ، وَيُوْهِمُ أَنَّ الْهَاءَ السَّاكِنَةَ فِي قَوْلِ
الْحَكَمِيِّ هِيَ لِلْسَّكْتِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي لِحَقَّتْهُ لَيْسَ مِمَّا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْهَاءِ، لِأَنَّ
حَرَكَةَ آخِرِهِ إِعْرَابِيَّةٌ. وَقَدْ عَرَفْنَا قَبْلَ قَلِيلٍ هَذِهِ الْهَاءَ وَأَقْوَالَ النُّحَوِيِّينَ فِيهَا.

وَأَبَانَ أَيْضًا أَنَّهَا لَيْسَتْ الْهَاءُ الَّتِي تُبَدَّلُ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ فِي آخِرِ الْاسْمِ الْمُخْتَوِّمِ بِالتَّاءِ، مِنْ
نَحْوِ: طَلْحَةَ وَحَمْزَةَ وَفَاطِمَةَ كَمَا سَبَقَ⁽²⁾، أَوْ يَبْدُرُ كَمَا فِي الْقَوْلِ الَّذِي أَوْرَدَهُ أَبُو الْعَلَاءِ،
سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ. فَإِنَّ الْهَاءَ فِي (مُحَدَّثُهُ) قَدْ لَحِقَتْ اسْمًا بِصِيغَةِ الْوَصْفِ الْمَشْتَقِّ غَيْرِ مُخْتَوِّمِ بِالتَّاءِ.
هَكَذَا يَنْتَفِي أَيْضًا اِحْتِمَالُ أَنَّ يَكُونَ الشَّاعِرُ أَجْرَى الْوَصْلِ مُجَرِّى الْوَقْفِ⁽³⁾.

(1) انظر ص: 151 من هذا البحث.

(2) انظر ص: 217 من هذا البحث.

(3) هذا الوقف موجود في الشعر. وقد مثل له سيبويه بقول رؤية:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدِ مَا أَحْدَبَا.

حيث وقف على الباء في (أَحْدَبَا) بالتضعيف. رغم كونها موصولة بألف الإطلاق. وعاملها في الوصل معاملة
الوقف. (انظر سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 170).

وفوق هذا كله فإن الموضع الذي وردت فيه تلك الهاء موضع وصل، لا يَحْسُنُ فيه الوقف؛ لأن المضاف والمضاف إليه، كما في البيت (مُحَدِّثُهُ مَلِكٌ)، بمنزلة كلمة واحدة لا يصح الوقف على شطرٍ منها. وإنما يحسن الوقف حيث يتم المعنى الذي يحسن السكوت عليه.

قال أبو العلاء: «وأما قوله في صدر هذا البيت:

* نَدِيمٌ قَلِيلٌ مُحَدِّثُهُ مَلِكٌ *

فهو نحو من قول "امريء القيس":

فاليوم أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنْثَمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

وليس ينبغي أن يحمل على قول مَنْ وَقَفَ على الهاء كما قال:

* يَا بَيْدَرَهُ، يَا بَيْدَرَهُ، يَا بَيْدَرَهُ⁽¹⁾ *

وكما قال الآخر:

يَا رَبَّ أَبَاكَ مِنَ الْعُصْمِ صَدَعُ تَقَبَّضَ الظِّلُّ عَلَيْهِ فَاجْتَمَعَ
لَمَّا رَأَى أَلَا دَعَهُ⁽²⁾، وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَاضْطَجَعَ.

لأن هذا حَسُنَ فيه إظهار الهاء، إذ كان الكلام تاماً يحسن عليه السكوت، وقوله * مُحَدِّثُهُ مَلِكٌ * مضاف ومضاف إليه فلا يحسن فيه مثل ذلك، إذ كان الاسمان كاسم واحد⁽³⁾.

هكذا أوضح أبو العلاء بما لا يدع مجالاً للشك بأن تلك الهاء ليست مما يُوقَف عليه مثل الهاء في (بَيْدَرَهُ) في قول الأول، وفي (دَعَهُ) في قول الآخر؛ لأن الهاء فيهما مُبدلة من تاء التانيث، وليست كذلك في قول "أبي نواس" (مُحَدِّثُهُ). والله أعلم.

(1) اسم علم على ما يبدو. الأصل فيه بَيْدَرَةٌ بناء التانيث.

(2) أصلها دَعَةٌ بالتاء. ومعناها لَيْنُ العيش.

(3) الرسالة: ص: 334-336.

(5) - حكم ياء المتكلم عند اتصالها بـ (إلى)، وما شابهها كما في قول الحلاج:

يا جملة الكل لست غيـري فما اعتذاري إذا⁽¹⁾ إليّ؟

طعن أبو العلاء على صاحب هذا البيت؛ فعاب عليه كسر الياء من (إلى)، ووصف ذلك بالرديء القبيح، وقد أورد هذا البيت مع بيتين آخرين، في سياق الردّ على ما ورد من أخبار "الحلاج"، في رسالة "ابن القارح". كأنه لما ذكره تذكّر ما روي من مزاعمه، وسوء أخباره، فلم يصدق ذلك وعده ميثاً حثّريّاً كما قال؛ أي كذباً خالصاً، لكنه لما استعرض بعض الأبيات من شعره، وقف على ضعف لغته، فلم يجد بُدّاً من نقده وكشف غلطه.

قال أبو العلاء: «وأما الأبيات التي على الياء:

يسا سرّ سرّ يَدِقُّ حتى يَجِلُّ عن وصف كل حيّ
وظاهراً باطناً تَبْدَى من كل شيء، لكل شيء
يا جملة الكل لست غيـري فما اعتذاري إذا إليّ؟

فلا بأس بنظمها في القوة، ولكن قوله: إلى: عاهة في الأبيات»⁽²⁾.

بهذا الأسلوب، وهذه العبارة شتّع على الشاعر كسر ياء المتكلم أو ياء الإضافة - كما تسمى أيضاً - المتصلة بـ (إلى) في البيت الأخير. لكن البيت غير موجود في كل المصادر والمراجع التي اطلعت عليها، رغم الجهد الذي بذلته في البحث والتّقصي.

وإذا كان أبو العلاء قد تعرض للشاعر في البيت المذكور مستنكراً ومُشتّعاً، فإن موضوعية البحث تقتضي من الباحث عدم الإسراع إلى التسليم بذلك، وتوجب عليه التروي والتّدبّر تفادياً للمجازفة في الحكم، حتى لا يحيد ولا يجانب الصواب.

⁽¹⁾ هكذا رسمت في رسالة الغفران. بتنوين الفتح. كما في المصحف الكريم. وللمبرد رأي في رسمها. أورده عبد السلام هارون. حيث قال: «ويروى عن المبرد أنه قال: أشتهي أن أكوّي يدَ مَنْ يكتب إذن بالألف؛ لأنّها مثل أن ولن». (عبد السلام هارون. قواعد الإملاء: مكتبة رحاب. الجزائر. ط: 6. 1989م. ص: 29).

⁽²⁾ الرسالة: ص: 455.

على أن ياء المتكلم، أو ياء النفس كما تسمى أيضاً، والإضافة إليها أو اتصالها بحروف الجر، مسألة قد عالجها النحويون وضبطوا الأحكام المتعلقة بها. وأنا مُتَّبِعٌ - بعون الله - ذلك في كتبهم، مُستعرضٌ منه ما يتعلق بالمسألة؛ موضوع البحث هاهنا، تبييناً لمدى توفيق أبي العلاء في تخطيء الشاعر والتشنيع عليه.

إن (إلى) وما شابهها مثل (على)، و(لدى)، إذا اتصلت بياء المتكلم لا تَسَلِّمُ ألفها من التغير، فتُثَقِّلُ حرفاً آخر؛ حَالُ الألف فيها كحالتها في الاسم المقصور في لغة "هذيل"، حيث تُثَقِّلُ ياءً وتُدغم في ياء المتكلم فتحصل منهما ياءٌ مُشَدَّدَةٌ. يقول الهذليون عند إضافة (عَصَا) و(فَتَى) إلى ياء النفس: عَصَى وَفَتَى، بدلاً من عصاي وفَتَاي⁽¹⁾. سأفصل القول في هذه اللغة في الفصل الرابع، عند الكلام على إضافة الاسم المنقوص إلى الياء، إن شاء الله.

نصَّ على هذا التغير "ابن يعيش"، وعلمه بمشاهدة تلك الكلمات الثلاث بالأفعال، من جهة لزومها الأسماء وعملها فيها. وأجرى مقابلة بينها وبين الأفعال المعتلة اللام بالألف، عند إسنادها إلى ضمير الفاعل، نحو قولنا رَمَيْتُ من رَمَى، وَسَعَيْتُ من سَعَى حيث قُلِبَتِ الألف فيها ياء. فكَذَلِكَ (إلى)، و(على)، و(لدى). يقول معظم العرب: إِلَيَّ وَإِلَيْكَ وَإِلَيْهِ، وَعَلَيَّ وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ، وَلَدَيَّ وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ⁽²⁾.

نعلم إذن أن اتصال هذه الكلمات بياء المتكلم يترتب عليه قلبُ ألفها ياءً، وإدغامها في الأخرى، فتحصلُ الياءُ المشددة المفتوحة. وتُفْتَحُ لأن المنقلبة عن الألف ساكنة. وياء المتكلم تُفْتَحُ إذا سَكَنَ ما قبلها؛ مَنَعًا لالتقاء الساكنين⁽³⁾.

هذا هو الشائع المطرد عند أكثر العرب، وعليه القياس، وبه جاءت اللغة العالية، كما في القرآن الكريم والشعر الفصيح.

(1) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 90، كذلك الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 535،

كذلك السيوطي. مع الهوامع: ج: 4. ص: 298.

(2) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 3. ص: 34.

(3) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 413.

لكن "سيبويه" حين تطرق لتلك الكلمات الثلاث، فرق بين استعمالها أعلاماً لأشخاص، وغير أعلام؛ فهو يرى أنها إذا استعملت أعلاماً سلمت ألفها من الانقلاب والتغير عند الإضافة إلى الضمير. قال: «وأما ما يتغير: فلدى، وإلى، وعلى إذا صرُنَ أسماء لرجال أو لنساء قلت: هذا لَذاك وَعَلاك، وهذا إلَأك. وإنما قالوا: لَدَيْكَ، وَعَلَيْكَ، وَإِلَيْكَ في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة»⁽¹⁾ ومعنى كلامه أن الألف تَسْلَمُ من التغير عند التسمية بهذه الكلمات، وتَنْقَلِبُ ياءً عند اتصالها بالضمير كما هو واضح.

وباء المتكلم ضمير يكون في محل جرٍّ، لذلك فعند اتصالها بإحدى الكلمات السابقة تُقَلِّبُ الألف التي قبلها ياءً وتدغم فيها، وتفتح الياء الناتجة عن ذلك لسكون الأولى. فإذا كان اتصالها بـ (إلى)، قيل (إِلَيَّ).

لكن يوجد من النحويين المتأخرين من خالف سيبويه، فعَدَّ سلامة الألف من الانقلاب والتغير لغةً لبعض العرب؛ نَصَّ على هذا "ابن يعيش"، واستشهد عليه فقال: «وربما جاءت هذه الألف مع المضمر غير منقلبة على حَدِّ مَجِيئِها مع الظاهر، أنشد أبو زيد:

طَارُوا عَلَا هُنَّ فَطِرُ عَلَاهَا واشدُّ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا»⁽²⁾.

الشاهد فيه (عَلَا هُنَّ)، و(عَلَاهَا) حيث سلمت الألف من الانقلاب ياءً، رغم اتصالها بالضمير. والشائع في اللغة العالية أن يقال (عليهنَّ)، و(عليها) كما تقدم.

إلى هذا ذهب "أبو حيان الأندلسي" أيضاً، على ما ذكره جلال الدين السيوطي في الهمع⁽³⁾.

لم يَأْبَهُ هؤلاء لما افترضه "سيبويه" من التسمية بتلك الكلمات؛ لأن ذلك مجرد تصور لا يؤيده الاستعمال الفعلي. لذلك أَعْضَوْا عنه، فلم يشيروا إليه، واهتموا فقط بما هو واقع في حيز الاستعمال اللغوي؛ فلم يُعْرِف عند العرب من سُمِّيَ (إِلَيَّ)، أو (عَلَيَّ).

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 412.

(2) ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 3. ص: 34.

(3) انظر السيوطي. همع الهوامع: ج: 4. ص: 298.

وهنا لا بد من التروي وعدم التسرع في ترجيح رأي على آخر، فإن رأي سيويه، بالإضافة إلى هذا يفتقر إلى الشاهد، وأصوب الآراء ما كان له سند من النصوص الفصيحة. وعليه فالراجع - عندي - أن انقلاب الألف هو المقيس، وعليه لغة أكثر العرب وغيره شاذ لا يؤبه له.

على كل إن هذه المسألة وما فيها من خلاف لا تعيننا كثيرا بقدر ما تُعِيننا حركة ياء المتكلم عند اتصالها بـ (إلى). وإنما ذكرت ما ذكرت استيفاءً لملايسات المسألة.

علمنا مما تقدم أن ياء المتكلم تبنى على الفتح، ولم يسمع كسرهما إلا قليلا. أشار إلى مجيئها مكسورة "السيوطي" واستشهد على ذلك من القرآن الكريم بقراءة "الحسن" (عصاي)⁽¹⁾، حيث كسر الياء مع المقصور. وقراءة "حمزة" (بمُصْرَحِي)⁽²⁾، حيث كسر الياء مع جمع المذكر السالم، وسيأتي فيها بحث على حدة في الفصل الرابع من هذا الباب إن شاء الله. واستشهد من الشعر بقول "النابعة الذبياني": * عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ *⁽³⁾، على أنه سُمِعَ بكسر الياء في (عَلَيَّ)⁽⁴⁾.

لكن المشهور في إنشاد البيت (عَلَيَّ) بفتح الياء كما في الديوان⁽⁵⁾. والمسموع إذا كان قليلا نادرا يحفظ ولا يقاس عليه؛ فلا تؤسس عليه القواعد ولا تُناقض به الأصول.

وبعد فهذا عرض سريع للمسألة في كتب النحو، وقد اجتزأت به عن كثير غيره مما عرفت عنه خشية الإطالة. وهو على كل كفيلا بأن يعطينا فكرة واضحة عن المسألة، تُعِيننا على فهم موقف أبي العلاء مما جاء في البيت السابق "للحلاج".

(1) طه: من الآية 18.

(2) إبراهيم: من الآية 22.

(3) تمام البيت: عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِحَدِّهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عِقَارِبٍ.

(4) انظر السيوطي. مع الهوامع: ج: 4. ص: 298. 299.

(5) انظر ديوان النابعة الذبياني. تحقيق. كرم البستاني. دار صادر. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ص: 09.

إنه أنكر عليه كسر الياء من (إليّ) ووصفه بالقبيح الرديء. واحترز من أن يُخرَج ذلك على التقييد⁽¹⁾؛ فذكر أنه غير جائز في وزن البسيط - الذي منه البيت - عند بعض العلماء. قال في الأبيات الثلاثة التي منها البيت الشاهد: «فلا بأس بنظمها في القوة. ولكن قوله: إليّ عاهة في الأبيات: إن قُيِّدَ فالتقييد لمثل هذا الوزن لا يجوز عند بعض الناس، وإن كَسَرَ الياء من (إليّ) فذلك رديء قبيح»⁽²⁾.

لم يكن مشتطاً في حكمه هذا، ولا متحاملاً على الشاعر؛ فقوله: (عاهة في الأبيات) دليل على سلامة سليقته، وصفاء نخبته اللغوية، التي تنبو عن القبيح وتنفر من اللحن. فقد أثار عن العلماء في القدم أن «اللحن في الكلام أقبح من الجُدريّ في الوجه».

وقوله (قبيح رديء) يدل على أنه كان مطلعاً على أقوال النحويين في المسألة، عارفاً بالفصيح المقيس منها، والقليل الذي لم يرد إلا شذوذاً في كلام المحدثين، في عصره.

إن الذي يقوي هذا ويؤكدّه - عندي - أنه أشار في أثناء تعليقه على قول الحلاج إلى إجماع علماء العربية على كراهة قراءة "حَمَزَة": (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ)، بكسر الياء ونص على أنه «لم يأت كَسَرُ هذه الياء في شعر فصيح»⁽³⁾ واستشهد على صحة ما ذهب إليه بطعن "الفراء" على قول الشاعر:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ؟ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ⁽⁴⁾!

حيث كسر الشاعر الياء من (فيّ)، كما كسرها الحلاج في كلمة (إليّ). وكسرها - في نظر أبي العلاء - مع هذه الكلمات (إليّ، وعلىّ، وفيّ) قبيح رديء لم يرد في الشعر الفصيح،

(1) التقييد: مُصْطَلَحٌ عروضي معناه تسكين القافية.

(2) الرسالة: ص: 455.

(3) الرسالة: ص: 456.

(4) الرسالة: ص: 456. والبيت في الغفران بلا نسبة. ونسبه عبد القادر البغدادي إلى الأغلب العجلي. شاعر مخضرم. قال البيت مخاطباً امرأة؛ هل لها رغبة فيه؟ فالهاء من (لها) عائدة على امرأة تقدم ذكرها. و(تأ) اسم إشارة إلى المؤنث.

(انظر عبد القادر البغدادي. الخزانة: ج: 2. ص: 258).

وإنما عُرف في شعر المتأخرين الذين فسدت سَلِيقَتُهُمْ وَضَعُفَتْ لُغَتُهُمْ. قال: «وقد سمعت في أشعار المحدثين: إِلَيَّ وَعَلَيَّ ونحو ذلك، وهو دليل على ضعف المُنَّة⁽¹⁾ ورَكَاكَة الغريزة»⁽²⁾.

قد تَعَرَّض "الفراء" فعلا "للأغلب العجلي" في هذا البيت؛ فارتاب من كَسْر الياء من (في). ولم ير لذلك وَجْهًا صحيحًا في اللغة، إلا أن يُخَرَّجَ على كَسْر الآخر من الحرفين إذا التقيا ساكنين، ونص على أن الأصل هو الفتح، قال: «وقد سَمِعْتُ بعض العرب يُنشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَا فِي..... البيت.

فخفض الياء من (في) فإن يك ذلك صحيحًا فهو مما يَلْتَقِي من الساكنين فَيُخَفِّضُ الآخرُ منهما وإن كان له أصل في الفتح»⁽³⁾.

طعن الفراء على الأغلب العجلي في هذه المسألة ولم يذكر ما إذا كانت شائعة في بني عجل كلهم، أو أنها خاصة بالشاعر وحده، كما أنه يُعْزُّها إلى قبيلة أخرى.

لكن صاحب الخزانة صرح أن كسر ياء المتكلم "لبي يَرْبوع"، وقرنها بقراءة "حمزة" (وما أنتم بمُصْرِحِي)، وذكر أن ذلك كله ضعيف عند النحاة، وسيأتي بحث في هذه القراءة، في الفصل الرابع إن شاء الله.

لذلك أنكر أبو العلاء على "الحلاج" كسر هذه الياء بالأدلة، بثقة واطمئنان، مستندًا إلى رأي "الفراء". وليست هذه المسألة الأولى التي يذهب فيها مذهبه.

لم يكتف بهذه المسألة من بيت "الحلاج"، بل ليست هذه هي المسألة الوحيدة التي عابها عليه، فقد طعن عليه في موضع آخر؛ فأنكر عليه إدخال الألف واللام على كلمة (كل) في البيت.

على أن هذه مسألة قائمة برأسها، فسأخصها بوقفه مستقلة في الصفحات اللاحقة، إن شاء الله.

(1) المُنَّة: بضم الميم. من الأضداد تعني القوة والضعف. (انظر ابن منظور. لسان العرب مادة (من)).

(2) الرسالة: ص: 456.

(3) الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 76.

(6) - دخول الألف واللام على (كل)، و(بعض)، كما في قول "الحلاج"

المتقدم في المسألة السابقة:

يا جُمْلَةَ الْكُلِّ لَسْتُ غَيْرِي فما اعتذارِي إِذَا إِلَيَّ؟

لأبي العلاء مع "الحلاج"، في هذا البيت، وقفان عند مَسْأَلَتَيْنِ نُحَوِّتَيْنِ. فرغْتُ من الأولى، وقد تبيَّن بالبحث والاستقصاء كيف كان توفيق أبي العلاء فيما عابه عليه من كسر ياء المتكلم، عند اتصالها بـ (إلى)؛ إذ كان رأيه متفقاً مع النحاة قبله وبعده.

لم يغادر البيت، بل ظل عليه عاكفاً حتى أثار مسألة ثانية؛ فأنكر على الشاعر إدخال الألف واللام على كلمة (كل)، ووصف ذلك بالمكروه.

قال: «وكذلك قوله: * الكل *، إدخاله الألف واللام مَكْرُوءٌ»⁽¹⁾.

المعروف أن (كل)، وأختها (بعض) - إن جاز لي هذا التعبير - تردان في اللغة بِمَعْنَيَيْنِ متناقضين؛ تستعمل الأولى لإفادة العموم، وتستعمل الثانية لإفادة الاختصاص. وهما - عند النحويين - من الأسماء الملازمة للإضافة. وملازمتهما للإضافة تعني أنهما قد تضافان لفظاً ومَعْنًى؛ وذلك بأن يجمع في الاسم مع إضافة اللفظ إضافة معنوية، وهي التي تسمى بالإضافة المحضة أو الخالصة، التي تكسب المضاف تعريفاً أو تخصيصاً. وقد تضافان مَعْنًى دون لفظ⁽²⁾.

(1) الرسالة: ص: 456.

(2) أعني بالإضافة معنى دون لفظ. ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ؛ وهو المضاف الذي يجوز معه حذف ما يضاف إليه. واستعماله مفرداً بلا إضافة. على أن يبقى المضاف إليه منوياً في الكلام مقررّاً في الذهن. ويقابل هذا الإضافة اللفظية المعنوية، وهي التي يلزم المضاف المضاف إليه. فلا يجوز حذف الثاني منهما واستعمال الأول مفرداً مثل عند ولدى. (انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 51).

أما الإضافة اللفظية. فهي التي يسميها النحويون غير المحضة. وتكون في اللفظ دون المعنى. بإضافة الوصف المشتق إلى مفعوله أو إلى فاعله. نحو: هندٌ جائلةٌ الوشاح؛ بمعنى هندٌ جائلٌ وشاحُها. (انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 2. ص: 119).

وهذه الأخيرة تعني أنه يصح قطع (كل)، و(بعض) عن الإضافة لفظاً، وذلك بحذف ما تضافان إليه، على أن يبقى منويا في الكلام ملاحظاً في التركيب. وعليه فهما في حال القطع معرفتان من جهة المعنى بنية الإضافة، عند جمهور النحويين. لذلك امتنع دخول الألف واللام عليهما؛ لأن التعريف فيهما حاصل من تلك الجهة. قال صاحب شرح المفصل بعد أن ذكر الأسماء الملازمة للإضافة التي منها (كل)، و(بعض): «وإذا أُفْرِدَتْ كان معناها على الإضافة ولذلك لا يَحْسُنْ دخول الألف واللام عليها فلا يقال المثلُ ولا الشَّبهُ ولا الكلُّ ولا البعضُ لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة، من جهة تضمنهما معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالمفروق بها»⁽¹⁾.

فقوله (إذا أُفْرِدَتْ) يعني إذا استعملت مفردة بقطعها عن الإضافة لفظاً، بحذف المضاف إليه مع نيته في الكلام. فلا تزول عنها صفة التعريف، ولا يَحْسُنْ فيها عندئذٍ دخول الألف واللام.

وإلى هذا بالضبط ذهب الإمام "السيوطي" - رحمه الله - فصرح بأن (كل) و(بعض) مما يلزم الإضافة معنى دون لفظ. وأثما عند القطع معرفتان؛ لأن الإضافة تبقى منوية فيهما. وَخَلَصَ مِنْ تَمَّ إِلَى امتناع وقوعهما حالاً، أو تعريفهما بالألف واللام. قال: «من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالاً وتعريفهما بأل»⁽²⁾.

لكن بعض المصادر ذكرت أن "أبا عليّ الفارسي" يُجيز دخول الألف واللام عليهما، وَيُنْسِبُ ذلك إلى "سيبويه"، وذكر "عباس حسن" نقلاً عن "الصبان" أن أبا عليّ كان يُعَدُّ هَاتَيْنِ الكلمتين نكرتين، حَمَلًا على كلمات أخرى تشبههما في لزوم الإضافة، غير أنه تقع في الكلام حالاً والحال نكرة باتفاق، نحو: نصف، وثُلث....، قال: «وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وَأَلْزَمَ مَنْ قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفًا، وسُدُسًا، وثُلثًا، ورُبُعًا، ونحوها

⁽¹⁾ ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 2. ص: 129.

⁽²⁾ السيوطي. مع الهوامع: ج: 4. ص: 286.

معارف؛ لأنها في المعنى مضافات، وهي إذ تعرب حالاً نكراتٌ بالإجماع؛ لوقوعها أحوالاً»⁽¹⁾.

ونسب السيوطي هذا المذهب إلى "الأخفش سعيد بن مسعدة"، و"أبي علي الفارسي"، و"ابن درستويه". وعليه فهذا المذهب قديم؛ لأن "الأخفش" أسبق من "أبي علي"، فهو قريب العهد بسيبويه.

وقد أخبر أبو العلاء أن "أبا علي" إذ يُجيز إدخال الألف واللام (أل) على تَيْنِكَ الكلمتين (كل وبعض)، يدّعي أن "سيبويه" يُجيز ذلك. قال: «وكان أبو علي يُجيزه ويدّعي إجازته على سيبويه»⁽²⁾.

إن قوله (يدّعي) يعني أنها دَعَوَى بلا دليل، مستنكراً عليه ذلك.

والذي وَجَدْتُهُ في الكتاب حقيقة، أن "سيبويه"، يذهب إلى أن (كل)، و(بعض) معرفتان. ودليله على ذلك مجيء الحال منهما؛ فصاحب الحال لا يكون نكرة. ووضح ذلك بمثال لا يدع مجالاً للشك في تعريفهما بنية الإضافة، في حال تجردهما منها، فقال: «وذلك قولك: مَرَرْتُ بِكُلِّ قائما، ومررت بِبَعْضٍ جالساً.... كأنك قلت: «مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ وَبِبَعْضِهِمْ، ولكنك حذفتَ ذلك المضاف إليه»⁽³⁾.

إن كلام "سيبويه" واضح ورأيه صريح، فلا يدّعي عليه مُدَّعٍ خِلَافَ ما صرح به، وعلى رأيه الجمهور، إلا "الأخفش"، و"الفارسي"، وابن "درستويه" كما تقدم.

والجدير بالذكر في هذا السياق أني وجدتُ "سيبويه"، في موضع آخر من كتابه، يتحدث عن تأنيث لفظ (بعض) بإلحاق تاء التأنيث بآخر الفعل المسند إلى هذه الكلمة، في

(1) انظر عباس حسن، النحو الوافي: ج: 3، ص: 72. هامش: 2.

(2) الرسالة: ص: 456.

(3) سيبويه، الكتاب: ج: 2، ص: 114، 115.

مثل قولهم: ذهبَتْ بعضُ أصابعِهِ. وفي أثناء تعليقه على هذه العبارة أدخَلَ الألف واللام على (بعض). فقال: «وإِنَّمَا أَنتَ الْبَعْضُ لَأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى مُؤَنَّثٍ هُوَ مِنْهُ»⁽¹⁾.

وربما هذا ما عناه "عبد الخالق عزيمة" محقق المقتضب، عندما قال: «وأدخل سيويه (أل) على بعض»⁽²⁾.

فالذي أفهمه أنا من عبارة "سيويه"، أنه لم يدخل (أل) على (بعض) باعتبارها مقطوعة عن الإضافة، مركبة مع غيرها في جملة. وإنما قصَدَ لفظُها مجرداً، فأدخل عليها (أل) لِيُعْلَمَ ذلك؛ كما لو قال: أَنتَ الكلمة، أو أَنتَ اللفظ، أو غير ذلك. ولم يُصَادِفْنِي قَطُّ في كلام "سيويه" (كل)، و(بعض) مُعَرَّفَتَيْنِ بالألف واللام، في كل ما قرأته في الكتاب.

وإذا كان على الباحث أن يتصف بالموضوعية، والشجاعة في آرائه وأقواله، فينبغي عليه أن يذكر أقوال غيره أيضاً حتى وإن كانت مخالفة له. لذلك أقول: قرأت في "تاج العروس" أن أبا "حاتم السَّجِسْتَانِي" منع دخول (أل) على (كل وبعض). وذكر أن "سيويه" استعمل هذه الأداة مع هاتين الكلمتين. وإذا قلت قبل قليل: لم أجد ذلك في الكتاب، فليس تَطَاوُلًا مِنِّي عَلَى "أبي حاتم"، وما ينبغي لي أن أتطاول عليه. وإنما قلتُ ما علمتُ، وفوق كل ذي عِلْمٍ عِلْمٌ.

جاء في التاج: «قال "أبو حاتم" قلتُ "للأصمعي" رأيت في كتاب "ابن المقفع" العلمُ كثيرٌ ولكن أخذَ الْبَعْضُ خَيْرٌ من ترك الكل فأنكرَهُ أَشَدَّ الإنكار وقال الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام وفي القرآن العزيز "وكلُّ أثوَّةٍ داخِرِينَ"⁽³⁾، قال "أبو حاتم" لا تقول العرب الكل والبعض وقد استعملها الناس حتى "سيويه" والأخفش في كتابيهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجْتَنَبَ ذلك فإنه ليس من كلام العرب»⁽⁴⁾.

(1) سيويه. الكتاب: ج: 1. ص: 51.

(2) عبد الخالق عزيمة. المقتضب للمبرد: ج: 1. ص: 44. هامش: 3.

(3) النمل/ 87.

(4) مرتضى الزبيدي. تاج العروس: مادة (بعض).

هكذا تبين بوضوح أن جمهور العلماء يمنع إدخال (أل) على هذين اللفظين، عند القطع؛ لأن إضافتهما تكون، حينئذٍ، منوية فلا يصح الجمع بينهما وبين الألف واللام. إذ أن إضافة الاسم إلى آخر تكسبه تعريفاً أو تخصيصاً على الأقل.

الآن، وبعد كل ما تقدم يمكن القول بأن أبا العلاء كان على حق حين عاب على "الحلاج" ذلك الاستعمال؛ إدخال الألف واللام على (كل) في البيت المتقدم⁽¹⁾. ونفهم أيضاً أن تسجيل مأخذه على الشاعر، وإبداء رأيه بقوة كان مؤسساً على علمه الدقيق بآراء العلماء في المسألة، فذكر أن إدخال (أل) على هذه الكلمة مكروه، وإن أجازته بعض العلماء؛ لأنه غير وارد في كلام الفصحاء.

قال أبو العلاء: «وكذلك قوله [يعني الحلاج]: * الكلّ *، إدخال الألف واللام مكروه. وكان "أبو علي" يُجيزُهُ ويدّعي إجازته على "سيبويه" فأما الكلام القديم فيُنقَد فيه الكل والبعض. وقد أنشدوا بيتاً "سُحيم"⁽²⁾:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما
إلى الموت يأتي الموت للكلِّ مُعمداً⁽³⁾.

الجدير بالذكر هنا أن قوله (مكروه) يعني أنه واردٌ بقلة في كلام مَنْ ليسوا من جُذُم الفصاحة؛ أي من أصل الفصاحة. وأنه لم يُورد هذا البيت - في نظري - شاهداً على صحة المسألة، بل على أنها ترد في كلام غير الفصحاء. و"سُحيم" حَبَشِي.

(1) انظر ص: 227 من هذا البحث.

(2) سُحيم عبد بني الحسحاس. من المخضرمين... ولا يعرف له صحبة. وكان أسود شديداً السواد. (انظر عبد القادر البغدادي. خزنة الأدب: ج: 2. ص: 102).

(3) الرسالة: ص: 456. 457. ورواية الديوان مختلفة عما في القرآن. ففيه:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما
إلى الموت. يأتي منهما الموت مُعمداً.

(انظر ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق. عبد العزيز اليميني. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. (د.ط.). سنة 1965م. ص: 41).

ومما يدل على أنه واثق مما يقول، ذكره رأي "الأصمعي" في كتاب "عُبث الوليد"، حيث قال: «ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاماً معناه: قرأتُ آداب ابن المقفع فلم أرَ فيها خطأً إلا في موضع واحد وهو قوله: العلم أكثر من أن يُحاط بـكله فخذوا البَعْضَ»⁽¹⁾.

في الأخير أحتتم بالإشارة إلى ما ذكره بعضهم رداً على "أبي عليّ الفارسي"، في محاولة للتفريق بين (كل)، و(بعض) من جهة، و(نصف)، و(ثلث)، و(رُبْع) ... من جهة أخرى؛ حيث قالوا كلاماً معناه أن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وتحذفه ولا تُريده. لذلك فمجيء الحال من (كل)، و(بعض) هو الذي يدل على إرادة المضاف إليه بعدهما، وأنهما معرفة.

وعليه فالسياق وحده هو الكفيل بتعيين التعريف أو التنكير فيهما؛ فإذا دل السياق على إرادة المضاف إليه فهما معرفة، وإلا فهما نكرة. وهي مسألة تقوم أساساً على الظن والاجتهاد.

والذي يبدو لي أن بناء القضية على أساس هذا الرأي - وإن كان على جانب من الأهمية - يؤدي إلى تسيبها من الضوابط العلمية؛ فإن مسألة حذف المضاف إليه مع إرادته، أو حذفه دون ذلك، تخضع لفهم السياق الذي ترد فيه الكلمة، لا إلى معيار علمي مضبوط. ومن هنا ينشأ الاختلاف في تعريف هذين اللفظين وتنكيرهما.

والشيء المتعارف عليه أن القاعدة تبنى دائماً على الأعم الأغلب في كل العلوم. فإذا كانت الإضافة منوية في (كل)، و(بعض) في أغلب استعمالهما، فينبغي تأصيل هذا والبناء عليه، واعتبار ما خالفه استثناءً من الأصل، توحيداً لطريقة التعامل مع هذين اللفظين، وفقاً لما غلب استعماله في فصيح الكلام.

فإذا لم يثبت تعريفهما بالألف واللام، في كلام العرب شعراً ونثراً، وكذا في القرآن الكريم، لا يبقى مجال لفلسفة القضية والالتواء بها التواءات بعيدة.

(1) أبو العلاء المعري. عبد الوليد: صحح ألفاظه وأوضح غوامضه. محمد عبد الله المدني. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ط: 8. (د.ت). ص: 196، 197.

(7) - حذف (أَنْ) من خبر عَسَى، كما في قول الشاعر⁽¹⁾:

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يُوسُفٍ يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ الْمُحْمَلِ

عندما ذكر أبو العلاء حَجَّجَ "ابن القارح" - في الرد على رسالته - وجد فيها مناسبة للحديث عن تلبيات العرب في الجاهلية، وأنواعها، والبحور أو الأوزان التي جاءت عليها. ثم تَخِيلَ "ابن القارح" أمام الكعبة، وقد هَمَّ باستلام الركن، فذكر شعراً فيه ذكرٌ للحج، والطواف بالبيت، والبِقَاعِ المقدسة. وكان ذلك الشعر أحياناً تَصِيدُهَا أبو العلاء تَصِيدُهَا، ليضغط فيها على أغلاط الشعراء النحوية، وسأتناول كلا منها في الموضع المناسب له إن شاء الله.

منها البيتُ المشار إليه، "لعمر بن أبي ربيعة". وقد أنشده أبو العلاء مع بيتين آخرين، فاستحسن لفظ الأبيات، ووصفه باليسر، لكن ذلك لم يشفع للشاعر عند أبي العلاء الذي بدأ بذكر الحسنات، ولم يغفل بعدها ذكر السيئات؛ فصَوَّبَ إلى الشاعر سهام النقد اللغوي في البيت الثالث، حيث عاب عليه حذف (أَنْ) من خبر (عَسَى).

قال أبو العلاء: «ولعله⁽²⁾ قد ذكر هذه الأبيات في الطواف:

أَطُوفُ بِالْبَيْتِ فِيمَنْ يُطُوفُ وَأَرْفَعُ مِنْ مِثْرِي الْمُسْبِلِ
وَأَسْجُدُ بِاللَّيْلِ حَتَّى الصَّبَاحِ وَأَتْلُو مِنَ الْمُحْكَمِ الْمَنْزِلِ
عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يُوسُفٍ يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ الْمُحْمَلِ.

فقال: ما أيسر لفظ هذه الأبيات لولا أنه حذف أَنْ من خبر عَسَى! فسبحان الله، لا تُعْدِمُ الحسنة دأماً، وأي الرجال المهذب⁽³⁾.

(1) لم يذكر اسمه. والبيت منسوب في كثير من المصادر إلى "عمر بن أبي ربيعة". لكنه غير موجود في ديوانه.

(2) الضمير يعود على ابن القارح.

(3) الرسالة: ص: 539.

على أن هذه المسألة قد عاجلها النحويون منذ عهد مبكر، ولهم فيها رأي مُؤخَّد، لم يَشُدَّ عنه أحد. وأنا ذاكر ذلك الرأي، باسط أقوال النحاة في المسألة، بعون الله تعالى، لمعرفة مدى توفيق أبي العلاء في تخطيطه الشاعر.

إن أول ما يجب الوقوف عنده بخصوص (عسى)، أن نعرف من أي قسم من أقسام الكلمة هي؟ ذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، ونص "المرادي" على أن الذين قالوا بهذا الرأي، نقلوه عن "ابن السراج"، وحكاه بعضهم عن "ثعلب"⁽¹⁾.

وجمهور النحويين متفقون على أنها فعل، لقبولها بعض علامات الفعل؛ مثل قبولها إحدى التاءين في آخرها: تاء التانيث الساكنة، نحو: عَسَتْ هُنَا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا. وتاء الفاعل المتحركة بالضم أو الفتح أو الكسر، نحو: عَسَيْتُ. والشاهد على اتصال الضمائر بها قوله تعالى: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ»⁽²⁾.

وتفيد (عَسَى) في التركيب مقارنة حصول الحدث، مع الطمع في وقوعه ورجائه؛ إذا تعلق الأمر بِمُسْتَحَبٍّ أو مرغوب فيه، أو تفيد مقارنة حصول الحدث مع الإشفاق منه ورجاء عدم وقوعه؛ إذا تعلق الأمر بِمَكْرُوهٍ أو مرغوب عنه. فهذا معنى قول "سيبويه": «لعل وعَسَى طَمَعٌ وإشفاق»⁽³⁾ وخير ما يبرز هذا المعنى بوضوح قوله تعالى: «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ»⁽⁴⁾ حيثُ اجتمع رجاء المُسْتَحَبِّ، والإشفاق من المكروه.

(1) انظر المرادي. الجني الداني: ص: 461.

(2) محمد/ 22.

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 283.

(4) البقرة/ من الآية 216.

وهي (عسى)، عند الجمهور مثل (ليس)؛ فعل جامد بلا خلاف، جامد على صيغة الماضي، لكن معناه يتجه إلى المستقبل لأنه يفيد الترجي، وذلك يكون فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى⁽¹⁾.

إن أغلب استعمالات هذا الفعل (عسى)، أن يستعمل ناقصاً مثل (كان). ويعمل عملها، فيفتقر إلى مرفوع ومنصوب ليصح التركيب ويتم المعنى. والفرق الواضح بين كان وعسى، أن هذه الأخيرة يكون خبرها، في الشائع المطرد فعلاً مضارعاً مشفوعاً بأن الناصبة. هذا مذهب "سيبويه"، وعليه النحويون الذين جاؤوا بعده لم يشذ منهم أحد. قال "سيبويه": «...عسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا»⁽²⁾ إنه حمل على هذا المثال (عسى أن يفعلوا) وقد تقدم في أمثله.

وهي عندئذ بمنزلة قارب؛ فقولنا عسى زيد أن ينطلق. بمنزلة قولنا قارب زيد أن ينطلق، أي قارب الانطلاق ودنا منه. قال "سيبويه": «وتقول عسيت أن تفعل، فإن هاهنا بمنزلة قولك: قارب أن تفعل، أي قارب أن تفعل، وبمنزلة: «دنوت أن تفعل»⁽³⁾ وعليه يمكن القول بأنها إذا استعملت ناقصة⁽⁴⁾ لا بد في خبرها من أن والفعل المضارع، كما في قوله تعالى: «فعسى الله أن يأتي بالفتح»⁽⁵⁾ فلفظ الجلالة اسم عسى، و(أن والفعل) في موضع نصب خبرها.

ولما كان (عسى) فعلاً دالاً على الترجي لما يكون في المستقبل، التزم في خبره المضارع دون غيره لأنه هو الأصلح لتأدية ذلك المعنى، من حيث كونه صالحاً للحال والاستقبال.

(1) انظر ابن يعيش. شرح للمفصل: ج: 7. ص: 233.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 158.

(3) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 157.

(4) تستعمل تامة إذا كانت بمعنى (قرب). ونكتفي حينئذ بمرفوع فلا تحتاج إلى منصوب. كما في نحو: (عسى أن ينطلق زيد) فالمعنى: قرب انطلاق زيد. ومثله قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم». فإن تكرهوا بموضع رفع. بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخير.

(انظر ابن يعيش. المصدر السابق: ج: 7. ص: 118).

(5) المائدة/ 52.

لذلك لم يستعملوا المصدر مكان المضارع، في هذا الخبر، لأن المصدر ليس فيه دلالة على زمن معين. قال "أبو العباس": «وَأَنْ أَقُومَ في معنى القيام. ولا تقل: عَسَيْتُ القيام، وإنما ذلك لأن القيام مصدر، لا دليل فيه يخصص وقتاً من وقت، و(أَنْ أَقُومَ) مصدر لقيام لم يقع، فسن ثم لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل. قال الله عز وجل: فَعَسَى أَوْلَتْكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ»⁽¹⁾، بمعنى أن يكونوا في المستقبل من المهتدين. والله أعلم.

ولم يَحْتَزُوا بالمضارع وحده في خبر (عسى)، بل قَرَنُوهُ في كلامهم بـ (أَنْ) الناصبة، لأنها تُخلص زمنه للمستقبل؛ فلا يُحتمل معه الحال. قال "ابن يعيش": «وأما لزوم أَنْ الخبر [يريد خبر عسى] فَلَمَّا أُريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام إليه لأن الفعل المجرد من أن يصلح للحال والاستقبال، وَأَنْ تُخَلَّصَهُ للاستقبال»⁽²⁾.

وهذا ما عناه أبو العلاء عندما تَعَرَّضَ "عمر بن أبي ربيعة" في البيت الثالث من الأبيات المتقدمة⁽³⁾، إلا أنه لم يناقش المسألة، كما فعل في كثير من المسائل غيرها، بل اكتفى بأن وصف حذف (أَنْ) من خبر (عسى) في ذلك البيت بالعيب. كأن ذلك، عنده من المسلمات التي "لا يختلف عليها اثنان ولا يتناطح عليها عتزان". قال: «فسبحان الله، لا تَعْدِمُ الحسنة ذاماً»⁽⁴⁾ والذام هو العيب.

بهذا يكون أبو العلاء قد عبر عن رأيه في هذه المسألة بكل وضوح؛ فَحَذَفُ (أَنْ) من خبر (عسى) لا يجوز عنده، في الكلام مطلقاً؛ شعراً أو نثراً، إذ لم يخص بذلك المنع جنساً معيناً من الكلام.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن أبا العلاء على غير ما عهدنا منه؛ فقد أعرض عن السماع، وبدأً متشدداً في التمسك بالقياس أكثر من غيره. إنه أنكر على "عمر بن أبي ربيعة" تجريد الفعل من (أَنْ) في خبر (عسى)، وعاب عليه ذلك. ولم يشر إلى أن ذلك وارد أيضاً عند

(1) المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 68. 69. والآية من سورة التوبة/ 18.

(2) ابن يعيش. شرح للفصل: ج: 7. ص: 118.

(3) انظر ص: 233 من هذا البحث.

(4) الرسالة: ص: 539.

غيره، ولو كان ذلك قليلا. ولا أقول إن ذلك راجع إلى جهله به؛ لِمَا علمتُ من سعة اطلاع أبي العلاء على آراء النحويين، وغزارة حفظه للشواهد النحوية، وإنما أقول إن ذلك يترجم رأيه؛ بأن ذلك المحذف غير جائز في الكلام الفصيح، وأن ما ورد منه في شعر بعضهم، يعد من القليل النادر الذي لا يُحفل به. وربما سَلَكَ صاحبه فيمنَّ ضَعَفَتْ لغتهم، كما فعل مع بعض الشعراء.

أما "سيبويه" فهو بعد أن اشترط في خبرها (أَنْ والفعل)، ونص على أنهم لم يستعملوا في هذا المصدر، ولا غيره من الأسماء؛ إذ قال: «ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفْعَل في عَسَى وكَادَ»⁽¹⁾ ذكر أن الفعل المُخْتَبَر به في هذا الباب قد يجرّد من (أَنْ)، تشبيهاً لها بأختها (كَاد) التي كثر معها ذلك في كلامهم، قال: «ومن العرب مَنْ يقول: عسى يفعل، يُشَبِّهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله: "عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوسًا". فهذا مثل من أمثال العرب أجزوا فيه (عَسَى) مُجْرَى كان. قال هُذَيْب:

عسى الكَرْبُ الذي أُمْسِيَتْ فيه يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ»⁽²⁾.

الشاهد في البيت إجراء (عَسَى) مُجْرَى كان، وتجريد خبرها من (أَنْ)؛ لأن الفعل - في مذهب "سيبويه" وَمَنْ تَبِعَهُ⁽³⁾ - إذا جُرِّدَ من (أَنْ) ارتفع وصار بمنزلة الاسم المنصوب.

لم يُقَيِّد "سيبويه" جواز ذلك المحذف بالشعر دون غيره، بل جعله في الكلام مُطْلَقًا. لكنه نص باللفظ الصريح على أنه قليل جدا في كلامهم، قال في موضع آخر: فإذا لم يذكروا أَنْ، جعلوا المعنى بمنزلة في عَسِينَا نَفْعَلُ وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عَسَى زيدٌ قائلاً، ثم وضع يقول في موضعه»⁽⁴⁾.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 158.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 158. 159.

(3) انظر ابن يعيش. شرح للفصل: ج: 7. ص: 117.

(4) سيبويه. المصدر السابق: ج: 3. ص: 99.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن تجريد الفعل الواقع في خبر عسى من (أن)، على الإطلاق دون قيد، رأي انفرد به "سيبويه" دون غيره، فقد ذكر "ابن عقيل" أن جمهور البصريين يمنع ذلك إلا في الشعر؛ يعني عند الضرورة. ونص على أن خبر (عسى) «لم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن) قال الله تعالى: "عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم"»⁽¹⁾.

ومصداق هذا رأي "أبي العباس" المخالف "لسيبويه"؛ إذ قيد تجريد الفعل من (أن) بالضرورة، واستشهد على ذلك بقول "هذبة" الذي استشهد به "سيبويه". قال: «ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنه دالٌّ عليه. فمن ذلك..... وقول الآخر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ»⁽²⁾.

فقوله (لو احتاج شاعر) يعني لو اضطر شاعر؛ وعليه ففي حال السعة من القول لا يجوز ذلك للشاعر، ولا لغيره. وأكد هذا في "الكامل"، حيث قال كلاماً معناه أن الاستعمال الجيد (لعسى) هو أن يذكر في خبرها (أن). لكنها تسقط أحياناً، وذلك دون الجيد درجة في ميزان الفصاحة. وهذا نص كلامه: «عسى الأجودُ فيها أن تستعمل بأن كقولك: عسى زيد أن يقوم، كما قال الله عز وجل: "فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ"»⁽³⁾، وقال جل ثناؤه: "عسى الله أن يتوب عليهم"⁽⁴⁾، ويجوز طرح أن وليس بالوجه الجيد»⁽⁵⁾.

والأجود الذي أراده "أبو العباس"، هو ما وافق القياس الذي عليه الفصح الشائع على ألسنة العرب. ومعنى ذلك أن هذا الحرف قد التزم في كلامهم مع (عسى)، إلا إذا اضطر شاعر إلى إسقاطه؛ والضرورات تُبيحُ المحظورات.

(1) ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 327. والآية من سورة الإسراء/ 08.

(2) المبرد. المقتضب: ج: 3. ص: 69، 70.

(3) المائدة/ 52.

(4) التوبة/ 102.

(5) المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب: تحقيق. حنا الفاخوري. دار الجيل. بيروت. ط:

1. 1997م. ج: 1. ص: 167.

بعد هذا العرض السريع للمسألة، في كتب هي من أشهر مصادر النحو العربي، يمكن القول بأن أبا العلاء قد تفرّد برأي لم يشاركه فيه غيره، فيما قرأت من مصادر.

إنه لم يجز طرح (أن) من خبر (عسى) لا في الشعر ولا في النثر، ووصف ما حصل فيه ذلك بالغيّب، كما جاء في تعليقه على بيت "عمر بن أبي ربيعة" المتقدم، رغم أن الشاعر اضطر إلى ذلك اضطراراً، فالبيت:

عَسَى فَارِجُ الْكَرْبِ عَنْ يَوْسُفٍ⁽¹⁾ يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ الْمُحْمَلِ

من البحر المتقارب؛ وتفعيلاته: (فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُلْ)، ولو أثبت (أن) في خبر عَسَى لَانْكَسَرَ الوزن. والعلماء مُجْهِوْنَ على جواز ركوب الضرورة حفاظاً على سلامة الوزن.

والأمر المحير فعلاً هو ما الذي حمل أبا العلاء على هذا التشدد مع "ابن أبي ربيعة"؟ وقد عرفنا في مسائل سابقة أنه ميال إلى الأخذ بالسماع أكثر من الوقوف بصرامة عند حدود القياس. لعل التفسير الوحيد لذلك أنه حكم على قول "ابن أبي ربيعة" بمعيار البيئة والزمان؛ "فَعُمَر" عاش في العصر الأموي في بيئة حضرية، لا يعتد بلغته والله أعلم.

(1) هكذا بالجر والتنوين حتى يستقيم الوزن.

المبحث الثاني

مسألة واحدة أقرَّ جوانزها مع كراهته لها .

(1) - تسكين ياء الماضي الناقص في المبني للمجهول، المسند

إلى الغائب، كما في قول "أبي بكر الشبلي":

وإذا كان في القيامة نُودي أين أهل الهوى؟ تقدّمتُ وحدي.

كان "أبو بكر الشبلي" آخر الشعراء الذين تعرّض لهم أبو العلاء، أخذاً عليهم أخطاءهم اللغوية، فأغنى به الردّ على رسالة "ابن القارح"، وختم رسالة الغفران. قال: «وأنشدني له مُنشدٌ:

بأحّ مَحْنُونُ بَنِي عامِرٍ بهوَاهُ وَكَتَمْتُ الهَوَى، فَفُرْتُ بِوَجْدِي.

وإذا كان في القيامة نُودي أين أهل الهوى؟ تقدّمتُ وحدي.

هكذا أنشدته: نُودي بكسر الباء، ولا أحبُّ ذلك وإن كان جائزاً وإنما يوجد في أشعار الضّعفة من المُحدثين»⁽¹⁾.

هكذا اعترض أبو العلاء على "أبي بكر الشبلي"، فأنكر عليه تسكين الباء من قوله (نودي) في صدر البيت الثاني، كما هو واضح.

فالفعل (نودي) ماضٍ ثلاثي مزيد بالألف بين فائه وعينه، مبني للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله كما يعبر عن ذلك النحويون.

والمتفق عليه عندهم أن الفعل إذا بُنيَ لما لم يُسمَّ فاعله، وجب تغيير صيغته من (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ) المبنيّين للمعلوم إلى (فَعِلَ)، و(يُفْعِلُ) المبنيّين للمجهول. وذلك بضم أوله مطلقاً سواء أكان ماضياً أو مضارعاً، وكسر ما قبل الأخير في الماضي، وفتحه في المضارع. وهذه قاعدة عامة تشمل الثلاثي وغيره. جاء في "شرح المفصل": «...وأما تغييره [يعني الفعل] فَيَنْقُلُهُ من فَعَلَ إلى فَعِلَ وجملة الأمر أن الفعل إذا بُنيَ لما لم يُسمَّ فاعله فَلَا يَخْلُو من أن يكون ماضياً أو مضارعاً، فإن كان ماضياً ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره، ثلاثياً كان أو

(1) الرسالة: ص: 582.

زائداً عليه نحو قولك يُضْرَبُ زيدٌ، ويُدْخَرُ الحجرُ ويُستَخْرَجُ المالُ»⁽¹⁾ وقوله (ماضياً أو مضارعاً إيدانٌ منه بأن الأمر لا يُبنى للمجهول).

وإلى هذا ذهب "الشيخ الأستراباذي" في شرح الكافية، فنصَّ على أن المبنى لما لم يُسمَّ فاعله شرطه أن تُغير صيغته إلى فَعَلَ ويُفَعَّل ونظائرهما، ليشمل كل الصيغ المزیدة؛ لأن الثلاثي أصل لما زاد من الأفعال على الثلاثة أحرف⁽²⁾.

أما ابن عقيل فذكر هذا، وزاد عليه فأشار إلى وجود صنفٍ من الأفعال يكون مبدوءاً إما بتاء أو بهمزة وصل. وأبان أن ما بُدئ بالتاء إذا بني للمجهول ضمُّ أوله وثانيه معاً، نحو: تُدْخَرُج. وأن ما بُدئ بهمزة وصل، فيضمُّ أوله وثالثه عند البناء للمجهول⁽³⁾.

بهذا صرح "الأشموني" أيضاً في شرحه، حيث قال: «تقول: "تُدْخَرُج الشيء"، وتُغَوِّل عن الأمر. بإتباع الثاني للأول في الضم..... و"استُخْرِج المال" فتتبع الثالث - أيضاً - للأول في الضم»⁽⁴⁾.

لكن يبدو لي أن هذه الأفعال ما كان ينبغي أن تُخصَّصَ بكلام مستقل؛ لأنها - في نظري - داخلة في حكم ما قبلها، غير مختلفة عنه. فكل ما في الأمر أن هذه الأفعال وما شابهها تشتمل على بعض حروف الزيادة. ولو جُرِّدَت منها لَبَقِيَ الفعل على حاله السابقة؛ مضموم الأول مكسور ما قبل الأخير في الماضي، مفتوحة في المضارع. وكان ينبغي أن يقال فقط، لا عبرة بالحرف الزائد في هذا الباب. والدليل على ذلك أن (تُدْخَرُج) المزد بضمزة الوصل قبل فائه، لو جُرِّد منها عاد إلى ما كان عليه قبل زيادتها، وكذلك (اقتدر) المزد بضمزة الوصل في أوله، والتاء بين فائه وعينه، فلو جُرِّدَ منهما، وثُقِلَت ضمة تاء الافتعال الزائدة إلى الفاء، عاد الفعل إلى ما كان عليه في صيغته المجردة؛ مضموم الأول مكسور ما قبل الأخير. وكذلك ما شابه هذين الفعلين.

(1) ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 7. ص: 70.

(2) انظر الرضي. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ج: 1. ص: 210.

(3) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 502.

(4) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 127. 128.

هذا هو التغيير الذي يطرأ على الفعل عند بنائه لِمَا لم يسمَّ فاعله، سواء أكان ثلاثياً أم زائداً عليه، ماضياً أو مضارعاً. وقد علَّله "ابن يعيش"؛ فعزاه إلى خَوْفِ التَّباسِ الفاعل الحقيقي بالمفعول الذي يقوم مقامه، إذا لم تُعَيَّرْ صيغة الفعل. قال: «فلو لم يُغَيَّرِ الفعل لم يُعَلَمْ هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أُقيم مُقامَ الفاعل، ولهذا وجب تغييره»⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة هنا، أن كل النحويين الذين تناولوا هذه المسألة، قد نصّوا على وجوب تغيير حركة الحرف الأول وما قبل الأخير، ولم يُلتفتْ أحدٌ منهم إلى حركة الحرف الأخير. وإغفالهم ذلك إِذَا كان منهم بأن حركة لام الفعل تبقى على حالها، فَلَا يَمَسُّهَا ذلك التغيير؛ لأنها حركة إعراب أو بناء، وذلك يخضع لِمَا يخضع له أي فعل آخر من الأحكام المتعلقة بالبناء والإعراب في الماضي والمضارع.

على أن حكم الماضي - وهو الذي يُعْنِينَا في هذه المسألة - هو البناء دائماً، ومن أحوال بنائه البناء على الفتح⁽²⁾؛ إذا لم يتصل بآخره شيء، أو إذا اتصل به ألف الاثنين أو تاء التأنيث. لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل.

فإذا كان ناقصاً، أي معتل اللام، وكانت لامه ألفاً، كما في (تُودِي) من قول "أبي بكر الشَّيْلِي" السابق، فإنها تُقَلَّبُ ياءً حتى وإن كان أصلها واوًا، وتظهر عليها الفتحة؛ علامة البناء.

نص على هذا الإمام "السيوطي" - رحمه الله - باللفظ الصريح، فقال: «وَتُقَلَّبُ لام الماضي المعتل اللام بالألف ياءً وإن كانت منقلبة عن واوٍ نحو: غَزَيَ من غَزَا، وَهُدَيَ من هَدَى»⁽³⁾.

(1) ابن يعيش. شرح للفصل: ج: 7. ص: 71.

(2) قد يكون الفتح ظاهراً. مثل فهم. أو مقدراً مثل سعى.

(3) السيوطي. مع المراجع: ج 6. ص 40.

على أن الياء من (نودي) في البيت هي أصل الألف في (نَادَى)؛ فلما بني للمجهول عادت الألف إلى أصلها، كما يَبَيَّنُ قبل قليل. وكان حقها أن تُحرك بالفتح الظاهر؛ إذ لا يُوجد ما يمنع ذلك.

من هنا جاء اعتراض أبي العلاء على الشاعر، فأنكر عليه إنشاده أو إنشاد مَنْ أنشد عنه قوله (نُودي) بسكون الياء في:

وإذا كان في القيامة نُودي أين أهل الهوى؟ تقدمتُ وحدي.

فهذه إشارة صريحة منه إلى أن لام هذا الفعل وأمثاله حقها أن تحرك بالفتح الظاهر. لكنه أشار إلى جواز تسكينها، مبدئياً كراهته لذلك؛ لأنه لم يرد - على ما ذكره - إلا في كلام المتأخرين الذين فسدت سَلِيقَتُهُم اللغوية.

قال: «هكذا أنشدته: نودي، بسكون الياء، ولا أحب ذلك وإن كان جازماً وإنما يوجد في أشعار الضَّعْفَةِ من المُحْدَثِينَ»⁽¹⁾.

كأنني بأبي العلاء، إذ يقول هذا، يُلقِّنُ تلامذته الذين أملى عليهم رسالة الغفران، ويُعلم القارئ أن هذا الفعل (نُودي) وأمثاله من كل فعل ناقص لامه ألفٌ، تُقلب ألفه ياءً عند البناء لما لم يسم فاعله، وتُحرك بالفتح الظاهر، فهو وإن لم يصرح بهذا إلا أن إنكاره على الشاعر تسكين الياء، لا يعني شيئاً آخر غير ما ذكرتُ.

وقد تَبَيَّنَ أن أقوال النحويين الذين جاعوا بعد أبي العلاء، لم تخرج عن هذا، وإن لم يصرحوا به.

وإذ قد عرفنا هذا، فلا يبقى إلا القول بأن أبا العلاء لم يكن متحنياً على الشاعر ولا متحاملاً عليه. بل إنه يُبَيَّنُ مرةً أخرى مَقْدَرَتَهُ على الضغط على مواضع الضَّعْفِ اللغوي في كلام الشعراء وأنه لا يتحرج من إبداء رأيه في أخطائهم.

(1) الرسالة: ص: 582.

إنه كان موفقاً في مأخذه على الشاعر؛ ذلك لأن الصحيح المقيس الذي جرى به الاستعمال الفصيح لم تُسكَّن فيه تلك الياء، فقد تَبَّعْتُ الفعل (نادى)، في حال بنائه للسجھول، في القرآن الكريم، فوجدته قد تكرر في أربع آيات بالفتح الظاهر على الياء، وكسر ما قبلها. جاء في "سورة طه" قوله تعالى: «فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى»⁽¹⁾ وجاء في سورة النمل قوله تعالى: «فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»⁽²⁾ وجاء في "سورة القصص": «فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»⁽³⁾ وجاء في "سورة الجمعة": «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»⁽⁴⁾.

فإذا علمنا أن ما ورد في القرآن الكريم هو الأفصح، فلا يبقى إلا القول بأن تسكين الياء من هذا الفعل، إن لم يكن خطأً جَوْهَرِيًّا فهو دون اللغة العالية، في الفصاحة العربية، بل هو من كلام (الضَّعْفَةِ من المحدثين)، كما قال أبو العلاء، والله أعلم.

(1) طه / 11.

(2) النمل / 8.

(3) القصص / 30.

(4) الجمعة / 09.

المبحث الثالث

مسائل خالف فيها العلماء .

(1) - مخالفة أبي العلاء "لأبي عليّ" الفارسيّ في ضبط كلمة الماء،

في تخريج قول الشاعر⁽¹⁾:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ شَرُّكَ كُلُّهُ وَخَيْرُكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي.

أشرتُ عندما طرقتُ المسألة الثالثة، من الفصل الأول إلى ما يُشعر بثورة أبي العلاء على شطط "أبي عليّ" في التأوّل على الشعراء. وأنه تَخَيَّلَه في المَحْشَرِ - حيث الهول والفزع - مُحَاصِرًا يَجْمَع من الشعراء، يَحْتَجُونَ عليه وَيُطَالِبُونَهُ بتأوّلهم في أشعارهم⁽²⁾.

كان في جملة أولئك الشعراء "يزيد بن الحكم"، وقد عاب على الشيخ "أبي عليّ" أنه ظلّمه بتأوّلِهِ عليه في قوله المشار إليه؛ حيث أنشد البيت برفع (الماء)، فترتب عليه تخريج البيت لم يُرضِ الشاعر، بل بالأحرى لم يُرضِ أبا العلاء الذي أنطق الشاعر، فجعله يتكلم بما يخالف رأي الشيخ "أبي عليّ"، معاتباً إياه على بعده في التأويل.

قال أبو العلاء: «...فجئته⁽³⁾ فإذا عنده طبقة، منهم "يزيد ابن الحكم الكلبي" وهو يقول: وَيَحْكُ، أنشدت عني هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ شَرُّكَ كُلُّهُ وَخَيْرُكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي.

و لم أقل إلا الماء»⁽⁴⁾.

إن البيت بهذه الرواية فيه خطأ، لا بد من تصويبه قبل عرض المسألة ومناقشتها. ويتمثل ذلك في موضع كلمتين؛ حيث جاءت (شَرُّكَ) مكان (خيرك) والعكس، فإن معنى البيت بهذه الصورة لا يستقيم. ولا شك أن هذا الخطأ حصل من محققة رسالة الغفران سهواً. أما حصوله من أبي العلاء، فهو مُسْتَبَعَدٌ، لما عرفتُ من فطنته ونباهته.

(1) البيت منسوب في كل للصادر التي اطلعت عليها إلى يزيد بن الحكم الكلبي. (انظر مثلاً عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 10، ص: 472).

(2) انظر ص: 57 من هذا البحث.

(3) الضمير عائد على أبي عليّ الفارسي.

(4) الرسالة: ص: 254.

فالرواية الصحيحة التي ورد بها البيت في كل المصادر التي اطلعت عليها هي⁽¹⁾:

فليتَ كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماءُ مرثوي.

فالشاعر إنما يخاطب ابن عمه؛ يقول له إن خيرك قليل لا يبلغ الكفاف، وإن شرك زائد على خيرك. ويتمنى الزيادة في الخير، وكف الأذى أو الشر عنه⁽²⁾.

أما على الرواية الواردة في رسالة الغفران، فإن المعنى يصبح عكسياً. وذلك محال؛ فلا يعقل أن يطلب الشاعر من ابن عمه الزيادة في الشر، وكف الخير.

والبيت في الحقيقة ينطوي على مسألتين نحويتين: تتعلق أولاهما بحذف اسم (ليت)، وقد مضى بحثها بالتفصيل. في بيت آخر "لعدي بن زيد العبادي"، وذلك فيما خطأ فيه الشعراء، من هذا الفصل. والثانية تتعلق بضبط كلمة الماء، في الشطر الثاني من هذا البيت.

على أن المسألة الثانية هي المقصودة بالبحث هنا، فلن أتناول المسألة الأولى إلا من جهة ما له علاقة بالثانية؛ أي سأذكر منها ما يساعد على تخريج البيت التخريج الأمثل، ولا أزيد عليه.

تذكر بعض المصادر التي بين يدي أن هذا البيت مشكل، وأن إعراب "أي عليّ الفارسي" له قد زاده إشكالاً.

الواقع أن البيت مروي في جُلّ المصادر⁽³⁾ بنصب (الماء)، وجاء في المغني بالرفع، وفي خزانة الأدب بالرفع والنصب معاً، وتجمع المصادر التي اطلعت عليها على أن الفارسي أنشده

⁽¹⁾ انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 281، كذلك ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 184، كذلك القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح: ج: 1. ص: 141، كذلك العكيري. التبيين: ص: 339، كذلك ابن هشام. المغني: ج: 1. ص: 473، كذلك عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب: ج: 10. ص: 472.

⁽²⁾ انظر القيسي. المصدر السابق: ج: 1. ص: 141.

⁽³⁾ انظر: ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 280. وابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 184. المصدر السابق: ج: 1. ص: 141.

في كتابه "الإيضاح"⁽¹⁾ - ولم أعثر عليه - برفع (الماء).

وتجدر الإشارة إلى أن "القيسي" - في إيضاح شواهد الإيضاح - قد أنشد البيت عن أبي عليّ بنصب (الماء)، ثم عاد في شرح إعراب البيت فصرّح بأن "أبا عليّ" قد رَفَعَ (الماء)، على الفاعلية⁽²⁾.

وتذكر المصادر أنه تناول في تخريج ذلك تأويلين: أولهما أن يُحْمَلَ رَفَعُ (الماء) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. فيأخذ، عندئذ، المذكورُ إعرابَ المحذوف. وعليه يكون التقدير في البيت: ما ارتوى شاربُ الماء. فلما حذف المضاف اكتسب المضاف إليه إعرابه فارْتَفَعَ.

وعلق على هذا "ابن الشجري"، الذي نقل إلينا رأي أبي عليّ، بما يؤكد وجود هذا الاستعمال اللغوي في الشعر، والقرآن الكريم، واستشهد على ذلك فقال: «...كقول مُهَلِّهْل: وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلْبُ الْجَلْسُ.

أَيُّ أَهْلُ الْجَلْسِ، وفي التزويل: "وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ"⁽³⁾ أَي حُبُّ الْعِجْلِ»⁽⁴⁾. والظاهر أن قول ابن الشجري في تفسير رأي أبي عليّ مُوَفَّق؛ لأن الشواهد التي تزيد كثرة، منها قول الله جل شأنه: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا"⁽⁵⁾ حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: وأسأل أهل القرية التي كُنَّا فيها. والله أعلم.

(1) انظر القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح: ج: 1. ص: 141، كذلك محمود محمد الطناحي: أمالي ابن

الشجري: ج: 1. ص: 280. هامش: 1.

(2) انظر القيسي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 141-145.

(3) البقرة/ 93.

(4) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 283.

(5) يوسف/ 82.

بهذا صرّح "ابن عبد الله القيسي"، عندما شرح مذهب "أبي عليّ" في إعراب البيت، قال: «...والماء مرتفع "بارتوى" على حذف مضاف، كأنه قال: ما ارتوى أصحاب الماء، أو شارب الماء»⁽¹⁾.

وثانيهما، أن (الماء) مرفوع على الفاعلية بالفعل (ارتوى)؛ وذلك من جهة وصف (الماء) نفسه بالارتواء على سبيل المبالغة في الارتواء. أجاز هذا المعنى ابن الشجري، وذكر أن المتنبي قد وصف الماء بالعطش للمبالغة، في قوله⁽²⁾:

* وَحُبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا *.

هكذا تأوّل أبو عليّ - على ما تذكره المصادر - رفع الماء في البيت. وإن كان له أهمية لا تُنكر في تصيد المعنى، فإن عليه تكلفًا بينا يُنكر.

لكن تكلفه هذا له ما يبرّره؛ فإن مذهبه في رفع (الماء) مرتبط بإعراب البيت كله، وتخريج معناه. فقد ذهب إلى أن اسم (ليت) ضمير الشأن. و(كفأفا) خبر (كان) مقدم عليها، و(خيرك) اسم (كان). والتقدير: ليت الشأن كان خيرك كفأفا. على أن تكون الجملة من (كان) ومعموليها خبر (ليت)، وإن كانت خالية من رابط يربطها بضمير الشأن، فذلك جائز إذ لا يوجد ما يمنع؛ فالجملة المفسرة لضمير الشأن لا يشترط فيها اشتمالها على ما يربطها به لأنها مفسرة له؛ أي هي مساوية له في المعنى والمدلول. قال ابن الشجري: «وَلَا يَلْزَمُ الْجُمْلُ إِذَا كَانَتْ أَحْبَارًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَنْ تَتَّضِعَ عَائِدًا إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا هِيَ الشَّأْنُ»⁽³⁾.

وقدّر أبو عليّ العطف في عجز البيت تقديرين؛ أجاز بهما العطف إما على (كان)، وإما على (ليت).

(1) القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح: ج: 1 ص: 144.

(2) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1 ص: 284.

(3) ابن الشجري. للمصدر نفسه: ج: 1 ص: 281.

إذا قُدِّرَ العطف على (كان) تَعَيَّنَ اسمها (شَرَك)، وخبرها (مُرْتَوِي)، إلا أنه سَكَنَ لإقامة الوزن والقافية، وَحَقُّهُ النصبُ (مُرْتَوِيًّا)؛ بمعنى مُقْلَعٍ وَمُنْتَهٍ كما يَقلع المُرْتَوِي عن الماء وينتهي عنه. وعلى هذا يتعين إسناد (ارْتَوَى) إلى الماء.

فقد نقل إلينا "ابن عبد الله القَيْسِي" نص أبي عَلِيٍّ في هذا، فقال: «قال أبو عَلِيٍّ: إنَّ حَمَلَتَ العطف على (كان)، كان (مُرْتَوِي) في موضع نَصْبٍ على خبر كان..... ومعنى (مُرْتَوِي) هاهنا: مَقْلَعٌ أَوْ مُنْتَهٍ، و(الماء) مَرْتَفِعٌ (بارْتَوَى) على حذف مضاف»⁽¹⁾.

وإذا قُدِّرَ العطف على (لَيْتَ)، تَعَيَّنَ نَصْبُ (شَرَك) اسمًا لها، ورفع (مرتو) خبرًا لها. وهذا نص أبي عَلِيٍّ كما أثبتته القَيْسِي: «قال أبو عَلِيٍّ: وإنَّ حَمَلَتَهُ على (ليت) نَصِبَتْ (شَرَك)، و(مرتو) مرفوع. والماء مرفوع على التقدير الأول»⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العطف على اسم (لَيْتَ)، ضمير الشأن غير جائز؛ لأنه مجهول ولا مرجع له يعود عليه، فلا يوصف، ولا يؤكد، ولا يعطف عليه. ويبدو أن القَيْسِي قد فطن إلى هذا، فعلق على قول أبي عَلِيٍّ بما يفيد أنه أراد (لَيْتَ) محذوفة في العجز، لا (ليت) المذكورة في الصدر. فقال: «يُرِيدُ تَنْصِبُ (وشَرَك) بَلَيْتَ مَقْدَرَةً، و(مرتو) مرفوع على خبر (ليت)، و(الماء) مرفوع على التقدير الأول، [يعني تقدير مضاف محذوف وإقامة المضاف إليه مقامه] ويكون معنى (مرتو) مُقْلَعًا أَوْ مُنْتَهِيًا»⁽³⁾.

ثم أشار إلى أن أبا عَلِيٍّ قد أوضح ذلك في موضع آخر بالنص الصريح، قال القَيْسِي: «وقد بَيَّنَّ هذا في مواضع من كلامه فقال في هذا البيت إثر قوله: وَتَنْصِبُ (شَرَك) بالعطف على (ليت) فتقيم العاطفَ مُقَامَ العاملِ المعطوف عليه، لا مُقَامَ المَعْمُولِ فيه، لأن ذلك المضمَر، لا يجوز أن يُعْطَفَ عليه، وَلَا أن يُوكَّدَ، ولكن تَعْطِفُ على (لَيْتَ)»⁽⁴⁾.

(1) القَيْسِي. إيضاح شواهد الإيضاح: ج: 1. ص: 143، 144.

(2) القَيْسِي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 144، 145.

(3) القَيْسِي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 144، 145.

(4) القَيْسِي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 145.

إن تأوّل "أبي علي" على الوجهين السابقين - وإن كان فيه تكلفٌ بيّنٌ - فهو في نظري مقبول، لأنه يبرز معنى البيت في صورة واضحة المعالم مشرقة؛ ذلك لأن الشاعر يخاطب ابن عمه، يتمنى الاستزادة من خيره، وكفّ شرّه عنه. فكأنه وجدّ أن خير ابن عمه لم يكن قدر الحاجة؛ إذ الكفاف هو ما يفي بالحاجة ولا يزيد عليها، وأن شرّه زائدٌ على خيره، فتمنى أن يكفه ويطويه عنه.

وهذا هو المعنى الذي رامه أبو علي من حمل العطف، في عجز البيت، على (كان)، أو على (ليّت) في صدره، لأن التقدير يصير عندئذ: وكان شرّك عني ما ارتوى الماء مُرتوي. أو: وليّت شرّك عني ما ارتوى الماء مُرتوي. على أن (مرتوي) في الأول منصوب، وفي الثاني مرفوع. وقد سَكَنَ لإقامة الوزن والقافية. ويكون العطف من قبيل عطف جملة على جملة.

و(ما) في قوله: (ما ارتوى الماء مُرتوي)، مصدرية ظرفية تفيد معنى مدة دوام الارتواء بالماء، وهذا يدل على التأيد؛ كأنه قال: وكان شرّك عني أبداً منتهياً. فهذا الأسلوب في التعبير عما يُرادُ به التأيد معروف عند العرب «كقولهم: لا أفعل كذا ما طار طائر»⁽¹⁾ ونظير هذا في القرآن الكريم: "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ"⁽²⁾.

والجدير بالذكر بعد هذا أن (الماء) يمتنع نصبه في مذهب أبي علي هذا - وإن لم يصرح به - فلا يكون إلا مرفوعاً؛ فلا تَبْقَى (كان)، و(ليّت) بلا خبر.

وفي البيت أقوال أخرى للعلماء⁽³⁾، رغبتُ عن ذكرها خشية الإطالة بلا فائدة؛ وإنما ذكرت ما رأيته مناسباً لفهم مذهب أبي علي في رفع (الماء).

هذا هو رأي أبي علي في تخريج البيت، على رواية رفع (الماء). وقد اعترض عليه أبو العلاء، فاستنكر عليه ذلك، على لسان الشاعر نفسه، كما تعود أن يفعل. فأَنطَقَهُ - فيما تَحِيلُهُ - بهذه العبارة: «وَلَمْ أَقُلْ إِلَّا الْمَاءَ»⁽⁴⁾. هكذا بالنصب، ولم يشرح رأيه في تخريجه.

(1) ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 285.

(2) هود/ 107، 108.

(3) انظر هذه الأقوال ملخصة في الخزانة: ج: 10. ص: 482.

(4) الرسالة: ص: 254.

على أن بعض العلماء قد تأوّل النصب على وجه أقرب بكثير - في نظري - من شطط أبي عليّ في تخريج الرفع كما مرّ. وذلك برفع (وشرّك) حملًا على (كان)، كما كرّر عند أبي عليّ، لكن بتقدير خير (كان) (كفأفًا)؛ بمعنى (مكفوف) غير (كفأفًا) المذكورة في خير (كان خيرُك). فيكون العطف من قبيل عطف مفرد على مفرد؛ وذلك بإشراك اسمين في خير واحد.

وعليه يصح إسناد (ارتوى) إلى (مرّتوي)، ونصب (الماء) مفعولًا به. وتقدير الكلام: وكان شرّك عني كفأفًا ما ارتوى من الماء مرّتوي. لكنه حذف الجار (من)، وعدّى الفعل إلى الاسم بعده.

أشار إلى هذا ابن الشجري، وأفاد أنه يصح أن يقال: ارتوى من الماء، أو بالماء. وذكر ما يعرف في اصطلاح النحويين بترع الخافض، وإيصال أثر الفعل بعد ذلك إلى الاسم⁽¹⁾. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً"⁽²⁾، أي من قومه. ووصف ابن الشجري الذين ذهبوا هذا المذهب بأنهم «لزموا ظاهر اللفظ والمعنى»⁽³⁾.

أقول إذا كان ما لزموه يوصل إلى المعنى الجيد الذي أراده الشاعر، بلا تكلف ولا مشقة في التأويل، فنعم اللزوم ذلك. لأن السبيل الأمثل في طلب المعنى ما كان خاليا من الالتواءات؛ فإن أقصر الطرق في بلوغ الغايات ما كان مستقيمًا. ومن الخير للباحث ألاّ يُوغل في التأويل إذا كان المعنى قريب المنال.

فقد لمستُ هذا كله في مواقف أبي العلاء من كثير من المسائل اللغوية، حتى صار ذلك - في نظري - شيئًا من مذهبه في معالجة المسائل اللغوية في رسالة الغفران. وهو ما يفسر استنكاره على أبي عليّ رفع (الماء) في بيت "يزيد بن الحكم" السابق، واختياره النصب. وقد مضى القول في ذلك، وتبيّن للبحث أن تخريج المعنى عليه أجود وأيسر من تخريجه على الرفع.

(1) انظر ابن الشجري. أمالي ابن الشجري: ج: 1. ص: 285.

(2) الأعراف/ 155.

(3) ابن الشجري. للمصدر السابق: ج: 1. ص: 285.

فإنَّ كرهَ أبي العلاء الإكثارَ من التقدير والتأويل، وميله للأخذ بالقريب الظاهر أو السهل اليسير، جعله يصب جام غضبه على أبي عليٍّ. فتحيله في المحشر وقد تألَّب عليه جماعة من العشراء يطالبونه ويُعتنونه بتظلماتهم؛ في تأولاته عليهم. فقد تقدمت بعض القضايا المماثلة لهذه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(2) - إضمار حرف الجر، كما في قول "النابعة الجعدي":

وليس بمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا

هذه إحدى المسائل التي خالف أبو العلاء فيها "سيبويه" وخطأه. أثارها في أثناء محاورته للشاعر "النابعة الجعدي"، وقد لَقِيَهُ فِيمَنْ اجتمع بهم من الشعراء، في جنته المتخيلة في رسالة الغفران، منهم "عدي ابن زيد"، و"الأعشى"، والنابعتان: "الذبياني"، و"الجعدي". فأقام بَيْنَهُمْ مجلسًا للمنادمة، وراح يذاكرهم ببعض ما نقل عنهم الثقات من الرواة. فناقش مشاهير الرواة، أمثال "أبي عمرو المازني"، و"أبي عمرو الشيباني"، و"أبي عبيدة"، و"عبد الملك بن قريب"، في رواية قصائد لأولئك الشعراء. فنقد رِوَايَاتِهِمْ من داخل القصائد، وأثبت أنها مَنَحُولَةٌ على أصحابها. وذلك في حضرة الشعراء أنفسهم، وعلى ألسنتهم.

فلما كان دور "النابعة الجعدي"، مال معه بالحوار إلى الجانب اللغوي النحوي؛ فاستنشد بيتا له، كثر فيه جدال النحويين، ولهم فيه قول طويل. قال مخاطبا الشاعر: «فكيف تُنشدُ قولك؟»

وليس بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعَقِّرَا.

أقول: وَلَا مُسْتَنَكِرًا، أَمْ مُسْتَنَكِرٌ؟ فيقول "الجعدي": بَلْ مُسْتَنَكِرًا. فيقول الشيخ: فإنْ أُنشِدَ مُنْشَدٌ: مُسْتَنَكِرٌ، مَا تَصْنَعُ بِهِ؟ فيقول: أَرْجُرُهُ وَأَزْبُرُهُ، نطق بأمرٍ لَا يَخْبُرُهُ. فيقول الشيخ طَوَّلَ اللَّهُ لَهُ أَمَدَ الْبَقَاءِ - إنا لله وإنا إليه راجعون، مَا أَرَى "سيبويه" إِلَّا وَهَمَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، لِأَنَّا أَبَا لَيْلَى أَدْرَكَ جَاهِلِيَّةً وَإِسْلَامًا وَغُذِيَ بِالْفَصَاحَةِ غَلَامًا⁽¹⁾.

جاء البيت في ديوان الشاعر⁽²⁾ بنصب (مستنكر) مثل رواية الغفران، ووَرَدَ فِي جُلِّ مَصَادِرِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ بِالرَّفْعِ، وَالْجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّ مَصَادِرَ اللُّغَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدْتُ بِهِ، أَجَازَتْ

(1) الرسالة: ص: 210. 211.

(2) ديوان النابعة الجعدي: تحقيق. عبد العزيز رباح. منشورات المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق. ط:

1. 1964م. ص: 50.

فيه النصب والجر أيضا. ومنع بعضهم الجر كما منعه أبو العلاء، وسيأتي تفصيل هذا إن شاء الله.

أنشد "سيبويه" قول "النابعة الجعدي" في الباب الذي عقده لما أُجْرِيَ مُجْرَى (لَيْسَ) في العمل، مُسْتَشْهِدًا به على صحة مذهبه في ذلك، فساق أمثلة توضيحية، منها: ما عبد الله خارجًا ولا مَعْنً ذاهبًا. حيث ذهب إلى أن الوجه في (مَعْنً ذاهبًا) هو الرفع، وذلك على أساس عدم إشراك الاسم الآخر في (مَا)، أي على القطع والابتداء؛ قطعه مما قبله، وابتداء الكلام، فتكون (مَعْنً ذاهبًا) مبتدأ وخبرًا. قال: «ومثل ذلك قول الشاعر النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحًا ولا مُسْتَنْكَرًا أن تُعَقَّرَا

كأنه قال: ليس بمعروف لنا رُدُّها صحاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ عَقْرُهَا»⁽¹⁾.

ومعنى كلامه أن ما بعد الواو لا يشترك مع ما قبله في (ليس)، بل هو مقطوع مما قبله، مستأنف على الابتداء والخبر.

هذا الوجه عند "سيبويه" - كما يفهم من كلامه - يقوم على أساس أن الضمير في المصدر (عَقْرُهَا)، إنما هو للخيال، وليس للردّ المذكور قبله والذي هو اسم (لَيْسَ)، ولذلك فهو أجني عنه فلا يصح عطفه عليه.

لكن "سيبويه" عاد فذكر أنه يصح أن يُحْمَلَ العقر على الردّ، وإن كان الضمير العائد من العقر مؤنثًا؛ وذلك لأن الرد من الخيل وهي مؤنثة. وعلى هذا أجاز جرّ (مُسْتَنْكَرٍ) بإضمار الباء الزائدة. وتقدير الكلام حينئذ: وَلَا بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا.

والذي يُحَسِّنُ هذا الإضمارَ تقدم ذكرها (الخيال)، كما في قول العرب: ما كلُّ سوداء تمرّة وَلَا بيضاء شحمة، أو ولا بيضاء شحمة. على إضمار مُضَافٍ (كل)، بتقدير ولا كلُّ بيضاء شحمة.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 64.

ثم أشار في الأخير إلى أنه يصح في (مستنكر) النصب أيضاً بإضمار (ليس)، يدل على ذلك تقدم ذكرها. فيكون التقدير: وليس مُسْتَنَكراً أن تعقراً. واستدل على هذا بقول الشاعر أبو ذؤاد⁽¹⁾:

أَكَلْتُ أَمْرِيءَ تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا.

حيث جرّ الشاعر (ناراً) بتقدير مضاف، كأنه قال وكل نارٍ.....

فاستغنى عن تكرار (كل) بذكره إياها في أول البيت، قال "سيبويه": «وإن شئت نصبت فقلت: ولا مُسْتَنَكراً أن تعقراً.... على قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً، أو ولا منطلقاً عمروٌ»⁽²⁾.

والجدير بالملاحظة قبل مغادرة "سيبويه" إلى غيره، أنه عندما أجاز الجرّ لم يرد بذلك - على ما يفهم من كلامه - العطف على خبر ليس المحرور بالباء الزائدة، لأنه معمول لعاملين مختلفين: (ليس، والباء)، فَذَلِكَ لا يصح عند البصريين⁽³⁾، بل أراد "سيبويه" إضمار الباء كما تقدم.

أما "أبو العباس المبرد"، فقد روى البيت بالرفع على مذهب "سيبويه"، وقد مضى الكلام فيه. وأجاز النصب عطفاً على محل خبر (ليس)، واستحسنه من جهة أن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً أو مؤخراً. قال: «ولو قلت - في ليس خاصة: ولا مُسْتَنَكراً أن تعقراً على الموضع - كان حسناً؛ لأن ليس يقدم فيها الخبر، فكأنك قلت: ليس بمنطلق عمرو، ولا قائماً بكر، على قولك وليس قائماً بكر»⁽⁴⁾.

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 66.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 65.

(3) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 3. ص: 27.

(4) المبرد. المقتضب: ج: 4. ص: 195.

لكنه رفض الجرّ، فخالف "سيويه"، لأنه - على ما يبدو - لم يكن يرى فيه رأي "سيويه"، ولم يذهب فيه مذهبه. ويعود موقفه إلى سبيين: أحدهما أنه لا يُجيز إضمار الباء؛ لأن حروف الجرّ، في رأيه، لا تضمّر⁽¹⁾.

وقد صرح بهذا "سيويه" أيضاً، لكنه عاد في موضع آخر فنص على جواز حذف الجار وإبقاء عمله، تخفيفاً على اللسان. أشار ابن عقيل، في شرحه إلى هذا، وذكر أن هذا الحذف مطرد عند "الخليل" و"سيويه"، في مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ⁽²⁾. وهو ما وجدته حقاً في الكتاب، قال "سيويه": «وسألته عن قوله: على كم جذع بيّثك مبيّ؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قول عامة الناس [يريد معظم العرب]. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها»⁽³⁾. وفي كثير من المصادر أن "رؤية" كان إذا سُئل كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ والحمد لله. يريد بخيرٍ فيضمّر الباء.

والسبب الآخر، أنه لا يُجيز العطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة؛ لأن ذلك يعني العطف على معمول لعاملين مختلفين (ليس، والباء)، وهو أي "المبرد" وجماعة من البصريين مثل "سيويه" يمنعون ذلك، خلافاً للكوفيين⁽⁴⁾.

قال "أبو العباس": «وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، هما الباء و(ليس). فكأنك قلت: زيدٌ في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ. وكان "أبو الحسن الأنخفش" يُجيزه.... وهذا عندنا غير جائز»⁽⁵⁾.

وقد تشدّد "أبو العباس" في منع إضمار الجارّ إلى حدّ أنه لم يرَ لمن أجاز الجرّ إلا العطفَ على معمول لعاملين مختلفين، على ما فيه من الخروج عن المألوف في كلام العرب.

(1) المبرد. المقتضب: ج: 4. ص: 195.

(2) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 41.

(3) سيويه. الكتاب: ج: 2. ص: 160.

(4) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 3. ص: 27.

(5) المبرد. المصدر السابق: ج: 4. ص: 195.

هكذا دارت المسألة، في بيت "النابعة الجعدي" بين عَلمَين بارزين من أعلام المدرسة البصرية. ولا أعلم أحداً من العلماء- فيما قرأت- تناول البيت الشاهد من هذه الناحية بعدهما، حتى جاء أبو العلاء فأعاد طرح المسألة في القرن الخامس. ورجَّح فيها رأي "أبي العباس"، ناقضاً بذلك رأي "سيبويه".

فقد أنكر عليه جرّ (مستنكر) وسكت عن الرفع، والنصب هو الأجود عنده، غير أنه لم يفصل رأيه، ولم يوضح ماذا أنكر بالضبط؟. إضمار الجار، أم العطف على معمول لعاملين مختلفين.

فإذا علمنا أن "سيبويه" ممن يمنع هذا الوجه الأخير، وأنه ذهب في جوازه إلى إضمار الباء، اتضح لنا جلياً أن هذا هو مأخذ أبي العلاء عليه، كما فعل "أبو العباس" قبله كما عرفنا قبل قليل.

وقد تقدم في تعليقي على رأي "سيبويه" أن إضمار الجار قد ورد في الكلام الفصيح. فعليه خُرجَ قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"⁽¹⁾. عند مَنْ قرأ بالجرّ. وإن كان نظير هذا قليلاً إلا أنه وارد على كل حال.

وعليه فالذي أميل إليه وأرجّحه، أن يكون الجر في بيت "الجعدي" على هذا. وكان الأولى بأبي العلاء- في رأيه- أن يأخذ به ولا يعترض عليه؛ فقد عرفتُ من بعض مواقفه السابقة أنه لا يرد المسموع إذا كان موثقاً.

وإذا كان أبو العلاء يزعم- فيما صور له خياله- أن "النابعة الجعدي" فصيح، وأنه لا يُحيزُ جرّ (مُستنكر) في بيته، فقد لا يكون إضمار الجار من لغة "بني جعدة"، ولكنه موجود في لغة غيرهم.

كما أن العطف على معمول لعاملين مختلفين جائز عند الكوفيين، كما سبقت الإشارة، ولم يأخذ به أيضاً. وتشدد في رفض الجر مطلقاً، مُخطئاً "سيبويه" وأصفاً إياه بقلّة الخبرة والعلم في هذه المسألة. قال أبو العلاء مخاطباً الشاعر: «أَتَقُولُ وَلَا مُسْتَنَكِرًا، أَمْ

(1) النساء/ من الآية 1.

مستنكر؟ فيقول "الجعدي": بل مُستنكراً، فيقول الشيخ: فإن أنشد منشداً: مُستنكراً، ما تَصَنَع به؟ فيقول أَرْجُرُهُ وَأَزْبِرُهُ، نَطَقَ بأمر لا يَخْبِرُهُ. فيقول الشيخ - طَوَّلَ اللهُ له أمد البقاء - إنا لله وإنا إليه راجعون، ما أرى "سيبويه" إلا وَهَمَ في هذا البيت، لأن "أبا ليلى" أدرك جاهلية وإسلاماً وَغُذِيَ بالفصاحة غُلاماً⁽¹⁾ بهذه الكلمات اللاذعة سجل أبو العلاء اعتراضه على "سيبويه".

فكأنني به قد أَحَسَّ نشوة الاِْتِصَار على "سيبويه" فَتَسَيَّ أَنَّهُ أَقَرَّ نَصَبَ المضارع بإضمار (أن)، في بيت "لطفة بن العبد" في مسألة مضى بحثها في الفصل الأول⁽²⁾. فسيحان الله، إن الكتاب الوحيد الذي لا تناقض فيه هو كتاب الله عز وجل.

فقد رأينا كيف أن "سيبويه" لم يجرِ إعمال (أن) النصب مُضْمَرَةً. وأن أبا العلاء خالفه في ذلك، فأجاز ذلك الإضمار، على المذهب الكوفي. وأنشد قول الشاعر "الأخوص اليربوعي":

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ قَبِيلَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا⁽³⁾.

مُتَّخِذاً منه حُجَّةً على "سيبويه" الذي أنشده بجر (ناعب) بالعطف على التوهم؛ كأنه توهم جر خير ليس بالباء الزائدة - لكثرة دخولها عليه - ثم عطف عليه فجر (ناعب).

وقد قصد أبو العلاء بهذا إلى إبراز ما في مواقف "سيبويه" من تناقض؛ كأنه يقول للقارئ إنه يرفض مسألة معينة في موضع، ثم يميز مثلها في موضع آخر.

والواقع أن "سيبويه" - فيما يبدو - لم يناقض نفسه؛ فهو في بيت "لطفة" منع إضمار (أن) وهي مختصة بالفعل المضارع، وأجاز إضمار الباء الجارة، وهي مُخْتَصَّةٌ بالأسماء - فيين المسألتين فرق واضح، وينبغي على الباحث أن يكون فطناً، وألا يدعها تمرُّ دون الإشارة إليها، تحقيقاً للموضوعية في البحث. والله الموفق.

(1) الرسالة: ص: 210، 211.

(2) انظر ص: 114 من هذا البحث.

(3) الرسالة: ص: 336.

(3) - إعراب شَمْطَاءَ في قول الشاعر "عمرو بن كلثوم":

ولا شَمْطَاءَ لم يترك شَقَاها لها من تسعة إلا جَنِينًا.

لَقِيَ أبو العلاء الشاعر "عمرو بن كلثوم"، في جَنَّتِهِ المتخيلة في رسالة الغفران، وحاوره كما فعل مع غيره من الشعراء، فراح يطرق معه مسائل لغوية، وردت في شعره، منها هذه المسألة النحوية المتضمنة في البيت المذكور.

لكنه صادف الشاعر - في الدار الباقية - راغباً عن الشعر، منصرفاً إلى تمجيد الله، فلم يطل حوارهم معه. ومع ذلك لم يدع الفرصة تمضي دون أن يقرر رأيه في ضبط (وَلَا شَمْطَاءَ) من قول الشاعر، وتعيين الوجوه الإعرابية الممكنة فيها، على أساس ذلك الضبط.

وقد وضع ذلك بين أيدي تلاميذه، في ذلك الحين، ولحجي العربية ودارسيها من بعدهم بأسلوب شيق يدل على ذكاء وفهم، وسعة اطلاع ومهارة لغوية فذة.

قال أبو العلاء مخاطباً "عمرو بن كلثوم": «ولقد سئل بعضُ الأدباء "بمدينة السلام" عن

قولك:

فَمَا وَجَدْتُ كَوْجِدِي أُمُّ سَقَبٍ⁽¹⁾ أَضَلَّتْهُ فَرَجَّعَتْ الْحَنِينَا.

وَلَا شَمْطَاءَ لم يترك شَقَاها لها من تسعة إلا جَنِينًا.

هل يجوز نصب شَمْطَاءَ؟ فلم يجب بشيء. وذلك يجوز عندي من وجهين: أحدهما على إضمار فعل دلّ عليه السامع معرفته به، كأنك قلتَ وَلَا أَذْكَرُ شَمْطَاءَ، أي أن حنينها شديد؛ ويجوز أن يكون على قولك: وَلَا تُنْسَ شَمْطَاءَ، أو نَحْو ذلك من الأفعال؛ وهذا كقولك: إن "كَعْبَ بن مَامة" جواد ولا "حاتماً"؛ أي ولا أذكر "حاتماً"، أي أنه جواد عظيم الجود، قد استَغْنَيْتُ عن ذكره باشتهاره.

(1) السَّقَبُ: «ولد الناقة. وقيل الذكر من ولد الناقة بالسین لا غير. وقيل هو سقب ساعة تضعه أمه». (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (سَقَبَ). والشَمْطَاءُ: المرأة التي خالط البياض سوادَ شعرها. (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (شَمَطَ). «والجَنِينُ: المقبور»). (انظر ابن منظور. المصدر نفسه: مادة (جنن)). لكنه نسب البيت الشاهد إلى الأعشى.

والآخر، أن يكون من ولأه المطرُ إذا سَقَاهُ السقيّةُ الثانية، أي هذا الحين اتفق مع حنيني، فكأنه قد صار له وليًا، ويحتمل أن يكون من ولي يَلي، وَقَلَبَ الياءَ على اللغة الطائية»⁽¹⁾.

هذا البيت الذي وقف عنده أبو العلاء، من معلقة الشاعر "عمرو بن كلثوم"، وترتيبه الثامن عشر، في شرح القصائد العشر "للخطيب التبريزي"، وهو بلفظ رواية الغفران، لم يختلف عنها، وكذلك ورد في الديوان⁽²⁾. والجدير بالذكر أن البيت غير موجود في مصادر اللغة والأدب، إلا في أقلها؛ فقد نقتب عنه كثيرًا فلم أعر عليه إلا في ديوان الشاعر وفي معلقته⁽³⁾.

إن من عرف أبا العلاء في رسالة الغفران، وفي بعض مؤلفاته الأخرى "كرسالة الملائكة"، و"رسائل الصّاهل والشاحج"، وعرف شَعْفَهُ بِتَصْيُدِ المسائل اللغوية المشككة، في أقوال الشعراء، يَسْتَوْفِفُهُ قَوْلُهُ في الفقرة السابقة: (ولقد سئل بعضُ الأدباء "بمدينة السلام" عن قولك.....).

فإن هذه تشير إلى ما كان من تَعَقُّبِ أبي العلاء لعلماء العربية وأدبائها- ممن عاصروه أو سبقوه-، والضَّغَط على أخطائهم كلما بدا له في أقوالهم ما يخالف رأيه. وربما عمد عمدًا في بعض الأحيان إلى المخالفة والمناقشة؛ لاستعراض علمه بالعربية وآدابها، على تلاميذه وقرائه.

وها هو ذا مع "عمرو بن كلثوم"، في البيت المذكور، يُخْبِرُ بِعَجْزِ أديب من أدباء "مدينة السلام"، عن الإجابة عن سؤال، هو عنده بسيط والإجابة عنه هينة يسيرة. لم يذكر اسم الأديب الذي عناه بقوله، والراجح أنه من معاصريه الذين عايشهم في بغداد مدة إقامته بها بين سنتي 398 هـ، و400 هـ.

(1) الرسالة: ص: 331. 332.

(2) انظر ديوان عمرو بن كلثوم: جمعه وحققه: إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط: 2.

1996م. ص: 70.

(3) انظر الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 215.

(هل يجوز نَصْبُ شمْطَاء؟ فلم يجب بشيء) هكذا أثار أبو العلاء المسألة في بيت "عسرو بن كلثوم"، ثم تولى الإجابة عن السؤال بأسلوب العارف بالنحو، الملم بدقائق اللغة. فراح يقلب العبارة (وَلَا شَمْطَاء) على الوجوه المحتملة فيها.

أما رفع (شَمْطَاء) كما جاء في رواية البيت، فهو نَسَقٌ على (أَمَّ سَقَب)، في البيت الذي قبل البيت الشاهد. فالواو عاطفة، و(لا) لتوكيد النفي. لم يُشر أبو العلاء إلى هذا لأنه لا خلاف فيه.

أما النصب؛ وقد أجازهُ أبو العلاء مع الرفع، فقد خرَّجَهُ على وَجْهَيْنِ اثْنَيْنِ: أولهما أن تنصب (شَمْطَاء) على أساس تقدير فعل مضمر للعلم به وَنَيْتِهِ وملاحظته في الكلام. وعليه يَكُونُ تقدير الكلام في البيت: (وَلَا أَذْكَرُ شَمْطَاءً، أَوْ لَا أُنْسَى شَمْطَاءً، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ. وَمَثَلُ أَبُو الْعَلَاءِ لَصَحَّةِ هَذَا التَّوْجِيهِ بِمَا يُوضِّحُهُ وَيَقْوِيهِ، فَقَالَ: «وَهَذَا كَقَوْلِكَ: إِنْ "كَعْبَ ابْنِ مَامَةَ" جَوَادٌ وَلَا "حَاتِمًا"، أَيْ وَلَا أَذْكَرُ "حَاتِمًا" أَيْ أَنَّهُ جَوَادٌ عَظِيمُ الْجُودِ، قَدْ اسْتَعْنَيْتَ عَنْ ذِكْرِهِ بِاشْتِهَارِهِ»⁽¹⁾.

وثاني الوجهين، يقوم- في نظر أبي العلاء- على أساس أن (وَلَا) فِعْلٌ مَاضٍ. وَنَبَّهَ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْفِعْلُ (وَلَا). وَذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ وَلَا الْمَطَرُ الْمَكَانَ إِذَا سَقَاهُ ثَانِيَةً، وَالْوَلِيُّ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمَطَرُ يَسْقُطُ بَعْدَ الْمَطَرِ⁽²⁾.

وتوجيه أبي العلاء للبيت- على هذا-، كأن الشاعر يقول إن حُزْنَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْأَيَّاتِ السَّابِقَةِ، أَشَدَّ مِنْ حُزَنِ النَّاقَةِ الَّتِي أَضَلَّتْ سَقْيَهَا، وَأَشَدَّ مِنْ حُزَنِ الشَّمْطَاءِ الَّتِي فَقَدَتْ تِسْعَةَ مِنْ أَبْنَائِهَا. وَأَنْ حُزْنَهُمَا قَدْ جَاءَ بَعْدَ حُزْنِهِ فِي الزَّمَنِ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ صَارَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِيًّا؛ بِمَعْنَى تَالِيًّا، أَيْ جَاءَ بَعْدَهُ⁽³⁾.

(1) الرسالة: ص: 331.

(2) انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (وَلِي).

(3) انظر الرسالة: ص: 332.

وإما أن يكون من وَلَّى يَلِي فإنه يقال في العربية وَلَّى وَوَلَّى يَلِي، غير أنه جاء به على لغة طيء التي تقلب الياء ألفاً، كما ذكر أبو العلاء.

وقد أوردت "بنت الشاطي"، في هامش الغفران⁽¹⁾، بيتاً "لابن مالك" يشير فيه إلى هذه اللغة عند قبيلة "طيء"، وهو:

والكَسْرُ رُدٌّ فَتَحًا، والياء ألفاً
لطيء، كَخَفِي ارْدُدَّهُ خَفًا.

والبيت أشبه بقول "ابن مالك"، لا يحتمل الشك، غير أنني لم أجده في متن الألفية، في الطبعة التي أملكها. وطلبت في شرح "ابن عقيل"، وشرح "الأشموني"، في باب القلب والإبدال، فلم أعثر عليه. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هكذا جعل أبو العلاء البيت المذكور "لعمرو بن كلثوم" موضع بحث على مستويين: نحوي، ولغوي، يتمثل الجانب النحوي في ضبط (شطاء) بالنصب مع الرفع وتوجيه ذلك، وقد مضى. ويتمثل الجانب اللغوي في (ولاً)؛ حيث تعد الواو، في حال الرفع، عاطفة، و(لا) حرفاً لتوكيد النفي. وفي حال النصب تعدان كلمة واحدة هي فعل ماض. وقد رأينا كيف قلب أبو العلاء هذه المادة اللغوية على وجهين، وأشار في أثناء ذلك إلى ما كان من لغة طيء في الفعل الناقص اليائي، وقلب يائه ألفاً.

وبعد إن قول أبي العلاء على قول "عمرو بن كلثوم"، وإن كان علمياً دقيقاً، إلا أنه لا ينبغي أن يُرَكَّنَ إليه، أو أن يُسَلَّمَ بأنه أتى بما لم تأت به الأوائل. فإن موضوعية البحث ونزاهته تقضي بوضع الأمور في نصابها، ونسبة الأفكار والأعمال إلى أصحابها.

لذلك أقول إن جواز نصب (شطاء) في بيت "عمرو بن كلثوم"، هو التفاتة ذكية من أبي العلاء، لم أجدها، حقيقة، عند غيره. لكن قضية نصب الاسم بإضمار فعل للعلم به، قد سبق إليها "سيبويه" وفصل القول فيها بالأمثلة التوضيحية، وبالشواهد، في باب (ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه).

(1) انظر بنت الشاطي عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: ص: 331. هامش: 1.

نص في هذا الباب على أن الاسم يصح نصبه بإضمار فعل في معنى الدم والشم.
واستشهد على ذلك بقراءة مَنْ قرأ: "وامرأته حَمَّالَةَ الحَطَبِ"⁽¹⁾ قال: «لم يجعل الحَمَّالَةَ خيراً
للمرأة، ولكنه كأنه قال: أَذْكَرُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ شَتْمًا لها»⁽²⁾.

وقول "سيبويه" هذا موافق تماماً لقول أبي العلاء⁽³⁾، الذي وإن لم يكن له فضل السبق
في هذه المسألة، يَكْفِيهِ أَنَّهُ أَرشَد إليها دارسي العربية، في البيت الذي بين أيدينا "لعمرو بن
كلثوم".

وهذا كله إن دل على شيء، فإنما يدل على معرفة أبي العلاء الواسعة بالنحو واللغة.
كما يدل على فِطْنَةٍ وَنَبَاهَةٍ، ودقة نظر قلما توجد عند غيرهم من المبصرين، وهو الكَفِيفُ
المستطيع بغيره، كما وصف نفسه في خاتمة رسالة الغفران.

(1) المسد/ 4.

(2) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 70.

(3) انظر الرسالة: ص: 331.

الفصل الثالث

مسائل خلافية أثارها أبو العلاء، مشيراً إلى الوجوه التي قيلت فيها،
ملححاً أحياناً إلى الوجه الصحيح دون التصريح.

المبحث الأول: مسائل خلافية أثارها أبو العلاء مشيراً إلى الإشكال الحاصل في كل منها، ذاكراً
الوجوه المختلفة التي قيلت فيها.

- المسألة الأولى: التباس الحال بالظرف والتمييز، بين سيبويه والمبرد، في بيت من الرجز
منسوب إلى رجل من عُمان.

- المسألة الثانية: الإخبار بالمعرفة عن النكرة، في باب (كان)، في بيت "لحسان بن ثابت".

- المسألة الثالثة: حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، في بيت لحسان بن ثابت.

- المسألة الرابعة: تنوين المنادى العلم المفرد للضرورة، في بيت لعدي بن ربيعة التغلبي.

- المسألة الخامسة: اختلاف العلماء في تخرج بيت "لعمر بن كلثوم".

المبحث الثاني: مسألة واحدة، أثارها أبو العلاء، وناقشها مدلياً برأي يرجح وجهها دون غيره:

- من معاني حرف الباء، التعدية والظرفية، في بيت "لقيس بن الخطيم".

جمعت في هذا الفصل مجموعة من المسائل النحوية، طرقها أبو العلاء من خلال أبيات لشعراء جاهليين وإسلاميين. بعضها عبارة عن شواهد متداولة بين النحويين، منها الخلافية؛ ولا أعني بالخلاف هنا ذلك الخلاف الشهير بين المدرستين البصرية والكوفية، وإنما أردت الخلاف بصرف النظر عن المذهب النحوي. فقد يكون الخلاف في مسألة ما بين عالمين من مدرسة واحدة. وقد حصل شيء من ذلك بين "سيبويه" و"المبرد"، وسيأتي مفصلاً في موضعه إن شاء الله.

ومنها ما طرقها، لا لخلاف فيها؛ وإنما لغرض آخر - على ما استقرّ عندي بعد كثرة الإمعان وطول التفكير - هو أنه كثيراً ما يفعل ذلك لإشعار القارئ بغزارة حفظه، وعلمه بما قيل في اللغة؛ سواء الشائع منها المطّرد أو القليل النادر.

والمتتبع لهذا النوع من المسائل في رسالة الغفران، يحصي منها عدداً كبيراً، فقد أنشد أبو العلاء - في محاوراته للشعراء - أكثر من عشرين بيتاً، تردد معظمها على السنة النحويين شواهد على مسائل نحوية شتى.

لكن الشيء اللافت للنظر، بخصوص هذه المسائل هو أن أبا العلاء لم يتوقف عندها مناقشاً، أو مُحَصِّصاً ومُحَقِّقاً، كما عرفناه في كثير من المسائل السابقة. وإنما يطرق البيت الشاهد في سياق الحوار؛ وهو حينئذٍ، إما أن يذكر موضع الشاهد في البيت، ويشير إلى الوجوه التي قيلت فيه ولا يُبَيِّنُ رأياً في ذلك. وإما أن يذكر أنه من شواهد النحاة، ولا يزيد على ذلك. وإما أن يكتفي بإنشاد البيت دون أي إشارة تُفيد أنه شاهد على هذه المسألة أو تلك. وكأنه هنا، يتعمّد ذلك ليحمل القارئ أو الباحث على التساؤل؛ لِمَ أنشد البيت؟ فيبحث بنفسه، فيهتدي من ثم إلى المسألة محلّ الشاهد في البيت.

لهذا كله رأيت أنه من الأحسن ألاّ أتتبع كل المسائل التي في الغفران من هذا النوع، وأن أقتصر على ست منها فقط؛ بدت لي أهم من غيرها. وقد جعلتها في مبحثين؛ يضم الأول منهما خمس مسائل في خمسة أبيات اختلف النحويون في تخريجها. وقد أنشد أبو العلاء هذه الأبيات، مُشيراً إلى الإشكال النحوي في كل منها، ذاكرًا الوجوه المختلفة التي قيلت في ذلك.

ويَضُمُ الثاني مسألة واحدة لا خلاف فيها؛ انتقيتها من جملة مسائل عرضها أبو العلاء في غفرانه، من خلال شواهد شعرية، أشار فيها إلى الوجه الصحيح دون التصريح. وهي في بحملها مسائل قليلة الاستعمال؛ أعني أن ما جاء عليها من الكلام الفصيح قليل. غير أنها جائزة وصحيحة؛ قد عالجها النحويون وفرغوا منها، كما سيتضح من خلال عرض المسألة الآتية، ومناقشتها، إن شاء الله.

المبحث الأول

مسائل خلافية، عرضها أبو العلاء مُشيراً إلى الإشكال الحاصل
في كلِّ منها، ذاكراً الوجوه المختلفة التي قيلت فيها.

(1) - التباس الحال بالظرف والتمييز، كما في قول الراجز⁽¹⁾:

إذا أكلتُ لبنًا وفَرَضًا ذهبتُ طولاً وذهبتُ عَرَضًا.

لما وصف أبو العلاء النعيم الدائم في الدار الباقية، كما صور له خياله ذلك، في رسالة الغفران، ذكر أنهاراً من عَسَلٍ مُصَفًّى، فتذكر الشاعر المحضرم "النمر بن تَوَلِّبِ العُكْلِيَّ"، وَوَصَفَهُ لَصَاحِبَتِهِ "أُمَّ حِصْنٍ" في قوله:

أَلَمْ بَصُحْبَتِي وَهُمْ هُجُوعٌ خيالٌ طَارِقٌ مِنْ أُمِّ حِصْنٍ
لَهَا مَا تَشْتَهِي: عَسَلًا مُصَفًّى إِذَا شَاءَتْ وَحُوَارَى بِسَمْنٍ.

ثم أشار إلى حكاية "خَلْفَ الأحمر" مع أصحابه في هذين البيتين: حيث سألهم: لو كان موضع (أُمِّ حِصْنٍ) (أُمِّ حَفْصٍ) ما كان يقول في البيت الثاني؟ فسكتوا، فقال: حُوَارَى بَلْمَصٍ؛ يعني الفالوذ⁽²⁾.

واتخذ أبو العلاء هذه الحكاية مناسبة لاستعراض ثروته اللغوية؛ فراح يستبدل مرة بعد مرة (أُمِّ حِصْنٍ) في البيت الأول بلفظ آخر ينتهي بحرف معين، ثم يغير ما في آخر البيت الثاني بما يوافقه. وهكذا حتى أتى على جميع حروف الهجاء بدءاً بالهمزة إلى الياء. وكان كلما غير كلمة بكلمة أخرى عَرَّفَ بمعناها، واستشهد عليه.

من ذلك البيت الذي حَوَى المسألة المطروحة هاهنا، قال: «فإن قال: أُمِّ غَرَضٍ، جاز أن يقول: حُوَارَى بِفَرَضٍ، والفَرَضُ: ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ، قال الراجز:

إذا أكلتُ لبنًا وفَرَضًا ذهبتُ طولاً وذهبتُ عَرَضًا.

وفي نصب (طول وعرض) اختلاف بين "المبرد" و"سيبويه"⁽³⁾.

(1) لم يذكر أبو العلاء اسمه، وهو في المصادر الأخرى رجل من عُمان، كما عند سيبويه. (انظر الكتاب: ج:

1. ص: 163).

(2) الرسالة: ص: 155. والفالوذ، نوع من الحلوى.

(3) الرسالة: ص: 161، 162.

والملاحظة التي أبادرُ إلى تسجيلها هي أن المصادر التي قرأتُ فيها هذا البيت قليلة، مع اختلاف لفظي طفيف؛ إذ جاء في غير الغفران: * إذا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا *⁽¹⁾ والرواية الأُسَلَمُ - في نظري - هي التي وردت في الغفران؛ لأن أكل السمك مع التمر ليس مشهوراً عند العرب، وإنما اشتهروا بأكل التمر واللبن.

وقد أورد أبو العلاء البيت لغرض الاستشهاد على معنى (فَرَض)، الذي جاء به عوضاً من (سَمَن) في (حُوَارَى بَسْمَن). ثم وجد في البيت فائدة أكبر من هذه، أحب أن يطلع تلاميذه عليها. ولعله اجتهد في الوصول إليها اجتهداً. وهي أن البيت محل اختلاف بين "سيويه" و"المبرد"، في نصب (طول) و(عرض) كما صرح بذلك.

لكن الشيء اللافت للنظر في هذه المسألة، أن أبا العلاء لم يُبين تخريج كل منهما، وإنما اكتفى بالإشارة إلى طبيعة الاختلاف بينهما، كما أنه لم يُدل برأي فيها.

غير أن الدكتورة "عائشة عبد الرحمن"، ذكرت أنه «يجوز نصبها على الظرفية، وعلى التمييز، ومفعولاً مطلقاً»⁽²⁾ لكنها لم تنسب هذا الرأي لنحوي معين. والراجح أنها عبرت عن رأيها؛ لأنها لم تُشر إلى المصدر الذي استقت منه.

وتصرَّ صاحب "معجم الشواهد" على أن الاستشهاد بالبيت يَكْمُن في نصب (طول وعَرْض) على التمييز قال: «لأن المعنى: ذهب طولي وعرضي، أي: اتَّسَعَا»⁽³⁾ لكنه لم ينسب هذا الرأي - هو أيضاً - لواحدٍ من النحاة. والظاهر، بل المؤكد عندي، أنه أثبت رأي الدكتور عبد السلام هارون، على هامش الكتاب. وسيأتي فيه كلام بعد قليل. والدليل على ذلك أنني لما عدت إلى "الكتاب" لأقفَ على رأي "سيويه"، وجدته قد ذهب في تخريج ذلك إلى الحال.

(1) انظر سيويه. الكتاب: ج: 1. ص: 163، كذلك ابن السرياني. شرح أبيات سيويه: ج: 1. ص: 404، كذلك إميل بديع يعقوب. المعجم المفصل للشواهد النحوية الشعرية: ج: 3. ص: 1187.

(2) عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: ص: 162. هامش: 1.

(3) إميل بديع يعقوب. المصدر السابق: ج: 3. ص: 1187.

والسياق الذي جاء فيه إنشاد "سيبويه" للبيت، هو الكلام على أن الاسم قد يَنْتَصِبُ بالفعل على الحالية فيَلْتَبَسُ بالظرف والتمييز، وبيان متى يتجه الكلام إلى بيان الحال دون غيرها، ومتى يتجه إلى تعيين الظرف. واستشهد على الحال بقول "جرير":

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا.

قال معلقاً على البيت: «فإنما هو على قوله: ذَهَبَ قُدُمًا، وَذَهَبَ أُخْرًا»⁽¹⁾ يريد أن (كَلَاكِلًا وَصُدُورًا) منصوبين على الحالية.

وذهب الدكتور عبد السلام هارون في تعليقه على هذا إلى أن "سيبويه" أراد التَّمْيِيزَ غير أنه عبر عنه بالحال. وذكر أن "سيبويه" كثيراً ما يفعل هذا⁽²⁾. ولا أظن "سيبويه" يُخْلَطُ بين هذين المصطلحين، وإن كنت أجد في نفسي ميلاً إلى القول بالتمييز في (كَلَاكِلًا وَصُدُورًا). لكن ما استقر في رأبي وأميل إليه شيء، وما أفهمه من كلام غيري شيء آخر؛ فالراجع عندي أن "سيبويه" أراد الحال حقيقة؛ يدل على هذا الشاهد الذي أنشده موالياً لقول "جرير" مباشرة، وهو كما جاء في الكتاب قول "عمرو بن عمار التَّهْدِي:

طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ.

حيث ذهب "سيبويه" إلى جعل (كاهلاً) حالاً. قال: «كَأَنَّهُ قَالَ: ذَهَبَ صُعْدًا، فَإِنَّمَا خَبَّرَ أَنَّ الذَّهَابَ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ»⁽³⁾ فكلامه واضح لا يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَيْهِ مِتَأَوَّلٌ، بأنه عبرَ بالحال وأراد التمييز.

وحمل على هذا الشاهد الأخير بيتَ الرجز الذي بين أيدينا. قال: «ومثله: قول رجل من عُمان:

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوَلًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا»⁽⁴⁾.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 162.

(2) انظر عبد السلام هارون. كتاب سيبويه: ج: 1. ص: 162، هامش: 1.

(3) سيبويه. المصدر السابق: ج: 1. ص: 163.

(4) سيبويه. المصدر السابق: ج: 1. ص: 163.

يريد أن (طولاً وعرضاً) منصوبان على الحالية، كما كان (كاهلاً) كذلك في الشاهد السابق؛ كأنَّ الراجز يُخبر أن ذهابه كان على هذه الحال.

وكان "سيويه" أحسنَّ أنه يجوز أن يعترض عليه معترض بالظرف، فأحب أن يزيل التباسَ الحال بالظرف، بشاهد آخر شبيه بهذا إلا أن الظرف فيه أوَّل بالاسم المنصوب، وأنسب له وأظهر من الحال. قال: «وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل:

«فَلَا بُعَيْتَكُمْ قَتَا وَعَوَارِضًا وَلَا قُبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعَدٍ.

لَأَنَّ قَتَا وَعَوَارِضًا مَكَانَانِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: بِقَتَا وَعَوَارِضَ، ولكن الشاعر شبهه بِدَخَلَتْ الْبَيْتَ، وَقُلِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ»⁽¹⁾.

فدلَّ على أن (قَتَا وَعَوَارِضًا) لا يصح فيهما الحال؛ لأنهما اسمًا مكان، وقد حذف الشاعر منهما حرف الجر على قول مَنْ قال: دَخَلْتُ الْبَيْتَ بمعنى: في البيت، وكذلك قُلِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ، بمعنى: على ظهره وبطنه.

وعدت إلى "ابن السمرافي"، فوجدته قد صرَّح، في شرح البيت، بالحال في نصب (طول وعرض). فقال: «ذهبتُ في جهةٍ طَوِيلًا وَذهبتُ في جهةٍ عَرِيضًا»⁽²⁾ وهو بهذا قد زاد رأي "سيويه" توضيحًا.

لكن "ابن السمرافي" أراد أن يزيد شرحه توضيحًا، فنقض - في نظري - أوَّلَه بآخره. قال: «وَأَرَادَ أَكَلُهُ السَّمَكَ وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ التَّمْرِ [الْفَرْضُ]؛ قَدْ أَطَالَه وَأَعْرَضَهُ وَأَسَمَّهُ»⁽³⁾.

إذا كان الكلام بهذا المعنى فالأحسن تخريج النصب هنا، على التمييز؛ لأنه في معنى: زاد حجمي طولاً وعرضاً، وهذا تمييز نسبة بلا خلاف، نحو قولنا: زاد النهرُ ارتفاعًا. لأن

(1) سيويه. الكتاب: ج: 1. ص: 163.

(2) ابن السمرافي. شرح أبيات سيويه: ج: 1. ص: 404.

(3) ابن السمرافي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 404.

تمييز النسبة يكون في الأصل فاعلاً أو مفعولاً به، ويسمى تمييز الجملة، لأنه يزيل الغموض والإبهام عن معناها العام، بخلاف تمييز المفرد الذي يزيل غموض كلمة واحدة.

عرفنا رأي "سيبويه" في توجيه نصب (طول وعرض) في قول الراجز المذكور، فما كان رأي "المبرد" المخالف له؟

لقد رجعت إلى "المقتضب" وفشت عنه فلم أظفر به. فلعله في مصدر آخر من مؤلفاته، لم يذكره أبو العلاء ولا غيره من المصادر التي عاجلت هذه المسألة أو عرضت لقول الراجز المذكور آنفاً.

لكنني وقفت على قول للدكتور "محمد علي سلطاني" على هامش "شرح أبيات سيبويه"، يشير إلى رأي مُحتمل غير مفصل، غير أنه مفيد على كل حال لمن أعوزَه - مثلي - الحصول على نص "المبرد" في المسألة. قال: «ذكر الكوفي أن (طولاً وعرضاً) منصوبة على الحال عند "سيبويه"، بمعنى متطاول [كما أُلْمِعتُ قبل قليل، وفيه نقض لما ذهب إليه الدكتور "عبد السلام هارون"، الذي أشرت إليه⁽¹⁾، وعند "المبرد" على التمييز، وعند غيرهما على الظرف. والظرف أضعفها»⁽²⁾.

فإذا كان هذا حقاً، فأنا أرحح أن يكون "المبرد" قد ذهب - في تخريج نصب طول وعرض على التمييز - إلى أن * ذهبتُ طولاً وذهبتُ عرضاً * بمعنى زاد حجمي طولاً وعرضاً، كما أُلْمِعتُ قبل قليل.

لكن الدكتور "محمد علي سلطاني" قد أورد في آخر تعليقه كلاماً "لأبي الندى" معناه أن بيت الراجز الذي بين أيدينا، من مداعبات الأعراب وأنه شبيه بقولهم:

إذا تَعَدَّيتُ وطابتُ نفسي فليس في الحَيِّ غلام مثلي.

إلا غلام قد تَعَدَّى قبلي.

(1) انظر ص: 271 من هذا البحث.

(2) محمد علي سلطاني. شرح أبيات سيبويه لابن السمرائي: ج: 1. ص: 404. هامش: 2.

وأن في * ذهبت طولاً وذهبت عرضاً * معنى العُجْب والحَيَلَاء⁽¹⁾.

وهنا ملاحظة تجدر الإشارة إليها، هي أنه إذا كان في هذه العبارة معنى الإعجاب بالنفس والحَيَلَاء. فإنه يرجح الكفة إلى جانب "سيبويه"؛ لأنه بيان للذهاب على حالٍ من الزَّهْو والكِبَر والحَيَلَاء.

هكذا تبيّن مرّة أخرى أن "سيبويه" ذهب حقيقة في نصب (طول وعرض) إلى الحال وليس إلى التمييز. فلنتوقّف إذن لحظة نلتفت فيها إلى الوراء، لنلقي نظرة على ما تقدم.

فما معنى قول أبي العلاء باختلاف "سيبويه" و"المبرد" في هذه المسألة، لو كان "سيبويه" أراد التمييز، كما ذكر الدكتور "عبد السلام هارون"؟ وقد عرفنا قبل قليل أن "المبرد" ذهب إلى التمييز.

أظنّ، "الآن حصّص الحق"؛ فقد بات قول أبي العلاء مؤكّداً، فالاختلاف حاصل بين هذين العالمين. وأن "سيبويه" قد خرّج النصب في (طول وعرض) على الحال، وخرّجه "المبرد" - على ما علمت من بعض المصادر - على التمييز.

وإذا كان أبو العلاء لم يُبدِ رأيه في المسألة ولم يحدد موقفه، فالذي استقر في رأيه - بناء على كل ما تقدم - أن الحال تلتبس بالتمييز حقيقة، في هذا البيت التباساً يُحتمل معه الوجّهان. وأن تعيين أحدهما دون الآخر، إنما يعتمد على تقدير معنى الكلام؛ فإذا قُدِّرَ بالحَيَلَاء والعُجْب، والكِبَر والزَّهْو، فلا يصح مع هذا إلّا الحال. وإذا قُدِّرَ الذهاب طولاً وعرضاً بالسُّمْنَة وزيادة الحُجْم، فإن النصب لا يُحتمل غير التمييز كما أسلفْتُ. وأما الظرف والمفعول المطلق فبعيدان والقول بهما ضعيف في نظري. والله أعلم.

(1) انظر محمد علي سلطاني. شرح أبيات سيبويه: ج: 1. ص: 404، 405. هامش: 2.

(2) - الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب كان،

كما في قول "حسان بن ثابت":

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.

عَقَدَ أَبُو الْعَلَاءِ مَجْلِسًا فِي الْجَنَّةِ لِلْمَنَادِمَةِ وَالْغَنَاءِ، جُمِعَ فِيهِ عَدَدًا مِنَ الشُعْرَاءِ وَالْقِيَانِ. وَبَيْنَمَا هُمْ يَتَذَاكَرُونَ بِالشَّعْرِ وَمَا كَانَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا الْفَانِيَّةِ، إِذْ يَمُرُّ بِقَرْبِهِمْ "حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ"، فَيَدْعُوهُ لِلْمَنَادِمَةِ. وَكَأَنَّ أَبَا الْعَلَاءِ لَمَّا ذَكَرَ خَمْرَ الْجَنَّةِ الَّتِي أَعَدَّهَا اللَّهُ "لَذَّةً لِلشَّارِبِينَ"، ذَكَرَ "خَمْرَ حَسَّانٍ" وَوَصَفَهُ لَهَا فِي الْبَيْتِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ.

وَمَا لَا شَكَّ فِيهِ - عَلَى مَا عَاهَدْتُ مِنْ أَبِي الْعَلَاءِ فِي الْغَفْرَانِ - أَنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْخَمْرِ وَوَصَفَهَا مَطْيَئَةً لِلْوُصُولِ إِلَى مَا كَانَ فِي بَيْتِ "حَسَّانٍ" الْمَذْكُورِ، مِنْ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَأَقْوَالِ النُّحَوِيِّينَ فِي تَوْجِيهِهَا. فَفَتَحَ الْحَوَارِ بَيْنَ "حَسَّانٍ" وَمَنْ مَعَهُ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي: «فَإِذَا جَلَسَ إِلَيْهِمْ قَالُوا: أَيْنَ هَذِهِ الْمَشْرُوبَةُ مِنْ سَيِّئَتِكَ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي قَوْلِكَ:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ	يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.
عَلَى أَثْيَابِهَا، أَوْ طَعْمُ غَضٍّ	مِنَ التُّفَاحِ، هَصْرُهُ اجْتِنَاءٌ.
عَلَى فِيهَا، إِذَا مَا اللَّيْلُ فَلَّتْ	كَوَاكِبُهُ وَمَالَ بِهَا الْغِطَاءُ.
إِذَا مَا الْأَشْرِبَاتُ ذُكِرْنَ يَوْمًا	فَهُنَّ لِطَيِّبِ الرَّاحِ الْفِدَاءُ.

وَيَحْكُ! مَا اسْتَحْيَيْتَ أَنْ تَذَكَرَ مِثْلَ هَذَا فِي مِدْحَتِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فيقول: إِنَّهُ كَانَ أَسْحَجَ خُلُقًا مِمَّا تَظُنُّونَ، وَلَمْ أَقُلْ إِلَّا خَيْرًا؛ لَمْ أَذْكَرْ أَنِّي شَرِبْتُ خَمْرًا، وَلَا رَكِبْتُ مِمَّا حُظِرَ أَمْرًا، وَإِنَّمَا وَصَفْتُ رَيْقَ امْرَأَةٍ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حِلًّا لِي، وَيُمْكِنُ أَنْ أَقُولَهُ عَلَى الظَّنِّ»⁽¹⁾.

ثُمَّ يَجْعَلُ ابْنُ الْقَارِحِ، بَطْلَ الْغَفْرَانِ، يَتَشَوَّقُ لِسُؤَالِ حَسَّانٍ؛ كَيْفَ كَانَ يَنْشُدُ الشَّطْرَ الْأَخِيرَ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ. وَذَلِكَ هُوَ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا كَلَمَةٍ.

(1) الرسالة: ص: 234، 235.

قال أبو العلاء: «وهو⁽¹⁾ زَيْنَ اللَّهِ الآداب ببقائه - يَخْطُرُ في ضميره أشياء، يريد أن يذكرها لـ "حسان" وغيره، ثم يخاف أن يكونوا لما طلب غير محسنين، فيضرب عنها إكراماً للجليل: مثل قول "حسان":

* يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ *

يَعْرُضُ له أن يقول: كيف قلتَ يا "أبا عبد الرحمن": أَيْكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، أم مِزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءٌ، أم مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، على الابتداء والخبر؟⁽²⁾.

هذه الروايات الثلاث هي التي سُمِعَتْ في بيت "حسان". وكان إنشاد أبي العلاء على الرواية الأولى، وهي الأكثر دُيُوعًا، أما الروايتان الأخريان فلغيره، وقد أشارت إليها بعض المصادر بإشارات خفيفة.

الواقع أن البيت قد ورد في الديوان وفي كل المصادر النحوية التي بين يَدَيَّ كما أنشده أبو العلاء؛ بنصب (مِزَاجُهَا) ورفع (عَسَلٌ وَمَاءٌ)، اللهم إلا ما كان في بعضها من وضع (كَأَنَّ سُلَافَةً)⁽³⁾، مكان (كَأَنَّ سَبِيئَةً)، وورد في الديوان برفع المزاج والعسل والماء جميعاً⁽⁴⁾.

وسأستعرض هذه الروايات مُتَّبِعًا أقوال النحويين فيها وتوجيهاتهم لها بعون الله تعالى ومشيتته.

لم يشر أبو العلاء إلى أن البيت من شواهد النحاة، ولم يصرح بالأوجه الإعرابية للروايات المختلفة التي ذكرها. لكن سؤاله الشاعر عن كيفية إنشاده البيت يشير إلى أنه كان

(1) الضمير لابن القارح.

(2) الرسالة: ص: 236.

(3) انظر المبرد. المقتضب: ج: 4. ص: 92، كذلك السيوطي. همع الهوامع: ج: 2. ص: 96، كذلك الشنقيطي. الدرر اللوامع: ج: 2. ص: 73. والسلافة ما سال من العنب قبل العصر. (انظر لسان العرب (س.ل.ف).

(4) انظر ديوان حسان بن ثابت. شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبدأ. مهنا. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 2. (د.ت). ص: 18.

مثل اختلاف. واختلاف الرواية يعني اختلاف الأوجه الإعرابية، وما يَنجَرُّ عنها من اختلاف في التوجيه.

أُشِدَّ "سيويه" بيت "حسان" في باب (كان)، والكلام على معموليها من حيث التعريف والتشكير. وبعد أن أَبَانَ أن أَعْرَفَهُمَا الاسم، وَغَيْرَهُ الخبر، أشار إلى أن هذا الاستعمال وإن كان هو الأَفْصَحَ الذي لا بُسَ فيه، قد يخالِف في الشعر. واستَدَلَّ على ذلك بِجُمْلَةٍ من الأبيات، من بينها قول "حسان"، قال: «وقد يجوز في الشعر وفي ضَعْفٍ من الكلام [يعني جواز جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة] حَمَلَهُمْ على ذلك أنه فعل مثل ضرب، وأنه قد يُعَلَّمُ إذا ذكرت زيدا وجعلته خيرا أنه صاحب الصفة على ضَعْفٍ من الكلام، وذلك قول "خِداش بن زهير":

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِيَّ كان أُمَّكَ أم حِمَارٍ.

وقال "حسان بن ثابت":

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ»⁽¹⁾.

أما قول "خِداش بن زهير"، فلا أرى الاستدلال يصح به؛ فقد مرَّ بي قول هَامُّ يتعلق به في أحد المصادر نُسِيتُ اسمه، وأَجَلْتُ فكري كثيراً فلم أَهْتَدِ إليه. لكن معناه ما زال حاضرا في ذهني؛ وهو أن البيت أصابه تحريف، وروايته الصحيحة، فيها (كان) معكوسة: النون مكان الكاف، والكاف مكان النون. والكلمة على هذا الوضع ذات معنى بذيء، ولذلك غيرها الرواة تَعَفُّفاً، واستشهد النحويون بلفظ البيت بعد ذلك التحريف.

وصاحب هذه الفكرة لا يكون إلا صادقا؛ فلا شك أن البيت مَسْتَه يد التحريف. ومصداق ذلك فساد معناه برواية "سيويه"؛ فكيف يمكن أن يكون الضَّبِّيُّ والحِمَارُ أُمَيْنَ، وهما مما يضرب به المثل في الذكورة والفحولة؟ أما معناه على الرواية الأصل قبل التحريف فهو ظاهر مستقيم، ولا شاهد في البيت.

(1) سيويه. الكتاب: ج: 1. ص: 49.

لا أظن أن "سيبويه" فاته ما ذكرت الآن، وهو مَنْ هو في مجال الرواية والتدقيق والتمحيص. ولكن يبدو لي أنه تعتمد إنشاد البيت بهذه الصورة ليثبت ما أراد من جَوَاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان). ومهما يكن فهذا البيت - في نظري - غير صالح للاحتجاج به، بمنطق النحاة أنفسهم: "فالشاهد إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال".

وأما بيت "حسان بن ثابت" المطروح للبحث، فإن "سيبويه" قد أنشده بنصب (مزاحها) ورفع (عسل وماء) على أساس أن الأول خبرٌ (يكون) مقدم وهو معرفة بالإضافة، والآخر اسمها مؤخرٌ وهو نكرة، خلافاً لما جرى في القياس.

وقوله (قد يجوز في الشعر)، يعني أن مثل هذا قليل لا يصح في غير الشعر، إلا أنه لم يصفه بالشذوذ، ولم يشر إلى جواز غير هذه الرواية، وكأن إنشاده هو الوجه الوحيد الذي لا يجوز معه غيره. كأنه أراد بهذا أن يقربه من القياس.

وتبع "سيبويه" كثير من النحويين؛ فأنشدوا البيت إنشاده، مع اختلاف عند بعضهم في التوجيه.

أجاز "المبرد" الإخبار بالنكرة عن المعرفة في باب (كان) مثل "سيبويه"، غير أنه قيده بالضرورة، قال: «واعلم أن الشعراء يُضطرون، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة. قال "حسان بن ثابت":

كَأَنَّ سُلَافَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاحُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ»⁽¹⁾.

لكنه أشار إلى أن للمازني رواية أخرى يرفع فيها (المزاج) و(الماء) وينصب (العسل):
* يَكُونُ مَزَاحُهَا عَسَلًا وَمَاءٌ *

وهذا على القياس المطرد في معمولي (كان)، والماء مرفوع بتقدير: وفي ماء⁽²⁾.

(1) المبرد. للمصدر نفسه: ج: 4. ص: 91، 92.

(2) انظر المبرد. للمقتضب: ج: 4. ص: 92.

لكن "ابن السيرافي" أورد رواية المازني هذه، وذكر أنه «يرفع (الماء) بإضمام فعل كأنه قال: وَمَا زَجَّهَا مَاءً»⁽¹⁾.

و"ابن جني" في توجيه البيت، كما أنشده "سيبويه"، رأي طريف جدير بأن يُتبع. فقد أنشد قول "حسان" عند توجيه قراءة "عاصم": «وما كان صَلَاتُهُمْ عند البيت إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً»⁽²⁾ بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية).

ذهب "ابن جني" إلى أن تنكير اسم (كان) وتعريف خيرها قبيح، وأن ما جاء كذلك شاذ إلا ما دعت إليه الضرورة فهو جائز. ورغم أنه وصف ذلك بالقبيح، إلا أنه التمس له عذراً مقبولاً؛ إذا توفر في الكلام انتفت عنه صفة القبح، وصار - في نظري - جديراً بأن يشمل القياس.

وذلك أن كلا من (مكاء وتصدية) في الآية، و(عسل وماء) في البيت اسم جنس، واسم الجنس يسنوي التعريف والتنكير في إفادة معناه؛ أي لا فرق بين معرفته ونكرته. وذلك من جهة أن المتكلم حين يستعمل اسم الجنس لا يريد واحداً معيناً منه، وإنما أي واحد كان.

على هذا خرّج الآية السابقة، قال: «وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكاء وتصدية) جوازاً قريباً، حتى كأنه قال: وما كان صَلَاتُهُمْ عند البيت إِلَّا الْمَكَاءُ وَالتَّصْدِيَةُ، أي إِلَّا هَذَا الْجِنْسُ مِنَ الْفِعْلِ»⁽³⁾.

من هذه الناحية صرح بجواز نصب (مزاجها) ورفع (عسل) في البيت، حملاً على ما في الآية الشريفة. قال: «ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان:

(1) ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه: ج: 1. ص: 51.

(2) الأنفال/ 35، ومعنى المكاء: الصَّفِيرُ بالفم، والتصديق: التصفيق باليدين.

(انظر لسان العرب: (م.ك.ا)، و(ص.د.ي)).

(3) ابن جني. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق. محمد عبد القادر عطا. دار

الكتب العلمية بيروت، لبنان. ط: 1. 1998م. ج: 1. ص: 395.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ.

أنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين، فكأنه قال يكون مزاجها العسل والماء»⁽¹⁾.

يَبْدُو "أَنْ أَبَا الْفَتْحِ"، بِقَوْلِهِ هَذَا، قَدْ أَصَابَ فِكْرَةَ قِيَمَةِ تَحْسِمِ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَكُلٌّ مِنْ (عَسْلٌ وَمَاءٌ) اسْمُ جِنْسٍ إِفْرَادِي يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْمَجْرَدَةِ لِلشَّيْءِ، أَيْ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ سَمَاعِهِ دُونَ تَعْيِينِ لِفَرْدٍ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجِنْسِ، وَدُونَ اعْتِبَارِ لِلْقِلَّةِ أَوْ الْكَثَرَةِ⁽²⁾.

لِذَلِكَ فَ(عَسْلٌ وَمَاءٌ) فِي الْبَيْتِ، لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا التَّعْيِينُ وَالتَّحْدِيدُ لِعَسْلٍ وَمَاءٍ بَعَيْنِهِمَا. بَلِ الْمَقْصُودُ هُوَ هَذَانِ الْجِنْسَانِ مِنَ الْمَادَّةِ. وَلِذَلِكَ فَتَعْرِيفُهُمَا أَوْ تَنْكِيرُهُمَا لَا يَغْيِرُ مِنَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ شَيْئًا. وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا: خَرَجْتُ فَإِذَا أَسَدٌ بِالْبَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ عَنْ قَوْلِنَا خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ. إِذَا لَمْ تُكُنْ نَرِيدُ أَسَدًا مَعِيْنًا، وَإِنَّمَا نَرِيدُ فَرْدًا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحَيَوَانِ.

وَمِنْ تَبَعِ "سَبِيئَةٍ" "ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ السَّيْرَافِيُّ" الَّذِي أورد، إِلَى جَانِبِ رِوَايَةِ "سَبِيئَةٍ"، رِوَايَةَ "الْمَازِنِي" الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا، وَأُخْرَى لَمْ يَنْسِبْهَا؛ يُرْفَعُ فِيهَا (مَزَاجُهَا) وَ(عَسْلٌ وَمَاءٌ) جَمِيعًا: * يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ *.

وَإِخْتَارَ مِنْ بَيْنِ الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ إِنْشَادَ "سَبِيئَةٍ"، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ (عَسْلٌ وَمَاءٌ) اسْمَا جِنْسٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْرِيفِهِمَا وَتَنْكِيرِهِمَا، كَمَا مَرَّ عِنْدَ "ابْنِ جَنِّي". لَكِنَّهُ أَقَرَّ مَعَهَا جَوَازَ رِوَايَةِ "الْمَازِنِي" السَّابِقَةِ، وَالرِّوَايَةَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي جَاءَتْ بِالرَّفْعِ. * يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ *

وَذَكَرَ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْأَخِيرَةِ أَنَّ اسْمَ (يَكُونُ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَخَيْرُهَا جُمْلَةٌ (مَزَاجُهَا عَسْلٌ وَمَاءٌ).

(1) ابن جني - المحتسب: ج: 1. ص: 395.

(2) انظر الكلام على اسم الجنس في كتب النحو، مثل الكتاب: ج: 3. ص: 595.

كما أجاز أن يكون اسم (يكون) ضميراً فيها عائداً على (سَلَافَة)، وخبرها (من بُيِّت راس)، وهذا يقضي بتأنيث الفعل (تكون) مراعاةً (لسلافة) المؤنث. والجملة (تكون من بيت راس) واقعة موقع الوصف لـ (سلافة). وجملة (مزاجُها عَسَلٌ وماءٌ) صِفة ثانية⁽¹⁾.

ولم يخرج "الزمخشري" هو الآخر عما رسمه "سيبويه"، وحمل قول "حسان" على «القلب الذي يشجع عليه أَمْنُ الإلباس»⁽²⁾. أي أن الشاعر إذا أَمِنَ اللبسَ جاز له تنكير اسم (كان) وتعريف خبرها.

ثم كان "ابن يعيش" فذهب في شرحه إلى أن الضرورة حملت الشاعر على رفع العسل والماء⁽³⁾.

والحقيقة، أنا لا أرى في البيت ضرورة تدعو إلى ذلك؛ فقد سبقت الإشارة إلى أن المازني أنشد * يكون مزاجُها عَسَلًا وماءٌ * على القياس، والماء مرفوع بإضمار فعل؛ كأنه قال: وَمَازَجَهَا ماءً. فهذا الوجه - في نظري - أجوَدُ وأولى من حمل البيت على الضرورة.

وصرح الإمام "السيوطي"، عند الكلام على معمولي (كان) بأنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فإن الجمهور على أن المعرفة اسمها، والنكرة خبرها. وأن هذا «لا يُعَكِّسُ إلا في الشعر»⁽⁴⁾ يعني حيث يُضطر الشاعر إلى ذلك.

وبدا "ابن مالك" شاذاً عن سائر النحويين؛ إذ أجاز تنكير الاسم وتعريف الخبر - كما في البيت - اختياريًا، في غير الشعر، ولم يشترط إلا شرط الإفادة وألاً يكون الاسم نكرة محضة؛ بأن تكون مخصصة بنعت أو إضافة مثلاً. وبرر ذلك بأن تعريف المنصوب يغني عن تعريف المرفوع، كما في الفاعل والمفعول، قال: «ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مُشَبَّهاً بالمفعول جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز

(1) انظر ابن السيرافي. شرح أبيات سيبويه: ج: 1. ص: 50، 51.

(2) الزمخشري. المفصل في علم العربية: ص: 315، 316.

(3) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 7. ص: 94.

(4) السيوطي. مع الهوامع: ج: 2، ص: 96.

ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير محضة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

كَأَنَّ سُلَافَةَ مَنْ بَيْتٍ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.

فجعل مزاجها وهو معرفة خير كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مُضْطَرًّا لِمَتَمَكُّنِهِ مَنْ أَنْ يَقُولَ: يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، فيجعل اسم كان ضمير سُلَافَةَ، ومزاجها عَسَلٌ، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان»⁽¹⁾.

هكذا يَتَبَيَّنُ للبحث بالاستقصاء الدقيق أن بيت "حسان بن ثابت"، قد ورد فعلاً بثلاث روايات مختلفة. كان أبو العلاء قد أشار إليها دون تفصيل القول فيها، ودون ترجيح إحداها على غيرها.

أما الأولى؛ رواية "سيبويه" وأبي العلاء: * يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ * فقد أسفر البحث فيها عن وجود ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول، ذهب أصحابه إلى أن (مزاجها) خير (كان)، و(عسل وماء) اسمها، فجوز تنكير الاسم وتعريف الخبر في الشعر دون غيره. ويمثل هذا الاتجاه "سيبويه" ومن تبعه "كابن السيراقي"، "والزحشري"، و"السيوطي"، عليهم رحمة الله جميعاً.

"الاتجاه الثاني"، مثله "ابن حنبل" الذي علّل المسألة بكون اسم كان (عسل وماء) من أسماء الجنس التي تفيد نكرتها مفاداً معقولاً،

- الاتجاه الثالث، مثله "ابن مالك" الذي أجاز تنكير الاسم وتعريف الخبر في باب كان، و(إن)، اختياراً في الشعر وغيره. ولم يشاطره هذا الرأي غيره.

أما الرواية الثانية * يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ *

(1) ابن مالك، جمال محمد بن عبد الله الأندلسي. شرح التسهيل: تحقيق. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. هَجَرَ للطباعة والنشر والتوزيع. ط: 1. 1990م. ج: 1. ص: 356.

فهني إنشاد "المأزني"، وقد جاء إنشاده على الأصل في الإخبار عن (كان)، برفع (مزاجها) ونصب (عسل)، ورفع (ماء) بإضمار فعل كما سبقت الإشارة.

وإذا كان أبو العلاء قد أنشد البيت على رواية "سيبويه"، ولم يصرح برأي فيها، وذكر غيرها ولم يحدد موقفه منها، فإن من حق الباحث أن يكون لنفسه رأياً خاصاً من المسائل التي يعالجها، أو يتخذ موقفاً معيناً. لذلك أقول أجدني في نهاية المطاف أميل إلى الأخذ برأي "ابن جني"، وأرجّحه على غيره؛ لما فيه من حجة قوية تُسوِّغ مثل ذلك القول وتحسنه دون الخروج عن القاعدة أو التكلّف في تخريجه، أو اللجوء إلى تقدير بلا موجب، والله أعلم.

(3) - حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، كما في قول "حسان بن ثابت":

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ.

أثار أبو العلاء هذه المسألة في إثر المسألة التي سبقت مباشرة؛ وذلك في جلسة واحدة مع حسان، الذي سأله عن أشياء وردت في شعره؛ فبعد أن فرغ مما أراد في قول "حسان" * يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ * خَلَصَ إِلَى هَذِهِ، قال: «وقوله:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ (مَنْ) مَحذُوفَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ، على أن ما بعدها صلة لها. وقال قومٌ حُذِفَتْ عَلَى أَنَّهَا نَكْرَةٌ، وجعل ما بعدها وَصْفًا لها فَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَ الموصوف»⁽¹⁾.

البيت "لحسان بن ثابت"، باتفاق كل المصادر التي أنشدته، وهو من قصيدة له يمدح بها النبي المصطفى، ويرد على "أبي سفيان بن عبد المطلب"، ويهدد المشركين. يقول لهم: لا نُلْقِي بَالًا لِمَا تَقُولُونَ فِي النَّبِيِّ الْكَرِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقد عرفنا أنه بَلَغَ حَقْدُكُمْ عَلَيْهِ مَبْلَغًا اسْتَوَى فِيهِ الْمَادْحُ بِالْمُهَاجِي، فلا مدحكم يرفع من قدره، ولا هجاءكم ينال منه.

وقد ورد في ديوان الشاعر⁽²⁾ بلفظ رواية أبي العلاء، لكن بعض المصادر أنشدت (أَمَنْ)⁽³⁾ على الاستفهام، غير أن معنى البيت تناسبه رواية (فَمَنْ) كما في الديوان والغفران.

إن كلام أبي العلاء هذا، يدل على أنه عارف بالمسألة النحوية التي ينطوي عليها البيت، بل أشار إشارة صريحة إلى ما كان فيها من اختلاف الرأي بين نخاة المدرستين، البصرية والكوفية، على نحو ما سَأَبَّيْنِ بمشيئة الله وعونه.

(1) الرسالة: ص: 236.

(2) انظر ديوان حسان بن ثابت: ص: 20.

(3) انظر الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 315، كذلك ابن هاشم. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 355.

إن للنحاة في هذه المسألة، مسألة حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته مذهبين متباينين، أشار أبو العلاء إليهما بشكل مجمل، في القول الذي أُثبت له قبل قليل.

أحدهما المنع المطلق، إلا في ضرورة الشعر.

والآخر الجواز المطلق، وانبثق منه مذهب فرعي ثالث، يعلق جواز حذف الموصول بشرط العطف على مثله.

أما المانعون، فهم البصريون وَمَنْ تبعهم من النحاة المتأخرين؛ فمنعوا حذف الموصول الاسمي، إلا أن يُضطر شاعر إليه. فإذا واجههم غيرهم بشيء من ذلك في القرآن أو الشعر، أَوَّلُوا الآيات على وجوه من القول، وخرجوا الشعر على الضرورة.

فهذا "أبو العباس المبرد"، عندما عرض لقول الله تعالى: "يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ"⁽¹⁾، منع إضمار (مَنْ) غير المذكورة في الآية. ونص على أن (مَنْ) المذكورة تشمل الجميع؛ أي قصد بها الكائنين في السماوات والأرض معاً. ولذلك فلا موجب - عنده - لإضمار موصول آخر. قال: «وفي كتاب الله عز وجل: "يسأله مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ" فالقول عندنا أن (مَنْ) مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع بلفظ واحد»⁽²⁾.

لكن قول "أبي العباس" هذا قابل للمناقشة؛ يصح ما ذهب إليه - في نظري - بشرط أن يكون المقصود بـ (مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) من جنس واحد: الملائكة أو البشر. أما إذا كان العكس فلا بد من إضمار (مَنْ) ثانية، قبل الأرض ليستقيم المعنى. ذلك لأن وجود البشر إنما في الأرض، ووجود الملائكة في الأرض والسماء، وعليه فإذا كان المقصود بـ (مَنْ) الناس والملائكة فيجب - في نظري - إضمار (مَنْ) قبل الأرض رفعاً للبس الذي قد ينشأ في ذهن.

(1) الرحمن / 29.

(2) المبرد. المقتضب: ج: 2. ص: 137.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: «قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ»⁽¹⁾. فإن معناها يقتضي حتمًا إضمار اسم موصول قبل (أُنزِلَ) الثانية ليصير الكلام: (والذي) أُنزِلَ إِلَيْكُمْ. قال الإمام "السيوطي": «لأن المُنزَل إلَيْنَا لَيْسَ المُنزَل إِلَيْهِمْ»⁽²⁾.

ثم أشار "أبو العباس" إلى رأي مخالفه القاضي بالإضمار في الآية الأولى، وذكر أنهم فعلوا ذلك أيضًا في قول "حَسَّان" المشار إليه، فأنكر عليهم ذلك بِحُجَّة أن (مَنْ) في البيت نكرة تحتاج إلى وصف لِيُظْهِر معناها ويتضح المقصود بها. فإن (مَنْ) و(ما) لا يكون لهما معنى بغير الصلة أو الوصف. لذلك جعل الجملة الفعلية بعدها صفة لها. ونص على أن الشاعر - في الشطر الثاني - حَذَفَ الصفة وأقام الموصوف مُقامها. فجعل (يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ) صفة لنكرة محذوفة؛ قَدَّرَهَا بِوَاحِدٍ، قال: «وقالوا في بيت "حَسَّان":

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ.

إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل (مَنْ) نكرة، وجعل الفعل وصفًا لها، ثم أقام في الثانية الوصف مُقامَ الموصوف. فكأنه قال: ووَاحِدٌ يمدحه وينصره. لأن الوصف يقع في موضع الموصوف، إذ كان دالًّا عليه»⁽³⁾.

لا ريب أن "المبرد" ارتكز في كلامه هذا على فكرة رَدَّدَهَا "سيبويه"، وأصلها "للخليل"، رحمهم الله جميعًا. ومفادها أن (مَنْ) قد تستعمل معرفة، كما قد تستعمل نكرة؛ تستعمل معرفة إذا كانت بمعنى (الذي)، فيكون ما بعدها صلة لها. و"سيبويه" يسمي الصلة حَشْوًا كما سيحيي. وتُستعمل نكرة بمعنى (شيء أو إنسان)، فيكون ما بعدها صفة لها. جاء في الكتاب: «وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت مَنْ بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين»⁽⁴⁾.

(1) العنكبوت/ من الآية 46.

(2) السيوطي. مع الهوامع: ج: 1. ص: 306.

(3) المبرد. المقتضب: ج: 2. ص: 137.

(4) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 105.

من هنا فإن (مَنْ) و(مَا) لا بد أن يذكر بعدهما كلامٌ، لا معنى لهما دونهُ، يكون صلة لهما إذا قصد تعريفهما، أو يكون صفة إذا قصد تنكيرهما. قال "سيبويه": «وكذلك (مَنْ) و(مَا) إنما يُذكران لحشوهما أو لوصفهما، ولم يُردَّ بهما خلوَيْن شيء، فلزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً»⁽¹⁾.

ومثل "سيبويه" للحالتين اللتين تردان عليهما، من التعريف والتنكير بنحو: (مررتُ بمنّ صالح)، حيث تُعرب (صالح) صفةً؛ كأنك قلت: (مررتُ بإنسانٍ صالح). وهذا دليل على أن (مَنْ) نكرة تامة تحتاج إلى وصف.

والأخرى: (مررتُ بمنّ صالح)، حيث تُعرب (صالح) خيراً لمضمَر؛ كأنك قلت: (مررتُ بمنّ هو صالح). قال "سيبويه": «والحشو [يعني الصلة] لا يكون أبداً لمنّ وماً إلا وهما معرفة. وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا (الذي)، فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و(مَنْ) إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصلة، إلا معرفة»⁽²⁾.

واستدل على تنكير (مَنْ) بمجيئها بعد (رُبَّ) في الكلام. و(رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرة. قال: «ويُقَوَّى أيضاً أن مَنْ نكرة قول "عمرو بن قميئة":
يَا رَبَّ مَنْ يُغِضُ أذْوَادَنَا
رُحْنٌ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ.
و(رُبَّ) لا يكون ما بعدها إلا نكرة»⁽³⁾.

وتبع البصريين، على هذا المذهب، من المتأخرين "ابن الأنباري" في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"؛ حيث دافع عن مذهبهم محاولاً نقض مذهب الكوفيين، لكنه صرح أن اسم الموصول قد يحذف للضرورة. قال: «وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة»⁽⁴⁾.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 106.

(2) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 107.

(3) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 108. «والأذواد جمع ذؤد، بالفتح، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين. يعني أقم أعزاء لا يستطيع أحد صدّ إبّلهم عن مرعى، مما لهم من قوة منعة. (عبد السلام هارون. كتاب سيبويه: ج: 2. ص: 108. هامش: 3).

(4) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 721.

يبدو أن المذهب البصري المانع لحذف الموصول إلا للضرورة، فيه من الشطط ولو قليلاً. فإن رأي "المبرد" في بيت "حَسَّانَ" يمكن مناقشته، كما كان رأيُه في الآية السالفة قابلاً للمناقشة كما تقدم^(١). إن ما سَوَّغَ له القول بحذف موصوف نكرة، قَدَّرَهُ (بواحد)، وإقامة الصفة (يَمْدَحُهُ وَيَنْصَرُّهُ) مقامه، هو قول "سيبويه" بأن (مَنْ) تكون نكرة. ومهما كان رأي "سيبويه" صائباً - ويبدو كذلك - فإن القول بإضمار الاسم الموصول - في نظري - أوَّلَى من إضمار نكرة؛ بإضمار الموصول أقرب إلى الذهن والفهم وأنسب للمعنى من تقدير نكرة محذوفة وإقامة الصفة مقامها، وإن كان هذا جائزاً. فالأوَّلَى دائماً عند اقتضاء التقدير أن نقدر الأقرب والأوضح الموافق للمعنى، والأقل لَفْظاً. لأن التقدير ليس مما يقصد لذاته، وإنما يُلجأ إليه عند الحاجة، لتخريج معنى الكلام على نحو أقرب إلى الفهم دون عناء ذهني، وتقدير موصول في بيت "حَسَّانَ"، كَفَيْلٌ بهذا، وأقلُّ تَكْلُفاً من غيره.

وذكرت بعض المصادر أن الكوفيين والبغداديين و"الأحفش" و"ابن مالك"، قد خالفوا البصريين في هذه المسألة، وذهبوا فيها إلى النقيض تماماً؛ فأجازوا حذف الموصول الاسمي غير (أَلْ)^(٢)، إذا عُلِمَ^(٣). ومعنى قولهم (إذا عُلِمَ)، أنهم يجيزونه في إطار القاعدة العامة للحذف المتفق عليها لدى جميع النحويين؛ وهي أنه لا حذف إلا بدليل، والمراد بالدليل هو القرينة التي تدل على اللفظ المحذوف، وترشد إلى معناه ومكانه في الجملة.

(١) انظر ص: 286 من هذا البحث.

(٢) الموصولات نوعان: اسمية وحرفية. والاسمية بدورها نوعان: مختصة وهي ثمانية: الذي، والتي، واللدان، والثنان، والألَى أو الألاء، والذين، والآت أو اللاتي، واللاء أو اللاتي. والعامة أو المشتركة، وهي خمسة: مَنْ، وما، وألْ، وذو، وآي.

أما للموصولات الحرفية فالمقصود بها حروف السبك أو الحروف المصدرية الخمسة: أن الساكنة النون أصالة، أي غير المخففة من الثقلية وهي الناصبة للمضارع، وأن الناسخة التي تسوّل مع معموليها بمصدر، وكي، وما للمصدرية الظرفية، أو المصدرية غير الظرفية، ولو التي تووّل مع ما بعدها بمصدر. (انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: ١. ص: 137-152).

(٣) انظر السيوطي. همع الموامع: ج: ١. ص: 305، 306، كذلك ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 355، كذلك محي الدين عبد الحميد. الانتصاف من الإنصاف. حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف. هامش. ص: 722.

قد تطرق "الفراء"، وهو أحد الأئمة البارزين في المدرسة الكوفية- إلى هذه المسألة، وعالجها بشكل موجز، لكن بذكاء وفهم، وأنشد بيت حسان مدعماً به رأيه. وذلك عند تفسير قول الله عز وجل: "وما أنتم بمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ"⁽¹⁾، فطرح سؤالاً ثم أجاب عنه. قال: «يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لا يُعْجِزُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ؟»⁽²⁾ وهذا سؤال هام جداً يُثيره ظاهر الآية؛ لأن الخطاب موجه إلى الناس، ورُبَّمَا للمشركين مِنْهُمْ خاصة، والناس إنما مقرهم في الأرض، فعَلَّامٌ ذكر السماء إذن؟ يأتي جواب الفراء كاشفاً عما يقتضيه معنى الآية الشريفة من إضمار، فنص على وجوب إضمار (مَنْ) الموصولة قبل (في السماء)، وجار ومجرور بعدها. وصرح بأن هذا من غوامض العربية. قال: «فالمعنى- والله أعلم- ما أنتم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا مَنْ فِي السَّمَاءِ بِمُعْجِزٍ. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني»⁽³⁾.

وحمل بيت "حسان" على هذه الآية. وأشار إشارة خفية، لا تَحُلُو مِنْ غَمَزٍ "للبصريين" ورأيهم؛ إذ وصف رأيه بالوهم. قال: «ومثله قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟

أراد: وَمَنْ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ فَأُضْمِرَ (مَنْ) وَقَدْ يَقَعُ فِي وَهْمِ السَّامِعِ أَنْ الْمَدْحَ وَالنَّصْرَ لِمَنْ، هذه الظاهرة. ومثله في الكلام: أَكْرِمَ مَنْ أَتَاكَ وَأَتَى أَبَاكَ»⁽⁴⁾.

هذا هو الخلاف الذي أشار إليه أبو العلاء في تعليقه على بيت حسان، غير أنه لم يصرح برأيه في المسألة وتركها مفتوحة؛ كأنه أراد بذلك أن يُثيرها أمام النحاة في زمانه، لإعادة النظر فيما قرره الأقدمون بشأنها.

(1) العنكيوت/ من الآية 22.

(2) الفراء. معاني القرآن: ج: 2، ص: 315.

(3) الفراء. المصدر نفسه: ج: 2، ص: 315.

(4) الفراء. المصدر نفسه: ج: 2، ص: 315.

وقد عرض لها بعض المتأخرين الذين كانوا في زمن أبي العلاء وبعده، أمثال "ابن الأنباري"، و"ابن هشام"، و"الشنقيطي"، و"السيوطي"، إلا أنهم لم يضيفوا شيئاً جديداً. واكتفوا بالإشارة، في مصنفاتهم إلى ما وجدوا عليه المتقدمين.

ولعلَّ "ابن مالك" هو الوحيد الذي سجَّل التفافة تُحسب له في هذا المضمَار. فقد وقف عند المسألة، وأعطى فيها رأياً هاماً يقوم على دعامتين من القياس والسماع، غلب به الرأي الكوفي على الرأي البصري.

أخبر "ابن هشام" أن "ابن مالك" تبع الكوفيين، وذكر أنه علّق جَوَازَ حذف الموصول الاسمي بشرط العطف على مثله، وذلك بأن يكون المحذوف معطوفاً على موصول آخر، لكن "ابن هشام" لم يُعَيِّن المصدر الذي نقل منه، واكتفى بعبارة: (في بعض كتبه). وهي عبارة غامضة تغري الباحث وتُتبع. قال "ابن هشام": «ذهب الكوفيون إلى إجازته، [يعني حذف الموصول الاسمي] وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر»⁽¹⁾.

ويعلم الله مقدارَ ما بذلتُ من الجهد في سبيل الوصول إلى نصِّ "ابن مالك" في مصدره، غير أنني لم أظفر من مصنفات "ابن مالك" - غير الألفية - إلا "بشرح التسهيل". وليس فيه هذا الشرط. فالذي عليه "ابن مالك" حقاً، في "شرح التسهيل"، أنه صرَّح بأخذه بأقوال الكوفيين، وعلل اختياره لمذهبهم، في هذه المسألة، بأن له ما يسنده من السماع والقياس.

أما السماع فأنشد فيه بيتاً لحسان غير الذي تقدّم:

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَلَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَمَتَقَارِبِ.
وَبَيْتًا آخَرَ⁽²⁾:

ما الذي دأبه احتياطٌ وحزْمٌ وهوَّاهُ أطاعَ يستويانِ.

(1) ابن هشام. مغني اللبيب: ج: 2. ص: 355.

(2) لم يُنسب إلى قائل معين في كل المصادر التي اطلعت عليها.

وكذلك الآيات الكريمة التي تقدمت قبل قليل.

وأما القياس، فإنه حَمَلَ حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، على حذف (أن) وبقاء صلته. وتكلم في هذا بكلام مُقْنَع؛ فأوضح بأن صلة الموصول الحرفي أضعفُ في الدلالة على موصولها، من صلة الموصول الاسمي؛ وذلك من جهة أن هذه الأخيرة تشتمل على عائد يربطها بموصولها بخلاف الأولى التي ليس فيها عائد. ومع ذلك فإن الموصول الحرفي (أن) يحذف وتبقى صلته دالة عليه، باتفاق. فإذا كان ذلك كذلك فحذف الموصول الاسمي من باب أوَّلَى. وهذا نص كلام "ابن مالك": «وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا عَلِمَ، وَيَقُولُهُمْ فِي ذَلِكَ أَقُولُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ قَوْلِ الْبَصَرِيِّ إِلَّا "الأنحفش": لَأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ بِالْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ، فَالْقِيَاسُ عَلَى (أَنْ) فَإِنَّ حَذْفَهَا مُكْتَفَى بِصَلَتِهَا جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ مَعَ أَنَّ دَلَالَتهَا عَلَيْهَا أَضْعَفُ مِنْ دَلَالَةِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ لِأَنَّ صِلَةَ الْأَسْمَاءِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عَائِدٍ عَلَيْهِ وَيُؤْمِلُ الْمَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ عَلَى مَا بِالصِّلَةِ. وَصِلَةُ الْحَرْفِ لَا مِيزَ فِيهَا عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهَا، فَكَانَ الْمَوْصُولُ الْإِسْمِيُّ أَوْلَى بِجَوَازِ الْحَذْفِ مِنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ»⁽¹⁾.

إن المتأمل في هذا التعليل اللطيف، في ترجيح المذهب الكوفي، لا يبقى أمامه مجال للتردد بين المذهبين. فهو من القوة - في نظري - بحيث يُعَدُّ حجة داحضة للمذهب البصري الذي لم يُعَدِّ له حجة قوية من قياس أو سماع.

كما أن جواز الحذف بشرط العطف على موصول مثله، إذا ثبت "لابن مالك" - على ما في المغني - يعد دليلاً على سداد رأيه. لأن ما يُسَوِّغُ جواز حذف مَوْصُولٍ فِي قَوْلٍ "حَسَّانَ" وما شابهه، تَقَدُّمُ مَوْصُولٍ آخَرَ عَلَيْهِ، فَكَانَ الْمَذْكَورُ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْمَأْلُوفِ، فِي الْحَذْفِ فِي سَائِرِ مَسَائِلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

بعد هذا العرض السريع للمسألة كما وَرَدَتْ فِي الْمَصَادِرِ، بِحَسَنِ التَّأْنِي لِحِظَةِ، وَإِحَالَةِ الْفِكْرِ وَالْبَصَرِ مَعًا بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَآرَائِهِمْ لِتَقْرِيرِ النَتِيجَةِ الَّتِي أَفْضَى إِلَيْهَا الْبَحْثُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

⁽¹⁾ ابن مالك. شرح التسهيل: ج: 1. ص: 235.

إن المتأمل في الآيات والأبيات التي استشهد بها في هذا المقام - وبالنظر إلى المعنى - لابد يحكم بترجيح المذهب الكوفي على المذهب البصري؛ لأن المعنى في كل الشواهد التي تقدمت يقتضي إضمار الموصول، ويحسن به. وأوضح ما يكون هذا في الآيات التي تقدمت، ومناقشة رأي "المبرد" في بعضها⁽¹⁾.

وإذا كانت الشواهد الشعرية كقول "حسن" المذكور آنفاً، وقوله أيضاً في البيت الآخر: فوالله ما نلتُم البيت.

وقول الآخر: ما الذي دأبهُ احتياطٌ البيت⁽²⁾.

إذا كان مثل هذه الشواهد يمكن تخريج حذف الموصول فيها على الضرورة، فإن القرآن الكريم ليس بموضع ضرورة.

هذه واحدة، وأخرى، فإن قول "أبي العباس" - رحمه الله - بأن (مَنْ) في قول الله عز وجل: "يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ"، مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع بلفظ واحد، قابل للنقاش أيضاً.

صحيح إن (مَنْ) تُستعمل للعاقل وغير العاقل، للمذكر والمؤنث، مفرداً أو مثنى أو جمعاً⁽³⁾، باتفاق النحويين، ولكن لا بد في الآيات السالفة من مراعاة اعتبارات أخرى كأصناف الكائنات المخصوصة بالذكر، ومكان وجودها، كالأرض أو السماء. وقد أشرت إلى شيء من هذا، عند مناقشة رأي "أبي العباس" في هذه الآية؛ حيث أوضحت أن معنى "ألم تر أن الله يسجد له مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ". وأقوى من هذا وأبين قوله جل شأنه: "قُولُوا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ"⁽⁴⁾؛ فإن المنزّل إلينا غير المنزّل إليهم (أهل الكتاب). لذلك فإضمار (ما) ثانية قبل (أُنزِلَ) الثانية واجب، لأن

(1) انظر ص: 286 من هذا البحث.

(2) انظر ص: 291 من هذا البحث.

(3) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 1. ص: 147.

(4) العنكبوت/ من الآية 46. والضمير في (إليكم) لأهل الكتاب.

معنى الآية يقتضي هذا والله أعلم، ولما كان كلام الله لا ضرورة فيه، لم يبق إلا القول بجواز إضمار (ما) الموصولة.

أما بيت "حَسَّان"، فالرأي - عندي - أن الشاعر اضْطُرَّ إلى حذف (مَنْ) من الشطر الثاني لإقامة الوزن، ولا موجب - في نظري - للذهاب بعيداً كما فعل "أبو العباس"؛ لأن ذلك يعقد المسألة على بساطتها. والله أعلم.

(4) - تَتَوَيْنُ الْمَنَادَى الْعِلْمَ الْمَفْرُودَ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا فِي قَوْلِ: "عَدِي بْنِ رَبِيعَةَ التَّغْلِي":

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي.

طرق أبو العلاء هذه المسألة في أثناء محاوراته التي أجراها مع الشعراء الذين رَجَّحَ بهم في جحيم الغفران؛ فتخيل أنه خاطب جماعة منهم ونَسِيَ آخرين، فراح يسأل عنهم واحداً واحداً، حتى إذا لقيهم راح يتحدث إليهم ويسألهم عن أشياء وردت في أشعارهم.

قال أبو العلاء: «فَقِفْ»⁽¹⁾ بذلك الموقف ينادي: أين "عَدِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ"؟ فيقال: زِدْ في البيان، فيقول: الذي يَسْتَشْهَدُ النَحْوِيُّونَ بقوله:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي»⁽²⁾.

الظاهر من خلال الإطار العام الذي ورد فيه النص، أن أبا العلاء قد أنشد هذا البيت في سياق تحقيق اسم صاحبه، الملقب "بالمهلhel التَّغْلِي"؛ إذ تضاربت الآراء حول حقيقة اسمه⁽³⁾. فذهب إلى أن اسمه "عَدِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ"، والمُهَلِّهَلُ كُنْيَةُ لِأَخٍ لَهُ اسْمُهُ "أَمْرُؤُ الْقَيْسِ"، فلما هلك هذا، شَبَّهَ "عَدِيُّ" به فَسُمِّيَ بِاسْمِهِ، فَقِيلَ لَهُ مُهَلِّهَلٌ. وَتَسْمِيَةُ أَخِيهِ بِالْمُهَلِّهَلِ آتِيَةٌ مِنْ ذِكْرِهِ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي بَيْتٍ قَالَهُ فِي "زَهْرٍ بْنِ جَنَابِ الْكَلْبِيِّ"، حِينَ أَغَارَ عَلَى قَوْمِهِ وَانْهَزَمَ أَمَامَهُمْ، فَتَبِعَهُ الشَّاعِرُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ «فَقَالَ فِي ذَلِكَ:

لَمَّا تَوَغَّلَ فِي الْكُرَاعِ هَجَيْتُهُمْ هَلْهَلْتُ أَثَارُ مَالِكَا أَوْ صَنِيلَا»⁽⁴⁾.

فالبيت إذن "لِلْمُهَلِّهَلِ التَّغْلِي"، أَخِي "كَلِيبُ وَائِلٌ"، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْعَلَاءِ.

وقد ورد البيت بهذه الرواية في أغلب المصادر، لكن وردت إشارة في "سِمَطُ اللَّالِي" إلى أنه يروى:

(1) الضمير هنا عائذ على ابن القارح.

(2) الرسالة: ص: 351، 352.

(3) انظر عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: هامش ص: 351.

(4) الرسالة: ص: 353، 354.

ضُرِبَتْ صَدْرُهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يا امرأ القَيْسِ حَانَ وَقْتُ الْفِرَاقِ.

عند مَنْ رَأَى أَنْ اسْمَ الشَّاعِرِ امْرُؤُ الْقَيْسِ⁽¹⁾.

وانفرد "ابن مالك" برواية مخالفة؛ فأنشد البيت برفع "عَدِي"⁽²⁾ وسيأتي.

ولا يبعد أن يكون غرض أبي العلاء من إنشاد البيت - بالإضافة إلى ما ذكرت من تحقيق اسم الشاعر - التباهي بسعة اطلاعه وحفظه للشواهد الشعرية.

على أن البيت ورد في باب المنادى شاهداً على تنوين المنادى، حال كونه علماً مفرداً، مع شيء من اختلاف النحويين؛ بين قائل بتنوين الضمّ، وقائل بالنصب، وجواز الأمرين: الضمّ والنصب إذا دعت الضرورة إلى التنوين.

ذهب "سيبويه" ومَنْ تبعه من المتأخرين إلى أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين هذا النوع من المنادى، أعني العَلَمَ المفرد⁽³⁾، أبقاه على الضم مع التنوين. وتعليل ذلك عنده، أن هذا الاسم بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فإذا لحقه التنوين ضرورة فإن ذلك لا يُخْرِجُهُ من الرفع إلى النصب. واستدل على صحة رأيه ببيت الأَحْوَصِ الأنصاري، اضطرّ فيه إلى تنوين العَلَمِ المنادى مع بقاء الضم. قال "سيبويه": «وأما قول الأحوص:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ.

فإنما لحقه التنوين كما لَحِقَ ما لا يَنْصَرَفُ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف..... فلما لَحِقَهُ التنوين اضطراراً لم يُغَيَّرْ رفعه كما لا يُغَيَّرُ رَفْعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع»⁽⁴⁾.

(1) الأوني. أبو عبيد البكري. سمط اللآلي (المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي. تحقيق عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. (د.ط.). 1936م. (البلد غير مذكور). ج: 1. ص: 111.

(2) انظر ابن مالك. شرح التسهيل: ج: 3. ص: 396.

(3) المنادى قسمان: مبني ومعرب. المبني هو العَلَمُ المفرد، ويبني على الضم، وكذلك النكرة المقصودة وتبنى على ما ترفع به. والمعرب، وهو المضاف والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة. (انظر هذه المسألة في بابها من كتب النحو، كشرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 262).

(4) سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 202.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المصادر ذكرت أن هذا مذهب "الخليل" و"سيبويه"، والذي وجدته في الكتاب حقا أن "سيبويه" غير عن رأيه مستقلا دون إشارة إلى "الخليل".

وتبع هذا المذهب من المتأخرين "ابن مالك"، الذي أجاز الأمرين (الضم والنصب) في المنادى، علما مفردا، عند التنوين ضرورة. غير أنه اختار تنوين الضم، بتركه على لفظه. وعلل ذلك بمشابهة العلم المنادى بالمضمّر، فلما تَوّن اضطرارا ضَعَف ذلك الشبهة، غير أن التنوين - في رأيه - عارض لا يُعْتَدُّ به؛ ولذلك لا يُخْرَج المنادى العلم من البناء إلى الإعراب، فيبقى مضموما مع التنوين على لفظه كما كان قبل التنوين.

على هذا ميز بين حالتين اثنتين: إذا كان المنادى علما رَجَحَ فيه بناء الضم. وإذا كان نكرة معينة؛ أي مقصودة رَجَحَ فيها النصب، وذلك لأن النكرة أضعف شبهها بالمضمّر من العلم. قال: «وعندي أن بناء الضمة راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمّر أضعف»⁽¹⁾.

لكن "ابن مالك" لم يكن متعصبا لاختياره إبقاء الضم في العلم مع التنوين؛ فقد أنشد في الاستدلال على هذا قول الأحوص الأنصاري الذي استشهد به "سيبويه"، وأنشد بعده بيت "المهلهل"، إلا أنه أنشده برفع (عدي) مخالفا بذلك كل الروايات التي اطلعت عليها. قال: «ومن شواهد البناء على الضم قول "الأحوص":

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

..... وأنشد غيره "لعدي بن ربيعة" يرثي أخاه مهلهلا:

ظبية من ظباء وجرّة تغطر ويدها في ناضر الأوراق.

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدي لقد وقتك الأواقي»⁽²⁾.

ثم أنشد بيتا، هو من شواهد غيره على نصب المنادى العلم للضرورة، فقال: «ومن شواهد النصب والمنادى علم قول الشاعر:

(1) ابن مالك. شرح التسهيل: ج: 3. ص: 396.

(2) ابن مالك. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 396.

فَطِرٌ خَالِدًا إِنْ كُنْتَ تَسْتَطِيعُ طَيْرَةً وَلَا تَقَعَنَّ إِلَّا وَقْلُكَ وَقَعٌ»⁽¹⁾.

والشاهد في البيت أن الشاعر تَوَّنَ (خالدًا) مع نَصْبِهِ حين اضْطُرَّ إلى تنوينه.

أما التحويون الأولون، ومنهم بعض أساتذة "الخليل"، أمثال "أبي عمرو بن العلاء"، و"عيسى بن عمر الثقفي"، و"يونس بن حبيب"، فكان لهم في هذه المسألة رأي مخالف لمذهب "الخليل" و"سيبويه". أخبر "أبو العباس المبرد"، وربما حكى عنه "ابن مالك"⁽²⁾. أن هؤلاء اختاروا النصب في العلم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارًا، وحُجَّتُهُمْ في ذلك أن هذا الاسم شبيهٌ بالممنوع من الصَّرف، يعود إلى أصله إذا لحقه التنوين. وذلك نحو: (مررتُ بعُثْمَانَ يا فتى). فعثمان ممنوع من الصرف للعلمية والألف والنون، فإذا تَوَّنَ عاد إلى الجر حسب الأصل.

قال أبو العباس: «وأبو عمرو بن العلاء، وأصحابه يُلْزِمُونَهُ النصب، وحُجَّتُهُمْ في ذلك ما ذكرتُ لك، ويقولون: هو بمنزلة قولك: مررت بعُثْمَانَ يا فتى، فمضى لحقه التنوين رَجَعَ إلى الخفض»⁽³⁾.

تَبَعَ "أبو العباس" هؤلاء على مذهبهم هذا؛ فاختار هو كذلك النصب واستدل على ذلك بحجَّتُهُمْ، وهي أن التنوين يردّه إلى الأصل الذي هو في نظره المضاف والنكرة، يعني بما النكرة غير المقصودة. وهما يُكَوِّنَانِ القسم المعرب من المنادى الذي يكون منصوبًا. واستشهد على ذلك بيت "المهلهل". قال: «فما جاء على ذلك قول مهلهل:

رَفَعْتُ رَأْسِيَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي.

والأحسن عندي النصب، وأن يردّه التنوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضاف»⁽⁴⁾.

(1) ابن مالك. شرح التسهيل: ج: 3. ص: 396.

(2) انظر ابن مالك. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 396.

(3) المبرد. المقتضب: ج: 4. ص: 214.

(4) المبرد. المصدر نفسه: ج: 4. ص: 214.

ورحم الله الأستاذ "محي الدين عبد الحميد" الذي نقل إلينا رأياً وحيهاً للزحاجي الذي ارتضى مذهب "الخليل" و"سيبويه"، ولم يقبل تعليل "سيبويه" الذي يجعل المنادى العلم بمنزلة ما لا ينصرف⁽¹⁾. وهي أن يُنَوَّن المنادى العلم على لفظه؛ أي باعتبار لفظه المبني على الضم، لا مراعاة لأصله. ودليله على ذلك وجود أسماء مبنية مُنَوَّنة، نحو: إِيه، وَغَاقِ.

قال الأعلام - نقلاً عن الأستاذ محي الدين عبد الحميد -: «الاسم العلم المنادى المفرد مبني على الضم؛ لمضارعتة عند الخليل وأصحابه للأصوات ولوقوعه موقع المضمر عند غيرهم، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بَعْدُ فيه، فيُنَوَّن على لفظه، لأنَّا قَدْ رَأَيْنَا من المبنيات ما هو مُنَوَّنٌ نحو إِيه وَغَاقِ وما أشبه ذلك وليس بمنزلة ما لا ينصرف، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف»⁽²⁾.

فإذا جاوزنا هؤلاء وهؤلاء إلى القرنين السابع والثامن، وجدنا بعض المتأخرين يقف موقفاً وسطاً بين المذهبين السابقين؛ فيجيز الأمرين: الضم مع التنوين، والنصب، مستنداً في ذلك إلى السماع. أعصُ بالذكر "الأشموني"، وابن عقيل في شرحيهما. فقد كان هُما رأي موحد؛ إذ أجازا الأمرين المذكورين في المنادى العلم المفرد إذا لحقه التنوين اضطراراً، واستندا في ذلك إلى السماع. فقد سُمع من العرب مُنَوَّنًا مضمومًا، كما سُمع منصوبًا.

أشار الإمام "الأشموني" إلى هذا إشارة خفيفة، غير أنها تفي بهذا المعنى، واستشهد على الضم بيت "الأحوص"، وعلى النصب بيت "المهلهل" وذلك عند شرحه قول "ابن مالك":
واضمُّم، أو انصب ما اضطراراً نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ يُنَا.

قال: فقد ورد السماع بهما. فمن الضم قوله:

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها.....

ومن النصب قوله:

(1) انظر ص: 296 من هذا البحث.

(2) محي الدين عبد الحميد. الانتصاف: حاشية على الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ج: 1. هامش ص: 311.

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي»⁽¹⁾.

وهذا ما ذكره "ابن عقيل" أيضا، قال: «إذا اضْطُرَّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه»⁽²⁾ واستشهد بالبيتين الذين وردا في استشهد الأشموني. من كل ما تقدّم يَسْتَبِينُ البحثُ وجودَ ثلاثة اتجاهات متباينة في هذه المسألة: اتجاهين منها للقدماء، وآخر للمتأخرين. استندَ القدماء إلى القياس، مع اختلاف بينهم. واستند المتأخرون إلى السماع.

أما القدماء، فقد اختار "الخليل" و"سيويه" إبقاء العَلَم المنادى على الضمِّ إذا لحقه التنوين ضرورةً. وعَلَّلَ "سيويه" ذلك بأنه بمثالة مرفوع غير مُنْصَرَف لا يُغَيِّرُ التنوينُ رفعه، بل يُبْقِيهِ على الضم كما كان؛ كما أن المرفوع الذي لا ينصرف إذا لحقه التنوين لا يُغَيِّرُ رَفْعُهُ.

واختار "أبو عمرو بن العلاء"، ومَنْ تبعه النصب؛ قياسًا على المضاف والنكرة المقصودة في النداء. فنصوا على أن التنوين يرده إلى الأصل؛ كأن أصل المنادى هو المضاف والنكرة المقصودة.

لكن "سيويه" رفض حمل المنادى العلم على النكرة؛ لأنها ملازمة للنصب والتنوين. والعلم لا يجوز نصبه قبل التنوين، فلذلك لم يجز نصبه بعد التنوين. فهو اسم ملازم للضم، إذا لحقه التنوين ضرورة لا يغيّر ضمّه. لذلك علّق "سيويه" على اختيار "عيسى بن عمر" للنصب قائلاً: «و لم نسمع عربيا يقوله»⁽³⁾.

واختار بعض المتأخرين أمثال "الأشموني" و"ابن عقيل" جوازَ الضمِّ والنَّصْبِ بِحِجَّةِ ورود السماع بهما.

(1) الأشموني. شرح الأشموني: ج: 3. ص: 263، 264.

(2) ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 262.

(3) سيويه. الكتاب: ج: 2. ص: 203.

وبعدُ فإذا كان أبو العلاء - رحمه الله - قد أراح نفسه من عناء الخوض في هذا الخلاف، فإن البحث - بعد هذه الجولة بين مذاهب النحويين من عهد "أبي عمرو بن العلاء" و"عيسى بن عمر" إلى عهد "الأشموني" و"ابن عقيل"، يُفضي لا محالة إلى ترجيح مذهب علي غيره.

وعليه أقول إن ما اختاره "سيبويه" وذهب إليه يبدو أقرب إلى الصواب من غيره؛ لموافقته للشائع المطرد في استعمال العَلَم في النداء، الذي غلب عليه الضم، وعُرف به حتى صار قياساً يُتبع، على نحو ما تقدم في تعليل "سيبويه".

أما النصب الذي اختاره "عيسى" و"أبو عمرو"، فيبدو فيه شيء من البعد عن واقع الاستعمال، ونوع من التكلف المرغوب عنه؛ لأنَّ فيه خُرُوجًا بالعَلَم المنادى من البناء، الذي غلب عليه، إلى الإعراب تشبيهاً له بنوع آخر من المنادى هو النكرة.

والذي أميل إليه وأقتنع به دائماً، في مجال درس اللغة، أن الرأى الأقرب إلى واقع الاستعمال، الأقل تَكَلُّفاً أولى بالإتباع من غيره.

لهذا كله يُسْتَحْسَنُ - في نظري - إبقاء ضَمَّ المنادى، علماً مفرداً، إذا لَحِقَه التنوين اضطراراً، لغلبته في اللغة. والقاعدة تُبنى دائماً على الأعم الأغلب.

أما ما سمع منه منصوباً فلا ينبغي ردُّه، أو تخطيئه؛ لأنه مسموع من العرب الفصحاء الذين يوثق بعرييتهم، مثل "المهلهل"، وإنما يُجَعَل استثناء من الأصل مادام السماع يؤده. والله أعلم.

(5) - اختلاف العلماء في تخرّيج قول "عمرو بن كلثوم":

مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا إذا ما الماء خالطها سَخِينَا.

تُعَدُّ هذه إحدى مسائل ثلاثٍ من المسائل المشكّلة التي عرض لها أبو العلاء في شعر "عمرو بن كلثوم"، خلال محاورته له. أما الأولى فَعَرُوضِيَّةٌ وهي خارجة عن نطاق البحث، بالحدود التي رسمتُ له. وأما الثانية فنحوية وقد مضى تفصيل البحث فيها في الفصل الثاني. وأما الثالثة فهذه المشار إليها في البيت المذكور. فقد طرّقها أبو العلاء مع الشاعر حين تخيله يتعذب في الجحيم، بما كَسَبَتْ يداؤه في الدنيا الفانية؛ حيث كان يتقلبُ في النعيم، ولا يتورّعُ عن شرب الخمر والتفنن في وصفها. قال مخاطباً إياه على لسان "ابن القارح"، بطل الغفران: «فيقول: أَعَزُّ عَلَيَّ بِأَنَّكَ قُصِرْتَ عَلَى شَرْبِ حَمِيمٍ، وَأُخِذْتَ بِعَمَلِكَ الدَمِيمِ، مِنْ بَعْدِ مَا كَانَتْ تُسَبِّأُ لَكَ الْقَهْوَةَ مِنْ حُصٍّ أَوْ غَيْرِ حُصٍّ، تُقَابِلُكَ بِلَوْنِ الحُصِّ»⁽¹⁾.

الجدير بالملاحظة هنا أن أبا العلاء حين خاطب الشاعر لم ينشد البيت المشكل كاملاً، كما تعود أن يفعل في مواضع أخرى، وإنما أوّماً إليه بكلمة (الحُصِّ) الواردة فيه. ولم يصرح بما كان من شرب الشاعر للخمر، بل كَتَبَ عنها - على ما أَرَجَّحُ - بالقهوة، في قوله: (من بعد ما كانت تُسَبِّأُ لَكَ الْقَهْوَةَ مِنْ حُصٍّ).

يقوي هذا عندي أنه جعل لَوْنَهَا أَصْفَرَ؛ إذ شَبَّهَهَا بِالْحُصِّ أي الورس. وَلَوْنُ الْقَهْوَةِ ليس كذلك. كما أنه قال: (تُسَبِّأُ)، وَالْقَهْوَةُ لَا تُسَبِّأُ وإنما يقال ذلك للخمر، حتى أنهم سموها سَبِيئَةً. وقد مرَّ بنا هذا في قول "حسان بن ثابت" في مسألة سابقة:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽²⁾.

(1) الرسالة: ص: 330. وقد أشار هذه الكلمة إلى قول الشاعر: * مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا * في البيت الثاني

من معلقته. والحص: الورس. (انظر ابن منظور. مادة (حصص)).

(2) انظر المسألة الثانية من هذا الفصل.

كما أن الحُصَّ بَلَدٌ جيّد الخمر بالشام⁽¹⁾.

ولَعَلَّه كَتَبَ عن الخمر بالقهوة، حين أراد التعبير عن إِذْمَانِ الشاعر، لتأدية المعنى أكثر قُوَّةً؛ فجَعَلَهُ بذلك يَحْتَسِي الخمر في كل أَوَانٍ كما يَشْرَبُ غيره القهوة بلا حياء على مَرِّ الزمان.

أشار أبو العلاء إلى هذا كله في عبارتين اثنتين: (من بعد ما كانت تُسبِّأُ لك القهوة من حُصٍّ أو من غير حُصٍّ، تُقَابِلُكَ بِلَوْنِ الحُصِّ) ثم نَحَلَّصَ إلى غرضه الأساس، فحدّد موضع الإشكال في البيت، المتمثل في كلمة (سَخِينَا)، التي أدّى اختلاف العلماء فيها إلى تخريج البيت على ثلاثة أقوال. قال: «وقالوا في قولك * سَخِينَا * قولين: أحدهما أنه فَعِلْنَا من السَّخَاءِ، والنون نون المتكلمين؛ والآخر أنه من الماء السخين لأن "الأندريين" و"قاصرين" كانتا في ذلك الزمن للروم، ومن شأنهم أن يشربوا الخمرَ بالماء السَّخِينِ في صَيْفٍ وشتاءٍ»⁽²⁾.
والجدير بالملاحظة هنا أنه ذكر قولين فقط، وأغفل الثالث. ولا يمكن أن يُعزّا ذلك إلى جهله به، ولكن لسببٍ سأذكره في موضعه، بعد الفراغ من مناقشة المسألة.

على أن الأقوال الثلاثة في (سَخِينَا) قد عَزَّاهَا "الخطيب التبريزي" إلى "أبي عمرو الشيباني"، وذلك عندما عرض للبيت في كتابه "شرح القصائد العشر"، فقال: «وقوله سَخِينَا قال أبو عمرو الشيباني كانوا يُسَخِنُونَ لها الماء في الشتاء ثم يمزجونها به. وهو على هذا منصوب على الحال أي إذا خالطها الماء في هذا الحال. وقيل هو نعت لمخدوف والمعنى فَاصْبَحِينَا شَرَابًا سَخِينًا ثم أقام الصفة مقامَ الموصوف. وقيل سَخِينَا فعلٌ أي إذا شَرِبْنَاها سَخِينًا»⁽³⁾.

(1) الحُصُّ: «قرية قرب القادسية» (ياقوت الحموي. شهاب الدين أبو عبد الله . (ت 626 هـ). معجم البلدان: تحقيق. فريد عبد العزيز الجندي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1990 م. ج: 2. ص: 429).

(2) الرسالة: ص 331. والأندريين وقاصرين: بلدتان كانتا بالشام، تقع الأولى جنوبي حلب، وهي الآن خراب لم يبق منها إلا بقية جدران. والثانية: بَلَدٌ كان قرب بَالس، له ذكر في الفتوح. (انظر ياقوت الحموي. المصدر نفسه: ج: 1. ص: 309، ج: 4. ص: 337).

(3) الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 210.

حكى "التبريزي" رأي "أبي عمرو" في تخريج البيت ولم يعلق عليه، كأنه قبل الوجود الثلاثة في (سخينا). لكنه اكتفى في كتابه "تهذيب إصلاح المنطق" بالقولين اللذين ذكرهما أستاذه "أبو العلاء المعري"، فأسقط الوجه الثالث، وهو قول "أبي عمرو الشيباني" يجعل (سخينا) نعتاً محذوف، من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، بتقدير: فأصبحنا شراباً سخينا.

قال في شرحه البيت: «وقوله إذا ما الماء خالطها سخينا: شربوها فسخت نفوسهم وسمحت بالبدل. وإنما ذكر ذلك، لأنه إنما يمزج عند الشرب الكثير. يعني أنهم إذا أخذ فيهم السكر وهبوا أموالهم. وقيل سخينا أي مسخنا، لأنهم كانوا يشربونها بالماء الحار»⁽¹⁾.

لكن أبا العلاء لم ينسب القولين السابقين لنفسه، وإنما ذكرهما على سبيل الإخبار بما قيل في تخريج (سخينا) في بيت "عمرو بن كلثوم"، كما هو ظاهر من النص الذي أثبت له قبل قليل. ولم يعزهما إلى عالم معين، ويمكن أن يكون أراد "أبا عمرو الشيباني"؛ إذ لم أقف على قولٍ لغيره في كل المصادر القديمة التي بين يدي. وأما انتقاء أبي العلاء قولين من ثلاثة فراجع- فيما يبدو- لموافقتهم لرأيه في تخريج البيت، وإن لم يصرح بذلك. وإغفاله الوجه الثالث راجع- ربما- لبعده عن الصواب في نظره.

إن إعراب (سخينا) على القولين اللذين ذكرهما أبو العلاء، يتم به تخريج البيت على معنيين، كلاهما يحتمل الصحة.

أما على القول الأول، فيكون (سخينا) فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المتكلمين، والنون ضمير المتكلمين في محل رفع فاعل.

على هذا فالمعنى أن الشاعر يتحدث عن جوده وجود قومه، وأنهم أكثر ما يكونون على حال البذل والسخاء، إذا شربوا الخمر المشعشة، أي «الرقيقة من العصر أو من المزج»⁽²⁾.

(1) الخطيب التبريزي. تهذيب إصلاح المنطق: تحقيق. فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت.

ط: 1. 1983م. ص: 345.

(2) الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 210.

أما على القول الثاني، فيكون (سَخِينَا) اسماً على صيغة (فَعِيلٍ) بمعنى (مفعول)، أي مُسَخَّنٌ، يعربُ حالاً من الماء؛ بمعنى إذا خالطها الماء مُسَخَّنًا.

وعلى هذا يُخَرَّجُ معنى البيت على وصف الخمر التي تَعَوَّدُ الشاعر أن يشربها. وهذا ما أميل إليه وأرجح. على الوجه الذي مضى قبله؛ وذلك لكثرة دوران هذا المعنى في أشعار القدماء. كأنَّ أبا العلاء، بإشارته إلى هذين القولين أو الوجهين، يقول لتلاميذه إن قول "عمرو بن كلثوم"، الذي تقدم، لا يحتمل سواهما.

أما الوجه الثالث الذي حُكِيَ أن "أبا عمرو الشيباني" ذهب فيه إلى القول بحذف موصوف وإقامة صفته (سَخِينَا) مُقَامَهُ، فيبدو بعيداً أو هو دون الوجهين السابقين في إبراز معنى البيت. لذلك أَعْضَى عنه أبو العلاء، فلم يَلْتَفِتْ إليه. فقد عرفناه في كل المسائل المتقدمة ميالاً للأخذ بالمعنى القريب، مُبْغِضاً للبعد في التقدير.

هذا هو السبب الذي أرجح أن يكون وراء إغفال أبي العلاء لهذا الوجه الأخير، وما أَجْدَرُهُ أن يكون، فإن تقدير موصوف محذوف يُخْرِجُ البيتَ من البساطة إلى التعقيد ويُكْسِبُ المعنى ركاكة. إذ يكون ذلك المحذوف هو مفعول (اصْبَحِينَا)، على معنى اصْبَحِينَا شَرَابًا سَخِينًا. ويكون (مشعشة) بدلاً من خُمُور الأندَرِينَا. وفي هذا ما فيه من الالتواء بالمعنى وتعقيده. وقد كان يمكن قبول هذا الوجه لو لم يَتَيَسَّرْ لنا غيره. أما وقد توفر لدينا هذا الوجه الثاني، فكلاهما أُنْهَسَ منه، وأَقْدَرُ على إبراز معنى البيت في صورة أكثر وضوحاً فالأولى - في نظري - ترك هذا الوجه الأخير الذي انفرد به "أبو عمرو الشيباني". والأخذ بالوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما أبو العلاء في الغفران. وهو الذي يكون فيه (سَخِينَا) حالاً من الماء. ويكون (مشعشة) مفعول (اصْبَحِينَا)؛ كأنه قال: ألا هبي بصُحْنِكَ فاصْبَحِينَا مُشْعَشَعَةً كأن الحُصَّ فيها..... لأن التركيب يكون بهذا بسيطاً والمعنى مستقيماً، لا ركاكة فيه ولا اعوجاج والله أعلم.

المبحث الثاني

مسألة واحدة لا خلاف فيها، ناقشها أبو العلاء

مدنيا برأي، يرجح وجهها دون غيره.

(1) - من معاني حرف الباء التعدية والظرفية، كما في قول "قيس بن الخطيم":

ديارُ التي كادتُ ونحن على منى تحلُّ بنا، لولا نجاء الركائب

عرض أبو العلاء لهذه المسألة في الغفران، في أثناء حديثه عن حجاج "ابن القارح"، التي ذكرها في رسالته⁽¹⁾. فقد تخيله أمام الكعبة يطوف، ولم يعفِه هنالك من إنشاد الشعر، غير أنه تَخَيَّر له الأبيات التي وجد فيها من مسائل اللغة ما يرضي شهوته إلى الدرس والتمحيص، استجلاءً لمغامض القول، وفتح ما قد يستغلق فهمه على طلاب اللغة. وأحياناً كان يفعل هذا تعقباً لأخطاء الشعراء، متباهياً بقدراته اللغوية. وقد تقدم شيء من هذا في الفصل السابق.

قال أبو العلاء: «وذكر عند التفر [يعني التفر من منى] وتفرق الناس، هذين البيتين:

وقول "قيس بن الخطيم":

ديارُ التي كادتُ ونحن على منى تحلُّ بنا لولا نجاء الركائب.

ولم أرها إلا ثلاثاً على منى وعهدي بها عذراء ذات ذوائب.

تبدت لنا كالشمس تحت غمامة بدا حاجب منها، وضئت بحاجب.

وميز بين هاذين الوجهين في قوله: تحل بنا، لأنه يحتمل أن يكون: تحل فينا، وقد يجوز أن يريد: تحلنا، كما يقال: انزل بنا هاهنا، أي أنزلنا⁽²⁾.

⁽¹⁾ تطرق أبو العلاء إلى الكلام على الحج ردًا على ابن القارح الذي ذكر في رسالته أنه حج أعواماً، ثم عاد إلى مصر. (انظر رسالة ابن القارح: 58 مطبوعة مع رسالة الغفران.

⁽²⁾ الرسالة: ص: 539، 540.

إن في الباء الأول من هذه الأبيات الثلاثة إشكال يبدو بسيطاً، ولكن قد يستعلق فهمه، فلا يهتدي معه القارئ إلى الوجه الذي أراده الشاعر. وهذا الإشكال آتٍ من الباء في عبارة (تحل بنا)، كما حدد ذلك أبو العلاء.

فالباء حرف من حروف الجر أو حروف الإضافة⁽¹⁾، كما تُسمى أيضاً. ولها معان كثيرة حصرها بعض النحويين في خمسة عشر. أشهرها الإلصاق «وهو أصل معانيها»⁽²⁾، وعليه اقتصر "سيبويه" فلم يذكر غيره، في معرض كلامه عن معاني هذا الحرف؛ ربما لعلبة هذا المعنى على الباء أكثر من غيره. قال "سيبويه": «وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيد، ودخلتُ به، وضربتُ بالسوط: أَلَزَقْتُ ضَرْبَكَ إِيَّاهُ بالسَّوْطِ. فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله»⁽³⁾.

أشار أبو العلاء إلى معنيين منها في قوله: «ومَيَّزَ بين هذين الوجهين في قوله تحلُ بنا.....»⁽⁴⁾ فأوضح أن الباء في قول الشاعر (تحل بنا) تحتل الظرفية والتعدية، وهما من المعاني التي تؤديها الباء في اللغة.

أما الظرفية، فهي أن تفيد معنى ظرف الزمان أو المكان. وحينئذ تكون موافقة لـ(في)، بل إن العلامة التي تُميِّزُ بها الظرفية مع الباء «أَن يَحْسُنَ في موضعها (في). نحو: "ولقد نصرَكُم الله بِذِرِّ"»⁽⁵⁾. أي في بذرٍ. ومثلها أيضاً قوله تعالى: «نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ»⁽⁶⁾. والله أعلم.

(1) يسمي النحويون حروف الجر حروف الإضافة لإضافتها معنى الفعل قبلها إلى معنى الاسم بعدها، نحو قولك: مررتُ بزيد. تكون قد أضفت معنى المرور إلى زيد بالباء.

(انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 08. ص: 07).

(2) المرادي. الجني الداني في حروف المعاني: ص: 36.

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 217.

(4) الرسالة: ص: 540.

(5) المرادي. المصدر السابق: ص: 40، والآية من آل عمران/ 123.

(6) القمر/ من الآية 34.

هذا ما أراده أبو العلاء حين ذهب إلى أن (تحل بنا) يحتمل أن يكون تحل فينا. ذلك لأن المعنى يمكن تخريجه على الإشارة إلى المكان الذي كادت تحل فيه المرأة التي يتحدث عنها الشاعر في البيت.

وأما التعدية، فلأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدية، فتوافق بذلك الهمزة التي تسمى همزة النقل؛ لأنها تنقل صيغة (فَعَلَ) المجردة إلى صيغة (أَفْعَلَ) المزيّدة، فَتُصَبِّرُ الفاعلَ مفعولاً. وغالباً ما يُعَدَّى بالباء الفعلُ القاصرُ؛ وهو ضرب من الأفعال لا يَصِلُ أثرُه إلى المفعول مباشرة، وإنما بمساعدة حرف الجر. ومثال ذلك الفعل (ذهب)، فهو لا يتعدى بنفسه إلى المفعول، ولكن يمكنه التعدية بمساعدة حرف الباء، كما في قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ»⁽¹⁾ فقد ذَكَرَ "ابن هشام" أنها قُرئت "أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ". قال: «وهي بمعنى القراءة المشهورة»⁽²⁾. والجدير بالملاحظة، هنا، أنني نقبت عن هذه القراءة في كتب التفسير، وكتب معاني القرآن، فلم أعثر عليها. وليس هذا طعنا على "ابن هشام"، بل أقول لمن صح ما ذكره، فإنه دليل قوي على المسألة التي بين أيدينا؛ فإن (ذَهَبَ) فعل قاصرٌ يُعَدَّى بالجار، فلما جعلت الهمزة مكان الباء ظهر النصب الذي هو أثر الفعل في الاسم.

هذا ما عناه أبو العلاء بقوله: وقد يجوز أن يريد: تَحَلُّنَا، كما يُقال: انزِلْ بنا هاهنا أي انزِلْنَا. واستدل على ذلك بقول امرئ القيس، فقال:

«ومنه قوله: * كما زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ *»⁽³⁾»⁽⁴⁾.

(1) البقرة/ من الآية 17.

(2) ابن هشام. معني اللبيب: ج: 1. ص: 174.

(3) هذا عجز بيت لامرئ القيس، يصف فرسه، وتمامه:

كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَثْنِهِ كما زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ. وقد ضبطت بنت الشاطئ (المنتزل) - في هامش الغفران - بفتح الزاي، خلافاً للتبريزي الذي ضبطها بالكسر، في شرح القصائد العشر: ص: 41، وابن الأنباري. في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص: 84.

(4) الرسالة: ص: 540.

فإذا علمنا أن (الصَّفْواء هي الصخرة الملساء التي يُزْلَقُ عنها، أي التي لا يَثْبُت عليها كل مَنْ يترُك عليها، فإن معنى قول "امريء القيس" المذكور يمكن تأديته بجعل الفعل القاصر (زَلَّ) بزيادة همزة النقل، لا بمساعدة الباء؛ فَيَصِيرُ: * كما أزلَّت الصَّفْواءُ المَتَنَزِّلَ * حيث يَنْتَصِبُ (المتنزل) مفعولا به للفعل (أزلَّت) المتعدي بالهمزة، بعد أن كان متعديا بالباء، وهذا ما يُؤَيِّد ما ذهب إليه أبو العلاء من احتمال أن تؤدي الباء معنى التعدية في (تحل بنا) من قول الشاعر. والله أعلم.

بهذا يكون أبو العلاء قد أبرز المعنيين اللذين تحتلهما الباء في قول "قيس ابن الخطيم" المذكور آنفا، لكنه سوَّى بينهما؛ إذ لم يرجح أحدهما على الآخر. ولعله أراد بذلك أن يُعلم القارئ أن الباء وإن كانت لها معانٍ كثيرة، إلا أنها لا تحتل في البيت المطروح غير هذين، وأن كليهما يصح به معنى البيت. وترك الحكم للقارئ ليختار ما يراه مناسبا. وبهذا يكون قد ألمع إلى الوجه الذي في قول الشاعر (تحل بنا) ولم يصرح به كل التصريح.

والذي يبدو لي، من كل ما تقدم، ومن معنى البيت، كما يبرزه السياق، أن معنى الظرفية أنسب له من التعدية؛ إذ إن كلام الشاعر عن امرأة، وهو في منى. ولشدة الشوق إليها تخيل ديارها حلت معه بمنى. والله أعلم.

الفصل الرابع

قراءات قرآنية تثير مشكلات نحوية

المبحث الأول: مسألة واحدة، في قراءة شاذة:

- «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» بكسر السين، في قراءة "سعيد بن جبير".

المبحث الثاني: اعتراض أبي العلاء على "حمزة بن حبيب" في ثلاث قراءات.

- الأولى: خفض (الأرحام)، في قراءة "حمزة": "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"
النساء/ 01.

- الثانية: اعتراض أبي العلاء على "حمزة"، في كسر ياء المتكلم من قوله تعالى: «مَا أَنَا
بِمُصْرِحٍ خِمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِي» إبراهيم/ 22.

- الثالثة: تسكين الهمزة في قوله تعالى: «اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ» فاطر/ 43.

المبحث الثالث: آية واحدة اجتهد فيها أبو العلاء، لإيجاد وجه لم يقرأ به أحد من القراء.

وهي قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى. قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن، قَالَ بَلَى
وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي» البقرة/ 260.

هذا هو الفصل الأخير من الباب الأول، أعقده لمسائل متميزة نوعاً ما عما مضى بحثه في الفصول السابقة. لكنها لا تخرج عن الإطار العام الذي رسمته لهذا الباب، فكل ما تقدم في الفصول المختلفة كان في مسائل النحو المشكلة التي طرحها أبو العلاء في رسالة الغفران، من خلال شواهد النحاة الشعرية، أو من خلال أبيات لشعراء سجل عليهم فيها مآخذ اللغوية، وقد سبق تفصيل ذلك.

وقد رأينا كيف كان أبو العلاء جريئاً في إبداء رأيه في مسائل مختلفة، ورأينا كيف خالف، في كثير منها، علماء النحو المشهورين، أمثال "الخليل"، و"سيبويه"، و"السيراfi"، و"أبي عليّ الفارسي". وتعقب الشعراء وتصيد أخطاء بعضهم. وناقش هؤلاء جميعاً بثقة العالم المتمكن، والرواية المحيطة؛ فسجل بذلك وقفات هي بمثابة مساجلات علمية مع علماء العربية وآدابها.

أما هذا الفصل فيتميز بكونه يضم عدة مسائل تتعلق بقراءات لآيات من الذكر الحكيم. لذلك فهو وقفة خاصة مع قراء كتاب الله عزّ وجلّ؛ عرض فيها لبعض من أئمة القراءات المشهورين في البصرة، كـ "الحسن البصري"، و"أبي عمرو بن العلاء"، وفي الكوفة كـ "خمزة بن حبيب"، فأنكر من قراءاتهم ما وجدته غير متفق مع اللغة العربية، ربّما باعتبارها أصلاً من الأصول التي تقبل بها القراءة، ضارباً صفحاً عما هو أهم من ذلك في قبول القراءة؛ وهو الرواية الموثوقة بالسند الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كقراءة هؤلاء العلماء المشهود لهم بالثقة، بحيث لا ترد قراءتهم، ولم يكن لأبي العلاء من سند يعتمد عليه في إنكاره على هؤلاء القراء سوى براعة في اللغة العربية ونحوها وصرفها.

لكنه عرض تلك القراءات بأسلوب أدبي جميل، في شكل حوار شيق يشد القارئ إليه، ويهره بما فيه من براعة في الطرح ومتعة في إدارة المسألة على وجوهاً الممكنة ليصل من ثم إلى ما أراد من ترجيح وجه على آخر، أو إبداء رأي أو اقتراح وجه لم يعرف عند القراء.

وسأتناول، في هذا الفصل ما اعترض عليه نحويًا، من قراءات أولئك القراء الثلاثة، تاركاً ما يتعلق منها بالصرف إلى حينه في الباب الخاص بالمشكلات الصرفية، إن شاء الله.

لما رأيت أن هذه المسائل مختلفة في طرحها، إذا ما نظرنا إليها من الزاوية التي تناولها أبو العلاء منها، بدا لي - تيسيراً للبحث - أن أتناولها مرتبة في ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

* **المبحث الأول:** قراءة شاذة، تناولها أبو العلاء مدعماً بما رآه في مسألة أخرى، سيأتي بحثها في موضعها من باب الصرف إن شاء الله.

* **المبحث الثاني:** ثلاث من القراءات السبع الشهيرة، هُنَّ من جملة المسائل التي تمجّم فيها أبو العلاء على أولئك القراء، مثل "حمزة بن حبيب".

* **المبحث الثالث:** آية واحدة حاول أبو العلاء أن يجتهد فيها لإحداث وجه خاص به لم يقرأ به أحد من القراء، فيما بين يديّ من المصادر؛ إذ لا اختلاف في قراءتها فيما أعلم.

المبحث الأول

مسألة واحدة في قراءة شاذة

(1) - قراءة شاذة في قوله تعالى:

"ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ"⁽¹⁾.

هذه القراءة بكسر السين في (الناس) شاذة، وقد وردت الآية في كتب القراءات الشاذة⁽²⁾، وقراءة الجمهور بالنعم كما سيتضح عند مناقشة المسألة.

لم يعتمد أبو العلاء إلى هذه الآية عمداً لبيان وجه الشذوذ فيها، ولا لبيان وجه قراءتها المشهور عند الجمهور. وإنما أوردتها بهذا الوجه الشاذ مُستدلاً بذلك على أن أصل كلمة (إِنْسَان) من النسيان، كما سيأتي في مسألة خاصة بهذا في الباب الثاني. قال مخاطباً آدم عليه السلام - على ما صَوَّرَ له خياله في رسالة الغفران - سُمِّيتَ إِنْسَانًا لِنِسْيَانِكَ..... وقد رُوِيَ أن الإنسان من النَّسْيَان، عن ابن عباس..... وقد قرأ بعضهم: "ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ" بكسر السين، يريد الناسي، فحذف الياء، كما حُذِفَتْ في قوله: "سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ"⁽³⁾.

قلتُ القراءة المشهورة في الآية التي من سورة البقرة، (النَّاسُ) بالضم، هكذا وردت في كتب التفسير⁽⁴⁾، ونُسبت القراءة الشاذة لـ "سعيد بن جبير".

أما على الوجه المشهور في قراءة الآية، فقد وردت أقاويل مختلفة في تأويل (الناس)، فقبل أراد سبحانه وتعالى قريشاً وحلفاءها والحُمُس، وهم مَنْ كَانَ يَدِينُ بِدِينِ قُرَيْشٍ. هذا رأي جمهور المفسرين، على ما ذكره أبو حيان في تفسيره⁽⁵⁾. وقيل أطلق لفظ الناس وأراد إبراهيم، وقيل آدم. قال "أبو حيان": «وهو قولُ "الزَّهْرِي" لأنه أبو الناس وهم أولاده

(1) البقرة/ من الآية 199.

(2) انظر ابن جني. المحتسب: دار الكتب العلمية. بيروت. ط: 1. 1998م. ج: 1. ص: 207.

(3) الرسالة: 360، 361. والآية الثانية: الحج/ من الآية 25.

(4) انظر أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 98.

(5) انظر أبو حيان. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 99.

وأتباعه. والعرب تخاطب الرجل العظيم الذي له أتباع مخاطبة الجمع وكذلك مَنْ له صفات كثيرة»⁽¹⁾.

واختار "القرطبي" في تأويل الآية أن يكون المراد بالناس الحمس وحدهم؛ وسنده في ذلك حديث لأُمّ المؤمنين "عائشة" رضي الله تعالى عنها. قال: «وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: الحمس هم الذين أنزل الله فيهم: "ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس". قالت كان الناس يُفيضون من عرفات، وكان الحمس يُفيضون من المزدلفة..... فلما نزلت "ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس" رجعوا إلى عرفات. وهذا نص صريح ومثله كثير صحيح، فلا مَعَوَّل على غيره من الأقاويل»⁽²⁾.

أما القراءة الأخرى التي عُذَّت من الشواذ، فهي قراءة "سعيد بن جبّير" باتفاق كل المصادر التي بين يديّ، وهي بكسر السين والياء، إلا أن أبا العلاء أوردها بالسين وحدها مكسورة، وأشار إلى أنها مخففة بحذف الياء كما هو واضح في النص الذي أثبت له قبل قليل. ولعله أشار بهذا إلى قراءة مَنْ قرأ بالتخفيف.

قال "ابن جني": «ومن ذلك قراءة "سعيد بن جبّير: "ثم أفيضوا من حيث أفاض الناسي"»⁽³⁾ وأشار في تأويل الآية إلى أن المراد بالناسي هو آدم عليه السلام، مستنداً إلى ما ورد في سورة طه من قوله تعالى: "وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً"⁽⁴⁾. والجدير بالذكر هنا أن تأويل (الناسي) بآدم عليه السلام قد صرح به المفسرون أيضاً، قال "القرطبي": «وقرأ سعيد بن جبّير الناسي وتأويله آدم عليه السلام؛ لقوله تعالى: "فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً"»⁽⁵⁾.

(1) أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 100.

(2) القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

القاهرة. (د.ط.). 1967م. ج: 2. ص: 427.

(3) ابن جني. المحتسب: ج: 2. ص: 207.

(4) طه/ 115.

(5) القرطبي. المصدر السابق: ج: 2. ص: 428.

وإلى هذا ذهب "أبو حيان"، ووصف قراءة "ابن جبير" بالشذوذ وأشار إلى أن (الناسي) بالياء «فيها تنبيه على أن الإفاضة من عرفات شرع قسماً..... وقد ذكرنا أن المراد بالناسي آدم عليه السلام»⁽¹⁾.

فالناسي على هذا صيغة اسم الفاعل من نَسِيَ فهو ناسٍ، لأن الاسم المنقوص المنكر تُحذف ياءه في حالتي الرفع والجر وتقدر عليه الضمة والكسرة للتخفيف. فإذا دخلت عليه الألف واللام لا تُحذف منه الياء في الشائع المطرد من كلام العرب، نحو قولنا: جاء القاضي وسَلَّمْتُ على القاضي، بخلاف جاء قاضي وسَلَّمْتُ على قاضي. فعلى هذا المطرد جاءت قراءة "ابن جبير" (أفاض الناسي).

وقد سبقت الإشارة إلى أن أبا العلاء استدل بالآية على ما أراده من أن أصل كلمة إنسان من النَّسيان. وكان الأجدر به أن يأتي بالآية على قراءة "ابن جبير" (الناسي) بالياء؛ لأنها تخدم غرضه مباشرة دون عناء. لكنه ترك هذه القراءة إلى أخرى خُفِّفت فيها (الناس) بكسرة دون الياء. لأنه أراد - بلا ريب - أن يُفيد تلاميذه، ومن يقرأ الرسالة بعدهم، أنه يجوز حَذْفُ هذه الياء من الاسم المنقوص، حتى وإن كان فيه الألف واللام. واستدل على ذلك بحذفها تخفيفاً في كلمة (البَادِ) في آية أخرى. قال أبو العلاء: «فَحَذَفَ الياء، كما حذفت في قوله: "سواء العاكف فيه والْبَادِ"»⁽²⁾.

وقرأت في "البحر المحيط" كلاماً منسوباً إلى "ابن عطية"، معناه أن بعض القراء يُحيز حَذْفَ الياء، وأن "سيبويه" أجاز حذفها في العربية من آخر الاسم المنقوص كالقاضي والهاد. وعلق عليه "أبو حيان" بأن "سيبويه" لم يجر حذف الياء مطلقاً، وإنما أجازها في الضرورة. وأن القراءة بتخفيف (الناس) ثابتة عن "سعيد ابن جبير"⁽³⁾.

والذي وجدته في الكتاب حقيقة، أن الاسم المنقوص تحذف ياءه في الوقف إذا كان منوناً، أي مُنْكَراً للتخفيف. فإذا لم يكن في موضع تنوين كأن يكون فيه الألف واللام فإن

(1) أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 100.

(2) الرسالة: ص: 361.

(3) انظر أبو حيان. للمصدر السابق: ج: 2. ص: 100، 101.

يائه تُثَبَّتُ في الوقف كما تثبت في الوصل، ومثَّلَ "سيبويه" لهذا الأخير فقال: «وذلك قولك: هذا القاضي»⁽¹⁾، والملاحظ هنا أن مثال "سيبويه" أشبه بقراءة "ابن جبير" (أفاض الناسي)، بالياء.

وذكر "أبو حيان" أن "الفراء" أجاز حذف الياء مطلقا في الشعر وفي غيره⁽²⁾، وقد فَتَشْتُ عن هذا في (معاني القرآن) للفراء فلم أهد إلى موضعه.

وعلى كل فإذا ثبت أن تخفيف (أفاض الناسي) بالكسرة وحدها دون الباء وَارِدٌ بالسند الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد وجب الأخذ به والإغضاء عن أقوال النحاة؛ لأن القراءة سنة، متى توفرت على ركنها القويم وهو التواتر بالسند الصحيح فلا مجال لتحكيم أصول اللغة فيها. ولعل هذا ما أراده أبو العلاء حين أشار إلى قراءة بعضهم (أفاض الناسي)، بحذف الياء، والله أعلم.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 183.

(2) انظر أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 100، 101.

المبحث الثاني

اعتراض أبي العلاء على "حمزة بن حبيب"،

في ثلاث قراءات.

عرض أبو العلاء لثلاث من قراءات "حمزة بن حبيب"، خالف فيها جمهور القراء، فأنكرها عليه لعدم اتفاقها مع ما عرف في العربية؛ ربما باعتبار ذلك أصلاً من الأصول التي تقبل بها القراءة عند العلماء⁽¹⁾، وقد عرض ذلك في حوار أجراه على لسان "ابن القارح" مع حية في الجنة، أقامت بجواز قراء ثقات من السبعة المشهورين، الواحد بعد الآخر، وتلقت منهم كتاب الله وسمعت قراءاتهم المختلفة في البصرة والكوفة، كما صور له خياله ذلك في رسالة الغفران.

قال: «وتقول حية أخرى: إني كنت أسكن في دار "الحسن البصري" فيتلو القرآن ليلاً، فتلقيت منه الكتاب من أوله إلى آخره..... فلما تُوفّي - رحمه الله - انتقلت إلى جدار في دار "أبي عمرو بن العلاء" فسمعتة يقرأ، فرغبت عن حروف من قراءة "الحسن"⁽²⁾..... فلما تُوفّي "أبو عمرو" كرهت المقام، فانتقلت إلى "الكوفة" فأقمت في حوار "حمزة بن حبيب" فسمعتة يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية، كخفض "الأرحام" في قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"⁽³⁾، وكسر الياء في قوله تعالى: "وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ"⁽⁴⁾، وكذلك سكون الهمزة في قوله تعالى: "اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ"⁽⁵⁾، وهذا إغلاق لباب العربية، لأن القرآن ليس بموضع ضرورة، وإنما حكّي مثل هذا في المنظوم"⁽⁶⁾.

(1) انظر ابن الجزري، أبو الخمر محمد بن محمد الدمشقي (ت 833 هـ). النشر في القراءات العشر. أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضياع. دار الكتاب العربي. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 9، 10.

(2) ستاتي القراءات التي أنكرها على الحسن البصري في الباب الثاني إن شاء الله.

(3) النساء/ 01.

(4) إبراهيم/ من الآية 22.

(5) فاطر/ من الآية 43.

(6) الرسالة: ص: 367، 368.

(1) - خفض (الأرحام) في قراءة حمزة المشار إليها:

"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"

قرأ حمزة (والأرحام) بالجر مخالفاً بذلك قراءة الجمهور، وهي بالنصب.

والواقع أنها قُرِئت بالحركات الثلاث⁽¹⁾؛ أي على الأوجه الثلاثة نصباً وجرّاً ورفعاً.

وقراءة الرفع شاذة عزاهما "ابن جني"⁽²⁾ لأبي عبد الرحمن، عبد الله بن زيد.

أما النصب فهو قراءة الجمهور في الأمصار الإسلامية التي اشتهرت فيها القراءات (المدينة ومكة والبصرة والكوفة والشام).

وعلى هذا الوجه يكون (الأرحام) نَسَقاً على لَفْظِ الجلالة (الله) كأنه قال: اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ. وَتَقْوَى الْأَرْحَامِ تكون بالوصل وعدم قطعها، أي واتَّقُوا الْأَرْحَامَ فلا تقطعوها.

هذا هو المعنى الذي عليه العلماء، قال "الفراء": «فَنَصَبَ الْأَرْحَامَ؛ يريد واتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا»⁽³⁾ واختاره "القرطبي" أيضاً في تفسيره⁽⁴⁾. وأشار إليه "أبو حيان"، إلا أنه اختار عليه قراءة الجرّ كما سيأتي إن شاء الله⁽⁵⁾.

والنصب على هذه المعنى هو وجه القراءة الصحيحة عند البصريين؛ فلم يقبلوا غيره.

أما خفض أي الجر فقرأ به "حمزة"، وخطأ قراءته البصريون وردوها؛ لأنهم رأوا فيها عطفاً للمظهر على المضمّر المجرور؛ أي عطف (الأرحام) على الضمير في (به)، وهذا عندهم مردود من وجوه عدة، أذكر منها على سبيل المثال: ما ذهب إليه "سيبويه"، من أن المضمّر

(1) انظر الزمخشري. الكشاف: ج: 1. ص 493.

(2) انظر ابن جني. المحتسب: ج: 1. ص: 278.

(3) الفراء. معاني القرآن: ج: 1. ص: 252.

(4) انظر القرطبي. الجامع لأحكام القرآن: ج: 05. ص: 02.

(5) انظر أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 159.

المجروح عَوْضُ عن التنوين فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التنوين. ولذلك لم يُجزَّ نحو: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، إلا في ضرورة الشعر وأنشد قول الشاعر⁽¹⁾:

فاليومَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ.

حيث عطف (الأيام) على الكاف في (بك)، اضطراراً.

وذكر "ابن يعيش" أن "أبا عثمان المازني" ذهب إلى أن المعطوف والمعطوف عليه شَرِيكَانِ يصح في أحدهما ما يصح في الآخر ويمتنع فيه ما يمتنع في الآخر. فكما أنه لا يصح القول: مررتُ بزيدٍ وَكَ. كذلك لا يصح مررتُ بِكَ وَزَيْدٍ⁽²⁾، ومعنى هذا أنه لما لم يُسمع في كلامهم عطف المضمَر على الاسم الظاهر دون إعادة الجار، لم يجوز في المقابل عطف الظاهر على المضمَر المجروح إلا بإعادة الجار. وهذا التعليل ألطف وأحسن من تعليل "سيبويه".

هذا التمسك الشديد بالقياس هو الذي جعل "أبا العباس المبرد" يعترض بشدة على جرّ (الأرحام) في قراءة "حمزة" للآية المذكورة، فلم يجوز القراءة به؛ لا لشيء سوى لعدم اتفاهه مع ما جرى في اللغة العربية. وقد عرفنا في مسألة سابقة أنه يرد رواية الشعر إذا كانت مخالفة لأصول العربية. قال أبو العباس: «وقرأ حمزة: "الذي تساءلون به والأرحام"، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر، كما قال:

فاليومَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ»⁽³⁾.

والجدير بالذكر هنا أن كلام "أبي العباس" هذا فيه ما يحدّث شعور المسلم؛ لأن "حمزة" من الأئمة الثقات، ومن القراء السبعة الذين لا يَرُقَى الشك إلى ما نقلوه، من القراءات بالسند الصحيح، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما أن جرّ (الأرحام) ليس قراءة

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 2. ص: 382، 383.

(2) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 3. ص: 78.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب. علق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا. لبنان. طبعة جديدة منقحة. سنة: 2002م. ج: 3. ص: 31.

"حمزة" وجدّه، بل قرأ به بعض الصحابة أيضاً كـ "ابن مسعود"، و "ابن عباس" ⁽¹⁾ رضي الله عنهما.

رغم تصدي البصريين لقراءة حمزة هذه، وإنكارهم إياها لخروجها عن القاعدة وعدم جريانها على القياس المطرد. فقد وَجَدَتْ سَنَدًا قَوِيًّا من علماء الكوفة، يَعْضُدُهَا وَيَلْتَمِسُ لها التعليقات النحوية في الرد على حجج البصريين في إنكارهم إياها.

احتج الكوفيون لجواز عطف الاسم الظاهر على المضمّر المجرور، كما في الآية، بالسماع. وذلك بأنه وارد في القرآن الكريم بكثرة، ووارد في الشعر أيضاً. واستشهدوا لصحة ذلك بآيات كثيرة من كتاب الله، منها الآية التي بين أيدينا من سورة النساء، وقوله تعالى: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ" ⁽²⁾. فالشاهد فيها عند الكوفيين عطف (ما) على الضمير المجرور في (فيهن). وكذلك قوله: "لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" ⁽³⁾.

حيث ذهبوا إلى أن (المقيمين) نَسَقٌ على الضمير المجرور الكاف في (إليك) أو الكاف في (قَبْلِكَ). واحتجوا بثلاثة أبيات شعرية منها البيت السالف الذكر الذي عجزه

* فاذهب فما بكِ والأيام من عَجَبٍ *

واستدلوا أيضاً بما يُروى عن العجاج، بأنه كان إذا سُئِلَ عن حاله، يُجِيبُ قائلًا: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ، يريد: بِخَيْرٍ؛ فيضمّر الجار ⁽⁴⁾.

لكن البصريين تمسكوا برأيهم وأصروا على إنكارهم، فأولوا الآيات تأويلات مختلفة، منها أن (والأرحام) إذا كان في موضع جرٍّ فهو ليس مجرورًا بالعطف على الضمير في (به)

(1) انظر ابن يعيش، شرح المفصل: ج: 3، ص: 119. لكن الزمخشري نص على أن ابن مسعود قرأ بتكرار الخافض: «وبالأرحام». الكشف: ج: 1، ص: 493.

(2) النساء/ 127.

(3) النساء/ 162.

(4) انظر ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص: 119.

ولكنه مجرور بالقسم، وجوابه ما بعد (الأرحام) مباشرة⁽¹⁾: (إن الله كان عليكم رقيباً). وهذه في الحقيقة حجة عليهم بشهادة شاهد من أهلهم. وهو "أبو إسحاق الزجاج"، الذي قال، في "معاني القرآن وإعرابه"، مُحْطَطًا مَنْ قَرَأَ بِالْجُرِّ عَلَى الْقَسَمِ: «القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى واتقوا الأرحامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر. وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم" فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاك؟»⁽²⁾.

وخرَّجوا الآيات التي احتج بها الكوفيون تخريجات مختلفة، أو حملوها على الشذوذ الذي لا يقاس عليه. قال "ابن الأنباري" بعد أن ناقش المسألة متشيعاً للبصريين: «...ثم لو حمل ما أنشدوه من الآيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه، والله أعلم»⁽³⁾.

على كُلِّ فِلسَالةٍ خلافية؛ عدها ابن الأنباري الخامسة والستين من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين⁽⁴⁾. وماذا عسى الباحث أن يقول بعد كل الذي قيل؟

أقول إن البصريين قد تشددوا في التمسك بالقياس، وذلك يؤدي أحياناً إلى أن يدخل في العربية ما ليس منها، كما قد يَرُدُّ ما هو من صميمها. وإن الكوفيين قد عوّلوا على السماع وحده، والتساهل فيه والأخذ بكل ما يسمع من لغة القوضى؛ يُدخل في العربية ما لا يتفق معها ولو بوجه من الوجوه. لذلك كله يجب في مثل هذه الحال الأخذ بالحيلة والحذر والاحتراز من الزلل، بالتروّي وتقليب المسألة على جميع وجوهها، لوضع الأمور في نصابها.

على هذا أتمول إن موقف "أبي العباس" من قراءة "حمزة"، وردّه إياها، مقبول إذا كان مبنياً على أساس معنى الآية الشريفة، مادام معه نص من الحديث الشريف يؤيده. أما إذا كان

(1) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 467.

(2) الزجاج. أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311 هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق. عبد الجليل عبده شلبي. منشورات المكتبة العصرية. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ج: 2. ص: 02.

(3) ابن الأنباري. المصدر السابق: ج: 2. ص: 473.

(4) انظر ابن الأنباري. المصدر السابق: ج: 2. ص: 463.

مبنياً على القياس النحوي وحده ففيه مناقشة؛ ذلك لأن جرَّ (الأرحام) لا يجب أن يعمل على العطف على الضمير فقط. فإنه يحتمل أن يكون ذلك على تقدير إعادة الخافض، كأنه قال: اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ. وهذا إذا نظرنا إلى التركيب من الناحية النحوية، وصرفنا النظر عن المعنى الذي يؤديه؛ أَمْنَهِى عَنْهُ أَمْ لَا؟

هذه واحدة، وأخرى فإن "سيبويه" نفسه قد أجاز في مواضع أخرى تقدير إعادة العامل إذا تقدم ذكره. لكنه تمسك في مثل قراءة "حمزة" بمنع العطف على الضمير المجرور، فلم يجز: مررتُ بكَ وزيد. ولم يقدر فيه إعادة الجار؛ ليصير: مررتُ بكَ وبزيد. وهو الذي نص على تقدير إعادة العامل في تخريج قول العرب: "مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ وَلَا سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ؟" فذهب إلى أن (سوداء) مجرور⁽¹⁾ بتقدير (كل) لدلالة المذكورة عليها. واستشهد على هذا بقول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا.

حيث خَرَجَ الجَرُّ فِي (نَارٍ) عَلَى إِضْمَارِ (كُلِّ)، دلت عليها المذكورة في أول البيت⁽²⁾.

فهل يعد هذا من سَهْوِ "سيبويه"، أو أَنَّ بَيْنَ الْمُوقِفَيْنِ فَرْقًا لَمْ تُذَرِكْهُ؟! فَحَلَّ مَنْ لَا يَسْهَوُ؛ إِنْ الْكِتَابُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَا يَنْقُضُ آخِرُهُ أَوَّلَهُ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وقد وُجِدَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ ذَهَبِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ اخْتَارَ "أَبُو حَيَّانَ" جَرَّ (الأرحام)، كَمَا فِي قِرَاءَةِ "حَمَزَةٍ" لَضَعْفِ حُجَجِ الْبَصْرِيِّينَ. قَالَ: «وَقُرِئَ وَالْأَرْحَامُ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي بِهِ وَبَيَّنَّتْهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ وَبِالْأَرْحَامِ. هَذَا اخْتِيَارُنَا وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ»⁽³⁾.

وإذ قد عرفنا كُلَّ هذا، أقول إن المسألة التي أثارت الخلاف حول قراءة حمزة؛ وهي عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، ما كان ينبغي - في رأيي - أن يؤدي إلى ذلك

(1) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

(2) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 1. ص: 66.

(3) أبو حيان. النهر المأدود من البحر حاشية على البحر المحيط: ج: 3. ص: 155.

الجدال الطويل بين البصريين والكوفيين. فقد كان يَكْفِي الفريقين التوسط والاعتدال؛ بتخريج ذلك الجرّ على تقدير إعادة الجارّ، فإنه يحسن في كل الشواهد القرآنية والشعرية التي استشهدوا بها.

فجرُّ الاسم بتقدير إعادة الجار المدلول عليه. بمتقدم كما هو الحال في الآية، أو إضماره وإن لم يدل عليه متقدم كالذي حُكِيَ في قول العجاج المشار إليه آنفاً⁽¹⁾، مسألة لم يعترض عليها أحد من النحويين، فيما أعلم. قال "ابن خالويه" بعد أن استعرض بعضاً من حُجج الفريقين: «وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم، وأنشد:

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ»⁽²⁾.

والشاهد في هذا البيت جرُّ (رَسَمَ) بتقدير (رُبَّ).

أما في الآية الكريمة من سورة النساء، التي قُرِئَ فيها (الأرحام) بالجر، فالوجه فيها عند النحويين هو النصب. وهو الأنسب لمعناها حقيقة، فحتى نخاة المدرسة الكوفية الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور، قد فضلوا في الآية نَصْبَ الأرحام بالعطف على لفظ الجلالة (الله). قال "ابن خالويه": «غير أن مَنْ أجاز الخفض في (الأرحام) أجمع مع مَنْ لم يجر أن النصب هو الاختيار»⁽³⁾.

فقد سبقت الإشارة إلى أن التقدير يصير على هذا الوجه: اتقوا الله الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ واتقوا الأرحام. يُقَوَّى هذا قراءة الرفع الشاذة التي ذكرها "ابن جني"⁽⁴⁾. فالرفع يكون على الاستئناف؛ كأنه قال: اتقوا الله الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ (الأرحام كذلك، أو والأرحام فلا تقطعوها. وهذا معنى جيد.

(1) انظر ص: 323 من هذا البحث.

(2) ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع: ص: 119.

(3) ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها. تحقيق. عبد الرحمن سليمان العثيمين. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ط: 1. 1992م. ج: 1. ص: 127.

(4) انظر ابن جني. المحتسب: ج: 1. ص: 278.

لكن اختيار النحويين النصب لا يدفع قراءة الجرّ ولا يُبطلها لسببين: أولهما، أنه يمكن حمل الجرّ على معنى إعادة الجارّ كما تقدم، أو بتقدير: (..... واتقوه في الأرحام).

وثانيهما أن القراءة متواترة بالسند الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قرأ بها إمام من القراء السبعة المشهود لهم بالصدق والأمانة، والكوفة موطن حمزة، إحدى البناات الإسلامية التي اشتهرت بالقراءات، فهذا هو الأصل الأعظم والركن الأقوم الذي تقاس به صحة القراءة. ومضى تحقق فيها ذلك لا يجوز إخضاعها لأصول اللغة، أو تحكيم القياس النحوي فيها؛ لأنها سنة متبعة لا يحل إنكارها، إذ لا يمكن أن تأتي القراءة الصحيحة على وجه ممتنع في العربية، لأن الله عز وجل قال: «إنا أنزلناه قرآنًا عربيًّا»⁽¹⁾.

قال "ابن الجزري": «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أجد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي التراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»⁽²⁾.

لذلك أخذ "أبو حيان" بقراءة حمزة ضارباً صفحاً عن أقوال النحويين؛ لأنه كان يرى أن القراءة يُعوّل فيها على ما ثبت في الأثر. قال: «ولم يقرأ "حمزة" حرفاً من كتاب الله إلا بأثر وكان "حمزة" صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث..... ولسنا متعبدين بقول نخاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم»⁽³⁾.

(1) يوسف / 02.

(2) ابن الجزري. النشر في القراءات العشر: ج: 1. ص: 09.

(3) أبو حيان. البحر المحيط: ج: 3 ص: 156.

(2) - كسر ياء المتكلم في قوله تعالى:

"مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي"⁽¹⁾.

هذه هي الثانية من القراءات الثلاث التي أنكرها أبو العلاء على "حمزة ابن حبيب"، في رسالة الغفران⁽²⁾. فقد قرأ "حمزة" قوله تعالى: "وما أنتم بمصرحي" بكسر الياء، مخالفاً بذلك القراء، فليحّنه العلماء وضَعُّفُوا قراءته؛ لأن الياء هنا حقها أن تُفتح، كما سيأتي إن شاء الله.

لقد أشار "الفراء" عند تفسيره لهذه الآية إلى قراءة الجمهور، فنص على أن الياء في (مصرحي) مفتوحة عندهم. وعلل ذلك بأنها تُفتح إذا كان ما قبلها ساكناً كما هو الحال هنا؛ فإن الياء في (مُصْرِحِي) ساكنة. وتُسكَّن إذا كان ما قبلها مُتحرِّكاً، ونص على أن «هذا مطرد في الكلام»⁽³⁾.

وذكر بعد ذلك أنها قرئت بالخفض، قال: «وقد خَفَضَ الياء من قوله (مصرحي) الأعمشُ ويحيى بن وثاب جميعاً»⁽⁴⁾ ووصف هذه القراءة بالوهم؛ ومعناه أن من قرأ بخفض الياء ظنَّ أن كسرة الياء من أثر الباء الجارة الداخلة على (مصرحي) كأنها جزء منها، وليست كذلك لأنها ضمير مضاف إليه؛ لأن علامة الجرِّ التي تُستوجبها الباء ينبغي أن تظهر على آخر المضاف. قال معلقاً على ذلك: «لعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قلَّ مَنْ سلم منهم من الوهم»⁽⁵⁾.

(1) إبراهيم/ 22.

(2) انظر الرسالة: ص: 368، 455.

(3) انظر القراء. معاني القرآن: ج: 2، ص: 75.

(4) القراء. المصدر نفسه: ج: 2، ص: 75.

(5) القراء. المصدر نفسه: ج: 2، ص: 75.

نسب "الفراء" قراءة الخفض في هذا الحرف إلى "الأعمش" و"يحيى بن وثاب". وانفق غيره على أنها قراءة "حمزة"، قال ابن مجاهد: «فحرّك حمزة يا (مُصْرَخِي) الثانية إلى الكسر. وحرّكها الباقون إلى الفتح»⁽¹⁾.

بهذا صرح "ابن خالويه" أيضاً، حيث قال: «قرأ حمزة وحده (مُصْرَخِي) بكسر الياء. وقرأ الباقون بفتح الياء»⁽²⁾. ومثله "أبو منصور الأزهري"⁽³⁾.

نعلم من كل هذا أن ياء الإضافة في (مُصْرَخِي) مفتوحة في قراءة الجمهور، ولم تكسر إلا في قراءة القراء الثلاثة: "حمزة" و"الأعمش" و"يحيى بن وثاب". وهي دون قراءة الجمهور في الجودة والفصاحة، نص على هذا "أبو منصور الأزهري"، إذ قال: «قراءة حمزة غير جيدة عند جميع النحويين، قال أهل البصرة قراءة حمزة غير جيدة»⁽⁴⁾ وأشار "الزّمخشري" إلى قراءة الكسر، ولم ينسبها إلى قارئ معين، ووصفها بالضعف. ثم أشار إلى ما ذكرته بعض المصادر من استشهاد بعضهم لها، قال: «وقرئ مُصْرَخِي بكسر الياء وهي ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قال لها هل لك يا تافِيٍّ قالت له ما أنت بالمرضي»⁽⁵⁾.

ولعله أراد بقوله (بيّت مجهول)، مجهول القائل. وهو في الحقيقة منسوب إلى "الأغلب العجلي"، في كثير من المصادر⁽⁶⁾.

والحقيقة أن "الفراء" لم يستشهد بالبيت المذكور لجواز كسر ياء (في)، كما قيل، بل ذكر أنه سمع من يُنشده. وعلق عليه معداً كسر الياء - إن صحت روايته بهذا الشكل - بأنها

(1) ابن مجاهد. السبعة في القراءات: ص: 362.

(2) ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها: ج: 1. ص: 335.

(3) انظر أبو منصور الأزهري. معاني القراءات: ص: 235.

(4) أبو منصور الأزهري. لنفسه: ص: 235.

(5) الزّمخشري. الكشف: ج: 2. ص: 374، 175.

(6) انظر إميل بديع يعقوب. للمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ج: 3. ص: 1301، كذلك عبد القادر

البغدادي. خزنة الأدب: ج: 4. ص: 234.

كسرت لالتقاء الساكنين وحققها أن تفتح حسب أصلها، قال: «فخَفَضَ الياء من (فِي) فإن يَكُ ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخَفَضُ الآخرُ منهما، وإن كان له أصل في الفتح»⁽¹⁾.

وقد ناقش "الزحشري" كسر الياء في قراءة "حمزة" هذه، وضعفها فذكر أنه يمكن أن يوجد لذلك وجه في القياس؛ وذلك بأن يعلل بالتقاء ساكنة مع أخرى قبلها ساكنة، فتكسر طبقا لأصل التقاء الساكنين. لكنه ردّ جواز هذا التعليل؛ لأن الاستعمال اللغوي المستفيض، أي الغالب قد جرى بفتح ياء الإضافة، بحيث يضعف بجانبه ذلك القياس. قال رحمه الله: «وكانه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو عَصَايَ فما بالها وقبلها ياء. فإن قلت: جرت الياء الأولى مَجْرَى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحُرِّكت بالكسر على الأصل. قلتُ هذا قياس حَسَنٌ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات»⁽²⁾.

أما "ابن خالويه" فاختار هو الآخر الفتح، في قراءة هذا الحرف من كتاب الله. وعلل ذلك بالتقاء الساكنين؛ حيث التقت ياء المتكلم ساكنة بياء الجمع الساكنة قبلها، إذ أصل الكلمة - في رأيه - (مُصْرَحِيْنِي)، حذفت النون للإضافة ثم أدغمت الياءَ أنِ فحصلت منهما ياء مشددة مفتوحة. ثم أشار "ابن خالويه" إلى ما كان من تلحين النحويين "لِحَمْزَةٍ" في قراءته تلك، وحاول التماس العلة له. فذهب إلى أن ياء الإضافة هذه حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والتخلص من التقاء الساكنين يكون بالكسر كما يكون بالفتح. واستدل على صحة رأيه بأن "أبا عمرو بن العلاء" - رحمه الله - لما سئل عن قراءة "حمزة" استحسناها⁽³⁾.

(1) الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 76.

(2) الزحشري. الكشف: ج: 2. ص: 375.

(3) انظر ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها: ج: 1. ص: 335.

من هنا كان دخول أبي العلاء في الخلاف حول قراءة "حمزة" دخولاً موفقاً، فأدلى بقول أزاح كثيراً من الغموض، حيث دلّ على سوء فهم الذين احتجوا لقراءة "حمزة" بما حكي من رأي أبي عمرو فيها؛ فأوضح أن "أبا عمرو" إنما أنكر خفض الياء من (مصرخي) بعبارة لم تفهم على الوجه الصحيح. ذكر أن "أبا عمرو" لما سئل عن كسر الياء، أجاب بالاستحسان على سبيل الاستهزاء؛ يريد معنى العكس. وأخذ بعضهم بظاهر العبارة فاحتجوا بها "الحمزة". قال أبو العلاء: «وأصحاب العربية يجمعون على كراهة قراءة "حمزة": "وما أنتم بمصرخي" بكسر الياء؛ وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء سئل عن ذلك فقال: إنه لحسن، تارة إلى فوق، وتارة إلى أسفل - يعني فتح الياء في (مصرخي) وكسرها. والذين نقلوا هذه الحكاية يحتجون بها "الحمزة" ويذهبون إلى أن "أبا عمرو" أجاز الكسر لالتقاء الساكنين. وإن صحت الحكاية عنه، فما قالها إلا متهمنا على معنى العكس..... وهذا كما يقول الرجل لولده إذا رآه قد فعل فعلاً قبيحاً: ما أحسن هذا! وهو يريد ضدّ الحسن. ولم يأت كسر هذه الياء في شعر فصيح. وقد طعن "الفراء" على البيت الذي أنشده:

قال لها: هل لك يا تافِي؟ قالت له: ما أنت بالمرضي!

وقد سمعت في أشعار المحدثين: إليّ وعليّ، ونحو ذلك، وهو دليل على ضعف المتن وركاكة الغريزة»^(١).

بهذا يكون أبو العلاء قد أبان بما لا يدع مجالاً للشك بأن "أبا عمرو" قد أنكر كسر الياء من (مصرخي) في قراءة "حمزة". فإذا علمنا أن "أبا عمرو" بصريّ و"حمزة" كوفي، عرفنا أن أبا العلاء لم يكن يتعصب لمذهب على آخر، بل كان يتخير من المذهبين أحسن الآراء.

إن قول أبي العلاء المعري: (ولم يأت كسر هذه الياء في شعر فصيح)، قول يتفق مع كل ما قاله علماء العربية في ضبط ياء الإضافة.

^(١) الرسالة: ص: 455، 456.

إن ما عليه النحويون بلا خلاف - فيما قرأت من مصادر - أن الشائع المطرد في ضبط ياء الإضافة، أن تأتي على السكون أو على الفتح في محل جرٍّ، ويتعيَّن بناؤها على السكون أو الفتح، على أساس نوع الاسم المضاف وصيغته. وشَدَّ بناؤها على الكسر.

تبنى ياء الإضافة أو المتكلم، التي هي ضمير في محل جرٍّ، على الكسر، ويكسر آخر الاسم المضاف إليها، إذا كان⁽¹⁾:

- 1- مفرداً صحيح الآخر، نحو: غلامي.
 - 2- مجموع جمع تكسیر صحيح الآخر، نحو: غلماني.
 - 3- مجموعاً جمع تأنيث سالماً، نحو: زميلاتي.
 - 4- معتلاً شبيهاً بالصحيح، أي جاريًا مجزاه⁽²⁾، نحو: دُلُوي وظيبي.
- وتُبنى على الفتح، ويُسَكَّن آخر الاسم المضاف إذا كان⁽³⁾:

- 1- معتل الآخر، سواء أكان منقوصاً، نحو قاضيٍّ، وجواريٍّ. أو كان مقصوراً نحو بُشْرَيٍّ وهُدَائيٍّ؛ حيث تبقى الألف على حالها، وهي حرف ساكن، وتُفتح ياء المتكلم منعاً لالتقاء الساكنين. هذا هو المشهور في اللغة العالية لدى جميع القبائل العربية. وشَدَّتْ هُدَيلُ - باتفاق المصادر التي بين يديَّ -؛ فتقلب الألف، في هذا النوع من الأسماء ياءً، وتدغمها في ياء المتكلم، فتحصل منهما ياء متشددة. يقولون في (عَصَا) و(فَتَى): عَصَيٌّ وفَتَيٌّ، بدلاً من عَصَايَ وفَتَايَ كما عند غيرهم، الشاهد على هذا قول أبي ذؤيب الهذلي⁽⁴⁾:
- سَبَقُوا هَوَيَّ، وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَحَرَّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ.

(1) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 89.

(2) هو الاسم المعتل الآخر بالواو أو الياء، وسكون ما قبلها مثل: دُلُوي وظيبي.

(انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 537).

(3) انظر مسيويه. الكتاب: ج: 3. ص: 413-415.

(4) انظر ابن عقيل. المصدر السابق: ج: 2. ص: 90.

حيث قلب ألف (هَوَى) ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، فحصلتْ منهما الياء المشددة كما هو واضح.

لكنهم يفعلون هذا في المقصور فقط، ولا يفعلونه في المثني المرفوع الذي تسلم ألفه من الانقلاب، عندهم كما عند غيرهم.

قال "سيبويه": «اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسر وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى. وذلك قولك: هذا قاضيٌّ وهؤلاء جوارِيٌّ»⁽¹⁾.

2- وتُبنى على الفتح أيضا إذا كان المضاف إليها مجموعاً جمع مذكر سالماً، أو ما شابهه مثل (عَشْرِينَ). وذلك أن ياء المتكلم، عندئذٍ، تكون تالية لواوٍ ساكنة قبلها حرف مضموم، فتقلب الواو ياءً وتدغم في الياء طبقاً لقاعدة إعلاية تقضي بوجوب هذا؛ إذا التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون. وذلك كقولنا هؤلاء مُعَلِّمِيٌّ. فأصلها⁽²⁾ معلمون لي، حذفت اللام والنون من (معلمون) للإضافة، ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم. وفي بعض المصادر أن اللام تحذف للتخفيف، لكن الدكتور "عباس حسن" اعترض على ذلك وأكد أنها تحذف هنا للإضافة؛ لأنها لا تحذف في غيرها⁽³⁾، وهو رأي سديد. ومن الشواهد على ذلك قول "أبي ذؤيب الهذلي"⁽⁴⁾:

أودى بنِيٍّ، وأعقبوني حسرةً
عند الرُقَادِ، وعبرةٌ لا تُقْلَعُ.

الشاهد فيه قوله (بنِيٍّ) ملحق بجمع المذكر السالم. أصله بَنُونَ لي، وجرى عليه من التغيير ما تقدم بيانه في المثال السابق.

3- وتُبنى على الفتح أيضاً إذا كان المضاف مثني؛ فإن ياءه تدغم في ياء المتكلم في حالتي النصب والجر، نحو: رأيتُ غلامِيٍّ، وسلمتُ على غلامِيٍّ، فالأصل غلامَيْن لي،

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 414.

(2) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 90.

(3) انظر عباس حسن. النحو الواقي: ج: 3. ص: 178. هامش: 1.

(4) انظر الأشموني. شرح الأشموني: ج: 2. ص: 534.

حذفت اللام والنون للإضافة وأدغمت الياء في ياء المتكلم فحصلت متهما الياء المشددة المفتوحة.

أما كسر هذه الياء التي هي ضمير مضاف إليه، فلم يذكره "سيبويه" ولا غيره من النحويين، فيما أعلم. ولم يُسَمَّع في الشعر إلا قليلاً، من ذلك ما رواه "ابن جني" حيث قال: «روينا عن قطرب وجماعة من أصحابنا:

عَلَيَّ لَعَمْرُو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لَوْلَا دِه لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبٍ»⁽¹⁾.

حيث الياء من (عَلَيَّ) مكسورة، والرواية المشهورة في أغلب المصادر بفتح الياء.

لذلك عدّ "ابن جني" قراءة من قرأ (هِيَ عَصَايَ) بكسر الياء⁽²⁾، من قوله تعالى: "قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَدِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى" (3). عدّها من الشواذ، قال: «كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استقلاً للكسرة وهرباً إلى الفتحه "كَهْدَايَ" (4).

وقد أشار أبو العلاء - حين أنكر قراءة "حمزة" - إلى أنه قد سَمِعَ كسراً تلك الياء في أشعار معاصريه، واستقبحه. قال: «وقد سمعتُ في أشعار المحدثين: إِلَيَّ وَعَلَيَّ، ونحو ذلك، وهو دليل على ضَعْفِ الْمَثْنِ وَرِكَازَةِ الْغَرِيزَةِ» (5).

والذي أقوله على قول أبي العلاء، إن حَيِّدَ مَا دَامَ يَخُصُّ الشَّعْرَ. أما القراءة فهي - بناء على ما علمت - سنة، والسنة إذا ثبتت لا تُخَالَفُ ولا يُجُوزُ الاعتراض عليها، ناهيك عن ذلك، كون القراءة المعنية هنا هي "الحمزة"، و"حمزة" إمام ثقة من القراء السبعة، والله أعلم.

(1) ابن جني. المحتسب: ج: 2. ص: 93.

(2) هي قراءة الحسن. (انظر الزمخشري. الكشاف: ج: 2. ص: 533).

(3) طه/ 18.

(4) ابن جني. المصدر السابق: ج: 2. ص: 93.

(5) الرسالة: ص: 456.

(3) - تسكين الهمزة في قوله تعالى:

"اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ"⁽¹⁾.

هذه آخر القراءات الثلاث التي سجّل أبو العلاء إنكاره إياها على "همزة بن حبيب"، مُسْتَنَدًا إلى ما كان من إنكار علماء العربية لها.

فقد بدا له فيها شيءٌ شبيهٌ بما يسمى في الشعر بالضرورة، فاستنكر ذلك بشيء من العَجَب؛ لأن كلام الله لا يجوز القول فيه بالضرورة التي موضعها في الشعر. قال أبو العلاء بعد أن أشار إلى إنكار أصحاب العربية للقراءتين السابقتين: «...وكذلك سكون الهمزة في قوله تعالى: "اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ" وهذا إغلاق لباب العربية، لأن (الفرقان) ليس بموضع ضرورة، وإنما حُكِيَ مثل هذا في المنظوم»⁽²⁾.

إن الخلاف الحاصل في قراءة هذه الآية يكمن في كَسْر الهمزة وتسكينها في (وَمَكْرَ السَّيِّئِ). حيث اتفق جمهور القراء على كسرها حسب الأصل؛ لأن (السَّيِّئِ) مضاف إليه. قال "الفراء": «أضيف المَكْرُ إلى السَّيِّئِ وهو هو..... وتصدق ذلك قراءة مَنْ قرأ (وَمَكْرًا سَيِّئًا)»⁽³⁾.

فقراءة الجمهور هذه ليس فيها ما يُلَفِتُ الانتباه؛ لأنها توفرت على الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة كما حددها العلماء⁽⁴⁾.

وخالف "همزة" هذه القراءة المشهورة لدى الجمهور؛ فقرأ (السَّيِّئِ) بتسكين الهمزة، على ما في كثير من المصادر ككتب التفسير وكتب القراءات⁽⁵⁾.

(1) فاطر/ 43.

(2) الرسالة: ص: 368.

(3) الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 371. وهذه القراءة الأخيرة (وَمَكْرًا سَيِّئًا هي قراءة "ابن مسعود". (انظر الزمخشري. الكشاف: ج: 3. ص: 312).

(4) انظر ابن الجزري. النشر في القراءات العشر: ج: 1. ص: 09.

(5) انظر الزمخشري. المصدر السابق: ج: 3. ص: 312، كذلك القرطبي. الجامع لأحكام القرآن: ج: 14. ص: 358، كذلك ابن مجاهد. السبعة في القراءات: ص: 535.

فقد نسبت هذه المصادر قراءة تسكين الهمزة إلى "همزة" وحده، ونسبها "الفراء" إلى "همزة" و"الأعمش" أيضاً⁽¹⁾.

وإذا تساوتنا ما وجه قراءتهما؟ لم نجد لها وجهاً مقبولاً في العربية، إلا الوجه الذي قال به الفراء؛ وهو أنهما سَكَّنَا الهمزة في (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) طلباً للتخفيف من توالي الحركات. وحملها على قراء أبي عمرو بن العلاء (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ)⁽²⁾، حيث خَفَّفَ ضمة النون، حتى كأنه سكنها. قال الفراء: «وقوله (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) الهمزة في السَّيِّئِ مخفوضة. وقد جزمها الأعمش وهمزة لكثرة الحركات، كما قال (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ)..... حَدَّثَنِي الرَّؤَاسِي عَنْ أَبِي عمرو بن العلاء (لَا يَحْزُنُهُمُ) جَزَمَ»⁽³⁾. وهذا الذي قال به الفراء قد تناوله العلماء من بعده، فتردد في كتبهم في تعليل قراءة "همزة" لهذا الحرف من كتاب الله عز وجل.

ونص "أبو منصور الأزهري" على عدم جواز تسكين الهمزة في (وَمَكَرَ السَّيِّئُ) عند أهل العربية، ثم أشار إلى رأي "الفراء"، وعلق عليه بأن ذلك يسوغ في الشعر إذا اضطرَّ شاعرٌ لِيَسْتَقِيمَ له الوزن، أما كتاب الله عز وجل فلا ضرورة فيه⁽⁴⁾.

وتبع "ابن خالويه" الفراء في هذه المسألة؛ فأوضح أن "همزة" في قراءته هذه إنما فعل مثلما كان يفعل "أبو عمرو بن العلاء" في قراءته، نحو: (خَادِعُهُمْ)⁽⁵⁾، و(يَنْصُرُكُمْ)⁽⁶⁾، و(يَأْمُرُكُمْ)⁽⁷⁾؛ حيث كان "أبو عمرو" يتخفف من ثقل تتابع الحركات بطرح الضمة علامة الإعراب في هذه الكلمات.

(1) انظر الفراء. معاني القرآن: ج: 2. ص: 371.

(2) الأنبياء/ 103.

(3) الفراء. المصدر السابق: ج: 2. ص: 371.

(4) انظر أبو منصور الأزهري. معاني القراءات: ص: 398.

(5) النساء/ 142.

(6) آل عمران/ 160.

(7) البقرة/ 67.

ثم أشار "ابن خالويه" إلى مَنْ لَحَّنَ "حمزة" في قراءة التَّسْكِينِ هذه - ولعله يعني مَنْ
منصور الأزهري - فهو من معاصريه - ووَصَفَهُ بعدم اللَّتْرَاية بالعربية وكلام العرب، قال
«وقد نسب بعض من لا يعرف العربية واتَّساع العرب "حمزة" إلى اللحن، وليس لحنًا لما
أخبرتكَ»⁽¹⁾.

لم يعد "ابن خالويه" عن الصواب فيما ذهب إليه؛ فإن "الأزهري" قد نظر إلى المسألة
من زاوية القياس النحوي لا غير، والقراءة لا تخضع للقياس، بل تخضع لما ثَبِتَ في الأثر.
وقد عُرِفَ عن "أبي عمرو" حُبُّ التخفيف واحتلاس الحركات في كثير من قراءاته. وأوردت
في موضع سابق نصًّا "لسي" ذكر فيه ما كان من احتلاس "أبي عمرو" لحركة الإعراب
إذا كانت ضمة أو كسرة طلبًا للتخفيف من توالي الحركات، كما فعل في (بارئكم)⁽²⁾.
و(يَأْمُرْكُمْ)⁽³⁾.

وإلى هذا ذهب "أبو علي الفارسي"، فأخبرنا أن "أبا عمرو" «كان يستعمل التخفيف
في قراءته كثيرًا. من ذلك أنه كان يقرأ: (وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ)⁽⁴⁾، و(يَلْعَنُهُمْ)⁽⁵⁾، يَشْمُ الْمِيمَ
والنون التي قبل الهاء الضَّمَّ من غير إشباع»⁽⁶⁾.

لا أحب أن أعيد الآن ما قد مضى ذكره، وأكتفي بهذه الإشارة للتذكير؛ فقد تقدم
بيان هذا مفصلاً بالشواهد والأمثلة في المسألة الحادي عشرة المتعلقة بطرح حركة الإعراب
للتخفيف، في الفصل الأول⁽⁷⁾.

(1) ابن خالويه. إعراب القراءات السبع وعللها: ج: 2. ص: 227.

(2) البقرة/ 54.

(3) البقرة/ 67.

(4) البقرة/ 129.

(5) البقرة/ 159.

(6) أبو علي الفارسي. الحجة في علل القراءات السبع: ج: 2. ص: 63.

(7) انظر ص: من هذا البحث.

وقد فطن "الزمخشري" - رحمه الله - إلى هذا في تسكين همزة (السَّيِّئِ) ونَبَّه إلى أنه يمكن أن يكون اختلاس الكسرة اختلاسًا، فظن من سمعه أنه سَكَنَ، أو قد يكون سَجَّلَ وَقَفَةً خفيفة على الهمزة ثم استأنف مبتدأ الكلام بعدها⁽¹⁾.

فإذا حملنا تسكين الهمزة في قوله (وَمَكَّرَ السَّيِّئِ) على قراءات أبي عمرو التي أَلَمَعْتُ إليها، علمنا أن "همزة" لم يكن لاحتِئًا، وأن قراءته ليست منافية للعربية؛ لأن "أبا عمرو" من نخاة البصرة وقرائها، ومن علماء العربية الأوائل، فلا يُعقل أن يقرأ حرفاً من كتاب الله بوجه تمتنع عربيته.

كنت قد أَلَمَعْتُ في البداية إلى أن أبا العلاء المعري قد أنكر على "همزة" هذه القراءة. وأقول الآن بعد كل الذي مرَّ: لم يكن لأبي العلاء من سَنَدٍ يَرْتَكِزُ عليه في إنكاره ذاك إلا معرفته باللغة، لذلك قال: «وهذا إغلاق لباب العربية»⁽²⁾ وهو يعني أنها منافية للعربية، وقبولها إغضاء عن أصول العربية.

لكن القراءة إذا ثبتت صحتها وجب قبولها لأنها سنة لا تخضع للقياس النحوي.

فلم يكن أئمة القراء يعولون على معرفة بالعربية، ولا على الشائع المطرد في اللغة، بقدر ما كانوا يعولون على ما صحَّ نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) انظر الزمخشري. الكشف: ج: 3. ص: 312.

(2) الرسالة: ص: 368.

المبحث الثالث

مسألة واحدة في آية واحدة، اجتهد فيها أبو العلاء
لايجاد وجه لم يقرأ به أحد من القراء .

آية واحدة اجتهد فيها أبو العلاء لإيجاد وجه لم يقرأ به

أحد من القراء، وهي قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي

كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى. قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ، قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي" (1).

أراد أبو العلاء "لابن القارح"، بطل رسالة الغفران، أن يصنع مآدبة في الجنة شبيهة بمآدب الدنيا، جمع فيها كثيرا من الشعراء المخضرمين والإسلاميين، وكثيرا من علماء العربية الذين أصَّلُوا اللغة ووضعوا قواعدَها. أو كما قال أبو العلاء: «الذين أصَّلُوا كلام العرب وجعلوه محفوظا في الكتب» (2) منهم "الخليل بن أحمد"، وتلميذه "النضر بن شميل"، و"أبو عبيدة معمر بن المثنى"، و"أبو عثمان المازني"، و"الأصمعي"، و"ابن درستويه". وضمَّ إلى هؤلاء جميعا كثيرا من القيان والمغنين. وأجرى في أجواء ذلك المجلس اللهو والغناء والرقص، على نحو ما جرى ويجري في الدنيا الفانية. وأدار في أثناء ذلك كله حوارات في الأدب، ومساجلات لغوية بين العلماء.

وأغرقهم فيما تشتهي أنفسهم من النعم، مما لا يقدر عليه إلا الله؛ اشتهى بعضهم طاووسا مطبوخا على هيئة معينة، فكان له كما أراد حتى إذا قضى منه وطره عاد الطاووس كما كان، فيعجب الحاضرون من قدرة الله وعظمته ويسبحون. وهنا يعرض أبو العلاء الآية المشار إليها، ويسأل العلماء ممن حضر المآدبة عن الوجوه الممكنة فيها. قال: «فتقول الجماعة سُبْحَانَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وهي رميم! هذا كما جاء في (الكتاب الكريم): "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي، قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".

(1) البقرة/ 260.

(2) الرسالة: 268.

ويقول هو - أنس الله بحياته - لِمَنْ حَضَرَ: ما موضع يَطْمِنُ؟ فيقولون: نصبٌ بلام كَيٍّ. فيقول: هل يجوز غير ذلك؟ فيقولون لا يحضرنا شيء⁽¹⁾.

إن عبارة أبي العلاء (فيقولون لا يحضرنا شيء) فيها إشارة إلى أمرين اثنين:

أولهما: أن هؤلاء العلماء لا يعرفون لقوله تعالى "لِيَطْمِنَنَّ قَلْبِي" وجهها سوى النصب الذي عليه القراءة المشهورة الصحيحة، كما رواها حفظة القرآن الكريم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلها عنهم تابعوهم.

وثانيهما: أنه يتباهى أمام تلاميذه بأن هؤلاء العلماء - على رفعة مكانتهم وجلال قدرهم - لم ينتهوا إلى جواز وجه آخر مع النصب، لا يرده القياس، وإن لم يقرأ به أحد من القراء.

الحقيقة أن القراء جميعاً اتفقوا على نصب (لِيَطْمِنَنَّ)؛ فليس في كتب التفسير ولا في كتب معاني القرآن، التي اطلعت عليها⁽²⁾، قراءة أخرى غير قراءة النصب.

فالفعل هاهنا منصوب بلام (كَيٍّ)، كما صرح بذلك أبو العلاء في النص الذي أثبت له قبل قليل. وسُمِّيَتْ كذلك لصحة وضع (كَيٍّ) موضعها. وتُسمى لام التعليل؛ لأن ما بعدها علة لما قبلها وسبب له.

إن قول أبي العلاء بنصب الفعل (يطمنن) بهذه اللام، تصريح منه برأي الكوفيين دون إشارة إلى رأي البصريين، لأن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى إضمار (أن)، لأنها بمنزلة المضارع. والبصريون يذهبون إلى أن المضارع لا يُنصب بلام التعليل، وإنما ينصب بأن مضمرة بعدها جوازاً. قال "سيبويه": «وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته»⁽³⁾ وهذا يعني أن الفعل لا يُنصب باللام، وإنما بأن بعدها ظاهرة أو مضمرة.

(1) الرسالة: ص: 281، 282.

(2) انظر الزنجشيري. الكشف: ج: 1. ص: 391، كذلك الأخفش. معاني القرآن: ج: 1. ص: 383.

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 7.

ومهما يكن العامل هو لام (كَي)، كما في الرأي الكوفي، أو هو (أَنْ) المضمر، كما في الرأي البصري، فإن الفعل بعد هذه اللام منصوب في المذهبين.

لكن أبا العلاء استزاد على هذا الوجه؛ فاجتهد في إيجاد وجه آخر غير النصب، لم يقل به غيره. فذهب إلى أنه يصح أن تكون اللام لام الأمر الذي يخرج عن معناه الحقيقي إلى معنى الدعاء. قال بعد أن أشار إلى أن أولئك العلماء لم يجدوا لقول الله (ليطمئن) إلا النصب: «يجوز أن يكون في موضع حزم بلام الأمر، ويكون مخرج الكلام مخرج الدعاء، كما يقال يا رب اغفر لي»⁽¹⁾.

لقد استند في رأيه هذا إلى قراءة من قرأ قول الله عز وجل: "قال أعلم أن الله على كل شيء قدير"⁽²⁾. فقد قرئ (اعلم) ⁽³⁾ بقطع الهمزة وضم الميم رفعا؛ على أساس الإخبار، أي أن ذلك الرجل المار بالقرية الخاوية على عروشها، لما شاهد قدرة الله على إحياء الموت وتيقن ذلك قال (اعلم أن الله على كل شيء قدير).

وقرئ (اعلم)⁽⁴⁾ برصل الهمزة وحزم الميم؛ على قولين: أحدهما، أن الكلام أمر من الله لذلك الرجل. يؤوي هذا القول قراءة "ابن عباس"، و"أبي"، و"عبد الله بن عامر"⁽⁵⁾: (قيل له أعلم). والقول الآخر، يجعل الكلام من قبيل مخاطبة الرجل لنفسه؛ أي أنه لما تبين له قدرة الله خاطب نفسه، مخاطبة الرجل لغيره، فقال: (اعلم أن الله على كل شيء قدير).

وصاحب هذا القول الأخير - فيما أعلم - هو "الأخفش"، سعيد بن مسعدة، الذي استحسّن الحزم أو سكون الميم في قراءة هذا الحرف من كتاب الله. اختار هذه القراءة على غيرها، فذكر أنها أجود في المعنى من قراءة الرفع، إلا أن من قرأ بها قليل. قال: «وقال

(1) الرسالة: ص: 282.

(2) البقرة/ 259.

(3) هذه قراءة ابن كثير، وناقع، وعاصم، وأبي عمرو، وابن عامر. (انظر ابن مجاهد. السبعة في القراءات: ص: 189).

(4) هذه قراءة حمزة والكسائي. (انظر ابن مجاهد. المصدر نفسه: ص: 189).

(5) انظر القراء. معاني القرآن: ج: 1. ص: 173، 174.

بعضهم (قَالَ اَعْلَمُ) جزم على الأمر كما يقول "اعْلَمُ أنه قد كان كذا وكذا" كأنه يقول ذاك لغيره وإنما ينبه نفسه والجزم أجود في المعنى إلا أنه أقل في القراءة والرفع قراءة العامة وبه نقرأ»⁽¹⁾.

وتبعه "أبو علي الفارسي"، فعلل قراءة (اعْلَمُ) بوصل الهمزة وسكون الميم بما ذهب إليه "الأخفش". وأشار إلى وجود ذلك الأسلوب في كلام العرب، واستشهد له بأبيات من الشعر. فقال: «وهذا مما تفعله العرب، يُتْرَلُ أحدهم نفسه منزلة الأجنبي، فيخطبها كما يخطبها»⁽²⁾.

اختار أبو العلاء مذهب "الأخفش"، "أبي علي" في تخريج هذه القراءة وتعليلها. فبعد أن أشار إلى قراءة الرفع، وقف عند القراءة الثانية التي سَكَنَتْ فيها ميم (اعلم)، وذكر رأي "أبي علي" بإعجاب وزاده توضيحاً، ودممه بشاهد شعري. قال أبو العلاء: «وأما قوله الحكاية عن "عازر": "قال اَعْلَمُ أن الله على كل شيء قدير" فقد قُرئ برفع الميم وسكونها: فالرفع على الخبر، والسكون على أنه أمر من الله جَلَّ سُلْطَانُهُ. وأجاز "أبو علي الفارسي" أن يكون "اعلم" مخاطبة من "عازر" لنفسه، لأن مثل هذا معروف يقول القائل - وهو يعني نفسه -: وَيُحْكُ مَا فَعَلْتَ وَمَا صَنَعْتَ! ومنه قول الحادرة الديباني:

بَكَرَتْ سُمِيَّةُ غُدُوَّةً فَتَمَتَّعَ
وَعَدَتْ غُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرْبَعِ»⁽³⁾.

إن تخريج "الأخفش" لقراءة (اعلم) بسكون الميم في الآية الأخيرة، تخريج لطيفٌ. وتعليل "أبي علي" من بعده تعليل حسنٌ، والذي حَسَنَهُ - في نظري - أنه لا يُحْتَمَلُ معه غيره. كما أن وصل الهمزة وسكون الميم في (اعلم) هي قراءة بعض الصحابة والتابعين أمثال "ابن عباس"، و"أبي بن كعب"، و"عبد الله بن عامر". وهؤلاء لا ترد قراءتهم؛ لأنهم نقلوها - بلا ريب - كما سُمِعَتْ من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) الأخفش. معاني القرآن: ج: 1. ص: 382، 383.

(2) أبو علي الفارسي. الحجة في علل القراءات السبع: ج: 2. ص: 289.

(3) الرسالة: ص: 282.

لا شك أن أبا العلاء قد أعجب بمذهب "الأحفش" و"أبي علي" في تخريج هذه القراءة وتعليلها. وبدا له أنها كبيرة الشبه بالآية، محل البحث هاهنا في قوله تعالى: "قال بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي"؛ فذهب إلى أنه يجوز الجزم في (لِيَطْمَئِنَّ) على أساس مخاطبة المتكلم لنفسه كما مرَّ في (اعلم) من الآية الأخرى.

على أن افتراض جواز الجزم، يعني أن تكون اللام لام الأمر، لا لام التعليل. ويكون المضارع عندئذ مجزوماً بها. ويصير المعنى على هذا أن إبراهيم، عليه السلام، قد أجاب ربه حين سألَه (أَوَلَمْ تُؤْمِنْ؟) بالإيجاب، قائلاً: بَلَى. وبَلَى حرف جواب يُثبت الكلام بعد أن يبطل النَّفْيَ. كأنه قال بَلَى آمَنْتُ، ثم التفت إلى نفسه كما يلتفت إلى غيره أمراً بالاطمئنان. وعلى هذا أقول إن جواز الجزم في قوله عزَّ سلطانه: "قال بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي"، لا يرده قياس النحو ولا شيوع اللغة. ولو وردت به قراءة صحيحة لكان له معنى جيد، فهو إذن مقبول من ناحية القياس النحوي لكنه مردود من ناحية الأثر؛ إذ لم ترد به قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا قراءة شاذة.

ويبقى افتراض أبي العلاء في هذه الآية مجرد اجتهاد شخصي عماده الوحيد معرفة دقيقة بالعربية وأساليبها، وغايته التباهي بالقدرة على تفتيق اللفظ عن المعاني الكامنة فيه.

الباب، الثاني

المشكلات الصرفية

الفصل الأول: مسائل خلافية، أعاد أبو العلاء طرحها لمزيد فائدة، أو إبداء رأي مغاير، أو استدراك خطأ .

الفصل الثاني: مسائل خطأ أبو العلاء فيها بعض الشعراء، وأخرى خطأ فيها بعض النحويين .

الفصل الثالث: إنكار أبي العلاء لقراءات قرآنية، تُثير مشكلات صرفية .

الفصل الأول

مسائل خلافية، أعاد أبو العلاء طرحها لمزيد فائدة، أو إيداء رأي مغاير، أو استدراك خطأ.

المبحث الأول: مسألتان خالف أبو العلاء فيهما غيره:

- المسألة الأولى: حكم الدال في زَبْرُجَد، واشتقاق الزَّبْرِج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء.

- المسألة الثانية: تصغير (آل)، والعلاقة الصوتية بينه وبين (أهل)، انطلاقاً من شطرييت لأبي الطيب المتنبّي.

المبحث الثاني: مسائل خلافية، أثارها أبو العلاء وناقشها وأدلى فيها برأيه.

- المسألة الأولى: اشتقاق إنسان ووزنه.

- المسألة الثانية: وزن إوزة وما فيه من خلاف.

- المسألة الثالثة: اسم المفعول: المحبّ والمحْبُوب، في القياس والاستعمال، انطلاقاً من بيت "لعنرة بن شداد".

- المسألة الرابعة: تفعّل مصدر تفعّل، انطلاقاً من بيت "لتأبط شراً".

المبحث الثالث: مسألة واحدة، صحّح أبو العلاء من خلالها ما أشيع في بعض الكتب من انصياح "سيبويه" لبشار بن برد.

يضم هذا الفصل سبع مسائل خلافية، تتعلق جميعها بعلم التصريف. أثارها أبو العلاء في غفرانه، على طريقته في تناول المشكلات اللغوية، مع الشعراء والعلماء. وناقشها مناقشة علمية دقيقة وعميقة، تدل على طول باع في هذا العلم.

لا تختلف مسائل هذا الفصل عن سابقتها من المسائل النحوية، في الباب الأول، من حيث الطرح والمعالجة، فلا تخلو واحدة منها من إشكال ما. والجال فيها جميعاً مفتوح للأخذ والرد وإبداء الرأي.

على أن النحويين كانوا قد تناولوا أغلبها، وعالجوها بشكل مستفيض، وأشاروا إلى بعضها إشارات لا تخلو من فائدة، فإن أبا العلاء لم يكن يَهْدِفُ فيها جميعاً إلى بسط آراء غيره وشرحها، وإنما عرض لها لمزيد فائدة، أو استدراك خطأ، أو إبداء رأي مغاير لما عليه غيره.

لذلك بدا لي من ناحية منهجية أن أرتب هذه المسائل السبع في ثلاثة مباحث صغيرة، تيسيراً للبحث والدراسة.

يشتمل الأول منها على مسألتين اثنتين فقط، خالف فيهما غيره، وأدلى برأي مدعوم بالحجة والدليل، يقتنع به القارئ ويطمئن إليه.

ويشتمل الثاني على أربع مسائل، أولاهما من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ناقشها أبو العلاء مناقشة متميزة، فَرَّقَ الحُجَّةَ بالحجة، وانتصر فيها لأحد المذهبين على الآخر.

والثلاثة الأخرى، هي مما كان فيه خلاف بين بعض النحويين. فعرض أبو العلاء ذلك الخلاف، وشرحه شَرْحَ المطلع على الإشكال، العارف بأسرار المسألة، وأدلى بدلوه بين الدلاء؛ فأقر ما وجده صواباً، ودَحَضَ غيره بالحجة والدليل.

ويشتمل المبحث الأخير على مسألة واحدة، صَحَّحَ من خلالها ما أشع في بعض الكتب من خضوع "سيبويه" لـ "بشار بن برد" بعد أن هجاه.

وسأني تفصيل كل مسألة في الموضوع المخصص لها من هذا الفصل، إن شاء الله.

المبحث الأول

مسألتان خالف أبو العلاء فيهما غيره .

(1) حكم الدال في زَبْرَجَد، واشتقاق الزَّبْرَج،

وأسبقيه المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

طَرَقَ أَبُو الْعَلَاءِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ خِلَالِ سَطْرِ بَيْتٍ لِلشَّاعِرِ الْمُخَضَّرَمِ "عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ" الْبَاهِلِيِّ، فِي رَأْيِهِ الَّتِي مَطَّلَعَهَا⁽¹⁾:

عُوجُوا فَحَيُّوا أَيُّهَا السَّفَرُ أَمْ كَيْفَ يَنْطِقُ مَنْزِلُ قَفَرٍ.

حيث حاورَ الشاعرَ، فسأله في مسائل مختلفة تتعلق بذكر أسماء وألفاظ وعبارات، اختلفَ في فهمها. فأراد أن يُدليَ برأيه فيها، ولكن على لسان الشاعر نفسه، باعتباره عربيًا فصيحًا يستشهد بشعره، كما تعود أن يفعل في معظم المسائل اللغوية التي تناولها في رسالة الغفران. كل ذلك بأسلوب أدبي شيق يبهّر القارئ ويشده إليه، كي لا يتبرّم بالمناقشات اللغوية، فلا يشعر إلا وهو يتابع تحليل المسألة اللغوية ومناقشتها دون سأم أو ملل.

بدأ أبو العلاء هذه المسألة بالوقوف عند هذا الشطر:

* وَمُجَلِّجَلْ دَانَ زَبْرَجَدُهُ *

في البيت الثاني والعشرين من القصيدة المشار إليها، شارحًا معناه على لسان "ابن القارح" مع الشاعر، ليصل من ثمَّ إلى غرضه الأساس المتمثل في كلمة (زَبْرَجَد)؛ أهْيَ أَصْلُ أم فرعٌ على أصلٍ؟ أو بتعبير آخر، هل هي خماسية مجردة، أم هي رباعية ملحقَةٌ بالخماسي؟ وهل الدال فيها أصلية، أم زائدة؟

قال أبو العلاء محاورًا الشاعرَ، على لسان "ابن القارح" بطل الغفران:

«وقولك: * وَمُسِفَّةٌ دَهْمَاءُ دَاجِنَةٌ * ما أردتَ به؟

وقولك: * وَمُجَلِّجَلْ دَانَ زَبْرَجَدُهُ *

فيقول "ابنُ أَحْمَرَ":

(1) انظر ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: ص: 86.

وأما المجلجل الداني زبرجد، فهو العود، وزبرجد ما حُسن منه، أما تسمع القائل يُسمي ما تلوّن من السحاب، زبرجاً؟ ومن روى: مُجلجل بكسر الجيم أراد السحاب»⁽¹⁾.

تجدر الإشارة في البداية إلى أن (الزبرجد) يُعدّ - في نظر بعض العلماء - من الألفاظ التي انتقلت إلى اللغة العربية بفعل احتكاك العرب بغيرهم. فهو مما عرّبه العرب واستعملوه في كلامهم، فصار من لغتهم، ففي كتاب "الجواليقي" ما يشير إلى هذا، قال: «والزبرجد معروف، والزمرّد بالذال مُعجمة، وهما أعجميان مُعربان»⁽²⁾. لكنه لم يذكر معنى الزبرجد، ولم يشير إلى أصله. وتبعه "الخفاجي"، فلم يرد على الإشارة إلى أنه مُعرب»⁽³⁾.

وذكرت "فاطمة الحبّابي"، في رسالة لها عن لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران، معنى هذا اللفظ؛ بأنه من الأحجار الكريمة. وهو كذلك في معاجم اللغة، كما سيحيى بعد قليل. لكنها نسبت إلى "الخفاجي" في "شفاء الغليل" أن الزبرجد أعجمي مُعرب عن الفارسية⁽⁴⁾. وليس في "شفاء الغليل" إلا ما ذكرته قبل قليل.

وشرح "ابن منظور" معنى "الزبرجد" بـ (الزمرّد)، من الأحجار الكريمة، وأورد عن "ابن جني" أنه جاء (الزبرّدج) مقلوباً بهذه الصورة التي تقدمت فيها الدال على الجيم، في ضرورة الشعر⁽⁵⁾. ليس في كلام أبي العلاء في النص المتقدم ما يشير إلى أن هذا اللفظ أعجمي؛ فقد ناقش ما يتعلق باشتقاقه كأنه عربي أصيل ولا أظن أن أبا العلاء يجهل أصل هذا اللفظ الكثير الاستعمال في زمانه وقبلة. لكن العرب كانت إذا عمدت إلى لفظ أعجمي

(1) الرسالة: ص: 244، 245.

(2) الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد محمد الحَضِر (ت 540 هـ). المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: تحقيق. أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط: 2. سنة 1969م. ج: 2. ص: 223.

(3) انظر الخفاجي. شهاب الدين أحمد. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعماني. مطبعة السعادة. مصر. ط: 1. 1325 هـ. ص: 100.

(4) انظر فاطمة الخامعي الحبّابي. لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران: دار المعارف القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص: 356.

(5) انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (ز. ج. ج.).

مِمَّا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهَا فَعَرَّبَتْهُ، اسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ فِي كَلَامِهِمْ مُتَنَاسِلِينَ أَصْلَهُ الْأَعْجَمِي، حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ لُغَتِهِمْ⁽¹⁾؛ فَيَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْجَمِي الْأَصْلُ، عَرَبِي الِاسْتِعْمَالِ.

ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا عَرَّبُوا لَفْظًا أَضْفَوْا عَلَيْهِ فِي الْغَالِبِ حَلَةَ عَرَبِيَّةٍ، عَنْ طَرِيقِ تَغْيِيرِهِ فِي الْجَانِبِ الصَّوْتِيِّ، لِيَنْسَجِمَ فِي الْأَدَاءِ مَعَ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَتَغْيِيرُ بَنَائِهِ - إِذَا اقْتَضَتْ الْحَالُ ذَلِكَ - لِإِلْحَاقِهِ بِالْأَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ⁽²⁾. فَإِذَا تَمَّ ذَلِكَ كُلُّهُ أَلْفَ النَّاسِ ذَلِكَ اللَّفْظَ الْأَعْجَمِي، وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي أَشْعَارِهِمْ كَأَنَّهُ أَصِيلٌ فِي لُغَتِهِمْ. لِذَلِكَ قَالَ "ابْنُ جَنِّي": «وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ قُوَّةِ الْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ اعْتِقَادَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ»⁽³⁾.

عَلَى أَنَّ أَبَا الْعَلَاءِ لَمْ يَشِرْ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ (زَبْرَجْدُ) فِي الْفَارْسِيَّةِ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ فِيمَا يَبْدُو لِإِلْيَافِهِ إِيَّاهُ فِي اللُّغَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي عَصْرِهِ. وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهُ يِعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصِيلَةِ، فَتَحَدَّثَ عَنْهُ مَقْرُونًا بِ (الزَّبْرِج) الْقَرِيبِ مِنْهُ، بَاحْثًا اشْتِقَاقَهُمَا، مُبَيِّنًا أَنَّهُمَا أَسْبَقُ فِي الْوَضْعِ مِنَ الْآخَرِ؛ إِذْ يَبْدُو أَنَّ أَحَدَهُمَا أَصْلُ وَالْآخَرُ فَرْعٌ عَلَيْهِ. وَنَاقَشَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِأَسْلُوبِ الْعَالَمِ الْحَاطِطِ بِعِلْمِ التَّصْرِيفِ.

وَالزَّبْرِجُ هُوَ مَا تَلَوَّنَ مِنَ السَّحَابِ كَمَا شَرَحَهُ أَبُو الْعَلَاءِ فِي النَّصِّ السَّابِقِ. وَشَرَحَهُ "ابْنُ الْمَنْظُورِ" بِأَنَّهُ الْوَشْيُ، وَالذَّهَبُ، وَالسَّحَابُ الرَّقِيقُ الْمُلَوَّنُ بِالْأَحْمَرِ لَا مَاءَ فِيهِ. قَالَ:

«وَزَبْرِجُ الدُّنْيَا: غُرُورُهَا وَزِينَتُهَا.....، وَزَبْرِجُ الشَّيْءِ: حَسَنَتُهُ. وَكُلُّ شَيْءٍ حَسَنٍ زَبْرِجٌ»⁽⁴⁾.

قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنْ شَرْحِ مَفْرَدَاتِ شَطْرِ الْبَيْتِ السَّالِفِ الذِّكْرَ، "لَعَمْرُؤُا بِنِ أَحْمَرَ": «فَيَعْجَبُ الشَّيْخُ [ابْنُ الْقَارِحِ] مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَيَقُولُ: كَأَنَّكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ وَأَنْتَ

(1) انظر رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية: ص: 359.

(2) انظر رمضان عبد التواب. المرجع نفسه: ص: 359، كذلك إميل بديع يعقوب. فقه اللغة العربية وخصائصها: دار العلم للملايين. ط: 2. سنة 1986م. ص: 216.

(3) ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 114.

(4) ابن منظور. لسان العرب: مادة (ز.ج.ج).

عربي صميم يُسْتَشْهَدُ بِالْفَاظِ وَقَرِيضُكَ، تَزْعُمُ أَنَّ الزَّبْرَجْدَ مِنَ الزَّبْرِجِ، فهذا يقوي ما ادَّعَاهُ صَاحِبُ (الْعَيْنِ) ⁽¹⁾ من أن الدال زائدة في قولهم: صَلَخْدَم. وأهل البصرة ينفرون من ذلك» ⁽²⁾.

في هذه الفقرة المقتبسة من رسالة الغفران عبارات تَسْتَوْقِفُ الباحث وتَدْعُوهُ إلى التأمل؛ فقوله: (كَأَنَّكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ وَأَنْتَ عَرَبِيٌّ صَمِيمٌ) يُشْعِرُ بِأَنَّ أَبَا الْعَلَاءِ قَدْ تَنَاسَى الْأَصْلَ الْفَارِسِيَّ لِلزَّبْرَجْدِ؛ فَهُوَ يَسْتَشْهَدُ لَصِحَّتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِشَاعِرٍ فَصِيحٍ "كَعَمْرُو بْنِ أَحْمَرَ".

وقوله: (تَزْعُمُ أَنَّ الزَّبْرَجْدَ مِنَ الزَّبْرِجِ)، يُثِيرُ فِي ذَهْنِ الْقَارِئِ مَسْأَلَةَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ. وَأَنَّهُ يَنْكَرُ مِنْذُ الْبِدَايَةِ أَنَّ يَكُونَ الزَّبْرَجْدُ مُشْتَقًّا مِنَ الزَّبْرِجِ، كَمَا قَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ؛ بِسَبَبِ وَجُودِ الدَّالِ فِي أَحَدِهِمَا وَانْعِدَامِهَا فِي الْآخَرِ، فَتَوَهَّمُ بِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْفَرْعِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا بَعْدَ قَلِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: (فهذا يقوي ما ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْعَيْنِ..... صَلَخْدَم)، يُشِيرُ إِلَى مُخَالَفَتِهِ "لِلخَلِيلِ"، فِي شَأْنِ الدَّالِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ. فَمَعْنَى (ادَّعَاهُ) هُنَا، أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ "الْخَلِيلُ" فِي تِلْكَ الدَّالِ دَعَاوَى بِلَا دَلِيلٍ.

وقوله: (وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَنْفِرُونَ مِنْ ذَلِكَ)، حَيْثُ ذَكَرْتُ مُحَقِّقَةَ الْغُفْرَانِ أَنَّ (الْبَصْرَةَ) اخْتَلَفَ رَسْمُهَا بَيْنَ النُّسخِ الْمَحْطُوطَةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي إِحْدَاهَا: (أَهْلُ الْبَصِيرَةِ). وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ أَنَا وَأَرْجَحُهُ، لِأَنَّ (الْبَصْرَةَ) يُضَعِّفُهَا السِّيَاقُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ "الْخَلِيلَ" هُوَ أَسَاطِذُ الْبَصْرِيِّينَ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَنَفُورُهُمْ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَسَاطِذُهُمْ، إِنْ كَانَ يُقْبَلُ احْتِمَالًا، فَهُوَ بَعِيدٌ فِي الْمَعْقُولِ، وَمَا أَجْزَرُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ.

⁽¹⁾ يعني بصاحب العين "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، إم أهل البصرة في اللغة والنحو. والعين معجمه المشهور في اللغة.

⁽²⁾ الرسالة: ص: 245.

أما (أهل البصيرة)، فهو في نظري أنسب للسياق لأن معناه، عندي، أهل النظر والعلم باللغة، من البصرة كانوا أو من غيرها. وهو بهذا كأنه يجعل "الخليل" منفردًا برأي لا يوافقُه عليه أحد. وهو ما يوافق غرض أبي العلاء هنا.

فإذا عدنا الآن إلى قول أبي العلاء في الفقرة السابقة، وجدناه يطرح مسألة الأصل والفرع بين (الزَّبْرَجَد) و(الزَّبْرِج)، ويثبت أن الدال في (زَّبْرَجَد) أصلية غير زائدة، وهي ليست من حروف الزيادة على كل حال. وعليه يكون الاسم خماسيًا مجردًا مثل (فَرَزْدَق)، لا مُلْحَقًا بالخماسي كما قد ظن. وهذا في الحقيقة مذهب "سيبويه"؛ الذي مثل به (زبرجد) للاسم الخماسي الذي لا زياد فيه، إلا أنه لم يشر إلى أنه فارسي مُعَرَّب.

قال "سيبويه": «والحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على مثال فَعَلَّل في الاسم والصفة. فالاسم: سَفَرَجَل، وفَرَزْدَق وزَبْرَجَد. وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو: شَمَرْدَل، وهَمَرَجَل، وجَنَعْدَل»⁽¹⁾.

فكلام "سيبويه" صريح، وقد جعل (زَّبْرَجَدًا) مثل (فَرَزْدَق) و(سَفَرَجَل). وكلها على مثال (فَعَلَّل).

هذا، ربما، ما تبنّاه أبو العلاء، وإن لم يصرح به؛ فقد ذهب إلى أن الدال في (زَّبْرَجَد) غير زائدة، وأثبت غلط من يظن أن (الزَّبْرَجَد) مشتق من (الزَّبْرِج)؛ مستدلًا على ذلك بأن الهمزة تسقط من (فَرَزْدَق)، في التصغير فيقال (فَرَزْدُ)، وتسقط في الجمع فيقال (فَرَزْدُ)، وهي أصلية غير زائدة. فكذلك الدال في (زَّبْرَجَد). وهو بهذا يستبعد زيادة الدال في (صَلَخْدَم)، مخالفًا بذلك رأي "الخليل" الذي يعدّها زائدة، على ما صرّح به أبو العلاء في رسالة الغفران وإن لم أعثر، على رأي "الخليل" هذا في الكتاب، ولا في غيره من المصادر التي عدت إليها مُسْتَقْصِيًا. وأبو العلاء ثقة على كل حال، لا أشك في صحة ما يرويّه؛ لما عَلِمْتُ من سعة اطلاعه وصدقهِ في كل ما تقدم. ف (زَّبْرَجَد) مثل (صَلَخْدَم)، كلاهما على

⁽¹⁾ سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 301.

مثال (فَعَلَّ)، إلا أن الأول اسم، والثاني صفة مثل: (شَمَرَدَلٍ)، و(هَمَرَجَلٍ)، و(جَعَنَدَلٍ)، التي مثل بها سيبويه للصفة من الخماسي غير المزيد^(١).

يبدو أن (صَلَحَدَمًا) عربي أصيل؛ إذ لم أجد إشارة إلى أنه أعجمي في كل المصادر التي وقعت عليها يدي. يُقوي هذا عندي، كونه من الكلمات التابعة من البيئة العربية الصحراوية؛ فهو مما يوصف به ما له أهمية كبيرة في حياة العرب في الجاهلية، إنه من أوصاف الجمل.

ومعنى الصلخدم في معاجم اللغة هو «الجمل الماضي الشديد، وقيل الميم زائدة. والصلخدم: الصُّلْبُ القوي»^(٢). وعن "ابن منظور" أن الأزهري قال: «الصلخدم خماسي أصله من الصَّلَخِم والصَّلَخْد.....»، ويقال هو كلمة حماسية أصلية فاشتبهت الحروف والمعنى واحد»^(٣). بناءً على هذا النص الأخير، فإن الأزهري لم يجزم بزيادة الدال أو الميم من (صَلَحَدَمٍ)، أو أصالتهما. وكان رأيه متأرجحاً بين ذلك. ويبدو أن أبا العلاء قد اطلع عليه، واختار الاحتمال القائل بأصالة ذينك الحرفين في ذلك الاسم.

اشتقاق الزَّبْرِج: أما بخصوص (الزَّبْرِجَد) و(الزَّبْرِج)، فإن أبا العلاء أبقى إلا أن يُفصل القول في اشتقاقهما بدقة؛ فراح يستعرض مهارته في علم التَّصْرِيف، فناقش المسألة مع الشاعر على ما تَحِيلَه بما يفيد أن (الزَّبْرِج) رباعي مجرد. وهذا ما عليه بعض النحاة أمثال "ابن يعيش"، و"ابن عقيل"^(٤). وأوضح أن (الزَّبْرِج) ليس هو الأصل الذي أخذ منه الزَّبْرِجَد، بزيادة الدال، وإن كانت هذه ليست من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها). وأن العكس هو الصحيح. كأنه أحسَّ أن الذي يعرف لفظي (الزَّبْرِجَد) و(الزَّبْرِج)، قد يتبادر إلى ذهنه أن (الزَّبْرِج) أصل زيدت في آخره الدال؛ فكان (الزَّبْرِجَد). والحقيقة خلاف ذلك في نظره.

(١) انظر ص: 353 من هذا البحث.

(٢) ابن منظور. لسان العرب: مادة (ص.ل.م).

(٣) ابن منظور. المصدر نفسه: مادة (ص.ل.م).

(٤) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 6. ص: 136، وكذلك انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص:

جعل (الزَّبْرَجْد) حماسيًا مجردًا، بَنَوْا منه الفعل (زَبْرَجُ)؛ من الحروف الأربعة: الراي، والباء، والراء، والجيم، دون الدال؛ لأنه لا يمكن أن يُؤْتَى بالفعل، في العربية، على أكثر من خمسة حروف أصول. إذ أكثر ما يكون عليه الفعل في حالة التجرد أربعة أحرف أصلية، قال "ابن مالك":

«وَمُتَّهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدُّ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدًّا»⁽¹⁾.

ثم ذهب إلى أنهم بَنَوْا من الفعل (زَبْرَجُ) اسمًا، فقالوا (زَبْرَجُ). يظهر هذا كله في قوله: «فَيُلْهِمُ اللَّهُ الْقَادِرُ» ابنُ أَحْمَرَ "علم التصريف، لِيَرِيَ الشَّيْخُ [ابن القارح] بُرْهَانَ الْقُدْرَةِ، فيقول "ابن أَحْمَرَ": وماذا الذي أنكرت أن يكون الزَّبْرَجُ من لفظ الزَّبْرَجْد؟ كأن فعلاً صُرِّفَ من الزَّبْرَجْدِ، فلم يُمكن أن يُجاءَ بحروفه كلها، إذ كانت الأفعال لا يكون فيها خمسة حروف من الأصول، فقليل يُزَبْرَجُ، ثم بُنيَ من ذلك الفعل اسم قليل: زَبْرَجُ، ألا ترى أنهم إذا صَعَّرُوا فَرَزْدَقًا قالوا: فَرَزِيدٌ، وإذا جَمَعُوهُ قالوا: فَرَاذِدٌ؟ وليس ذلك بدليل على أن القاف زائدة»⁽²⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذكره أبو العلاء من إلهام "ابن أحمر" علم التصريف، إنما هو عِلْمُهُ هو نفسه أراد أن يضعه بين أيدي تلاميذه، وقراء الرسالة، على لسان الشاعر. هذه هي طريقته في الإدلاء بآرائه في معظم المسائل اللغوية التي أثارها في رسالة الغفران؛ فقد دأب، في مُصَنَّفِهِ هذا، على أن يَتَّخِذَ من الشعراء الجاهليين والإسلاميين جُنُودًا يناصرونه، وينافحون عن آرائه في كثير من المسائل اللغوية والأدبية والنقدية وغيرها.

وبعد، لقد بَرَّهَنَ أبو العلاء على أن الدال في (زَبْرَجْد) أصلية، مشيرًا بذلك إلى أنها ليست زائدة كذلك في (صَلَحْدَم)، مخالفًا بذلك "الخليل ابن أحمد" الذي قال عنه إنه ادعى زيادتها في هذا الاسم، كما رأينا قبل قليل.

(1) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 532.

(2) الرسالة: ص: 245، 246.

وهنا لابد من الوقوف وقفة تأملية لتسهل ما يمكن تسجيله من الملاحظات على ما تقدم.

إن مناقشة أبي العلاء لاشتقاق (زَبْرَج) من (زَبْرَجُ) المأخوذ بدَوْرِهِ من (زَبْرَجَد)، بهذه الطريقة تدل بلا ريب على أحد أمرين:

- أحدهما أن يكون قد عدَّ هذا اللفظ (زَبْرَجَد) عربياً أصيلاً؛ لأن الكلام على الزيادة والحذف والوزن داخل في باب التصريف. والتصريف يتناول الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة. أما الأسماء المبنية والحروف والأسماء الأعجمية فلا شأن له بها، لأنها قوالب جامدة لا يدخلها التغيير.

- والآخر أن يكون أبو العلاء قد عامل اللفظ (زَبْرَجَد) معاملة الألفاظ العربية؛ لأنه عَرَّبَ وأخضع لوزن من أوزان العربية (فَعَّل).

وكان العرب إذا عَرَّبوا لفظاً تصرفوا فيه عن طريق الاشتقاق؛ فاشتقوا من كثير الكلمات الأعجمية ما يُلبِّي حاجتهم في الكلام، من الأفعال والمصادر⁽¹⁾.

وهذا ما أقرَّه "ابن جني" حيث قال: «إن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها..... وحكى أبو زيد: رجل مُدْرَهَم»⁽²⁾. معنى مُدْرَهَم، كثير الدراهم، وهذا مشتق من (دِرْهَم)⁽³⁾. وهذا كما يفعل عرب العصر الحديث الذين أدخلوا في العربية ألفاظاً أجنبية بلفظها كما كانت في لغاتها الأصلية، ثم اشتقوا منها، نحو: (تَلِفُون) واشتقوا منه الفعل (تَلْفَن).

(1) انظر فاطمة الجامعي الحباي. لغة أبي العلاء للعري في رسالة الغفران: ص: 319.

(2) ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 358.

(3) فارسي مُعَرَّب. قال الجوالقي «ودرهم: معرب. وقد تكلمت به العرب قديماً، إذ لم يعرفوا غيره، والحقوه بهجَرَع. (الجوالقي للعرب: ج: 1. ص: 196).

فقد أقرّ هذه المسألة بعض الباحثين اللغويين في العصر الحديث، فذهب إلى أن الاشتقاق من اللفظ الأعجمي هو المعيار الذي يشعرونا بأنه قد دخل في العربية وأضحى من صميم مفرداتها.

قال الدكتور "عبد الصبور شاهين": «أما الاشتقاق من الأعجمي فهو بحق المقياس الوحيد الذي يوحى بأن الكلمة قد دخلت فعلاً في العربية، وأصبحت من مفرداتها»⁽¹⁾. لم يُلَقِ أبو العلاء بالاً إلى مسألة تعريب (زَبْرَجَد)، فلم يشر إلى ذلك مطلقاً. وعامله معاملة الألفاظ العربية الأصلية، كما أُلْمعت في الصفحات السابقة. لكنه أحسَّ أن مناقشته (الزَّبْرَج) و(الزَّبْرَجَد) تثير في ذهن القارئ مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية؛ هي مسألة الأصل والفرع بين المصدر والفعل. وهي إحدى مسائل الخلاف البصري الكوفي، ترتيبها في كتاب "ابن الأنباري" الثامنة والعشرون⁽²⁾. وقد ناقشها العلماء من المدرستين وأدّلوا فيها بحجج وآراء ليس هذا مجال عرضها؛ إذ لا أرى فيها فائدة. وأشير بسرعة إلى أن البصريين قد ذهبوا إلى أن المصدر أصل والفعل فرع عليه، وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه، ولكل فريق حُججه وأدلته، وهي مبسطة في كتاب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين".

ذهب أبو العلاء فيها مذهب البصريين، لكنه لم يتحجَّ بحججهم، وإنما اعتسَد في الإدلاء برأيه على ما قدمه في مناقشة اشتقاق (الزَّبْرَج) من فعل مأخوذ من (الزَّبْرَجَد)، كما تقدم. فاستدل - من خلال ذلك - على أصلية المصدر وفرعية الفعل، وذلك أيضاً بأسلوب لطيف في المناقشة والإثبات.

تقدم في حوار أبي العلاء مع الشاعر، أنهم بنوا فعلاً (يُزْبِرَجُ) من (زَبْرَجَد)، ثم كان لهم من ذلك الفعل اسم هو (الزَّبْرَج). وهنا بدا له أن هذا القول قد يُوهم بأن الفعل هو الأصل الذي اشتق منه الاسم؛ إذ كان (الزَّبْرَج) مِنْ (يُزْبِرَجُ)، كما نص على ذلك.

(1) عبد الصبور شاهين. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: مكتبة الخانجي بالقاهرة. (د.ط.).

(د.ت.). ص: 339.

(2) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 235.

فأوضح أن الأصل هو (زَبْرَجْد) الذي بُنِيَ منه الفعل (يُزْبِرُجُ). وأن الأصل الواحد قد يكون له أكثر من فَرْع، ومثّل لذلك بالصفة الجارية على الفعل؛ كاسم الفاعل والصفة المشبهة..... إلخ. فأبَانَ أن مقولة (الصفة الجارية على الفعل) لا تعني أنها مُشْتَقَّةٌ منه، بل الأصل هو المصدر الذي تكون له فروع، يتقدم بعضها على بعض؛ كما يتقدم الفعل، من هذه الناحية، على الوصف الجاري مجراه. فالفعل فرع والوصف فرع آخر، وهكذا. ولتقريب الصورة إلى الأذهان، أقول: (الإكرامُ)، مثلاً، مصدرٌ، و(يُكْرِمُ) فَرْعٌ عليه، و(كَرِيمٌ) فرعٌ آخر، إلا أن الفعل مُقَدَّمٌ في الاشتقاق، من الاسم، على الوصف، وهكذا.

قال أبو العلاء: «فيقول [ابن القارح] خلد الله ألفاظه في ديوان الأدب كأنك زَعَمْتَ⁽¹⁾ أن فعلاً أخذ من الزَّبْرَجْد، ثم بني منه الزَّبْرُجُ، فقد لَزِمَكَ على هذا، أن تكون الأفعال قبل الأسماء. فيقول "ابن أحمر": لا يلزمي ذلك، لأني جَعَلْتُ زَبْرَجْدًا أصلاً، فيجوز أن يحدث منه فروع ليس حكمها كحكم الأصول. ألا ترى أنهم يقولون: إن الفعل مشتق من المصدر. فهذا أصل، ثم يقولون: الصفة الجارية على الفعل، يعنون الضاربَ والكريم وما كان نَحْوَهُما. فليس قولهم هذه المقالة، بدليل على أن الصفة مشتقة من الفعل، إذ كانت اسماً، ولمُدَّعٍ أن يقول: الفعل مشتق من المصدر فهو فرع عليه، والصفة فرع آخر؛ فيجوز أن يتقدم أحد الفرعين على صاحبه»⁽²⁾.

بهذه الطريقة الفنية أثار أبو العلاء مسألة الأصل والفرع بين المصدر والفعل، وبهذا اكتفي في إثبات رأيه فيها؛ كأنه كان يرى أنها مسألة بسيطة لم تكن تَسْتَلِزِمُ ذلك العناء الكبير في النقاش والجدال الطويلين بين علماء المدرستين. والله أعلم.

(1) الضمير في (زعمت) للشاعر عمرو بن أحمر الباهلي، لأن الحوار معه.

(2) الرسالة: ص: 246.

(2) تصغير (آل)، والعلاقة الصوتية بينه وبين (أهل)، انطلاقاً من قول "أبي الطيب المتنبي":

* أَذُمُّ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ أَهْيَلُهُ *

تناول أبو العلاء هذه المسألة في القسم الثاني من رسالة الغفران، الخاص بالرد على رسالة "ابن القارح". لذلك قال: «فأما ما ذكره من قول "أبي الطيب":

* أَذُمُّ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ أَهْيَلُهُ *

فقد كان الرجل مُولِعاً بالتصغير، لا يقنع من ذلك بِخُلُسَةِ الْمُغِيرِ»⁽¹⁾.

وَجَدَ أبو العلاء في ذكر "ابن القارح" قول المتنبي هذا، مادة ثرية استخرج منها فوائد مختلفة، وضعها بين أيدي تلاميذه.

بدأ بالإشارة إلى المناسبة التي قيل فيها، ثم عرض شيئاً مما يسمى بالأمالي اللغوية؛ فوقف عند كلمة (أهل)، مفصلاً القول في أصل المعنى الذي وُضعت له، مُبيناً كيف انتقلت في الاستعمال من الدلالة على الجمع إلى الواحد. وشرح ذلك كله بالأمثلة التوضيحية.

قال: «وأهْلٌ، كلمة أصل وضعها للجماعة؛ فيقال ارتحل أهل الدار، فيعلم السامع أن المتكلم لا يقصد واحداً بما قال، إلا أن هذه الكلمة قد استعملت للآحاد، فقل: فلان أهلُ الخير وأهلُ الإحسان..... وكأن هذه اللفظة، أصلها أن تكون للجمع، ثم نقلت إلى الواحد، كما أن صديقاً وأميراً ونحوهما، إنما وُضِعَ في الأصل للأفراد؛ ثم نُقِلَ إلى الجمع على سبيل التشبيه، وكذلك قولهم بنو فلان أخ لنا، ويُقال أهلٌ وأهْلَةٌ، وأهْلَاتٌ في الجمع، قال الشاعر:

فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ، يَدْعُونَ كَوَثَرًا»⁽²⁾

هذه فائدة لغوية ذات أهمية كبيرة، أحب أن يُزوّد بها تلاميذه وقراء الرسالة، قبل أن يطرق المسألة الصرفية المتضمنة في قول المتنبي المشار إليه.

(1) الرسالة. ص: 414.

(2) الرسالة: ص: 416، 417.

وذلك الشطر هو في الحقيقة شطر بيت من قصيدة دالية مدحية، لأبي الطيب، وتمامه:

أَدُمُّ إِلَى هَذَا الزَّمانِ أَهْيَلُهُ فَأَعْلَمُهُمْ فَدُمُّ وَأَحْزَمُهُمْ وَغَدُ⁽¹⁾.

إن المسألة التي طرحها أبو العلاء هنا، وأدلى فيها برأيه مخالفا رأي بعض النحويين، تكمن في قول الشاعر: (أَهْيَلُهُ) هكذا بتصغير اللفظ.

فأشار إلى ما كان يعتقد بعض النحويين من أن (أَهْيَلًا) تصغير (آل). وذكر أن الهاء في مذهب هؤلاء مُبدَلة من همزة؛ لذلك عادت عند تصغير اللفظ، لأن التصغير يَرُد الأشياء إلى أصولها، وشرَّح المسألة، في رأي مَنْ يذهب هذا المذهب كما أوضحه أبو العلاء، هو أن (آلًا) أصلها (أَهْلًا)؛ أُبدلت الهاء همزة فصارت الكلمة (أَلًا). فاجتمع في أولها همزتان، وذلك ثَقِيلٌ في كلامهم، فَتَحَفَّفُوا من ذلك الثِّقَل بجعل الهمزة الثانية أَلًا فصارت مَدَّة، وأُلْقِيت على الهمزة الأولى، فحصل من ذلك (آل). فإذا صُعِّر، عادت الهاء كما كانت في الأصل قبل الإبدال، فقيل (أَهْيَلٌ) كما هو الحال في بيت المتنبي.

لكن أبا العلاء له رأي مغاير لهذا المذهب، سأذكره بعد جولة قصيرة في بعض الكتب التي وردت فيها إشارة إلى مسألة الإبدال هذه.

إن أقدم كتاب - من الكتب التي بين يدي - وردت فيه الكلمتان (آل) و(أهل) هو كتاب "معاني القرآن" للأخفش؛ حيث تناول المؤلف هاتين الكلمتين بشيء من التفصيل. وذلك عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: "وَإِذْ نَحْنُكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُوكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ"⁽²⁾.

أشار "الأخفش" إلى استعمال (آل). ونصَّ على أنها تُسْتَعْمَل في الأساليب الصحيحة مضافة إلى اسم خاص؛ يعني العَلَم: سواء أكان للأشخاص، أم للبلدان والمواضع. ويفهم من أمثلته أنه يُسوي بين (آل) و(أهل) في المعنى.

(1) ديوان أبي الطيب المتنبي. شرح أبي البقاء العكبري. ضبطه وصححه ووضع فهارسه. مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. ص: 374.

(2) البقرة/ من الآية 49.

قال: «وأما (آل) فإنها تحسن إذا أضيفت إلى اسم خاص نحو: "أَتَيْتُ آلَ زَيْدٍ" و "أَهْلَ زَيْدٍ"، و "أَهْلَ مَكَّةَ"، و "آلَ مَكَّةَ"، و "أَهْلَ الْمَدِينَةِ"، و "آلَ الْمَدِينَةِ". ولو قلت: "أَتَيْتُ آلَ الرَّجُلِ" و "آلَ الْمَرْأَةِ" لم يحسن، ولكن: "أَتَيْتُ آلَ اللَّهِ" وهم زعموا أَهْلُ مَكَّةَ»^(١).

وذكر بعد ذلك أن أصل (آل) هو (أهل)؛ أبدلت الهمزة من الهاء، على نحو ما تقدم في شرح أبي العلاء لهذا الإبدال الذي نسيه إلى بعض النحويين، على حد قوله، دون ذكر لنحوي معين^(٢). ومثّل "الْأَخْفَشُ" للإبدال الحاصل في (أهل) بقولهم "هَيْهَاتَ" و "أَيْهَاتَ". قال: «وليس "آل" بالكثير في أسماء الأرضين وقد سمعنا مَنْ يقول ذلك. وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء مثل "هَيْهَاتَ" و "أَيْهَاتَ".»^(٣) أي أن الأصل هو هيهات، ومَنْ قال أَيْهَاتَ يكون قد أَبَدَلَ الهمزة من الهاء، كما في آل وأهل.

وتبعه "الزجاج" في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"؛ حيث ذهب إلى أن الهاء تبدل كثيرا من الهمزة في كلام العرب. واستدل على ذلك بكلمات كثيرة مما حصل فيه ذلك.

نص عند تفسيره "وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ"، من قوله جَلَّ وَعَلَا: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ»^(٤) قلت نصّ على أن الهاء من (مُهَيْمِنًا) مُبَدَّلَةٌ من الهمزة؛ فبعد أن أشار إلى معنى (وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) عند المفسرين وأهل اللغة، بأنه (شاهداً عليه) أو (رقيباً عليه) أو (مؤتمناً عليه)، ذكر أن الهاء أبدلت من الهمزة. قال: «وقال بعضهم: مُهَيْمِنٌ في معنى مُؤْتَمِّنٌ إلا أن الهاء بدل من الهمزة. والأصل مُؤْتَمِّنًا عليه كما قالوا هَرَقْتُ الْمَاءَ، وَأَرَقْتُ الْمَاءَ، وكما قالوا: إِيَّاكَ وَهَيَّاكَ، وهذا قول "أبي العباس محمد بن يزيد"، وهو على مذهب العربية حَسَنٌ وموافق لبعض ما جاء في التفسير، لأن معناه مُؤْتَمِّنٌ»^(٥).

(١) الأخفش. معاني القرآن: ج: ١. ص: 265.

(٢) انظر ص: 360 من هذا البحث.

(٣) الأخفش. للمصدر السابق: ج: ١. ص: 265.

(٤) المائدة/ من الآية 48.

(٥) الزجاج. معاني القرآن وإعرابه: ج: 2. ص: 197.

بهذا صرح "الزمخشري" أيضا في تفسيره، عندما عرض لمعنى (المهيمن) من قوله عز وجل: «هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ»⁽¹⁾ قال: «و(المُهَيْمِنُ) الرَّقِيبُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ الْحَافِظُ لَهُ مُفْعِلٌ مِنَ الْأَمْنِ إِلَّا أَنْ هَمَزَتْهُ قَلِبَتْ هَاءٌ»⁽²⁾.

فإذا تأملنا هذه الآراء والأقوال، نحظنا أن "الأخفش" صرح بإبدال الهمزة من الهاء؛ ف(آل) كانت في نظره (أهلاً)، وبالإبدال صارت (ألاً) قبل أن تستقر على (آل).

وصرّح "الزجاج" و"الزمخشري"، من بعده بإبدال الهاء من الهمزة، كما في (مُهَيْمِن) التي أصلها عندهما (مُؤَيِّمِن).

وليس هذا الخلاف بالغ الأثر؛ ما دام لا ينفي أحد الرايين الآخر، بل يؤكد أن العرب كانت تبدل أحد الحرفين من الآخر في ألفاظ كثيرة.

إن إجماع هؤلاء المفسرين الثلاثة على إبدال الهاء من الهمزة، أو العكس في القرآن الكريم، لدليل قاطع على أن العرب كانوا يفعلون ذلك في كلامهم قبل نزول القرآن الكريم. يؤكد هذا ويثبتته، ما صرح به "ابن الأنباري" في جوابه عن رأي الكوفيين في قول الشاعر:

* لَهْنَكِ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ *

حيث ذهبوا إلى زيادة اللام والهاء في (لَهْنَكِ)، على أن أصلها (إِنَّكَ) حُذِفَتِ الهمزة لكثرة الاستعمال. فأنكر عليهم "ابن الأنباري" ذلك، ونفى على أن الهاء في المذهب البصري الذي تَكَلَّمَ باسمه ليست زائدة، إنما هي بدل من الهمزة. وأصل الكلمة على هذا (لِإِنَّكَ). قال: «..... قُلْنَا: وَلَا نُسَلِّمُ أَنْ الْهَاءَ فِي (لَهْنَكِ) زائدة، وإنما هي مبدلة من أَلِفٍ إِنْ؛ فَإِنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، يَقَالُ: هَرَقْتُ الْمَاءَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَرَقْتُ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَرَخْتُ، وَهَنْزْتُ الثَّوْبَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْزْتُ، وَهَبَرَيْتُ،

(1) الحشر / 23.

(2) الزمخشري. الكشاف: ج: 4. ص: 87.

والأصل فيه إِبْرِيَّةٌ وهو الحزاز في الرأس، وَهَرَدْتُ والأصل أَرَدْتُ، وَهَيَّاكَ، والأصل إِيَّاكَ، وقد قرأ بعض القراء: (هَيَّاكَ نَعْبُدُ) وقال الشاعر:

فَهَيَّاكَ والأمر الذي إن توسَّعتْ
مَوارِدُهُ ضاقتْ عليك المصادرُ
..... أرَادَ إِيَّاكَ»⁽¹⁾.

وظلَّ هذا الرأي مع المتأخرين من النحاة الذين نقلوه في كتبهم بأمانة عن المتقدمين. حكى "أبو الطيب اللغوي" عن "الأصمعي" قول العرب⁽²⁾: هَيْرٌ وَهَيْرٌ وَإِيرٌ وَأَيْرٌ. وكذلك قولهم للقشور التي في أصول الشَّعْرِ: إِبْرِيَّةٌ وَهَبْرِيَّةٌ. وكذلك قولهم: أَرَقْتُ المَاءَ وَهَرَقْتُهُ، فهو ماءٌ مُراقٌ. وأنشد عنه هذا البيت دون نسبة:

وإِنَّا لأيسَارٌ إِذَا هَبَّتِ الصَّبَا
وإِنَّا لأيسَارٌ إِذَا الإِيرُ هَبَّتِ⁽³⁾.

وحكى "ابن جني" رأي "قطرب" و"أبي علي"، بشيء من التفصيل والزيادة في البيان. فذكر أن الهاء تبدل من الهمزة الأصلية كما تبدل من الهمزة الزائدة.

أما إبدالها من الأصلية، فمَثَّلَ له بقولهم (هَيَّاكَ)، يريدون (إِيَّاكَ)، وقد تقدم هذا المثال عند غيره، وحكى عن قطرب أن بعض العرب يقول (إِيَّاكَ) بفتح الهمزة. ثم يُبدل منها هاءٌ مفتوحةٌ فيقول (هَيَّاكَ). ونَسَبَ إليه أن هذه لغة الطائيين الذين يقولون: (هِنْ فَعَلَ فَعَلْتُ) يريدون (إِنْ). ونقل عنه أنه قُرِئَ: (طَهْ مَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى) بتسكين الهاء؛ على إرادة طأ الأرض بِقَدَمَيْكَ جميعاً، يعني في الصلاة. وتفسير ذلك على ما ذكره "ابن جني" أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع إحدى رجله في صلاته؛ أي يضع إحداها على

(1) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 1. ص: 214.

(2) انظر أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي. (ت 351 هـ). الإبدال: تحقيق. عز الدين التنوخي.

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. (د. ط) سنة 1961م. ج: 2. ص: 568، 569.

(3) الإِيرُ: «إِيرٌ ولغة أخرى أَيْرٌ مفتوحة الألف، وأَيْرٌ. كذلك من أسماء الصَّبا، وقبل الشمال، وقبل التي بين الصَّبا والشَّمال.... والإِيرُ: ريح الجنوب. والإِيرُ معروف، وجمعه أَيْرٌ وأَيُورٌ. ورجل أَيْرِيٌّ: عظيم الذكر». (ابن منظور. لسان العرب: مادة: أير).

الأخرى في حال السجود، فجاءت الآية أمرًا إياه بوضعهما الاثنتين على الأرض. والله أعلم.

وعلى هذا فالهاء من (طه) بدل من همزة (طأ).

أما إبدالها من الهمزة الزائدة، فَمَثَلُ له بقول العرب في (أَرَقْتُ) (هَرَقْتُ)، وفي (أَرَحْتُ) (هَرَحْتُها)، وصرَّح أنه قرأ هذا على "أبي علي الفارسي" عن "قُطْرُب" (1).

فإذا وصلنا إلى العصر الحديث وجدنا الدكتور "إبراهيم أنيس" يتحدث عن شيء من هذا في كتابه "في اللهجات العربية"، حيث أورد مجموعة كلمات مما عدّه العلماء من المترادفات، تبدو بينها علاقةٌ صوتيةٌ، تتمثل في إبدال الهاء من الهمزة نحو: قولهم: هَبَلْتُ السَّمَاءَ القَوْمَ بمعنى مَطَرْتُهُمْ مطرًا متتابعًا. أَلَبْتُ السَّمَاءَ بمعنى دام مطرها. ومثل هذا قولهم: أَرَزَّ وَهَزَّ، وَيَأْشُ وَيَهْشُ، وَأَرَاقَ وَهَرَاقَ، وَبَدَحَهُ بِأَمْرٍ وَبَدَأَهُ بِهِ (2).

والجدير بالملاحظة هنا، أن الدكتور "إبراهيم أنيس" اكتفى بعرض هذه الكلمات. وقد قابل بين كل كلمتين تشتركان في المعنى وفي جنس الحروف وعدَّتْهما، إلا ما كان من اشتغال إحداها على الهمزة والأخرى على الهاء، دالًا الإشارة إلى إبدال إحداها من الأخرى. لكن الدارس المتخصص الذي قد عرف أقوال العلماء الآنفه الذكر، يُلحِظُ هذا ويفهم أن المؤلف يشير إلى اختلاف اللهجات العربية؛ كأن يقول أفراد قبيلة معينة، مثلاً، هَبَلْتُ السَّمَاءَ القَوْمَ ويقول غيرهم أَلَبْتُ، وهكذا. وليس هذا بعيد عما نحن فيه من إبدال الهمزة من الهاء في كلام العرب؛ على نحو ما صرح به "الأحفش" في (آل) و(أهل)، إلا أن العلماء حين أشاروا إلى الإبدال بين هذين الحرفين لم يذكروا أنه ناشئ عن اختلاف اللهجات العربية. بل أوردوا ذلك على أنه مما كثر في كلامهم، إلا "ابن جني" فقد عزا هذه اللغة إلى قبيلة طيء، كما تقدم.

(1) انظر ابن جني، سر صناعة الإعراب: ج: 2، ص: 551-554.

(2) انظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: 4، (د.ت.)، ص: 184،

بعد هذه الجولة السريعة في كتب علماء اللغة، بحثًا عن حقيقة تصغير (آل)، وعلاقته
(أَهْيَل) عند بعض النحويين، لنا أن نسأل، هل كان أبو العلاء على رأي مَنْ ذهب إلى
تصغير (آل) على (أَهْيَل) أم كان له رأي مخالف؟

والحقيقة أنه ذكر أن من النحويين من أجاز تصغيره على (أَوِيل) و(أَهْيَل)، وخطأه في
الثاني؛ لأنه أنكر أن تكون الهاء أصلًا أبدل منها همزة، على نحو ما عرفنا في أقوال العلماء
السالفة، ثم استثقلت مدّة فوق همزة الأولى، لذلك عادت الهاء في التصغير. أنكر
هذا كله لأنه لا يعدّو في نظره أن يكون مجرد افتراض لا تملك الدليل على صحته. لذلك
قال بعد أن فرغ من شرح هذا المذهب: «ومثل هذا لا يثبت»⁽¹⁾.

والصواب - في نظره - أن يُصَغَّر (آل) على (أَوِيل)؛ وتفسير ذلك في رأيه، أن الألف
التي هي عبارة عن مدّة فوق الألف الأولى أصلية، ذلك لأن الاسم هو من آل يؤول مثل قال
يقول. وعند التصغير تعود الألف الثانية (المدّة) واوًا؛ لأن أصلها واو، والتصغير يرد الأشياء
إلى أصولها. فيكون (أَوِيلًا). إلى هذا أشار أبو العلاء بقوله: «والأشبه أن يكون آل الرجل
مأخوذًا من آل يؤول، إذا رجع، كأنهم يربعون إليه أو يرجعون إليهم»⁽²⁾.

لكن يجب ألا يفهم من هذا أنه ينكر أقوال النحويين في إبدال الهمزة من الهاء، أو
العكس. فإنه لم يذكر هذا، وليس في كلامه ما يشير إليه، بل لم يزد على الإدلاء برأيه في
تصغير (آل)، بناءً على أصل اشتقاقه. وهو في نظري رأي حسنٌ شديد موافق لمذهب
العرب في كلامها. والأخذ به أيسرُ من الأخذ برأي غيره الذي يجيز (أَهْيَلًا)، فيلجئه ذلك
إلى عناء كبير في التقدير والشرح والتفسير، لشيء هو في الواقع بعيد، وغيره أولى منه وأحقّ.
وذلك في الحقيقة مذهب بصري، على ما يفهم من تصريح "ابن الأنباري" في الرد على
الكوفيين، بخصوص زيادة الهاء من (لَهَيْتُكَ) في شطر البيت الذي أشرت إليه في الصفحات
السابقة⁽³⁾.

(1) الرسالة: ص: 417.

(2) الرسالة: ص: 417.

(3) انظر ص: 362 من هذا البحث.

وبعد، أقول إن النتيجة التي خلص إليها البحث في هذه المسألة، هي أن إبدال الهاء همزة بناءً على ما علمنا من كتب اللغة والتفسير أمر ثابت بالحجة والدليل، لا يقبل النفي أو الإنكار، فقد ورد في ألفاظ كثيرة من كلام العرب، كما مرّ. لكن بالنسبة إلى (آل) و(أهل)، يبدو الأمر غير ذلك، خصوصاً بعدما عرفنا رأي أبي العلاء في المسألة.

على أن هذا الإبدال ليس قياسياً، فلا يصح أن يقال بإبدال الهمزة من الهاء كيفما اتَّفَق؛ بل ينبغي أن نجعل ذلك مقصوراً على الكلمات التي اتَّفَق العلماء على أن العرب أحدثت فيها إبدال الهاء همزة.

والآن فإذا كان (أَوَيْل) هو مُصَغَّرُ (آل). فما وجهُ (أَهَيْل)؟ أقول الراجح عندي أنهما لفظان مستقلان؛ ليس أحدهما أصلاً للآخر. ولو كان (أهل) غَيْرَهُ الإبدال، لكان أسبق من (آل)، ولكانت العَلَبَةُ له في الاستعمال. ولو كان ذلك واقعاً لحدثنا عنه مصادر اللغة، وعَدَمُهُ دليل على أنه مجرد افتراض.

وعليه فالأجدر، أن نقول إن (أَوَيْلًا) هو تصغير (آل)، و(أَهَيْلًا) هو تصغير (أهل). وإن كلاً من اللفظين قائم بذاته لا علاقة له بالآخر. وقد ذكرت كل ما ذكرت بالتفاصيل التي أوردت، كي لا يكون حجة في يد من يعترض على هذه النتيجة. والله أعلم.

ورعاً يمكن أن يوضع اللفظان في باب اختلاف اللهجات العربية؛ كأن يقال في قبيلة (آل)، ويُقال في غيرها (أهل)، فمثل هذا كثير في العربية. من ذلك ما حكاه "ابن جني" من أن رَجُلَيْنِ من قبيلتين مختلفتين اختلفا؛ قال أحدهما (الصَّقَرُ) بالصاد، وقال الآخر (السَّقَرُ) بالسين. فاحتكما إلى آخر من قبيلة ثالثة. فقال: نحن نقول الزقَر بالزاي⁽¹⁾.

(1) انظر ابن جني. الخصائص: ج: 1. ص: 374.

المبحث الثاني

أربع مسائل خلافية، ناقشها أبو العلاء وأدلى فيها برأيه.

(1) اشتقاق إنسان ووزنه.

تشبه هذه المسألة كثيرا من المسائل التي تقدمت شَبَّها كبيرا، من حيث الطرح، إلا أن الموضوع مختلف. وهذا يؤكد ما ذكرته عندما أشرتُ إلى طريقة أبي العلاء في تناول المشكلات اللغوية وطرحها، في رسالة الغفران فقد أشرت إلى أن حل المسائل اللغوية المشكلة التي عالجها في غفرانه، لم تأت عَرَضاً في نص الرسالة، كما يتبادر إلى أذهان كثير من القراء المستعجلين. بل إنه يَقْتَضِ تلك المسائل اقتناصاً؛ فتراها إذا أراد إثارة مسألة ما ليبدلي فيها برأي، أو ليسجل مأخذ على بعض النحويين، أو تخطيء بعض الشعراء، أحيانا، يوجه سياق النص كله الوجهة التي تُفْضِي حَتْمًا إلى إثارة المسألة اللغوية المشكلة.

كل ذلك بحذق فني كبير، ومهارة أدبية عالية، لا يشعر معهما القارئ بتكلف في طرح المسألة، ويُحيل إليه أنها وردت عفواً في النص دون قَصْدٍ.

إن المسألة المطروحة للبحث هنا، هي واحدة مما عرف بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وليس هَذَا في الآن إعادة بحثها من جديد، لأنها قد درست من طرف نخبة المدرستين دراسة شاملة دقيقة مفصلة.

لذلك سأتناولها من زاوية نظر أبي العلاء، في ضوء آراء النحويين وأقوالهم. وإن كان أبو العلاء لم يضيف شيئاً جديداً، لأنه لم يَزِدْ على شرح ما قيل. لكن مناقشته للمسألة على النحو الذي تمت به لا تخلو من فائدة؛ لما لها من أهمية في معرفة مذهبه في درس اللغة والنحو، في رسالة الغفران.

إذا كانت المسائل التي سبق بحثها، قد كانت في محاوراته للشعراء الجاهلين والإسلاميين، فإن هذه متميزة بعض الشيء؛ لأنه طرحها في حوار أجراه مع أبينا " آدم " عليه السلام، حين لقيه في الجنة بعد أن عاد إليها من جولته التي قام بها في الجحيم، واستوفى حاجته عند الشعراء الذين قابلهم هناك.

وقد أثارها في سياق تحقيق نسبة بيتين، يُرويان "لآدم"؛ وقد اتخذ من هذا مطية لبُلوغ غايته الأساس المتمثلة في أصل اشتقاق كلمة (إنسان)، ووزنه. لذلك سارع، في أثناء الحوار، إلى جعل "آدم" ينفي نسبة البيتين إليه، فيرد عليه بأنه يمكن أن يكون قَالَهُمَا ثم نَسِيَ؛ ليجد سَعَةً من القول يَصِف فيها "آدم" عليه السلام بالنسيان، وأنه سُمِّيَ إنساناً لِنِسْيَانِهِ. وهذا هو لبُّ المسألة.

قال أبو العلاء: «.....» فَيَلْقَى آدَمَ، عليه السلام، في الطريق، فيقول: يا أبانا صلى الله عليك، قد رُوِيَ لَنَا عَنْكَ شَعْرٌ مِنْهُ قَوْلُكَ:

نَحْنُ بَنُو الْأَرْضِ وَسُكَّانُهَا مِنْهَا خَلَقْنَا وَإِلَيْهَا نَعُودُ.
وَالسَّعْدُ لَا يَبْقَى لِأَصْحَابِهِ وَالتَّخَسُّرُ تَحْوُهُ لِيَالِي السَّعُودِ.

فيقول: إن هذا القول حقٌّ، وما نَطَقَهُ إلا بعض الحكماء، ولكنني لم أَسْمَعْ به حتى الساعة.

فيقول- وَفَرَّ اللَّهُ قِسْمَهُ فِي الثَّوَابِ:- فَلَعَلَّكَ يَا أَبَانَا قُلْتَهُ ثُمَّ نَسِيتَ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ النسيان مُتَسَرِّعٌ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ شَهِيدًا، لِمَا لَمْ يَكُنْ، الْآيَةُ الْمُثَلُّوَةُ فِي فِرْقَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْنِي لَهُ عَزْمًا"⁽¹⁾.

هكذا بدأ الحوار مع "آدم" عليه السلام، ونقَى في النهاية بالحجة المقنعة- انطلاقاً من معنى البيتين- نِسْبَتَهُمَا إِلَيْهِ، وَاصْفَاءَ مَنْ رَوَاهُمَا "لآدم" بالكذب⁽²⁾.

أما المسألة الصرفية، المشار إليها، فقد عرض فيها الخلاف بين المدرستين، وذكر رأي العلماء، بإسقاط أقوال كل فريق في الاحتجاج لمذهبه. كل ذلك قبل أن يؤلف "ابن الأنباري" كتابه في مسائل الخلاف المشهورة، بأكثر من قرن من الزمان⁽³⁾.

(1) الرسالة. ص: 360. والآية من سورة طه/ 115.

(2) انظر الرسالة: ص: 361، 362.

(3) ألف أبو العلاء رسالة الغفران، على أرجح تقدير حوالي سنة 422 هـ. (انظر ص: 19 من هذا البحث. وذلك قبل مولد ابن الأنباري (513 هـ) بنحو قرن من الزمان.

بدأ بِعَرَضِ مذهب علماء المدرسة الكوفية، وشرح حججهم بدقة وتفصيل، بطريقته تدل على اطلاع ودراية تامة برأي هؤلاء وأقوالهم، وزاد على حججهم ما يقوى مذهبهم، كل ذلك دون ذكرهم أو لإشارة إليهم، لكن القارئ يفهم ذلك بمقابلة ما قاله أبو العلاء على ما جاء بعد ذلك في كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري". قال: «وقد زعم بعض العلماء أنك إنما سُميت إنساناً لَنسيانك، واحتج لذلك بقولهم في التصغير: أُنْسِيَانٌ، وفي الجمع: أَنَاسِيٌّ، وقد رُوِيَ أن الإنسان من النسيان عن "ابن عباس". وقال "الطائي":

لَا تُنْسِيَنَّ تِلْكَ الْعُهُودَ وَإِنَّمَا
سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسٌ.

وقرأ بعضهم: "ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ" بكسر السين، يريد الناسي⁽¹⁾، فحذف الياء، كما حذف في قوله: "سواء العاكفُ فيه والباد"⁽²⁾.

وهذا أمرٌ يَلَفْتُ انتباه القارئ المتأن، ويستوقفه ويدعوه إلى الملاحظة. فإن الذي يقرأ قول أبي العلاء هذا، يحس ميله إلى الرأي الكوفي. على أن هذه فكرة ستتضح أكثر وتبلور من خلال استعراض أبي العلاء لحجج الفريقين وشرحها، لذلك سأعود إليها في الموضع المناسب.

إن الذي يقرأ ما حكاه أبو العلاء عن مذهب الكوفيين في هذه المسألة، يدرك أنه كان مطلعاً، حقيقة، على أقوالهم وحججهم، وأنه لم يَحْكُ عنهم إل حقاً. ومصدق ذلك ما جاء في الكتب التي تناولت مسائل الخلاف بين المدرستين.

حكى "ابن الأنباري" حين عرض هذه المسألة، أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (إنساناً) مشتق من النسيان. واستدلوا على ذلك بقول العرب في التصغير (أُنْسِيَانٌ)، وفي الجمع (أَنَاسِيٌّ)، أي أن عودة الياء في صيغتي التصغير والجمع دليل على أن أصل إنسانٍ إنْسِيَانٌ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. وكل ما في الأمر أن (إنْسِيَانًا)، لما كَثُرَ في كلامهم حذفوا منه الياء. والحذف فيما يكثر دَوْرَانُهُ على ألسنتهم كثير، وعلى هذا تكون الهمزة في

(1) مضى بحث هذه المسألة في الفصل الرابع من الباب الأول. انظر ص: 315 من هذا البحث.

(2) الرسالة: ص: 360، 361.

أول (إِنْسَان) زائدة عندهم، ووزنه (إِفْعَان)⁽¹⁾؛ حذفت منه اللام لحذف الياء التي تقابلها في (إِنْسِيَان).

بعد أن فرغ أبو العلاء من عرض رأي الكوفيين وبسط أدلتهم في الاحتجاج لصحة مذهبهم كما تقدم، انتقل إلى ذكر رأي البصريين وعرض أدلتهم. وهي في مجملها ردٌّ على الكوفيين وتفنيدٌ لآرائهم وإبطال لها.

قال: «فأما البصريون فيعتقدون أن الإنسان من الأُنْس، وأن قولهم في التصغير أُنْسِيَان، شاذٌّ، وقولهم في الجمع: أناسِي، أصله أناسِينُ، فأُبدِلت الياء من النون»⁽²⁾.

و تجدر الإشارة إلى أن أبا العلاء كان ثقةً أمينًا، فيما نقله إلينا من أدلة البصريين؛ إذ اكتفى بعرضها مفصلة، لم ينقص منها شيئًا ولم يزد عليه.

فإذا عدنا إلى أشهر كتب البصريين، ومَن تبعهم من المتأخرين عرفنا مقدار صدق أبي العلاء، فيما حكاه عنهم.

فهذا "سيبويه" إمام البصريين في اللغة والنحو، وزعيمهم ينص على أنه قد ورد في كلام العرب كثير من الشذوذ في التصغير، وذكر كلمات كثيرة جاءت في كلامهم محقرةً على غير بناء مُكَبَّرَها، شذوذًا عن القياس المطرد في تصغير الأسماء. وصرَّح من ذلك بكلمة (إنسان)، التي صغروها على (أُنْسِيَان)، كما صغروا (لَيْلَة) على (لَيْلِيَة)، و(رَجُل) على (رُؤْيَجِل)، فزادوا الياء في الأول والثاني؛ كأنهم توهموا أنهم صغروا (إِنْسِيَان) و(لَيْلَاَة)، وزادوا الواو في الثالث، فتوهموا أنهم صغروا (راجلاً) فقلبوا الألف واوًا.

قال "سيبويه": «ومما يُحَقَّر على غير بناء مُكَبَّرَه المستعمل في الكلام إنسانٌ، تقول: أُنْسِيَانٌ.... كأنهم حقروا إِنْسِيَانٌ.... و مثل ذلك، ليلة تقول: لَيْلِيَة،.... و رَجُل: رُؤْيَجِل، ونحو هذا»⁽³⁾.

(1) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 809-811.

(2) الرسالة: ص: 361.

(3) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 486.

يبدو كلام "سيويه" معقولا جدا إذا نظرنا إليه من زاوية القياس المتبع في درس اللغة. فكلمة (إِنْسَان)، كان ينبغي أن تصغر على (أُنَيْسِيْن)؛ طبقا للقياس الشائع في العربية؛ لأن الاسم الثلاثي الذي في آخره ألف ونون زائدتان جرى تصغيره على (فُعَيْلِيْن)، نحو (سُرَيْحِيْن)⁽¹⁾ في تصغير سِرْحَان.

أما قولهم: (أُنَيْسِيَان)، فشاذ لأنه ليس جاريا على بناء مكبره، أي أن الياء الثانية التي قبل الألف زائدة على غير قياس⁽²⁾. لذلك نص "سيويه" على أن (أُنَيْسِيَان)، كأنه تصغير (إِنْسِيَان) الذي عده الكوفيون أصلاً (إِنْسَان)، لكن "سيويه" كان دقيقا جدا في عبارته: (ومما يُحَقَّرُ على غير بناء مُكَبَّرَه المستعمل في الكلام). فالمستعمل حقيقة هو إنسان لا (إنسيان) الذي وإن كان أصلاً، إلا أنه ليس مستعملاً. والذي ينبغي أن يُصَغَّرَ، في نظر "سيويه"، هو المستعمل فعلاً في الكلام، لا المترك إن صحَّ ذلك الزعم.

ومثل "سيويه" "أبو العباس المبرد"، في "المقتضب" الذي أشار إلى كلمات كثيرة ورد تصغيرها مخالفا لصيغها المكبرة؛ من بينها كلمة (أُنَيْسِيَان)⁽³⁾. وذهب إلى أن إنسان على وزن (فِعْلَان)، وهو مشتق من الأُنْس بخلاف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من النِّسِيَان.

لكن "ابن الأنباري" قد نص في كتابه "الإنصاف" على أن مذهب البصريين في اشتقاق (إنسان) مأخوذ من الإنْسِرَاء الذي فيه معنى الظهور، نقيض الجن الذي فيه معنى الاجتنان والاستتار. وأن معنى آنستُ الشيء: أبصرته. واستشهد لذلك بقول الله تعالى: "آنس من جانب الطُّورِ نَارًا"، بمعنى أبصر نارا. وأشار في الأخير إلى أنه يجوز أن يكون مشتقا من الأُنْس، وأن الألف والنون في آخره زائدتان، وأن الهمزة في أوله أصلية، لذلك كان وزنه (فِعْلَانًا)⁽⁴⁾.

(1) انظر سيويه. الكتاب: ج: 3. ص: 424.

(2) انظر الرضي. شرح شافية ابن الحاجب: ج: 1. ص: 274.

(3) انظر المبرد. المقتضب: ج: 2. ص: 278.

(4) انظر ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف: ج: 2. ص: 811.

وأما ما ذكره أبو العلاء في ردّ البصريين على الكوفيين، من أن أناسي جمع (إنسان)، أصله أناسين. وأن الياء الثانية من أناسي مبدلة من نون أناسين، فلم أعثر عليه، لا في الكتاب ولا في المقتضب. ولكن وجدت " ابن سيده "، في المخصص يشير إلى هذا الزعم ويردّه. قال: «... ولا تكون نون أناسين هذه بدلاً من ياء أناسي..... وليس أناسين مما لامه حرف علة وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضجعان وضباعين وسرحان وسراحين»⁽¹⁾. فهذا القول أيسر من الأول وأحسن منه، وهو جدير أن يؤخذ به، لبساطته وخلوه من التكلف في التأويل.

على هذا النحو، عُولجت المسألة من طرف علماء المدرستين، البصرية، والكوفية، وكانت محل خلاف وجدال كبيرين. وقد كان أبو العلاء موفقاً في طرحها وعرض أدلة الفريقين فيها، كما رأينا. وليس من واجب البحث تتبع كل ما قيل فيها، فلمن شاء ذلك أن يعود إليه في مظانه. وإنما اكتفيت هنا بما يحقق أهداف البحث. إن الذي يُعِيننا أكثر هو معرفة رأي أبي العلاء وتحديد موقفه من المسألة، على هامش ذلك الجدال الذي دارت رحاه بين العلماء قبله، لأن طرحه للمسألة واستعراضه أدلة العلماء وحججهم يُتيح للقارئ التّبيه أن يلمح انحيازه إلى أحد المذهبين بسهولة ويُسرّ.

على أنني أَلْمَعْتُ في إحدى الصفحات السابقة إلى أن الذي يقرأ كلام أبي العلاء يُحسُّ ميله إلى الرأي الكوفي، أعود الآن إلى هذه الفكرة، لتوضيحها أكثر. فأقول: من خلال طرحه للمسألة وتوجيهه الكلام فيها، ندرك بوضوح أنه كان متحمساً إلى رأي الكوفيين، جاريّاً على مذهبهم؛ يدل على ذلك أنه لم يكتف بعرض حججهم في الاستدلال على صحة ما ذهبوا إليه من اشتقاق (الإنسان) من (النسيان)، بل زاد من الأدلة لدعم رأيهم وتقوية مذهبهم ما لم يذكروه هم أنفسهم. يتجلى هذا في تلك الأدلة الثلاثة التي ختم بها عرضه لحجج الكوفيين:

(1) ابن سيده. أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسي (ت 458 هـ). المخصص: تحقيق. لجنة التراث العربي بدار الآفاق الجديدة. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1. باب خلق الإنسان.

- أولها، ما حكاه عن "ابن عباس" رضي الله عنه، من أن الإنسان من النسيان.

- ثانيها، استدلاله ببيت أبي تمام المذكور⁽¹⁾.

- ثالثها قراءة (الناس) في الآية المذكورة (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) بكسر السين؛ على إرادة الياء (الناسي). وقد عاجلت هذه المسألة في موضعها من الباب الأول⁽²⁾؛ فذكرت، حينئذ، أن بعض المفسرين ذهب إلى أن مَنْ قرأ (الناس) بكسر السين أراد (الناسي)؛ وهو "أدم" عليه السلام، لقوله تعالى: "وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا"⁽³⁾.

وقد صرح في النهاية باختياره رأي الكوفيين، وتفضيله على رأي البصريين، فقال: «..... والقول الأول أحسن»⁽⁴⁾ يعني رأي الكوفيين الذي بدأ به.

والآن نتساءل، ما تفسير انحياز أبي العلاء إلى مذهب الكوفيين وانتصاره لرأيهم؟ أقول في الإجابة عن هذا السؤال: لقد عرفنا في كثير من المسائل المتقدمة أنه كان كثير الأخذ بالمسموع من كلام العرب، بشرط واحد أن يكون ذلك من الفصيح. وتصغير (إنسان) على (أُنَيْسِيَّان) هو الذي كان شائعاً على ألسنة العرب الفصحاء؛ بحيث لم يسمع معه قط (أُنَيْسِيْن)، الذي ينتضيه القياس المطرد في تصغير الأسماء.

لذلك فضا رأي الكوفيين المستند إلى السماع، على رأي البصريين القائم على القياس. وكأنه يقول للدارسين خذوا من اللغة ما صَحَّ سَماعه عن العرب الفصحاء، ودَعُوا غيره؛ لأن العربية لغتهم، وما علينا إلا أن نحاكهم في كلامهم، الذي ثَبَّتْ نسبته إليهم، في عصور الفصاحة العربية. وأن القياس والتقدير والتأويل ينبغي تركه إلى وقت الحاجة إليه؛ حين يكون لابد منه في تخريج مسألة عوبصة في اللغة، والله أعلم.

(1) انظر ص: 370 من هذا البحث.

(2) انظر ص: 315 من هذا البحث.

(3) طه/ 115.

(4) الرسالة: ص: 361.

(2) وزن إوزة وما فيه من خلاف.

تقدمت الإشارة في آخر مسألة من الباب الأول إلى ما كان من عقد أبي العلاء مجلساً، في جنته المتخيلة في رسالة الغفران، للنهر والطرب والعلم والأدب. جمع فيه كثيراً من القيان والأدباء والعلماء. وأشارت إلى ما أحراه في ذلك البحر اللاهني من حوارات أدبية، ومساحلات لغوية.

اختار أبو العلاء اثنين من علماء البصرة المتقدمين، العارفين بأسرار العربية ودقائقها، وهما "عبد الملك بن قريب الأصمعي" و"أبو عثمان المازني"⁽¹⁾ فأجرى بينهما مناظرة لغوية شيقة في مسألة صرفية تتعلق بوزن (إوزة).

وقد أدار المناظرة بينهما بأسلوب فني مسرحي مثير، لا يشعر معه القارئ أنه مقبل على مناقشة مسألة من مسائل التصريف الجافة.

فتح المناظرة بين العالمين على بداية فيها من العُنف اللفظي ما وصل بهما إلى حدّ السباب والمشاqqة. حيث جعل "المازني" يسأل "الأصمعي" عن وزن (إوزة)⁽²⁾. فوجد الأصمعي في سؤال "المازني" ما يغمزه، وعدة تعريضاً به؛ إذ رأى فيه تلميحاً إلى جهله بالمسألة على بساطتها. فردّ عليه بما يشير إلى أنه من تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم، إلا أنه تلميذ عاق جاحد لفضل أستاذه. وقد أجرى أبو العلاء ذلك كله على النحو الآتي:

«.... فإذا تكررت بينهم قال "أبو عثمان المازني" لـ "عبد الملك بن قريب الأصمعي": يا أبا سعيد، ما وزن إوزة؟ فيقول "الأصمعي": ألي تُعرَضُ بهذا يا فُصَّلُ⁽³⁾، وطلما جئت مجلسي بالبصرة، وأنت لا يرفع بك رأس؟»

(1) هما من علماء البصرة المتقدمين، كانا من أعلم الناس بالنحو ورواية اللغة. توفي الأول منهما سنة 217 هـ، بالبصرة عن 91 سنة. وتوفي الثاني سنة 247 هـ. (انظر ابن الأنباري: نزهة الألباب في طبقات الأدباء: ص: 123، 187).

(2) ورد ذكرها في وصف المأدبة التي أقامها أبو العلاء لعلماء والأدباء في جنته المتخيلة في رسالة الغفران. (انظر الرسالة: ص: 283).

(3) الفُصَّلُ: من أسماء العقرب. (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة: فصل).

ثم يفتقر موقف الأصمعي قليلاً بعد شدة وتلين، فيصطبغُ الحوار بينهما بلون المناظرة العلمية الهادئة، فيجيبُ عن السؤال كما أراد أبو العلاء، انطلاقاً من ظاهر اللفظ؛ دون لجوءٍ إلى قياس، ودون غوص في التقدير والتأويل، فيقول: «وَزَنَ إِرْزَّةٌ فِي الْمَوْجُودِ إِفْعَلَةٌ [قوله: في الموجود يعني على الصورة التي هي عليها دون تقدير أصل]، ووَزَنَها في الأصل إِفْعَلَةٌ»⁽¹⁾.

قوله في الأصل يعني على افتراض أصل لها، أصابه تغيير بإحدى طرق التغيير حتى استقرت الكلمة على هذه الصورة النهائية المتداولة في اللغة. فإن قال قائل: كيف يكون وزنها إِفْعَلَةٌ؟ فالجواب، لأن إِرْزَّةً حصل فيها تغيير بالإدغام. وهو لا يؤثر في الميزان الصرفي، فتوزن الكلمة حسب الأصل الذي كانت عليه قبل الإدغام⁽²⁾. وأصلها بناءً على هذا الوزن (إِفْعَلَةٌ) هو إِرْزَزَّة، بوزن إِفْعَلَةٌ، لكنها لم تبق على هذه الصورة؛ فأدغمَ المثان، أعني الزاين. حيث نقلت حركة الزاي الأولى إلى الفاء قبلها وتركت ساكنة فكانت إِرْزَزَّة، ثم أدغمت في الثانية فصارت الكلمة: إِرْزَّة. والمعروف في هذا الباب وَجُوبُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ فِي مِثْلِهِ، إِلَى مَا قَبْلَهُ إِذَا كَانَ سَاكِنًا، كما هو الحال هنا. قال "الرّضِي" في شرح الشافية: «ومن شروط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته إليه»⁽³⁾.

إن لبَّ هذه المسألة يكمن في حكم الهمزة الواقعة أول (إِرْزَّة)، من حيث الأصالة والزيادة. وقد جعل أبو العلاء "الأصمعي" يحكم بزيادتها، لذلك أثبتتها بلفظها في الوزن؛ فإن الحرف الزائد في الكلمة الموزونة يُعَبَّرُ عنه بلفظه في الوزن. لذلك لم يقابل هذه الهمزة بفاء الميزان في الخالتين، سواء عند وزنها بحسب أصلها أو بحسب صورتها بعد تغييرها عن ذلك الأصل.

(1) الرسالة: ص: 283.

(2) راجع في هذه المسألة الميزان الصرفي، في كتب الصرف.

(3) الأسترباذي. رضي الدين (ت 686 هـ). شرح شافية ابن الحاجب: تحقيق. محمود نور الحسن، ومحمد محي

الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان (د.ط.). 1982م. ج: 3. ص: 27.

وسرعان ما يدرك "المازني" كل هذا بذكاء وفهم⁽¹⁾، فيطالب "الأصمعي" بإقامة الدليل على زيادة ذلك الحرف في أول تلك الكلمة. وهنا ألفتُ الانتباه إلى أمر هام يتراءى لي من وراء كلمات أبي العلاء، وهو أنه أثار خلافاً حاداً في هذه المسألة بين عالمين من مدرسة واحدة، لغاية في نفسه سأعمل على بلورتها وإبرازها، من خلال مناقشة المسألة بمشينة الله وعونه.

«فيقول "المازني": ما الدليل على أن الهمزة فيها زائدة، وأنها ليست بأصلية ووزنها ليس فعلة»⁽²⁾.

من هنا يلحظ قارئ "الغفران" ظهور قدرة أبي العلاء في علم التصريف؛ بدأ بتقليب هذه المادة اللغوية على الوجوه الممكنة، في مناظرة أجراها بين عالمين بارزين، ليقنع القارئ برأيه.

تصور أنه يجوز القول بأصالة همزة إوزة، فيكون وزنها على ذلك (فعلة)؛ بمقابلة الهمزة بفاء الميزان وضبطها بحركتها.

هذا هو الرأي الذي أراد أبو العلاء إثباته في النهاية، لأنه وجد أن الحكم بأصالة الهمزة في (إوزة) أيسر من الحكم بزيادتها الذي يتجرع عنه القول بأصل مفترض لهذه الكلمة، طرأ عليه ما طرأ من التغير بالإدغام. وهذا في نظره تأول بلا موجب، وادعاء ليس له دليل قوي يثبت. فأورد الاستدلال الوحيد الذي يمكن أن يقام على زيادة الهمزة، على لسان "الأصمعي"، لكنه سرعان ما عمداً إليه فأبطله على لسان "المازني". فأشار إلى أنهم قالوا في جمع (إوزة)، (وز)⁽³⁾. وأنه قد يتخذ سقوط الهمزة فيه دليلاً على زيادتها في المفرد.

(1) هو ذكاء أبي العلاء نفسه وفهمه؛ لأن المناظرة في تقديري متخيلة، إذ لم أعثر عليها في كل مصادر اللغة والأدب التي اطلعت عليها.

(2) الرسالة: ص: 283.

(3) جاء في شرح ابن جني لتصريف المازني: «يقال في جمعها إوزة. وحكى سيويه أنهم يقولون في جمعها: إوزون كما قالوا: حرة وإحرون..... ويقال أيضاً: وزّة ووزة». (ابن جني. المصنف: ج: 3. ص: 58) وقد فتشت عما حكاه سيويه، فلم أعثر عليه في الكتاب.

قال أبو العلاء: «فيقول "الأصمعي": أما زيادة الهمزة في أولها، فيدل عليه قولهم: وَزَّ⁽¹⁾» يعني سقوط الهمزة في بعض التصاريف دليل على زيادتها.

صحيح إن سقوط الحرف في بعض تصاريف الكلمة دليل على زيادته، لكن ليست قاعدة مطردة بآتم معنى الكلمة؛ وذلك لوجود حالات كثيرة خارجة عليها، لا تخضع لها. وهذا ما حرص أبو العلاء على تعريف القارئ به فأوضح أن الحرف قد يسقط في بعض التصاريف لغير علة تصريفية رغم أصالته في الكلمة. واحتج لذلك ببعض الكلمات التي يتحقق فيها ذلك، على لسان "المازني". قال: «فيقول "أبو عثمان": ليس ذلك بدليل على أن الهمزة زائدة، لأنهم قد قالوا ناس، وأصله أناس، ومِيَهَةٌ لجُدريِّ الغنم، وإنما هو أَمِيَهَةٌ⁽²⁾».

هكذا أثبت أبو العلاء أصالة همزة (إِوَزَّة) رغم سقوطها في بعض التصاريف، حملاً على أصالتها في (أناس)⁽³⁾، رغم سقوطها في بعض تصاريفها؛ إذ قالوا (ناس). ومثلها همزة (أَمِيَهَةٌ)، أصلية رغم أنهم أسقطوها أحياناً فقالوا: (مِيَهَةٌ).

فهذه الكلمات الثلاث وما شابهها، إن وجد، تبدو شاذة عما عرف في شأن الهمزة؛ فالقاعدة المعروفة أن يُحكم بزيادتها - فاءً - إذ صَحِبَتْ ثلاثة حروف أصول. قال سيبويه: «فالهمزة إذا لحقت أولاً [أي أول الكلمة] رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم»⁽⁴⁾.

لكن "المازني" استدرك - فيما أثبت له "ابن جني" في المصنف - على هذه القاعدة؛ فعلم بزيادة الهمزة في أول الكلمة إذا كانت رابعة فصاعداً، غير أنه سجل استثناءً فقال: «..... إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف»⁽⁵⁾.

وأشار "ابن جني" في شرحه لذلك إلى أنه إذا تكرّر بعض حروف الكلمة وجب الحكم بأصالة الهمزة. وهذا حاصل في إِوَزَّة، حيث تكررت الزاي.

(1) الرسالة: ص: 283.

(2) الرسالة: ص: 283.

(3) أناس: جمع إنسان. (انظر الرسالة: ص: 283).

(4) سيبويه، الكتاب: ج: 4. ص: 307.

(5) أبو عثمان المازني. المصنف لابن جني: ج: 1. ص: 99.

لكن أبا العلاء لم يلتفت إلى أحكام النحاة وتعليقاتهم في باب زيادة الهمزة، واكتفى بتوجيه الحوار- في مناظرته التي أجراها بين ذَيْنِكَ العالمين- نحو الغاية التي يبدو أنه أثار المسألة لبلوغها. وهي نقد المنهج البصري في جانب من جوانبه، وهو الإفراط في التقدير والتأويل، لإخضاع المسألة، نحوية كانت أم صرفية، للقياس من أجل شمولية القواعد واطرادها. وهذا من أبرز ما عرف به المنهج البصري في دراسة اللغة والنحو. وذلك في مقابل المنهج الكوفي الذي يقدم السماع على القياس⁽¹⁾.

إن الذي يقرأ كلام أبي العلاء في هذه المسألة يُحس أن في صدره ضيقاً بمنهج البصريين القائم على التشدد في القياس، واللجوء، غالباً، إلى التقدير والتأويل، والإغراب فيهما.

يلاحظ هذا جلياً في آخر المناظرة حيث استوفى الدليل على أصالة همزة (إِوَزَّة)، جازماً بصحة ما ذهب إليه "المازني" المُيسِّر للمسألة، داحضاً مذهب الأصمعي المعقد. وإن كان الرجلان من أئمة البصرة في اللغة والنحو. ولعله تَعَمَد ذلك كي يجعل نقد تَشَدُّد البصريين من داخل مدرستهم. كأنه إذ يبدي سخطه على ذلك التشدد، يُخبرُ القارئ أن علماء البصرة ليسوا على درجة واحدة فيما عرف به مذهبهم من التشدد في القياس، بل يتفاوتون في ذلك، وأن منهم من يتساهل إلى حدِّ التحرر من قيود منهجهم الصارمة؛ على نحو ما صَوَّر "أبا عثمان المازني" في هذه المناظرة. فانتصر له على "الأصمعي" الذي لما أحسَّ بالهزيمة حاول محاولة اليأس إقناع مُناظره بزيادة الهمزة في تلك الكلمة، مذكراً إياه بأن أصحابه، من علماء البصرة، يذهبون إلى أن وزن (إِوَزَّة) (إِفْعَلَّة)، وذلك حسب الأصل الذي كانت عليه قبل الإدغام في نظرهم، قال أبو العلاء: « فيقول " الأصمعي " : أليس أصحابك من أهل القياس يزعمون أنها إِفْعَلَّة »⁽²⁾.

لم يكتف أبو العلاء بهذا، بل أراد أن يزيد في نقد البصريين عن طريق الضغط بقوة على ما يَعُدُّه عيباً في منهجهم. فألجأ " الأصمعي " إلى الاستدلال على صحة رأيه في وزن

(1) انظر مهدي المخزومي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: دار الرائد العربي. بيروت. لبنان.

ط: 3. 1986م. ص: 377-379.

(2) الرسالة: ص: 283، 284.

(إِوزَّة) ورأي أهل القياس، فراح يمثل لهذا الوزن بمسألة أخرى، تبدو من عويص المسائل في علم التصريف. قال أبو العلاء على لسان "الأصمعي": «..... وإذا بَنَوْا من أَوَى، استما على وزن إِوزَّة قالوا: إِيَاة؟ ولو أنها فَعَّلَةٌ، قالوا: إِيَوَّةٌ، ولو جاءوا بها على إِفْعَلَةٍ بسكون العين، قالوا إِيِيَّةٌ، والياء التي بعد الهمزة - وهي همزة أَوَى - جُعِلَتْ ياءً لاجتماع الهمزتين. ولأن قبلها مكسوراً وهي مفتوحة. وإذا خَفَّفْتَ همزة مِزَرٍ، جعلتها ياءً خالصة»⁽¹⁾.

لا أحب أن أقف طويلاً عند هذه المسألة، لأن أبا العلاء جاء بها على سبيل التمثيل فقط. لذلك أقول بسرعة إن مصدر أَوَى كما نص عليه "ابن دريد" هو أَوِيٌّ، قال: «أَوَتْ الطير إلى المكان تَأْوِي أَوِيًّا فهي أَوِيٌّ»⁽²⁾ أَوِيٌّ جمع آوٍ. وجاء في لسان العرب أَوِيٌّ وإِوَاءٌ⁽³⁾. وعليه فالاسم الذي بناه أبو العلاء من أَوَى (إِيَاة)، أصله على ما يبدو أَوَى أَوِيَاةٌ، ثم قلبت الواو ياءً وأُذْغِمَتْ في الياء الثانية، طبقاً لقواعد الإعلال فصارت الكلمة (إِيَاة). لم يُعط أبو العلاء كل هذه التفاصيل، لكن كلامه يشير إليه، ويدل على أنه عالم به. ثم يذكر أنه لو كانت إِوزَّة على وزن فَعَّلَةٍ، قالوا في الاسم من أَوَى إِيَوَّةٌ، أي بجعل الهمزة أصلية كما هو واضح في الوزن.

ويذكر أنه لو كانت بوزن (إِفْعَلَةٍ)، كان الاسم من أَوَى إِيِيَّةٌ. الهمزة زائدة. وأصل الكلمة، كما صرَّحَ (إِيَاة). ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً لكسر ما قبلها وانفتاحها، فصارت الكلمة (إِيِيَّة).

لا ريب أن أبا العلاء اختار هذه المسألة المعقدة مباهياً بها معاصريه بعلمه الدقيق بالتصريف. والذي يعنينا من هذا كله هو أن البصريين يعتقدون زيادة همزة مثل (إِوزَّة)، بهذه الطرق الملتوية في التأويل، المنفرة للدارسين. وكان من الأيسر لهم ولغيرهم أن يقولوا بأصالتها، فيكون الوزن (فَعَّلَةٍ) دون عناء في التقدير والتأويل.

(1) الرسالة: ص: 284.

(2) ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321 هـ) الاشتقاق: تحقيق. عبد السلام محمد هارون. دار الجيل.

بيروت. ط: 1. سنة 1991م. ص: 41.

(3) انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (أوى).

لقد أعلن أبو العلاء سَخَطَهُ في نهاية مناظرته على هذه الخاصية التي تميز بها المنهج البصري في درس اللغة والنحو. فأورد تمثيل "الأصمعي" لإوزة باسم يُبنى من الفعل أَوَى، مرة على وزن (إِفْعَلَة)، ومرة على وزن (فِعْلَة)، مستعرضاً من خلال ذلك كل ما يمكن قوله من التقدير والتأويل. وأعلن في الأخير ضيقه بذلك وتبرّؤه به، قائلاً على لسان "المازني" الذي اختاره نموذجاً للمعتدلين من البصريين: «فيقول "المازني": تأوّل من أصحابنا وادعاءً، لأن إوزة لم يثبت أن الهمزة فيها زائدة.

ويجعل "الأصمعي" يرد على ذلك بما يفيد أن "المازني" انشق على أصحابه، وخرج على مذهبهم في هذه المسألة. قال أبو العلاء: «فيقول الأصمعي: تَبِعْتَهُمْ مستفيداً وطَعَنْتَ فيما قاله مُعِيداً ما مثلك ومثلهم إلا كما قال الأول:

أَعْلَمَةُ الرَّمَایَةِ كُلُّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي.

وينهض كالمغضب، ويفترق أهل ذلك المجلس وهم ناعمون.

لكن التمسك بالقياس واللجوء إلى التقدير والتأويل في كثير جداً من المسائل التي قد لا تستلزم ذلك، ظل مستمراً إلى عهد متأخر، لدى المعجبين بالمذهب البصري.

فهذا الشيخ "رضي الدين الأستراباذي"، في شرح شافية ابن الحاجب، يذهب مذهب المتقدمين من علماء البصرة، أمثال "الأصمعي"، فتقيد بحكم "سيبويه" في شأن زيادة الهمزة المشار إليها⁽¹⁾. وحكم بزيادة همزة إوزة، لتكون على الوزن الذي اختاره "الأصمعي"، كما مرّ قبل قليل. قال: «وإنما حكم في إوزة بأنها إِفْعَلَة لا إَفْعَلَة لوجود الوزن الأول كإِصْبَع دون الثاني ولا يجوز أن يكون فِعْلَة كَهَجَنٍ [الظليم، ذكر النعام] لقولهم وَزٌّ»⁽²⁾.

يفهم من كلام الرضي أنه يعد الهمزة زائدة؛ لأنه أثبتّها في الوزن. وما اختار (إِفْعَلَة) إلا لِرجوعه بإوزة إلى أصل مفترض هو (إِوزَرَة) كما ذكرت في البداية. وهذا معنى قوله:

(1) انظر ص: 378 من هذا البحث.

(2) الرضي. شرح شافية ابن الحاجب: ج: 1. ص: 27، 28.

(لوجود الوزن الأول كإصْبَع). ومعنى قوله: (دون الثاني)، إشارة- في رأيه- إلى عدم صحة وزن الكلمة التي طرأ عليها تغير، بصورتها الموجودة في الاستعمال (إِوزَّة).

والحقيقة إننا لا نملك من الأدلة المادية ما يقطع بأنهم قالوا (إِوزَّة)، ثم عدلوا عن هذه الصورة إلى (إِوزَّة).

ونفي "الرضي" في الأخير أن تكون الهمزة أصلية، فلا يجوز أن تكون إِوزَّة على (فَعْلَة)، معللاً رأيه هذا بتعليل "الأصمعي" الذي مرّ؛ وهو قول العرب في جمع إوزة وَزٌّ، فأسقطوا الهمزة. وذلك عند النحاة دليل على زيادتها في المفرد. وقد تبين لنا قبل قليل، كيف فنّد أبو العلاء ذلك بالشواهد، وأكد لنا، على الأقل، بأن ذلك ليس حكماً نهائياً يُطمأنُ إليه.

(3) اسما المفعول: المَحَبُّ والمَحْبُوبُ، في القياس والاستعمال⁽¹⁾،

انطلاقاً من قول "عنتر بن شداد":

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمُكَرَّمِ⁽²⁾.

وجد أبو العلاء في هذا البيت مسألة صرفية جديرة بالناية والاهتمام؛ تتمثل فيما كان العرب يفعلونه، أحياناً من نَقْضِهِمْ عَادَتَهُمْ، في كلامهم. وذلك بترك القياس المطرد إلى غيره، في بعض الكلمات، فجاءوا من بعض أبنية الأفعال بصيغ مغايرة لما دَرَجُوا عليه، كبناء صيغة (مَفْعُول) من (أَفْعَلْتُهُ)، والقياس يقضي بأن يجيء على (مُفْعَل). من ذلك بناء اسم المفعول (مَحْبُوبٌ) على غير ما يجب في القياس.

عرض أبو العلاء هذه المسألة على طريقتي المعهودة في إثارة المسائل المشككة، في أقوال الشعراء كما رأينا في المسائل المتقدمة. وذلك في حوارٍ له مع "عنتر بن شداد"، حين لقيه يتعذب في السعير مع الشعراء الذين زَجَّ بهم في الجحيم، المتخيل في رسالة الغفران. فبعد أن سأل "عنتر" فيما بدا له، من شعره، وناقشه في مطلع معلقته:

* هَلْ غَادَرَ الشعراءُ من مُتَرَدِّمٍ *

انتهى إلى غايته المتمثلة في التَّنْبِيهِ إلى ما شاع في الشعر في عصره وقيله من بناء مَحْبُوبٍ بوزن (مَفْعُول) من أَحَبَّ بوزن أَفْعَل - حيث كان الشعراء يقولون ولا يزالون -: أَحَبَّيْتُهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ. وهذا ما تَبَّه أبو العلاء إلى فساده؛ لأنه غير جَارٍ على الشائع المطرد في هذا الباب. قال مخاطباً الشاعر: «وإني لأتمثل بقولك:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمُكَرَّمِ.

ولقد وَفَّقْتَ في قولك: المَحَبُّ، لَأَنَّكَ جُنْتَ باللفظ على ما يجب في (أَحَبَّيْتُ)»⁽³⁾.

(1) أردت الاستعمال الجاري على غير ما يقتضيه القياس للمطرد.

(2) انظر ديوان عنتر بن شداد: شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.). ص: 49.

(3) الرسالة: ص: 325.

على أن أبا العلاء في قوله هذا، يُثْنِي على الشاعر لتوفيقه في بناء اسم المفعول (أَحَبَّ) من الفعل (أَحَبَّ). وهو إذ يفعل ذلك فإنه يَلْفِتُ انتباه الدارسين والمتعلمين من تلاميذه وكافة الناطقين بالعربية، إلى القياس الصحيح في هذا الباب؛ وهو بناء اسم المفعول من الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله (أَفْعَلْ)، على مثال (مُفَعِّلْ)؛ أي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر. ومثال ذلك أَحَبَّهُ فهو مُحَبَّبٌ، كما جاء في بيت "عنترة"، وَأَعَدَدْتُ الشيء فهو مَعْدٌ، وَأَغْلَقْتُ الباب فهو مُغْلَقٌ، وما شابه ذلك. يظهر هذا في عبارة: (ولقد وُقِّتَ في قولك المُحَبَّبُ، لأنك جئت باللفظ على ما يجب في (أَحَبَّ)).

قد يتوهم القارئ غير المتخصص في العربية أن "عنترة" قد جَانَبَ الصواب في قوله (المُحَبَّبُ)؛ لأن المؤلف في الكلام العربي شعرا ونثرا، منذ ذلك العهد أنهم إذا بَنَوْا من (أَحَبَّ) اسم المفعول، قالوا: (مَحْبُوبٌ)، أَحَبَّهُ فهو مَحْبُوبٌ.

وهنا يظهر أبو العلاء في دور الأستاذ المنبه إلى الخطأ، المرشد إلى الصواب؛ فيذكر أن عامة الشعراء دون تحديد لمكان وزمان معينين يعبرون عن الحُبِّ بالفعل (أَحَبَّ)، فإذا بَنَوْا منه اسم المفعول حَادُّوا عن الأصل الواجب التزامه في باب (أَفْعَلْ) كما تقدم قبل قليل، فقالوا: مَحْبُوبٌ، ناسين أن (مَفْعُولاً) يُثْنَى على (فَعَّلْتُ)، لا على (أَفْعَلْتُ).

لم يَسْتَنْ إِلَّا "عنترة" الذي خالف شعراء زمانه؛ فوضع (المُحَبَّبُ) مكان (المَحْبُوبِ)، في التعبير عن ذلك المعنى طبقاً للقياس الصحيح في باب (أَفْعَلْتُ). قال أبو العلاء: «وعامة الشعراء يقولون: أَحَبَّيْتُ، فإذا صاروا إلى المفعول قالوا: مَحْبُوبٌ. قال "زهير بن مسعود الضبي":

واضِحَةُ العُرَّةُ مَحْبُوبَةٌ والفرسُ الصَّالِحُ مَحْبُوبٌ.

وقال بعض العلماء: لم يُسَمَّ بِمُحَبَّبٍ إِلَّا في بيت "عنترة"»⁽¹⁾.

(1) الرسالة: ص: 325، 326.

وَلَا أُدْرِي، أَرَادَ مَنْ يَقُولُهُ (بعض العلماء)، فَقَدْ أَجَلْتُ بَصْرِي طَوِيلًا فِي بَطُونِ الْمَصَادِرِ
الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى صَاحِبِ هَذَا الْقَوْلِ، رَغْمَ الْجُهِدِ الْكَبِيرِ الَّذِي بَذَلْتُهُ فِي التَّنْقِيبِ
إِلَّا أَنَّ أَبَا الْعَلَاءِ، عِنْدِي، ثِقَةٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِمَا عَلِمْتُ مِنْ صِدْقِهِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا رَوَاهُ عَنْ
الشُّعْرَاءِ، أَوْ حَكَاهُ عَنِ الْعُلَمَاءِ، لِذَلِكَ لَيْسَ لِي إِلَّا التَّسْلِيمُ بِصِدْقِ مَا حَكَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.
كَمَا صَدَقَ فِيمَا تَقَدَّمَ. هــ

لَمْ يَغَادِرْ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ الْحَدِّ، وَأَبَى إِلَّا أَنْ يَواصِلَ فِيهَا دَوْرَ الْعَالَمِ الْمَعْلَمِ، الْخَبِيرِ
بَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ، فَرَاحَ يَشْرَحُ دَقَائِقَهَا، فَتَبَّهَ عَقُولَ الْمُتَعَلِّمِينَ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَغَيْرِهِمْ، إِلَى عِلَّةِ
التَّبَاسِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الشُّعْرَاءِ فِي زَمَنِ عُنْتَرَةٍ. فَذَكَرَ مَا يَفِيدُ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ يَقْضِي بِأَنَّ
يَكُونُ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ (أَحَبَّ)، (مُحَبَّبًا)، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْاسْمَ زَالٍ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ، وَحَلَّ مَحَلَّهُ
(مَحْبُوبٌ)، الَّذِي هُوَ فِي الْوَاقِعِ مَبْنِيٌّ مِنْ أَعْلَى آخِرٍ لَمْ يَعُدْ مُسْتَعْمَلًا. قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: «وَأِنْ
الَّذِي قَالَ: أَحَبَّيْتُ، لِيَحِبَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: مُحَبَّبٌ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اخْتَارَتْ: أَحَبَّ، فِي الْفِعْلِ،
وَقَالَتْ فِي الْمَفْعُولِ: مَحْبُوبٌ»⁽¹⁾.

كَلَامُهُ عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ، لِأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى وَجُودِ فِعْلِ آخَرَ إِلَى جَانِبِ
(أَحَبَّ)، وَفِي مَعْنَاهُ، هُوَ (حَبَّ)، اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ (مَحْبُوبٌ)، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَرَكَتْ
(حَبَّ وَحَبَّيْتُ)، وَاحْتَفَظَتْ بِ(مَحْبُوبٍ) فِي الْإِسْتِعْمَالِ. كَمَا أَنَّهَا حَافِظَتْ عَلَى (أَحَبَّ
وَأَحَبَّيْتُ)، وَتَرَكَتْ (مُحَبَّبًا). وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

- أَحَبَّيْتُهُ فَهُوَ مُحَبَّبٌ: الْفِعْلُ مُسْتَعْمَلٌ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مَتْرُوكٌ.

- حَبَّيْتُهُ فَهُوَ مَحْبُوبٌ: الْفِعْلُ مَتْرُوكٌ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مُسْتَعْمَلٌ.

الْحَاصِلُ مِنْ هَذَا أَنَّ اخْتِفَاءَ الْاسْمِ (مُحَبَّبٍ) مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ أَدَّى إِلَى خَلْطٍ فِي
الْمَسْأَلَةِ؛ فَظَنَّ النَّاسُ، آنَ ذَاكَ، وَالشُّعْرَاءُ مِنْهُمْ، أَنَّ (مَحْبُوبًا)، مِنْ (أَحَبَّ) فَقَالُوا: أَحَبَّيْتُهُ فَهُوَ
مَحْبُوبٌ. وَالْأَصْلُ مُحَبَّبٌ؛ طَبَقًا لِلشَّائِعِ الْمَطْرُودِ فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا أَوْضَحَ أَبُو الْعَلَاءِ فِي النَّصْرِ
الْمُقْتَبَسِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(1) الرسالة: ص: 326.

وأحب أن أعود ثانية إلى تأكيد ثقة أبي العلاء وصدقه فيما يرويه أو يحكيه؛ فقد قام في هذه المسألة بدور المعلم العالم الوفي للغة، الحريص على مصلحة طلاب اللغة العربية؛ فلم يخرج في كل ما عرضه من تفاصيل المسألة عما قرره أهل العربية.

إن ما ذهب إليه أبو العلاء، بخصوص (محب)، و(محبوب) من (أحببت)، و(حببت) ليس تعبيراً عن رأي شخصي، ولا اجتهد خاص. وإنما هو بمثابة درس في إحدى مسائل التصريف، حرص فيه على تفصيل ما أشار إليه علماء اللغة قبله. فاستجلى ما اكتنف جوانبها من غموض وتداخل، وأثار ما أحاط بها من لبس. وكان سنده في ذلك كله علمه - بلا شك - بآراء أهل اللغة وعلماء العربية في المسألة. كما استند أيضاً إلى ما يحفظ مما ورد في هذه المادة (حببت وأحببت) من شعر من سلموا من الوقوع في ذلك الخلط المشار إليه.

ففي الكتاب ذكر لهذه المسألة، إلا أن "سيبويه" أشار إليها إشارة سريعة، ولم يقف عندها طويلاً. قال: «.....» وكذلك أحزنته وأحبته. فإذا قلت محزون، ومحبوب جاء على غير أحببت. وقد قال بعضهم: حببت، فجاء به على القياس»⁽¹⁾.

هكذا نص "سيبويه" بصريح اللفظ على أن (محبوباً) ليس بناء من (أحببت)، بل من (حببت). وقد فطن "سيبويه" بصفاء ذهنه، إلى أن هذا الفعل الأخير قد يستغربه القارئ فلا يعرفه لأنه متروك، كما ألمعت قبل قليل. فأكد أنه كان مستعملاً، وأنه الأصل، إلا أنه ترك استعماله. يظهر هذا في عبارته الأخيرة: (وقد قال بعضهم: حببت فجاء به على القياس).

وهذا ما ذكره أبو العلاء مفصلاً في أقواله التي بسطتها في الصفحات الأخيرة.

وإذا كان "سيبويه" قد أشار إلى ما كان من استعمال (حببت)، ولم يستشهد عليه. فإن أبا العلاء قد أقام له الشاهد من الشعر الجاهلي، وأوضح قبل ذلك أن "سيبويه" لم يستشهد (حببت)، فأورد بيتاً، ذكر أن "سيبويه" كان ينشده بكسر الهمزة، وهو:

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 67.

إِحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى إِحِبَّ لِحُبِّهَا سَوْدَ الْكِلَابِ⁽¹⁾.

فأوضح أنه لَمْ يذهب بكسر الهمزة إلى (حَبَّيْتُ أَحِبُّ)، وإنما كَسَرَهَا لكسرة الحاء بعدها، على معنى الإِتباع، لا غير.

قال أبو العلاء: «فهذا على رأي مَنْ قال: "مَغِيرَةٌ"، فَكَسَرَ الميم على معنى الإِتباع، وليس هو عنده على: حَبَّيْتُ أَحِبُّ»⁽²⁾.

بعد أن فرغ من هذا أُتِّشِدَ بيتا لشاعر جاهلي، شاهداً على أن (حَبَّيْتُ) كان مستعملاً في القدم، ثم ترك. قال: «وقد جاء: حَبَّيْتُ، قال الشاعر:

ووالله لو لَا تَمَرُّهُ مَا حَبَّيْتُهُ
ولا كان أدنى من عُيْدٍ وَمُرْشَقٍ»⁽³⁾.

وقد ورد البيت نفسه في "تهذيب الألفاظ"، استشهد به "ابن السُّكَيْت" على أن (حَبَّيْتُ) لغة أخرى في أَحَبَّيْتُ. وذكر أنه تلقى البيت عن أبيه عن الكسائي، إلا أنه لم ينسبه إلى قائل معين⁽⁴⁾.

ومما استشهد به أبو العلاء لِمَا ذهب إليه من صحة أن (حَبَّيْتُ وَأَحَبَّيْتُ) لغتان؛ ماتت الأولى وبقيت الثانية، أنه جاءت القراءة على (حَبَّيْتُ). قال: «ويقال: إن "أبا رجاء العُطَارِدِي" قرأ: "فَاتَّبِعُونِي يَحْيِيكُمْ اللَّهُ، بفتح الياء»⁽⁵⁾. إن فتح الياء في (يَحْيِيكُمْ) دليل على أنه على لغة مَنْ قال: (حَبَّيْتُ).

وقد وَقَفْتُ في "خزانة الأدب" - أجزل الله الثواب لصاحبها - على نص "للكسائي"، يثبت ما تقدم من أن (حَبَّيْتُ) لغة فصيحة، غير أنها ماتت أي ترك استعمالها. جاء في

(1) انظر الرسالة: ص: 326. والبيت بلا نسبة في كل المصادر التي بين يدي.

(2) الرسالة: ص: 326.

(3) الرسالة: ص: 326. والبيت منسوب في التاج إلى "غيلان بن شجاع النهشلي". (انظر الفيروز أبادي. تاج العروس: مادة (ج.ب.ب)).

(4) انظر ابن السُّكَيْت. كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، للخطيب التبريزي: ص: 465.

(5) الرسالة: ص: 326، والآية من سورة آل عمران/ 31.

"الخزّانة": «قال الكسائي: مَحْبُوبٌ من حَبِيتُ، وكأُثْمَا لغة قد ماتت، أي تُرِكَتُ. وقال الأصمعي: نَحِبٌ بفتح التاء، ولا أعرفه من غير التاء، ولا أعرف حَبِيتُ. وحكى أبو زيد أنه يقال حَبِيتُ أَحِبُّ وأَنْتَ نَحِبٌ ونحن نَحِبٌ»⁽¹⁾.

إلى هذا ذهب أيضا "أبو بكر بن محمد بن القاسم الأنباري"⁽²⁾، فذكر ما يُفِيدُ أن (حَبِيتُ) لغة قديمة متروكة، وعليها بَنَوْا قولهم (مَحْبُوب) الذي لا يزال مستعملاً. واستدل على ذلك بقول "غيلان بن شجاع النهشلي" الذي تقدم. وكذا قراءة "أبي رجاء العطاردي"، "فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبُكُمْ اللهُ" بفتح الياء، على لغة من قال حَبِيتُ⁽³⁾.

والأهم من هذا أن "ابن الأنباري" ذكر أن البصريين قد تَفَوُّوا استعمال (حَبِيتُ) في عهدهم طبعاً، وخرَّجوا قول العرب (مَحْبُوب) على أنه مبني من هذا الفعل غير المنطوق به. أي غير المستعمل. قال: «وقال البصريون: لا يقال حَبِيتُ الرجل. وقالوا في قولهم: رجلٌ محبوبٌ: هو مبني على حَبِيتُ، وحَبِيتُ غير منطوق به، كما قالوا رَجُلٌ مَحْتُونٌ، فَبَنَوْهُ على جَنَّةِ اللهُ سبحانه»⁽⁴⁾.

لكن هذا القول يستدعي وقفة تأملية؛ فإن "ابن الأنباري" هذا كُوفِي، وقد نَسَبَ إلى البصريين ما لا يتفق مع رأي "سيبويه"، الذي مرَّ قبل قليل⁽⁵⁾. فالذي يفهم من قوله: (وقال البصريون: لا يُقال حَبِيتُ الرجل)، أن العرب لم تستعمل هذا الفعل قط. لكن "سيبويه" لم يقل هذا، وإنما صرَّحَ بأن قولهم (محبوباً) مبني على غير (أَحَبِيتُ). وهذه إشارة منه إلى أنهم بَنَوْا (مَحْبُوباً) من (حَبِيتُ) المتروك استعماله. لأن من قال أَحَبِيتُ يلزمه أن يقول (مُحَبَّبٌ)، ومن قال (حَبِيتُ) قال مَحْبُوبٌ، كما يَبَيِّنُ فيما تقدم.

(1) عبد القادر البغدادي. خزّانة الأدب: ج: 3. ص: 227.

(2) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري. عدّه الزبيدي في الطبقة السادسة من نخلة الكوفة. توفي سنة 328 هـ. (انظر الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين: ص: 153).

(3) انظر أبو بكر بن الأنباري. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص: 301.

(4) ابن الأنباري. للمصدر نفسه: ص: 302.

(5) انظر ص: 386 من هذا البحث.

وَأَكْثَرُ مِنْ هَذَا فَإِنْ "سَيَبُويه" قَدْ نَصَّ صِرَاحَةً عَلَى أَنْ بَعْضَ الْعَرَبِ قَدْ قَالَ: «حَبَّيْتُ
فَجَاءَ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ»⁽¹⁾.

تناول "ابن دريد" هذه المسألة، وذهب هو الآخر إلى القول بفصاحة (حَبَّيْتُ)، وأن
هذه، لغة في (أَحَبَّيْتُ)، إلا أنها ماتت أي تُرِكَت كما قال "الكسائي". واستدل على ذلك
بيت "غيلان بن شجاع النهشلي" المتقدم:

فوالله لَوْ لَا ثَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ البيت.

وأشار إلى أن قولهم (مَحْبُوبٌ) هو في الحقيقة من (حَبَّيْتُ) لا من (أَحَبَّيْتُ)، كما
جرى في هذا الباب. ونص على أن "عنترة بن شداد" قد ردَّ الكلام إلى الأصل في البيت
الشاهد؛ عندما قال (أَلْحَبُّ) ولم يقل (المَحْبُوب)، لأن (مُحِبًّا) من (أَحَبُّ) وهو مستعمل،
وأما (مَحْبُوبٌ) فهو من (حَبَّيْتُ)، وهو متروك غير مستعمل. قال: «وفي لغة من قال حَبَّبْتُهُ
سُمِّيَ الرَّجُلُ مُحْبُوبًا. وردَّ "عنترة" الكلام إلى الأصل فقال:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مِنْنِي بِمَثَلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ»⁽²⁾.

يعني "ابن دريد" بهذا أن "عنترة" قد صَحَّحَ، في هذا البيت، ذلك الخطأ الذي شاع
على ألسنة الشعراء، في عصره.

لعل "ابن جني" زاد المسألة توضيحاً أكثر، عندما قابل (مُحِبًّا) بقولهم (المُحْزَنَ) المبي
من الفعل (حَزَنَ)، في الماضي، الذي وإن لم يكن مستعملاً، فإن قولهم (يَحْزُنُنِي) في المضارع
بفتح الياء، يدل على الماضي. واحتج لذلك بالبيت الشاهد من معلقة "عنترة". قال: «وَأَ
يقولون: حَزَنُنِي، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي، وقد قالوا فيه أيضاً: مُحْزَنٌ،
على القياس. ومثله قولهم: مُحَبٌّ. من بيت عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مِنْنِي بِمَثَلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ»⁽³⁾.

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 67.

(2) ابن دريد. الاشتقاق: ص: 38.

(3) ابن جني. الخصائص: ج: 2. ص: 216.

في الأخير لا بد من العود إلى أبي العلاء الذي عرف كيف يثير هذه المسألة بلباقة. وعرف كيف يديرها على وجوها، وناقشها بذكاء وفهم متناهمين، في إطار ما قرّره علماء العربية، كما رأينا. وفي النهاية سجل ملاحظات، هي بمثابة توجيهات صرفية وضعها بين أيدي تلاميذه، وقراء رسالة الغفران من بعدهم، فأشار إلى أن قولهم (حببت أحب) بكسر الحاء في المضارع يعد من النوادر؛ لشذوذه عن الأصل في هذا الباب. فذكر بأن قياس مضعف الثلاثي المتعدي، أن تُضم عين مضارعه، نحو: عَدَدْتُ أَعَدْتُ، وَرَدَدْتُ أَرُدُّ. وأن ما كان مكسور العين فهو من النوادر الشاذة عن الأصل، نحو قولهم: شَدَدْتُ أَشَدُّ وَأَشَدُّ، وَنَمَمْتُ الْحَدِيثَ أَنَّمُ وَأَنَّمُ.

وأن ما كان غير مُتَعَدٍّ في هذا الباب، الأصل فيه كسر عين مضارعه، نحو قولهم: حَلَلْ عليه الدينُ يَحِلُّ، وَحَلَّ الأمرُ يَحِلُّ⁽¹⁾.

بهذا ختم أبو العلاء القول في هذه المسألة، بعد أن عرضها عرضاً مزج فيه بين الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي، مزجاً يشد القارئ ويُغريه بمتابعة تفاصيل المسألة. وإن الذي يقرأ كلام أبي العلاء ليحس أنه أمام أستاذ عالم، بشرح مسألة من مسائل علم التصريف، بدقة وشمولية، قلما نجدهما عند غيره.

(1) انظر الرسالة: ص: 326، 327.

(4) تَفْعَالٌ مصدرٌ تَفَعَّلَ، كما في قول تَأَبَّطَ شَرًّا:

في حَيْثُ لَا يَغْمَتُ⁽¹⁾ لَغَادِي عَمَائَتَهُ ولا الظِّلِيمُ بِهِ يَنْغِي تَهَبَّادًا.

أثار أبو العلاء هذه المسألة في سياق تحقيق نسبة أربعة أبيات⁽²⁾ إلى الشاعر الجاهلي "تأبط شرًّا". وذلك في أثناء محاورته إياد، كما فعل مع غيره من الشعراء الذين رَجَّحَ بهم في الجحيم.

ولم تأتِ المسألة عَرَضًا على لسان أبي العلاء، كما قد يظن مَنْ لا يعرف طريقته في طرح المسائل اللغوية في رسالة الغفران، بل إنه التَّمَسَّ الوسيلة إليها التماسًا، كما تعود أن يفعل.

كما أنه لم يعتمد إلى تحقيق نسبة الأبيات المشار إليه إلا لهذا البيت الذي آخره (تَهَبَّادًا)؛ فهذا المصدر في البيت المذكور نَمَى قَرْمَهُ إلى تحقيق نسبة الأبيات إلى الشاعر. إذ وَجَدَ في ذلك ما يُرضي شهوته إلى الظهور والتفوق. ومثله هنا، كمثله من رَمَى عصفورين بحجر واحد؛ إذ حقق غرضين على مستويين:

أولهما، يتعلق بالرواية ونقد الشعر، وهو غير واقع في مجال اهتمام البحث. والثاني داخل في علم التصريف، وهو الذي بُعِثنا، لأن المسألة المطروحة هنا للبحث هي قياس مصدر الثلاثي (تَفَعَّلَ) المزيد بحرفين؛ التاء في أوله قبل فائه، وتضعيف عينه، كما هو الحال في (تَهَبَّادًا)، الوارد في البيت المذكور، وهو من تَهَبَّدَ بمعنى أَكَلَ الهَبِيدَ.

(1) عَمَتَ: «عَمَتَ عَمًّا الصوف والوبر، لَنَّهُ بعضه على بعض». (ابن منظور. لسان العرب: مادة: عمت).
- العَمَائَةُ: «العَمَاءُ والعَمَائَةُ والعُمَيَّةُ والعُمَيَّةُ، كنه الغواية واللحاجة في الباطل. والعُمَيَّةُ والعُمَيَّةُ: الكبير من ذلك. (لسان العرب: مادة (ع. م. ي.)).»

- «يقال للظلم هو يَتَهَبَّدُ إذا استخرج حبَّ الحنظل ليأكله. والتَهَبَّدَ: اجتناء حبِّ الحنظل؛ ونقعه». (لسان العرب: مادة: (ه. ب. ذ)).

(2) سيأتي ذكرها في الموضع المناسب.

وأنا بأسط فيه - بمشيئة الله وعونه - أني عايناء الصرف مقرونا برأي أبي العلاء، لمعرفة مدى توفيقه فيما ذهب إليه.

لقد جزم أبو العلاء بنسبة أربعة أبيات دالية إلى "تأبط شرًا" بالاعتماد على ما يعرف من لغة الشاعر. وهو يفعل هذا كثيرا. مجال الرواية ونقد الشعر، متباهيا بغزارة حفظه، وقدرته على استظهار محفوظه وقت الحاجة للاستدلال به.

استدل على صحة نسبه الأبيات إلى الشاعر بما يحفظ له من قصيدة أخرى قافية، استعمل فيها الشاعر (التفرّاقا) مصدرًا لتفرّق، والتفرّاق على مثال التهبّاد، فلما قابل هذا على ذلك استنتج بذلك أن من لغة "تأبط شرًا" بناء (تفعّال) من (تفعّل). وهي لغة يمنية على كل حال، كما سأيين إن شاء الله. ولما رأى في الأبيات الدالية (تهبّادا) قطع بنسبتها إليه.

قال أبو العلاء: «فيقول⁽¹⁾ - أجزل الله عطاءه من الغفران -: نُقِلْتُ إلينا أبيات تُنسب إليك:

أنا الذي نكح الغيلان في بلسد	ما طلّ فيه سماء كي ولا جادا
في حيث لا يعمت الغادي عمايته	ولا الظليم به يبغي تهبّادا
وقد لهوت بمصقول عورضها	بكر تئازعني كأسا وعنقادا
ثم انقضى عصرها عني وأعقبه	عصر المشيب فقل في صالح بادا

فاستدللت على أنها لك لما قلت: تهبّادا، مصدر تهبّد الظليم إذا أكل الهيد، فقلت: هذا مثل قوله في القافية:

طيف ابنت الحر إذ كنا نواصلها	ثم اجتننت بها بعد التفرّاق.
مصدر تفرّقوا تفرّاقا ⁽²⁾ .	

(1) الضمير يعود على ابن القارح بطل الغفران.

(2) الرسالة: ص: 359.

يبدو أن أبا العلاء قد وفق في الاستدلال على نسبة الأبيات الأربعة الدالية إلى الشاء .
والفضل في ذلك راجع إلى ما أتاه الله من قوة الحافظة التي تَمُدُّه في كل آن بحاجته، عند
الاحتجاج للمسائل النحوية والصرفية.

عرف أبو العلاء أن من لغة "تَأَبَّطَ شَرًّا" بناء مصدر (تَفَعَّلَ)، مثل (تَهَبَّدَ) على
(التَّفَعَّلَ)، مثل (التَّهَبَّادَ)، فجعل ذلك سِمَةً في شِعْرِهِ يُعْرِفُ بها، حيثما وَجِدَ.

بهذا كان قد وضع بين أيدي تلاميذه، وقراء الرسالة من بعدهم، مسألة في علم
التصريف على جانب من الأهمية. وأهميتها آتية من أن مصدر هذا النوع من الأفعال -
حسب ما عُرِفَ في العربية الفصحى الشائعة- هو تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً، نحو تَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وتَكَلَّمَ
تَكَلُّماً؛ على وزن ماضيه وضم عينه. قال سيبويه: «وأما مصدر تَفَعَّلْتُ فَإِنَّهُ التَّفَعُّلُ، جاءوا
بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ. وَضَمُّوا الْعَيْنَ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ عَلَى تَفَعَّلَ.... من ذلك
قولك: تَكَلَّمْتُ تَكَلُّماً، وَتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلاً»⁽¹⁾.

هذه هي القاعدة المطردة في بناء المصدر الصريح من (تَفَعَّلَ)، وهي عامة التزامها الحاة
الذين جاءوا بعد سيبويه⁽²⁾، فلم يَشُدَّ عنها أحدٌ منهم، فيما أعلم. هذا هو القياس المتبع،
لكن أبا العلاء لم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد، لا سَهْواً ولكن عمداً. وليس ذلك
مستنكراً؛ فقد ذأَبَ في رسالة الغفران على تَخَطِّي الشائع الذي عرفه الناس وألفوه، إلى
القليل النادر والغريب الشارد. لذلك غَيَّيَ فقط بقول "تَأَبَّطَ شَرًّا": (تِهَبَّادًا)، لِيَلْفِتُ انتباه
الدارسين والمتعلمين إلى أمر هام، قد يخفى عليهم؛ وهو سماع مصادر مبنية على (تَفَعَّلَ)،
وردت خارجة على القاعدة التي أَلْمَعَتْ إليها قبل قليل، نحو: (تِهَبَّادٍ)، في البيت الشاهد.
وكذا (التَّفَرَّاقِ)، في البيت الآخر الذي استدل به أبو العلاء على صحة نسبة الأبيات الدالية
إلى "تَأَبَّطَ شَرًّا".

(1) سيبويه: الكتاب: ج: 4، ص: 79.

(2) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 6، ص: 48، كذلك ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2، ص: 130.

وتجدر الإشارة إلى أنه يُعد إنشاده البيت الأخير الذي منه (التَّفَرُّاقُ)، عُلِّقَ على المسألة بعبارة تبدو لي مضطربة لا يُفهم غرضه منها إلا بعد تَمَعُّنٍ. قال: «وهذا مطرِدٌ في تَفَعَّلٍ، وإن كان قليلاً في الشعر، كما قال "أبو زَيْد"»⁽¹⁾:

فثَارَ الزَّاجِرُونَ فَرَادَ مِنْهُمْ تَقَرَّابًا، وَصَادَفَهُ ضَبِيسٌ.
فلا يحببه "تَأَبَّطَ شَرًّا" بطائل»⁽²⁾.

إن المطرد هو الشائع العام الذي تبنى عليه القواعد، أما القليل فهو يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه، يحفظ لِكَي نَفْهَمَهُ حِينَ يَصَادَفُنَا فِي النُّصُوصِ الْفَصِيحَةِ لَا غَيْرُ. وعليه فالعبارتان: (وهذا مطرِدٌ في تَفَعَّلٍ)، و(وإن كان قليلاً في الشعر)، يبدو بينهما تناقضٌ في ظاهر لفظهما، وعدم انسجام.

وبعد طول نظر وتفكير، أقول - والله العالم بحفَايَا الأمور - أراد أبو العلاء في تعليق هذا أن (التَّفَعَّلَ)، مسموع في (تَفَعَّلَ)، ووارد عند الشعراء الذين لا مَطْعَن في فصاحتهم، أمثال "تَأَبَّطَ شَرًّا"، و"أبي زَيْد الطائي"، غير أنه مسموع بقلة بحيث لا يقاس عليه. يُقَوِّي هذا عندي، قوله: (وإن كان قليلاً في الشعر). لكنه مسموع على كل حال، في كلام الفصحاء، كما تقدم الشاهد عليه في قول "أبي زيد الطائي".

اتخذ أبو العلاء من "تَأَبَّطَ شَرًّا" سنداً، في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه؛ من أن (التَّفَعَّلَ) مصدر لـ (تَفَعَّلَ)، معروف في العربية الفصحى عند القدماء. لذلك جعل الشاعر يلزم الصمت بعد سماعه ذلك التعليق، فلم يَنْبَسُ بِبَيْتِ شَفَةِ. والسكوت علامة الرضى. فكأنه يقول: إن مصدر (تَفَعَّلَ)، يأتي على (تَفَعَّلَ) الشائع، كما يأتي على (تَفَعَّلَ) النادر، وأن ذلك كله كان معروفاً لدى الشعراء الجاهلين.

(1) أبو زيد الطائي. حرَّملة بن المنذر. من شعراء الطبقة الخامسة. (انظر الجمحي. محمد بن سلام.

طبقات فحول الشعراء: شرحه محمود شاكر. مطبعة المدني. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ج: 2. ص: 593).

(2) الرسالة: ص: 359، 360.

بهذه الطريقة عرض أبو العلاء المسألة، وهكذا ناقشنا وأدلى فيها برأيه، فإلى أي مدى وافق آراء العلماء قبله وبعده؟ الجواب عن هذا السؤال يقتضي الرجوع بالمسألة إلى أصلها؛ وذلك بالبحث عنها في كتب النحو التي تناولتها، أو أشارت إليها. ولتكن البداية بأشهر كتاب في النحو.

ورد هذا النوع من المصادر في الكتاب، في باب خصه "سيبويه" لمصادر مزيد الثلاثي، تكلم فيه على مصادر الأنواع المختلفة لهذا الفعل.

نص على أن مصدر (فَعَّلْتُ) يَجْعَلُ على (التفعيل). وشرح بناءه وما حصل فيه من تغيير كإبدال التاء التي في أوله من العين الزائدة في الفعل، وأن الياء التي بعد العين هي علامة الألف في (أَفْعَلَ) (إِفْعَالًا). وأعطى الأمثلة لذلك، نحو: كَسَّرْتُهُ تَكْسِيرًا.

وبعد أن فرغ من بيان القياس المطرد في هذا المصدر، أشار إلى وجود مصادر مسموعة عن بعضهم، خارجة على هذا القياس؛ فجاءت: (فَعَّلْتُ) (فِعَالًا). وفسَّرَ ذلك بأنهم شبهوا (أَفْعَلْتُ) (إِفْعَالًا). قال "سيبويه": «وقد قال ناس: كَسَّسْتُهُ كِلَامًا، وَحَمَلْتُهُ حِمَالًا، أَرَادُوا أَنْ يَجِئُوا بِهِ عَلَى الْإِفْعَالِ فَكَسَرُوا أَوَّلَهُ وَأَلْحَقُوا الْأَلْفَ قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ فِيهِ.....» وقد قال الله عز وجل: "وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا"⁽¹⁾.

انتقل بعد هذا إلى الكلام على نظام بناء مصدر (تَفَعَّلْتُ) (تَفَعُّلاً)، شارحًا إياه، وقد تقدم⁽²⁾. ثم أشار إلى سماع مصادر خارجة على قياس ما جرَّت عليه مصادر (تَفَعَّلْتُ). فذكر أنه سُمِعَ فيها (تَفِعَالًا). وجعل هذه الأخيرة في مقابل قول من قال (فِعَالًا) من (تَفَعَّلْتُ). كما أَلْمَعْتُ قَبْلَ قَلِيلٍ، فنص على أن الذين سُمِعَ عنهم (كِذَابًا) من (كَذَّبَ)، سُمِعَ عنهم أيضًا (تِحِمَالًا) من (تَحَمَّلَ). وتفسير ذلك عنده، أن من كانت هذه لُغَتُهُمْ شبهوا مصدر (تَفَعَّلْتُ) بمصدري (أَفْعَلْتُ) و(اسْتَفَعَّلْتُ)؛ فكسروا أَوَّلَهُ وزادوا أَلْفًا قَبْلَ آخِرِهِ. قال: «وأما الذين قالوا: كِذَابًا فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تَحَمَّلْتُ تِحِمَالًا، أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوا الْأَلْفَ كَمَا أَدْخَلُوهَا فِي

(1) سيبويه: الكتاب: ج: 4. ص: 79. والآية من سورة النبأ/ 28.

(2) انظر ص: 393 من هذا البحث.

أَفَعَلْتُ وَاسْتَفَعَلْتُ، وَأَرَادُوا الْكُسْرَ فِي الْخَرَفِ الْأَوَّلِ كَمَا كَسَرُوا أَوَّلَ إِفْعَالٍ وَاسْتَفْعَالٍ،
وَوَفَّرُوا الْخُرُوفَ فِيهِ كَمَا وَفَّرُوا فِيهِمَا»^(١).

وقد وَفَّقْتُ "خديجة عبد الرزاق الحديثي" في كتابها "أبنية الصَّرْفِ في كتاب سيبويه"،
عندما لاحظت أن المصادر السماعية قليلة في مزيد الثلاثي الذي تعد مصادر قياسية.^(٢)

أما "الفراء"، فقد تكلم في قوهم (فَعَّلْتُ) (فَعَّالًا)، عند تفسير قول الله عزَّ وجلَّ: "وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا"^(٣). وأشار إلى أن "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه قد قرأ (كِذَابًا) مخففة، وقرأها آخرون بالثقل أمثال: "عاصم" و"الأعمش" و"الحسن البصري". وإذا كان "سيبويه" قد جعل ذلك من المسموع، فإن "الفراء" قد نص على أنه لغة فصيحة شائعة عند أهل اليمن. وأن مصدر (فَعَّلْتُ) عندهم لم يأت إلا على (فَعَّالٍ)، واستشهد لذلك. قال في قراءة (كِذَابًا): «خففها "علي بن أبي طالب" رحمه الله: (كِذَابًا)، وثقلها "عاصم" و"الأعمش" وأهل المدينة و"الحسن البصري" وهي لغة يمانية فصيحة يقولون: كَذَّبْتُ به كِذَابًا، وَخَرَّقْتُ الْقَمِيصَ خِرَاقًا، وَكُلُّ فَعَّلْتُ فَمَصْدَرُهُ فَعَّالٌ فِي لُغَتِهِمْ مُشَدَّدٌ، قَالَ أَعْرَابِي مِنْهُمْ عَلَى الْمَرْوَةِ: أَلْحَلُّ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْقِصَّارُ؟ يَسْتَفْتِينِي.

وَأُشَدُّنِي بَعْضُ بَنِي كِلَاب:

لَقَدْ طَالَ مَا تَبَطَّنِي عَنْ صَحَابَتِي وَعَنْ عَوَجِ قِضَاؤُهَا مِنْ شِفَائِيَا»^(٤).

ثم أشار "الفراء" إلى ما كان من تفريق "الكسائي" بين حالتين؛ حيث كان يخفف (كِذَابًا) إذا لم تكن مقيدة بفعل، أي إذا لم يذكر معها فعلها في الجملة، فكأنها اسم كأي اسم آخر. وإذا ذكر معها فعلها، فإنه يُقَيِّدُهَا بالمصدرية، وعندئذٍ يثقل "الكسائي" على المصدر. واستحسن الفراء هذا المذهب في التفريق بين حالتين اثنتين. قال: «وكان الكسائي

(١) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 79، 80.

(٢) انظر خديجة عبد الرزاق الحديثي. أبنية الصَّرْفِ في كتاب سيبويه: ص: 238.

(٣) سبقت الآية في ص: 395 من هذا البحث.

(٤) الفراء. معاني القرآن: ج: 3. ص: 229.

يُخَفَّفُ: "لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا"⁽¹⁾؛ لأنها ليست بمقيدة بفعل يصيرها مصدرًا. وَيُشَدَّدُ: "وَكَذَّبُوا بآيَاتِنَا كِذَابًا"؛ لَأَن كَذَّبُوا يُقَيِّدُ الكِذَابَ بِالمَصْدَرِ، والذي قال⁽²⁾ حَسَنٌ⁽³⁾.

هذا ولم يذكر (تَفْعَال) عند تفسير الآية المشار إليها؛ لأنه ليس فيها ذلك. ولم أَعثر عليه في غير هذا الموضع من كتابه. وقد يصح أن يقال: يجوز لو ذكره أن يكون مذهبه فيه، كمذهبه في (فَعَال). الذي جعله مصدرًا قياسيًا لم (فَعَّلْتُ)، ولو في بيئة واحدة من اللغات العربية، وهي اليمن. إلا أنه لم يفعل ذلك. ولكنه حمل الشيء على الشيء، واستنتاج النتائج إذا تشابهت المعطيات وتقاربت المقدمات. والله العالم بما كان، وما لم يكن.

أما "الزمخشري"، فتقيد في هذه المسألة بقول "سيبويه"، والتزم به، فلم يزد عليه، إلا أنه أنشد، في الاستشهاد لذلك، هذا البيت دون نسبته إلى قائل معين:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ⁽⁴⁾.

والشاهد فيه قول الشاعر (تِمْلَاقٍ)، مصدر (تَمَلَّقَ). والظاهر أنه جعل هذا من المصادر السماعية للثلاثي المزيد، مثل "سيبويه" وإن لم يصرح به، لأنه ذهب مذهبه.

واكتفى "ابن يعيش"، شارح المفصل بشرح كلام "الزمخشري" ولم يضيف شيئاً⁽⁵⁾.

هكذا عالج هؤلاء النحويون المسألة. فإذا تأملنا أقوالهم تبيننا فيها اتجاهين مختلفين:

ذهب "سيبويه" ومن تبعه إلى أن ما جاء من المصادر على بناء (تَفْعَالٍ) قليل في كلام العرب. وجعله مما سُمع على غير القياس المطرد في اللغة الفصحى، في باب مزيد الثلاثي (تَفَعَّلَ).

(1) الفراء. معاني القرآن: ج: 3. ص: 229. والآية من سورة النبأ / 35.

(2) الضمير هنا الكسائي.

(3) الفراء. للمصدر السابق. ج: 3. ص: 229، والآية من سورة النبأ / 28.

(4) انظر الزمخشري. المفصل في علم العربية: ص: 219.

(5) انظر ابن يعيش. شرح للمفصل: ج: 6. ص: 48.

وَلَمَّحَ "الفراء"، دون تصريح إلى أن ذلك البناء (تَفَعَّلَ) في مصادر الثلاثي المزيد على وزن (تَفَعَّلَ) لغة فصيحة مطردة عند أهل اليمن؛ لا يتكلمون بغيرها. واستدل على ذلك ببعض الشواهد. ذلك لأن (فَعَّال) و(تَفَعَّلَ)، يَبْدُو أَنَّهُمَا لُغَتَانِ مُتَلَازِمَتَانِ؛ مَنْ تَكَلَّمَ بِفَعَّالٍ تَكَلَّمَ بِ(تَفَعَّلَ). فقد نص "سيبويه" على أن «الذين قالوا كَذَابًا، فَأَنَّهُمْ قَالُوا: تَحَمَّلْتُ تَحَمُّلاً»^(١).

وعليه أقول: إن الفرق بين مذهب الرجلين ليس عميقاً، بحيث يصل إلى حد الاختلاف الجوهرى. وإنما هو فرق طفيف، يعود- في نظري- إلى شمولية النظر إلى المسألة. لذلك يصح أن يقال في مثل هذه الحال: إن ما نص عليه "الفراء" وقرره هو في الحقيقة استدراك على ما قرره سيبويه. وهذا الأمر يُحْتَمَلُ بين العلماء؛ فقد يكون سيبويه فاتته تلك اللغة اليمانية سَهْوًا، وحصلها الفراء، ولا حَرَجَ في ذلك. لأن العلم هكذا ينمو، وهكذا يكتمل بناءه.

وإذ قد عرفنا هذا كله، فما موقع رأي أبي العلاء منه؟

لقد أُلْمِعْتُ في الصفحات السابقة إلى أن أبا العلاء قد عبر عن رأيه في المسألة بعبارة غير واضحة، في قوله: (وهذا مُطَرَّدٌ فِي تَفَعَّلَ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً فِي الشَّعْرِ) وعلقت عليها بأن مُصْطَلَحِيْ الْأَطْرَادِ وَالْقِلَّةِ فِي دَرَسِ اللُّغَةِ لَا يَلْتَقِيَانِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قِيَاسٌ وَالْآخَرُ شَذُوذٌ.

لكن، بعد كل ما تقدم انجلى مفهوم عبارة أبي العلاء تلك. إنه أشار بقوله: (وهذا مُطَرَّدٌ فِي تَفَعَّلَ) إلى مذهب "الفراء"؛ أي ذهب إلى أن بناء (تَفَعَّلَ) في مصادر (تَفَعَّلَ) لغة فصيحة شائعة في القبائل العربية في اليمن دون غيرها. لذلك لم يَرِدْ في أشعار غيرهم. وهذا معنى قوله (وإن كان قليلاً في الشعر).

من كل ما تقدم نعلم أن أبا العلاء قد طرح أمام الباحثين في حقل الدرس النحوي، مسألة ذات أهمية كبيرة في علم التصريف، وأدلى فيها برأيه بطريقة مغايرة لطريقة السرد

(١) سيبويه. الكتاب: ج: ٤. ص: ٧٩.

والشرح المباشر؛ فعرضها بأسلوب فني أدبي يرغب القارئ ويشوقه. وذلك كله من خلال تحقيق نسبة أبيات شعرية إلى صاحبها.

وهذا يعني أنه قد جعل الفائدة فائدتين؛ لأنه عالج مسألة صرفية من خلال نص فني في رسالة الغفران، التي عرفت بين صفوف القراء بأنها مُصَنَّفٌ أدَبِيٌّ صِرْف. فضعف الفائدة وجعلها لدارسي اللغة والأدب على حد سواء.

وقد دَلَّ البحث على أن أبا العلاء لم يَكُنْ في هذه المسألة ذا رأي مغاير لآراء النحويين، بل جاء رأيه موافقا لأحد المذهبين المشار إليهما قبل قليل. وهذا لا يقلل من شأنه؛ لأنه لم يردد ما قيل، بل لم يشر إلى رأي أحد من النحويين، واكتفى بعرض رأيه بأسلوب خاص.

وإن الذي يقرأ عرضه للمسألة في سياقها من رسالة الغفران يَبْهَرُه ذكاء أبي العلاء في الطرح، وغازاة حفظه للشعر، وإحاطته بمادة اللغة العربية.

المبحث الثالث

مسألة واحدة، صحح من خلالها أبو العلاء ما أُشيع
في الكتب، من خضوع سيويه لبشار بن برد .

جمع فُعْلٍ عَلَى فِعْلَانٍ، وما أُشِيعَ فِي الْكُتُبِ مِنْ طَعْنِ "سَيُويِه" عَلَى

"بِشَارِ بْنِ بُرْدٍ"، فِي جَمْعِ ثُونٍ عَلَى نِينَانَ، فِي قَوْلِهِ:

ثَلَاْعِبُ نِينَانَ الْبُحُورِ وَرَبْمَا رَأَيْتُ ثُفُوسَ الْقَوْمِ مِنْ جَرِيْهَا تَجْرِي

يُرْوَى فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَدَبِ أَنَّ "بِشَارَ بْنَ بُرْدٍ" كَانَتْ لَهُ مَنَاوِشَةٌ مَعَ بَعْضِ النَحْوِيِّينَ. وَأَنَّهُ كَانَ يَهْجُو مَنْ يَتَعَرَّضُ لَهُ مِنْهُمْ، أَوْ يَتَوَعَّدُهُ بِالْهَجَاءِ، فَيَكْفِ النَحْوِيُّ عَنْ مَلَا حَقَّتْهُ، وَيَكْفِ "بِشَارٌ" لِسَانَهُ عَنْهُ.

حَكَى "أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِي" عَنْ عَمِّهِ عَنْ "السَّجِسْتَانِي"، أَنَّ "الْأَخْفَشَ" طَعَنَ عَلَى "بِشَارٍ" فِي إِتْيَانِهِ بِ (فَعْلَى) مِنَ الْوَحَلِ، وَالْعَزَلِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

فَالآنَ أَقْصَرَ عَنْ سُمِّيَّةَ بَاطِلِي وَأَشَارَ بِالرَّحْلَى عَلَيَّ مُشِيرٌ.

وَفِي قَوْلِهِ:

عَلَى الْعَزَلَى مَنِي السَّلَامِ فَطَالَ مَا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مَرْعُومَةٍ⁽¹⁾ زُهِرِ.

كَمَا طَعَنَ عَلَيْهِ فِي (نِينَانَ)، مِنْ قَوْلِهِ فِي وَصْفِ سَفِينَةٍ فِي الْبَيْتِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ.

وَأَنَّ "بِشَارًا" تَوَعَّدَ (الْأَخْفَشَ)، فَبَكَى وَجَزَعَ، وَسَعَى لَهُ أَصْحَابُهُ عِنْدَ "بِشَارٍ" فَعَفَى عَنْهُ.

لَكِنَّ "أَبَا الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِي" أَشَارَ إِلَى أَنَّ غَيْرَ "أَبِي حَاتِمٍ" ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَنَاوِشَةَ حَصَلَتْ مَعَ "سَيُويِه"، لَا "الْأَخْفَشَ"⁽²⁾، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ، حَقِيقَةً، شَعْرُ "بِشَارٍ" فِي هَجَاءِ "سَيُويِه". رَوَاهُ صَاحِبُ "الْأَغَانِي" حَيْثُ قَالَ: «فَقَالَ يَهْجُوهُ [يَعْنِي "سَيُويِه"]»:

أَسِيُويُهُ يَا ابْنَ الْفَارَسِيَةِ مَالِذِي تَحَدَّثْتَ عَنْ شَمِيٍّ وَمَا كُنْتَ تَنْبِذُ

(1) رَوَايَةُ أَبِي الْعَلَاءِ: مَخْضَرَةٌ. (انْظُرِ الرَّسَالَةَ: ص: 430).

(2) انْظُرِ الْأَصْفَهَانِي. أَبُو الْفَرَجِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّادٍ (وُلِدَ سَنَةَ 284 هـ). الْأَغَانِي: تَحْقِيقُ. لَجْنَةُ مِنَ الْأَدَبَاءِ. دَارُ الثَّقَافَةِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ. بَيْرُوتَ، لُبْنَانُ. (د. ط.). (د. ت.). ج: 3. ص: 203.

أَظَلَّتْ تُغْنِي سَادِرًا فِي مَسَاءَتِي وَأَمَكْ بِالْمَصْرِينِ تُعْطِي وَتَأْخُذُ^(١).

يؤكد هذا ما رواه أبو العلاء، في رسالة الغفران من أن مُشَارَةً كانت بين "بشار" و"سيبويه"؛ سببها ما ادَّعَاه بعض الناس من وشاية "سيبويه" "ببشار" لدى الخليفة العباسي، حين انشد "بشار" شعراً في حلقة "يونس بن حبيب"، يُحْتَفَى فيه الأمويين على الثورة على العباسيين. ولم يصدق أبو العلاء الحكاية؛ لِمَا عَرَفَ من جلال قَدْرِ "سيبويه" وَتَرْفَعِهِ عن الدُّنْيَا^(٢).

لم يذكر أبو العلاء "الأخفش" مطلقاً، في المناوشة التي حصلت "لبشار" حول قوله (الْعَزَلَى) و(الْوَجَلَى)، على نحو ما رُوِيَ في "الأغاني". وذكر أنها حصلت له مع "سيبويه"، الذي تَعَرَّضَ له وَغَابَ عليه تلك الحروف.

قال أبو العلاء: «وَحُكِيَ عَنهُ أَنَّهُ غَابَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

عَلَى الْعَزَلَى مَنِي السَّلَامُ فَطَالَ مَا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مَخْضَرَةٍ زُهْرٍ.

فقال "سيبويه": لم تستعمل العربُ الْعَزَلَى، فقال "بشار": هذا مثل قولهم الْبَشَكِي وَالْجَمَزِي ونحو ذلك»^(٣).

ثم أشار بعد ذلك إلى أنه قد ورد في أخبار "بشار" أنه توَعَّدَ "سيبويه" بالهجاء، فتوقاه، وصار يحتج بشعره كلما سَنَحَتْ له الفرصة، استكفافاً لَشَرِّهِ. غير أن أبا العلاء لم يصدق انْصِيَاعَ "سيبويه". فأشار إلى أن استشهاده بشعر "بشار" قد لا يكون على سبيل الجدِّ في الدرس والبحث، بل على سبيل ما يرد على ألسنة الناس في المجالس والجامع^(٤).

وأبو العلاء إذ يقول هذا، يشير إلى أمرٍ ذي بال؛ وهو أن "بشار بن برد" لم يكن، في نظره، ممن يُحْتَجُّ بشعرهم؛ لأن "سيبويه" كان يحتج بكلام الفصحاء الذين لا مطعن في

(١) أبو الفرج الأصفهاني. الأغاني: ج: 3. ص: 204.

(٢) انظر الرسالة: ص: 429، 430.

(٣) الرسالة: ص: 430.

(٤) الرسالة: ص: 431.

لغتهم. وعن النقاد أنهم عدّوا "بَشَارًا" "آخر القدماء وأول المحدثين". وربما كان أبو العلاء يُلمَحُ إلى هذا، وأنه كان جادا في ذلك؛ إذ نفَى أن يكون هذا البيت لبشار:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَيْبٍ.

ونسبه إلى "أبي الأسود الدؤلي"⁽¹⁾، لأن البيت وارد في الكتاب في باب الإدغام، لكن سيبويه لم يُسمِّ قائله⁽²⁾.

أما بخصوص المسألة موضوع البحث ها هنا، فقد عرضها أبو العلاء على النحو الآتي: «وجاء "بشار" في شعره بالنيان، جمع نونٍ من السمك. فيقال إنه أنكره عليه. وهذه أخبار لا تثبت. وفيما روي في (كتاب سيبويه) أن النون يُجمع على نينان، فهذا نقضٌ للخبر»⁽³⁾.

تقدم قبل قليل أن هذا الخبر أورده "أبو الفرج الأصفهاني" في "الأغاني"، "عن أبي حاتم السجستاني". ولم يكن أبو العلاء يريد بيان خلاف حاصل بين "بشار" و"سيبويه"، أو الاعتراض على أحدهما وتخطئه، على نحو ما فعله مع نخاعة وشعراء في مسائل سابقة. لكن كان غرضه نفْيَ الخبر وإبطاله. صرّح بهذا في عبارته: (فهذا نقضٌ للخبر). التي تغني عن إقامة الدليل.

لم يكن أبو العلاء مجازفا في إطلاق هذا الحكم، بل أطلقه عن دراية وبينة من الأمر؛ فقد استند في حكمه إلى رُكنٍ متين. فإن قال قائل: وما ذلك السند؟ فالجواب عن ذلك أن أبا العلاء كان عارفا برأي "سيبويه" في جمع نون على نينان، كما سيأتي، إن شاء الله. وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على ميزتين في أبي العلاء، ما فتنّا تأكّداً في البحث مرّة بعد أخرى؛ وهما سعة اطلاعه على ما قيل في اللغة، وصدقه فيما يرويه.

لقد رأينا كيف فنّد أبو العلاء ذلك الخبر الذي تناقلته كتب الأدب؛ بأن "سيبويه" عاب على "بشار" جمع نونٍ على نينان. فقال بلهجة العالم المتنبّث والراوية الأمين: «وهذه

(1) انظر الرسالة: ص: 431.

(2) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 441.

(3) الرسالة: ص: 431.

أخبار لا تُثبت، وفيما رُوِيَ في (كتاب سيبويه) أن النون يجمع على نِينَانٍ، فهذا نُقْضٌ للخبر»⁽¹⁾.

رجعتُ إلى كتاب "سيبويه"، ولم يكن لي بُدٌّ من الرجوع إليه، فوجدت هذا القول حقاً. عقد "سيبويه"، في كتابه، باباً لجمع التكسير، تناول في إطاره تكسير الاسم الثلاثي من باب (فُعْلٍ)، الذي عَيْنُهُ وَآوٌ، ونَص على أن قياس تكسيره للكثرة يكون على صيغة (فِعْلَانٍ)، وذكر (نِينَانٍ) بين الأمثلة على ذلك.

قال "سيبويه": «وأما ما كان (فُعْلَانٍ) من بنات الواو فإنك تكسره على (أَفْعَالٍ) إذا أردتَ بناء أدنى العدد [جمع القلة]، وهو القياس والأصل. ألا تراه في غير المعتل كذلك. وذلك: عُودٌ وأَعْوَادٌ، وَغُولٌ وأَغْوَالٌ وَحُوتٌ وأَحْوَاتٌ وَكَوْزٌ وأَكْوَازٌ. فإذا أَرَدْتَ بناء أكثر العدد [جمع الكثرة]، لم تكسره على فُعُولٍ ولا فَعَالٍ ولا فِعْلَةٍ، وَأَجْرِيٌّ مُجْرِيٌّ فَعْلٌ⁽²⁾ وانفرد به (فِعْلَانٍ)..... وذلك: عِيدَانٌ، وَغِيلَانٌ، وَكِيْزَانٌ، وَحِيْتَانٌ، وَنِينَانٌ. جماعة النون..... كما قالوا في فَعْلٍ من بنات الواو: ثَوْرٌ وَثِيرَانٌ»⁽³⁾.

(ونِينَانٌ جماعة النون)، بهذه العبارة الدقيقة الصريحة نص "سيبويه" على أن تكسير (فُعْلٍ) مثل نُونٍ، للكثرة يكون على (فِعْلَانٍ) مثل نِينَانٍ. فهل يجوز بعد هذا لِمُدَّعٍ أن يدَّعي عليه الطعن على "بشار" فيما أقره هو في كتابه باللفظ الصريح؟

أقول إن علم "سيبويه" وجلال قدره، لا يَسْمَحَانِ له بأن يُقَرَّ شيئاً وينص عليه في كتابه، ثم يَعْبِيهِ على غيره، فلا يبقى إلا أن يقال بأن "سيبويه" مَكْذُوبٌ عليه، كما كذبت العرب على الغول، في ذلك الخبر المزعوم الذي تَرَدَّدَ في كُتُبِ الأدب "كالأغاني"⁽⁴⁾، وإذا كان أصحاب هذه الكتب قد رَوَوْا الخبر دون تحقيق ولا تَمَحِيصٍ، فإن أبا العلاء قد فطن إلى

(1) الرسالة: ص: 431.

(2) مثل سيبويه لهذا البناء، وتكسيره على (فِعْلَانٍ) ب: جار: جَمْرَان، وقَاعٍ وَقِيْعَانٍ، وتَاجٍ وَتِيْحَان. (انظر سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 590).

(3) سيبويه. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 593.

(4) انظر أبو الفرج الأصفهاني. الأغاني: ج: 3. ص: 203.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

سيجري البحث في هذا الفصل - إن شاء الله - في مجموعة من المسائل اللغوية المشكّلة، تتعلق جميعها بعلم التصريف، كذلك التي مرّت بنا في الفصل الأول. لكنها ذات طابع خاص يميزها عن تلك التي سبقت. أرَدْتُ بالطابع الخاص هنا، ذلك الدافع الذي حرّك أبا العلاء لاختيارها وطرحها ومناقشتها بالطريقة التي وردت بها في رسالة الغفران.

فالذي يقرأها يدرك بكل وضوح أنه تَصَيَّدُهَا تَصَيِّدًا، لغرضٍ يتجلى أمام القارئ في كل هذا الفصل؛ قد عرفنا منه ذلك الغرض فيما مضى من البحث وهو التباهي بالمهارة اللغوية، والإحاطة بكلام العرب.

كان له في هذا الفصل وقفات متميزة مع بعضٍ من الشعراء المعدودين في الفصاحة. فحاورهم وناقشهم في بعض ما جاء في أشعارهم، مُخَطِّئًا ومُصَوِّبًا. أعني بالخطأ هنا، مخالفة الشاعر للشائع المألوف عند غيره.

كما تَعَرَّضُ في بعض المسائل لأبرز علماء العربية، فناقشهم في آرائهم بالحجة والدليل، وخالفهم.

لذلك جعلتُ هذا الفصل في مبحثين متميزين:

يضم الأول منهما أربع مسائل، وردت في أبيات لأربعة شعراء، جاءوا بما يخالف القياس المطرد في العربية، ناقشهم فيها أبو العلاء مبيِّنًا أخطاءهم، ذاكراً الصحيح الذي تكلم به "أغلب" العرب.

ويتشكل الثاني من مسألة واحدة؛ اعترض فيها أبو العلاء على العلماء وأبدى رأياً مخالفاً.

وبيان هذا كله سيذكر مفصلاً على النحو الآتي، إن شاء الله.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) - وَصَلْ هَمْزَةَ الْقَطْعِ؛ أَيِ تَصْيِيرَهَا هَمْزَةً وَصَلًا، كَمَا فِي قَوْلِ "عَدِي بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِي":

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَإِنْ ذُو عَجَّةٍ مَتَى أَرَى شَرَبًا حَوَالِي أَصِيصُ.

تُعد هذه أولى المسائل الصرفية التي تعرض فيها أبو العلاء لبعض الشعراء، مخطئًا ومصوبًا؛ يضع يده على مواضع الخطأ أو الفساد اللغوي في أقوالهم، ثم يذكر الصواب أو ما يجب أن يقال، دون أن يقيم وزنًا لصاحب المقال. لكنه يذكر المساوئ ولا يُغضي عن المحاسن، كما فعل مع الشاعر الجاهلي "عَدِي بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِي"؛ إذ لقيه فيمن لقي من الشعراء في جنته المتخيلة في رسالة الغفران. وفعل معه مثل ما فعل مع غيره، فعقد معه جلسة قصيرة، لكنها لا تخلو من قُطوف أدبية ولغوية، يستمتع بها القارئ ويتنفع.

يبدو أن أبا العلاء كان يُحبُّ سماع أشعار العرب في الجاهلية، وأنه كان يحب من شعر "عَدِي" صَادِيته المشهورة. فبادر عند مقابلة الشاعر، فسأله إنشادها. وذكر له أن غيره من الشعراء الإسلاميين، قد عمل قصيدة على قافيتها ووزنها. والظاهر من كلامه أنه استجاذ القصيدتين، إلا أنه جعل الفضل؛ فَضْلَ السبق لـ "عَدِي".

قال أبو العلاء: «فيقول الشيخ [ابن القارح]: يا أبا سواده؛ ألا تُنشدني (الصادية)، فإنها بديعة من أشعار العرب؟

فينبعث منشدًا:

أَبْلَغُ حَلِيلِي عَبْدٌ هِنْدٍ فَلَاحَ زِلْتُ قَرِيْبًا مِنْ سَوَادِ الْخُصُوصِ.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فيقول الشيخ: أَحْسَنْتَ، وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ الْمَاءَ الرَّاكَدَ لَمَّا أُسِّتَ، وَقَدْ عَمِلَ أَدِيبٌ مِنْ أَدْبَاءِ الْإِسْلَامِ قَصِيدَةً عَلَى هَذَا الْوِزْنِ.....

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

مما لا شك فيه أن الشاعر "عدي بن زيد"، قد أنشد بيته على رواية واحدة من هذه الروايات، غير أننا لا ندري ما هي؟ لأننا لا نملك الدليل القاطع الذي يرجح واحدة على غيرها. ومن المحتمل، بل الراجح عندي - إن لم أقل الثابت - أن أبا العلاء كان على علم بهذه الروايات المختلفة، إلا أنه اختار منها تلك التي وجد فيها ما يُرضي شهوته إلى مناقشة غيره وتصويب أخطائهم، فقد آنست في هذه الصفة في كثير من المسائل المتقدمة، في فصول مختلفة.

على أن مأخذ أبي العلاء على الشاعر - في ذلك الشطر الذي أُلْمِعتُ إليه آنفاً - يتمثل في وصل همزة القطع من (وَأَنْ)، وحذف الألف التي بعد النون. وعلى هذا تكون المسألة ذات شقين ظاهرين.

سأعرض رأي أبي العلاء فيها بعد إرجاعها إلى أصلها كما وردت في كتب النحور، لمعرفة مدى توفيقه فيما عابه على الشاعر.

إن وصل همزة القطع، أي تصييرها ألفاً خالصة، يرجع في الأصل إلى مسألة تحقيق الهمزة وتخفيفها، لذا لا بد من الوقوف عند هذه المسألة وقفة قصيرة، لا تزيد على ما يكفي للإلمام بما يخدم البحث في المسألة التي عابها أبو العلاء على الشاعر، في البيت المشار إليه آنفاً.

لذلك أكتفي هنا بالإشارة إلى أن الهمزة استعملت في كلام العرب محققة وتخففة. والتحقيق هو الأصل فيها كغيرها من أصوات العربية، وهو النطق بها ثبرةً خالصة، تستلزم من الناطق بها مجهوداً لإخراجها من أقصى الحلق؛ مهما كانت ساكنة أو متحركة.

أما التخفيف، فمعناه تخفيف ثبرتها؛ بحيث يقل جهد المتلفظ بها عند إخراجها من الحلق. وقد تكلم النحاة فيه، وذكروا له ثلاثة أوجه، هي: الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين؛ أي بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركتها.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر المعظم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

فَأَيُّقَنَّ اكْدَرُ إِذْ صَارُوا ثَمَانِيَةً
أَنْ قَدْ تَفَرَّدَ أَهْلُ الْبَيْتِ بِالْثَمَنِ»⁽¹⁾.

ولـ"ابن جني" رأي في المسألة يبدو مشتتاً نوعاً ما؛ لأنه منع وَصَلَ الهمزة مطلقاً. فعلى ما جاء من ذلك في الشعر بالضرورة، وما جاء في النثر بأنها «مواضع كَثُرَ استعمالُها، فَعُرِفَتْ أحوالُها، فجاز الحذف فيها»⁽²⁾ ومثّل لذلك، من النثر، بقولهم: وَيَلْمُهُ، وَأَصْلُهَا وَيْلٌ لِأُمِّهِ، حيث حذفت اللام من (ويل)، ثم حذفت همزة (أم) وما قبلها مكسور على غير قياس⁽³⁾.

وأكد "الزمخشري" رأي "سيبويه" في تخفيف هذه الهمزة، إلا أنه أجاز مع جعلها بين بين إبدال حروف اللين منها. قال: «.... وقد تُبَدَّلُ منها حروف اللين فيقال مَنَسَاةٌ»⁽⁴⁾.

لقد أشار "سيبويه" حقيقة إلى هذا الإبدال، لكنه حصره في الضرورة الشعرية، ووصفه بالقياس غير المستقيم، فذكر أن الهمزة التي تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ تُبَدَّلُ منها حروف اللين (الألف والواو والياء)، إلا أنه صرح بأن ذلك قليل لا يبلغ درجة القياس المطرد الذي يقاس عليه. قال: «..... وليس ذا بقياس مُلْتَبِّبٌ، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشاعر الذي تُبَدَّلُ التاء من واوه، نحو أَثْلَحْتُ..... فمن ذلك قولهم: مَنَسَاةٌ، وإنما أصلُها مَنَسَاةٌ. وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياساً مُلْتَبِّباً، إذا اضطرَّ الشاعر.

قال "الفرزدق":

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَعَالِ عَشِيَّةً فَارْعِي فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ.

فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها يَيْنَ يَيْنَ لانكسر البيت»⁽⁵⁾.

(1) أبو العلاء المعري. رسالة الملائكة: ص: 132.

(2) ابن جني. الخصائص: ج: 3. ص: 149.

(3) انظر ابن جني. المصدر نفسه: ج: 3. ص: 150.

(4) الزمخشري. المفصل: ص: 350.

(5) سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 554.

وإنما تُبدَل الهمزة ألفاً إذا كانت ساكنة، وقبلها فتحة، نحو: رأس، وفأس، فيقال: رأس وفأس⁽¹⁾.

هكذا تبيّن للبحث مرة أخرى أن أبا العلاء على رأي "سيبويه" تماماً في مسألة تخفيف الهمزة. فقد تقدم في الصفحات السابقة أنه عاب على الشاعر - في أثناء مناقشته إياه - أن يكون جعل الهمزة في قوله (وَأَن)، يَن يَن، ثم صيرها ألفاً خالصة، ووصف ذلك بمناقضة المؤلف في كلام العرب.

قال أبو العلاء: «وإنما أن تكون حققت الهمزة فجعلتها يَن يَن، ثم اجترأت على تصييرها ألفاً خالصة، وحسبك بذلك نقضاً للعادة، ومثل ذلك قول القائل: يقولون مهلاً ليس للشيخ عيلٌ فهذا أنا أعيلتُ وَأَن رُقوبٌ»⁽²⁾.

أنكر على "عدي" إبدال الألف من الهمزة في (وَأَن)، لأنه يرى أن ذلك، في مثل هذا الموضع، غير مقيس كما مرّ عند "سيبويه" قبل قليل.

فقوله (وحسبك بهذا نقضاً للعادة)، يعني أن ذلك الإبدال خروج عن العام الشائع، الذي درج عليه العرب في كلامهم.

أما بخصوص إسقاط الألف من (أنا)، التي سبقت الإشارة إليها في الصفحات السابقة⁽³⁾، فيبدو أنه ذهب فيها غير مذهب "سيبويه".

فقد أنكر أبو العلاء على "عدي" إسقاط الألف التي بعد النون من (أنا)، من قوله (وَأَن ذُو عَجَّةٍ)، بحجة أنه حذف الهمزة من أول الكلمة بقيت على حرف واحد، وذلك إخلال بما في رأيه.

والذي عليه صاحب الكتاب وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ، أن كلمة (أنا) تثبت الألف في آخرها في الوقف كقولك: أنا، لأن الألف يوقف عليها كما يوقف على الهاء، وتحذف في الوصل

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 3. ص: 543.

(2) الرسالة: ص: 190.

(3) انظر ص: 411 من هذا البحث.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

(2) - تكسير الاسم الثلاثي المتحرك (فعل)، المضموم الفاء المفتوح العين.

لقِيَ أبو العلاء الشاعرَ العباسيَّ "بشَّارَ بنَ بردٍ" في العالم الآخر، في أثناء جولته المتخيلة التي أبدع في تصوير فصولها في رسالة الغفران. وقد كان قاسيًا عليه، فتخيله مع "إبليس" في منزلة واحدة، في سواء الجحيم، وقد سُلِّطَ عليه سوطُ أليمٍ من العذاب، ومُنِحَ عَيْنين مبصرتين - بعد أن كان في الدار العاجلة أعمى -، لِيَحِسَّ العذاب ويراه؛ فيذوقه ضعفين.

لم يذكر أبو العلاء من سببٍ لهذا المصير البائس، إلا ما كان من تفضيل "بشار" لإبليس" على آدم في هذين البيتين:

إِبْلِيسُ أَفْضَلُ مِنْ أَبِيكُمْ آدَمَ فَتَبَيَّنُوا يَا مَعْشَرَ الْأَشْرَارِ
النَّارُ غُنْصُرُهُ، وَآدَمُ طِينَةٌ وَالطِّينُ لَا يَسْمُو سُمُو النَّارِ.
فَشَهِدَ "إِبْلِيسُ" عَلَيْهِ بَهِمَا.

قال أبو العلاء: «فلا يسكت من كلامه [إبليس] إلا ورجلٌ في أصناف العذاب يُغمض عينيه حتى لا ينظر إلى ما نزل به من النَّقم، فيفتحهما الزبانية بكلاليب من نار، وإذا هو "بشارُ بنُ بُردٍ" قد أُعْطِيَ عَيْنين بعد الكمه لينظر إلى ما نزل به م النَّكَال»⁽¹⁾.

بعد هذا التصوير المرعب، جعل يُحاوِرُهُ، على لسان "ابن القارح"، فذكر له ما يشير إلى أن شعره يُستحسن من الناحية الفنية إلا أن مضمونه يُنبئُ بسوء عقيدة صاحبه. وأنه إذا ذكر بعض شعره تَرَحَّم عليه لِيُلْحَقَ به التوبة.

قال أبو العلاء: «فيقول له - أعلى اللهُ درجته -: يا أبا معاذ، لقد أَحْسَنْتَ في مقالِكَ، وَأَسَأْتَ في مُعْتَقِدِكَ، ولقد كنتُ في الدار العاجلة أذكر بعض قولك فأترحم عليك، ظَنًّا أن التَّوْبَةَ سَتُلْحَقُكَ مثل قولك:

وقولك:

⁽¹⁾ الرسالة: ص: 310.

وَأَمَّا لِأَسْمَاءَ ابْنَةَ الْأَشَدِّ قَامَتْ تَرَاءَى إِذْ رَأَتْني وَحْدِي
كَالشَّمْسِ بَيْنَ الزَّبْرِجِ الْمُنْقَدِّ ضَنْتُ بِخَدِّ، وَجَلَّتْ عَنْ خَدِّ
ثُمَّ انْثَنَتْ كَالْتَفْسِ الْمُرْتَدِّ وَصَاحِبِ كَالدُّمْلِ الْمُمِدِّ.
أَرْقُبُ مِنْهُ مِثْلَ حُمَى الْوَرْدِ حَمَلْتُهُ فِي رُقْعَةٍ مِنْ جِلْدِي
الْحَرُّ يُلْخِي، وَالْعَصَا لِلْعَبْدِ وَلَيْسَ لِلْمَلْحِفِ مِثْلَ الرَّدِّ»⁽¹⁾.

أُنشِدَ هذه الأبيات من أرجوزة "بشار" الدالية التي أنشدها وَلِيَّ الْبَصْرَةِ "عقبة بن سلم"، بعد أن تنقّصه "عقبة بن ربيعة بن العجاج" في مجلس هذا الأمير⁽²⁾، ومطلعها⁽³⁾:

يَا طَلَّلَ الْحَيَّ بِذَاتِ الصَّمَدِ بِاللَّهِ خَيْرٌ، كَيْفَ كُنْتَ بَعْدِي؟

أعجب أبو العلاء بهذه الأرجوزة، لكنه سرعاناً ما تحول مع الشاعر من الاستحسان إلى الانتقاد اللغوي؛ فخطأه في صيغة كلمة؛ ذكر له أنه قال في بعض قوافي أرجوزته (السُّبْدِ)، ووقف معه عند هذه الكلمة مناقشا ومعلقا، فحدد الخطأ وكشف وجه الصواب بطريقة علمية.

على أن موضوعية البحث العلمي تقتضي من الباحث التَّثَبُّتَ والتَّروُّيَ، وعدم التسرع والاندفاع، قبل القيام بأي خطوة. وقد ألزمتُ نفسي بهذا فيما تقدم من البحث، قَدَّرَ المستطاع، توخياً لسلامة النتائج. فكنت أعود، دائماً، بالمسائل التي طرحها أبو العلاء إلى أصوها من دواوين ومصادر لغوية ونحوية قبل أن أقرر شيئاً في شأنها.

⁽¹⁾ الرسالة: ص: 310، 311.

⁽²⁾ تذكر المصادر أن عقبة بن ربيعة بن العجاج أنشد وَلِيَّ الْبَصْرَةِ "عقبة بن سلم" رجلاً استحسنه "بشار"، وكان في الحضرة. فقال له "عقبة بن ربيعة": أنت لا تحسن هذا الطراز يا أبا معاذ، فرد بشار: أنا والله أرجز منك ومن أبيك وحدك. ثم غدا على الأمير، فأنشده أرجوزته الدالية. (انظر أبو الفرج الأصفهاني. الأغاني: ج: 3. ص: 169، وانظر ابن قتيبة. الشعر والشعراء: ص: 455).

⁽³⁾ انظر ديوان بشار بن برد. تحقيق الإمام الطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. (د.ط.). 1976 م. ج: 2. ص: 156.

وقد عدت إلى ديوان "بشار"، وطلبتُ هذه الكلمة (السُّبْد) في قوافي الأرجوزة السالفة الذكر فلم أَعثر عليها، وعدد أبيات الأرجوزة اثنان وثمانون بيتًا. وعدتُ إلى "الأغاني"، فوجدتُ "الأصفهاني" قد أنشد من الأرجوزة خمسة وعشرين بيتا ليس فيها (السُّبْد). وعدت إلى "الشعر والشعراء"، فلم أقف فيه من الأرجوزة إلا على خمسة أبيات. ولجأت أخيرًا إلى "المختار من شعر بشار" لأبي طاهر التُّجِيبِيَّ البرقيّ، فلم أظفر بشيء مما طلبتُ.

على أني قرأت في ديوان "بشار" قصيدة أخرى دالية، غير الأرجوزة السالفة. وعثرت بين قوافيها على كلمة من مادة الكلمة التي ذكرها أبو العلاء، إلا أن ضَبَطَها مختلف، وهي (السُّبْد)، بفتح السين والباء جميعاً، لا بضم فسكون وذلك في البيت⁽¹⁾:

وَأَنْتِ عَمَّا أَلَا قِي فِيكَ لَاهِيَةٌ بِالْعَطْرِ وَالْمَلْبَسِ الْقَزِيّ وَالسُّبْدِ⁽²⁾.

وعليه فالمسألة مفتوحة لبعض الاحتمالات؛ فإما أن يكون عَنَى كلمة (السُّبْد) التي في آخر هذا البيت، وأنه قد قُرئت عليه خطأً - وهو المستطیع بغيره - بضم السين وسكون الباء، ولم يَفطن إلى ذلك، وظَنَّ الخطأ من الناصر. مهما يكن الخطأ من الشاعر أو ممن قرأ عليه البيت، فإن أبا العلاء، بِحِسِّه اللغوي المرفه قد أدرك ذلك، وأبى إلا أن يقف عنده ويلفت الانتباه إليه ويصححه.

هذا احتمال وارد على كل حال، ولكن يُضَعِّفه كَوْنُ هذا البيت المشار إليه من قصيدة أخرى، غير الأرجوزة التي ذكر أبو العلاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كلمة السُّبْد، بالضبط الذي ذكره (ضم السين وسكون الباء)، لا ينسجم معناها مع معنى البيت؛ حيث يخاطب الشاعر امرأة مشغولة عنه بالتزِين والتَّجَمُّل والتَّعَطُّر. فهذا المعنى يناسبه (السُّبْد)؛ بفتح فسكون، الذي يعني إزالة الشعر من بشرة المرأة، إلا أن الشاعر حرَّك الباء للضرورة كما هو واضح في البيت. وأما (السُّبْد)، بضم الأول وسكون الثاني، فعلى أساس

(1) انظر ديوان "بشار بن برد": ج: 2. ص: 220.

(2) السُّبْد هو إزالة الشعر من بشرة المرأة، كما شرحه محقق الديوان، وأشار إلى أن الشاعر حرَّك الباء للضرورة. والسُّبْد في اللسان حلق الشعر. (انظر الطاهر بن عاشور. ديوان بشار بن برد: ج: 2. ص: 220. هامش: 4، وانظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (سب).)

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

الصيغة، أو كان تخريجها على حذف حركة الباء؛ لأن الفتحة لا تُسكن. ونَصَّ على أن ذلك كله خطأ لا يجوز.

قال أبو العلاء بعد إنشاده الأبيات الخمسة السالفة: «الآن وقع منك اليأس! وقُلْتَ في هذه القصيدة: * السُّبْدُ * في بعض قوافيها، فإن كنت أردت جمع سُبْدٍ وهو طائرٌ، فإن فُعْلاً لا يجمع على ذلك، وإن كنت سَكَنْتَ الباءَ فقد أسأت، لأن تسكين الفتحة غير معروف»⁽¹⁾.

ما كان أدقَّ ملاحظة أبي العلاء فيما عابه على الشاعر! كان مأخذه واضحاً ومحددًا، في مسألة دقيقة، قد تخفى على غيره فلا يَنْتبه إليها. وقف عند قول الشاعر (السُّبْدُ)، فلم يجد لها وجهًا مقبولاً في العربية. وأشار إلى أنها تحتل وجهين كلاهما خطأ.

الوجه الأول: هو أن يكون الشاعر أراد جمع (سُبْدٍ)⁽²⁾، فجاء بِ(سُبْدٍ)، فخطأه أبو العلاء؛ بأن ما كان في اللغة على وزن (فُعْلٍ) لا يُجمع على (فُعْلٍ).

وهنا لا بد من الرجوع بالمسألة إلى أصلها، كما وردت في مصادر اللغة، لمعرفة آراء العلماء فيها، فذلك هو الفَيْصَلُ في مثل هذه الحال.

عدتُ إلى "الكتاب" ملتصقاً الوقوف على طريقة العرب في تكسير الاسم الثلاثي حين يكون على مثال (فُعْلٍ)، كـ (سُبْدٍ) فوجدتُ "سيبويه" قد عقد باباً سماه "هذا باب تكسير الواحد للجمع"، يذهب فيه إلى أن: «ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاً) فإن العرب تكسره على (فِعْلَانٍ)، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه، واستغنوا به..... فلم يجاوزوه في القليل والكثير. وذلك قولك: صُرْدٌ وصِرْدَانٌ، ونُعْرٌ ونِعْرَانٌ، وجُعْلٌ وجِعْلَانٌ، وحَزْرٌ

(1) الرسالة: ص: 311، 312.

(2) سُبْدٌ: بضم الأول وفتح الثاني. نوع من الطيور لَيْنَ الريش إذا قطر الماء على ظهره جرى من فوقه للينه. (انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (سبد)).

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

أراد أن تسكين فتحة اللام في (سَلَفَ) في البيت الأول، وفي (خَلَقَ)، في البيت الثاني، جاء شذوذاً للضرورة الشعرية، وليس كذلك تسكين الباء من (السُّبْد).

لم يكتف أبو العلاء بهذا، بل أراد تأكيد رأيه، ففرّج على هذه المسألة مسألة أخرى تتعلق بضبط (صرد)، في قول "جميل":

وصاحَ بَيْنَ مِنْ بُيْتِنَ وَالتَّوَى
جميعَ بذاتِ الرِّضْمِ صَرْدٌ مُحَجَّلٌ.

فأشار إلى خطأ يقع فيه بعضهم في إنشاد البيت؛ فيضمُّ الصَّادَ من (صرد)، ظناً أن "جَمِيلاً" أراد الصَّرْدَ⁽¹⁾، فسكَّن الراءَ وهي مفتوحة في الأصل. وأوضح أن الشاعر، إنما أراد (صَرْدًا) بمعنى خالص. أي أراد غراباً خالص السواد لا يشوبه بياض. أما قوله (مُحَجَّلٌ)، فلا يعني أن في ساقه بياضاً، من قولهم فرسٌ مُحَجَّلٌ، أي في قوائمه بياضٌ. وإنما يعني أنه مُقَيَّدٌ. والغراب يُوصَفُ بالتَّقْيِيدِ.

قال أبو العلاء مثبتاً أن (صرداً) في قول "جميل"، ليست كـ (سُبْد) في قول "بشار":
«فأما قول "جميل":

وصاحَ بَيْنَ مِنْ بُيْتِنَ وَالتَّوَى
جميعَ بذاتِ الرِّضْمِ صَرْدٌ مُحَجَّلٌ.

فإن من أنشده بضم الصَّادِ مُخْطِئٌ، لأنه يذهب إلى أنه أراد الصَّرْدَ فسكَّن الراءَ، وإنما هو صَرْدٌ أي خالصٌ، من قولهم: أحبك حبَّ صَرْدًا أي خالصاً، يعني غراباً أسود ليس فيه بياضٌ، وقوله: مُحَجَّلٌ أي مقيدٌ، لأن حَلْقَةَ القيد تسمى حَجَلًا.....

والغراب يُوصَفُ بالتَّقْيِيدِ لِقِصْرِ نَسَاهُ»⁽²⁾.

(1) الصرد: «طائر فوق العصفور، وقال الأزهري: يَصِيدُ العصافير.... والجمع صِرْدَانٌ».

(ابن منظور. لسان العرب: مادة (صرد)).

(2) الرسالة: ص: 312، 313.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

على الخطأ، ولفت الانتباه إليه بثقة العالم المُتَثَبِّت. فقد تَبَيَّن للبحث بالاستقصاء الدقيق
للمسألة في كتب النحو أن (فُعْلاً) التي عليها (السُّبْد)، لا تنقاس فيما كان من الأسماء على
(فُعَلٍ) كـ (سُبْدٍ). وأن تسكين الفتحة غير معروف فعلاً في كلام العرب إلا في الضرورة
الشعرية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

إذا تأملنا أمثله "سيويه" وجدنا الأفعال الثلاثة الواردة فيها مجزومة بلم. لذلك حذفت منها النون علامة الرفع، وبقيت ألف الاثنين في آخر الفعل بعد اللام؛ إذ الأصل فيها: يَخَافَانِ، وَيَبِيعَانِ، وَيَقُولَانِ. وعليه فألف التثنية داخله - كما هو واضح - على حرف متحرك بحركة لازمة؛ غير عارضة كالتجاء الساكنين كما مرَّ قبل قليل. لذلك كله عادت الألف والواو والياء، في هذه الأفعال الثلاثة. وقد رأينا أن هذه الحروف الثلاثة قد حذفت عند إسناد الأفعال إلى الواحد: لم يَخَفْ، ولم يَبِعْ، ولم يَقُلْ. فلما تحرك ما بعدها بحركة أصلية عادت إلى مكانها من الأفعال.

وإلى شيء من هذا أشار عند كلامه على أحوال الحروف التي قبل نون التوكيد؛ فبيَّن بالأمثلة أن الفعل الناقص لا يعود إليه حرف العلة إذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، رغم أن ذلك يؤدي إلى تحريك الواو، والياء؛ لأن ضمة الواو أو كسرة الياء في نحو: اَرْضَوْنَ، واخْشَيْنَ ليست أصلية تلزم الحرف، إنما جيءَ بهما لالتقاء الساكنين، لذلك لم تُعَدْ لام الفعل المحذوفة لبناء الأمر.

وزاد "عبد السلام هارون" المسألة توضيحاً في هامش الكتاب؛ فأورد رأياً "للمازني" نقلاً عن "السيراقي"، مفاده أن حرف العلة المحذوف لم يُعَدْ في مثل: اخْشَوْنَ، واخْشَيْنَ للسبب المذكور؛ أي لأن حركة الواو والياء ليست أصلية فيهما، وإنما هي مثل التحريك لالتقاء الساكنين. وهذا خلافاً لعودة الواو في نحو: قُولَنَّ، المسند في الأمر إلى الواحد مؤكداً بالنون، فإن حركة اللام أصلية، وسكنت لبناء الأمر، فلما تحركت بالفتح عند دخول نون التوكيد عادت عين الفعل التي حذفت عند البناء لالتقاء الساكنين⁽¹⁾.

وهذا رأي سديد، مصداقه قوله تعالى: «وَلَا تَقُولَنَّ لِّشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ»⁽²⁾.

(1) انظر عبد السلام هارون. كتاب سيويه: ج: 3. ص: 521، هامش: 2.

(2) الكهف/ 23.

وقد تبع بعض النحويين "سيبويه"؛ فتكلم "ابن يعيش"⁽¹⁾ في هذه المسألة، وأفاض في شرحها مستعملاً - في الغالب - أمثلة "سيبويه".

وإلى هذا ذهب "ابن عقيل" عند كلامه على تصريف الأجوف في المضارع والأمر. ونص على أن المضارع المجزوم، إن كان مما تعتل عينه - بأي نوع من أنواع الإعلال - فإن عينه تحذف، عند إسناده، للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: **إِنْ تَسْتَقِمُ تَنْجَحْ**. أسند إلى الضمير المستتر فحذف حرف العلة. وإذا أسند إلى ضمير رفع ساكن، أو دخلت عليه النون المؤكدة عادت إليه العين، بحرف العلة المحذوف، وذلك نحو: **(لا تخافوا)**، و**(إما تخافن؟)**؛ حيث عادت العين إلى مكانها لما حُرِّك ما بعدها بحركة لازمة، غير عارضة⁽²⁾.

وعرض بعد ذلك إلى إسناد هذا النوع من الأفعال في الأمر، وذكر أنه مثل المضارع. قال: «والأمر من الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثل مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل به ضمير ساكن، أو يُؤكَّد بإحدى النونين، تقول: **(خَفْ)**، وتقول: **خَافِي رَبِّكَ**، و**هَابِي عِقَابِهِ** وتقول: **(خَافَنَّ خَالِقَكَ)** ونحو ذلك»⁽³⁾.

هكذا عُولجت المسألة قبل أبي العلاء وبعده. وقد عرض لها في بيت "الحارث بن حلزة" الشكري، وعبر عن رأيه فيها بصراحة. فهل خالف فيها "سيبويه" ومن تبعه، أو هل أضاف شيئاً جديداً؟

الواقع أن أبا العلاء حين عَابَ على الشاعر ما عاب عليه، لم يخرج عما قرره "سيبويه". فقد خطأ الشاعر في قوله: **(فَعِشْنُ)**، وعَابَ مَنْ أنشد البيت بهذه الصورة اللفظية، حيث أسند الفعل **(عاش)** في الأمر إلى الضمير المستتر مع توكيده بالنون الخفيفة.

(1) انظر ابن يعيش. شرح المفصل: ج: 9. ص: 37-40.

(2) انظر ابن عقيل. شرح ابن عقيل: ج: 2. ص: 633.

(3) ابن عقيل. المصدر نفسه: ج: 2. ص: 633.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

فلا يبقى إذن إلا أن يكون مَنْ فَعَلَ ذلك، فَعَلَهُ وهو غير شاعر بخروجه عن المؤلف المطرد. ولا يقع ذلك إلا ممن انحطت لغتهم عن ذلك المستوى العالي للغة الفصحى.

وهكذا جاء تعليق أبي العلاء على البيت في محله. قال: «ومنه قول الآخر:

مَتَى تَشْتَبِي يَا أُمَّ عُثْمَانَ تَصْرَمِي وَأُوذِنُكَ إِذَا نَ الْخَلِيطِ الْمَزَابِلِ»⁽¹⁾.

لم يَنْسِبِ البيت إلى قائل معين، وخطأ صاحبه في قوله (تَشْتَبِي)، كما خَطَأَ مَنْ أُنْشِدَ (فَعِشْنَ) في بيت الحارث اليشكري، وقد مضى تفصيل ذلك قبل قليل.

قال أبو العلاء: «وإنما الكلام: متى تشائي، لأن هذا الساكن إذا حرك [يعني لام الفعل] عاد الساكن المحذوف [يعني عين الفعل]»⁽²⁾.

فقوله (وإنما الكلام: متى تشائي)، يعني المقيس من الكلام الصحيح في لغة العرب. فلما خرج صاحبه عن هذا؛ فجمع بين تحريك اللام، وحذف العين دَلُّ على رداءة لغته.

فالفعل هنا مجزوم، لأنه فعل الشرط. وهو عند إسناده إلى المخاطب المفرد: متى تشاء، تُحَذَفُ الألف لالتقاء الساكنين. ولما أُسْنِدَ إلى ياء المخاطبة، حركت لامه (الهمزة) بالكسرة لمناسبة الياء. فكان لا بد أن يعود حرف العلة المحذوف؛ لزوال السبب الذي اقتضى حذفه.

أشارت "عائشة عبد الرحمن" محققة الغفران، إلى أن هذا البيت الأخير «يُروى يا أمَّ حسان»⁽³⁾، ولم تذكر اسم صاحبه. ولم يُنَبِّئْنَا أبو العلاء به. فلعله إذن من أصحاب اللغات الرديئة.

ولعل هذا ما عناه أبو العلاء، حين قال في تعليقه على قول الحارث اليشكري: «... ومنه قول الآخر»⁽⁴⁾ أي أن ذلك كله رديء، لكنه مُسْتَعْمَلُ بقلّة في كلام بعض العرب.

(1) الرسالة: ص: 333.

(2) المصدر نفسه: ص: 333.

(3) عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء: ص: 333. هامش: 2.

(4) الرسالة: ص: 333.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

مصدرًا، مثل الزَّلْزَالِ؛ وهو بذلك يكون قد مَيَّزَ بين المصدر كالزَّلْزَالِ، ومطلق الاسم، كالزَّلْزَالِ. قال "سيبويه": «...ولا نعلم في الكلام على مثال فَعْلَالٍ إِلَّا المضاعفَ من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين..... ويكون في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو الزَّلْزَالِ، والجَثَجَاثِ، والجَرَجَارِ، والرَّمْرَامِ، والدَّهْدَاهِ. والصفة نحو: الجَثَجَاثِ، والحَقْحَقِ، والصَّلْصَالِ، والقَسْقَاسِ..... ولا نعلم المضاعفَ جاء مكسور الأول إلا في المصدر نحو الزَّلْزَالِ والقَلْقَالِ»⁽¹⁾.

هذا ما أجمع عليه أهل العربية من العلماء، الذين جاءوا بعد "سيبويه"، واتفقوا على أن "الفراء" قد نص على أنه ليس في اللغة (فَعْلَالٌ) مفتوح الفاء في غير مضاعف الرباعي إلا حرف واحد؛ في قول العرب: ناقة بها خَزَعَالٌ. قال "ابن السكيت": «قال الفراء: وليس في الكلام فَعْلَالٌ مفتوح الفاء إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلا حرف واحد، يقال ناقة بها خَزَعَالٌ، أي ظَلَعٌ»⁽²⁾. فأما ذوات التضعيف فَعْلَالٌ فيها كثير نحو الزَّلْزَالِ والقَلْقَالِ وأشباهه، إذا فتحت فهو اسم وإذا كسرت فهو مصدرٌ، نحو قولك: زلزلته زلزالاً شديداً، وقَلَقْتُهُ قَلَقَالاً شديداً»⁽³⁾.

ومَنْ صَرَّحَ بنسبة هذا الرأي "للفراء"، كل من "ابن جني"، و"ابن سيده"، و"ابن عصفور". أما "ابن جني"، فبدأ بالإشارة إلى رأي "سيبويه" الذي أورده قبل قليل، ثم قال: «وحكى الفراء: ناقة بها خَزَعَالٌ، أي ذاءً»⁽⁴⁾. وأما "ابن عصفور"، فنص على أن (فَعْلَالٌ) مقصور على ذوات التضعيف، ومثَّلَ له من الأسماء: (زَلْزَالٌ)، ومن الصفات: (صَلْصَالٌ). ثم أشار إلى ما خالف ذلك، فقال: «...إلا حرفاً واحداً شَدَّ من غير المضاعف، حكاة

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 294، 295.

(2) «الظَّلْعُ بالتحريك: الاعوجاج خِلْقَةٌ يكون في المشي من الميل. فإن لم يكن خِلْقَةٌ فهو الضَّلْعُ بسكون اللام» (ابن منظور. لسان العرب: مادة (ضلع)).

(3) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244 هـ). إصلاح المنطق: تحقيق. أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص: 221.

(4) ابن جني. الخصائص: ج: 3. ص: 213.

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

ومهما كان ذلك الرأي بَصْرِيًّا أَوْ كُوفِيًّا، "لأبي عرمو" أو "للفراء"، فإن ذلك ليس
بذي أهمية كبيرة، لأنه ليس من مقاصد البحث. فإن البحث يسعى إلى إثبات حقيقة مجيء
(فَعْلَالٍ)، في غير مضاعف الرباعي، أو عدم مجيئه، إلا ذلك الحرف الشاذ (الخَزْعَالِ)، الذي
حكاه "الفراء" في أغلب الآراء.

تَبَيَّنَ للبحث بالاستقصاء الدقيق، في مصادر اللغة التي بين يديَّ أنه لم يأت (فَعْلَالٌ) في
غير ذَوَاتِ التضعيف من الأسماء الرباعية، إلا حرف واحد جاء نادرًا؛ في قول العرب (ناقة
بها خَزْعَالٌ). وأن هذا البناء يكثر في المضاعف، كالزُّلْزَالِ والقَلْقَالِ ونحوهما. وأما غير
المضاعف فالشائع فيه (فَعْلَالٌ) بكسر الفاء، وذلك في الاسم نحو قِنْطَارٍ وَشِنْعَافٍ (الجبيل
الشامخ)، وفي الصفة نحو: هَلْبَاجٍ (الأحمق)، وسِرْدَاجٍ (الناقة الكريمة)⁽¹⁾.

من هنا يخلص البحث إلى القول بتوفيق أبي العلاء، فيما أنكره على "أوس بن حجر"،
وكذا صدقه فيما صرَّح به، عند تخطيئه للشاعر. فإن القَسْطَالَ، وإن كان رباعيا إلا أنه لا
تضعيف فيه؛ لم تتكلم العرب بِمِثْلِهِ، ولم يسمع في كلامهم - على ذلك البناء - إلا حرف
واحد ورد شاذًا لا يُعْتَدُ به والشاذ لا تُبْنَى عليه القواعد ولا تناقض به الأصول.

هذا بالضبط ما عناه أبو العلاء في خطابه لِـ"أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ" بقوله: «أُخْرِجْتَ الاسم
إلى مثال قليل»⁽²⁾ وقوله: (إِنِّي لَكَارَةٌ قَوْلُكَ)، يعني أن "أَوْسًا" لم يأتِ بِبَدْعٍ في اللغة؛ لَمَّا
جاء في شعره بالقَسْطَالِ، غير أنه ليس من الفصيح الشائع، بل هو قليل نادر، ومن ثَمَّ فهو
مكروه.

ويتجلى صدق أبي العلاء وثقته في معالجة المسألة، في تَصَرُّيهِ بما نَصَّ عليه العلماء من
قبله؛ نذكر أن (فَعْلَالًا) لم يُسْمَعْ في غير المضاعف، وأشار إلى ذلك الحرف النادر الذي
حكاه "الفراء" في قولهم: (ناقة بها خَزْعَالٌ)، وشرَّح الخَزْعَالُ بِالظَّلْمِ، أي العَرَج.

(1) انظر سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 294.

(2) الرسالة: ص: 342.

وهذا كله يدل على علم أبي العلاء بالعربية، وصدقه فيما يحكيه عن العلماء، ونزاهته وموضوعيته في معالجة المسائل التي يطرحها.

ولكن قد نجد للشاعر عذراً في قوله: (القَسْطَال)، ففي معاجم اللغة ألفاظ كثيرة من مادة القَسْطَال، وكلها بمعنى واحد. جاء في لسان العرب: «القَسْطَلُ والقَسْطَالُ والقُسْطُولُ والقَسْطَلَانُ كله: الغبار الساطع»⁽¹⁾.

ولـ"ابن جني" التفاتة لطيفة في هذه المسألة؛ فقد أشار إلى رأي "سيويه"، وما حُكي عن "الفراء"، ثم أنشد بيت "أوس بن حجر"، مدار البحث هاهنا، وخرَّج ذلك على وجه حسن لم يسبقه إليه غيره، فيما أعلم. فذهب إلى أن الشاعر قد يكون اضْطُرَّ إلى إشباع فتحة الطاء فنشأ عن ذلك الألف فقال القَسْطَال. قال "ابن جني": «وقد يمكن أن يكون أراد: القَسْطَل، فاحتاج فأشبع الفتحة»⁽²⁾.

لكن هذا لا يَمَنع في النهاية من الإقرار لأبي العلاء بعلمه الواسع بالعربية، وسعة اطلاعه على آراء العلماء في كثير من مسائلها النحوية والصرفية، وصدقه فيما يحكيه عن العلماء، ونزاهته في معالجة المسائل التي يطرحها.

فقد مرّ بنا أن "الخطيب التبريزي" أخبر أن تلاميذ أبي العلاء أرادوا، يوماً، اختباره؛ فوضعوا كلمات ألفوها من بعض الحروف كيّفَمَا اتَّفَقَ، ومزجوها بكلمات من غريب اللغة، ثم ركبوا من ذلك كله جُملاً، وسألوه شرحها. فكان يشرح الكلمات الفصيحة ويستشهد عليها، والكلمات الموضوعة يشمئزُّ لها، ثم يقول دَعُوا هذه. وسألهم عن ذلك فلما اعترفوا بما فعلوا قال والله لا أقول إلا ما قالت العرب⁽³⁾.

(1) ابن منظور. لسان العرب: مادة (ق.س.ل).

(2) ابن جني. الخصائص: ج: 3. ص: 213.

(3) انظر هذا الخبر في الفصل الخاص بترجمة أبي العلاء. ص: 14 من هذا البحث.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

(1) - اجتماع إعلالين في الكلمة: عينها ولامها، كما في قول "ليد بن ربيعة":

وَصَبُوحٌ صَافِيَةٌ وَجَذْبٌ كَرِينَةٌ
بِمُؤَثَّرٍ تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا

مرّ بنا في الفصل الثاني من الباب الأول، أن أبا العلاء قد حاصر "أبا عليّ الفارسي" - في الجحيم الذي صورته في رسالة الغفران - يجمع من الشعراء، تَحَلَّلَهُمُ يُحْتَجُونَ عليه في تأوُّله عليهم، وصوب، من خلال ذلك، سهام نقده "لأبي عليّ"، في مسائل نحوية تفرد فيها برأي خاص. وهاهو ذا، قد عرض له في هذه المسألة الصرفية، بأسطاً رأيه فيها، مُبْدِياً ما فيه من تَكْلُفٍ ظاهر.

قال أبو العلاء مخاطباً الشاعر "ليداً"، على لسان "ابن القارح": «فيقول⁽¹⁾ - أعظم الله حظه في الثواب - : فما مغراك في قولك؟:

وَصَبُوحٌ صَافِيَةٌ وَجَذْبٌ كَرِينَةٌ
بِمُؤَثَّرٍ تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا؟

فإن الناس يروون هذا البيت على وجهين؛ منهم من ينشدُه: تَأْتَالُهُ، يجعلُه تَفْتَعِلُهُ، من آل الشيء يؤوله إذا ساسه، ومنهم من يُنْشِدُ: تَأْتَالُهُ من الإتيان. فيقول "ليد": كلا الوجهين يحتمله البيت⁽²⁾.

حقيقة، إن البيت مروى في مصادر اللغة على وجهين كما ذكر أبو العلاء. رواه بعضهم: تَأْتَالُهُ⁽³⁾، بضم اللام كرواية الغفران، ورواه بعض: تَأْتَالُهُ⁽⁴⁾، بفتح اللام. ولكلنا الروايتين مذهب في التخريج.

(1) الضمير في الفعل لابن القارح، بطل رسالة الغفران.

(2) الرسالة: ص: 217

(3) انظر ديوان ليد بن ربيعة: ص: 229، كذلك الخطيب التبريزي. شرح القصائد العشر: ص: 157، كذلك

ابن الأتباري. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص: 578.

(4) انظر ابن جني. سر صناعة الإعراب: ج: 2. ص: 792، كذلك ابن منظور. لسان العرب: مادة (أوا)،

وفيه (تأتي) بالألف المقصورة، والكرينة: المغنية جمعها كرائن، ومؤثّر: له أوتار.

أما الوجه الأول، وهو اختيارُ أبي العلاء، فاللام في (تَأْتَالُهُ) مضمومة، وتلك الضمة، هي علامة رفع الفعل؛ على أساس أنه من آل يؤول، بمعنى ساس يسوس، كما ذكر أبو العلاء، ومن تبعه مثل "ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم"، في شرح القصائد السبع، حيث قال: «تَأْتَالُهُ إِيْهَامُهَا مَعْنَاهُ تَوَوُّلُهُ وَتَصْلُحُهُ وَتَعْمَلُهُ»⁽¹⁾ ثم زيدت فيه تاء الافتعال، ليصير على مثال (يَفْتَعِلُهُ)، وَأَمَّا (تَأْتَالُهُ) تَفْتَعِلُهُ، فلتأنيث الفاعل. وهو وجه حسن في العربية، قريب المثال بسيط، لا تكلف فيه، ينسجم مع معنى البيت الذي يدور حول الخمر والغناء والعزف على العود. فالضمير في (تَأْتَالُهُ) راجع على المؤنث وهو العود، وفاعل (تَأْتَالُ) هو الإيهام، بمعنى تسوسه؛ لأن لإيهام اليد دوراً في التحكم في العود والضرب على أوتاره.

لعل من المفيد أن أذكر هنا، أن ما يحتاج إلى قليل من التوضيح هو أن (تَأْتَالُهُ) بوزن (تَفْتَعِلُهُ)، من آل الذي أصله (أول)؛ أُعِلَّت الواو لتحركها وافتتاح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، وأُلْقِيَتْ على الألف الأولى فصارت مَدَّة. ومع تاء الافتعال صار (تَأْتَوُّلُهُ)؛ أُعِلَّت الواو كما تقدم فصار الفعل: (تَأْتَالُ)، وذلك طبقاً لقاعدة معروفة في الإعلال، تنص على إبدال الواو والياء ألفاً، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما فتحة أصلية. قال "أبو عثمان المازني": «وإذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة وأصلهما الحركة أبدلتا ألفين»⁽²⁾.

وأما الوجه الثاني، عند مَنْ فتح اللام من (تَأْتَالُهُ)، فجعله أبو العلاء من الإتيان. وللدكتور "عائشة عبد الرحمن"، محققة الغفران ملاحظة لطيفة على هذا؛ فأشارت إلى أنه إذا كان كذلك، فالأولى بالفعل أن يرسم بالألف المقصورة في آخره⁽³⁾. وقد جاء كذلك في لسان العرب.

وتَبَعَ "الخطيبُ التبريزي" أستاذه، أبا العلاء المعري في تخريج هذا الوجه. وكان من تلاميذه المقريين، الذين شدُّوا الرحال إليه من الآفاق البعيدة، ولزمه أطول مدَّة⁽⁴⁾. فأخذ

(1) ابن الأنباري. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ص: 579.

(2) المازني. المنصف في التصريف لابن جني: ج: 2. ص: 116.

(3) انظر عائشة عبد الرحمن. رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: ص: 217. هامش: 2.

(4) انظر ترجمة أبي العلاء. ص: 12 من هذا البحث.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

الفهم الصحيح لِلْوَجْهِ الذي أراده "أبو عَلِيٍّ الفارسي"، من حَمَل (تَأْتَالُهُ) على قولهم (اسْتَحَى يَسْتَحِي).

والفعل بهذه الصورة؛ بتحريك الحاء وياءٍ واحدة، إنما هي لغة تميم، ولغة الحجاز (يَسْتَحِي)، بتسكين الحاء وياءَيْنِ⁽¹⁾.

إذا طلبنا للفعل (اسْتَحَى يَسْتَحِي) أصلاً، وجدنا "الخليل" يرده إلى (حَيَّ)، إلا أنه لم يُسْتَعْمَل في اللغة بهذه الصورة، وإنما طرأت عليه تغييرات بالزيادة والإعلال، حتى استقرَّ على هذه الصيغة المستعملة في لغة بني تميم. فقد أشار أبو العلاء إلى مذهب "الخليل" و"سيبويه" مُجْمَلًا. وهذا بيانه مفصلاً.

ذهب "الخليل" إلى أن الياء الأولى (عين الفعل)، من حَيَّ بوزن (فَعِلَ)، قد أُعْلِتْ فانقلبت أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار الفعل (حَايَ). لكنه لم يُسْتَعْمَل إلا بالزيادة في أوله؛ زيادة الألف والسين والتاء. قال "المازني": «وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا الفعل من (اسْتَحَيْتُ) إلا بالزيادة كراهية أن يلزمهم فيه ما يلزمهم في (آية) وأخواتها»⁽²⁾.

وأوضح "ابن جني" في شرحه كلام "المازني" أنه لو لم يستعمل بالزيادة لقالوا (حَايَ يَحِيُّ)، ثم قال: «وهذا مكروه»⁽³⁾.

على هذا (فاسْتَحَى) مأخوذ من (اسْتَحَايَ)، المبني من (حَايَ) بزيادة ثلاثة حروف في أوله. ولكن سُكِنَت الياء الأخيرة، التي هي لام الفعل لعدم النظير؛ أي لِخُلُوءِ كلام العرب من الماضي المتحرك اللام يَاءً، الساكن ما قبلها⁽⁴⁾. ثم حذفت الياء الأولى (عين الفعل) المنقلبة

(1) انظر الأخفش. معاني القرآن: ج: 1. ص: 214.

(2) المازني. المنصف لابن جني: ج: 2. ص: 204.

(3) انظر ابن جني. المنصف: ج: 2. ص: 206.

(4) انظر الرضي. شرح شافية ابن الحاجب: ج: 3. ص: 119.

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

وهي عبارة لا أظنه أشار بها إلى غير "أبي علي"؛ لأنه كان متأثراً به وأكثر من النقول عنه، في كتبه.

ومهما اختلف الرجلان: أبو العلاء و"ابن جني" في عرض تخريج "الفارسي" لقول "ليبد" فإن النتيجة واحدة لم تتغير. وهي أن يكون الشاعر - بناء على هذا المذهب - قد أعلَّ عين الفعل ولامه جميعاً.

لكن أبا العلاء الذي استطرف مذهب "الخليل"، في ذلك التحليل الصرفي، للفعل (استَحَى يَسْتَحِي) في لغة عَمِيم، قد أنكر أن يُحمَل عليه (تأتاله) في قول "ليبد"، كما فعل "أبو علي الفارسي"؛ لأسباب علمية لَمَحَ إليها ولم يصرح بها. غير أن تتبع البحث للمسألة انتهى إلى تحديد بعضها.

أذكر من ذلك امتناع إعلال الواو والياء إذا كانت لام الكلمة واوًا أو ياءً، كما هو الحال في (تَأْتَوِي) الذي عينه واوٌ، ولامه ياءٌ. نص على هذا "سيبويه" حيث قال: «اعلم أن الواو والياء لا تُعلَّان واللام ياءٌ أو واوٌ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف»⁽¹⁾.

هذه واحدة، وأخرى فإن اجتماع إعلالين في كلمة واحدة غير مستحب عند أكثر العلماء، على ما صرح به "ابن جني" في المنصف، حيث عرض لبعض الكلمات التي حصل فيها شيء من ذلك، فقال: «..... وهذا مكروه، وعليه أكثر الأقاويل»⁽²⁾. لهذا كله أرُجِّح أن يكون أبو العلاء قد أنكر فتح (اللام) من (تأتاله) في قول "ليبد"، وأنكر تخريط "الفارسي" له، على قول العرب (استَحَى يَسْتَحِي)، المؤدي إلى تلك الالتواءات الوَعْرَة؛ حيث التكلّف بادٍ في التأويل والتقدير، وغيره أولى وأيسر.

لذلك كله اختار الرواية التي تُضمُّ فيها اللام من (تأتاله)، على مثال (تَفْعَلُ)؛ فلا تكون (اللام) جارة للضمير بعدها، كما في رأي الفارسي، وإنما تكون (لام) الفعل، أي

(1) سيبويه. الكتاب: ج: 4. ص: 376.

(2) ابن جني. المنصف: ج: 2. ص: 145.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

الفصل الثالث

قراءات قرآنية تثير مشكلات صرفية

- المسألة الأولى: قُتِحَ ياء المضارع من الفعل يَحْبِبُكُمْ، في قراءة أبي رجاء العطاردي:

"قَاتِبُونِي يَحْبِبُكُمْ اللَّهُ" آل عمران/ 31.

- المسألة الثانية: قُتِحَ الهمزة في قراءة مَنْ قَرَأَ:

- «فَالِقُ الْأَصْبَاحِ» الأنعام/ 96.

- بِالْعَشِيِّ وَالْأَبْكَارِ» آل عمران/ 41.

- «وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ» آل عمران/ 3.

يأتي هذا الفصل في آخر البحث، وهو أقصر الفصول في البابين. لا يضم إلا مسألتين اثنتين، تتعلقان ببعض القراءات القرآنية المثيرة لمشكلات صرفية، وردتا في نص رسالة الغفران على طريقة أبي العلاء في إثارة المشكلات اللغوية، على نحو ما عرفنا في مختلف المسائل المطروقة في البابين. وناقشتهما أبو العلاء مناقشة لغوية جادة، بأسلوب يثير في نفس القارئ الرغبة في الرجوع بالمسألتين إلى مصادرهما، بغية الوقوف على آراء العلماء وأهل اللغة فيهما، ومقابلة ذلك برأي أبي العلاء. لأن ذلك يفضي بالقارئ المتأمل أو الباحث، إلى الاطمئنان إلى آراء أبي العلاء اللغوية أو العكس.

لَا تَخْتَلِفُ طَبِيعَةُ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ، مِنْ حَيْثُ طَرَحَهُمَا وَمَعَالَجَتَهُمَا، فِي رِسَالَةِ الْغُفْرَانِ، عَمَّا أَلْفَنَاهُ مِنْ طَرِيقَةِ أَبِي الْعَلَاءِ فِي كُلِّ الْمَشْكَلاتِ النَحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ الَّتِي أَثَارَهَا فِي مُصَنَّفِهِ هَذَا.

تَتَعَلَّقُ أَوَّلَاهُمَا بِفَتْحِ يَاءِ الْمُضَارِعِ مِنْ مُضْعَفِ الثَّلَاثِي، وَكَسْرِ عَيْنِهِ، كَمَا فِي (يَحْبِبُكُمْ)، وَمَا تَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي الْفَعْلَيْنِ (حَبَّ)، وَ(أَحَبَّ)، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُمَا بَيْنَ الْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ.

وَالثَّانِيَةُ مِنْهُمَا تَتَعَلَّقُ بِقَرَاءَاتٍ، بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ (الْأَصْبَاحِ)، وَ(الْأُبْكَارِ)، وَ(الْأُنْحِيلِ) فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ مِنَ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

سَيَجْرِي الْبَحْثُ مَفْصَلاً فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَةٍ، وَذَلِكَ عَلَى النُّحُو الْآتِي، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

وفي مصادر اللغة والنحو - كما في رسالة الغفران أيضا - الشاهد من كلام العرب، الذي يدل على أنهم تكلموا في القدم بمضاعف الثلاثي (حَبَّ)، ثم تركوه فانقرض من الاستعمال، واحتفظوا بالاسم المبني للمفعول منه (مَحْبُوبٌ). وبقاء هذا الاسم في الاستعمال دليل مادي، يشير إلى فعله الميت أو المنقرض.

هذا ما أثبتته أبو العلاء بالشاهد والدليل العلمي، عندما عرض لاسم المفعول (مُحَبِّ) في بيت "عنتر بن شداد":

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَثَلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ⁽¹⁾.

ونص على أن (مُحَبِّاً)، وإن قُلَّ أو نَدَرَ استعماله، إلا أنه جاء على القياس الواجب فيما يُبنى للمفعول من (أَحَبَّ)، وأن (مَحْبُوباً) هو على قولهم (حَبَّ يَحِبُّ)، الذي تُرك استعماله. واستدل على ذلك بقول "غيلان بن شجاع":

وَوَاللَّهِ لَوْ لَا ثَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُيَيْدٍ وَمُرْشَقٍ

ثم بقراءة "أبي رجاء العطاردي" (يَحْبِبُكُمُ اللَّهُ)، بفتح ياء المضارع. وذلك في قوله تعالى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ، فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ»⁽²⁾.

قال أبو العلاء: «ويقال: «إن "أبا الرجاء العطاردي" قرأ: "فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ" بفتح الياء»⁽³⁾.

حقيقة، لقد جاء في كتب التفسير إشارة إلى أن قراءة الجمهور: (تُحِبُّونَ)، و(يُحْبِبْكُمُ) بضم التاء والياء، وأن "أبا رجاء العطاردي" قرأ وَحْدَهُ بفتحهما.

(1) انظر الرسالة: ص: 325.

(2) آل عمران / 31.

(3) الرسالة: ص: 326.

أشار إلى هذه القراءة "الزمخشري"، دون نسبتها إلى قارئ معين؛ حيث جاء في "الكشاف": «وَقُرِئَ تَحِيُّونَ وَيَحْيِيكُمْ وَيَحْبِكُمْ مِنْ حَبِّ يَحِبُّ»⁽¹⁾.

لم يعلق عليها، ولم يذكر أنها شاذة أو مخالفة لأصول العربية، بل نصَّ على صحتها؛ لَمَّا أشار إلى مجيئها على لغة من قال حَبَّ يَحِبُّ. وهذه لغة ثانية في (أَحَبَّ)، إلا أنها لم يُكتب لها البقاء. واستدل على أنها لغة لبعض العرب بيت "غيلان بن شجاع النهشلي"، الذي استشهد به أبو العلاء أيضا وغيره.

وقال "أبو حيان الأندلسي": «وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ تُحِيُّونَ وَيُحْيِيكُمْ مِنْ أَحَبَّ. وَقَرَأَ "أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارْدِي": تَحِيُّونَ وَيَحْيِيكُمْ بفتح التاء والياء من حَبَّ وهما لُغَتَانِ.... وذكر الزمخشري أنه قُرِئَ يَحْبِكُمْ بفتح الياء والإدغام»⁽²⁾.

إن هذه العبارة الأخيرة من قول "أبي حيان" هي توضيح لما مرَّ في قول "الزمخشري" قبل قليل.

على أن (يُحْيِيكُمْ) بضم الياء، من (أَحَبَّ) الذي لم يعد له اسم مفعول مستعمل، على ما يجب في باب هذا الفعل، وأن (يَحْيِيكُمْ) بفتح الياء، من (حَبَّ يَحِبُّ) المتروك استعماله، والذي له اسم مفعول مستعمل من الفعل الأول (أَحَبَّ يَحِبُّ)، شذوذاً عن القياس.

فإنَّ لقراءة "أبي رجاء العطاردي" وَجْهًا صحيحًا في العربية، وإن كان قليلا أو نادراً إلا أنه وارد على كل حال في شعر الفصحاء، كما تقدم، وقال به العلماء وأهل اللغة؛ وذلك أن فتح ياء المضارع في (يَحْيِيكُمْ)، إنما هي على لغة من قال حَبَّيْتُ أَحِبُّ، فقد صح أن العرب تكلمت بها. أقرَّ هذا "أبو زيد" - بناء على ما صرح به "القرطبي"، في تفسيره - حيث قال: «وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ حَبَّيْتُهُ أَحِبُّهُ. وَأَنشَدَ:

فَوَاللَّهِ لَوْ لَا تَمَرُّهُ مَا حَبَّيْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُؤَيْفٍ وَهَاشِمٍ»⁽³⁾.

(1) الزمخشري. الكشاف: ج: 1. ص: 424.

(2) أبو حيان. البحر المحیط: ج: 2. ص: 431.

(3) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن: ج: 4. ص: 60.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

من هنا جاء اعتداد "الزحشري" بقراءة "الحسن البصري"؛ لأنه وجد فيها الدليل على عجمة ذلك اللفظ، على أساس أن وزن (أَفْعِل) منعدم في كلام العرب. قال: «وقرأ "الحسن" الأَنْجِيل بفتح الهمزة وهو دليل على العجمة: لأن أفعيل بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب»⁽¹⁾.

ووقف "القرطبي" عند الإنجيل في تفسير الآية المشار إليها من سورة آل عمران، إلا أنه لم يجزم فيه برأي واضح. اكتفى بالإشارة إلى أن الإنجيل لفظ سُرياني، أصله (إنكليون). وأشار إلى مخالفة قراءة "الحسن" بالفتح لقراءة الجمهور بكسر الهمزة.

قال: «وقيل التَّوراة والإنجيل من اللغة السُّريانية. وقيل الإنجيل بالسُّريانية إنكليون..... وقرأ الحسن: والأَنْجِيل بفتح الهمزة، والباقون بالكسر مثل الإِكْلِيل، لغتان»⁽²⁾.

يبدو لي من خلال هذا النص أن المسألة لم تكن واضحة تمام الوضوح في ذهن "القرطبي"؛ فقد ذكر للإنجيل أصلاً في السريانية، ثم عندما ذكر قراءة "الحسن" بفتح الهمزة، في مقابل قراءة الجمهور بكسرها، قال: (لغتان). وهو يعني أن فتح الهمزة في هذا اللفظ وكسرها لغتان. وهذا - في نظري - نوع من الخلط؛ إذ يقال: في الكلمة لغتان، إذا كانت عربية أصيلة، سُمعت عند قوم على نحو معين، في أصواتها أو بنائها، وسُمعت عند غيرهم على نحو آخر.

وقوله: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ سُمِعَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا عَرَّبَتْهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ وَلَا مِثَالَ لَهُ فِي كَلَامِهَا»⁽³⁾ فَعَرَّبَتْهُ الْعَرَبُ، يعني أدخلته في لغتها. والمعروف عن العرب في الجاهلية، أنهم كانوا إذا عربوا لفظاً، كثيراً ما يُطَوِّعُونَهُ لِللُّغَتِهِمْ، عن طريق التغيير في أصواته وبنائه،

(1) الزحشري. الكشف: ج: 1. ص: 410.

(2) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن: ج: 4. ص: 6.

(3) القرطبي. المصدر نفسه: ج: 4. ص: 6.

حتى يُصْبَحَ منسجماً مع أساليب العربية في أصواتها وأبنياتها⁽¹⁾. لكن (الأنجيل) أَفْعِل، على مثال مخالف لأوزان العرب.

وذهب "أبو حيان الأندلسي" مذهب "القرطبي"، فاتخذ من قراءة "الحسن" دليلاً على عجمة (الإنجيل)؛ لأنه بناء غير معروف في العربية. جاء في البحر المحيط: «وقرأ الحسن (والأنجيل) بفتح الهمزة وهذا يدل على أنه أعجمي، لأن أفْعِلاً ليس من أبنية كلام العرب بخلاف (إفْعِل) فإنه موجود في أبنيتهم كإخريط وإصليت»⁽²⁾.

وورد الإنجيل في "لسان العرب" بالمعنى الذي عرفناه في كتب التفسير. ولم يحزم "ابن منظور" برأي في شأن أصل هذا اللفظ، وإنما أشار إلى أنه عربي أو عِبراني أو سُرياني. وأورد نصاً نسبته إلى "الزجاج"، فيه تبرير لفتح همزة (إنجيل)، إذا عُدَّ أعجمياً، لأن في العربية كلمات أعجمية على أمثلة مخالفة للأمثلة كلام العرب.

جاء في "اللسان": «قال الزجاج: وللقائل أن يقول هو اسم أعجمي فلا يُنْكَرُ أن يقع بفتح الهمزة لأن كثيراً من الأمثلة العجمية يخالف الأمثلة العربية نحو آجَر وإبراهيم وهابيل وقابيل»⁽³⁾.

على أن معنى هذا الكلام قد مرَّ عند "ابن حني". وقد نسب "ابن منظور" النص إلى "الزجاج"، ولم يذكر المصدر الذي استقاه منه. فقد أَجَلْتُ بَصْرِي وفكري كثيراً في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج، ولم أقف عليه.

بناء على كل ما تقدم يصح القول بأن لفظ (الإنجيل) إن كان أعجمياً، كُسِرَتْ همزته عند تعريبه، فإن فتحها كما في قراءة "الحسن"، لَهُ ما يُبرِّره. غير أن ذلك يعود باللفظ إلى ما عليه في لغته الأصلية، وذلك يُفضي به إلى مخالفة أوزان العربية.

(1) انظر رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية: ص: 359.

(2) أبو حيان. البحر المحيط: ج: 2. ص: 378.

(3) ابن منظور. لسان العرب: مادة (نجل).

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر المعظم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

إذا علمنا هذا كله، فلا يُدْرَى إِذَنْ ما وجهُ إنكار أبي العلاء لقراءة "الحسن"، مادام المعنى لا يتغير؟ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَضَّلَ قراءة الجمهور على قراءته؛ كما تُفَضَّلُ صلاة الجماعة على صلاة الفرد. والله أعلم.

2/ (الإبكار): أشرت في الصفحات السابقة إلى أني لم أجد في كتب التفسير ولا في كتب القراءات، التي عدت إليها ذِكْرًا لهذه القراءة المخالفة لقراءة الجمهور، بكسر الهمزة، إلا ما كان من "الزمخشري" الذي أشار إليها إشارة خفيفة؛ فذكر أنها قُرئت (الإبكار)، بفتح الهمزة، ولم يعزها إلى قارئ معين.

لكن أبا العلاء نص في رسالة الغفران على أن "الحسن البصري"، رحمه الله، قرأ هذه أيضًا بفتح الهمزة، مثل (الأصباح)⁽¹⁾.

أما (الإبكار) على قراءة الجمهور فمعناه عند المفسرين، الذين عدت إليهم، ذلك الحيزُ الزمني في أول النهار الممتد من طلوع الفجر إلى وقت طلوع الضحى. لَمَّحَ إلى هذا المعنى "الزجاج"، دون التصريح فقال: «والإبكار يقال فيه أَبْكَرَ الرَّجُلُ يُبْكَرُ إِبْكَارًا، وَبَكَرَ يُبْكَرُ تَبْكَيرًا، وَبَكَرَ يُبْكَرُ في كل شيء يتقدم فيه»⁽²⁾.

وصرَّح "الزمخشري"، فقال: «والإبكار من طلوع الفجر إلى وقت طلوع الضحى»⁽³⁾ وكرَّرَ "القرطبي" عبارة "الزمخشري" نفسها، عندما عرض لمعنى تلك الكلمة⁽⁴⁾.

يقابل كلمة (الإبكار)، في المعنى، (العَشِيُّ) أو (العَشِيَّة)، فهما عند أهل اللغة بمعنى واحد، قال "ابن السكيت": «وَأَتَيْتُهُ الْعَشِيَّةَ لِيَوْمِكَ، وَآتَيْتُهُ عَشِيَّةً غَدًا بِغَيْرِ هَاءٍ. وَأَتَيْتُهُ بِالْعَشِيِّ

(1) انظر الرسالة: ص: 367.

(2) الزجاج. معاني القرآن وإعرابه: ج: 1. ص: 413.

(3) الزمخشري. الكشاف: ج: 1. ص: 429.

(4) انظر القرطبي. الجامع لأحكام القرآن: ج: 4. ص: 82.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

بالفتح، يكون التسبيح متحددًا بتحدد ذلك الوقت من كل يوم؛ لأن الأمر ليس أمرًا بالتسبيح في بُكْرَةٍ واحدة، بل في بُكْرَةٍ كل يوم.

على هذا فلا أرى وجهًا مقبولاً لإنكار أبي العلاء قراءة "الحسن البصري"، إلا أن يكون قد لاحظ شيئاً من عدم التناسب بين (الأبكار) الدال على الجمع، والعشّي الدال على المفرد، لذلك رغب عن قراءة "الحسن" بفتح الهمزة، إلى قراءة "أبي عمرو" بكسرها، وذلك يظهر في قوله: على لسان الحية: «فرغبتُ عن حروف من قراءة "الحسن" كهذين الحرفين، وكقوله "الأنجيل" بفتح الهمزة»⁽¹⁾ والله أعلم.

(1) انظر الرسالة: ص: 368.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

عشت مع أبي العلاء في غفرانه سنواتٍ ثَمَانِيًا، وتنقّلت مع "ابن القارح"، بطل رسالة الغفران، عبر مشاهد النعيم والجحيم في العالم الآخر، كما صورها خيالُ أبي العلاء المبدع. وتمتعت بالاستماع إلى محاوراته للشعراء والعلماء والرواة، وما أنشأ بينهم من نقاش طويل، وجدالٍ يَشْتَدُّ أحيانًا بَيْنَ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْعُنْفِ الْكَلَامِيِّ.

تَبِعْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ عِبرَ صفحات الغفران، من بدايتها إلى نهايتها. وقد كانت رحلتي هذه ممتعة حقًا، ممتعة يحسها كل مَنْ أَحَبَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَفُتِنَ بِدَرَسِهَا. لكنها ممتعة يخالطها شيء من العناء الفكري والكلال النفسي، الآتين من طول النقاش، وكثرة الجدال اللغوي في مسائل هي حقيقة، من أعقد المسائل التي طرحت في مجال الدرس اللغوي قديمًا. تناولها أبو العلاء متناثرة هنا وهناك على صفحات رسالة الغفران، وأعاد النظر فيها، ودَرَسَهَا بِطَرِيقَةٍ فَنِيَّةٍ مُمَيِّزَةٍ.

وقد تصدّى هذا البحث لصنّف معين من تلك المشكلات في غفران أبي العلاء. فأخصّني ما يزيد على خمسين مسألة من المسائل المشكلة في علم العربية، تعود في جوهرها إلى أبواب شتى من أبواب النحو والصرف، وردت متناثرة في ثنايا نص الغفران. كان أبو العلاء - رحمه الله - قد عرضها عرضًا فنيًا جذابًا، وناقشها مناقشة على مستوى علمي عالٍ، يدل بصدق على سُمُوِّ منزلته في علم اللغة العربية.

لا أقول كان مبدعًا، أثار قضايا جديدة لم يُسَبِّقَ إليها، في زمانه طبعًا، بل أقول أعاد طرح مسائل في اللغة العربية؛ نحوها وصرفها، كان النحويون الأوائل، وأهل اللغة الذين سبقوه، قد عالجوها ودرسوها دراسات مستفيضة؛ وكانت لَهُمْ فيها مذاهب وآراء مازلنا نقرأها في كتبهم التي سَلَسَتْ مِنَ التَّلَفِ وَالضِّيَاعِ.

وقف أبو العلاء عند هذه المسائل، فتأملها تأملًا لا يُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى حِسِّ بَصَرٍ؛ فهو الأعمى الذي حرم طول حياته من هذه النعمة، بل كان يُعَوَّلُ فِي كُلِّ مَا يَنَاقِشُ وَيَقُولُ، عَلَى قُوَّةِ بَصِيرَةٍ تُنْفَذُ فِي الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَوِيصَةِ، وَتَتَغَلَّغُ فِي أَعْمَاقِهَا، فَتَخْرُجُ بِالنَتَائِجِ الدَّقِيقَةِ الْمُقْنَعَةِ الَّتِي يَرْضَى بِهَا الْقَارِئُ وَيَطْمَئِنُّ إِلَيْهَا.

فقد كان يَعْمَد إلى هذه المسألة أو تلك - إذا لَمَسَ في نفسه شيئا يستدعي طَرَحَهَا - في حواراته التي أجراها مع الأدباء والشعراء، والنحويين والعلماء، فيحلل المسألة ويقلبها على وجوهها المختلفة؛ لِيَدْحَظَ رأيا ويقرَّ آخرًا، أو ليصحح خطأ في قول شاعر، أو ليرجِّح مذهبًا على آخر، إذا تعلق الأمر بمسألة خلافية، من تلك المسائل الشهيرة التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، أو إذا تعلق الأمر بخلاف في مسألة بين نحويين أو أكثر، حتى وإن كانوا من مدرسة واحدة؛ على نحو ما حصل بين "المبرد" و"سيبويه"، كما تقدم في البحث⁽¹⁾.

وقد كان أبو العلاء، في ذلك كله، يسعى إلى غايات أو أهداف، لا يمكن للقارئ أن يهتدي إليها بسهولة أو أن يحددها، من خلال آراء أبي العلاء في مختلف المسائل النحوية والصرفية التي أثارها، وإنما يمكن فهم غاياته عن طريق الرجوع بتلك المسائل إلى سياقها من الرسالة.

وهذا ربما يجعل القارئ يتساءل، هل كان أبو العلاء ينتصر لمذهب نحوي معين على آخر؟ أو أنه كان يتطلع إلى تأسيس مدرسة نحوية يتزعمها، بعد أن رأى كثرة تلاميذه، وترايد الوافدين عليه، الراغبين في الاستفادة من علمه، من مختلف أنحاء البلاد الإسلامية؟

الحقيقة أنه قد يكون من أغراضه شيء من ذلك، إلا أنه ليس كل شيء. فقد تبيَّن لي في مختلف فصول البحث أنه كان يتحرك في كثير من المسائل التي طرَّحها بدافع مذهبي واضح. لكنه كان يتحرك أيضا بدافع أقوى هو دافع حب التفوق والظهور، في مجال علم اللغة العربية بمعناه الواسع.

لذلك لم يكن يتعرض بالخلاف إلا للعلماء والنحويين المشهورين "كالأصمعي" و"سيبويه"، و"أبي عثمان المازني"، و"أبي سعيد السيرافي"، و"أبي علي الفارسي". ولم يلحن من الشعراء إلا الذين عاشوا في عصر الفصاحة العربية. كل ذلك ليثبت لتلاميذه وقراء رسالة الغفران أنه أعلم باللغة وبكلام العرب من هؤلاء جميعا. فقد وصفه بهذا "ابن القارح،

(1) انظر ص: 270 من هذا البحث.

علي بن منصور الخليلي" في رسالته، حيث قال: «الشيخ بالنحو أعلم من "سيبويه"، وباللغة والعروض من الخليل»^(١).

فهذا أحَبُّ الثناء إلى أبي العلاء، وقد وقع من نفسه موقعاً حسناً.

على أنه قد ناقش نحويين بارزين في علم العربية، كالذين أشرت إليهم قبل قليل، وخالفهم في كثير من المسائل؛ هي في الحقيقة من المشكلات النحوية التي طال بحثها من قبل العلماء، وكثر الجدل حولها، ولم يحصل فيها إجماع. أو هي مشكلات من عويص علم التصريف.

اقتحم أبواب هذه المسائل، وأحصى ما كان فيها من خلاف أو جدال، وخرج منها بآراء ومواقف متميزة؛ انفرد بها أحياناً دون غيره. وأيد بعضهم على بعض أحياناً أخرى، أو مال إلى مذهب معين ورجَّحه على الآخر إذا ما تعلق الأمر بخلاف بين المدرستين.

فكان إذا أراد الإدلاء برأيه في مسألة ما، تُصيِّدها تُصيِّداً؛ وذلك بتوجيه نص الرسالة توجيهها، يفضي حتماً إلى إثارة المشكلة النحوية أو الصرفية أو غير ذلك. فيأتي، غالباً، بالشاهد، محل الخلاف، في حوار أدبي شيق مع الشاعر صاحب البيت، فيسأله عن إنشاده، ويغيره بإنشاد الرواة له، وآراء النحويين في تخريجه. ويناقش المسألة بمهارة لغوية عالية ودقة متناهية، حتى ليحس القارئ أنه أمام نحوي حاذق، يشرح درساً بالتفاصيل اللازمة. ثم يأتي بالشاعر فيحكمه في المسألة، ويجعله ينطق بالرأي الذي يراه هو. فهذه طريقته في معظم المسائل التي خالف فيها غيره؛ جعل من الشعراء الجاهليين والإسلاميين أنصاراً له، يدافعون عن آرائه اللغوية. يظهر هذا جلياً فيما فعله مثلاً مع "سيبويه" في بيت "للنابغة الجعدي"، حيث خطأه على لسان الشاعر، ووصف رأيه في تخريج البيت بالوهم^(٢).

وإذا تعلق الأمر بتصحيح خطأ في بيت لأحد الشعراء، فإنه كان يشير إلى موضع اللحن، ويطرح المسألة في حوار مع الشاعر صاحب البيت، ويناقشها من جميع وجوها،

(١) انظر رسالة ابن الفارح: ص: 26. مطبوعة مع رسالة الغفران.

(٢) انظر ص: 260 من هذا البحث.

محكما في ذلك أقوال النحويين وأهل اللغة. وأحيانا كان يكفي بعلمه في المسألة، فلا يلجأ إلى غيره. فإذا رأى أنها نائية؛ لا نظير لها فيما صحَّ سماعه عن الفصحاء، أو غيرُ جارية على القياس المطرد في اللغة، ردَّها ونسب صاحبها إلى اللحن، أو وصفه بضعف السليقة اللغوية.

وهو إذ يضغط على أخطاء الشعراء، ويُلَفِّت الانتباه إلى مواطن اللحن من كلامهم، يتميز بالفطنة والنباهة ودقة الملاحظة التي قلما نجدها عند غيره من المبصرين. وهو الأعمى المستطيع بغيره.

لكنه ذو بحيرة متوهجة وذكاء حاد؛ نعرف ذلك منه عندما نقرأ اعتراضه على الشعراء، وتصحيحه أخطاءهم، حيث نذكر أنه كان يُعَلِّمُ تلاميذه، وقراء الرسالة التحلي بالفطنة، وإخضاع ما يقرأون للتمحيص والتدقيق، حتى وإن كان صاحبه من الفحول. لأن الشعر كثيرا ما يُصَيِّبه التغير، لأغراض وأسباب؛ فقد يغير النحويون الرواية عن قصد لتدعيم قاعدة معينة. وقد يصيب البيت التحريف أو التصحيف بسبب أغلاط الرواة والمنشدين. فقد لمح أبو العلاء إلى هذا تلميحاً يكاد يكون تصرُّحاً، في معالجة مسألة صرفية، في بيت "للحارث بن حلزة اليشكري" ^(١).

وقد يعمد أحيانا عمداً إلى مسألة دقيقة عويصة، فيلَفِّق سياق الرسالة تلفيقاً واضحاً لطرحها بين العلماء، ثم يُلهب الخلاف والجدال بينهم على نحوٍ مَسْرُحِيٍّ شَيِّقٍ، حتى ليُخَيِّل للقارئ أن ذلك قد حصل فعلاً، وهو من خيال أبي العلاء. وإنما كان يفعل ذلك لاستعراض مهاراته اللغوية، والتباهي بعلمه بدقائق المسألة وما قيل فيها، وذلك كالمناظرة التي أدارها بين "الأصمعي" و"أبي عثمان المازني"، حول وزن (إوزة) ^(٢).

صَحِبَت أبا العلاء في هذا كله، واستمعت إلى محاوراته اللغوية والأدبية التي أجراها مع الشعراء والنحويين، فتتَبَّعت المشكلات النحوية والصرفية، التي عُنيَ البحث بها، ووقفت عند كل منها باحثاً مستقصياً مدققاً. وقد ألزمت نفسي، في كل فصول البحث، بالتحلي

(١) انظر الرسالة: ص: 333، كذلك ص: 429 من هذا البحث.

(٢) انظر ص: 375 من هذا البحث.

كذلك الرسالة: ص: 283.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

خالفه فيه، ولا منتصرا لغيره عليه، بل كان يَنشُد الصواب والصحة أَيْتماً وجدهما، عند "سيبويه" أو عند غيره.

(II) وفي المقابل لاحظت في كل المسائل النحوية والصرفية التي تناولها البحث أنه لم يخالف النحويين الكوفيين، ولم يتعرض بالنقد لواحد منهم، بل سجل البحث في المسألة الأخيرة من الفصل الأول، الباب الأول أن أبا العلاء قد أَضْرَبَ عن ذكر رأي "الفراء"، القائل بجواز النصب على الاستثناء في المفعول؛ ففي كثير من المصادر أن "الفراء" أجاز هذا، مُخالفًا به سائر النحويين الذين لا يجيزون ذلك. لكن أبا العلاء لم يشر إلى رأي "الفراء" هذا، عندما أنشد البيت الشاهد؛ لأنه - لا ريب - كَرِهَ أن يَجْهَرَ بمخالفته، إذ لم يَحْصُلَ أن خالفه، ولم يخالف غيره من الكوفيين.

وتفسير ذلك - في نظري - يعود إلى ما تميز به مذهب المدرسة الكوفية، من الاتساع في الرواية، وتقديم السماع على القياس، والاستشهاد بالحديث الشريف.

فصادف ذلك هوًى في نفس أبي العلاء الذي كان كثير الحفظ، غزير الرواية، يحب السماع ويفضله على القياس. فجعله هذا يميل إلى علماء الكوفة ويفضل مذهبهم على مذهب علماء البصرة المتشدد في القياس.

والحقيقة التي لا بد من ذكرها في هذا السياق، هي أن التمسك بالقياس وحده له عيوب إذ كثيرا ما يفضي بأصحابه إلى أن يقولوا العرب ما لم يقولوا، ويدخل في العربية ما ليس منها. كما أن التساهل في الأخذ بكل ما يُسمع يؤدي إلى اختلاط الفصيح بالرديء، ويُحدث فوضى في اللغة لا يُعرفُ معها الكلام العربي الصحيح من القبيح.

(III) وقد تبين للبحث أن أبا العلاء حين يفضل السماع ويأخذ به كأنه يقول للدارسين خذوا من اللغة ما صح سماعه عن العرب الفصحاء، ودَعُوا غيره. وإن القياس والتقدير والتأويل ينبغي تركه إلى وقت الحاجة إليه؛ حين يكون لا بد منه لتخريج مسألة مشكلة تحتاج فعلا إلى توجيه.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

ثبت المصادر والمراجع

- * القرآن الكريم برواية حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي.
- * إبراهيم أنيس:
- 2- في اللهجات العربية. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ط: 4. (د.ت).
- * إبراهيم السامرائي:
- 3- مع أبي العلاء اللغوي. مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع. بيروت. ط: 1. 1984م.
- * أحمد تيمور باشا:
- 4- أبو العلاء المعري: نسبه وأخباره وشعره ومعتقداته. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. (د.ط.). 1940م.
- * الأخفش. سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت 215 هـ).
- 5 معاني القرآن. تحقيق. عبد الأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب. بيروت. ط: 1. 1985م.
- * الأزهرى. أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370 هـ).
- 6- معاني القراءات. تحقيق. الشيخ أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1999م.
- * الأزهرى. الشيخ خالد:
- 7- شرح التصريح على التوضيح: دار الفكر (البلد غير مذكور). (د.ط.). (د.ت).
- * الأستراباذي. الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ):
- 8- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي: تحقيق. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (د.ط.). 1982م.

9- شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب: تحقيق. عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب. القاهرة. ط: 1. 2000م.

* الأشموني. أبو الحسن. علي نور الدين بن محمد بن عيسى (ت 929 هـ).

10- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: تحقيق. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.).

* الأصفهاني: أبو الفرج. علي بن الحسن بن محمد بن مروان.

11- الأغاني: تحقيق. لجنة من الأدباء. دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.).

* الأنباري. أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328 هـ).

12- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تحقيق. محمد عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة. ط: 5. (د.ت.).

* الأنباري. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577 هـ).

13- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر. الفحالة. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.).

14- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية للطباعة والنشر. صيدا. (د.ط.). 1997م.

* الأوني. أبو عبيد البكري.

15- سمط اللآلي (المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القاضي): تحقيق. عبد العزيز الميسني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. (البلد غير مذكور). (د.ط.). (د.ت.).

* إميل بديع يعقوب.

16- المعجم المفصل لشواهد النحو الشعرية: دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1992م.

17- فقه اللغة العربية وخصائصها: دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ط: 2. 1986م.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

* ديوان المتنبي:

64- بشرح أبي البقاء العكبري. ضبطه وصححه ووضع فهرسه مصطفى السَّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.).

* ديوان النابغة الجعدي:

65- تحقيق. عبد العزيز رباح. منشورات المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر. دمشق. ط: 1. 1964م.

* ديوان النابغة الذبياني:

66- تحقيق. كرم البستاني. دار صادر. بيروت. (د.ط.). (د.ت.).

* ديوان أبي نواس:

67- دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت. (د.ط.). 1982م.

* رمضان عبد التواب:

68- فصول في فقه العربية. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط: 2. 1983م.

* الزبيدي. محمد مرتضى.

69- تاج العروس من جواهر القاموس: دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان. (د.ط.). (د.ت.).

* الزبيدي. محمد بن الحسن الأندلسي:

70- طبقات النحويين واللغويين: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. القاهرة. ط: 2. (د.ت.).

* الزجاج. أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت 316 هـ).

71- معاني القرآن وإعرابه: تحقيق. عبد الجليل عبده شلي. منشورات المكتبة العصرية. بيروت. (د.ط.). (د.ت.).

* الزمخشري. الإمام أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر (ت 538 هـ).

72- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (د.ط.). (د.ت.).

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

110- إنباد الرواة على أنباه النحاة: تحقيق. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر

العربي. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.).

* القيسي. أبو علي الحسن بن عبد الله.

111- إيضاح شواهد الإيضاح: تحقيق. محمد بن محمود الدعجاني. دار الغرب

الإسلامي. بيروت. لبنان. ط: 1. 1987م.

* ابن مالك. جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت 672 هـ).

112- شرح التسهيل: تحقيق. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. هجر للطباعة

والنشر والتوزيع والإعلان. ط: 1. 1990م.

* المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد (ت 286 هـ).

113- المقتضب: تحقيق. محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب. بيروت. (د.ط.).

(د.ت.).

114- الكامل في اللغة والأدب: عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم.

المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. (د.ط.). 2002م.

- طبعة أخرى بتحقيق حنا الفاحوري. دار الجيل. بيروت. ط: 1. 1997م.

* ابن مجاهد. أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي.

115- السبعة في القراءات: تحقيق. شوقي ضيف. دار المعارف. ط: 3 (د.ت.).

* المرادي. الحسن بن قاسم.

116- الجني الداني في حروف المعاني: تحقيق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار

الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1992م.

* المرزوقي. أحمد بن محمد بن الحسن.

117- شرح ديوان الحماسة. نشره أحمد أمين ومحمد عبد السلام هارون. دار الجيل.

بيروت. ط: 1. 1991م.

* محمد عبد السلام هارون.

118- قواعد الإملاء. مكتبة رحاب. الجزائر. ط: 6. 1989م.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

129 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق. حنا الفاخوري. دار الجيل. بيروت. ط: 1. 1991م.

130 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط: 1. 1997م.

* ابن ولاد. أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد النحوي.

131- المقصور والممدود: صححه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي. مكتبة الخناجي بالقاهرة. ط: 2. 1993م.

* ابن يعيش. موفق الدين (ت 643 هـ).

132- شرح المفصل: عالم الكتب. بيروت. (د.ط.). (د.ت.).

المجلات

* مازن بن عوض الوعر:

01 (الأبعاد الشعرية واللغوية والفلسفية لرسالة الغفران). مجلة التراث العربي. (العدد:

4. مارس 1981م).

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقمها	رقم الصفحة من البحث	الآية
17	309	- ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ.
49	360	- وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ.
54	337، 143	- فَتَوَبُوا إِلَى اللَّهِ يَارِثُكُمْ.
67	337، 336، 145	- وَيَأْمُرُكُمْ
71	113	- قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ.
83	107	- وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ.
93	249	- وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ.
129	337	- وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ.
148	61	- وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا.
159	337	- وَيَلْعَنُهُمُ.
199	315	- ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ.
216	234	- وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ.
217	466	- وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ.
228	147	- وَيُعَوِّذُهُنَّ أَهَقُ يَرُدُّهُنَّ.
259	342	- قَالَ أَعْلِمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.
260	480، 340، 260	- قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي.
274	44	- فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.

سورة آل عمران

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
- نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ.	03	459
- فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ.	31	455، 454
- وَنَبِّحْ بِالْعُشِيِّ وَالْإِبْكَارِ.	41	459
- وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَلَدَ بَدْرٍ.	123	308
- وَيَنْصُرْكُمْ.	160	336، 160
- كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ.	185	172-136

سورة النساء

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
- وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ.	01	320، 259
- وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ.	127	323
- إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ.	142	336
- لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ.	162	323

سورة المائدة

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
- وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ.	02	172
- وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ.	32	147
- وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا.	38	44
- وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ	48	361

أَهْوَاهِهِمْ عَسَىٰ جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ.

238، 235 52

— فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِالْفَتْحِ.

173 95

— هَدِيًّا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ.

147 109

وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ.

سورة الأنعام

الآية

رقمها رقم الصفحة من البحث

96 175، 459، 466

— فَالْقُرْآنُ الْإِصْبَاحُ وَخَلَقَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ.

86 154

— ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ.

سورة الأعراف

الآية

رقمها رقم الصفحة من البحث

155 253

وَإِحْضَارُ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا.

سورة الأنفال

الآية

رقمها رقم الصفحة من البحث

35 280

— وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً

سورة التوبة

الآية

رقمها رقم الصفحة من البحث

11 87

— فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي
الدِّينِ.

135 30

— وَقَانَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ.

238 102

— عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ.

جامعة الأمير
عبد القادر للعالم الإسلامي

سورة الأنبياء

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
لَا يَخْزِيكُمْ الْفَرَارُ الْأَكْبَرُ.	103	336

سورة النور

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
-- وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ.	02	44

سورة الشعراء

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
-- هَلْ أَنْتُمْ مُحْتَمِعُونَ.	39	174

سورة النمل

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
-- وَكُلُّ أَتَوٍّ ذَاخِرُونَ	87	230
-- فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ تُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا	08	245
وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.		

سورة القصص

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
-- فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْثُقَّةِ	30	245
الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.		

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	رقم الصفحة من البحث
-- وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ.	46	293, 287
-- وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ.	22	290

سورة فاطر

رقمها	رقم الصفحة من البحث
43	335، 320، 141

الآية

- اسْتَكَمَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكُرَ السَّيِّئِ

سورة الصافات

رقمها	رقم الصفحة من البحث
08، 07	104

الآية

- وَحَفِظُوا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

سورة ص

رقمها	رقم الصفحة من البحث
50	79

الآية

- جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتُحَةٍ لَهُمْ الْأَبْوَابُ.

57	43

- هَذَا فَلْيَذُقُوهُ خَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ.

سورة الزمر

رقمها	رقم الصفحة من البحث
64	103

الآية

- قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ.

سورة الزخرف

رقمها	رقم الصفحة من البحث
77	197

الآية

- وَنَادَوْا يَا مَالِكُ.

سورة الأحقاف

رقمها	رقم الصفحة من البحث
24	173

الآية

- هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا.

سورة محمد

رقمها	رقم الصفحة من البحث
22	234

الآية

- فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا

21	190

أَرْحَامَكُمْ.
- طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

فهرس الأشعار

باب الهمزة (فصل الهمزة المضمومة)

الصفحة

الشاعر

القافية

137

عبد الله بن قيس الرقيات

- شَعَوَاءُ

137

عبد الله بن قيس الرقيات

- العَذْرَاءُ

290، 287، 285

حسان بن ثابت

- سَوَاءُ

279، 278، 276

حسان بن ثابت

- مَاءُ

283

276

حسان بن ثابت

- اجْتَنَاءُ

276

حسان بن ثابت

- الغَطَاءُ

276

حسان بن ثابت

- الفَدَاءُ

(فصل الهمزة المفتوحة)

192

الأخطل التغلبي

- وَظَبَاءُ

(فصل الهمزة المكسورة)

139، 137

امراة من بني عقيل

- المِثْيُ

221

الحلاج

- شَيْءُ

باب الباء (فصل الباء المفتوحة)

76

بلا نسبة

- الرِّقَابَا

(فصل الباء المضمومة)

76، 61، 58، 57

بلا نسبة

- ذَيْبُ

260، 114

الأحوص اليربوعي

- غُرَابُهَا

384

زهير بن مسعود الضبي

- مَحْبُوبُ

416، 413

بلا نسبة

- رَقُوبُ

238، 237

هُدْبَةٌ

- قَرِيبُ

(فصل الباء المكسورة)

الصفحة	الشاعر	القافية
322	بلا نسبة	- عجب
334	النابعة الذبياني	- عَقَّارِب
291	حسان بن ثابت	- مُتَقَارِب
307	قيس بن الخطيم	- الرِّكَائِب
307	قيس بن الخطيم	- ذَوَائِب
307	قيس بن الخطيم	- بِحَاجِب
387	بلا نسبة	- الكَلَاب
403	بشار بن بُرد	- بَلَيْب
	باب التاء (فصل التاء المكسورة)	
363	بلا نسبة	- هَبَّت
	باء الحاء (فصل الحاء المضمومة)	
127، 133	منسوب إلى آدم عليه السلام	- قَبِيحُ
127، 133، 134، 477	منسوب إلى آدم عليه السلام	- المَلِيحُ
	باب الدال المهملة (فصل الدال المفتوحة)	
111	بلا نسبة	- رَشَدًا
111	بلا نسبة	- يَدًا
111	بلا نسبة	- أَحَدًا
231	سُحَيْمُ عَبْدُ بَنِي الْحُسَّحَاسِ	- مُعَمَّدًا
429	الحارث اليشكري	- حَدًّا
291	تَأَبَّطَ شَرًّا	- تَهَيَّأًا
392	تَأَبَّطَ شَرًّا	- جَادًا
392	تَأَبَّطَ شَرًّا	- عَنُقَادًا

الصفحة	الشاعر	القافية
392	نَابِطَ شَرًّا	- بَاذَا
	(فصل الدال المضمومة)	
7	أبو العلاء المعري	- رَمَدُ
الصفحة	الشاعر	القافية
10	أبو العلاء المعري	- أُعْيِدُ
360	المتنبي	- وَغَدُ
	(فصل الدال المكسورة)	
18	أبو العلاء المعري	- أَحَدُ
54	طرفة بن العبد	- أَقْنِدِي
ب	أبو العلاء المعري	- شَادِي
101، 103، 105	طرفة بن العبد	- مُحْنَدِي
109	النابعة الذبياني	- وَتَدُ
164، 165، 170	أبو العلاء المعري	- رَمَدُ
7	بشار بن برد	- وَحْدِي
420	بشار بن برد	- حَدَّ
420	بشار بن برد	- أُمَدُ
420	بشار بن برد	- جَنَدِي
420	بشار بن برد	- الرَّدُ
420	بشار بن برد	- بَعْدِي
241	أبو بكر الشبلي	- بُوْحْدِي
244، 241	أبو بكر الشبلي	- وَحْدِي
427، 425	الأخطل	- بَرَدَادُ
273	عامر بن الطفيل	- ضَرَّغْدُ

الصفحة	الشاعر	القافية
421	بشار بن برد	- السَّبْدُ
	(فصل الدال الساكنة)	
369	ينسب إلى آدم عليه السلام	- نَعُودُ
369	ينسب إلى آدم عليه السلام	- السُّعُودُ
	باب الدال المعجمة (فصل الدال المضمومة)	
402	بشار بن برد	- تَأْخُذُ
401	بشار بن برد	- تَيْبُذُ
	باب الراء (فصل الراء المفتوحة)	
195	منسوب إلى امرئ القيس	- فَعْرَعْرَا
220	بلا نسبة	- يَيْلَرَه
256، 255، 28	النابعة الجعدي	- تُعَقَّرَا
204، 195	امرؤ القيس	- قَسُورَا
199	ابن الخرع	- فَرَاوَا
257	أبو دؤاد	- نَارَا
325-272	جرير	- صُئُورَا
359	بلا نسبة	- كَوُورَا
	(فصل الراء المضمومة)	
40	عدي بن زيد العبادي	- تَصِيرُ
278	خداش بن زهير	- حَمَارُ
349	عمرو بن أحمـر الباهلي	- قَفَرُ
363	بلا نسبة	- المَصَادِرُ
401	بشار بن برد	- مُشِيرُ

(فصل الرءاء المكسورة)

الصفحة	الشاعر	القافية
158	النابعة الذبياني	- الأكواري
190	الفرزدق	- المشافر
402, 401	بشار بن برد	- زهمر
419	بشار بن برد	- الأشرار
419	الأخطل	- النار
148	الأقيشير الأسدي	- المنزور
401	بشار بن برد	- تحجري
	(فصل الرءاء الساكنة)	
198	امرؤ القيس	- الخصر
	باب السين (فصل السين المضمومة)	
394	أبو زبيد الطائي	- حنين
	(فصل السين المكسورة)	
370	حبيب بن أوس الطائي	- ناسي
	باب الصاد (فصل الصاد الساكنة)	
417, 410, 409	عدي بن زيد العبادي	- أبيض
409	عدي بن زيد العبادي	- الخصر
	باب الضاد (فصل الضاد المفتوحة)	
272, 270	بلا نسبة	- غرضنا
	باب الطاء (فصل الطاء المكسورة)	
160	بلا نسبة	- النمط
157, 154, 153	المتنخل الهذلي	- العباط
144, 141	بلا نسبة	- المعطي

باب العين (فصل العين المفتوحة)

الصفحة	الشاعر	القافية
413	مجهول القائل	- أَرْبَعَا
	(فصل العين المضمومة)	
322	أبو ذؤيب الهذلي	- مَصْرَعُ
333	أبو ذؤيب الهذلي	- تُقْلَعُ
415	الفرزدق	- المَرْتَعُ
298	بلا نسبة	- واقعُ
60	حرير بن عبد الله الحبلي	-- تَصْرَعُ
117	الكسائي	-- يُنْتَفَعُ
	(فصل العين المكسورة)	
343	الحادرة الذبياني	- يَرْبَعُ
	(فصل العين الساكنة)	
220	بلا نسبة	-- فَاجْتَمَعُ
220	بلا نسبة	-- فَاضْطَجَعُ
	باب الفاء (فصل الفاء المفتوحة)	
264	ابن مالك	- خَفَا
	(فصل الفاء المضمومة)	
119، 29	أوس ابن حجر	- رَادِفُ
138، 128	مطروذ بن كعب الخزاعي	- عِجَافُ
	(فصل الفاء المكسورة)	
99، 98	أبو العلاء المعري	- المُسْتَاْفِ
98	بلا نسبة	- كَفَافِ

باب القاف (فصل القاف المكسورة)

الصفحة	الشاعر	القافية
174، 171	بلا نسبة	- مَخْرَاقِ
300، 298، 295	عدي بن ربيعة التغلبي	- الأَوَاقِي
297	عدي بن ربيعة التغلبي	- الأَوَرَاقِي
296	عدي بن ربيعة التغلبي	- الفِرَاقِ
392	تَأَبَّطَ شَرًّا	- التَّفَرَّاقِ
455، 387	غيلان بن شجاع النهشلي	- مُرْشَقِ
باب اللام (فصل اللام المفتوحة)		
70، 68، 67	الراعي النميري	- مَمِيلَا
136، 133	أبو الأسود الدؤلي	- قَلِيلَا
201	عمرو بن أحمر الباهلي	- أُنَالَا
295	المهلهل بن ربيعة التغلبي	- صَمِيلَا
163	بلا نسبة	- تُبَالَا
169، 168، 166	بلا نسبة	- تُهَالَا
112	عامر بن جوين الطائي	- أَفْعَلَا
(فصل اللام المضمومة)		
337	بلا نسبة	- القُتْلُ
155	جرير	- نَعْوَلُ
426	جميل بثينة	- مُحَجَّلُ
(فصل اللام المكسورة)		
74	امرؤ القيس	- المُحَلَّلِ
151، 146، 141	امرؤ القيس	- واغِلِ
215، 208		
191، 188	عدي بن زيد العبادي	- بَالِ

الصفحة	الشاعر	القافية
233	منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة	- أنسب
233	منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة	- أنسب
274	بلا نسبة	- أنسب
239، 233	منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة	- أنسب
435	بلا نسبة	- أنسب
437	أوس بن حجر	- أنسب
326	بلا نسبة	- أنسب
84، 82	امرؤ القيس	- أنسب
	باب الميم (فصل الميم المفتوحة)	
199	جرير	- أنسب
18	أبو الحسن علي بن اضماع	- أنسب
425	بلا نسبة	- أنسب
	(فصل الميم المضمومة)	
49	ليد بن ربيعة	- أنسب
97	امرؤ القيس	- أنسب
206	المغيرة بن حنّاء التميمي	- أنسب
297، 296	الأخوص	- أنسب
444	ليد بن ربيعة	- أنسب
	(فصل الميم المكسورة)	
200	عترة بن شداد	- أنسب
94	امرؤ القيس	- أنسب
94	امرؤ القيس	- أنسب
208، 143، 142	بلا نسبة	- أنسب
209		- أنسب

الصفحة	الشاعر	القافية
272	عمرو بن عمار النهدي	- الجرم
456	بلا نسبة	- هاشم
383، 389، 455، 457	عنتر بن شداد	- أمكرم
	باب النون (فصل النون المفتوحة)	
58	حسان بن ثابت	- قرآن
180	عروة بن حزام	- ثمانيا
261	عمرو بن كلثوم	- حنينا
261	عمرو بن كلثوم	- احنينا
299	ابن مالك	- مينا
302	عمرو بن كلثوم	- سحنينا
288	حسان بن ثابت	- اعتدلين
	(فصل النون المكسورة)	
92	ابن مالك	- مثلي
178، 181، 184	عروة بن حزام	- ثمان
190	بلا نسبة	- حقان
270	التمر بن تولب	- حصن
270	التمر بن تولب	- يسمن
291	حسان بن ثابت	- يستويان
381	بلا نسبة	- رماني
414، 415	أبو زيد الطائي	- بانثن
	باب الواو (فصل الواو المكسورة)	
247، 248	يزيد بن الحكم الكلابي	- مررتوي

باب الهاء (فصل الهاء المفتوحة)

الصفحة	الشاعر	القافية
223	بلا نسبة	- حَقُّوْهَا
	باب الياء (فصل الياء المفتوحة)	
41	مجهول القائل	- كَمَا هَيَا
154	الفرزدق	- مَوَالِيَا
396	بلا نسبة	- شِفَائِيَا
	(فصل الياء المكسورة)	
227، 221	الحلاج	- إِلَيَّ
221	الحلاج	- خِيَّ
331، 329	بلا نسبة	- الْمَرْضِيَّ

أشطر أبيات

الصفحة	الشاعر	الشطر
359	المتني	أَدُمُ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ أَهْيَلُهُ (وَعَدُ)
211, 210	بلا نسبة	إِذَا اغْوَحَجْتُ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمِ (الغوم)
13	المتني	أَزَائِرُ يَا خِيَالُ أَمْ عَائِدُ (راقد)
102	طرفة بن العبد	أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِي أَحْضَرُ الْوَعَى (مخلدي)
116	طرفة بن العبد	أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِي أَنْ أَحْضَرُ الْوَعَى
103	طرفة بن العبد	أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى (مخلدي)
274	بلا نسبة	إِلَّا غُلَامٌ قَدْ تَغَدَّى قَبْلِي
128	ينسب إلى آدم	تَغْيِرُ كُلَّ ذِي ضَعْفٍ وَلَوْنٍ (المليح)
128	ينسب إلى آدم	تَغْيِرُ كُلَّ ذِي حُسْنٍ وَحُسْبٍ (المليح)
197	أوس بن حجر	تَنَكَّرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ نَسَبِي
119	أوس بن حجر	تَوَاهَقَ رَحْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ (رادف)
122	أوس بن حجر	تَوَاهَقَ رَحْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسُهُ (رادف)
215	أبو نواس	تَبَهُ مَعْنٌ وَظَرْفٌ زَنْدِيقِ
132	بلا نسبة	حَارِيَّةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ (الوقعة)

الصفحة	الشاعر	الشطر
224	النابعة الذبياني	عَلَيَّ لَعْمَرٍ نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ (عقارب)
223	بلا نسبة	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
77، 75، 74	امرؤ القيس	كَبُرَ الْمَقَانَاةُ الْبَيَاضُ بِصُفْرَةٍ (محلل)
362	بلا نسبة	لَهْنُكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيمَةٍ
	أعشى تغلب	لَمْ يَكُنْ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعِلِ
220، 215	أبو نواس	تَلَسُّمُ قَيْلٍ مُحَدَّثُهُ مَلَكٌ (زنديق)
383	عترة بن شداد	هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مَرْتَدَمٍ
250	المتني	وَجِبَتْ هَجِيرًا يَتْرِكُ الْمَاءَ صَادِيًا (توهم)
140	ينسب إلى آدم عليه السلام	وَزَالَ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ
147	ينسب إلى آدم عليه السلام	وَزَالَ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ
133	أبو الأسود الدؤلي	وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
	عمرو بن الأحمر الباهلي	وَمُحْلَجِلُ دَانَ زَبْرُجْدُهُ
438، 437	أوس بن حجر	وَالْخَيْلُ خَارِجَةٌ مِنَ الْقَسْطَانِ
180	عروة بن حزام	وَمَا لِي نُوْقُ إِلَّا ثَمَانِيًا
412	عدي بن زيد العبادي	يَا لَيْتَ شِعْرِي وَإِنْ ذُو عَجَةٍ (أصيص)
418، 412، 410	عدي بن زيد العبادي	يَا لَيْتَ شِعْرِي أَنَا ذُو عَجَةٍ (أصيص)
277	حسان بن ثابت	يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
279	حسان بن ثابت	يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ